

ص مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٤٠ هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

التعليق على مواضع من شرح العقيدة الطحاوية ./ محمد بن صالح العثيمين .

ط٧- القصيم، ١٤٤٠هـ

٥٥٣ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٨٣)

ردمک: ۱-۹۷-۸۲۰۰ ۹۷۸

أ - العنوان

١- العقيدة الإسلامية

121./0404

ديوي ۲٤٠

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٥٧٥٣ ردمك: ١-٩٧ - ٨٢٠٠ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِوَسَيسَةِ ٱلشَّيْخِ مُجَمَّدِ بَنِصَالِحِ الْعُثِيمَةِ الْخِيرَية

إلا لَمْن أَرَاد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الثانية

A122.

يُطلب الكتاب من:

مُوَسَيْنَةِ الشَّيْخِ مُحِمَّدِ بْنِصَالِحِ الْمُثْبَيِّنَ الْجَيْرِيَةِ

القصيم - عنيزة - ١٩٢١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف: ١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ١٦/٣٦٤٢١٠٩

جـــوال : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٠ جــوال المبيعات : ٥٥٠٠٧٣٣٧٦٠

www.binothaimeen.net info@binothaimeen com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

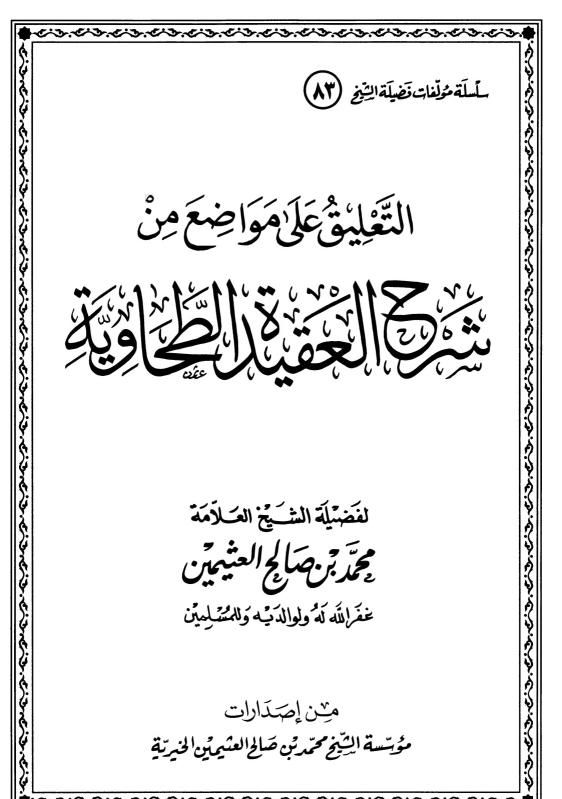
دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع

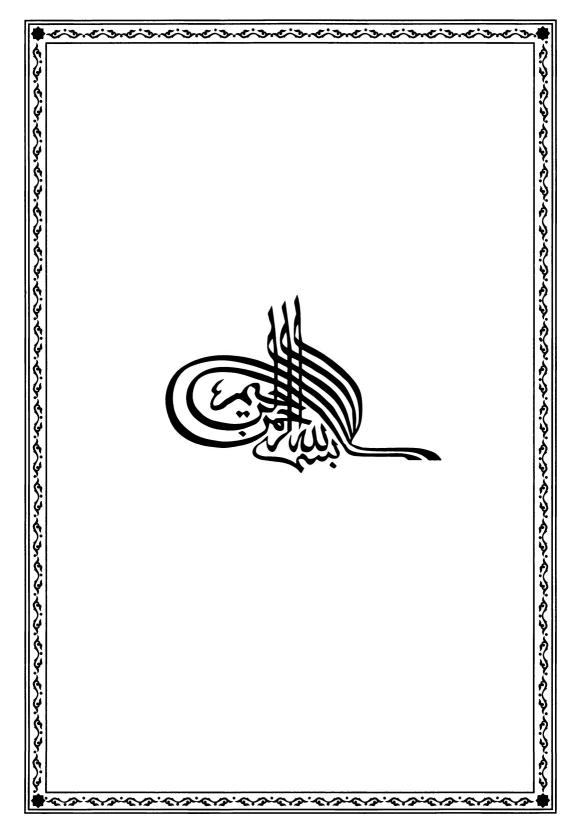
١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاکس : ۲۲۷۲۰۵۵۲ معمول : ۱۰۱۰۵۵۷۰۶۶



· C. A. C. A.





بِنْ مِلْكُهُ الرَّحْمُ المُ

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرورِ أَنفُسِنَا ومِنْ سَيِّتَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلَا هادِيَ لهُ، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورَسُولُهُ، صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وأَصْحابِهِ ومَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وسلَّمَ تَسْلِيهًا كثيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ كَانَ مِنِ الأَعْمَالِ الجَلِيلة لصاحِب الفَضِيلة شيخِنا العَلَّامة الوالد محمَّدِ بن صالح العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-، عنايتُه البالغةُ بمتُون العَقِيدة وحِرْصُه على شَرْحها والتَّعْليق عَلَيها وتَقْريبها لطُلاب العِلم والدَّارسين؛ وذلِك لتَقْرير وبَيَان عَقِيدة السَّلف الصَّالح في أسهاءِ الله الحُسنَى وصِفاتِه العُليا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ.

ومِن هذِهِ النَّهاذِجِ تَعليقاتُه رَجِمَهُ اللَّهُ علَى مَواضعَ مِن كتابِ (شَرح العَقِيدةِ الطَّحاويَّةِ) للشَّيخ القاضِي علي بن عليِّ بن محمَّد بن أبي العَزِّ الأَذْرَعِيِّ الدِّمَشقيِّ الصَّالحيِّ الحَنفيِّ، المتوفَّى عامَ (٧٩٢هـ)(١)، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورِضوانِه وأَسْكنهُ فَسِيحَ جنَّاتِه.

⁽١) انظر ترجمته في: الدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي رَحِمَهُ اللّهُ (١/ ٤٦٥)، حسن المحاضرة، للسيوطي رَحِمَهُ اللّهُ (٦/ ١٨٥). شذرات الذهب، لابن العماد رَحِمَهُ اللّهُ (٦/ ٣٢٦).

أمًّا مَتن العَقيدة الطَّحاوية في بيان اعتقاد أهل السُّنة والجهاعة على مَذهب فقهاء المَلَّة، فقد ألفها العَلَّمة الفهُ العَلَّمة الفهُ على مَذهب فقهاء المَلَّة، فقد ألفها العَلَّمة الفهُ بعد بن سلامة أبو جعفر الطَّحاوي، المتوفى عام (٣٢١هـ)، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورِضوانِه وأَسْكنَهُ فَسِيحَ جنَّاتِه.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ، للذهبي رَحِمَهُ اللّهُ (٣/ ٢١)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي الوفاء القرشي رَحِمَهُ اللّهُ (ص:١٠٢)، الأعلام، للزركلي رَحِمَهُ اللّهُ (١/ ٢٠٦).

هذا، وقد كانت تلك التَّعليقات ضِمنَ الدُّروس المسجَّلة التِي ألقاهَا -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى - في كُليَّة الشَّريعة وأُصُول الدِّين بالقصيم - فرع جامِعَةِ الإمامِ محمَّد بنِ سُعُود الإسلاميَّة، وما تَلاها مِن قَواعدَ في أسهاءِ الله وصفاتِه عَنَّوَجَلَّ، وأمثلةٍ عَنِ الصِّفاتِ الَّتِي كَثُرَ الحَوضُ فِيهَا، واعتُمد في الإعداد لإخراجِها التَّعليقُ الأَشْملُ، وأُلِحقت إليه الفَوائِدُ والزَّوائِدُ الموجودَةُ في التَّعليقاتِ الأُخرَى، ورُتِّبت العناوين حَسب ورُودها في (شَرح العَقِيدة الطَّحاويَّة).

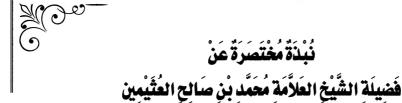
وسَعيًا لِتَعْمِيم النَّفع بَهَذه التَّعليقِات، وإِنفاذًا للقَواعدِ والضَّوابطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا رَحَمَهُ اللَّهُ لِإِخْرَاجِ تُراثِه العِلْميِّ؛ باشَرَ القِسْمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَهْيئتها وتَجهِيزَها للطِّباعَةِ وتَقديمَها للنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أَنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمُسلمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك على عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأُوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه، والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ ٢٩ رَبيع الآخر ١٤٤٠هـ





₩ 1871 - 1787

->>>}\\

نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرع الزَّاهد، مُحمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْهَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيم.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابِعِ والعِشرينَ مِن شَهـرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُحافظاتِ القَصِيم- فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ :

أَلِحْقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحِن بن سُلَيْهان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابة، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنَّصُوص الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ الحِسابِ، والنَّصُوص الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـيَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُره بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحن بنُ ناصرٍ السَّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَةَ، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ^(۱) مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ - حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم - فِي التَّوْجِيد، والفِقه، والنَّحو - ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرِ السَّعْديِّ رَحِمهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِض، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخِ العَلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرِ السَّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أَخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مَمَّا أَخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأْصِيلِه، وطَريقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عـودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قــاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قـرَأ عليه فِي عِلــم الفَرائضِ، كـما قَــرأ على الشَّيْخ عَبْدِ الـرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

وليَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه^(٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العَلَّامةَ عَبْدَ الرَّحْنِ بنَ ناصرٍ السَّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْنِ اللَّتَيْنِ انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِِّياضِ العِلْمِيِّ- بِالعُلْماءِ الَّذِينِ كَانُوا يُدرِِّسونَ فِيه حِينذَاكَ، ومِنْهُمُ: العلَّامَةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِينِ الشَّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-.

⁽١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعَالَى.

⁽٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وفي أثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَهاحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ حَرْحَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةً؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِبِ والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سهاحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأْثِرِ بِهِ.

ثُمَّ عـادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عـامَ (١٣٧٤هـ)، وصـارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العـلَّامةِ عَبْدِ الرَّحْنِ بنِ ناصرِ السَّعْدِيِّ، ويُتابِعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبيرِ بعُنَيْزةَ.

ولــَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَـدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَـدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّي شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحْنِ بنُ ناصرِ السَّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فَتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابِعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ-عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلَـهَا كَثُرَ الطَّلبَةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ-يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغُونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ تَحصيلٍ جادًّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِهاعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا-حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَويِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فَهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أَسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

آثَارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأْصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَمَا صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحَاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْميَّة؛ فِي تَفْسِيرِ القُوْآنِ الكَريم، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزةِ لِلحَديثِ الشَّريفِ والسِّيرَةِ النَّبويَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرُعيَّةِ والنَّحُويَةِ.

وَإِنفَاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحمَّدِ بنِ صالِح العُثيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراج كَافَّةً آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌ علَى شَبَكةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ^(۱)، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الْأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ النُّمْرَةِ فِي مَجَالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والخَطابَةِ والإَفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى الله -سبحانه وِتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعَمَالُ كَثيرِةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ الشُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ)
 حتَّى وفاته.
 - عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي
 العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨ ١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي جَوْلِسِ كُلِّيَةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحمَّدِ بنِ
 سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لَجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ
 لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ الْقَرَّرَةِ فِيهَا.

www.binothaimeen.net())

- عُضوًا فِي لَجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته
 -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر،
 ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكام الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عام (١٤٠٥ه)
 حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةً داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ على فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ
 مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ على تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي
 جِهاتٍ مُحتلفةٍ مِنَ العالَم.
 - مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ على أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ
 الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ
 العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْب).
 - نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإِجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
 - رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجُدُولَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنَويَّةً.
 - شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأنّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإِرشادِهِم إلى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجَادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصيلِه، وعَمِلَ على استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ على تَعْلِيمِهِمْ وتَحَمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمام بأُمُورِهِمْ.
 - ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعهالُ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجَالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفُوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِمَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْمِمْ، واطْمَأْنُوا لِإخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا على دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتُها لِجْنَةُ الاخْتِيارِ لَمُنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أوّلًا: تَحَلِّيهِ بأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرِزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ،
 وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لَمُسْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهم.
 - ثانيًا: انتفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
 - ثالثًا: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُحتلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
 - رابعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى الله بالحِكْمَةِ والمَوْعِظةِ الحَسَنةِ،
 وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الْحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ مَنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الْحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الْخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بِمِغْفِرَتِهِ ورِضُوَانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّم لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ



لب إمرابطناه الحدمة رب العاكمين وأصلى وأشارعل ببينا مرخام للنيين وإمام لمعين وعلى الدين المراحل وبعد: فهذه فقرات المم من منهج التوعيد المقرد على المتوكالأول النعل الأبول مع كلية التشريعة ف فرع عامعة الإمل في العقيم يواجع على سنرى ألعقية الطحاوية وماينا سكمن كلام شيخ الاملى أبرتبيت وتَلْيِزُهُ إِنَّ الْقِيمُ رَحْمُ السَّالِمُ يَعْ وَفَعَرُلُهُ . علم أصول الدين العلم الشرعية نعال عقدية وقملمة المقدية : ما يقلق بالعقيدة وهم الإيمان ومجل الإيمان بالمرفقة وكتبه ورسلة واليوم الوخر والقدر جنب ويشرع . العلية : ما ديقِكْ بالجوارع من الأقوال باللسيان والعل الأركان وأصول عنية: شكره أن لاإله (كالسروان مما دمول الدم إقا العلاة ويسى الأول : علم أصول الدين والثاني علم فروع الدين لبنائر على الأول . ولميثاء الزفاة وصعا*م رمعنان وعج* بيت السالحرام . وعقول المخلفين لات تقل معرفة ذان على لتفعيل لقصورها عن مع فيتها يحب المخالق ويجرز ميشع عليه على مبيل التغميل. ومن منم كانت الضرورة والحية إلى إرسال لرسل ليعرفوا الناس ذلك أحرهما : تعريف العريق الموصل إليه وهوالشريعة المتضنية لأمرم الْنُ نَى : تَعْرِيقُ الْمُتَسِكِينِ بِهَا بِمَالُهُمْ مِنَ الْكُرَامَةَ وَالْجِزَادُ وَتَعْرِيغِ النَّاكِينِ مَاعَلِيمُ مِنَ الْإِهَانَةُ وَالْعِقُوبَةُ ﴿ وَاجْعُ مِنِ ٥٥ - ٦٦ (١) - ٢٥-٠٧ مسؤولية الناس تخوالشريعة يجب على إن س عموما حفظ مخريعة إلدتن لى وحما في الدفاع عن النف والمال فاين آلجاه ذرمة منام المركم وهونوقان جرد بالعلم والبيان

(1) المعتمد منظن طبعة المكتب الإسلامي عام 1991

وِيلِهُ على قاعدة هؤلد ومحذوم إن في العقيدة :

أَعْدُهُما : أَنْ لَانْعُرِبِ مِنْ مَنْ مَعَانَى إِلْكُتَابِ وَالْسِيرَةُ حَيْنِينَ تَلِكَ البعوث العوملة العربينة لننظرهل ذلك ممكن فى العقل أم فيرجكن والجعلى أن كل طا لنه مع هؤلد ، تدعى أن العقل يومب أو يمنع أوجوز ما تدعى الأخرى فيه خّلاف ذلك فيؤول الأمرإلى الميرة المذمية .

الني : أن العلوب تتخلى عن الجزم بشيئ تعتعك مماجاء فالكتاب

لذ لويونت بأن الظاهر عوالمراد.

والسلامة مه هذا سلوك طريق السلف العمالج نسبة ل استعالى أن يجلنا منهم بمنه وكرمه .

ا نثنى ما يحتاج إليه في منهم العنيك .

وللحق بالمقرد ما اختيرم كتناب التوحيد لسشيخ المركم مهرب الوهاب وهم الأبواب التالية:

١- باب ماجاء في الذبح لعنياس.

٥- بأب لايذبح سبمكان يذبح فيم لنيراسم .

٣- ١- ٥ - يأب مع الشرك المدرم الاستعادة والاستغاثة بعنواسد

٦- باب قول استعالى: (إنك لاتبرى من أعست)

٧- باب ماجادى أن مبب كغربني آدم وتركم دينهم عوالغلوف العرالين والحدميرب العالمين الذق بنعته ثنتم العبالحات وصلما سرطعلى الما مهرمعلى آلم واصحابه والتابعين لهم بإحسان مدى الأوقات

تم في ١٦١٠/١٦/١٩ بَعْلُمُ مِرْالِصَاعُ السَّيْمِينُ .

بِسْمِ النَّهِ الرَّحْزَ الرِّحِكِمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمَينَ، وأصلِّي وأسلِّمُ على نبيِّنا محمَّدِ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المُتَّقين، وعلى آلِه وأصحابِه والتابِعين لهُم بإحسانٍ إلى يوم الدِّينِ.

وبعدُ: فهَذه فقراتُ المهمِّ مِن منهجِ التوحيدِ المقرَّرِ على المُستَوى الأوَّلِ الفصلِ الأوَّلِ مِن كلِّيةِ الشَّريعةِ في فرعِ جامِعةِ الإمامِ في القَصيمِ، يُراجعُ عليها شرحُ العقيدةِ الطحاويةِ وما يُناسبُها من كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ وتلميذِه ابنِ القيِّم رحِمَ اللهُ الجميعَ وغفَرَ لهم.

عِلمُ أصولِ الدِّينِ:

العُلومُ الشرعيةُ نَوعانِ: عقديةٌ وعمَليةٌ:

العقَديةُ: ما يَتعلَّقُ بالعقيدةِ وهي الإيمانُ ومُجملُها الإيمانُ باللهِ ومَلائكتِه وكُتُبِه ورَكتُبِه وركتُبِه وركتُبِه وركتُبِه وركتُبِه وركتُبِه وركتُبِه ورسلِه واليومِ الآخرِ والقدَرِ خيرِه وشرِّه.

العمَليةُ: ما يَتعلقُ بالجَوارحِ منَ الأقوالِ باللِّسانِ والعملِ بالأركانِ، وأصولُها خسةٌ: شَهادةُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، وإقامُ الصلاةِ، وإيتاءُ الزكاةِ، وصومُ رمَضانَ، وحجُّ بيتِ اللهِ الحرامِ.

ويُسمَّى الأوَّلُ: علمَ أصولِ الدِّينِ، والثاني: عِلمَ فروعِ الدِّينِ لبنائِه على الأوَّلِ. وعُقولُ المخلوقينَ لا تَستقلُّ بمَعرفةِ ذلكَ على التفصيلِ؛ لقُصورِها عَن معرِفةِ ما يَجبُ للخالقِ ويَجوزُ ويَمتنعُ عليه على سَبيل التَّفصيل.

ومِن ثَمَّ كانتِ الضرورةُ داعِيةً إلى إرسالِ الرسلِ ليُعرِّفوا الناسَ ذلكَ، وتبِعَه أصلان:

أَحَدُهما: تعريفُ الطريقِ المُوصلِ إليه وهوَ الشريعةُ المُتضمِّنةُ لأَمرِه ونَهيِه.

الثاني: تَعريفُ المُتمسِّكينَ بها بها لَهُم منَ الكرامةِ والجَزاءِ وتعريفِ الناكِبينَ بها عليهم منَ الإهانةِ والعُقوبةِ. (راجع ص ٦٥-٦٦ -٦٩-٧)(١)

مَسؤوليةُ الناسِ نحوَ الشريعةِ:

يَجِبُ على الناسِ عمومًا حفظُ شَريعةِ اللهِ تَعالى وحمايتُها والدفاعُ عَنها بالنفسِ والمالِ، فإنَّ الجِهادَ ذِروةُ سنامِ الإِسلامِ، وهوَ نوعانِ: جِهادٌ بالعِلمِ والبَيانِ، وجِهادٌ بالسيفِ والسِّنانِ.

ويَدخلُ في النوعِ الأولِ تَعلُّمُ القرآنِ والسُّنةِ تَعلُّمُ ألفاظِهما ومعانِيهما، والدعوةُ إلى الخيرِ والأَمرُ بالمعروفِ والنهيُ عنِ المنكرِ، ونحوُ ذلك.

وهذا فرضُ كِفايةٍ على جميعِ الْمُؤمنينَ.

وأمَّا ما يجبُ على أعيانهم فيَختلفُ باختِلافِ الأحوالِ والأشخاصِ فيَجبُ (مثلًا) على القادرِ على تعليمِ الناسِ ما يَحتاجونَه ما لا يَجبُ على العاجزِ، ويَجبُ على مَن عِندَه مالٌ مِن تَعلَّمِ أحكامِ الزكاةِ ما لا يَجبُ على مَن ليسَ عندَه مالٌ. ويَجبُ على مَن علِمَ بتَفصيلِ الأمورِ الغيبيةِ منَ الإيهانِ بها ما لا يَجبُ على الجاهلِ. (ص٧٧ - ص٧٠).

⁽١) المعتمد صفحات طبعة المكتب الإسلامي عام ١٣٩١هـ. (المؤلف)

ويَنبَغي لطالبِ العِلمِ المُبتَغي للوصولِ إليهِ أن يَنويَ بطلَبِه امتثالَ أمرِ اللهِ تَعالى ورَفعَ الجهلِ عَنه وعَنِ الأُمةِ وحِفظَ الشريعةِ وحمايتَها، فيَنشرُ العلمَ ما استطاعَ بالقولِ والكِتابةِ ويُدافعُ عنِ الشريعةِ بدَحضِ شُبَهِ المُبطِلين وبيانِ ضلالِهم، وأَنْ يُظهرَ أثرَ العلمِ علَيْه في عباداتِه وأخلاقِه ومُعاملاتِه ليَكونَ أُسوةً حسَنةً وأن يَدعوَ إلى سبيلِ ربِّه بالحِكمةِ والمَوعظةِ الحسنةِ ويُجادلَ بالَّتي هي أحسنُ؛ ليَجني ثمراتِ عِلمِه في الدُّنيا والآخِرةِ.

مَوقفُ الصَّحابةِ والتابِعينَ:

معنى الصحابة والتابعين لَهم بإحسانٍ على ما كانَ عليه النَّبيُّ عَلَيْهُ عَقيدةً وعمَلًا وسُلوكًا مُتمثِّلين في ذلك على ما دلَّ عليْه كتابُ اللهِ تَعالى وسُنةُ رَسولِه عَلَيْهَ فكانوا عَلى الحقِّ اللَّبينِ والمنهجِ السليمِ (ص٦٨ – ص٧٧)، ثُم خلَفَت مِن بعدِهم خُلوفٌ اتَّبعوا أهواءَهُم جهلًا أَوْ عِنادًا، فأدخَلوا في دِينِ اللهِ تَعالى ما ليسَ مِنه في العَقيدةِ والعمَلِ والسُّلوكِ، فأقامَ اللهُ بعِزتِه وقوتِه لِهَذه الأُمةِ مَن يَحفظُ علَيها دِينَها ويَذُبُّ عَن شَريعةِ اللهِ تَعالى منَ الأَئمَّةِ وأَتباعِهم.

وكلَّمَا بَعُدَ العهدُ عَن عَصرِ النَّبُوةِ كثُرَ التحريفُ -الَّذي يُسمِّيه أهلُه تأويلًا للتَّمويهِ على العامَّةِ- وكثُرَ الانجِرافُ الَّذي يُسمِّيه أهلُه ذوقًا أو حُريةً أو نَحوَ ذلكَ.

وكلٌّ منَ التَّحريفِ والانحِرافِ على مَراتبَ؛ فقَدْ يَكُونُ كَفرًا، وقد يَكُونُ فِسقًا، وقد يَكُونُ فِسقًا، وقد يَكُونُ خطَأً (ص٧٠ – ص٧٣).

وكثيرٌ مِن هَوْلاءِ المُحرِّفين والمُنحرِفين إذا دُعُوا إلى ما أَنزلَ اللهُ وما جاءَ بهِ رسولُه صَدُّوا وأَعرَضوا وبقُوا على ما هُم علَيْه يَدَّعون أنَّهم يُريدونَ الإحسانَ والتوفيق بينَ الحقّ الَّذي جاءَتْ بهِ الشريعةُ وبينَ الباطلِ الَّذين انتَحَلوه لأَنفُسِهم، فهُم بذلِكَ مُشبِهون للمُنافِقين الَّذينَ قالَ اللهُ فيهِم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى النِّينَ يَزْعُمُونَ أَنَهُمُ عَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى الطَّعْوُتِ وَقَدْ أُمِرُوا عَامَنُوا بِمِا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى الطَّعْوُتِ وَقَدْ أُمِرُوا اللهُ عَلَيْكُ اللهُ مَن اللهُ مَن اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْلًا بَعِيدًا ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمُ تَعَالُوا إِلَى اللهُ عَلَيْلُوا إِلَى اللهُ عَلَيْلُوا إِلَى اللهُ عَلَيْلُوا اللهُ عَلَيْهُمْ مَنكُلاً بَعِيدًا ﴿ وَإِنَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالُوا إِلَى اللّهُ مَا أَن يُضِيلُهُمْ مَن اللهُ مَن اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَاعْرِضَ عَنْهُمُ إِلَيْكُ اللّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَاعْرِضَ عَنْهُمُ اللّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَاعْرِضَ عَنْهُمُ وَعِنْ لَهُ مُن اللهُ الله

كَمِالُ ما جاءَ بهِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ:

كلُّ ما جاءً بهِ النبيُّ عَلَيْهُ مِنَ الشريعةِ فهوَ كاملٌ لا يَحتاجُ إلى تَكميلٍ لا في العَقائدِ ولا العِباداتِ ولا الأَخلاقِ ولا المُعامَلاتِ؛ لقولِه تَعالى: ﴿ الْمَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمُّ وَيَنَكُمُ ﴾ [المائدة:٣]، وقولِه: ﴿ أَفَكُمُ مَ الجَهِلِيَةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكُمًا لِقَوْمِ وَيَنكُمُ ﴾ [المائدة:٥]، وقالَ النبيُّ عَلَيْهِ: ﴿ إِنَّ مَثلي ومَثلَ الأَنْبِياءِ مِن قَبْلي كَمَثلِ رَجُلٍ بَنَى يُوقِئُونَ ﴾ [المائدة:٥]، وقالَ النبيُّ عَلَيْهِ: ﴿ إِنَّ مَثلي ومَثلَ الأَنْبِياءِ مِن قَبْلي كَمَثلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فأَحْسَنهُ وأَجْمَلُهُ إلَّا مَوضِعَ لَبِنةٍ مِنْ زَاوِيةٍ، فَجَعَلَ الناسُ يَطوفونَ بِه ويَعجَبونَ لَهُ ويَقولونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَهُنا لَبِنةٌ وَأَنا خاتَمُ النَّبِيِّنَ ﴾ رواهُ البخاريُّ ومسلمُ (١)، وفي لَفظٍ لُسلِمٍ: ﴿ فَيَقُولُونَ: أَلَا وُضِعَتْ هَهُنا لَبِنةٌ فَيَتِمَّ بُنْيانُكَ ﴾ (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ، رقم (٣٥٣٥)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين، رقم (٢٢٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَاًلِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) مسلم: رقم (٢٨٦/ ٢١).

لكِنْ لَمَّا وقعَ القصورُ أو التَّقصيرُ مِن كَثيرٍ منَ المُنتسبينَ إلى ما جاءَ بهِ اندرَسَ كثيرٌ من عِلمِ الرسالةِ فأُخرِجَ منها كثيرٌ مِمَّا كانَ مِنها وأُدخِلَ فيها كثيرٌ مِمَّا ليسَ مِنها في العَقائدِ والعِباداتِ والأخلاقِ والمُعاملاتِ والسِّياساتِ. (ص٧١ - ص٧٤).

وحدَثَ علمُ الكَلامِ المذمومُ وهوَ إثباتُ العقائدِ بالطرُقِ الجدَليةِ الَّتي يُسمُّونها عَقلًا، فحصَلَ بهِ مِن تَحريفِ الكلِمِ عَن مواضِعِه ونفيِ ما يَجبُ للهِ تَعالى وإثباتِ ما يَمتنعُ ما هوَ مَعلومٌ فحذَّرَ الأئمةُ مِنه وعابوا أهلَه.

قالَ أبو يُوسفَ لبِشرِ بنِ غِياثٍ المَريسيِّ: العِلمُ بالكَلامِ هوَ الجَهلُ، والجَهلُ بالكَلامِ هوَ الجَهلُ، والجَهلُ بالكَلامِ هوَ العِلمُ (۱). ومُرادُه بالجهلِ بالكَلامِ إمَّا اعتِقادُ عدَمِ صِحتِه، وإمَّا الإعراضُ عَنه وعدَمُ الالتِفاتِ إليهِ ثُم الاستِغناءُ عَنه بالوحي.

وقالَ أبو يُوسفَ أيضًا: مَن طلَبَ العِلمَ بالكلامِ تَزندَقَ (٢).

وقالَ الإمامُ الشافعيُّ رَحَمَهُ اللهُ: حُكمي في أهلِ الكلامِ أَنْ يُضرَبوا بالجَريدِ والنِّعالِ، ويُطافَ بِهم بالعَشائرِ والقَبائلِ، ويُقالَ: هَذا جزاءُ مَن ترَكَ الكِتابَ والسُّنةَ وأقبلَ على الكلامِ (١). قالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ في آخِرِ (الفَتوَى الحَمويَّةِ): وهُمْ مُستحِقُّون ما قالَه الشافعيُّ مِن وَجهٍ. ومِن وَجهٍ آخرَ إذا انظُرْت إليهِم بعَينِ القدرِ والحَيرةُ مُستَوليةٌ عليهِم، والشيطانُ مُستحوذٌ عليْهم رحِمْتَهم ورقَقْت عليْهم، أوتوا زَكاءً وما أُوتوا ذكاءً، وأُعطوا فُهومًا وما أُعطوا عُلومًا، وأُعطوا سَمعًا وأبصارًا

⁽١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٦٥)، والإبانة لابن بطة – كتاب الإيهان (١/ ١٩، رقم ٣٣٩).

⁽٢) أخرجه عنه ابن بطة في الإبانة - كتاب الإيهان (٢/ ٥٣٧، رقم ٦٧١).

⁽٣) أخرجه عنه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

وأفئدة، فها أغنَى عَنْهم سَمعُهم ولا أبصارُهم ولا أفئدتُهم مِن شيءٍ إذ كانوا يَجحَدون بآياتِ اللهِ، وحاقَ بهِم ما كانوا به يَستَهزَئون، ومَن كانَ عَليهًا بهذه الأُمورِ تَبيَّنَ له بذلك حَذقُ السلفِ وعِلمُهم وخِبرتُهم، حيثُ حذَّروا عنِ الكلامِ ونُهُوا عَنه وذَمَّوا أهلَه وعابُوهم، وعُلمَ أنَّ مَنِ ابتَغَى الهُدَى مِن غيرِ الكِتابِ والسُّنةِ لم يَزدَدْ إلَّا بُعدًا. اهـ كلامُه (۱۱).

والسلفُ لم يَكرَهوا الكلامَ في الجوهرِ والجِسمِ والعرضِ ونحوِ ذلكَ عِمَّا يَعتمدُه أهلُ الكلامِ لِمُجردِ كونِه اصطِلاحًا جديدًا، ولا كرِهوا الدَّلالةَ على الحقِّ ومُحاجَّةَ أهلِ الباطلِ، وإنَّما كرِهوا الكلامَ في هذا؛ لاشتِمالِه على أمورٍ كاذِبةٍ مُخالِفةٍ للحقِّ الثابتِ بالكِتابِ والسُّنةِ؛ ولِهذا لا تَجدُ عندَ أهلِه منَ اليَقينِ والمعرِفةِ ما عندَ عوامِّ السُلِمين (ص:٧٤)، وتَجدُ كلامَ هَؤلاءِ المُتكلِّمين كثير العِباراتِ، قليلَ البرَكاتِ، يُصوغونه بعِباراتٍ طويلةٍ غَريبةٍ مُزخرَفةٍ يَحسبُها الجاهلُ حقًّا بها كُسِيته من الصياغةِ المُموَّهةِ، ولكِنَها كها قيلَ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُها حَقًّا وكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسورُ

ولِهذا سُمُّوا أهلَ الكَلامِ؛ لأنَّهم لم يُفيدوا إلَّا كثرةَ الكلامِ (انظر ص ٢٢٦) وغالبُ عُمدتِهم (ص ٢٠٨) إمَّا دَعوَى لا حَقيقةَ لها، وإمَّا شُبهةٌ مُركَّبةٌ مِن قياسٍ فاسِدِ.

قولُ بعضِ المُتكلِّمينَ وأهلِ الفِقهِ في عِلم السلَفِ:

قالَ بعضُ الْمُتكلِّمين: طريقةُ السلَفِ أسلم، وطَريقةُ الخلَفِ أعلَمُ وأحكم.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۵/ ۱۱۹).

وقالَ بعضُ الفُقهاءِ: السلفُ لم يَتفرَّغوا لاستِنباطِ الفِقهِ وضَبطِ قـواعدِه وأَحكامِه اشتِغالًا مِنهم بغَيرِه، والمُتأخِّرون تَفرَّغوا لذلكَ وفرَّعوه وضبَطوا قواعِدَه فهُمْ أفقهُ.

والردُّ على الْمُتكلِّمين مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أَنَّ قولَهم مُتناقضٌ، فالطريقُ الأسلمُ هوَ الأعلمُ والأحكمُ.

الثاني: أنَّ السلَفَ تَلقَّوْا طريقتَهم منَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، والحُلَفَ تَلقَّوْها مِن مصادرَ أُخرَى مِن فَلسفةِ اليُونانِ ونحوِها، فكيفَ تَكونُ أعلمَ باللهِ مِن طريقةِ السَلَفِ.

الثالث: أنَّ السلف كانوا على بَصيرةٍ مِن أُمرِهم مُطمئِنِين بها هُم عليه مُنشرحةً صدورُهم به، بخِلافِ الخلَفِ فقَدْ كانوا حيارَى مُضطَرِبين، ليسَ عِندَهم منَ العِلمِ ما يَشفِي عليلَهم، ويَروي غليلَهم، كها قالَ الرازيُّ (۱) وهُو مِن رُؤسائِهم مُبينًا ما انتَهَى إليهِ أمرُهم:

نها يَــةُ إِقْــدامِ العُقــولِ عِقــالُ وأَكثَـرُ سَـعيِ العـالَمِينَ ضَــلالُ وَأَرْواحُنا فِي وَحْشَـةٍ مِـنْ جُسـومِنا وَغايَــةُ دُنْيانــا أَذًى وَوَبــالُ وَاحُنا فِي وَحْشَـةٍ مِـنْ جُسـومِنا وَغايَــةُ دُنْيانــا أَذًى وَوَبــالُ وقـالوا ولَـمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنا طُولَ عُمْرِنا سِـوَى أَنْ جَمَعْنا فيه قِيـلَ وقـالوا

لقَدْ تأمَّلْت الطرقَ الكَلاميةَ والمناهجَ الفَلسفيةَ فها رأَيْتُها تَشفِي عليلًا ولا تَروي

⁽۱) انظر: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص:٤٦٨)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢–٧٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٩٦).

غَليلًا، ورأيتُ أقربَ الطرقِ طريقةَ القرآنِ أقرَأُ في الإثباتِ: ﴿الرَّمْنُ عَلَى الْعَـرْشِ السَّتَوَىٰ ﴾، ﴿اللَّهِ يَصْعَدُ الْكَالِمُ الطَّيِّبُ ﴾، وأقرَأُ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى * ﴾، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عَلَمًا ﴾ ومَن جرَّبَ مِثلَ تَجرِبتي عرَفَ مِثلَ مَعرِفتي (ص ٢٢٧ - ٢٢٨، ص ٢٠٨ - ٢١٠).

وقالَ الغَزاليُّ: فأمَّا مَضرَّتُه فإثارةُ الشُّبُهاتِ، وتَحَريكُ العقائدِ، وإزالتُها عنِ العزمِ والتَّصميمِ... فهذا ضرَرُه في اعتقادِ الحقِّ. وله ضرَرُ في تأكيدِ اعتِقادِ البِدعةِ وتَثبيتِها في صُدورِهم... بواسِطةِ التعصُّبِ الَّذي يَثورُ منَ الجدلِ، وأمَّا مَنفعتُه فقَدْ يظنُّ أنَّ فائدتَه كشفُ الحقائقِ ومَعرفتُها على ما هي عليهِ فليسَ في الكلامِ وفاءٌ بهذا المطلَبِ الشريفِ، ولعلَّ التخبيطَ والتضليلَ أكثرُ منَ الكشفِ والتعريفِ.. فاسمَعْ هذا عِبَّن خبرَ الكلامَ ثُم قالَه بعدَ حَقيقةِ الخبرةِ وبعدَ التغلغُلِ فيه إلى مُنتهى درَجةِ المُتكلِّمين... وتحقَّقَ أنَّ الطريقَ إلى حقائقِ المعرِفةِ مِن هذا الطريقِ مَسدودٌ. (ص٤٠٢، ص ٢٢٣) اهـ كلامُه (١).

وما أَعظمَه مِن كلامٍ خرَجَ مِمَّن بلَغَ مُنتَهى درجةِ الْمُتكلِّمين.

إذا كانَ هَذا شأنَ علمِ الكلامِ وأهلِه فكيفَ تَكونُ طريقتُهم أعلمَ وأحكَمَ؟

بَلْ كيفَ يَصحُّ أَنْ يُقارِنَ بينَها وبينَ طَريقةِ السلفِ لطلَبِ المُفاضَلةِ؟

أَلَهُ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا(٢)

⁽١) إحياء علوم الدين (١/ ٩٧).

⁽٢) ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٤٢)، غير منسوب.

وأمَّا الردُّ على قولِ بعضِ الفُقهاءِ فمِن وَجهينِ:

أَحَدُهما: أنَّ فِقهَ السلفِ أقربُ إلى الصوابِ؛ لقُربِ زمَنِهم مِن عهدِ النُّبوةِ، وسَلامةِ قلوبِهم منَ الأهواءِ، وقِلةِ تَكلُّفِهم في اصطِناع المَسائل.

الثاني: أنَّ كَثيرًا مِن فِقهِ الخلَفِ مَشحونٌ بالتَّفريعاتِ البَعيدةِ الوُقوعِ أَو النُستحيلةِ، فهي مَضيَعةٌ للوقتِ وتَشتيتُ للفِكرِ.

فَصْلٌ

والَخرِجُ مِن ذلِكَ أمورٌ مِنها:

١ - حُسنُ النِّيةِ والمَقصدِ.

٢ – الاستِعانةُ باللهِ عَزَقَجَلٌ في الوصولِ إلى المَقصودِ.

٣- الرجوعُ إلى كتابِ اللهِ تَعالى وسُنةِ رَسولِه ﷺ وما قالَه أئمةُ الهُدَى منَ الصَّحابةِ والتابِعين لَهُم بإحسانٍ.

قَالَ النبيُّ ﷺ: «المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ، اخْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» رواهُ مُسلمٌ (٤/ ٢٥٠٢)(١).

وقالَ النبيُّ ﷺ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ عَرَّقِجَلَّ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَتِي وَسُنَّةِ الْخَلَفَاءِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

الرَّاشِدينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْها بِالنَّواجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثاتِ الأُمورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» أَخرَجَه أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ والتِّرمذيُّ وقالَ: حسنٌ صحيحٌ (۱).

وكانَ يقولُ في خُطبةِ الجُمعةِ: «أَمَّا بَعْدُ، فَاإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٍ» رواهُ مسلمٌ (١/ ٥٩٢).

والواجِبُ على المُسلِمين أن يَجتَمِعوا على دِينِ اللهِ ولا يَتفرَّقوا فيهِ كما أمرَهُمُ اللهُ تَعالى بذلِكَ. (انظُرْ ص٧٧٥ و٥٧٨).

فإِنْ تَنازَعُوا واختَلَفُوا فالحُكُمُ فِي ذَلِكَ إِلَى اللهِ عَنَّفَجَلَّ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ بَرَدِّ النزاعِ إليهِ وإلى رسولِه ﷺ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَمَا آخْنَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكِمُهُۥ إِلَى ٱللّهِ ﴾، وقالَ: ﴿ فَإِن نَنزَعُهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾.

وإذا رحِمَ اللهُ تَعالى المُختَلِفينَ أقرَّ بعضُهم بعضًا فلم يبغ بَعضُهم على بعضٍ في مسائلِ الاجتِهادِ كما كانَ الصحابةُ رَضَالَيَهُ عَنْهُمْ في عهدِ عُمرَ وعُثمانَ يَتنازَعون فيُقِرُّ بعضُهم بعضًا فإنْ لم يُرحَمِ المُختلِفون بغَى بعضُهم على بعضٍ بالقولِ كالتَّكفيرِ

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٢٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضَيَالَيُّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَضِخَالَلَهُ عَنْهُ.

والتَّفسيقِ أو بالفِعلِ كالحَبسِ والضربِ والقتلِ (ص٥٧٩، ص١٣٥-١٥).

أُقسامُ الاختِلافِ:

الاختِلافُ قِسمانِ: اختِلافُ تَنوُّع واختِلافُ تَضادٍّ.

واختِلافُ التَّنوُّع على وُجوهٍ:

أَحَدُها: أَنْ يكونَ كلَّ منَ القولينِ أوِ الفِعلينِ المُختلِفينِ حقَّا كاختِلافِ أقوالِ التَّشهدِ وأفعالِ صلاةِ الخَوفِ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ كُلُّ منَ القَولينِ هو مَعنَى القولِ الثانِي، لكِنِ اختلَفَتِ العبارةُ.

الثالثُ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ القولينِ داخِلًا في عمومِ اللفظِ والغرضُ التمثيلُ.

وأمَّا اختِلافُ التضادِّ فهوَ القولانِ المُتنافِيانِ إمَّا في الأصولِ وإمَّا في الفروع.

فأمَّا القسمُ الأولُ فالجميعُ مُصيبونَ ولا تَنافيَ بينَ أَقوالِهم، ومَن بغَى فيه على مُخالِفِه فهوَ مَذمومٌ مُخالفٌ لطَريقِ السلفِ.

وأمَّا الثاني: فالمُصيبُ فيه مَن وافقَ الكتابَ والسُّنةَ وما كانَ علَيْه السلفُ، والمُخطئ مَن خالَفَ ذلكَ، ولا يَجوزُ العُدوانُ على هذا المُخطئ مَن خالَفَ ذلكَ، ولا يَجوزُ العُدوانُ على هذا المُخطئ برَدِّ ما معَه منَ الحقِّ، بَلْ يُقبلُ الحَقُّ ويُرَدُّ الباطلُ. (ص ٥٨١ و ٥٨٢ ص ١٥ - ٥١٥).

اختِلافُ الناسِ في القُرآنِ:

اختِلافُ الناسِ في القُرآنِ نَوعانِ:

أحدُهما: في تَنزيلِه هَلْ تَكلَّمَ اللهُ بِه أو لا؟ وهَلْ هو بمَشيئتِه أو لا؟ الثانى: في تَأويلِه والمُرادِ به.

وأهلُ البِدعِ خُالِفون في النوعَيْنِ يُقِرُّون بها يوافقُ رأيَهم منَ الآياتِ، وأمَّا ما خالفَ رأيَهم منَ الآياتِ، وأمَّا ما خالفَ رأيَهم فإمَّا أَنْ يُقولوا: هَذا مُتشابِهٌ لا يَعلمُ أحدٌ مَعناهُ. وهُم على خِلافِ المُؤمِنينَ الَّذينَ فهِموا منه على مُرادِ اللهِ تَعالى وما اشتبَه علَيْهم وكلوا عِلمَه إلى اللهِ تَعالى (٥٨٣-٥٨٥ ص٥١٥-٥١٧).

أَوْسطيةُ السلَفِ أهلِ السُّنةِ

أهلُ السُّنةِ وهمُ السلَفُ وسطٌ بينَ فِرقِ هَذه الأُمةِ كَمَا أَنَّ هَذِه الأَمةَ وسطٌ بينَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أَمَةً وَسَطًا لِنَكُونُ اللهُ تَعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أَمَةً وَسَطًا لِنَكُونُ اللهُ تَعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أَمَةً وَسَطًا لِنَكُونُ اللهُ تَعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أَمَةً وَسَطًا بِينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حيثُ كونُهم الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فهُمْ وسطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حيثُ كونُ طَريقتِهم وسَطًا بينَ الإفراطِ خيارَها، وهُم وسَطًا بينَ الإفراطِ والتَّفريطِ.

١ - ففِي أسماء اللهِ تَعالى وصفاتِه بينَ المُعطِّلةِ منَ الجَهميةِ والمُعتزلةِ ونَحوِهم
 وبينَ المُمثِّلةِ المُشبِّهةِ.

٢ - وفي بابٍ قدَرِ اللهِ وأفعالِه بينَ القدَريةِ والجَبريةِ.

٣- وفي بابِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ المُرجئةِ مِن جهةٍ والمُعتزِلةِ والخَوارجِ مِن جِهةٍ.

٤ - وفي بابِ الجزاءِ بينَ المُرجِئةِ والوَعيديةِ.

٥ - وفي آلِ النبيِّ ﷺ وأصحابِه بينَ النواصبِ والروافضِ.

انظُرُ كلامَ المُؤلِّفِ على الجَهميةِ (ص٢٢٥ ص٥٩٠) وعلى المُشبِّهةِ (ص٢١٥ ص٥٨٨) وعلى المُعتزِلةِ (ص٥٨٨ -٥٨١ ٥٢١ م)، وعلى المُعتزِلةِ (ص٥٨٨ -٥٨٩ ،٥٢١ م)، وعلى المُعتزِلةِ

(ص ٥٢٤، ٥٢١) وعلى الروافِضِ والنواصبِ (ص ٤٦٩، ٥٢٨)، وعلى تَرتيبِ حُدوثِ بعضِ الفِرقِ (ص ٥٢٤-٥٢٥ ص ٥٩٣).

الجَهميةُ: مُعطِّلةٌ جَبريةٌ مُرجئةٌ.

والمُعتزِلةُ: مُعطِّلةٌ قدَريةٌ وَعيديةٌ.

وسببُ ضلالِ هذِه الفِرقِ نُكوبُهم عنِ الصراطِ المُستقيمِ وذلكَ فيها يَأْتي:

أُوَّلًا: تركُهم النظرَ والاستدلالَ في الأدِلَّةِ الصحيحةِ المُوصِلةِ إلى الحقِّ.

ثانيًا: تَفريطُهم في اتباع ما جاء بِه الرسولُ ﷺ بعدَ العِلمِ به.

ثالثًا: الْتِهَاسُهم الحقّ مِن غيرِ مَصادِرِه الحقّةِ، بَلْ منَ الآراءِ المُنحرفةِ والكُتبِ المُضلةِ، وقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ فَإِمّا يَأْلِينَكُمُ مِّتِي هُدًى فَمَنِ اتّبَعَ هُدَاى فَلا يَضِلُ اللهُ يَضِلُ وَلَا يَشْقَىٰ اللهُ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ وَوَمَ الْقِيكَمَةِ وَلَا يَشْقَىٰ اللهُ قَالَ كَذَلِكَ أَنتُكَ ءَاينتُنا فَنَسِينَا أَعْمَىٰ اللهَ الْبَوْمَ نُسَىٰ ﴿ وَاللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ا

طرقُ أهلِ الضلالِ في الوحي:

لأَهلِ الضلالِ في الوَحيِ طريقَتانِ: طريقةُ التَّبديلِ وطَريقةُ التَّجهيلِ.

فأهلُ التَّبديلِ نَوعانِ:

أحدُهما: أهلُ التَّخييلِ يَقولونَ: إنَّ ما جاءَ بِه الوَحيِ مِن أَمرِ الإيهانِ باللهِ واليومِ الآخرِ تَخييلٌ لا حَقيقةَ له في نَفسِ الأمرِ، لكِنِ الرسلُ كذَبَت على الحَلقِ، فأُوهَمُوهم

أنَّ لَهِم ربًّا عظيمًا مَوصوفًا بالكَمالِ والجَلالِ، وأنَّ لَهِم مَعادًا يُحشَرون فيه ويُجزَوْن على أعمالِهِم مع أنَّه لا حقيقة له، لكِنْ كذَبَ به الرسلُ عليهم للمَصلحة، وعلى هذا وضَع ابنُ سِينا وأمثالُه قانونهَم، وعلى رَأي هؤلاءِ يكونُ الرسلُ قَدْ علِموا الحقيقة على ما هي عليه، ولكِنْ كذَبوا للمَصلحة، ومِنْهم مَن يَرَى أنَّ الرسلَ لا يَعلَمون الحقيقة على ما هي عليه، ولكِنْ رأوا أنَّ هذه الطريقة أقربُ إلى إصلاحِ الخَلقِ، وقَدْ تكونُ هي الواقع في نَفسِ الأمرِ. والردُّ على هؤلاءِ مَعلومٌ بضرورةِ الحِسِّ والعَقلِ والشرعِ.

النوعُ الثاني: أهلُ التحريفِ والتأويلِ يَقولُونَ: إنَّ الأنبياءَ لَم يَقصِدُوا فيها أَخبَرُوا بِه عنِ اللهِ حَقيقةً ظاهِرةً، وأنَّ حَقيقةَ الواقعِ ثُخالفُ ذلكَ، والأَنبياءُ يَعلَمُونها لكِنْ تركوا بيانها ليَستَنتِجَها الناسُ بعُقولِهم، ثُم يَجتهِدُوا في تَحريفِ النصوصِ إليها الَّذي يُسمُّونه (التأويلَ)؛ ولذلك كانَ أكثرُهم لا يَجزمُ بِه، بَلْ يقولُ: يَجُوزُ أَنْ يُرادَ كذا. (انظُرِ الردَّ عليهم وعلى أهلِ التجهيلِ في آخرِ المُقرَّرِ ص ١١ إلى ١٤).

وأمّا أهلُ التجهيلِ فيقولونَ: إنّ الأنبياءَ وأتباعهم جاهِلونَ بمَعاني ما أخبَرَ اللهُ به عَن نفسِه حتّى الأنبياءُ يَتكلّمون في هذا بها لا يَعرِفون مَعناهُ، فالنبيُّ عَلَيْ يَتلو قولَه تَعالى: ﴿الرّحْنَنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ولا يَدرِي معنى الاستواءِ، ويقولُ: « يَنْزِلُ رَبُّنا إلى السّهاءِ الدُّنْيا» (۱) ولا يَدرِي ما معنى النزولِ. ويَظُنُّون أنَّ هَذه طريقةُ السلَفِ. ثُم مِنهم مَن يَقولُ: إنَّ المُرادَ بها خِلافُ مَدلولِها الظاهِرِ، لكِنَّه مجهولُ، ومِنهم مَن يَقولُ: إنَّ المُرادَ بها خِلافُ مَدلولِها الظاهِرِ، لكِنَّه مجهولُ، ومِنهم مَن يَقولُ: اللهُ أعلمُ بها. (ص ٥٩٥ -٥٩٥ ص ٥٢٧ -٥٢٥).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

أكثر من يُفسِدُ الشرائع:

أَكْثَرُ مَن يُفسدُ الشرائعَ ثَلاثةُ أصنافٍ: مُلوكُ الجَورِ، وعُلماءُ السوءِ، وعُبادُ الجهل، قالَ عبدُ اللهِ بنُ المُباركِ رَحِمَهُ اللهُ:

رَأَيْتُ النَّنُوبَ ثَمِيتُ القُلوبُ وَقَدْ يُسورِثُ السَنُّلَ إِدْمائُها وَتَدْ يُسورِثُ السَنُّلَ إِدْمائُها وَتَرْكُ النَّنُوبِ حَياةُ القُلوبُ وخَسيرٌ لنَفْسِكَ عِصسيائُها وهَاللَّ وأَخْسارُ سُسوءٍ وَرُهْبائُها (۱)

فمُلوكُ الجَورِ يَحكُمون بالظُّلمِ ويَعتَرِضون على الشَّريعةِ ويُعارِضونَها بسِياستِهم الجَائِرةِ ويَقولونَ: إذا تعارَضَتِ السياسةُ والشرعُ قدَّمْنا السِّياسةَ.

وعلماءُ السوءِ يُعارِضونَ الشريعةَ بآرائِهم الناكِبةِ وأَقيِسَتِهم الفاسِدةِ ويَقولونَ: إذا تعارَضَ العَقلُ والنقلُ قدَّمنا العقلَ.

وعُبَّادُ الجَهلِ منَ المُتصوِّفةِ ونَحوِهم يَعترِضون على حَقائقِ الإيهانِ والشرعِ ويُعارِضونَها بها لدَيْهم منَ الأَذواقِ والوجدانِ والحَيالِ والكُشوفاتِ الباطِلةِ الشَّيْطانيةِ ويَقولونَ: إذا تَعارَضَ الذوقُ والكشفُ معَ ظاهِرِ الشرعِ قُدِّمَ الذوقُ والكشفُ (ص:٢٢٢).

وبجَورِ الملوكِ وانحرافِ العُلماءِ وجَهلةِ العُبَّادِ تفسدُ السياسةُ والعَقيدةُ والسلوكُ.

⁽١) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوبة رقم (٩)، وابن المقرئ في المعجم رقم (١٢٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٧٩)، والبيهقي في الشعب رقم (٦٩١٨).

وُجوبُ التَّسليمِ لِحُكمِ اللهِ ورَسولِه:

إِنَّ حَقيقةَ العُبوديةِ غَامُ الذَّلِ للهِ تَعالى والانقِيادِ لِحُكمِه كَمَا تَدَلُّ عَلَيْه مَادَّتُهَا، فلا عُبودية ولا إيهانَ لَمِنِ استكبَرَ عَن أَمرِه قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكُمِرُونَ عَنْ عِبَادَقِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٢٠]، وقالَ تَعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَقِهِ وَيَسْتَحَبِّر فَسَيَحْشُرُهُمُ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿ فَا اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

فالواجبُ على العَبدِ نحوَ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنةِ أَن يَتلقَّاها بالقَبولِ تَصديقًا للأَخبارِ وعمَلًا بالأَحكامِ، وأَنْ لا يُعارضَها بأوهام باطِلةٍ يُسمِّيها مَعقولًا، أو خَيالاتِ ساقطةٍ يُسمِّيها ذَوقًا، أو مُجادَلاتٍ مُتعنِّتةٍ يُسمِّيها فَلسفةً.

فمَراتب تعظيم النصِّ الخبَريِّ:

١ - التصديقُ القاطعُ بلا شكِّ.

٢- ثُم الاعتِقادُ الجازمُ بلا تَردُّدٍ.

ومَراتبُ تَعظيمِ النصِّ المَطلَبيِّ:

١ - القَبولُ التامُّ بلا رَفضٍ.

٢- الرِّضا بلا كَراهةٍ ولا ضِيقِ صَدرِ.

- ٣- العَزمُ الجازمُ على امتِثالِه بدونِ تَردُّدٍ.
 - ٤ المُبادرةُ به بِدونِ تَأْخيرٍ.
- ٥- بَذَلُ الجهدِ في الإتيانِ به على أكملِ وَجهٍ.

٦- القِيامُ بِه لكونِه مَطلوبًا للشارعِ لا مِن أجلِ مَعرفةِ حِكمتِه بحيثُ إن ظَهَرَت له الحِكمةُ قامَ بهِ وإلَّا فلا. فحالُ العبدِ حقًّا أن يَقولَ: بمَ أَمَرَ؟ وعمَّ نَهَى؟ لا لِمَ أَمَرَ أو لِمَ نَهَى. اللهُمَّ إلَّا أن يَسألَ ليَعرف كهالَ سُموِّ الشَّريعةِ وحِكمةِ الشارعِ؛ ليَزدادَ بذلِكَ إيهانًا، ويُقيمَ الحُّجةَ على أهلِ الجِدالِ والعِنادِ. (انظُرْ ص٢٩١).

وهَذا -أَعني: تَعظيمَ النُّصوصِ- هو مَوقفُ أهلِ السُّنةِ والجَهاعةِ تحقيقًا لقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا إِلَى ٱللّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿ وَهَ وَمَن يُطِعِ ٱللّهَ وَرَسُولُهُ, وَيَخْشَ ٱللّهَ وَيَتَقَدِ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَاتِرُونَ ﴾ [النور:٥١-٥٢]، وقولِه: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللّهُ وَرَسُولُهُ أَمَرًا أَن يَكُونَ هَمُ ٱلْخِيرَةُ مِن آمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّيِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦].

فلا يَعدِلون عنِ النصِّ الصحيحِ ولا يُعارِضونه بها يُدعَى مَعقولًا أو بَرأيِ فُلانٍ وفُلانٍ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِنْنَةُ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابُ ٱلِيدُ ﴾ [النور:٦٣]، قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضَيَلَتُهُ عَنْهُا: يُوشِكُ أن تَنزلَ علَيْكم حِجارةٌ منَ السهاءِ أقولُ: قالَ رَسولُ اللهِ. وتَقولونَ: قالَ أبو بكرٍ وعُمرُ (١).

وذكرَ الحُميديُّ أَنَّه كانَ يومًا عندَ الشافعيِّ، فأَتاهُ رجلٌ فسأله عَن مَسألةٍ فقالَ: قضَى فيها رسولُ اللهِ ﷺ كَذا وكَذا. فقالَ الرجُلُ للشافعيِّ: ما تَقولُ أنتَ؟ فقالَ

⁽١) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوي (٢٠/ ٢١٥). وأخرجه بنحوه أحمد (١/ ٣٣٧).

الشافعيُّ: أَتراني في كَنسيةٍ؟! أَتراني في بَيعةٍ؟! أَتراني على وَسطي زنارٍ؟! أَقولُ لكَ: قضَى رسولُ اللهِ ﷺ. وأنتَ تقولُ: ما تَقولُ أنتَ؟(١). (ص٣٩٩، ص٣٥٤–٣٥٥).

وأمَّا أهلُ البِدعِ فيَعرِضون نصوصَ الكتابِ والشَّنةِ عَلَى أهوائِهم وبِدعِهم في وأمَّا أهلُ البِدعِ في ويدعِهم في وافقَها ذهبوا فيه كلَّ مَذهبِ.

فمِنهم مَن سكَتَ عنه ولم يَقُلْ بها يدُلُّ عليه وسمَّى ذلك تفويضًا.

ومِنهم مَن حرَّفَه إلى معانٍ لا يَقتَضيها النصُّ وسمَّى ذلك تأويلًا. ثُم إِنْ كانَ قطعيَّ الثبوتِ قالوا: دلالتُه لَفظيةٌ وهي لا تُفيدُ اليقينَ. وإن لم يَكُنْ قطعيَّ الثبوتِ قالوا: إنَّه ظنِّيٌّ فلا يُعتدُّ به في مَسائلِ العَقيدةِ (ص٣٩٨، ص٤٥٣).

والردُّ على الطائِفةِ الأُولى أهلِ التَّفويضِ الَّذين لا يُثبِتون للنصوصِ معانيَ مِن وُجوهٍ:

⁽١) أخرجه بنحوه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١٠٦).

الثاني: أنَّه لو لم يكُنْ مَعناهُ مَعلومًا لكانَ إنزالُه عبثًا إذ لا فائِدةَ مِن كلِماتٍ تَنزلُ على قومٍ هي عِندَهم بمَنزلةِ الحُروفِ المُهملةِ الَّتي لا معنَى لَها.

الثالثُ: أنَّ الناسَ يَتعبَّدون للهِ تَعالى عِباداتٍ فهِموها مِن دَلالةِ الكِتابِ والسُّنةِ واعتَقَدوها حقًّا وشَرعًا مِن عندِ اللهِ تَعالى، فإذا فهِموا الطريقَ المُوصلَ إلى مَعبودِهم فكيفَ لا يَفهَمون معانيَ صفاتِ الكَمالِ في مَعبودِهم؟

الرابعُ: أنَّ هَذَا القُولَ يَستلزمُ أَنْ يَكُونَ النبيُّ ﷺ وأصحابُه جاهِلينَ بمَعاني النصوصِ المُتعلِّقةِ بأسماءِ اللهِ تَعالى وصفاتِه حتَّى النبيُّ ﷺ يَتكلمُ بكلامٍ لا يَفهمُ مَعناهُ فيكُونُ هو وسلفُ الأُمَّةِ جاهِلين بها مَعرفتُه أهمُّ أمورِ الرسالةِ.

وأمَّا الردُّ على الطائفةِ الثانِيةِ (أهلِ التحريفِ) المُسمَّيْنَ بأهلِ التأويلِ فمِن وُجوهٍ أيضًا.

أحدُها: أنَّهم إنَّما لجَوُّوا إلى التحريفِ حينَ ظَنُّوا أنَّ ظاهرَ النصوصِ التمثيلُ فحاوَلوا صرفَها عَن ذلكَ الظاهرِ. وهذا ظنُّ سُوءٍ باللهِ عَنَّهَجَلَّ حيثُ جعَلوا ظاهرَ كلامِه وكلامِ رسولِه أمرًا باطلًا لا يَليقُ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الثاني: أنَّ صرفَ النصوصِ عَن ظاهِرِها جِنايةٌ على النصوصِ وقولٌ على اللهِ بلا علمٍ فيكونُ حَرامًا؛ لقولِه تَعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِنْمَ وَٱلْبَغْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللّهِ مَا لَرَ يُنَزِّلَ بِدِه سُلَطَنَا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللّهِ مَا لَا يُعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].

الثالثُ: أنَّه مُخَالفٌ لها كانَ علَيْه النبيُّ ﷺ وسلَفُ الأُمةِ منَ الصحابةِ والتابِعينَ لهم بإحسانٍ، ولا ريبَ أنَّ ما كانوا عليهِ هوَ الحقُّ وما خالَفَه هو الباطلُ.

الرابع: أنَّ تحريفَهم يَستلزمُ تَعطيلَ النصوصِ عَمَّا دلَّتْ عليهِ مِن صِفاتِ اللهِ فيُقالُ لَهُم: هَلْ أحدٌ أعلمُ باللهِ مِنَ اللهِ ورَسولِه؟ فسيقولونَ: لا.

فَيُقَالُ: هل تَعلَمون أحدًا أصدقَ منَ اللهِ ورسولِه؟ فسيَقولونَ: لا.

فَيُقَالُ: هـل تَعلَمـون أحـدًا أعظـمَ إرادةً لبيـانِ الحـقِّ مـنَ اللهِ ورَسـولِه؟ فسيَقولونَ: لا.

فَيُقَالُ: هل تَعلَمون كلامًا أفصحَ وأبينَ للمرادِ مِن كلامِ اللهِ ورَسولِه؟ فسيَقولونَ: لا.

فيُقالُ لهُم حينَئذٍ: اجتمعَ في كلامِ اللهِ وسولِه كمالُ العلمِ وكمالُ الصدقِ وكمالُ الصدقِ وكمالُ الإرادةِ وكمالُ البيانِ والفَصاحةِ بإقرارِكم، وهَذه الكمالاتُ الأربعةُ إذا اجتَمَعت في كلامٍ وجبَ قبولُه، فلماذا عدَلْتُم عَن هذا الواجبِ وذهَبْتم في خِلافِه كلَّ مَذهبِ؟

وكيفَ تَكونُ لدَيْكم الجرأةُ والشجاعةُ في خَالفتِه والتقاعسِ والجُبنِ عنِ الأخذِ بِه؟ وماذا يضيرُكم إذا أَثبَتُم ما أثبتَه اللهُ لنَفسِه في كتابِه أو سُنةِ نبيّه ﷺ على الوَجهِ اللائقِ باللهِ عَنْهَجَلَّ؟ أفليسَ هَذا هوَ الأسلمَ لكُم والأقومَ لجوابِكم حينَ يُنادَى: ﴿مَاذَا أَجَبَتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص:٦٥].

فإِنْ قالوا: عدَلْنا عَن ظاهرِ النُّصوصِ في صِفاتِ اللهِ؛ لأنَّ العقلَ لا يُسعفُ على قبولِه فيكونُ مُعارِضًا له، وإذا تعارضَ العَقلُ والنقلُ قُدِّمَ العقلُ؛ لأنَّه أصلُ النقلِ. فجوابُهم مِن وَجهَيْن أحدُهما: أنَّه لا يُمكنُ أن يَتعارضَ عَقلٌ صَريحٌ (١) ونَقلٌ صَحيحٌ

⁽١) العقل الصريح هو الخالص من الشبهات والشهوات. (المؤلف)

أبدًا؛ لأنَّ ذلكَ يَستلزمُ اجتِهاعَ النَّقيضَيْنِ أو ارتفاعُهها، وهُو مُحالُ؛ لأَنَّنا لو فرَضْنا أَنَّ العقلَ دلَّ على انتفائِه فإمَّا أَنْ نَأْ خَذَ بدلالتِهها معًا وهوَ مُحالُ؛ لأَنَّه يَستلزمُ أَنْ يَكُونَ الشيءُ ثابِتًا مُنتفيًا، وهَذا جمعٌ بينَ النَّقيضَيْن، وإمَّا أَنْ نَقولَ: هذا الشيءُ غيرُ ثابتٍ؛ لدَلالةِ النقلِ على انتفائِه، وغيرُ مُنتفٍ؛ لدَلالةِ العقلِ على انتفائِه، وغيرُ مُنتفٍ؛ لدَلالةِ العقلِ على ثُبوتِه وهوَ مُحالُ؛ لأَنَّه يَستلزمُ أَنْ يَكُونَ الشيءُ لا ثابتًا ولا مُنتفيًا، وهذا نَفيٌ للنَّقيضَيْنِ. والنَّقيضانِ لا يَجتمِعانِ ولا يَرتفِعانِ.

فإِنْ وقعَ ما يُوهمُ التعارضَ بينَ العقلِ الصريحِ (١) والنقلِ الصحيحِ فلا يَخلو مِن ثلاثِ حالاتٍ:

إحداها: أن يَكونَ النقلُ غيرَ صَحيحٍ إمَّا في الثُّبوتِ أو الدَّلالةِ.

الثانيةُ: أن يَكُونَ العقلُ غيرَ صريح، بل مُلوَّثًا بالشُّبهاتِ والشهواتِ.

الثالِثةُ: أن يَكُونَ التعارضُ وَهميًّا بحسبِ تَصورِ الناظرِ المُستدلِّ ولو حقَّقَ النظرَ لتَبيَّنَ له أن لا مُعارضةَ.

الثاني: أنَّه لو فُرضَ تَحَقُّقُ المعارضةِ لكانَ العقلُ يَقتَضي تقديمَ النقلِ؛ لأنَّ الإخبارَ عن صِفاتِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ مِن بابِ الخبرِ الَّذي لا مجَالَ للاجتِهادِ فيه، والعَقلُ لا يُحارُ ما يَجبُ للهِ تَعالَى أو يَجوزُ أو يَمتنعُ عليه على وَجهِ التفصيلِ، فوجَبَ الأَخذُ بها جاءَ به الوحيُ إثباتًا ونفيًا.

ولأنَّ العقلَ شاهدٌ بصِحةِ الدليلِ النَّقليِّ ووُجوبِ قبولِه، فلو أَبطَلْنا دَلالةَ النقلِ -بدَعوَى أَنَّه مُعارِضٌ للعقلِ- لكُنَّا قَد أَبطَلْنا دلالةَ العقلِ، وإذا بطَلَت دَلالتُه بطلَ

⁽١) العقل الصريح هو الخالص من الشبهات والشهوات. (المؤلف)

كونُه دليلًا فلا يَصلحُ للمُعارضةِ فَضلًا عَن أن يَكونَ مُقدَّمًا، فصارَ لازمُ القولِ بتَقديمِ العقلِ قَدحًا في العقلِ مُبطلًا لدَلالتِه. (انظر ص٢١٦ إلى ٢٢١، ص ١٩٩ – ٢٠٠).

التَّأويلُ:

التَّأُويلُ في اللغةِ منَ الأولِ وهوَ الرجوعُ.

وفي الاصطِلاحِ: تَبيِينُ ما يَؤولُ إليه الكلامُ وهو نَوعانِ:

الأوَّلُ: تَبِينُ المعنَى وهو التفسيرُ وهو اصطلاحُ كثيرٍ منَ المفسِّرينَ كقولِ ابنِ جريرِ (إمامِ المُفسِّرين): «القولُ في تأويلِ قولِه تَعالى» يَعنِي: في تفسيرِ قولِه تَعالى. وتأويلُ القرآنِ بهذا المَعنَى معلومٌ لأُولِي العلمِ، وعلَيْه تُحملُ قراءةِ الوَصلِ في قولِه تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ وَ إِلَّا اللّهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ اللهُ وَالرَعمران:٧]، قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَحَيَّلِيَّهُ عَنْهُمَا: أنا منَ الراسِخينَ في العِلْمِ الَّذينَ يَعلَمون تَأويلَه (١). وهذا تحقيقُ دُعاءِ النبيِّ عَيَلِهُ لَه (١).

النوعُ الثاني: تَبيِينُ الحَقيقةِ الَّتي يُرادُ بِها الكَلامُ، وهَذا مَعناهُ غالبًا في الكِتابِ والسُّنةِ وكلام السلفِ.

⁽۱) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٢٠)، بلفظ: «أنا ممن يعلم تأويله»، وانظر تفسير البغوي (١/ ٤١٢)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَلِيَّةُ عَنْهُمُ، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَضِيَلِيَّةُ عَنْهُمُ، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَضِيَلِيَّةُ عَنْهُمُا: «اللهم فقهه في الدين». وأخرجه أحمد (٢٦٦٦) بزيادة: «وعلمه التأويل».

فإِنْ كَانَ الكلامُ خَبَرًا فتأويلُه حَقيقةُ عِينِ المُخبَرِ بهِ، ومِنه قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَعْلَمُهُ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ [الأعراف:٥٣]، يَعنِي: حقيقةَ عينِ ما أَخبَروا به، وهذا لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ تَعالى، وعليه تُحملُ قِراءةُ الوقفِ في قولِه تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُهُ تَأْوِيلَهُۥ إِلَّا اللهُ اللهُ اللهُ عَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ مَأُويلَهُۥ إِلَّا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَالَى اللهُ عَلَمُ حَقيقةُ المُخبَرِ عَنه إلَّا بمُشاهدتِه أو مُشاهدةِ نَظيرِه أو الخبرِ الصادقِ عنه.

وإِنْ كَانَ الكلامُ طلَبًا فتأويلُه امتثالُه بفِعلِ المأمورِ به وتَركِ المَنهيِّ عنه، ومِنه قولُ عائِشةَ رَضَالِيَهُ عَنهَا: كَانَ النبيُّ عَلَيْهُ يُكثرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِه وسُجُودِه: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتأوَّلُ القرآنَ (۱). وهذا مَعلومٌ للعَبدِ؛ لأنَّه مِن عمَلِه. (انظُرْ ص٢٣٢-٢٣٣ ص٢١٢-٢١٣).

وقَدْ زادَ كثيرٌ منَ الْمُتأخِّرين نوعًا ثالثًا للتأويلِ وهوَ: صرفُ اللفظِ عنِ الاحتِمالِ الراجحِ إلى الاحتِمالِ المرجوحِ لدَليلٍ يَقتَضي ذلكَ. (ص٢٣٥ ص٢٥).

ولا حاجة إلى هذا النوع؛ لأنّه إِنْ كانَ الدليلُ الَّذي ذكرَ في صرفِه صحيحًا كانَ منَ النوعِ الأوَّلِ؛ لأنَّ صرفَه لا يَعدو أن يَكونَ تَبيينًا لمَعناهُ، وهذا هوَ التفسيرُ، ومِنه قولُه تَعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللّهِ مِنَ ٱلشَّيَطُنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: إذا أَرَدْت قراءتَه بدليلِ فعلِ النبيِّ عَيْنَا فَإِنَّه كانَ يَتعوَّذُ قبلَ أَنْ يَبدأَ بالقِراءةِ (٢)،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، رقم (٧٧٥)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، رقم (٢٤٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

وإن كانَ الدليلُ الَّذي ذكرَ في صرفِه غيرَ صحيحٍ كانَ تَحريفًا وليسَ بتَأويلٍ، ومِن صُنعِ أهلِ التعطيلِ في نصوصِ الكِتابِ والسُّنةِ المُتعلِّقةِ بأسهاءِ اللهِ وصِفاتِه حيثُ صرَفوها عَن ظاهِرِها فقالوا: المرادُ باليكدينِ النِّعمةُ، وبالاستِواءِ على العرشِ الاستِيلاءُ عليه، ونحو ذلكَ. وتَسميتُهم إيَّاه تأويلًا لا يُخرجُه عن حَقيقتِه وهي التحريفُ؛ لأنَّ الحقائقَ لا تَتغيَّرُ بصورِ الألفاظِ، وإنَّما سمَّوْه بذلكَ تَزيينًا له وزَخرفةً ليُقبلَ ولا يُنفرَ مِنه. (انظر ص٢٣٢، ص٢١٢).

فصلٌ

الَّذينَ سلَكوا بابَ التأويلِ بالمَعنَى الثالثِ ارتَكَبوا في النصوصِ مَحَذورَيْن عَظيمَيْن:

أحدُهما: إبطالُ دَلالةِ النُّصوصِ على المَعنى المُرادِ بها بمُقتَضى اللسانِ العرَبيِّ الَّذي خاطَبَنا اللهُ به ورَسولُه.

الثاني: إحداثُ معانٍ جَديدةٍ لا يَقتَضيها الكلامُ بمُقتضَى اللغةِ الَّتي ورَدَ بها ولا بقَرائنَ صَحيحةٍ تَستلزمُ هذه المعانِيَ فيكونُ في ذلك جِنايةٌ على كلامِ اللهِ تَعالى وكلام رَسولِه ﷺ مِن جِهتَيْن.

ثُم إنَّهم بسُلوكِهم هَذا فتَحوا أبوابًا منَ الشِّركِ والبِدعَ لا يَقدِرون على سَدِّها فيُقالُ لَهم: إذا سوَّغْتم صرفَ النصوصِ عَن دَلالتِها المَفهومةِ فيا هوَ الضابطُ فيها يَسوغُ صرفُه وما لا يَسوغُ؟

فإِنْ قالوا: الضابطُ العَقلُ في أحالَه تأوَّلْناهُ وإلَّا أَقرَرْناهُ.

قيلَ لَهُم: فبأَيِّ عقلٍ نَزِنُ ذلكَ، فإنَّ القَرامطةَ يَزعُمون أنَّ العَقلَ يَدُلُّ على بُطلانِ ظواهرِ الشرعِ. والفلاسفةُ يَزعُمون أنَّ العقلَ يُحيلُ حشرَ الأجسادِ.

والتَّحريفاتُ الَّتي يُسمِّيها أصحابُها التأويلاتِ ويَدَّعون وجوبَها بالمَعقولاتِ أكثرُ مِن أن تُحصَرَ وهي مُضطَربةٌ مُتناقِضةٌ. (ص٢٣٦، ص٢١٥-٢١٦).

ويَلزمُ على قاعِدةِ هَؤلاءِ مَحذورانِ في العَقيدةِ:

أحدُهما: أَنْ لا نُقرَّ بشيءٍ مِن معانِي الكِتابِ والسُّنةِ حتَّى نَبحثَ تلكَ البحوثَ الطَّويلةَ العَريضةَ لنَنظرَ هل ذلِكَ مُمكنٌ في العَقلِ أم غيرُ مُمكنٍ، ومِنَ المَعلومِ أَنَّ كلَّ طائِفةٍ مِن هَوْلاءِ تدَّعي أَنَّ العقلَ يُوجبُ أو يَمنعُ أو يُجوِّزُ ما تَدَّعي الأُخرَى فيه خِلافُ ذلِك فيَؤولُ الأمرُ إلى الحَيرةِ المذمومةِ.

الثاني: أنَّ القلوبَ تَتخلَّى عن الجزمِ بشيءٍ تَعتقِدُه مِمَّا جاءَ في الكِتابِ والسُّنةِ إِذَ لا يُوثَقُ بأنَّ الظاهِرَ هوَ المرادُ.

والسلامةُ مِن هذا سُلوكُ طريقِ السلَفِ الصالحِ نَسأَلُ اللهَ تَعالَى أَن يَجعلَنا مِنهم بِمَنِّه وكرَمِه.

انتَهَى ما يُحتاجُ إليه في مَنهجِ العَقيدةِ.

ويُلحقُ بالمقرَّرِ ما اختِيرَ من كِتابِ التوحيدِ لشيخِ الإسلامِ مُحمدِ بنِ عبدِ الوهابِ وهِي الأَبوابُ التاليةُ:

١ - بابُ ما جاءَ في الذبح لغيرِ اللهِ.

٢- بابُ لا يُذبحُ للهِ بمَكانٍ يُذبحُ فيهِ لغَيرِ اللهِ.

٣-٤-٥- بابٌ منَ الشركِ النُّذورُ والاستِعاذةُ والاستِغاثةُ بغيرِ اللهِ.

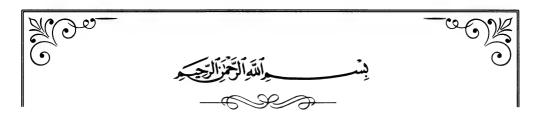
٦ - بابُ قولِ اللهِ تَعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص:٥٦].

٧- بابُ ما جاءَ في أن سببَ كُفرِ بني آدمَ وتَركَهم دِينَهم هو الغُلوُّ في الصالِحينَ.

والحَمدُ للهِ ربِّ العالمَينَ الَّذي بنِعمتِه تتمُّ الصالحاتُ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نَبيِّنا مُحمدٍ وعلى آلِه وأصحابِه والتابِعينَ لهم بإحسانٍ مدّى الأوقاتِ.

تَمَّ فِي ٣٠/٦/٣٠هـ بقَلمِ مُحمدِ الصالِحِ العُثَيْمين.





قالَ فضيلةُ الشيخِ العلَّامةُ محمدُ بنُ صالحِ العُثَيْمِين رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

الحَمدُ للهِ ربِّ العالمَينَ، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على نبيِّنا مُحمَّدٍ خاتمِ النبيِّين وإِمامِ المُتَّقينَ، وعَلى آلِه وأصحابِه ومَن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

أمَّا بعدُ: فهذِه فقراتُ مَنهجِ التوحيدِ المقرَّرِ على المُستوى الأوَّل والثَّاني مِن كُليَّتَيْ أصولِ الدينِ والشريعةِ في فرعِ جامِعةِ الإمامِ مُحمدِ بنِ سُعودٍ الإسلاميةِ في القَصيمِ، يُراجعُ عليها شرحُ العقيدةِ الطحاويةِ وما يُناسبُ الموضوعَ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميةَ وابنِ القيمِ وغيرِهما. أَسألُ الله تَعالى أن يَجعلَه خالصًا لوجهِهِ نافعًا لعبادِه موافِقًا لمَرضاتِه إنه جَوَادٌ كريمٌ.

(تَنبية): الصفحاتُ المُشارُ إليها في الحاشِيةِ لشرحِ الطحاويةِ في طبعةِ المَكتبِ الإسلاميِّ إلَّا ما قُيِّدَ بكتابِ مُعيَّنِ.



عِلمُ أصولِ الدِّينِ:

قالَ الشارحُ الشَّيْخُ الحافِظُ ابنُ أبي العِزِّ الحنَفيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ أَسْتَعِينُ.

الحَمْدُ للهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّنَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وحدَه لا شَريكَ لَهُ، ونشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وحدَه لا شَريكَ لَهُ، ونشهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وصَحْبِهِ لا شَريكَ لَهُ، ونشهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيهًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ عِلْمُ أُصُولِ الدِّينِ أَشْرَفَ العُلُومِ [1]، إِذْ شَرَفُ العِلْمِ بِشَرَفِ المَعْلُومِ،

[١] العُلومُ الشَّرعيَّةُ نَوعانِ: عَقَديَّةٌ وعمَليَّةٌ:

١ - العقديَّةُ: ما يَتعلَّقُ بالعَقيدةِ وهِيَ الإيهانُ، ومُجمَلُها الإيهانُ بِاللهِ ومَلائِكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه والقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّه.

٢- العَمَليَّةُ: ما يَتعلَّقُ بالجَوارِحِ مِنَ الأَقوالِ باللِّسانِ والعمَلِ بالأَرْكانِ.

وأُصولُها خَمْسةٌ: شَهادةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، وإِقامُ الصَّلاةِ، وإِيتاءُ الزَّكاةِ، وصَومُ رمَضانَ، وحَجُّ بَيتِ اللهِ الحَرام.

ويُسمَّى الأوَّلُ عِلمَ أُصولِ الدِّينِ، والثاني عِلمَ فُروعِ الدِّينِ لبِنائِه على الأوَّلِ.

فبعضُ عُلومِ الشَّريعةِ يُسمَّى عِلمَ أُصولِ الدِّينِ، ونَحنُ نَقولُ هكذا سَواءٌ كُنَّا نُوافِقُ على تَقسيمِ الدِّينِ إلى أُصولٍ وفُروعٍ أو لا نُوافِقُ؛ لأنَّ مِنَ العُلماءِ مَن لم يُوافِقُ على تَقسيمِ

الدِّينِ إلى أُصولٍ وفُروعٍ كشَيْخِ الإِسلامِ ابنِ تَيميَّةَ رَحْمَهُ اللَّهُ، إنَّما نَحنُ نَقولُ: إنَّ عِلمَ الشَّريعةِ
 يَنقَسِمُ إلى أُصولٍ وفُروعٍ، وإِنْ شِئتَ فقُلْ: إلى عَقيدةٍ وعمَلٍ.

فهي إِمَّا أُمورٌ عقديةٌ يَلزَمُ الإِنسانَ أَنْ يَعتقِدَها، وإِمَّا أُمورٌ عمَليَّةٌ يَلزمُ الإِنسانَ أَنْ يَعتقِدَها، وإمَّا أُمورٌ عمَليَّةٌ يَلزمُ الإِنسانَ أَنْ يَعقومَ بِها، ولنَضرِبْ لذلِكَ مثَلًا: الإيهانُ باللهِ وملائِكتِه وكُتُبِه ورُسلِه واليومِ الآخِرِ والقدرِ خَيْرِه وشَرِّه، والإِيهانُ بكُلِّ ما أَخبَرَ اللهُ بِه مِن أُمورِ الغَيْبِ، هَذه أُمورٌ عقديَّةٌ، يَلزمُ عِلمُها واعتِقادُها، لكِنْ ليسَ هُناكَ عمَلٌ، فالاعتِقادُ أَنْ تُؤمِنَ بِاللهِ ومَلائِكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ والقدرِ خَيْرِه وشَرِّه، هَذه أُمورٌ عقديَّةٌ وهِيَ عِلْميةٌ أيضًا، يَعنِي يُطلَبُ مِنَّا لها: العِلْمُ والاعتِقادُ.

أمَّا الصلاةُ والزَّكاةُ والصَّوْمُ والحَجُّ وبِرُّ الوالِدينِ وصِلةُ الأَرْحامِ والصِّدْقُ في المَّقالِ والإِحْسانُ إلى الناسِ، فهذا نُسمِّيها أُمورًا عمَليَّةً، يَعنِي: يُطلَبُ مِنَّا فِعلُها.

ولا تَخرُجُ عُلومُ الشَّريعةِ عَن هَذينِ الأَمْرينِ، عَلى أَنَّ الأُمورَ العمَليَّةَ لا بُدَّ فيها أيضًا مِن عَقيدةٍ، فالصَّلاةُ مثلًا مَطلوبٌ مِنِي أَن أَفعَلَها، لكِنْ مَطلوبٌ مِني شَيءٌ آخَرُ وهي أَنْ أَعتقِدَ أَنَّها فَرضٌ؛ ولِهَذا قالَ العُلَهاءُ: لو أَنَّ أَحَدًا صلَّى الصلَواتِ الحَمسَ معَ الجَهاعةِ ولكِنَّه يُنكِرُ فرضِيَّتها، صارَ كافرًا ولم تَنفَعْه هذه الصَّلاةُ، ولو أَقَرَّ بفَرضِيَّتها، ولكِنْ لم يُصَلِّ صارَ على القولِ الراجِحِ - كافِرًا ولم يَنفَعْه هذا الإقرارُ.

فَتَبِيَّنَ لَنَا أَنَّ الأُمُورَ العَمَليَّةَ لا تَخْلُو مِن عَقيدةٍ؛ ولِهَذَا لَوْ أَنَّنَا فَعَلْنَاهَا لِمُجرَّدِ العادةِ لم تَنْفَعْنَا، فلا بُدَّ أَنْ يَعتقِدَ الإنسانُ حينَ فِعلِ العِبادةِ أَنَّه يَتعبَّدَ للهِ بِها، وهَذَه مَسألةٌ تَفُوتُنا كَثيرًا، فَمَن مِنَا إِذَا ذَهَبَ إِلَى الوُضوءِ يَستشعِرُ بأَنَّه يَمتثِلُ أُمرَ اللهِ، ويَستحضِرُ قولَ اللهِ تَعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَٱيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾
 [المائدة:٦]، أو يَذْهَبُ على أنَّه مِن شُروطِ الصَّلاةِ أَنْ يَكُونَ الإِنسانُ مُتُوضِّئًا؟ والجَوابُ: الأَخيرُ هوَ الأَغلبُ.

وأنا لا أَنفِي هَذَا عَن كلِّ أَحَدٍ، لكِنْ أَعْلَبُ الناسِ يَذَهَبُ ليَتُوضَّاً لأَنَّ الصلاةَ لا تَصِتُّ إلَّا بوُضوءٍ، فيَجعَلُ الوُضوءَ وَسيلةً، والحقيقةُ أنَّه عِبادةٌ مُستقِلَّةٌ؛ ولِهَذَا تُكفَّرُ بهِ الخَطايا وتَزولُ بهِ الذُّنوبُ.

فينبَغي أن نستشعر ونحنُ نتوضًا أنَّ الله آمَرنا بالوُضوء، حتَّى تكونَ عِبادةً حَقيقةً، وحِينئِذٍ نَجمعُ بينَ العِلمِ والعمَلِ، العِلمِ الَّذي هوَ الاعتِقادُ، والعمَلِ؛ فالصَّلاةُ مثلًا؛ كلُّنا يَذهَبُ نستشعرُ قولَ اللهِ عَرَّفَجَلَّ: مثلًا؛ كلُّنا يَذهَبُ السَجِدِ ليُصلِّي، ولكِنْ هلْ حينَ نذهَبُ نستشعرُ قولَ اللهِ عَرَّفَجَلَّ: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، أو أنَّ هذا أمرٌ فُرِضَ علَيْنا؟! فنريدُ أن نَشعُرَ شُعورًا آخَرَ، بأنَّنا مُمتثِلون لأمرِ اللهِ، فهلْ نحنُ نَشعرُ بأنَّنا نَذهبُ لأنَّ اللهَ أمرَنا بإقامةِ الصَّلاةِ؟ أَعتقِدُ أنَّ هذا يَفُوتُنا كثيرًا وأنَّنا لَوْ تَنبَهْنا أَحيانًا لذلِكَ ولكِنْ نَسَى.

فحاسِبوا أَنفُسَكم وجرِّبوا، فنحنُ نُريدُ أَن يَكونَ عِلْمُنا مُطبَّقًا في عمَلِنا، ﴿فَآعَبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر:٢]، والإِخْلاصُ لا يُتصوَّرُ إلَّا بهذا الشُّعورِ، ولا يَتَصوَّرُه الإنسانُ إلَّا بهذا الشُّعورِ، وعَلى هَذا فقِسْ.

فالمُهِمُّ أنَّ عُلومَ الشَّريعةِ تَنقسِمُ إلى قِسمَيْنِ: عَقَديَّةٍ وعَمَليَّةٍ، وبعضُهم يَقولُ: أُصولٌ وفُروعٌ. لكِنِ الأَحسَنُ أَنْ نَقولَ: عقديةٌ وعمَليَّةٌ. ولَوْ عبَرْنا عِلْمية وعمَليَّة جازَ، إِذِ الاختِلافُ فِي التَّعبيرِ فقَطْ، فكُلُّ ما يَتعلَّقُ بالجَوارحِ فهو عمَليُّ، وما يَتعلَّقُ بالقُلوبِ فهُو عَقَديُّ.

وَهُوَ الفِقْهُ الأَكْبَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِقْهِ الفُرُوعِ، وَلِهَذَا سَمَّى الإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحَهُ اللَّهُمَا قَالَهُ وَجَمَعَهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ (الفِقْة الأَكْبَرَ) وَحَاجَةُ العِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ، وَجَمَعُهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ (الفِقْة الأَكْبَرَ) وَحَاجَةُ العِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ، وَضَرُورَةٍ اللَّهُ لَا حَيَاةً لِلْقُلُوبِ، وَلَا نَعِيمَ وَلَا طُمَأْنِينَةً، إِلَّا وَضَرُورَتُهُمْ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ ضَرُورَةٍ الأَنَّهُ لَا حَيَاةً لِلْقُلُوبِ، وَلَا نَعِيمَ وَلَا طُمَأْنِينَةً، إِلَّا بِأَنْ تَعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وَفَاطِرَهَا، بِأَسْرَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَيَكُونَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَنْهُ مُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ خَلْقِهِ [1].

[١] مَسؤُوليةُ الناسِ نحوَ الشَّريعةِ:

أوَّلًا: لا يَحفظُ الشَّريعةَ إلَّا أهلُ الشَّريعةِ، ويَجِبُ أن تَكونَ شَريعةُ اللهِ أَغْلى عِندَك مِن المالِ والولَدِ والنَّفسِ؛ لأنَّ شَريعةَ الَّذي خلَقَكَ يَجِبُ عليكَ أَنْ تَحفظُها أكثرَ مِمَّا تَحفظُ الذَّهَبَ والجَواهِرَ، فإذا كُنتَ تَحفظُ الذَّهَبَ في صَناديقِ الحَديدِ؛ فاحفظِ الشَّريعةَ فيها هو أَعظمُ وأشَدُّ حِرزًا من صناديقِ الحَديدِ، وأنتَ عِندَما تَفتخِرُ بالانتِسابِ إلَيْها تَقولُ: أنا مُسلِمٌ. ولَوْ قالَ لكَ قائِلُ: أنتَ لستَ بمُسلمٍ. ثارَتْ ثائِرتُك، وإذا كانَ هَكذا فيَجِبُ أَنْ تَحفظَ هذه الشَّريعةَ بالعِلمِ الَّذي تُودِعُه في قلبِكَ وبالكِتابِ.

ثانيًا: حِمايةُ الشَّريعةِ بأَنْ تَحوطَها بسُورِ فلا يَدخُلُ إلَيْها أَحَدٌ فَيُفْسِدَها، وبِناءً على ذلِكَ يَجِبُ على أهلِ السُّنةِ أَنْ يَحَمُوا الشريعةَ مِن أهلِ البِدْعةِ، بحَيثُ لا يَتَسلَّلُ أهلُ البِدْعةِ إلى صُفوفِ أهلِ السُّنةِ؛ لأنَّهم إذا تَسلَّلوا أَفسَدوا، واحذَرْ أَنْ يَكونَ في قَلبِكَ شيءٌ مِنَ البِدعِ أو في عمَلِكَ شيءٌ منَ البِدعِ؛ لأنَّكَ ما ابتَدَعْت بِدْعةً أو ما اعتَنَقْتَ بِدْعةً إلَّا ماتَ مِنَ السُّنةِ مِثْلُها، والقُلوبُ أَوْعيةٌ، إذا امتَلاَّت بالحَيْر أو بالشَّرِ امتَلاَّت.

فمثَلًا: هذا رجُلٌ وضَعَ ماءً عذبًا فُراتًا في إناءٍ لكِنْ وضَعَ نِصفَ الإِناءِ، ثُمَّ جاءَ فصَبَّ علَيْه ماءً مِلحًا أُجاجًا وامتَلَأ الإِنـاءُ، فأَفسَـدَ الماءَ العَـذبَ بالِملحِ الأُجاجِ، ولكِـنْ إذا = كَانَ لا يُوجَدُ فِي هذا الإِناءِ إلَّا عَذَبٌ فُراتٌ صارَ نَقيًّا صافِيًا لَم يُخالِطُه شيءٌ.

لذلك يجبُ أن نَحميَ الشَّريعةَ بحيثُ لا يَدبُّ إلى صُفوفِها أَحَدٌ مِن أَهلِ الانجِرافِ أَوِ البِدَعِ، ولا تَستَهِنْ بهذا الأَمرِ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ يَتسلَّلُ إلى المُؤمِنينَ ليُفسِدَ الدِّينَ، والمُنافِقون -كما نَعلَمُ- هذا شَأْنُهم، دخلوا في الإسلام وجاؤُوا يقولونَ: إنَّا ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ وَاللَّامِ، فقالَ اللهُ وَاللَّامِ، فقالَ اللهُ عَنَهُمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون: ١]، ثُمَّ كذَّبَهم فقالَ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون: ١]، ثُمَّ كذَّبَهم فقالَ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلمُنتَفِقِينَ لَكَذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١].

وتَأُمَّلِ البَلاغة في قولِهِ تعالى، حيثُ جاء قولُه: ﴿وَاللّهُ يَثْهَدُ إِنَّ الْمُنَفِقِينَ لَكَاذِبُونِ ﴾ لأنّه لَوْ قالَ: قالوا: نَشهَدُ إِنَّكَ لرَسولُ اللهِ وَاللهُ يَشهَدُ إِنَّ المُنافِقينَ لكاذِبونَ في قولِهم: واللهُ يَشهَدُ إِنَّ المُنافِقينَ لكاذِبونَ في قولِهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴿ وَهُمْ لَم يَكِذِبوا في هذا القولِ، بَلْ صدَقوا، لكِنْ قُلوبُهم كاذِبةٌ ؛ لهذا أَتَى بإِثباتِ الرِّسالةِ قبلَ أن يُكذِبوا في هذا القولِ، بَلْ صدَقوا، لكِنْ قُلوبُهم كاذِبةٌ ؛ لهذا أَتَى بإِثباتِ الرِّسالةِ قبلَ أن يُكذِبوا في هذا القولِ، يَلْ صدَقوا، لكِنْ قُلوبُهم كاذِبةٌ ؛ لهذا لَيُولُ الوَهمُ ، فقالَ: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنّكَ لَرَسُولُ اللهِ فاللهُ يَشهدُ إِنَّ المُنافِقينَ لكاذِبونَ، فأقولُ: إِنَّه قَدْ لَيُولُ اللهِ فاللهُ يَشهدُ إِنَّ المُنافِقينَ لكاذِبونَ، فأقولُ: إِنَّه قَدْ يَندَسُ في صُفوفِ أَهلِ السُّنةِ مَن يُفسِدُ عَقيدةَ أَهلِ السُّنةِ ولا سِيّما إِنْ أُعطِيَ بيانًا وجَدَلًا فَهُو خَطيرٌ ؛ كما جاءَ في الحَديثِ: ﴿إِنَّ مِنَ البَيانِ لسِحْرًا »(۱).

وما أفسَدَ الناسَ في عَقائِدِهم إلَّا دُخولُ هَوْلاءِ فيهِ، فهَذا عبدُ اللهِ بنُ سَبَأ الَّذي أَسَّسَ مذهَبَ الرفضِ كانَ يَهوديًّا، فدخَلَ في الإسلامِ مُنافِقًا ورأَى أنَّ أقرَبَ طَريقٍ يَصُدُّ بهِ الناسَ عَن دِينِ اللهِ هُو طَريقُ العاطِفةِ، فالمُسلِمُ عِندَه عاطِفةٌ قَويَّةٌ، ورأَى أنَّ أَشرَفَ إنسانٍ عندَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (١٤٦٥)، من حديث ابن عمر رَضَالِتُلَعَنْهُا.

المُسلِمين هو الرَّسولُ عَلَيْةٍ وآلُهُ، فآلُه أفضلُ الآلِ وهوَ أفضلُ الخَلْقِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فجعَلَ يَتَشَيَّعُ لآلِ الرَّسولِ عَلَيْةٍ ويَبُثُ في الناسِ التَّحزُّنَ والتَّحسُّرَ على ما أَصابَهم، ثُمَّ انتهى به الأَمرُ إلى أَنْ قالَ لعَليِّ بنِ أَبِي طالِبٍ: إنَّكَ اللهُ حَقَّا. فألَّهَهُ، ولكِنْ عليٌّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لم يَرْضَ بهذا، بل أَمرَ بالأَخاديدِ فخُدَّتْ، وهِي حُفرٌ مِثلُ السَّواقي عَميقةٌ وملاًها حَطبًا وأَمرَ بهؤلاءِ أَنْ يُلقَوْا في النارِ، فأحرَقهم بالنارِ (۱)؛ لشِدَّةِ التَّنكيلِ بهِمْ؛ لأنَّهُم قالوا قَوْلًا كذِبًا وفِريةً.

ونَحنُ -والحمدُ للهِ - مُسلِمون، والواجبُ علَيْنا نحوَ الشَّريعةِ عُمومًا: أَنْ نَحفظَ هَذِه الشَّريعةَ بأُصولِها وفُروعِها ودَقيقِها وجَليلِها وغيرِ ذلِكَ، حتَّى الأمورُ المُستَحبَّاتُ يَخِبُ علَيْنا حِفْظُها؛ لأنَّها شَرعٌ، فالأُمورُ المُستَحبَّاتُ مِن حيثُ هي لا تَجِبُ، لكِنْ مِن حَيثُ حِفْظُها واجِبٌ، وسَواءٌ كانَ هذا الحِفظُ في الصَّدْرِ أو كانَ في الكِتابِ.

فَتَعَلَّمُ الشَّرِيعةِ إِذًا فَرضٌ على المُسلِمين عُمومًا، والفَرضُ عُمومًا يُسمَّى عِندَ العُلَمَاءِ فَرضَ كِفايةٍ، إذا قامَ بِهِ مَن يَكفِي سقَطَ عنِ الباقِينَ، وهَذا بالنِّسبةِ لعُمومِ الشَّريعةِ، أمَّا بالنِّسبةِ للخُصوصِ فكُلُّ إنسانٍ يَجِبُ عليه أَنْ يَحفظَ مِنَ الشَّريعةِ ما يَحتاجُ إلَيْه، فعِندَما أُريدُ أَن أُصلِّي يَجِبُ أَن أُعرِفَ مِنَ الشَّرعِ كيفَ أُصلِّي، وعِندَما أُريدُ أَن أَتوضَّا يَجِبُ أَن أُعرِفَ مِنَ الشَّرعِ كيفَ أُصلِّي، وعِندَما أُريدُ أَن أَتوضَّا يَجِبُ أَنْ أَعرِفَ مِنَ الشَّرعِ كيفَ أُصلِّي التَّرعِ كيفَ أَصكامَ الزَّكاةِ ولَيسَ عِندي مالٌ، لكِنْ حِفظُ أَحكامَ الزَّكاةِ على الأُمَّةِ الإِسْلاميةِ واجِبٌ ولا بُدَّ مِنْه.

وأُريدُ هُنا أَنْ أُبيِّنَ أَنَّه لا يَحفَظُ الشَّريعةَ إِلَّا أَهلُ الشَّريعةِ، أَسأَلُ اللهَ تعالى أَنْ يَجعَلَنا وإِيَّاكُم مِن حُماتِها وحُفَّاظِها.

⁽١) أخرجه الدينوري في المجالسة (١٠٦٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٦٧)، والآجري في الشريعة (١٠) أخرجه الدينوري أي المجالسة (١٠٦٥).

الحِكمةُ مِن بَعثِ الرُّسلِ:

وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَسْتَقِلَ العُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَإِدْرَاكِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَاقْتَضَتْ رَحْمَةُ العَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ بِهِ مُعَرِّفِينَ، وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلَمِنْ أَجَابَهُمْ مُبَشِّرِينَ، وَلِينْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ، مَعْرِفَةَ المَعْبُودِ وَلَيْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ، مَعْرِفَةَ المَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ [1]، إذْ عَلَى هَذِهِ المَعْرِفَةِ تُبْنَى مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلِّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا.

[1] إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِعَثَ رُسلَه إِلى خَلقِه بِعِدَ أَنِ اختَلَفُوا وتَفرَّقُوا، فَبِعَثَ اللهُ النبيِّينَ مُبشِّرين ومُنذِرين ليَحكُم بِينَ الناسِ فيها اختَلَفُوا فيه، كها قالَ اللهُ تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ ٱلنَّبِيِّينَ مُبشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِئنَبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وكانَ أَهَمَّ مَا بُعِثُوا بِه تَحَقَيقُ التَّوْحيدِ؛ لأَنَّ الإِنسانَ لا يُمكِنُ أَنْ يَعمَلَ حتَّى يَكُونَ لَه هَدَفٌ وغايةٌ يُريدُ الوُصولَ إلَيْها، وغايةُ كلِّ إِنسانٍ أَنْ يَصِلَ إلى رِضا اللهِ عَنَّقِجَلَّ ودارِ كرامَتِه، وهَذا لا يُمكِنُ إلَّا بالتَّوْحيدِ، أَيْ: تَوحيدِ اللهِ تَعالى قَصْدًا.

والتوحيدُ -كما تَدُلُّ عليه الكلِمةُ - مِن حيثُ اللَّغةُ: مَصدرُ وحَّد يُوحِّدُ أي: جعَلَ الشيءَ واحِدًا، ولا يَتُمُّ ذلكَ إلَّا برُكْنَيْن أَساسَين هُما: النَّفيُ والإثباتُ، نفيٌ وإثباتٌ؛ لأنَّ بهذا الأُسلوبِ يَتحقَّقُ التَّوْحيدُ، ووَجهُ ذلكَ أنَّ النَّفيَ المُجرَّدَ تَعطيلُ مَحضٌ، والإثباتَ المُجرَّدَ لا يَمنعُ المُشارَكةَ، فإذا قُلتَ: مُحمَّدٌ قائِمٌ. أثبَتَ القِيامَ لمُحمدٍ، لكِنْ ليسَتْ هَذه الصِّيعةُ مانِعةً منَ المُشارَكةِ لجَوازِ أنْ يَكونَ عَليٌّ قائمًا وبَكرٌ قائمًا، وهكذا، والنفيُ المُجرَّدُ تعطيلٌ محضٌ، مِثل أَنْ تَقولَ: ما قامَ أَحَدٌ. فهذا تعطيلٌ؛ لأنك لم تُثبِتْ شيئًا لشيءٍ، فمَنْ تعطيلٌ عَضْ، مِثل أَنْ تَقولَ: ما قامَ أَحَدٌ. فهذا تعطيلٌ؛ لأنك لم تُثبِتْ شيئًا لشيءٍ، فمَنْ

لم يَقْصِدْ أَحَدًا فليسَ بمُوحِّدٍ، ومَن قصَدَ اللهَ وغَيرَه فليسَ بمُوحِّدٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُعطِّلُ والثاني مُشْرِكٌ.

ثُم إنَّ مِنَ المَعروفِ في الفِطرةِ أنَّه لا يُمكِنُ لأَحَدِ إلَّا أَنْ يَكونَ له غَرَضٌ وقصدٌ، حتَّى المُلجِدون، كلَّ واحِدِ مِنهم له غرَضٌ وله قَصدٌ، كما قالَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «أَصدَقُ الأَسماءِ حارِثٌ وهَمَّامٌ»(١)؛ لأنَّه ما مِن إنسانٍ إلَّا وهوَ حارِثٌ يَعمَلُ وهَمَّامٌ يُريدُ، كلُّ إنسانٍ له إرادةٌ وله عمَلُ حتَّى المُلجِدون؛ لأنَّم يُريدونَ أَنْ يَصِلوا إلى غايتِهم، فالشُّيوعِيُّون مثلًا لهم غايةٌ وهدَفٌ، وهو تَحقيقُ الشُّيوعيةِ، والمُؤمِنون باللهِ واليومِ الآخِرِ فالشُّيوعِيُّون مثلًا لهم غايةٌ وهدَفٌ، وهو تَحقيقُ الشُّيوعيةِ، والمُؤمِنون باللهِ واليومِ الآخِرِ لَهُم غايةٌ وهدَفٌ، وهو الوُصولُ إلى دارِ كرامةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، وهكذا كلُّ إنسانٍ لا بُدَّ له مِن غايةٍ، فاختلَفَ الناسُ في هذه الغاياتِ، ومِن ثَمَّ أَرسلَ اللهُ تعالى الرُّسلَ ليَحكُموا بينَ الناسِ فيها اختَلَفوا فيه.

كذلِكَ أيضًا جاؤُوا عليهِمُ الصلاةُ والسلامُ بمَعرِفةِ ما يَجِبُ للهِ مِنَ الصِّفاتِ، فكُلُّ ما أَخبَرَ اللهُ بِه عَن نَفسِه منَ الصِّفاتِ فهُوَ واجِبٌ له، وهُناكَ صِفاتٌ لا نَدرِي ما هيَ، لم يُعلِمْنا بها، كما قالَ النبيُّ –صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم –: «لَا أُحْصِي ثَنَاءٌ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» (٢)، لكِنْ ما عَلِمْنا به مِن صِفاتِ اللهِ، فهُوَ واجِبٌ علَيْنا، ولا بُدَّ لَنا منَ الإِيهانِ بهِ.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٤٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسهاء، رقم (٤٩٥٠)، من حديث أبي وهب الجشمي رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِيًا لِللَّهُ عَنْهَا.

وكذلِكَ أيضًا جاؤُوا بمَعرِفةِ ما يَمتنِعُ على اللهِ على سَبيلِ الإِجمالِ، فكلَّ صِفةِ نَقصٍ فهِيَ مُمتنِعةٌ على اللهِ، مِثل العَجزِ والضَّعفِ واتِّخاذِ الولَدِ واتِّخاذِ الصاحِبةِ والغَفلةِ وما أَشبَهَ ذلكَ، كلُّ هذا مُمتنِعٌ على اللهِ عَزَقِجَلَّ مِنه ما نَعرِفُه إجمالًا، ومِنه ما لا نَعرِفُه إلَّا بطَريقِ الرسُل.

وكذلِكَ جاؤُوا بمَعرِفةِ ما يَجوزُ على اللهِ، فكلُّ صِفةٍ تَتعلَّقُ بمَشيئتِه فهيَ منَ الصِّفاتِ الجائِزةِ الَّتي إن شاءَ فعلَها وإن شاءَ لم يَفعَلْها، مِثل النُّزولِ إلى السهاءِ الدُّنْيا منَ الصِّفاتِ الجائِزةِ، لو شاءَ لم يَنزِل، واستواؤُه على العرشِ مِنَ الصِّفاتِ الجائِزةِ أيضًا، فإن شاءَ لم يَستَوِ على العَرشِ، لكِنْ عُلوُّه فوقَ كلِّ شيءٍ منَ الصِّفاتِ الواجِبةِ، فيمتنِعُ أن يَكونَ شيءٌ فوقَه، بَلْ هو فَوقَه، لكِن الاستِواءُ على العرشِ شيءٌ والعُلوُّ المُطلَقُ شيءٌ آخَرُ.

إِذًا: فَمَعرِفَةُ مَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمَتنِعُ عَلَى اللهِ يُتلقَّى مَنَ الرُّسلِ عَلَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ؛ ولِهَذَا أَرْسَلَهِم اللهُ إلى عِبادِه ليُعرِّفوهم بأسمائِه وصِفاتِه حتَّى تَتحقَّقَ لهمُ العِبادةُ ويَعبُدوا اللهَ على بَصيرةٍ؛ وعلَيْه، فإنَّ الرُّسلَ كلَّهم عليهم الصلاة والسلام جاؤُوا لتَحقيقِ التَّوحيدِ كها قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَهُ، لَآ إِللهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴾، أي: لا مَعبودَ حتَّ غيرُه فاعبُدوه وحدَهُ.



تَعريفُ العِبادِ طَريقَ اللهِ تعالى وما لهُم بعدَ الوُصُولِ إليهِ:

ثُمَّ يَتْبَعُ ذَلِكَ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ المُوَصِّلِ إِلَيْهِ، وَهِيَ شَرِيعَتُهُ الْمَتَضَمِّنَةُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

وَالثَّانِي: تَعْرِيفُ السَّالِكِينَ مَا لَهُمْ بَعْدَ الوصولِ إِلَيْهِ مِنَ النَّعِيمِ المُقِيمِ [1].

[1] الشَّيْءُ الثاني مِمَّا يَتبعُ الأَصلَ الأَوَّلَ: هوَ تَعريفُ الناسِ الطائِعينَ ما لَهُم مِنَ الكِرامةِ عِندَ اللهِ تَعالى، وتَعريفُ العاصينَ ما لَهُم مِنَ الإِهانةِ والعُقوبةِ؛ وذلِكَ بأَنْ نُؤمِنَ الكَرامةِ عِندَ اللهِ تَعالى، وتَعريفُ العاصينَ ما لَهُم مِنَ الإِهانةِ والعُقوبةِ؛ وذلِكَ بأَنْ نُؤمِنَ بدارِ الجَزَاءِ؛ بالجَنَّةِ للمُتَّقينَ والنارِ لِلكافِرينَ، ولكِنْ مَنِ الَّذي يُعلِّمُنا أَنَّ العاصِيَ له النارُ وأنَّ المُطيعَ لهُ الجَنَّةُ؟

الجَوابُ: همُ الرسُلُ علَيْهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ فالمَضْمونُ الأوَّلُ لِرسالةِ الرُّسلِ: هوَ تَعريفُ الناسِ بِاللهِ عَنَّفَجَلَّ بأُسهائِه وصِفاتِهِ.

والثاني: تَعريفُ الطريقِ المُوصلِ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَّ وإِلى دارِ كَرامتِهِ.

والثالثُ: تَعريفُ الناسِ بها لَهُم عندَ المُخالَفةِ أو عِندَ الموافَقةِ والطاعةِ.

ولَوْ تَأَمَّلْتَ رِسالاتِ الرُّسُلِ لوجَدْتَهَا تَدورُ على هذِه الأُمورِ الثَّلاثةِ، لكِنِ الأَصلُ الأَصيلُ والأوَّلُ هو تَعريفُ الناسِ بأَسْهاءِ اللهِ وصِفاتِهِ.

ولِهَذا إذا تأمَّل الإنسانُ أَسماءَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ تَبَيَّنَ له ما فيها مِنَ المَعانِي العَظيمةِ الَّتي تزيدُ الإِنسانَ إِيهانًا بِاللهِ عَنَّوَجَلَّ وحَجَنَّةً لَهُ وخَوْفًا مِنهُ، لَكِنْ مَعَ الأَسَفِ -أَقولُ عَن نَفسِي وأَقولُ عَن نَفسِي وأَقولُ عَن نَفسِي وأَقولُ عَن تَفشِي وأَقولُ عَن تَشْرِ مِنَ الناسِ - أَنَّنا نَقرَأُ مِثلَ هَذِه الأُمورِ قِراءَةً عابِرةً، قِراءَةً نَظريةً لا تَتأثَّرُ بِها النُّفوسُ، وهذا هُوَ المُشكِلُ.

فَأَعْرَفُ النَّاسِ بِاللهِ عَنَّوَجَلَّ أَتْبَعُهُمْ لِلطَّرِيقِ الْمُوصِّلِ إِلَيْهِ، وَأَعْرَفُهُمْ بِحَالِ السَّالِكِينَ عِنْدَ القُدُومِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا سَمَّى اللهُ مَا أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوَقُّفِ الحَيَاةِ السَّالِكِينَ عِنْدَ القُدُومِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا سَمَّى اللهُ مَا أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوَقُّفِ الحَيَاةِ الحَقِيقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَنُورًا لِتَوَقُّفِ الهِدَايَةِ عَلَيْهِ. فَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يُكُلِقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى اللهِ مَن يَشَاهُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [غافر: ١٥]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَالِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ مَدْرِى مَا ٱلْكِنْبُ وَلَا ٱلْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُوزًا نَهْدِى بِهِ عَمَن فَشَآهُ مِنْ عِبَادِنَا مَا كُنتَ مَدْرِى مَا ٱلْكِنْبُ وَلَا ٱلْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُوزًا نَهْدِى بِهِ عَمَن فَشَآهُ مِنْ عِبَادِنَا مَا اللهُ عَالَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

فعندَما تَفْهَمُ مَعنَى (العَزيزِ) أنَّه الغالِبُ الَّذي لا يُغلَبُ، لا تَشعُرُ بأنَّ قَلبَكَ يَهَرَّأُ: الْمُبَدَأَ مَرفوعٌ بالإِبْتِداءِ، والحَبَرَ مَرفوعٌ بالمُبتَدَأ، وأكثرُ الناسِ عَلى هَذا، ولَكِنْ هَذا هوَ الَّذي جعَلَنا لا نُقيمُ وَزْنًا لعِلمِ التَّوْحيدِ ولا العَقيدةِ، بَلْ ولا كأنَّه عِلمٌ كعِلمِ النَّحوِ، ورُبَّما نَفْهَمُ ونَعقِلُ مِن عِلمِ النَّحوِ أكثرَ عِمَّا نَفْهَمُ ونَعقِلُ مِن عِلمِ التَّوْحيدِ!.

وكَثيرٌ مِنَ الطلَبةِ يَقرَؤُونَ عِلمَ التَّوْحيدِ كَهادَّةٍ فَقَطْ، ولا فَرقَ عِندَهُم بينَ التَّوْحيدِ وبَينَ النَّحوِ أوِ البَلاغةِ أوِ العَروضِ أوِ اللُّغةِ الأَجنبِيَّةِ إلَّا مَن شاءَ اللهُ.

والَّذي نُريدُه مِنكُم أَنْ تَجعَلوا عِلمَ التَّوْحيدِ أَصلَ الأُصولِ، فتَبْنوا علَيْهِ إيهانكُم وعَقيدَتكُم وسَيْرَكُم إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ ومُعامَلتكُم معَ الحَلْقِ حتَّى تَترَبَّى النُّفُوسُ على مَحَافةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ومُعامَلتكُم اللهِ عَنَّ وَعَلَى حَبَّةِ اللهِ، وبِالمَحبَّةِ والحَوْفِ يَسيرُ الإنسانُ منضبطًا؛ لأنَّه بِالمَحبَّةِ يَسعَى بفِعلِ عَنَّوَجَلَّ وعَلى مَحبَّةِ اللهِ، وبِالمَحبَّةِ والحَوْفِ يَسيرُ الإنسانُ منضبطًا؛ لأنَّه بِالمَحبَّةِ يَسعَى بفِعلِ الأَوصولَ إلى اللهِ بمَحبَّتِه، وكُلُّ مَبوبٍ فهُوَ مَطلوبٌ، وبِالمَخافةِ يَنفرُ مِنْ مَعْصيةِ اللهِ ويَهرَبُ ويَخافُ.

وبِهَذا عرَفْنا: أنَّ النَّاسَ في ضَرورةٍ إلى إِرْسالِ الرُّسُلِ وأَنَّ رِسالَتَهُم تَشتَمِلُ عَلى ثَلاثةِ أُمورٍ: أَصلٌ مَتبوعٌ، والثاني والثالِثُ تابِعانِ، فالأَصْلُ المَتْبوعُ هُوَ مَعرِفةُ اللهِ بأَسْمائِهِ وصِفاتِهِ، والتابِعانِ مَعرِفةُ الشَّريعةِ ومَعرِفةُ الجَزاءِ.

وَاللهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ، فَلَا هُدَى إِلَّا فِيهَا جَاءَ بِهِ[١].

[١] قالَ الإمامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يُوصَفُ اللهُ إلَّا بها وصَفَ به نَفسَه أو بها وصَفَه به رَسولُه، لا يَتَجاوزُ القرآنَ والحَديثَ (١). وهذا حتُّ.

فَمَصِدَرُ التَّلَقِّي فِيهَا يَتعَلَّقُ بِالعَقيدةِ الكِتابُ والسُّنةُ؛ ولِهَذا قالَ العُلَمَاءُ رَجَهُمُ اللَّهُ: لا قياسَ في العَقيدةِ، يَعنِي: لا يُمكِنُ أَنْ نَقيسَ أو نُثبتَ للهِ تعالى صِفاتِ بعُقولِنا أَبدًا، بَلْ لا يُمكِنُ أَن نَصِفَ اللهَ أو نَنفيَ شَيئًا عَنِ اللهِ إلَّا ما جاءَ في الكِتابِ أو السُّنةِ، مَهما كانَ.

وأَضِرِبُ لَذَلِكَ مَثَلًا بِهَا جَاءَ فِي القُرآنِ والسُّنةِ كَذَلِكَ أَنْ مِن أَسهَاءِ اللهِ الأُوَّلَ، فُنُسمِّي اللهَ بِه قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ [الحديد:٣]، وجاءَ في كَلامِ المُتكلِّمينَ أَنَّ مِن أَسمًى اللهَ بِه؛ لأَنَّه لِم يَرِدْ، لا فِي القُرآنِ ولا فِي السُّنةِ.

فلا يَصِحُّ أَنْ نُسمِّيَ اللهَ تعالى بالقَديم لوَجهَيْن:

الوَجهُ الأوَّلُ: لأنَّه لم يَرِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنةِ، وأَسهاءُ اللهِ وصِفاتُه لم تَثبُتْ إِلَّا بطَريقِ السَّمع.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۵/۲۲).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى التَّفْصِيلِ فَرْضٌ عَلَى الكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى التَّفْصِيلِ فَرْضٌ عَلَى الكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي تَدْبُرِ القُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ دَاخِلٌ فِي تَدَبُّرِ القُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ دَاخِلٌ فِي تَدَبُّرِ القُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ الكَتَابِ وَالجَكْمَةِ، وَحِفْظِ الذِّكْرِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى الجَيْرِ، وَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الكَتَابِ وَالجَكْمَةِ، وَحِفْظِ الذِّكْرِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى الجَيْرِ، وَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْي عَنِ اللهُ عَلَى الرَّبِ بِالجِكْمَةِ وَالمُوعِظَةِ الجَسَنَةِ، وَالمُجَادَلَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَلَكُو وَاجِبٌ عَلَى الكِفَايَةِ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى أَعْيَانِهِمْ: فَهَذَا يَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ قُدَرِهِمْ وَحَاجَاتِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَمَا أُمِرَ بِهِ أَعْيَانُهُمْ،

الوجهُ الثاني: أنَّ القِدَمَ لا يَمنَعُ الحُدوثَ، والدَّليلُ: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَكُ مَنَاذِلَ حَتَىٰ عَادَ
 كَالْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس:٣٩].

فإذا قالَ المُتكلِّمُ: أنا أُريدُ بالقَديمِ: ما ليسَ لهُ ابتِداءٌ.

فالجَوابُ أَنْ نَقُولَ: أُوَّلًا: هذا المَعنَى الَّذي اصطلَحْتُه للقَديمِ غيرُ مَعروفٍ في اللَّغةِ العرَبيةِ، بدَليلِ الآيةِ: ﴿حَقَىٰ عَادَ كَالْمُرْجُونِ ٱلْقَدِيرِ ﴾ [يس:٣٩]، وبدَليلِ أَنَّكَ تَقُولُ مثلًا: هذا ثُوبٌ قَديمٌ، وهذه سيَّارةٌ قَديمةٌ. فَهذا المعنَى: ليسَ لها أُوَّلُ أَو أُنَّهَا سابِقةُ العَهدِ؟ فنقولُ: هذا المَعنَى الَّذي ذكرْته للقَديمِ ليسَ مَعروفًا في اللَّغةِ العرَبيةِ فهو اصطِلاحٌ مِنكَ حادِثٌ.

ثانِيًا: نَقولُ: هَبْ أَنَك تُريدُ بالقَديمِ هذا المَعنَى، وهوَ مَعنًى صحيحٌ، فلِماذا لا تَأْتِي بالمَعنَى الَّذي أَثبَتَه اللهُ لنَفْسِه وهو يَحمِلُ هذا المَعنَى، وهو: (الأوَّلُ)؟! فكونُك تَأْتِي بهذا الاسمِ تُثبِتُه للهِ بدونِ دَليلٍ ثُم تُحاوِلُ أَنْ تُدافعَ عَنه بها ليسَ به مَدفَعٌ، هذا غيرُ صَحيحٍ وغيرُ سَليم.

وَلَا يَجِبُ عَلَى العَاجِزِ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ العِلْمِ أَوْ عَنْ فَهْمِ دَقِيقِهِ مَا يَجِبُ عَلَى القَادِرِ عَلَى ذَلِكَ. وَيَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النُّصُوصَ، وَفَهِمَهَا مِنْ عِلْمِ التَّفْصِيلِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، وَيَجِبُ عَلَى المُفْتِي الْمُحَدِّثِ وَالْحَاكِمِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا البَابِ أَوْ عَجَزَ فِيهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الحَقِّ، فَإِنَّمَا هُوَ لِتَفْرِيطِهِ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَتَرْكِ النَّظَرِ وَالإِسْتِدْلَالِ اللهِ صَلُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا اللهِ صَلُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا اللهُ صَلُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا اللهِ صَلُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَا اللهِ صَلُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَا اللهِ صَلُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَا اللهِ صَلَّوا مَا عَنْ اللهِ عَالَى اللهِ عَلَى اللهُ المَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضَالِيَهُ عَنهُ: تَكَفَّلَ اللهُ لَن قَرَأَ القُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، أَنْ لَا يَضِلَّ فِي التَّرْمِذِيُّ اللَّذُيْا، وَلَا يَشْقَى فِي الآخِرَةِ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَة، كَمَا فِي الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضَالِيَهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضَالِيَهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضَالِيهُ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : "إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنْ»، قُلْتُ: فَهَا المَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "كِتَابُ اللهِ؛ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكُمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الفَصْلُ، لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنِ ابْتَغَى وَحُكُمُ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُو الفَصْلُ، لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنِ ابْتَغَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ المَيْنُ، وَهُو الذِّكُرُ الحَكِيمُ، وَهُو الصِّرَاطُ اللهُ المَيْنَ، وَهُو الذِّكُرُ الحَكِيمُ، وَهُو الصِّرَاطُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ مِنْ جَبَارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَهُو الصِّرَاطُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ أَلْهُ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُو النَّرْيِغُ بِهِ الأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْبَسُ بِهِ الأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِهُ اللهُ وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ اللهُ المُعَلِهُ اللهُ وَمَنْ عَمِلَ بِهِ الأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقِضِي عَجَائِهُ وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ العُلْمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أَجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ وَكُمْ وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ العُلْمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ وَكُمْ وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ العُلْمَاءُ مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ عَمِلَ اللهُ وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ عَمِلَ اللهُ الله

دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (١)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى مِثْلِ هَذَا المَعْنَى.

وَلَا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ دِينًا يَدِينُونَ به، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِدِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ.

وَقَدْ نَزَّهَ اللهُ تَعَالَى نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ العِبَادُ، إِلَّا مَا وَصَفَهُ بِهِ المُرْسَلُونَ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿ شَائِمُ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ سُبْحَانَهُ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ وَلَلْمَدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٦]، فَنَزَّهَ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، لِسَلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنَ النَّقَائِصِ وَالعُيُوبِ، الْكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، لِسَلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنَ النَّقَائِصِ وَالعُيُوبِ، وَلَمُ خَدِدَ نَفْسَهُ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالأَوْصَافِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا كَمَالَ الْحَمْدِ.

وَمَضَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ اللَّاحِقُ بِالسَّابِقِ، وَلَمْ مُ السَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ، يُوصِي بِهِ الأَوَّلُ الآخِرَ، وَيَقْتَدِي فِيهِ اللَّاحِقُ بِالسَّابِقِ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِنَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مِنْهَاجِهِ سَالِكُونَ، كَمَا وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِنَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَيْ مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مِنْهَاجِهِ سَالِكُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿ قُلْ هَذِهِ عَلِيلِي آدَعُوا إِلَى اللهِ عَلَى مِعْمُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي التَّعَنِي ﴿ وَمَنِ التَّبَعَنِي ﴾ معْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي التَّبَعَنِي ﴾ السَف:١٠٨، فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿ وَمَنِ اللّهِ عَلَى اللهِ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي النَّعْمِيلِ فَهُو دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ الدُّعَاةُ إِلَى اللهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ اللَّعْمِيرِ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّعْمِيرِ فَهُو دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ الدُّعَاةُ إِلَى اللهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ اللهُ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمْ أَهُلُ البَصِيرَةِ فِيهَا جَاءَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَكِلَا المُعْنَيْنِ حَقٌ.

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، رقم (٢٩٠٦)، من حديث على رَضَّالَتُهُ عَنهُ.

وَقَدْ بَلَّغَ الرَّسُولُ ﷺ البَلَاغَ المُبِينَ، وَأَوْضَحَ الحُجَّةَ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَسَلَكَ سَبِيلَهُ خَيْرُ القُرُونِ.

ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَافْتَرَقُوا، فَأَقَامَ اللهُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يَخْفَظُ عَلَيْهَا أُصُولَ دِينِهَا، كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ ﷺ: «لَا تَوَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ»(١).

وَمِمَّنْ قَامَ بِهَذَا الحَقِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: الإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ الأَزْدِيُّ الطَّحَاوِيُّ، تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ، بَعْدَ المِائتَيْنِ، فَإِنَّ مَوْلِدَهُ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائتَيْنِ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِهِائَةٍ.

فَأَخْبَرَ رَحَهُ أَلِلَهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَنَقَلَ عَنِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النَّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيِّ، وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الجِمْيَرِيِّ الأَنْصَارِيِّ، وَمُحَمَّدِ ثَابِتٍ الكُوفِيِّ، وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الجِمْيَرِيِّ الأَنْصَارِيِّ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَخِيَلِكَ عَنْهُ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ العَالَينَ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، رقم (١٠٣٧)، من حديث معاوية رَضَيَاتِثَهُ عَنْهُ.

تأويلُ الفِرَقِ في الحَقيقةِ تَحريفٌ:

وَكُلَّمَا بَعُدَ العَهْدُ، ظَهَرَتِ البِدَعُ^[۱]، وَكَثُرَ التَّحْرِيفُ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُهُ تَأْوِيلًا لِيُقْبَلَ، وَقَلَّ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى الفَرْقِ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ^[۲].

[١] فحصَلَ التَّفرُّقُ والتَّمزُّقُ، وهذا يَقولُه الْمُؤلِّفُ رَحَمَهُ ٱللَّهُ فِي زَمَنِه، فكَيفَ بعَهْدِنا اليَوْمَ؟! يَكونُ البُّعدُ أَكثَرَ وأكثَرَ، فِيها يَتعَلَّقُ بِالشَّريعةِ؛ لأَنَّنا أَبْعَدْنا.

[٢] مِثالُ ذلِكَ: المُعتَزِلةُ يُسمَّوْنَ أَهلَ التَّأُويلِ، وكَذلِكَ الأَشاعِرةُ يُسمَّوْنَ أَهلَ التَّأُويلِ، وكَذلِكَ الأَشاعِرةُ يُسمَّوْنَ أَهلَ التَّأُويلِ؛ النَّهُم أَوَّلُوا النَّصَّ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يُخالِفُ الظاهِرَ، فسَمَّوْا أَنفُسَهم أهلَ التَّأُويلِ؛ مَعْنَى الْ تَنفِرُ مِنْه النَّفْسُ، ولَكِنْ في الحَقيقةِ أَنَّ ما سَلَكُوهُ تَعُريفٌ ولَيْسَ بِتَأْويلٍ، لَكِنْ هُمْ الايريدونَ أَنْ يُسمُّوهُ تَحْريفًا؛ لِتَلَّا يَنفِرَ العامَّةُ مِنْهُم، لو قِيلَ لَحَريفٌ ولَيْسَ بِتَأْويلٍ، لَكِنْ هُمْ الايريدونَ أَنْ يُسمُّوهُ تَحْريفًا؛ لِتَلَّا يَنفِرَ العامَّةُ مِنْهُم، لو قِيلَ لِهَوُلاءِ: أَنتُمْ أَهلُ التَّحريفِ. فَإِنَّه الا يَتُبعُهُم أَحَدٌ.

والتَّحريفُ في اللُّغةِ التَّغييرُ، ومِنه قولُه: حرَفْت الدابةَ عَن وجهِها أي: صرَفْتها.

وأمَّا في الاصطِلاحِ: فإنَّه تَغييرُ النصِّ لفظًا أو مَعنَى، والتَّغييرُ اللَّفْظيُّ قد يَتغيَّرُ به المَعنى وقد لا يَتغيَّرُ، أمَّا التحريفُ المَعنويُّ فاللفظُ باقٍ ولكِنَّه يُحرِّفُ مَعناهُ، وكِلاهُما مُحرَّمُ، وقَدْ ذمَّ اللهُ عَزَّفَجَلَّ الَّذين يُحرِّفونَ الكلِمَ عَن مَواضِعِه، وقَدْ يَجتمِعُ في التحريفِ اللَّفْظيُّ والمَعنويُّ جَميعًا.

ومِثالُ التحريفِ اللَّفْظيِّ: قولُه تعالى: (الحمدَ لله رب العالمين)، وقولُه تَعالى: (مَالِكَ يَومِ الدِّينِ)، وقولُه تَعالى: (الرَّحْمَنَ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى) وهذا تَغييرٌ لَفْظيٌّ لكِنْ لا يَتغيَّرْ به المَعنى.

والغالِبُ أَنَّ تَعْيِرَ اللَّفْظِ الَّذي لا يَتغيَّرُ بِهِ المَعنَى لا يَقَعُ إِلَّا مِن إنسانٍ جاهِلٍ؟

إِذْ لا يَظهَرُ فيه غرَضٌ للفاعِلِ بخِلافِ تَغيرِ اللفظِ الَّذي يَتغيَّرُ به المَعنَى قصدًا فإنَّه يَظهَرُ فيه غرَضٌ؛ لأنَّ غرَضَ المُغيِّر أو المُحرِّفِ تَغييرُ المعنَى تبَعًا للَّفْظِ.

ومعَ هذا فإنَّ تَغييرَ اللفظِ سَواءٌ تَغيَّرَ به المَعنَى أو لم يَتغيَّرْ بالنِّسبةِ لتَغييرِ المَعنَى قَليلٌ جِدًّا؛ لأنَّ مُغيِّرَ اللفظِ سَوفَ يرُدُّ عليه العاميُّ، إذ كلُّ أَحَدٍ يَقرَأُ القُرآنَ على الصوابِ؛ ولذلِكَ لا نَعلَمُ أنَّ أحدًا تَجاسَرَ على التَّغييرِ اللَّفظيِّ إلَّا قليلٌ مِنَ الناسِ.

وإنّا التّغييرُ المَعنويُّ هو الّذي يَكثُرُ منَ الناسِ سَواءٌ كانَ عِنْ يَتكلّمُ في التّوحيدِ والعَقيدةِ أو مَن يَتكلّمونَ في الفِقهِ؛ ولهذا جاءَتْ خِلافاتُ العُلماءِ والفُقهاءِ رَحَهُهُ اللّهُ مِن هذه الناحِيةِ، ولكِنْ ليسَ كلُّ مَن حرّفَ تحريفًا مَعنويًّا يَكونُ له قصدٌ سيّعٌ، فمِنَ الناسِ مَن يُحرِّفُ تَحريفًا مَعنويًّا لَقُصورِ عِلمِه، أو تقصيرِه في الوُصولِ إلى الحَقِّ، أو يُحرِّفُ تَحريفًا مَعنويًّا لقُصورِ عِلمِه، أو قُصورِ فَهمِه، أو تقصيرِه في الوُصولِ إلى الحَقِّ، أو لِسُوءِ قَصدِه؛ ولِهَذا يَختلِفُ العُلَماءُ في المَسائِلِ حَسبَ هذا الأَمرِ، فمِنْهم مَن يَكونُ له قَصدٌ سيّعٌ، ومِنهم مَن يَكونُ عِلمُه قاصِرً اليسَ عِندَه أَدِلَّةٌ يَجمعُ بينَها ويُوفِّقُ بينَها، فيَعلَمُ دليلًا ويَفوتُه أولًا لهُ قاصِرُ العِلمِ، وسُوءُ المَقصدِ إنّا يكونُ مِن دُعاةِ الباطِلِ، وقَدْ تَجدُ دُعاةَ ويَندَهم عُلومٌ ونَشيطين في طلبِ الأدِلَّةِ لكِنْ عِندَهم سُوءُ قصدٍ يُريدونَ إضلالَ الناسِ وصَدَّهم عَن سَبيلِ اللهِ فيَحصُلُ التّحريفُ.

ومِن أَمثِلةِ التَّغييرِ المَعنويِّ:

مَن فسَّرَ ﴿ اَسْتَوَىٰ ﴾ في قولِه تَعالى: ﴿ الرَّحْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ بـ (استَوْلى) معَ أنَّ اللفظ لم يَتغيَّرُ، فهذا تَحريفٌ لَفظيٌّ مَعنويٌّ، بمَعنَى أنه يُحرِّفُها لَفظًا بحيثُ يَتغيَّرُ المَعنى.

ومَن يقرأً: ﴿بَلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] لكِنْ يَقُولُ: المُرادُ بِالْيَدَيْنِ النِّعْمةُ أَوِ القُوَّةُ. فهذا لم يُغيِّرِ اللَّفْظَ، ولَكِنْ غيَّرَ المَعنَى. مِثالٌ آخَرُ: قولُه تَعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، فهُناكَ مَن يَقولُ: ﴿وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى وهذا تَحريفٌ لَفظيٌّ، أمّا المَعنويُّ فإنّه إذا قال: ﴿كلَّمَ اللهُ مُوسَى ﴾ وهذا تَحريفٌ لَفظيٌّ، أمّا المَعنويُّ فإنّه إذا قال: ﴿كلَّمَ اللهُ مُوسَى ﴾ فرضَ أنّ الله يَتكلَّمُ، فإذا جاءَتْ مِثلُ هذه الآيةِ حاولوا أن يُحرِّفوها ويقولونَ: ﴿كلَّمَ اللهَ موسَى تَكليمًا ﴾، وقَدْ قالَ بعضُ العُلَمَاء لَمِن غيَّرَها: ما تَقولُ في قولِه تَعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكَلَّمَهُ وَبُهُ وَ اللهَ وَاللهُ مَوسَى العُلَمَاء لَمَ مُعولٌ بِهِ و ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكَلَّمَهُ وَاللهُ فَاعِلٌ اللهَ عَيْرَها؛ لأنّ الهاءَ في ﴿وَكَلَّمَهُ وَمُعُولٌ بِهِ و ﴿وَرَبُهُ وَ فَاعِلٌ اللهَ عَلَى اللهُ مَنْ وَكَلَّمَهُ وَكُلُمُ وَكَلَّمَ وَلَا اللهُ وَكُلُمُ وَكُلَّمَ وَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ وَكَلَّمَ وَلَهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَكُلَّمَ وَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ وَكَلَّمَ وَلَا عَلَى اللهُ وَكُلَّمَ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَمُ اللهُ وَكُلّمَ وَلَهُ وَلَوْلُ إِلَيْ اللهَ وَلَا اللهُ وَلَمُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا عَلَيْ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَمُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَكُونَ اللهُ وَاللّهُ وَلُولُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَهُ اللهُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ اللهُ وَلَوْلُهُ وَلَا عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ اللهُ وَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ ال

ومِنهم مَن أَبقاها على لَفْظِها، فقالوا مثلًا: ﴿وَكُلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ مَأْخوذٌ مِن الكَلْم وهو الجَرْح، كما في هذا الحديثِ الصَّحيحِ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ» (أي: ما مِن مَجروحٍ يُجرَحُ، وقالوا: مَعنَى ﴿وَكُلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ أي: جرَّحه بمَخالِب الحِكمةِ، ولا شَكَّ أَنَّ هذا مَعنَى باطِلٌ، ولا يُعقَلُ أَنَّ اللهَ سُبحانَه وتَعالى يَجرحُ مُوسَى بمَخالِب الحِكمةِ، لكِنِ الَّذي حَلَهم على ذلكَ هو اعتِقادُهم بأنَّ الله لا يَتكلَّمُ؛ فَهُم يَقولونَ: الكَلامُ مِن صِفاتِ الحَوادثِ، أي: مِن صِفاتِ الإنسانِ، وكلُّ ما كانَ مِن صِفاتِ الإنسانِ فإنَّ الله لا يَتَصِفُ بِه؛ ولِهذا يُنكِرون كلَّ صِفةٍ يَتَّصِفُ بها الإنسانُ أَنْ يَكونَ اللهُ مَوصوفًا بِها، حتَّى السمعُ والبصَرُ يَقولونَ: اللهُ سَميعٌ لكِنْ ليسَ له سَمعٌ، وبَصِيرٌ لكِنْ ليسَ له بَصَرٌ.

ومِنَ التَّحْرِيفِ الَّذِي يَتغَيَّرُ بِهِ المَعنَى: (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ علَيْهِمْ) [الفاتحة:٧]،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

إِذْ قَدْ يُسَمَّى صَرْفُ الكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى آخَرَ يَخْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فِي الجُمْلَةِ تَأْوِيلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ قَرِينَةٌ تُوجِبُ ذَلِكَ، وَمِنْ هُنَا حَصَلَ الفَسَادُ. فَإِذَا سَمَّوْهُ تَأْوِيلًا قُبِلَ وَرَاجَ عَلَى مَنْ لَا يَهْتَدِي إِلَى الفَرْقِ بَيْنَهُمَا [1].

= ف (أَنعَمْتُ) يَختَلِفُ بها المَعنَى كَثيرًا؛ لأَنَّه يَصيرُ المُنعِمُ المُتكلِّمَ، وإِذا قُلتَ: «أَنْعَمْتَ» صارَ المُنعِمُ هُوَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

حُكمُ التَّحريفِ في النصوص: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ؛ لأَنَّه جُرأةٌ عَلَى اللهِ عَزَّفَجَلَّ وتَغييرٌ لكلامِه، وقولٌ علَيْه بِلا عِلمٍ، أو بعِلمٍ معَ العِنادِ، فهُوَ قَدْ يَصِلُ إلى حَدِّ الكُفرِ كها لو كانَ التَّحريفُ يَتضمَّنُ إنكارًا لتَوحيدِ اللهِ عَزَّفَجَلَّ، أو يَتضمَّنُ إشراكًا به، أو ما أَشبَهَ ذلكَ.

وقَدْ ذَمَّ اللهُ عَنَّوَجَلَّ الَّذِينَ يُحِرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَواضِعِه مِن بَني إِسرائيلَ وغَيرِهم، فالَّذي يُحِرِّفُ الْكَلِمَ عَن مَواضِعِه فيه شَبَهُ مِنَ اليَهودِ وفيهِ شَبَه مِنَ النَّصارَى أيضًا؛ لأنَّهم هُم الَّذين حرَّفُوا الْكَلِمَ عَن مَواضِعِه.

والحاصِلُ: أنَّه كثُرَ التَّحريفُ في النُّصوصِ، وهَذا يَتعَلَّقُ بِالعِلْمِ، وكَثُرَ الانْحِرافُ في العَمَلِ، وهَذا يَتعَلَّقُ بالسُّلوكِ والإِنِّجاهِ.

[١] التَّعْبِيرُ بنَفْي التَّحريفِ أَوْلى مِن نَفي التَّاويلِ: قالَ بَعضُ العُلَماءِ: مَذهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ والجَهاعةِ إِثباتُ ما أَثبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ أَثبَتَهُ لَهُ رَسولُه ﷺ مِن غَيْرِ تَأويلٍ؛ وقالَ بَعضُهُم: ولا نُؤوِّلُ صِفاتِهِ؛ وقالَ شَيخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ وغَيْرُه: مَن غَيْرٍ تَحريفِ. فأيُّ التَّعبِيرَيْنِ أَوْلى؟ وإذا كانَ أَحَدُهُما أَوْلى وهُوَ التَّحريفُ مثلًا فلماذا كانوا يُعبِّرونَ بِالتَّاويل دونَ التَّحريفِ

والجَوابُ: أَنَّ البَحْثَ هُنا في مَوْضِعَيْنِ:

البَحْثُ الأَوَّلُ: هَلِ الأَوْلَى أَنْ نُعبِّرَ بِكَلِمةِ: «مِنْ غَيْرِ تَحْريفٍ». أَوْ بِكَلِمةِ: «مِنْ غَيْرِ تَأْويل»؟
 تَأْويل»؟

أَقُولُ: التَّعْبِيرُ بِنَفْيِ التَّحريفِ أَوْلِي مِن نَفِي التَّأُويلِ لوَجْهِينِ:

1- أنَّ التَّحريفَ هو الَّذي ورَدَ به النصُّ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكُلِمَ عَن مَواضِعِهِ عَ ﴾ [النساء: ٤٦]، ولَمْ يَقُلْ: يُؤوِّلون، ولا شَكَّ أنَّ التَّعبيرَ بِما عَبَّرَ بِهِ القُرآنُ أَوْلى وأَشَدُّ وَقْعًا فِي النُّفُوسِ؛ لأَنَّ النُّفُوسَ تَرتاحُ إِلى كلِمةِ (تَأويلٍ) أَكثَرَ عِمَّا تَرتاحُ إِلى كلِمةِ وأَشَدُّ وَقْعًا فِي النُّفُوسَ تَنفرُ مِن كلِمةِ (تَحْريفٍ) ولا تَنفِرُ مِن كلِمةِ (تَأويلٍ)؛ لأَنَّني لَوْ أَقولُ: هَذا مُؤوِّلُ لا يَنفِرُ كما يَنفِرُ مِنَ الأُولَى، أَقولُ: هَذا مُؤوِّلُ لا يَنفِرُ كما يَنفِرُ مِنَ الأُولَى، فالعَدلُ أَنَّ أُعبِّرَ بِالتَّحريفِ دونَ التَّأويلِ؛ ولِهذا كانَ القُرآنُ بِلا شَكِّ أَبِينَ الكلامِ وأَفْصَحَهُ، ويَأْتِي بِالعَدْلِ، فَالرَّجُلُ الَّذي يَصرِفُ الكَلامَ عَمَّا أَرادَ اللهُ بِهِ بِدونِ دَليلٍ لا نَقولُ: إِنَّه مُؤوِّلٌ. ويَأْتِي بِالعَدْلِ، فَالرَّجُلُ الَّذي يَصرِفُ الكَلامَ عَمَّا أَرادَ اللهُ بِهِ بِدونِ دَليلٍ لا نَقولُ: إِنَّه مُؤوِّلٌ. بَلْ نَقولُ: إِنَّه مُؤوِّلٌ.

ونَحنُ إِذا قُلْنا: إِنَّه مُحرِّفٌ. لَمْ نَظلِمْه، بَلْ أَعْطَيْناهُ حَقَّه، وبيَّنَّا للنَّاسِ أَمْرَهُ؛ أَمَّا أَنْ نَقولَ: تَأْوِيلٌ. فَهَذَا خِلافُ العَدْلِ والإِنْصافِ، وَهُوَ تَنزيلٌ لِلْأَشْياءِ فِي غَيْرِ مَنازِلِها.

٢- أنَّ التأويلَ قَدْ يَأْتِي بِمَعنَى التَّفسيرِ الصَّحيحِ، فلا يَجوزُ نَفيُه على الإطلاقِ.

فالتَّأُويلُ لَيْسَ كُلُّهُ مَذْمومًا، بَلْ مِنْه ما هُوَ مَقْبولُ، ومِنْهُ ما هُوَ مَرْدودٌ، فَالمَرْدودُ مِنْه يَجِبُ أَنْ نُسمِّيَه تَحْريفًا، وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ التَّأُويلَ مِنْه مَقبولُ ومَرْدودٌ؛ لأَنَّ التَّأْويلَ يَنقَسِمُ إِلى ثَلاثةِ أَقْسام:

أ- بِمَعْنَى التَّفْسيرِ.

ب- بمَعنَى المَآلِ والعاقِبةِ الَّذي يَؤُولُ لَهُ الشَّيْءُ، فإِنْ كَانَ الكَلامُ خَبَرًا فَتَأْويلُه وُقوعُ المُخبَرِ بِهِ، وإِنْ كَانَ حُكْمًا فَتَأْوِيلُه فِعلُ ذَلِكَ الحُكْمِ إِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ، وتَرْكُه إِنْ كَانَ مَنْهِيًّا عَنْهُ.

ج- بمَعنَى صَرفِ اللَّفْظِ عَنْ ظاهِرِه إِلَى الإحْتِمالِ المُرْجوحِ لِدَليلٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الدَّليلُ صَحيحًا فالتَّأُويلُ صَحيحٌ، ونُسمِّيهِ هُنا تَأُويلًا بِمَعنَى التَّفْسيرِ، وإِنْ كَانَ الدَّليلُ الَّذي زَعَمَ المُؤوِّلُ أَنَّه مُقتَضَى لتَأْويلِه غَيْرَ صَحيحٍ فهذا التَّأُويلُ غَيرُ صَحيح، ويُسمَّى تَحْريفًا.

فلكًا كانَ التَّأُويلُ يَنقَسِمُ إِلَى صَحيحِ وفاسِدٍ لَم يَصِحَّ نَفيُه مُطلَقًا بِالنِّسْبِةِ لِصِفاتِ اللهِ ؛ لأَنَّ تَفسيرَ صِفاتِ اللهِ جَائِئٌ، إذا قُلتَ: اسْتَوَى بِمَعنَى: عَلَا، فَصَحيحٌ أَنَّ هَـذا يُسمَّى تَفسيرًا، ولا يُمكِنُ مَعرِفةُ مَعناها إِلَّا بِالتَّفسيرِ؛ لِذلِكَ لا يَصِحُّ أَنْ نَنْفيَ التَّأُويلَ نَفيًا مُطلَقًا.

فإِذَا قُلتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ [المائدة:٣]: تَفْسيرُ ﴿ حُرِّمَتَ ﴾ أَيْ: مُنِعْتُمْ مِن أَكلِها. فأُسمِّي هَذَا تَأْويلًا بِمَعنَى التَّفْسيرِ، ولَوْ قُلتَ: ﴿ٱلْمَيْنَةُ ﴾: ما ماتَ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ شَرْعيَّةٍ، هَذَا تَأُويلٌ بِمَعنَى التَّفْسيرِ.

ولَيًا قالَ اللهُ: ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ ﴾ [البغرة:٤٣] فذَهَبْتَ وتَوَضَّأْتَ واسْتَقْبَلْتَ القِبْلَةَ وصَلَّيْتَ، فَهَذَا يُسمَّى تَأْويلًا ولَيسَ تَفْسيرًا؛ لأنَّني قُمْتُ بِالعَمَلِ بِهَا أُمِرْتُ، وقِيامُ الإِنْسانِ بِالْعَمَلِ بِهَا أُمِرَ هُوَ تَأْويلًا ولِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضَالِكَاهَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُكثِرُ إِلَا عَمْلِ بِهَا أُمِرَ هُوَ تَأْويلٌ؛ ولِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضَالِكَاهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُكثِرُ أَنْ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وسُجودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللهُ مَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللهُمَّ اغْفِرْ لي » يَتَأَوَّلُ

= القُرآنُ(۱)، يَعنِي قَوْلَه تَعالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿ فَسَيِّعْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ، كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر:١-٣] فإذًا: تَأْوِيلُ الأَمْرِ: فِعْلُ المَامُورِ بِهِ.

ومِنْ أَمثِلةِ ذلِكَ أَيْضًا: رجُلٌ هَمَّ أَنْ يَتَعامَلَ مُعامَلةً رِبَويةً، ولَكِنْ ذَكَرَ قَولَ اللهِ تَعالى: ﴿ يَتَأَيَّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَّا أَضْعَكُنَا مُضَاعَفَةً ﴾ [آل عمران:١٣٠] فتَرَكَ، فهَذَا مُتَأوِّلُ؛ لِأَنَّه تَرَكَ المَنْهِيَّ. وهَذَا تَأْويلُ لَكِنْ بِمَعْنَى العاقِبةِ والمَآلِ.

وقولُ القائِلِ في تَفسيرِ قَوْلِه تَعالى: ﴿أَنَّ أَمْرُ اللّهِ فَلا شَتَعْجِلُوهُ ﴾ قولُه: ﴿أَنَ ﴾ بَمعنى: سيَأْتِي قَطعًا، فنُسمِّي هَذَا تَأْويلًا، وهُو صَرْفٌ لِلَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ. فَفَسَّرَ وقالَ: سَيَأْتِي قَطعًا. وهذَا خِلافُ الظاهِرِ ؛ لِأَنَّ الظاهِرَ مِنْ ﴿أَنَ ﴾ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مَضَى، لَكِنِّي سَيَأْتِي قَطْعًا بِدَليلٍ صَحيحٍ وهُو قولُه: ﴿فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ وهذَا مَعْنَاهُ المُستقبلُ ؛ فَشَرْتُهُ بِأَنَّهُ سَيَأْتِي قَطْعًا بِدَليلٍ صَحيحٍ وهُو قولُه: ﴿فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ وهذا مَعْنَاهُ المُستقبلُ ؛ لأَنْ كَانَ قَدْ أَتَى الأَمْرُ مَا صَحِّ أَنْ يُقالَ: ﴿فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ومِثْل: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ أَيْ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقرَأً. هَذَا قَالَتُهُدُ وَالنحل: هَا لَا اللّهُ فَعَى الظَاهِرِ ومِنْ قَوْلِه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ﴾ إِذَا انتَهَيْتَ مِنَ القِراءةِ ، لَكِنِ تَقُولُ الطَّاهِرِ ومُنْ وَلْهِ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ﴾ إِذَا انتَهَيْتَ مِنَ القِراءةِ ، لَكِنِ اللهُ ولَى قَولِهِ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ﴾ إِذَا التَهَيْتَ مِنَ القِراءةِ ، لَكِنِ اللهُ ولَى قَولِهِ: ﴿ فَلَقُ مَلَ اللَّفُظُ عَن ظَاهِرِهِ ، لَكِنَّة بِدَليلٍ صَحيحٍ مُتَّصِلٍ فِي اللهُ ولَى فَولِهِ: ﴿ فَلَو اللهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ الللهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ اللهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ اللهُ مَنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ اللهُ مَنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ الْقُرْآنَ ﴾ إِذَا لَوْ اللهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ الْقُرْآنَ ﴾ إِذَا لَا اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ الْقُرْآنَ ﴾ إِنْ القَرْآنَ .

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضِّاً لِللَّهُ عَنْهَا.

إِذَنْ: هُنا أَوَّلْنا بِدَليلِ صَحيحٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنفَصِلٍ، فنُسمِّي هَذا التَّأُويلَ تَفْسيرًا، فيكونُ مِنَ القِسْمِ الأَوَّلِ الَّذي هُوَ التَّفْسيرُ؛ لِأَنَّ تَفسيرَ الكَلامِ بَيانُ مَعناهُ المُرادُ بِهِ سَواءٌ كانَ مُوافِقًا للظاهِرِ أَوْ غَيْرَ مُوافِقٍ، لَكِنْ نَشْتَرِطُ فِي غَيْرِ المُوافِقِ أَنْ يَدُلَّ علَيْهِ دَليلٌ صَحيح.

ولو قالَ قائِلٌ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا﴾ [الفجر:٢٢] أَيْ: وجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ والْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا وَهَذا النَّوْعُ يُسمَّى تَحْريفًا؛ لأَنَّ وَالْمَلَكُ صَفًّا وَهَذا النَّوْعُ يُسمَّى تَحْريفًا؛ لأَنَّ اللَّهُ صَرَفَ الأَمْرَ عَنْ ظاهِرِهِ بِدونِ دَليلِ فيكونُ مُحِرِّفًا.

ولو قالَ قائِلٌ في قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «يَنْزِلُ رَبَّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيا» (١): أَيْ: يَنْزِلُ أَمْرُهُ. أو قالَ: تَنزِلُ رَحْمَتُهُ. أَوْ قالَ: يَنزِلُ مَلَكٌ مِنْ مَلائِكَتِه. فهذا تَأُويلٌ وصَرْفٌ لِلْكَلامِ عَنْ ظاهِرِهِ، لَكِنَّهُ في الواقِع تَحريفٌ؛ لِأَنَّهُ لا دَليلَ لَهُ.

ُ فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ قُولَنَا: مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ. أَوْلَى مِنْ قَوْلِنَا: مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ؛ لأَنَّ التَّأُويلَ فِيهِ الصَّحيحُ وفِيهِ الفاسِدُ، فنَفيُ الشَّيْءِ الَّذي يَنقَسِمُ إلى صَحيحٍ وفاسِدٍ عَلى الإِطْلاقِ خَطَأٌ، بَلْ يُعدَلُ إِلى لَفْظٍ آخَرَ لا يَحْمِلُ معناهُ التَّحريفَ.

وهَذا يُعْتَبَرُ قاعِدةً مُهِمَّةً لا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الصِّفاتِ فقَطْ، بَلْ حَتَّى في المَسائِلِ الشَّرْعِيَّةِ والفِقْهيَّةِ قَدْ يُؤَوِّلُ بَعضُ العُلَهاءِ النُّصوصَ، بلا دَليلِ فيكونُ مُحُرِّفًا.

فإنْ قَالَ قائِلٌ: ما الدَّليلُ الَّذي جَعَلَ هَؤُلاءِ يَصْرِفونَ مِثلَ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر:٢٢] إلى أنَّ المَعنَى: وجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَحِيَّالِلَهُ عَنْهُ.

فَالْجَوَابِ: أَنَّ الدَّلِيلَ عَقْلِيٌّ فَاسِدٌ، يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَقْلَ يُحِيلُ أَنْ يَأْتِيَ اللهُ بِذَاتِهِ. وقالُوا: لَوْ كَانَ يَأْتِي بِذَاتِه لَكَانَ جِسْمًا، واللهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، ولَوْ كَانَ يَأْتِي بِذَاتِه لَزِمَ أَنْ يَتَحَرَّكَ وَاللهُ عَزَّقَجَلَّ لَا يَتَحَرَّكُ حَلَى زَعْمِهِمْ - ولَوْ كَانَ يَأْتِي بِذَاتِهِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ أَنْ يَتَحَرَّكَ وَاللهُ عَزَقَجَلَّ لَا يَتَحَرَّكُ حَلَى زَعْمِهِمْ - ولَوْ كَانَ يَأْتِي بِذَاتِهِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ السَّمَواتُ مِنَ الثَانِيةِ فَهَا فَوقُ تُحْيِطُ بِه وتَكُونُ فَوقَهُ، ولَوْ كَانَ يَأْتِي بِذَاتِهِ لَزِمَ أَنْ يَخْلَوَ اللهَ مَنْ الثَانِيةِ فَهَا لَا تَستَقيمُ.

والرَّدُّ علَيْهِمْ بِمَنْعِ هَذِه اللَّوازِمَ: فالشَّيْءُ قَدْ يُوصَفُ بِالنُّزولِ وهُوَ لَيْسَ بِجِسْمٍ، فإنَّهُ يُقالُ: نَزَلَ بِهِ المَرَضُ، والمَرَضُ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

وقولُهُم: إِنَّهُ يَلزَمُ أَنْ تَكُونَ السَّمَواتُ فَوقَهُ إِذَا نَزَلَ. هَذَا غَيْرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّ هَذَا يَلزَمُ لَوْ كَانَتِ المَخْلُوقَاتُ أَكْبَرَ مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزَقِجَلَّ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيءٍ، السَّمَواتُ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْنِ كَخُرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنا (١)، وَاللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ فِي كَفِّ الْحَرِينَ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَاللهُ مَا لَا يَعْفِلُ اللهُ عَنْ مَطْوِيّنَتُ بِيمِينِهِ هِ وَالزَمر: ١٧]. كُلُّ السَّمَواتِ مَطْوِيّنَتُ بِيمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ويَقُولُ جَلَّوَعَلاَ: ﴿ يَوْمَ نَطُوى ٱلسَّكَاءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾ [الأنبياء:١٠٤]. مِثْلَ ما يَطوِي الإِنسانُ السِّجِلَّ الَّذي فيهِ الكِتابةُ، فاللهُ تَعالى يَطوِي هَذِه السَّمواتِ العَظيمةَ الكَبيرةَ الواسِعةَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ بِدُونِ مَشَقَّةٍ، فَهَلِ الَّذي يَطْوِي السَّمَواتِ العَظيمةَ تَكُونُ السَّمَواتُ المَّظيمة تَكُونُ السَّمَواتُ الأُخْرَى تَكُونُ السَّمَواتُ الأُخْرَى فَوْقَه؟ نَقُولُ: لا يُمكِنُ أَبُدًا.

⁽۱) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (۱۰۹۰)، والطبري في التفسير (۲۰/ ۲٤٦)، عن ابن عباس رَضِّالِيَّهُ عَنْكُم موقوفا.

ومَنْ ظَنَّ بِاللهِ هَذا الظَّنَّ فَقَدْ ظَنَّ بِه ظَنَّ السَّوءِ، لكِنَّه يَنزِلُ نُزولًا يَليقُ بِهِ عَرَّهَ جَلَّ؛ لِأَنَّ الصِّفةُ إِذا أُضيفَتْ إِلى شَيْءٍ فهِيَ بحسبِ ما يَليقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ المَوْصوفِ.

وأَمَّا قَوْلُهُم: إِنَّه يَخْلُو العَرْشُ مِنْه أَوْ لا يَخْلُو فَهَذَا أَمْرٌ لَيْسَ لَنَا الحَقُّ فِي أَنْ نَتَعَرَّضَ لَهُ بِأَنْ نَقُولَ: نُثبتُ ما أَثبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، ونَسكُتُ عَمَّا وَراءَ ذلِكَ.

والصَّحابةُ رَسِحَالِيَّهُ عَنْهُمُ أَحرَصُ مِنَّا عَلَى الخَيْرِ وعَلَى العِلْمِ، هَلْ لَيَّا حَدَّثَ الرَّسولُ بهَذا الحَديثِ قالوا: يا رَسولَ اللهِ: هَلْ يَنزِلُ اللهُ عَنِ العَرْشِ أَوْ يَبقَى عَلَى العَرْشِ مَعَ نُزولِهِ؟! سَكَتوا رَضَالِيَّهُ عَنْهُمُ، وهَكَذا الواجِبُ عَلَيْنا أَنْ نَسكُت؛ لِأَنَّنا لن نُحيطُ بشَيْءٍ غَيْبيِّ لا نَعلَمُه إلَّا مِنْ طَريقِ الوَحْي.

الأدلةُ التي يَستَدِلُّ به مِثلُ هَؤُلاءِ كلُّها أَدِلَّةٌ باطِلةٌ؛ ولِذَلِكَ أَخَذَ السلَفُ رَحَهُمُ اللَّهُ هَذِه النُّصوصَ وأَجْرَوْها عَلى ظاهِرِها مَعَ اعتِقادِ عَدَمِ المهاثلةِ.

أُمَّا الحَرَكةُ فنقولُ: إِنَّ اللهَ عَنَّاجَلَّ ثَبَتَ عَنْه أَنَّه يَأْخُذُ السَّمَواتِ ويَهُرُّهُنَّ ()، ولا يَجوزُ لَنا نَفْيُ الحَرَكةِ عَنِ اللهِ عَنَّاجَلَّ، وَلا أَنْ نُثبِتَها مِنْ حَيثُ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّه ما جاءَ أَنَّه يَتَحَرَّكُ أَوْ لا يَتَحَرَّكُ أَنْ يَعَرَّكُ أَنَّه يَعْرَفُ وَيَهُرُّ السَّمَواتِ سُبْحانَهُ يَتَحَرَّكُ، لَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّه فَعَّالٌ لِما يُريدُ، وأَنَّه يَأْخُذُ الشَّيْءَ بِيَمينِهِ، ويَهُرُّ السَّمَواتِ سُبْحانَهُ وتَعالَى، ويَكْفِي أَنْ نَقتَصِرَ عَلى ما جاء بِهِ النَّصُّ بِالنَّسْبةِ لِلَّفْظِ، أَمَّا المَعْنَى: فكُلُّ أَحَدِ يَعْرِفُ مَعنَى (يَقْبِضُ)، كُلُّ هَذِه تَستَلزِمُ الحَرَكةَ، لكِنِ اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ مَعنَى (يَقْبِضُ)، كُلُّ هَذِه تَستَلزِمُ الحَرَكةَ، لكِنِ اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب عَنَقَجَلَ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم (٧٥١٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

فَاحْتَاجَ الْمُؤْمِنُونَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى إِيضَاحِ الأَدِلَّةِ، وَدَفْعِ الشُّبَهِ الوَارِدَةِ عَلَيْهَا، وَكَثُرَ الكَلَامُ وَالشَّغَبُ، وَسَبَبُ ذَلِكَ إِصْغَاؤُهُمْ إِلَى شُبَهِ الْبُطِلِينَ، وَخَوْضُهُمْ فِي الكَلَامِ اللَّهُمُ وَالشَّغَالِ بِهِ وَالإِصْغَاءِ الكَلَامِ اللَّهُمُ وَ، الَّذِي عَابَهُ السَّلَفُ، وَنَهَوْا عَنِ النَّظَرِ فِيهِ وَالإِشْتِغَالِ بِهِ وَالإِصْغَاءِ الكَلَامِ اللَّهُمُ وَمَ اللَّذِي عَابَهُ السَّلَفُ، وَنَهُوا عَنِ النَّظَرِ فِيهِ وَالإِشْتِغَالِ بِهِ وَالإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، امْتِثَالًا لِأَمْرِ رَبِّهِمْ، حَيْثُ قَالَ: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَكِنَا فَأَعْمِ عَنْهُمُ عَنْهِ الآيةِ يَشْمَلُهُمْ.

الفَرقُ بين التَّحريفِ والانْحِرافِ:

وَكُلُّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالإِنْحِرَافِ[١] عَلَى مَرَاتِبَ:

فَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَقَدْ يَكُونُ فِسْقًا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً^[1] فَالوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْمُرْسَلِينَ، وَاتِّبَاعُ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِمْ.

لا نَقولُ فيهِ شيئًا، ونَقولُ في النَّزولِ: إِنَّه يَنزِلُ بِذاتِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضافٍ إِلَى اللهِ عَنَّفَجَلَّ فَهُ وَ مُضافٌ إِلَى ذاتِهِ، فالَّذي خَلَقَ السَّمَواتِ هُوَ بِذاتِهِ، والَّذي اسْتَوَى عَلَى العَرشِ هُـو بِذاتِهِ.
 بِذاتِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالِانْجِرَافِ». التَّحْريفُ يَتَعلَّقُ بِالعِلْمِ، والإنْجِرافِ بِالعَمَلِ والسُّلوكِ.

[٢] ذكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ آللَهُ أَنَّ كُلَّا مِنَ التَّحْريفِ وَالإِنْحِرافِ عَلَى مَراتِبَ، وَذَكَرَ أَرْبَعَ مَراتِبَ؛ فقد يَكُونَ كُفْرًا، وقد يَكُونَ فِسْقًا، وقد يَكُونَ مَعْصِيةً لا يَفْسُقُ بِهِ الإِنْسانُ، وقَدْ يَكُونُ خَطَأً.

ومَعْلُومٌ أَنَّ الفِسْقَ لا يَكُونُ إِلَّا بِارْتِكَابِ كَبيرةٍ أَوِ الإِصْرارِ عَلى صَغِيرةٍ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ المَعْصِيةِ، والمَعْصِيةُ حَتَّى في الصَّغائِرِ تَكُونُ مَعْصِيةً، وقَـدْ يَكُونُ خَطَأً وهُـوَ أَسهَلُها، وَقَدْ خَتَمَهُمُ اللهُ بِمُحَمَّدٍ، ﷺ، فَجَعَلَهُ آخِرَ الْأَنبِيَاءِ، وَجَعَلَ كِتَابَهُ مُهَيْمِنًا عَلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كُتُبِ السَّمَاءِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ، وَجَعَلَ دَعْوَتَهُ عَامَّةً لِجَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ، الجِنِّ وَالإِنْسِ، بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَانْقَطَعَتْ بِهِ حُجَّةُ العِبَادِ عَلَى اللهِ.

أوجُهُ الشَّبِهِ بِينِ المَحَرِّفِينَ والمُنافِقين:

وَقَدْ بَيَّنَ اللهُ بِهِ كُلَّ شَيْءٍ، وَأَكْمَلَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ الدِّينَ خَبَرًا وَأَمْرًا، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ طَاعَةً لَهُ، وَمَعْصِيَتَهُ مَعْصِيَةً لَهُ، وَأَقْسَمَ بِنَفْسِهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوهُ فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِهِ،

بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ اجْتَهَدَ وَلَكِنْ أَدَّاهُ اجْتِهادُهُ إِلَى هَذَا الأَمْرِ الَّذِي سَلَكَهُ مُحَالِفًا لِلسُّنَّةِ،
 فَنَقُولُ: هَذَا مُحُطِئٌ وَلا نَحْكُمُ بِفِسْقِهِ وَلا بِمَعْصِيَتِهِ وَلا بِكُفْرِهِ.

إِذًا: فَإِذا قَالَ قائلٌ: ما حُكْمُ الْمُنْحَرِفينَ أَوِ الْمُحَرِّفينَ؟ هَلْ هُمْ كُفَّارٌ أَوْ فُسَّاقٌ أَوْ عُصاةٌ أَوْ مُخْطِئُونَ؟

فَالجَوابُ أَنْ نَقُولَ: عَلَى دَرَجاتٍ، فَقَدْ يَكُونُ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ عَاصِيًا أَوْ نُخْطِئًا، وَالْحَطَأُ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الإِنْسانُ مُجْتَهِدًا فَيَكُونُ مَعْدُورًا بِهِ ولَهُ أَجْرٌ، وَالْحَطَأُ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الإِنْسانُ مُجْتَهِدٍ، وَقَدْ يَكُونُ كَافِرًا، وَإِمَّا فِي الفَسَقَةِ، وقَدْ يَكُونُ كَافِرًا، فَالنَّاسُ عَلَى طَبَقَاتٍ فِي هَذَا الأَمْرِ.

فإذا قالَ لَنا قائِلٌ: هَلْ هُناكَ حَدٌّ وتَمْيِيزٌ بَيْنَ ما يَكْفُرُ ويَفْسُقُ ويَعْصِي ويُخْطِئ؟ فالجَوَاب: نَعَمْ هُناكَ فَرْقٌ، ولَكِنْ نَحْنُ لا نُريدُ أَنْ نَدْرُسَ بَيانَ حُكْمِ هَؤُلاءِ، إِنَّمَا نَدْرُسُ بَيانَ أَنَّ التَّحْرِيفَ والإِنْحِرافَ يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الوُجُوهِ الأَرْبَعةِ، والحُكْمُ يَحْتاجُ إلى تَفْصيلِ طَويلٍ، ولَيْسَ هَذا مَوْضِعَهُ. وَأَنَّهُمْ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ -وَهُوَ الدُّعَاءُ إِلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ- صَدُّوا صُدُودًا، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمَتْفُلْسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّمَا نُرِيدُ أَنْ نُحِسَّ الأَشْيَاءَ بِحَقِيقَتِهَا، أَيْ: نُدْرِكَهَا وَنَعْرِفَهَا، وَالْمَتْفَلْسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّمَا نُرِيدُ أَنْ نُحِسَّ الأَشْيَاءَ بِحَقِيقَتِهَا، أَيْ: نُدْرِكَهَا وَنَعْرِفَهَا، وَلَيْرِهِمْ: وَفَي فِي الْحَقِيقَةِ: جَهْلِيَّاتٌ! وَنُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ النَّيْ لِيَهُ الرَّسُولِ، أَوْ نُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالفَلْسَفَةِ.

وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ المُبْتَدِعَةِ، مِنَ المُتَنَسِّكَةِ وَالمُتَصَوِّفَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الأَعْمَالِ بِالعَمَلِ الحَسَنِ، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَبَيْنَ مَا يَدَّعُونَهُ مِنَ البَاطِلِ، الَّذِي يُسَمُّونَهُ (حَقَائِقَ) وَهِيَ جَهْلٌ وَضَلَالٌ.

وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَمَلِّكَةِ وَالْمُتَأَمِّرَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الإِحْسَانَ بِالسِّيَاسَةِ الحَسَنَةِ، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشَّرِيعَةِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ[1].

[1] فكثيرٌ مِنْ هَوُّلاءِ المُحَرِّفِينَ وَالمُنْحَرِفِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا أُنْزِلَ وَمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ صَدُّوا وَأَعْرَضُوا وَبَقُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُريدونَ الإِحْسانَ وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ الْحَلِّ اللَّذِي انْتَحَلُّوهُ لِأَنْفُسِهِمْ، فَهُمْ بِذَلِكَ مُشْبِهونَ الحُقِّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعةُ وَبَيْنَ الباطِلِ الَّذِي انْتَحَلُّوهُ لِأَنْفُسِهِمْ، فَهُمْ بِذَلِكَ مُشْبِهونَ لِلمُنافِقِينَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فيهِمْ: ﴿ أَلَمَ تَرَ إِلَى النِّينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمِا أَنْوِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُزِلَ مِن قَبَّلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى الطَّنعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكُفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيطَانُ أَنْ يَن يَعْمُونَ أَنَهُمْ صَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء:٢٠]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزلَ اللهُ وَإِلَى اللّهُ مَلِي لَكُونِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكُفُرُوا بِهِ وَيُولِيدُ اللّهَ وَإِلَى اللّهُ وَإِلَى اللّهُ وَإِلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَإِلَى مَا أَنزلَ اللهُ وَيُولِيدُ اللّهُ وَالْمَلُولُ وَأَيْنَ اللّهُ مَن يَكُولُونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء:٢١]، ﴿ فَكَيْفُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء:٢١]، ﴿ فَكَيْفُ إِنَّ الْمُمْ مَنكنا وَتُوفِيقِمْ فُمُ جَاءُوكَ يَعْلِفُونَ بِأَلِلّهِ إِنْ أَرَدُنَا إِلَا إِلَا إِحْسَنا وَتُوفِيقًا ﴾ [النساء:٢١]، ﴿ أُولَتِهِكَ اللّهُ مَا فِي قُلُولِهِمْ فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ وَقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُمْ مِقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُ مَا وَاللّهُ مَا فَا فَالُولِهِمْ فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ وَقُلُ لَهُ مُنْ وَقُلُ لَهُمْ وَقُلُ لَهُ مُنْ وَلَا لَهُ مُنْ اللّهُ مَا فَا فَالْوَلِهِمْ فَأَعْرُونَ عَنْكُولُولُ عَلَيْ لَكُولُ لَلْهُ مِنْ فَاللّهُ مَا فَلَا لَهُ مُنْ فَا عُرْضَ عَنْهُمْ وَقُلُ لَلهُ وَلِولُولُ لَكُولُولُ مَا فَا لَلْهُ مِنْ فَالْولُولُولُ اللّهُ اللّهُ مِنْ فَالْولُولُ لَلْهُ مَا فَا فَالْولُولُ فَيْعُولُ لِللللهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُلُولُ الللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

= فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء:٦٣]، ووَجْهُ الْمُشابَهَةِ مِنْ وُجوهٍ تَظْهَرُ لِلْمُتَأَمِّلِ:

الوَجْهُ الأَوْلُ: أَنهِم يَزْعُمونَ أَنَهُمْ آمَنوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، ووَجْهُ الْمُشَابَهَةِ: أَنَّ الْمُنافِقِينَ يَقولُونَ: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِاللهِ وَبِرَسولِهِ وَبِمَا أُمِرْنا بِالإِيهانِ بِهِ مِنَ الكُتُبِ السَابِقَةِ، لَكِنَّهُمْ يَزْعُمونَ، وَكُلُّ واحِدٍ مِنَ المُنافِقِينَ وَمِنْ هَؤُلاءِ المُحَرِّفِينَ وَالمُنْحَرفِينَ يَدَّعِي السَابِقَةِ، لَكِنَّهُمْ يَزْعُمونَ، وَكُلُّ واحِدٍ مِنَ المُنافِقِينَ وَمِنْ هَؤُلاءِ المُحَرِّفِينَ وَالمُنْحَرفِينَ يَدَّعِي السَّرْعِ، فَأَهْلُ التَّوْرِيلِ -الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ التَّحْريفِ - لَوْ سَأَلْتَ أَحَدَهُمْ لَقَالَ: لَمْ يُرِدِ اللهُ مِنَّا حِينَ قَالَ: ﴿ وَلَا يَدُونُ مِنْ وَأَنَّهُ سَائِرِهِ إِلللهُ مِنَّا وَيَنَ قَالَ: هُوَ يَدَوْ النَّهُ مُؤْمِنٌ وَأَنَّهُ سَائِر عَلَى ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الوَجْهُ الثَّانِ: يُريدونَ أَنْ يَتَحاكَمُوا إِلَى الطَّاغوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَجْهُ الشَّابَهَةِ: أَنَّ هَؤُلاءِ المُحرِّفِينَ وَالمُنْحَرِفِينَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: هَذَا الكِتابُ وَالسُّنَّةُ. قالوا: قالَ فُلانٌ: كَذَا وكَذَا. وَقَالَ فُلانٌ: كَذَا وكَذَا. فَيُريدونَ أَنْ يَتَحاكَمُوا إِلَى أَيْمَتِهِمْ وَزُعَهَا يُهِمْ لا فُلانٌ: كَذَا وكَذَا. فَيُريدونَ أَنْ يَتَحاكَمُوا إِلَى أَيْمَتِهِمْ وَزُعَهَا يُهِمْ لا إِلَى الكِتابِ وَالسُّنَّةِ، فَهَوُلاءِ المُحرِّفونَ إِلَى الكِتابِ وَالسُّنَّةَ، فَهَوُلاءِ المُحرِّفونَ النَّي الكِتابِ وَالسُّنَّةَ، فَهَوُلاءِ المُحرِّفونَ النَّي الكِتابِ وَالسُّنَةِ، فَالوا: نَحْنُ نَتْبَعُ فَلانًا! أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْ فُلانٍ؟! أَنْتَ أَدْرَى مِنْ فُلانٍ؟! هَذَا هُوَ النَّذِي سَلَكَهُ الوَلِيُّ الفُلانِيُّ والعالِمُ الفُلانِيُّ.

فلِهَذا صارَ فِيهِمْ شَبَهُ مِنْ هَؤُلاءِ الْمُنافِقينَ الَّذينَ يُريدونَ أَنْ يَتَحاكَموا إِلَى الطَّاغوتِ؛ ولِهَذا كَانَ الْمُنافِقونَ يَذْهَبُونَ إِلَى اليَهودِ وَيَسْأَلُونَهُمْ وَلا يَأْتُونَ إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الطَّاغوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوًا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ المُنفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء:٦١]، وَجْهُ المُشابَهةِ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَهُمْ: تَعَالَـوْا

فَكُلُّ مَنْ طَلَبَ أَنْ يُحَكِّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَيَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَبَيْنَ مَا يُخَالِفُهُ، فَلَهُ نَصِيبٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَافٍ كَامِلٌ، يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَقِّ.

وَإِنَّهَا وَقَعَ التَّقْصِيرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ المُنتَسِينَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَعْلَمْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأُمُورِ الكَلَامِيَّةِ الإعْتِقَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْوَالِ العِبَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْوَالِ العِبَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْوَالِ العِبَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الإِمَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ نَسَبُوا إِلَى شَرِيعَةِ الرَّسُولِ، بِظَنِّهِمْ وَتَقْلِيدِهِمْ مَا لَيْسَ كِثِيرٍ مِنَ الإِمَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ نَسَبُوا إِلَى شَرِيعَةِ الرَّسُولِ، بِظَنِّهِمْ وَتَقْلِيدِهِمْ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَأَخْرَجُوا عَنْهَا كَثِيرًا مِمَّا هُوَ مِنْهَا.

فَبِسَبِ جَهْلِ هَؤُلَاءِ وَضَلَالِهِمْ وَتَفْرِيطِهِمْ، وَلَبْس عُدْوَانِ أُولَئِكَ وَجَهْلِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ، كَثُرَ النِّفَاقُ، وَدَرَسَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِ الرِّسَالَةِ.

بَلِ إِنَّمَا يَكُونُ البَحْثُ التَّامُّ، وَالنَّظَرُ القَوِيُّ، وَالإِجْتِهَادُ الكَامِلُ،

إلى الكِتابِ وَالسُّنَّةِ، فَفي الكِتابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفاتِ اللهِ كَذَا وَكَذا. قَالُوا: العَقْلُ لا يَدُلُّ عَلَيْها فَلا نُثْبِتُها، فَإِذا قِيلَ: تَعَالُوْا إِلَى ما أَنْزَلَ اللهُ صَدُّوا وَأَعْرَضوا، كَالمُنافِقينَ تَمَامًا.

الوَجْهُ الرابِعُ: إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبةٌ بِهَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ، وَاطُّلِعَ عَلَيْهِمْ حَلَفُوا وَقَالُوا: مَا أَرَدْنَا إِلَّا الإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ. وَجْهُ الْمُشَابَهِةِ: أَنَّ الْمُنافِقينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُريدُونَ التَّوْفِيقَ مَا أَرَدْنَا إِلَّا الإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ. وَجْهُ الْمُشَابَهِةِ: أَنَّ الْمُنافِقينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُريدُونَ التَّوْفِيقَ فَيَقُولُونَ: لا نُعَادِي الْمُسْلِمِينَ وَلا نُعادِي الكُفَّارَ، قَالَ تَعَالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا اللَّيْنَ ءَامَنُوا قَالُوا فَيَقُولُونَ أَيْضًا: عَلَوْا إِلَى شَيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤]، وأَهْلُ التَّحْريفِ يَقُولُونَ أَيْضًا: نَحْنُ مَا حَرَّفْنَ إِلَا لاَنَّا نُريدَ الجَمْعَ بَيْنَ ذَلالَةِ السَّمْعِ وَذَلالَةِ العَقْلِ.

فَصارَتْ وُجُوهُ الْمُشَابَهَةِ وُجوهٍ أربع.

فِيهَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، لِيُعْلَمَ وَيُعْتَقَدَ، وَيُعْمَلَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَيَكُونَ قَدْ تُلِيَ حَقَّ تِلَاوَتِهِ، وَأَنْ لَا يُهْمَلَ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَإِنْ كَانَ العَبْدُ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ بَعْضِ ذَلِكَ، أَوِ العَمَلِ بِهِ، فَلَا يَنْهَى عَمَّا عَجَزَ عَنْهُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، بَلْ حَسْبُهُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ اللَّوْمُ لِعَجْزِهِ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرَحَ بِقِيامِ غَيْرِهِ بِهِ، وَيَرْضَى بِذَلِكَ، وَيَوَدَّ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِهِ، وَأَنْ لَا يُؤْمِنَ بِبَعْضِهِ وَيَتْرُكَ بِعِضَهُ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَنْ يُصَانَ عَنْ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، مِنْ رِوَايَةٍ بَعْضَهُ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَنْ يُصَانَ عَنْ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، مِنْ رِوَايَةٍ بَعْضَهُ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَنْ يُصَانَ عَنْ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، هِنْ وَلاَ تَلْبِسُوا أَوْ عَمَلًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلا تَلْبِسُوا النَّهِ مَا لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلا تَلْبِسُوا النَّهِ مَا لَيْسَ مِنْ عَنْدِ اللهِ، اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلا تَلْبِسُوا النَّوَلُ الْعَلَى الْمُولَ وَلَا تَلْبِسُوا وَتَكُنُهُوا الْعَقَ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤].

وَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةَ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ، وَهِيَ طَرِيقَةُ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ. وَأَوَّلُهُمُ السَّلَفُ القَدِيمُ مِنَ التَّابِعِينَ الأَوَّلِينَ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ. وَمِنْ هَوُ لَاءً أَبِعَينَ الأَوَّلِينَ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ. وَمِنْ هَوُ لَاءً أَنَّهُ الدِّسَطِ بِالإِمَامَةِ [1].

[١] وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهاعةِ الأَدِلَّةُ السَّمعِيَّةُ والعَقْليَّةُ:

فالأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ: هِيَ الكِتابُ، والسُّنَّةُ، والإِجْماعُ، وَسُمِّيَت سَمعيةً؛ لأنَّها تُؤخَذُ سَماع.

والأدِلَّةُ العَقليةُ: هي ما يُدركُ بالنظرِ والعَقلِ؛ ولهذا يُعبَّرُ أحيانًا فيُقالُ: أدِلَّةٌ أثَريةٌ، وأدِلَّةٌ نظريةٌ؛ لأنَّها تُدرَكُ بالنظرِ والعقلِ والتَّأمُّلِ.

فالأدِلَّةُ السَّمعيةُ كَثيرةٌ، مِنها قولُه تَعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا ءَامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِـ، وَٱلْكِتَبِ ٱلَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾ [النساء:١٣٦].

وإِذا طبَّقْنا مَذْهَبَ أهلِ السُّنةِ والجَهاعةِ على هَذا وجَدْناه مُوافِقًا تَمَامًا لهذا الأَمرِ.

قالَ تَعالى: ﴿ اَمِنُوا بِاللّهِ ﴾ [النساء:١٣٦]: الإيمانُ باللهِ يَتضمَّنُ الإيمانَ بكُلِّ ما أَخبَرَ به عَن به عَن نَفسِه وعَن غَيرِه، ونحنُ في بابِ الأسماءِ والصِّفاتِ نَتكلَّمُ عَن ما أَخبَرَ به عَن نَفسِه.

فَمَنْ لَم يُؤمِنْ بأسهاءِ اللهِ وصِفاتِه وأَنكَرَ شيئًا مِنها لَم يُحقِّقِ الإِيهانَ باللهِ أَبدًا؛ إِذْ لا يُمكِنُ وُجودُ ذاتٍ مُجرَّدةٍ عَنْ صِفاتٍ أَبدًا في الخارِجِ -أي: في الأشياءِ المُشاهَدةِ - والذِّهنُ رُبها يَفرضُ أشياءَ مُستَحيلةً، ولكِنْ في الكَلامِ على الواقعِ المُشاهدِ لا يُمكِنْ أن يُوجَد ذاتٌ مُجرَّدةٌ عنِ الصِّفاتِ، ولو لَم يَكُنْ من صِفاتِها إلَّا أنها مَوجودةٌ لكانَ كافيًا.

ثُم هذا الوجودُ هَلْ هو واجِبٌ أو مُمكِنٌ؟ هذا أيضًا صِفةٌ أُخرَى.

ثُمَّ إِنَّ الذاتَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لها قِوامٌ تَقومُ به، وإلَّا لم تَكُنْ ذاتًا، وبهذا نَعرِفُ أَنَّ الإيمانَ باللهِ يَتَضمَّنُ الإيمانَ بها أَحبَرَ به عَن نَفسِه أو أَحبَرَ به رَسولُه ﷺ مِنَ الأَسماءِ والصِّفاتِ مِن وَجهَيْن:

أُوَّلًا: أَنَّ اللهَ أَخبَرَ بِذلِكَ عِن نَفسِه، فمَن أَنكَرَه فقَدْ كذَّبَ اللهَ.

والثاني: أنَّه لا يُمكِنُ أَنْ تُوجَد ذاتٌ بدونِ صِفاتٍ.

وقولُه: ﴿وَرَسُولِهِ ، ﴾ يَتضمَّنُ الإيهانُ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ قَبولَ ما أَخبَرَ به عَنِ اللهِ تعالى، وإلَّا فلا يُمكِنُ أَنْ نَقولَ لشَخصٍ أَنكَرَ ما وصَفَ الرَّسولُ بِه رَبَّه إنَّه آمَن باللهِ باللهِ بالرَّسولِ، وكيفَ يُؤمِنُ بالرسولِ وهو يُنكرُ أعظمَ ما أَخبَرَ بِه؟! وذلِكَ فيها يَتعلَّقُ باللهِ تعالى مِن أَسهاءٍ وصِفاتٍ.

وقـولُـه: ﴿وَٱلْكِنْبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ٤ ﴾ يَعنِي: القُرآنَ، إذِ الإِيمانُ بالأَسماء

والصِّفاتِ مِنَ الإيهانِ بالقُرآنِ، لأنَّ القُرآنَ دلَّ عليها ولا أحدَ يَشُكُّ في أنَّ ما دلَّ عليه
 الكِتابُ والسُّنةُ هو القولُ الصَّحيحُ.

أيضًا دليلٌ منَ السُّنةِ: قـالَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي» ونحنُ نَعلمُ أنَّ سُنةَ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ هيَ: قَبولُ كلِّ ما وصَفَ اللهُ بهِ نَفسَه، وحينئِذٍ يَكونُ ما مشَى عليه أهلُ السُّنةِ والجَهاعةِ مِن ذلِك هو القولُ الصَّحيحُ.

فهَذَانِ دَليلانِ، أحدُهما مِنَ القُرآنِ والثاني منَ السُّنةِ، وهَذه هي الأدِلَّةُ السَّمعيةُ. الأَدِلَّةُ السَّمعيةُ. الأَدِلَّةُ العَقليةُ: نَذكُرُ مِنها دَليلينِ على صِحَّةِ ما ذهَبَ إليه أهلُ السُّنةِ والجَهاعةِ:

الدَّليلُ الأوَّلُ: أَنْ نَقُولَ: قَسِّمِ الحَقَّ والباطِلَ على الفَريقينِ، فإنَّ الحَقَّ إمَّا أن يَكُونَ فيا قالَه أهلُ السُّنةِ، أو فيما قالَه غيرُهم مِن أهلِ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ، وهَذا الدليلُ يُسمَّى بالسَّبْرِ والتَّقسيمِ عندَ المَناطِقةِ وأهلِ الكَلامِ، فإنْ كانَ الحَقُّ فيما قالَه أهلُ السُّنةِ فهوَ المَطلوبُ، ويَجِبُ اتِّباعُه ومُخالفةُ أهلِ البِدعِ مِن أهلِ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ، وإنْ كانَ الحَقُّ فيما قالَه هَوْلاءِ لزِمَ أن يَكُونَ قولُ أهلِ السُّنةِ والجَهاعةِ باطِلًا؛ ولا يُمكِنُ أن يَكُونَ الحَقُّ في قِسمِ ثالثِ اللهَ يَقولُ: ﴿ فَمَاذَا بَمَدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَلُ ﴾ [يونس: ٣٦]، ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَاكُمُ لَهُ لَلَكُ اللهُ مَلَى اللهُ مَلْ فَي قَلْمَ اللهُ مَلْ اللهُ يَقولُ: ﴿ وَمَاذَا بَمَدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَلُ ﴾ [يونس: ٣٦]، ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَاكُمُ لَهُ لَلَكُ اللهُ مَلْ فَي فَلَا اللهُ يَقُولُ: ﴿ وَلَمَاذَا بَمَدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَلُ ﴾ [يونس: ٣٦]، ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَاكُمُ لَلَكُ اللهُ مَلْ فَي فَلَا اللهُ يَقُولُ: ﴿ وَلَمَاذَا بَمَدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَلُ ﴾ [يونس: ٣٦]، ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَاكُمُ لَلْ اللهُ يَقُولُ: ﴿ وَلَكُونَ اللهُ كَالَالُهُ اللهُ مَوْلِا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللهُ الله

فإذا قدَّرْنا أنَّ الحَقَّ فيها قالَه أهلُ البِدعِ منَ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ، فيَلزمُ مِن ذلِكَ أن يَكُونَ أهلُ السُّنةِ والجَهاعةِ وعَلَى رأسِهِم رسولُ اللهِ ﷺ والخُلفاءُ الراشِدونَ، والتابِعونَ لهم بإحْسانٍ، لزِمَ أن يَكُونوا مُتَّصِفينَ بأَحَدِ وَصفَيْن: إمَّا أن يَكونوا جاهِلينَ بالحَقِّ، ولا أَعتقِدُ أنَّ هذا يُمكِن أن يَقولَه عاقلٌ، فإنهم إن جهِلوا في ذلِكَ فهُمْ فيها سِواهُ أجهلُ، ويَأْتِي -كها قالَ شيخُ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةً-: أفراخُ اليَهودُ والنَّصارى والصابِئينَ والمَجوسِ، فيُبيِّنون للناسِ الحقَّ الَّذي يَجِبُ اعتِقادُه في ذاتِ اللهِ وصِفاتِه (۱).

■ أو يَكونوا عالمِينَ بالحَقِّ لكِنَهم كتَموه فلَمْ يُبيِّنوه للناسِ، أو استَكْبَروا عنه فلَمْ يَبيِّنوه للناسِ، أو استَكْبَروا عنه فلَمْ يَعمَلوا بِه، وهذا أيضًا مُعتنعٌ وباطِلٌ، فيَمتنعُ غاية الامتِناعِ أن يَكونَ الرَّسولُ ﷺ الَّذي بلَّغَ البلاغَ المُبينَ قد كتَمَ الحَقَّ فيما يَتعلَّقُ بأسماءِ اللهِ وصِفاتِه، أو علِمَ الحَقَّ فلَمْ يَعمَلْ بِه واستَكبَرَ عنه، وهذا مِن أكبَرِ المُحالِ.

فإذا امتَنَعَ هَذا وهَذا؛ فإنَّ امتِناعَ اللازِمِ يَدُلُّ عَلَى امتِناعِ الْمَلزومِ، وحينَئِذٍ يَمتنِعُ أَنْ يَكُونَ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ وخُلفاؤُه الراشِدونَ والتابِعونَ لهم بإحْسانٍ يَمتنِعُ أن يَكونوا على الباطِلِ لزِمَ أن يَكونوا على الحَقِّ، ومَن عَداهُم فعلى الباطِلِ، هذا دَليلٌ عَقليٌّ واضِحٌ.

الدَّليلُ الثاني: أن يُقالَ: إذا كانَ ما قالَه الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّكَةُ وَالسَّلَامُ فِي اللهِ سُبحانَه وتَعالى مِن أَسهاءِ وصِفاتٍ باطلًا، وجرَى عليهِ الصَّحابةُ والتابِعون وتابِعوهم ثلاثةُ قُرونٍ مِن أُوائلِ الأُمَّةِ يَقولُونَ بالباطِلِ ويُقِرُّونه فلزِمَ الطَّعنُ فِي اللهِ عَزَّفَجَلَّ بأَنْ يَكُونَ اللهُ عَزَّفَجَلَّ قَدْ أَوَائلِ الأُمَّةِ يَقولُونَ بالباطِلِ ويُقرُّونه فلزِمَ الطَّعنُ فِي اللهِ عَزَّفَجَلَّ بأَنْ يَكُونَ اللهُ عَزَّفَجَلَّ قَدْ أَقَامُ مِن أُوائلِ الأُمَّةِ يَقولُونَ اللهُ عَنْ يَمكِنُ لِهَوْلاءِ أن يَصِفوه بالعَيبِ قائِمين وقاعِدينَ أَقرَّهم على الباطِلِ إمَّا سفَهًا: فكيفَ يُمكِنُ لِهَوْلاءِ أن يَصِفوه بالعَيبِ قائِمين وقاعِدينَ ومُضطَجِعينَ ومُتعبِّدينَ! فكلُّهم يَقولُ: سُبحانَ ربِّي الأَعْلى. في السُّجودِ، وسُبحانَ ربِّي

⁽۱) الفتوى الحموية الكبرى (ص:۱۹۷-۲۰۰).

فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ لِبِشْرِ المِرِّيسِيِّ: العِلْمُ بِالكَلَامِ هُوَ الجَهْلُ، وَالجَهْلُ، وَالجَهْلُ بِالكَلَامِ هُوَ العِلْمُ. وَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ رَأْسًا فِي الكَلَامِ قِيلَ: زِنْدِيقٌ، أَوْ رُمِيَ بِالزَّنْدَقَةِ، أَرَادَ بِالجَهْلِ بِهِ اعْتِقَادَ عَدَمِ صِحَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ نَافِعٌ،

العَظيم. في الرُّكوع، وما أَشبَهَ ذلكَ مِن الكلماتِ الَّتي يُوصَفُ اللهُ بها، فيبَقَوْن على هذا ثَلاثة قُرونٍ واللهُ عَزَّوَجَلَّ يُمكِّنُ لهم ويَنصُرُهم، وهو يَعلَمُ أَنَّه سُبحانَه وتَعالى -له المَثَلُ الأَعْلى- ويُقِرُّهم على ذلك، فهل هذا إلَّا غايةُ السفَه؟!

أو أَنْ يَكُونَ اللهُ غيرَ مَوجودٍ، فلو كانَ مَوجودًا وهُـو يُوصَفُ بالأَوْصافِ الَّتي لا تَليقُ بهِ لكانَ يَنتقِمُ.

وهَبْ أَنَّنا قُلْنا: إنَّه مَوجودٌ ولم يَنتقِمْ فهذا يَعنِي أَنَّه عاجِزٌ.

فهَذا طَعنٌ في وجودِ اللهِ أو في قُدرتِه أو في حِكمته.

فَلَوْ كَانَ بِاطَلَا كَيْفَ لَمْ يَنتقِمِ اللهُ مِنهُم، واللهُ عَرَّفَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلَوْ نَقَوَلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلأَقَاوِيلِ﴾ بعضَها وليسَ كلَّها ﴿لَأَخَذَنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ۞ فَمَا مِنكُر مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ خَجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٧].

فَلَوْ أَنَّ إِنسانًا -وللهِ المَثُلُ الأَعْلى- وصَفَنا بكلِّ عَيبٍ وبكُلِّ نَقصٍ ونحنُ مَوجودونَ فسنَنتَقِمُ مِنه بها نَقدرُ عليه، فإِنْ لم نَنتَقِمْ مِنه قيلَ: هذا عاجِزٌ. وإذا كُنَّا قادِرينَ ولم نَنتقِمْ قيلَ: هذا سفَهُ.

وعَلَى هذا تَقرَّرَ أَنَّ مَذَهَبَ أَهلِ السُّنةِ والجَهاعةِ هو الحَقُّ، وقَدْ أَتَيْنا بدَليلينِ نَقليَّيْن أحدُهما من الكِتابِ والثاني من السُّنةِ، ومِن الأَدِلةِ العَقليةِ أيضًا أتَيْنا بدَليلينِ: أحَدُهما مَبنيُّ على الحَالِ الَّتي لا يُمكِنُ أَن تَقَعَ معَ قُدرةِ اللهِ عَرَّفِجَلَّ على الحَالِ الَّتي لا يُمكِنُ أَن تَقَعَ معَ قُدرةِ اللهِ عَرَّفِجَلَّ وحِكمتِه.

أَوْ أَرَادَ بِهِ الإِعْرَاضَ عَنْهُ أَوْ تَرْكَ الإلتِفَاتِ إِلَى اعْتِبَارِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَصُونُ عِلْمَ الرَّجُلِ وَعَقْلَهُ، فَيَكُونُ عِلْمًا بِهَذَا الْإعْتِبَارِ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ طَلَبَ العِلْمَ بِالكَلَامِ تَزَنْدَقَ، وَمَنْ طَلَبَ المَالَ بِالكِيمْيَاءِ أَفْلَسَ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الحَدِيثِ كَذَبَ.

وَقَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: حُكْمِي فِي أَهْلِ الكَلَام أَنْ يُضْرَبُوا بِالجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي العَشَائِرِ وَالقَبَائِلِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الكَلَام.

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى شِعْرًا (٢):

إِلَّا الْحَدِيثَ وَإِلَّا الفِقْهَ فِي الدِّينِ كُلُّ العُلُوم سِـوَى القُـرْآنِ مَشْـغَلَةٌ وَمَا سِوَى ذَاكَ وَسْوَاسُ الشَّـيَاطِينِ

العِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا

وَذَكَرَ الأَصْحَابُ فِي الفَتَاوَى: أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِعُلَمَاءِ بَلَدِهِ، لَا يَدْخُلُ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَأَوْصَى إِنْسَانٌ أَنْ يُوقَفَ مِنْ كُتُبِهِ مَا هُوَ مِنْ كُتُبِ العِلْمِ، فَأَفْتَى السَّلَفُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِيهَا مِنْ كُتُبِ الكَلَامِ. ذُكِرَ ذَلِكَ بِمَعْنَاهُ فِي الفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةِ.

فَكَيْفَ يُرَامُ الوُصُولُ إِلَى عِلْمِ الأُصُولِ، بِغَيْرِ اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؟! وَلَقَدْ أَحْسَنَ القَائِلُ ("):

كُـلُّ عِلْم عَبْدٌ لِعِلْم الرَّسُولِ أَيُّهَا المُغْتَدِي لِيَطْلُبَ عِلْمًا

⁽١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

⁽٢) أخرجه السبكي في طبقات الشافعية (١/ ٢٩٧)، وانظر: البداية والنهاية (١٤/ ١٣٨).

⁽٣) انظر: مجموع الفتاوي (١٥٨/١٥).

تَطْلُبُ الفَرْعَ كَيْ تُصَحِّحَ أَصْلًا كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أَصْلِ الأُصُولِ

وَنَبِيْنَا عَلِيْ أُوتِيَ فَوَاتِحَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ وَجَوَامِعَهُ، فَبُعِثَ بِالْعُلُومِ الْكُلِّيَةِ وَالْعُلُومِ الْكُلِّيَةِ وَالْأُخْرَوِيَّةِ عَلَى أَتَمِّ الْوُجُوهِ، وَلَكِنْ كُلَّمَا ابْتَدَعَ شَخْصٌ بِدْعَةً اتَّسَعُوا فِي جَوَاجِهَا، فَلِذَلِكَ صَارَ كَلَامُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَثِيرًا، قَلِيلَ البَرَكَةِ، بِخِلَافِ كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُ عَواجَاء فَلِذَلِكَ صَارَ كَلَامُ المُتَأَخِّرِينَ كَثِيرًا، قَلِيلَ البَرَكَةِ، بِخِلَافِ كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُ قَلِيلٌ، كَثِيرُ البَرَكَةِ، لَا كَمَا يَقُولُهُ ضُلَّالُ المُتكلِّمِينَ وَجَهَلَتُهُمْ: إِنَّ طَرِيقَةَ القَوْمِ أَسْلَمُ، وَإِنَّ طَرِيقَتَنَا أَحْكَمُ وَأَعْلَمُ! وَلا كَمَا يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرُهُمْ مِنَ المُنْتَسِينَ إِلَى الفِقْهِ: إِنَّهُمْ وَإِنَّ طَرِيقَتَنَا أَحْكَمُ وَأَعْلَمُ! وَلا كَمَا يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرُهُمْ مِنَ المُنْتَسِينَ إِلَى الفِقْهِ: إِنَّهُمْ وَإِنَّ طَرِيقَتَنَا أَحْكَمُ وَأَعْلَمُ! وَلا كَمَا يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرُهُمْ مِنَ المُنْتَسِينَ إِلَى الفِقْهِ: إِنَّهُمْ لَمْ يَقَدَّرُهُمْ مِنَ المُنتَسِينَ إِلَى الفِقْهِ: إِنَّهُمْ لَعْرُونَ وَلا كَمَا مُؤْلُهُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرُهُمْ مِنَ المُنتَسِينَ إِلَى الفِقْهِ: إِنَّهُمْ وَالْذَلِكَ، فَهُمْ أَفْقَهُ!!

فَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَحْجُوبُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ مَقَادِيرِ السَّلَفِ، وَعُمْقِ عُلُومِهِمْ، وَقِلَةِ تَكَلُّفِهِمْ، وَكَهَالِ بَصَائِرِهِمْ. وَتَاللهِ، مَا امْتَازَ عَنْهُمُ الْمَتَأَخُّرُونَ إِلَّا بِالتَّكَلُّفِ وَالإِشْتِغَالِ بَكَلُّفِهِمْ، وَكَهَالِ بَصَائِرِهِمْ. وَتَاللهِ، مَا امْتَازَ عَنْهُمُ الْمَتَأَخِّرُونَ إِلَّا بِالتَّكَلُّفِ وَالإِشْتِغَالِ بِالأَطْرَافِ الَّتِي كَانَتْ هِمَّةُ القَوْمِ مُرَاعَاةً أُصُولِهَا، وَضَبْطَ قَوَاعِدِهَا، وَشَدَّ مَعَاقِدِهَا، وَهِمَمُهُمْ مُشَمَّرَةً إِلَى المَطَالِبِ العَالِيَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. فَالْتَأَخِّرُونَ فِي شَأْنٍ، وَالقَوْمُ فِي شَأْنٍ الْحَرْمُ وَقَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا.

وَقَدْ شَرَحَ هَذِهِ العَقِيدَةَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ العُلَمَاءِ، وَلَكِنْ رَأَيْتُ بَعْضَ الشَّارِحِينَ قَدْ أَصْغَى إِلَى أَهْلِ الكَلَامِ اللَّذُمُومِ، وَاسْتَمَدَّ مِنْهُمْ، وَتَكَلَّمَ بِعِبَارَاتِهِمْ.

وَالسَّلَفُ لَمْ يَكْرَهُوا التَّكَلُّمَ بِالجَوْهَرِ وَالجِسْمِ وَالعَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ اصْطِلَاحًا جَدِيدًا عَلَى مَعَانٍ صَحِيحَةٍ، كَالإصْطِلَاحِ عَلَى أَلْفَاظِ العُلُـومِ الصَحِيحَةِ، وَلَا كَرِهُوا أَيْضًا الدَّلَالَةَ عَلَى الحَقِّ وَالْمُحَاجَّةِ لِأَهْلِ البَاطِلِ. بَلْ كَرِهُوهُ لِإِشْتِهَالِهِ عَلَى أُمُورٍ كَاذِبَةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْحَقِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِهَذَا لَا تَجِدُ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنَ اليَقِينِ وَالمَعْرِفَةِ مَا عِنْدَ عَوَامٍّ المُؤْمِنِينَ، فَضلًا عَنْ عُلَمَائِهِمْ، وَلِإِشْتِهَالِ مُقَدِّمَاتِهِمْ عَلَى الْحَقِّ وَالبَاطِلِ، كَثُرُ الكَلامُ، وَانْتَشَرَ القِيلُ عَنْ عُلَمَائِهِمْ عَنْهَا مِنَ الأَقْوَالِ المُخَالِفَةِ لِلشَّرْعِ الصَّحِيحِ وَالعَقْلِ الصَّرِيحِ وَالعَقْلِ الصَّرِيحِ مَا يَضِيتُ عَنْهُ المَجَالُ. وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ الكلامِ زِيَادَةُ بَيَانٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَهُ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ».

وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا سَالِكًا طَرِيقَ السَّلَفِ فِي عِبَارَاتِهِمْ، وَأَنْسُجَ عَلَى مِنْوَالِهِمْ، مُتَطَفِّلًا عَلَيْهِمْ، لَعَلِّي أَنْ أُنْظَمَ فِي سِلْكِهِمْ، وَأُدْخَلَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ فِي اللهِمْ، مُتَطَفِّلًا عَلَيْهِمْ، لَعَلِّي أَنْ أُنْظَمَ فِي سِلْكِهِمْ، وَأُدْخَلَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ فِي عَدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ فَي اللهِمْ، مُنَ النَّيْتِئَنَ وَالشِّهَدَآءِ وَالصَّلِحِينَ وَالشَّهُدَآءِ وَالصَّلِحِينَ وَالشَّهُدَآءِ وَالصَّلِحِينَ وَالشَّهُدَاءِ وَالصَّلِحِينَ وَالشَّهُدَاءِ وَالصَّلِحِينَ وَالشَّهُدَاءِ وَالصَّلِحِينَ وَالشَّهُومَ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّهِ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّهُمَ وَالسَّخَلِحِينَ وَالسَّلِمِينَ وَالشَّلِحِينَ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّهُمَ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّهُمَ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّهُمَ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّهُ وَالسَّلِمِينَ وَالسَّلَمِينَ أُولَاتِهِ فَي وَالسَّلَمُ وَالسَّلِمِينَ أُولَاتِهِ فَى السَّلَمَ فِي فَلَهُمْ وَالْفَضَلِمِينَ أُولَاتِهِ فَي وَالسَّلَمُ وَلَهُ فَي إِلْمُ اللّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ اللّهُ عَلَيْمَ مِنْ اللّهُ عَلَيْهِمْ مَنْ أَلْوَلِمُ وَالسَّلِمِ فَي أَلْوَلِمُ وَالسَّلَمُ وَلَهُمُ اللّهُ وَلَهُمْ اللّهُ وَلَيْهِمْ مَنْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُمْ مَاللّهُ وَلِي اللّهِ اللّهُ اللّهِ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللل

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّفُوسَ مَائِلَةً إِلَى الإِخْتِصَارِ، آثَرْتُهُ عَلَى التَّطْوِيلِ وَالإِسْهَابِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

اعْلَمْ أَنَّ التَّوْحيدَ^[1] أَوَّلُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، وَأَوَّلُ مَنازِلِ الطَّريقِ، وَأَوَّلُ مَقامٍ يَقُومُ فِيهِ السَالِكُ إِلَى اللهِ، قَالَ تَعَالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقالَ هُودٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٢٥]، وقالَ صالِحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٧٧]،

[[]١] التَّوحيدُ لُغةً مَصدرُ: وحَّدَ يُوحِّدُ، أي: جعَلَ الشيءَ واحِدًا، أمَّا في الاصطِلاحِ فإنَّ التوحيدَ إفرادُ اللهِ تعالى بها يَستحِقُّ، هذا تَعريفُه العامُّ الَّذي يَشمَلُ جميعَ أَقسامِه.

وَقَالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿ اَعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۚ ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي حَكْلِ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاعُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِى إِلَيْهِ أَنَهُ، لَآ إِلَهُ إِلَّا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥] [1].

وَقَالَ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ»(١)[٢].

[١] هَوُ لاءِ أَرْبَعةُ رُسُلِ قالوا لِقَوْمِهِمْ: ﴿اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَاهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ فالأولُ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثالِثُ: صَالِحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالرابعُ: شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثالِثُ: صَالِحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالرابعُ: شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ ذَكَرَ اللهُ عَرَّفِجَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ فَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ إِلّا نُوحِى إِلَيْهِ أَنَهُ, لَا إِلَهَ إِلّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فَيكونُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ أَرْبَعَةَ رُسُلٍ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ فَقَدْ ذَكَرَ الآيَةَ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُ، لَآ إِلَّهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥].

[٢] كَانَ يَنْبَغي لِلْمُوَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَعَا النَّاسَ إِنَى عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ كَمَا دَعَا أُولَئِكَ الرُّسُلُ، وَهِيَ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ قُلْ يَتَأَيْنُهَا ٱلنَّاسُ إِنِي رَسُولُ ٱللّهِ إِلَيْكُمُ مَمَا اللّهُ مُلَكُ ٱلسَّمَنُونِ وَالْأَرْضِ ۖ لَا إِلَهَ إِلَا هُوَ يُحْمِى وَيُمِيتُ ﴾ رَسُولُ ٱللّهِ إِلَيْكُمْ إِلَهُ إِلّا هُوَ يُحْمِى وَيُمِيتُ ﴾ [الأعراف:١٥٨].

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوْةَ فَخَلُواْ سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة:٥]، رقم (٢٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم (٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضَالِللهُ عَنْهُ.

فإذا أَتَيْنا بِهَذِهِ الآيَةِ فَقَدْ أَتَيْنا بِدَعْوَةِ أَوَّلِ الرُّسُلِ وَدَعْوَةِ آخِرِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ، فَقَوْلُهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَا هُوَ ﴾ هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: ﴿مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَاهٍ غَيْرُهُ ﴾
 [المؤمنون: ٢٣].

وَفِي هَذِهِ الفَقَراتِ بَيَّنَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَهُمِّيَّةَ التَّوْحِيدِ وَمَرْ تَبَتَهُ، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَوَّلُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، وَأَوَّلُ مَنازِلِ الطَّرِيقِ، وَأَوَّلُ مَقامٍ يَقُومُ بِهِ السَّالِكُ إِلَى اللهِ عَنَّوَجَلَّ، وَهَذَا مِنْ فَضَائِلِ الرُّسُلِ، وَأَوَّلُ الطَّرِيقِ، وَأَوَّلُ مَقامِ الثَّلاثَةِ هُوَ أَوَّلُ المَراتِبِ. الإِسْلامِ وَمَرَاتِبِهِ؛ أَنَّ التَّوْحِيدَ بِأَقْسَامِهِ الثَّلاثَةِ هُوَ أَوَّلُ المَراتِبِ.



أوَّلُ الواجِباتِ على المسلِمِ:

وَلِهَذَا كَانَ الصَّحيحُ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لَا النَّظُرُ، ولا القَصْدُ إلى النَّظَرِ، وَلا الشَّكُ، كَما هِيَ أَقُوالُ لِأَرْبَابِ الكَلامِ المَنْمومِ، بَلْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ العَبْدُ الشَّهَادَتَانِ [1].

[1] أَوَّلُ واجِبِ: شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَدَليلُ ذَلِكَ أَنَّه ثَبَتَ فِي الصَّحيحَيْنِ مِنْ حَديثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِتَهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا اللهُ، وَدَليلُ ذَلِكَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ لَهُ: "إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةَ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ لَهُ عَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللهِ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ولَمْ يَذْكُرِ المُؤلِّفُ هَذَا الدَّليل؛ عَلَيْهِ هُوَ شَهادَةُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ولَمْ يَذْكُرِ المُؤلِّفُ هَذَا الدَّليل؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ بأَنَّ اللهِ مِنْ ذِكْرِ الدَّليلِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ولَمْ يَذْكُرِ الدَّليلِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى اللهُ وَأَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ.

وَقَوْلُ الْمُوَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا النَّظَرُ، ولَا القَصْدُ إِلَى النَّظَرِ، وَلَا الشَّكُّ» هَذِهِ أَقُوالُ -كَمَا قالَ الْمُوَلِّفُ- لِأَرْبابِ أَهْلِ الكَلامِ المَذْمومِ.

والمُرادُ بِ(أَهْلِ الكَلامِ) هُمُ الَّذينَ يُثْبِتُونَ العَقائِدَ بِالطُّرُقِ الكَلامِيَّةِ، وَالمُجَادَلاتِ النَّظَرِيَّةِ، فَلا يَرْجِعُونَ إِلَى الكِتابِ وَالسُّنَّةِ فِي إِثْباتِ العَقائِدِ، وَإِنَّما يَأْخُذُونَهَا مِنْ نَظَرِيَّاتِهِمْ وَعُقُولِهِمُ الفاسِدَةِ، فَتَجِدُهُمْ يَقُولُونَ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الإِنْسانِ النَّظَرُ، أَيْ: أَنْ يَنْظُرَ مَثَلًا فِي هَذَا النَّظامِ البَديعِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَنْتِجُ أَنَّ الَّذِي أَبْدَعَ فِي هَذَا النَّظامِ البَديعِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَنْتِجُ أَنَّ الَّذِي أَبْدَعَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَعَوَالِلَهُ عَنْهُا.

هذا الكَوْنَ وَخَلَقَهُ وَنَظَّمَهُ وَصَرَّفَهُ هُوَ اللهُ، ثُمَّ يَتَوَصَّلُ بَعْدَ هَذَا إِلَى تَوْحيدِ الأُلوهِيَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَقْصِدَ إِلَى النَّظَرِ -أَيْ: تَنْوِيَ النَّظَرَ - ثُمَّ تَنْظُرَ، ثُمَّ تَعْتَبِرَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ الشَّكُّ، ثُمَّ بَعْدَ الشَّكِّ يَتَبَيَّنُ لَكَ الطَّرِيقُ.

وَلَكِنَّنَا نَقُولُ: إِذَا شَكَّ الإِنْسَانُ، فَمَا الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنْ هَذَا الشَّكِّ؟ وَلِهَذَا مُصْطَفى مَخْمُود الَّذِي أَلَّفَ كِتَابًا بِعُنُوانِ: (رِحْلَتِي مِنَ الشَّكِّ إِلَى اليَقينِ)، وكَانَ خُروجُهُ مِنْ هَذَا الشَّكِّ إِلَى يَقِينٍ أَخْبَثَ مِنَ الشَّكِّ وَأَرْدَأَ؛ لِأَنَّهُ تَحَوَّلَ مِنْ ذَلِكَ الشَّكِّ -كَمَا يَقُولُ- إِلَى أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ مَعْنَى لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مَعْنَاهُ: لا مَوْجُودَ إِلَّا اللهُ، ومَعنَى: لا مَوجُودَ إِلَّا اللهُ مَعْنَاهُ: أَنَّ الكَوْنَ كُلَّهُ هُوَ اللهُ، وَهَذَا هُوَ عَيْنُ قَوْلِ أَهْلِ وِحْدَةِ الوُجُودِ.

فَتَأَمَّلُ كَيْفَ انْتَقَلَ مِنَ الشَّكِّ إِلَى ما هُوَ أَخْبَثُ مِنَ الشَّكِّ، فالَّذينَ يَقولونَ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَوَّلًا أَنَّ تَشُكَّ هَلْ يُوجَدُ إِلَهٌ أَمْ لا؟ هَلْ لِهَذا الكَوْنِ مُدَبِّرٌ أَمْ لا، هَلْ الإِلَهُ هُوَ عَلَيْكَ أَوَّلًا أَنَّ تَشُكَّ هَلْ يُوجَدُ إِلَهٌ أَمْ لا؟ هَلْ لِهَذا الكَوْنِ مُدَبِّرٌ أَمْ لا، هَلْ الإِلَهُ هُو هذا الكَوْنُ أَمْ غَيْرُ هَذا الكَوْنِ؟ فَتُرَدِّدُ احْتِهالاتٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَصِلُ - عَلى زَعْمِهِمْ - إِلى اللّهَيْنِ.

فَنَقُولُ: هَذَا القَوْلُ لا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَبْطَلِ الباطِلِ، فَالأَقُوالُ الثَّلاثَةُ كُلُّها باطِلةٌ، وَالَّذِينَ قالوا بِهَا أَهْلُ الكَلامُ المَذْمُومُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَوَّلُ واجِبِ النَّظُرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَوَّلُ واجِبِ الشَّكُّ. وَنَحْنُ نَقُولُ: أَوَّلُ واجِبِ الشَّكُ. وَنَحْنُ نَقُولُ: أَوَّلُ واجِبِ الشَّكُ. وَنَحْنُ نَقُولُ: أَوَّلُ واجِبِ عَلَى الإِنْسَانِ شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، بِدُونِ نَظَرٍ وَلا غَيْرِهِ؛ لِأَنْ الإِنْسَانَ بِفِطْرَتِهِ يَعْرِفُ أَنْ لِهِذَا الكَوْنِ خَالِقًا وَلا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ، لَكِنْ يَبْقَى عَلَيْهِ لَأَنَّ لَهْذَا الكَوْنِ خَالِقًا وَلا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ، لَكِنْ يَبْقَى عَلَيْهِ أَلَّا يَعْبُدَ إِلَّا اللهُ، وَهَذِهِ هِيَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وَمُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَن فَعَلَ ذَلِكَ قَبَلَ البُلُوغِ لَم يُؤْمَرْ بِتَجْدَيدِ ذَلِكَ عَقَيبَ بُلُوغِهِ، بَلْ يُؤْمَرُ بِالطَّهَارِةِ والصَّلاةِ إِذَا بَلَغَ أَوْ مَيَّزَ عِندَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، ولَمْ يُوجِبْ أَحَدٌ مِنْهُم عَلَى وَلِيِّهِ أَنْ يُخَاطِبَه حينَئِذٍ بتَجديدِ الشَّهَادَتَيْنِ.

وإِنْ كَانَ الإِقْرارُ بِالشَّهادَتينِ واجِبًا باتِّفاقِ المُسلِمينَ، ووُجوبُه يَسْبِقُ وُجوبَ الصَّلاةِ، لَكِنْ هُوَ أَدَّى هَذا الواجِبَ قَبلَ ذلِكَ [١].

وَنَحْنُ لا نَقُولُ: إِنَّ النَّظَرَ مُحَرَّمٌ. لَكِنْ نَقُولُ: لَيْسَ هُوَ أَوَّلُ واجِبٍ؛ وَلِهَذا قالَ الرَّسُولُ يَسِّ هُو أَقَّلُ واجِبٍ؛ وَلِهَذا قالَ الرَّسُولُ يَسِّ لِمُعَاذٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «أَوَّلُ ما تَدْعُوهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، رَسُولُ اللهِ اللهِ عَلَقَهُ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمُو اللهِ اللهِ عَلَقَهُ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ أَنْ يَشُكُّوا ثُمَّ يَعْتَقِدُوا.

[١] ذكرَ الْمؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ اتَّفاقَيْنِ لأَئِمَّةِ السلَفِ:

الاتّفاقُ الأوّلُ: أَنَّ أَوَّلَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الإِنْسَانُ الشَّهَادَتَانِ، ودَليلُ هَذَا الاتّفاقِ هُوَ حَديثُ ابنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ احينَ بَعَث النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ معاذًا رَضَالِلَهُ عَنْهُ إِلَى الْمَنِ (٢).

الاتّفاقُ الثاني: أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ -أَيْ: مَنْ تَشَهَّدَ قَبَلَ البُلُوغِ- لَم يُؤَمَّرُ بِتَجديدِ ذَلِكَ عَقيبَ بُلُوغِهِ، فَنَحنُ عِندَنا أَوْلادٌ صِغارٌ يَشْهَدُونَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فإذا بَلَغُوا لا نُجَدِّدُ لَهُمُ الشَّهادةَ؛ لأنَّهُم قَدْ شَهِدُوا مِنْ قَبل.

فهَذانِ اتِّفاقانِ يَنبَغي أَنْ نَعرِ فَهُما.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَسَحَالِتَهُ عَنْهَا. (٢) التخريج السابق.

الحُكمُ بإسلامِ مَن أتى بشيءٍ مِن خصائِصِ الإسلامِ:

وهُنا مَسائِلُ تَكلَّمَ فيها الفُقهاءُ كمَنْ صلَّى ولَمْ يَتكلَّمْ بِالشَّهادَتينِ، أو أَتَى بغَيْرِ ذَلِكَ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ ولم يَتكلَّمْ بِها، هَلْ يَصيرُ مُسلِبًا أم لا الأَا فالصَّحيحُ أَنَّهُ يَصيرُ مُسلِبًا بِكُلِّ ما هُوَ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ [1]، فالتَّوْحيدُ أوَّلُ ما يُدخِلُ في الإِسْلامِ، وآخِرُ ما يُخرَجُ بِهِ منَ الدُّنيا،

[١] إِذَا صلَّى رجُلٌ ولَمْ يَتكَلَّمْ بِالشَّهَادَتينِ، فإِنَّنَا نَحكُمُ بِإِسْلامِهِ؛ لِأَنَّه إذَا صلَّى قالَ في التَّشهُّدِ: أَشهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحمَّدًا عَبْدُه ورَسولُه، فيكونُ مُسلِمًا.

وفائِدةُ ذلِكَ أَنَّه لَوْ كَفَرَ بِعِدَ صَلاتِه صَارَ مُرتَدًّا، ويُعامَلُ مُعامَلةَ المُرتَدِّينَ، فلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّصَارَى أَوِ اليَهودِ أَوِ البُوذِيِّينَ أَو غَيْرِهِم صلَّى معَنا ولَيَّا صلَّى قالَ: سَأَرجِعُ إلى دِيني. قُلْنا: إِنَّه الآنَ مُرتَدُّ، يُؤمَرُ بِالرُّجوعِ إلى الإِسْلامِ وإِلَّا قُتِلَ، بَيْنَما قبلَ أَنْ يُصلِّي يَبقى على دِينِه دونَ أَنْ يُكرَهَ على الإِسْلامِ، أمَّا إذا ارتَدَّ فإِنَّنا نَامُرُه أَنْ يَرجِعَ إلى الإِسلامِ وإِلَّا نَقتُلُهُ.

[٢] قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصَّحيحُ أَنَّه إِذَا أَتَى بِالصَّلاةِ أَو بِغَيْرِها مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ فَإِنَّه يَكُونُ مُسلِبًا» كالصِّيامِ مثلًا، فالصِّيامُ مِن طُلوعِ الفَجرِ إِلى غُروبِ الشَّمسِ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ، ليسَ هُوَ مُطلَقَ الصِّيامِ، فَغَيْرُ المُسلِمينَ يَصومونَ لكِنْ ليسَ كصيامِنا، والحَجُّ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ، كذلِكَ الزَّكاةُ إِذَا نَوَى أَنَّهَا زَكَاةٌ، أَمَّا مُجُرَّدُ أَنْ يَبِدُلُ طَعَامًا أَو دَراهِمَ فلا يَكُونُ مُزكِّيًا.

فَكُلُّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ خَصائِصِ الإِسْلامِ حَكَمْنا بإِسْلامِه، فإِنْ عادَ بَعدَ ذلِكَ لَيْكَ فَهُوَ مُرتَدُّ.

كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ»(١) وهُوَ أَوَّلُ واجِبٍ وَآخِرُ واجِبٍ، فَالتَّوْحيدُ أَوَّلُ الأَمْرِ وآخِرُه، أَعنِي: تَوحيدَ الإِلَهيَّةِ[١].

[١] وقولُ الْمُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿إِنَّ التَّوْحِيدَ أَوَّلُ واجِبٍ وآخِرُ واجِبٍ» بِمَعنَى أَنَّه لَوْ ماتَ على الشِّرْكِ فإِنَّه لا يَنفَعُه تَوْحيدُه الأَوَّلُ؛ فلِهَذا صارَ التَّوْحيدُ أَوَّلَ واجِبٍ وآخِرَ واجِبِ. أَيْ: لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الإِنْسانُ مُبتَدِئًا بِهِ حَياتَه ومُحْتَتِمًا بِهِ حَياتَهُ.



⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في التلقين، رقم (٣١١٦)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل لا إله إلا الله، رقم (٣٧٩٦)، من حديث معاذ بن جبل رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ

أقسامُ التَّوحيد ثلاثةٌ:

فَإِنَّ التَّوْحيدَ يَتضمَّنُ ثَلاثةَ أَنواعِ[١]:

[1] رأى أهلُ العِلمِ رَحْهَهُ النَّتَبُّعِ والاستِقراء أنَّ التَّوحيدَ يَنقسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: أوَّلُها: توحيدُ الرُّبوبيةِ.

والثاني: تَوحيدُ الأُلوهيةِ.

والثالِثُ: تَوحيدُ الأَسهاءِ والصِّفاتِ.

فإِنْ قالَ قائلٌ: قد يَكُونَ هُناكَ قِسمٌ رابعٌ، فما الَّذي جعَلَه ثلاثةَ أَقسامٍ؟

فالجَوابُ: أنَّ الدليلَ عَلَى أنَّهم ثلاثةٌ هُوَ التَّتبُّعُ والاستِقراءُ كَمَا تَقدَّمَ، ومَعنَى التَّتبُّعِ والاستِقراءُ لَمَا تَقدَّمَ، ومَعنَى التَّتبُّعِ والاستِقراءِ أنَّ أهلَ العِلمِ يَتتبَّعون الشيءَ ويَستقرِئُون مَوارِدَه، فإذا وجَدوه مُنحصِرًا في ذلكَ قالوا: إنَّ هذه هي الأقسامُ.

وقد دلَّ القُرآنُ على الاستِدلالِ بطَرِيقةِ التَّتبُّعِ والاستِقْراءِ:

فقالَ عَزَقِجَلَّ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِالْكِنِنَا وَقَالَ لَأُونَيْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [مريم:٧٧]، فهذا رجُلٌ كفَرَ بآياتِ اللهِ ومع ذلكَ قالَ: ﴿لَأُونَيْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ وهذه الجُملةُ مُؤكَّدةٌ بمؤكِّدات ثلاثةٍ: القَسَمِ، واللَّامِ، ونونِ التَّوكيدِ؛ لأنَّ ﴿لَأُونَيْكَ ﴾ أصلُها: واللهِ لأُونَيَنَ ؛ ولِهذا يُعرِبُ المُعرِبون اللَّامَ هُنا فيقولونَ: إنَّهَا مُوطِّئةٌ للقَسَمِ، أي: مُمهِّدةٌ للكلامِ بأنْ يكونَ على تقديرِ قسَم، فمِنْ أينَ جاءَ هذا الرجُلَ العِلمُ ؟ قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَطَلَعَ الْغَيْبَ أَمِ عَهْدَهُ لِكَالًا مَا اللهُ تعالى: ﴿أَطَلَعَ الْغَيْبَ أَمِ عَهْدَهُ لِكَالًا مَا اللهُ عَلَمُ الغَيْبَ بأنَّ اللهُ سيُؤتِيه ذلكَ، أَمْ أَنَّ اللهَ عَامَدَه بأَنْ يُؤتِيه ذلكَ، أَمْ أَنَّ اللهَ عَامَدَه بأَنْ يُؤتِيه ذلكَ؟

أَحَدُها: الكَلامُ في الصِّفاتِ^[١]،

والجَوابُ: أَنَّه إذا لم يَكُن عِندَه عِلمٌ مِنَ الغَيبِ ولا عَهدٌ مِنَ اللهِ، كان قولُه: ﴿ لَأُونَيَكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ دَعوَى بدونِ بُرهانٍ وبِدون دَليلٍ، فلا تَكونُ مَقبولةً، هذا مِن دَلالةِ السَّبْرِ والتَّقسيم.

وقد تَتبَّعَ العُلماءُ رَحِمَهُمَّاللَّهُ التَّوحيدَ فوجَدوا أَنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ واحِدٌ في ذاتِه وفي خَلقِه، وواحدٌ في عِبادتِه، فلا يُعبَدُ غيرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَبَدُ عَيرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَبْدُ عَيْرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَبْدُ عَيْرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَبْدُ عَيْرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى عَبْدُ عَيْرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَبْدُ عَيْرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَاللّهُ عَبْدُ عَيْلُهُ عَلَيْهُ عَنْ أَجْلُ هِذَا قَسَمُوا اللّهُ عَلَهُ وَلَمْ عَلَى عَبْدُ اللّهُ عَلَى عَبْدُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْسَ عَلَيْلِهِ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَى عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْسَ عَلَيْلِهِ عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهُ وَلَيْسَامُ عَلَيْهُ وَلَيْسَامُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْسَامُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَيْسُوا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَيْسُوا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلْمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِي عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْكُوا عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَ

القِسمُ الأوَّلُ: تَوحيدُ الرُّبوبيةِ.

والقِسمُ الثاني: تَوحيدُ الأُلوهيةِ.

والقِسمُ الثالثُ: تَوحيدُ الأسهاءِ والصِّفاتِ.

[1] تَوحيدُ الأسهاءِ والصِّفاتِ: هو إفرادُ اللهِ بها يَختصُّ بهِ منَ الأسهاءِ والصِّفاتِ، بحيثُ نُثبتُ ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَنه له رَسلُه من غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكْييفٍ ولا تَكْييفٍ ولا تَكْييفٍ ولا تَكْييفٍ ولا تَكْييفٍ

وقولنا: إفرادُ اللهِ بها يَختصُّ بهِ منَ الأسهاءِ والصِّفاتِ، ولم نَقُلْ: إفرادُ اللهِ بالصِّفاتِ؛ لأنَّ مِن الصِّفاتِ الَّتي يتَّصفُ بها الربُّ عَنَّفَجَلَّ ما يَتَّصفُ به المَخلوقُ، ولكِنِ الصِّفاتِ بالصِّفةِ لا يَستلزِمُ التهاثُ لَ، وكذلِكَ في الأسهاءِ، ولهذا نَقولُ: إفرادُ اللهِ بها يَختصُّ به منَ الأسهاءِ والصفاتِ، ولم نَقُلْ: إفرادُ اللهِ بالأسهاءِ والصّفاتِ؛ لأنَّ هُناكَ عَلوقاتِ كثيرةً كلُّ المَخلوقاتِ لَها أسهاءٌ ولها صِفاتٌ، لكِن تَوحيدُ الأسهاءِ والصّفاتِ:

إفرادُ اللهِ بها يَختصُّ به منَ الأسهاءِ والصِّفاتِ، وذلكَ بإِثباتِ ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَه لَه
 رَسولُه مِن غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلِ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلِ.

هذا القِسمُ منَ التَّوحيدِ هوَ الَّذي اختلَفَت فيه الأُمةُ الإِسلاميةُ وتَعدَّدَت آراؤُها، أمَّا توحيدُ الربوبيةِ والألوهيةِ فالأمةُ الإسلاميةُ مُتَّفقةٌ عليها، وأنَّه يَجِبُ إفرادُ اللهِ بالرُّبوبيةِ والألوهيةِ، لكِنِ الثالِثُ هو الَّذي اختلَفَتْ فيهِ الأُمَّةُ الإسلاميةُ وتَعدَّدَت فيه إلى آراءٍ كثيرةٍ، وانقسَموا فيه إلى ثلاثةِ أقسام: غالٍ في الإثباتِ، وغالٍ في النفي، ووسَطِ.

غالٍ في الإثباتِ، وهُم أهلُ التَّمثيلِ، وغالٍ في النفي وهُمُ المُعطِّلةُ، ووسطٌ وهمُ السلَفُ وأهلُ السُّنةِ والجَهاعةِ، فانقَسَمَ الناسُ في هذا القِسمِ من التوحيدِ إلى هذه الأقسامِ الثلاثةِ، ولم يُعرَفِ انقِسامُ الناسِ في هذا أَوْ لم يَظهَرْ إلَّا بعدَ انقِراضِ القُرونِ الثلاثةِ المُفضَّلةِ كها هو مَعروفٌ مِن كلامٍ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ وغيرِه، وإلَّا كانَ السلَفُ منَ الصَّحابةِ والتابِعينَ وتابِعيهم على الاستِقامةِ في هذا البابِ؛ ولذلِكَ لا تَجِدُ عَنهم كَلامًا كثيرًا في هذا؛ لأنَّهم يَقرَؤُون القُرآنَ ويَأخُذون به على ظاهِرِه، ويَقرؤُون السُّنةَ ويَأخُذون بها على ظاهِرِه، ويَقرؤُون السُّنةَ ويَأخُذون بها على ظاهِرِه، ويَقرؤُون السُّنة ويأخُذون بها على ظاهِرِه، ويقرؤُون السُّنة ويأخُذون بها على ظاهِرِها، ولا يَختَلِفون في هذا، لكِنْ حصَلَ حُدوثُ أُمَّةٍ زائِلة –والعِياذُ باللهِ– مَن تَربَّت على ثقافةٍ فاسِدةٍ فنقلَت ثقافتَها إلى الأُمةِ الإسلاميةِ كالجَعدِ بنِ دِرهَمٍ، وجَهمِ بنِ صَفوانَ وغيرِهم مِن الَّذينَ بَدَؤُوا التعطيلَ.

وأوَّلُ ما ظهَرَ التعطيلُ في نَفي شَيئينِ فقطْ؛ هُمَا المَحبَّةُ والكَلامُ، فإِنَّ الجَعدَ بنَ دِرهم أوَّلُ ما تَكلَّمَ في التعطيلِ، تكلَّ في مَسأَلتينِ فقطْ، قالَ: إنَّ اللهَ لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا، ولم يُكلِّمْ مُوسَى تَكليًا. فحبَسَه خالدُ بنُ عَبدِ اللهِ القَسْرِيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ، وليَّا كانَ في عيدِ الأَضحَى خرجَ به إلى المُصلَّى كعادةِ الخُلفاءِ يَحُرُجون بضَحاياهُم إلى مُصلَّى العيدِ اقتِداءً برَسولِ اللهِ ﷺ ويَذبَحون هُناكَ، فخرجَ بهذا الرجُلِ وهو الجعدُ بنُ دِرهم مُوثَقًا بالحَديدِ وخطَبَ الناسَ وقـالَ: أيُّها الناسُ، ضحُّوا تَقبَّلَ اللهُ ضَحاياكُم، فإنِّي مُضحِّ بالجَعدِ بنِ دِرهم؛ إنَّه زعَمَ أنَّ اللهَ لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا ولم يُكلِّمْ مُوسَى تَكليبًا. ثُم نزَلَ فذبَحَه (۱)، فهذِهِ الأُضحِيَّةُ قالَ عنها ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (۲):

سقَسْرِيٌ يَسومَ ذَبَسائِحِ القُرْبَسانِ كَسَلَّا وَلَا مُوسَى الكَلِيمُ السَّدَانِي للهِ دَرُّكَ مِسنْ أَخِسي قُرْبَسانِ للهِ دَرُّكَ مِسنْ أَخِسي قُرْبَسانِ

وَلِأَجْلِ ذَا ضَحَّى بِجَعْدٍ خَالِدُ الـ إِذْ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ خَلِيلَـهُ شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِب سُنَّةٍ

ونحنُ نَشكرُ هذه الضَّحيَّة، وكلُّ صاحِبِ سُنَّةٍ يَشكُرُ هذه الضَّحيَّة؛ لأنَّه قَضَى على رأسٍ مِن رُؤوسِ البِدعةِ، فقَد أَخَذَ المَقالةَ عنه الجَهمُ بنُ صَفوانَ وانتشَرَت على يَدِ الجَهمِ بنِ صَفوانَ، ومِن أَجلِ ذلكَ سُمِّيَ القائِلون بهذه البِدعةِ وهِيَ بِدعةُ التَّعطيلِ سُمُّوا جَهميةً ولم يُسمَّوا جَعديةً؛ لأنَّها انتشَرَت على يدِ الجَهم بنِ صَفوانَ، فنُسِبَت إليهِ.

فالمُهِمُّ أنَّ هذا القِسمَ من التَّوحيدِ هو الَّذي اختَلَفَت فيه الأُمةُ الإسلاميةُ على ثَلاثةِ وُجوهِ:

- ١-غُلوِّ.
- ٢- تَعطيلِ.
- ٣- وسَطِ.

⁽١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

⁽٢) الكافية الشافية، نونية ابن القيم (ص:٦١-٦٢).

فالَّذين غَلَوْا في جانبِ الإثباتِ هُمُ المُعتزِلةُ، والَّذين غَلَوْا في جانبِ النَّفيِ همُ
 المُعطِّلةُ، والوسطُ هُم أهلُ السُّنَّةِ.

ولا تَظنَّ أَنَّ أَمرٌ هيِّنٌ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ يظُنُّ أَنَّ الخِلافَ في هذه المَسائِلِ أَمرٌ هيِّنٌ وليسَ كذلِك، فهُوَ أَمرٌ صَعبٌ ومُهمٌّ جِدًّا؛ لأنَّه يُفرِّقُ بينَ شَخصٍ يَعبُدُ اللهَ وهُو يَعتقدُ أَنَّه لا يَتكلَّمُ، أو أَنَّه لا يَرضَى أو أَنَّه لا يُحِبُّ أو أَنَّه لا يَغضَبُ أو أَنَّه لا يَكرَهُ، وإنسانٍ يَعبدُ اللهَ وهوَ يُؤمِنُ بأَنَّه يَتكلَّمُ ويُحِبُّ ويَرضَى ويَغضَبُ، فرقٌ عَظيمٌ جِدًّا.

فهذا أهمُّ مِن كَوْني أعتقِدُ أنَّ الصلاةَ واجِبةٌ أو غيرُ واجِبةٍ أو ما أَشبَهَ ذلكَ منَ الْأُمورِ، لأنَّ هذا يُعَدُّ خلَلًا في جانبِ المَعبودِ، فإذا جرَّدْتُه من صِفاتِه فهاذا أَعبُدُ؟

قال ابنُ القيِّمِ في مُقدِّمَة النُّونية: المُمثِّلُ يَعبدُ صنَّمَا والمُعطِّلُ يَعبدُ عدَمًا (١) ، يَعبدُ عدَمًا ، أي: ليس له صِفاتٌ ؛ لِهذا نَقولُ: إنَّه لا بُدَّ مِن تَحقيقِ هذا البابِ، ولا تَظنَّ أنَّ الأمرَ سَهلٌ وأنَّ خِلافَنا معَ أهلِ التَّعطيلِ أو أهلِ التَّمثيلِ مُجرَّدُ أُمورٍ نَظريةٍ ، هي أمورٌ عقديةٌ يَنبني عليها مَسارُ الإنسانِ في الواقع إلى اللهِ عَنَقَصَلَ ؛ ولِهذا قالَ إبراهيمُ لأَبيهِ: ﴿يَتَأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْضِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْنًا ﴾ [مريم:٤٢].

فأهـلُ السُّنَّةِ والجَهاعـةِ -وللهِ الحَمدُ- مُوحِّدون، مُؤمِنون بهـذا مِن غيرِ تَحـريفٍ ولا تَعطيلِ ولا تَكْييفِ ولا تَمثيلِ.

ولا يَنطبِقُ وصفُ السُّنةِ والجَهاعةِ إلَّا على مُتَّبعي السلَفِ؛ لأنَّهم همُ الَّذين أَخَذوا بالسُّنةِ واجتَمَعوا علَيْها.

⁽١) نونية ابن القيم (١/ ٢٤).

وإنّها قُلتُ ذلك؛ لأنَّ بعضَ الناسِ أَلحَقَ بأهلِ السُّنَةِ والجهاعةِ في بابِ الأسهاءِ والصِّفاتِ: الأَشعَرية والماتُريدية، بَلْ أَلحَقَ بهمُ المُفوِّضة، بَلْ إنَّ بعضَ الناسِ لا يَفهَمُ مِن أهلِ السُّنةِ والجهاعةِ إلَّا طائِفتَيْن: طائِفةَ التَّأويلِ، وطائِفةَ التَّفويضِ، حتَّى إنَّك إذا قرأت بعضَ ما يَكتُبون تَراهُم يَقولون: إنَّ أهلَ السُّنةِ والجهاعةِ انقَسَموا قِسمَيْن: مُؤوِّلةٍ، ومُفوِّضةٍ، والعَجيبُ أنَّ كِلا القِسمينِ ليسوا مِن أهلِ السُّنةِ والجهاعةِ في هذَا البَابِ، لا المُؤوِّلةِ، ولا المُفوِّضةِ؛ لأنَّ هذا الوصفَ لا ينطبِقُ أبدًا إلَّا على المُتمسِّكِ بِكتابِ اللهِ وسُنةِ رَسولِه ﷺ؛ لأنَّنا نَقولُ: أهلُ السُّنةِ. فكيفَ يَصدُقُ هذا الوصفُ على مَن لم يَأخُذْ بالسُّنةِ؟! أنتَ لو قُلتَ للقاعِدِ: إنَّه قائِمٌ. قيلَ لكَ: غيرُ صَحيحٍ. فكيفَ تَقولُ لِهذا الشَخصِ: إنَّه مِن أهلِ السُّنةِ، وهو لا يَتبعُ السُّنةَ.

مِثالُ ذلِكَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الاَّخِرُ»(۱)، فقالَ أهلُ التأويلِ: أي: يَنزِلُ أمرُ رَبِّنا، أو تَنزِلُ رحمةُ ربِّنا، أو يَنزِلُ ملَكٌ مِن ملائِكِ رَبِّنا، فهلْ هَذا الَّذي قالَ: إنَّ الحَديثَ جذا المعنَى هلِ اتَّبَعَ السُّنةَ؟!

الجَوابُ: لا، لو اتَّبَعَ السُّنةَ لقالَ: يَنزلُ ربُّنا هو نَفْسُه، كما دلَّ عليه لفظُ الحديثِ.

وأيضًا المُفوِّضةُ -الَّذين هُمُ القِسمُ الثاني على زَعمِ مَن زَعَمَ أَنَّ أَهلَ السُّنةِ مُفوِّضةٌ ومُؤوِّلةٌ - يَقولونَ: يَنزِلُ ربُّنا إلى السهاءِ الدُّنيا، ولكِنْ لا نَعلمُ مَعنَى (يَنزلُ)، كما لا نَعرِفُ كيفيةَ نُزولِه، فهُمْ يُفوِّضون في المَعنَى.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَجَوَالِلَهُ عَنْهُ.

= وليتَهُم يُقرُّون بالمَعنَى ويُفوِّضون الكَيْفيةَ، فنَقولُ: هذا صَحيحٌ، لكِنَّهم يَقولونَ: لا نَدرِي ماذا أَرادَ الرسولُ بهذا الكلام.

فَهَلْ هَوْلاءِ يَصِحُّ أَنْ نُسمِّيهِم أَهلَ سُنَةٍ في هذَا البابِ؟! الجوابُ: لا يَصِحُ، ولو صحَّ أن نُسمِّيهِم أَهلَ سُنةٍ لصَحَّ أَنْ نَصِفَ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ بالجَهلِ، ونَصِفَ أتباعَه بالجَهلِ؛ لأنَّ الَّذي يُسألُ فيُقالُ له: ما مَعنَى يَنزِلُ إلى السَّهاءِ الدُّنيا؟ فيقولُ: لا أُدرِي! حتَّى الرسولُ يَتكلَّمُ بهذا الكلامِ ولا يَدرِي ما مَعناه! هذا جاهِلٌ، فالَّذي تَسأَلُه: ما مَعنى الوجهِ في قولِه تَعالى: ﴿ وَيَبَعَىٰ وَجَهُ رَبِكَ ذُو ٱلجُلَلِ وَٱلإِكْرَامِ ﴾ [الرحن:٢٧]؟ فيقولُ: لا أُدرِي ما مَعناه، فلا أُدرِي هَلْ هو الثوابُ، أو وجهٌ حَقيقيٌّ أو غيرُ ذلكَ. فهذا لا يَصِحُّ أن نَقولَ: إنَّ هذا عالِمٌ، فَضلًا أن نَقولَ: إنَّه مِن أهلِ السُّنةِ.

وبهذا بطَلَ هذا التَّقسيمُ الَّذي نَراهُ في كثيرٍ مِن كِتاباتِ الْمَتَاخِّرين حينَها يَتكلَّمون عَن أهلِ السُّنةِ فيقولون: يَنقسِمون إلى قِسمَيْن، مُفوِّضةٍ ومُؤوِّلةٍ، فنقولُ: هذا ليسَ بصَحيح، فأهلُ السُّنةِ الَّذينَ تَمَسَّكوا بالسُّنةِ همُ الَّذينَ قبِلوا السُّنةَ على ما هِيَ عليه، فقبِلوها لَفظًا ومَعَنى، وقالوا: ﴿اَسْتَوَىٰ عَلَى اَلْمَرْشِ ﴾ [الأعراف:٥٤] يَعنِي: علا عَلَيْه علوًّا يَليقُ بجَلالِه، وقالوا: ﴿يَنْزِلُ رَبُّنَا»(۱) أي: يَنزلُ هو نفسُه على ما يَليقُ بجَلالِه، فهذا مَعناهُ.

أمَّا المُفوِّضةُ فأصحُّ ما يَنطبِقُ علَيْهم مِنَ الأَوصافِ: أنَّهم جُهَّالٌ؛ ولِهَذا قالَ شيخُ الإِسلام ابنِ تَيميَّةَ عَن أهلِ التَّفويضِ: "إنَّهم شرُّ أقسامٍ أهلِ البِدَعِ في الإِلحادِ" (٢) معَ أنَّك

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ. (٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

والثاني: تَوْحيدُ الرُّبوبِيَّةِ، وبَيانُ أَنَّ اللهَ وَحْدَه خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ [١].

= إذا سمِعْت التفويضَ قُلتَ: هذا طيِّبٌ؛ ففيه السَّلامةُ، ومعَ ذلكَ قالَ فيهم شيخُ الإسلامِ ما قالَ؛ لأنَّ الفَلاسِفة الَّذين أَنكروا حتَّى المعادَ، حينَ قيلَ لَهُم: إنَّ مَذهبَ أهلِ السُّنةِ والجَهاعةِ هوَ التَّفويضُ، قالوا: إذا كُنتُم تُنادونَ على أَنفُسِكم بالجَهلِ وأنَّكم لا تَعرِفون معانيَ هَذه النصوصِ فدَعوها لَنا نحنُ الَّذين نُخبِرُكم بمَعناها، ثُم ذهبوا يُحرِّفون الكلِمَ عن مَواضِعِه، ففتَحوا على الأُمَّةِ بابًا عَظيمًا، معَ ما يَتضمَّنُه كلامُهم مِن وَصمِ الرَّسولِ عَن مَواضِعِه، ففتَحوا على الأُمَّةِ بابًا عَظيمًا، معَ ما يَتضمَّنُه كلامُهم مِن وَصمِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وأصحابِه والتابِعينَ لَهُم بإحسانٍ بالجَهلِ في أعظمِ الأُمورِ وهُوَ مَعرِفةُ أَسماءِ اللهِ وصِفاتِه.

وعلَيْه، فيَجِبُ أن نَعرِفَ مَن هُم أهلُ السُّنةِ والجَماعةِ؟

فنَقولُ: أهلُ السُّنةِ والجَهاعةِ همُ الَّذين يُثبِتون ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَه له رَسولُه عَلَيْ من غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلٍ. ومَن عَداهُم لا يَصِحُّ أن يُوصَفوا بهذا الوَصفِ المُطلقِ.

نعَمْ، رُبَّمَا نَقُولُ: معَهم سُنَّة ومعَهم بِدعةٌ، ومَن معَه سُنةٌ ومعَه بِدعةٌ فلا يَصِحُّ أَنْ نَصِفَه بأهلِ السُّنةِ على الإطلاقِ، فإذا أعطيناهُ حقَّه قُلْنا له: أنتَ سُنِّيٌّ بِدْعيٌّ. وهذا العَدلُ؛ وكيفَ يَجتمِعُ مُصطلَحُ سُنِّيِّ بِدْعيِّ؟

نَقولُ: نعَمْ، سُنِّيٌ في بعضِ الأُمورِ، وبِدْعيٌّ في بعضِ الأُمورِ.

[1] أمَّا تَوحيدُ الرُّبوبيةِ إذا أَرَدْنا أن نُعرِّفَه وحدَه فنقولُ: هوَ إفرادُ اللهِ تعالى بالخَلْقِ والمُلكِ والتَّدبيرِ، أي: أَنْ تُؤمِنَ بأنَّه لا خالتَ إلَّا اللهُ، ولا مالِكَ إلَّا اللهُ، ولا مُدبِّرَ إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويُسمَّى توحيدَ الرُّبوبيةِ؛ لأنَّه مَأخوذٌ منَ الـربِّ وهُوَ التَّربيةُ أو التَّصرُّفُ،

والله شُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الخالِقُ المالِكُ المُدبِّرُ، وهو أكثرَ مِمَّا ذكَرَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّه مِنَ الواضِح أَنَّ المُؤلِّف مُحتصِرٌ جدًّا.

الأَدِلَّةُ على انفِرادِ اللهِ تَعالى بالخَلقِ:

الدَّليلُ الأَوَّلُ: قولُه تَعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرُزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر:٣].

ووَجهُ الدَّلالةِ أَنَّ هذا الاستِفهامَ يُرادُ به النَّفيُ: ﴿ هَلْ مِنْ خَلِقٍ ﴾ يَعنِي: لا خالِقَ إلَّا اللهُ ، وأَنا أَتحدَّاكُم إِن وجَدْتم خالِقًا سِوَى اللهِ ؛ لأنَّ الاستِفْهامَ إِذَا ضُمِّنَ مَعنَى النهي كانَ مُشرَبًا بالتَّحدِّي، فيكونُ أبلغَ مِنَ النفي المُجرَّدِ، فلو قُلتَ: لا خالِقَ إلَّا اللهُ عَرَّفَ جَلَّ، فلذَا لا شَكَ أَنه يُفيدَ التَّوحيدَ، لكِنْ ﴿ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ أبلغُ ، يَعنِي كأنَّه يَتحدَّى، فإذا كانَ هُناكَ خالتٌ فأتُوا بهِ.

وبَديهيٌّ أَن يَكونَ الجَوابُ: لا. فلا يَرزُقُك أبوكَ ولا أُمُّك ولا غَيرُهما، وكذلكَ لا خالقَ لا أبوكَ ولا أُمُّك ولا غَيرُهما.

الدليلُ الثاني: قولُه تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَاتَى وَٱلْأَمْنُ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وجهُ الدَّلالةِ في هذه الآيةِ على التَّوْحيدِ: أنَّه قدَّمَ خبَرَ الَّذي مِن شأنِه أن يَتأخَّرَ، والقاعِدةُ أنَّ تَقديمَ ما حَقُّه التأخيرُ يُفيدُ الحصرَ والاختِصاصَ.

الدليلُ الثالِثُ: قولُه تَعالى: ﴿ يَلَهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغَلُقُ مَا يَشَآهُ ﴾ [الشورى:٤٩].

وجهُ الدَّلالَةِ: أنَّهَا تُفيدُ الحصرَ؛ لأنَّه تعالى قدَّمَ الخبَرَ والخبَرُ مِن شَأَنِه التأخيرُ فتقديمُه يُفيدُ الحَصرَ.

الدليلُ الرابعُ: قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُو اَلْخَلِيمُ ﴾ [الجبر: ٨٦]؛ لأنَّ قولَه: ﴿ هُو ﴾ يُسمِّيه العلماءُ: ضميرَ فَصلِ، ويقولونَ: إِنَّ ضميرَ الفَصلِ يَدُلُّ على الحَصرِ والاختِصاصِ، أي: اختِصاصِ مَرجِعِه بهذا الحُكمِ، فإذا قُلتُ لكَ مثلًا: زيدٌ فاضِلٌ. لا يَدُلُّ هذا على أنَّه وحدَه هو الفاضِلُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بَكرٌ فاضِلًا، ومُحمدٌ فاضِلًا، وعليٌّ فاضِلًا، إلى آخِرِه، أمَّا إذا قُلتَ: زيدٌ هو الفاضِلُ، فمَعناهُ أَنَّنا خصَصْناه بذلك، أي: هوَ لا غيرُه الفاضلُ.

إِذًا قُولُه تَعَالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُو اَلْخَلَقُ ﴾ [الجبر: ٨٦] أي: هُو وحدَه الحَلَّقُ العَليمُ. فإِنْ قال قائِلٌ: ذكَرْتُم أَنَّ اللهَ تعالى مُنفرِدٌ بالحَلقِ، لكِنْ هذا فيه إشكالٌ، وهو أنّنا نجِدُ بعضَ النَّصوصِ تُثبِتُ الحَلْقَ لغيرِ اللهِ، مِثل قُولِهِ تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَلِقِينَ ﴾ بعضَ النَّموون اللهُ أحسنُهم، وكذلكَ قالَ [المؤمنون: ١٤]، و ﴿ الْخَلِقِينَ ﴾ جمعٌ، فمَعناه أنّه يُوجدُ خالِقون، لكِنِ اللهُ أحسنُهم، وكذلكَ قالَ النّبيُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في المُصوِّرينَ: ﴿ يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ﴾ (١)، وأنتُمْ تَقُولُونَ: إنّ اللهَ تعالى هوَ تَعالى مُنفرِدٌ بالخَلْقِ وأنّه منَ الإيهانِ بالتَّوْحيدِ، بَلْ إنّه منَ التَّوحيدِ أن تُؤمِنَ بأنَّ اللهَ تعالى هوَ الخالِقُ.

فالجوابُ: أنَّ المُرادَ بالخَلْقِ هُنا ليسَ الإيجادَ، فلا أَحَدَ يُوجِدُ شيئًا إلَّا اللهُ، وإنَّمَا المرادُ بالخالِقِ هُنا الصانعُ الَّذي يُحوِّلُ شيئًا مِن وجهِ إلى وَجهٍ، ولا يُوجِدُ هذا الشيءَ، مِثالُ ذلكَ: لو أنَّ رجُلًا أتَى بخشَبةٍ مِن الأَثْلِ أو مِن غَيرِه وصنَعَها بابًا، يُقالُ: خلَقَه. لكِنْ هُوَ لم يَخلُقُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيها يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (۲۱۰۵)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (۲۱۰۷)، من حديث عائشة رَضَاً اللَّهُ عَنْهَا.

هذا الخشب والمسامير، فاللّذي أوجَدَها هو الله عَرَّوَجَلَ، لكِنْ جعَلَ الله لك قُدرة على أَنْ
 تَصنَعَها وتُحُوِّلُها مِن شيءٍ إلى آخَر، وهذا ليسَ بخَلقٍ، إذ ليسَ فيه إيجادٌ.

وكذلِكَ هذا الرجُلُ الَّذي يَصنَعُ تِثَالًا لَحَيوانٍ أو إنسانٍ هو خالقٌ، لكِنَّه لم يُوجِدْ هذِه المادةَ الَّتي حوَّلَها إلى إنسانٍ أو حَيوانٍ؛ فتَبيَّنَ بهذا أنَّه لا إيرادَ على قولِنا: إنَّ الله مُنفرِدٌ بالحَلْقِ؛ لأنَّ هؤلاءِ الَّذين قُلْنا: إنَّهم خالِقونَ. إنَّها غيَّروا الشيءَ وحوَّلوهُ مِن وَجهِ إلى وَجهِ، وليسَ مَعناه أنَّهم أَوْجَدوه مِن عدم، فالمُوجِدُ منَ العدم هوَ اللهُ عَنَّفَجَلَّ.

الأدِلَّةُ على انفِرادِ اللهِ تعالى بالمُلكِ:

أمَّا أُدِلَّةُ إِفرادِ اللهِ تعالى بِالْمُلكِ فكثيرةٌ، مِنها:

الدَّليلُ الأوَّلُ: قولُه تَعالى: ﴿ قُلْ مَنْ بِيدِهِ مَلَكُونُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، ﴿ بَنَرَكَ اللّهِ عَنِهُ أَدِلَةِ الحَصرِ والتَّخصيصِ تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ، وهُنا نَقُولُ: تَأْمَّلُ هُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى: ﴿ بَنَرَكَ الّذِي بِيدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [اللّك: ١] ﴿ بِيدِهِ ﴾ جازٌ ونجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ وَ اللّهُ عَنَامً لُلُ هُ وَالْمُلْكُ ﴾ أَللك خاصٌ باللهِ عَنَّقِجَلَّ، أي: بيدِه وحدَه المُلكُ لا غيرِه.

الدليلُ الثاني: قالَ عَنَّقَجَلَّ: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران:١٨٩]، والدَّليلُ على الحَصِرِ هُنا أيضًا تَقديمُ ما حقُّه التأخيرُ؛ لأنَّ ﴿ لِللَّهِ ﴾ خبَرٌ مُقدَّمٌ، و﴿ مُلْكُ ﴾ مُبتداً مُؤخَّرٌ، فإذا قدَّمْنا ما حقُّه التأخيرُ صارَ ذلكَ دالًا على التَّخْصيصِ، وأنَّ مُلكَ السَّمَواتِ والأَرضِ للهِ وحدَه دونَ غَيره.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ذَكَرْتُم أَنَّ مِن التَّوحِيدِ أَنَّ تُفرِدَ اللهَ عَزَّهَ جَلَّ بِالْمُلكِ، وأنَّه لا مالِكَ

إلّا الله، ولكِننَا نَجِدُ أَنَّ في الكِتابِ والسُّنةِ ما يُثبِتُ الْملكَ لغيرِ اللهِ، مِثل قولِه تَعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِنَبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمُ مَ فَكَايِبُوهُمْ ﴾ [النور:٣٣]، وكذلِكَ قولُه تَعالى: ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَجِهِمْ أَوْمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ ﴾ [المعارج:٣٠]، فأثبَتَ اللهُ للإنسانِ مُلكًا.

فَالْجُوابُ: إِنَّا مُلكَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عامٌّ لَكلِّ شيءٍ، ومُلكُ الإِنسانِ مَحدودٌ، فالمُلكُ الَّذي للثاني ليسَ مُلكًا لكَ، وجميعُ مُلكِ البشرِ الَّذي لكَ ليسَ مُلكًا لكَ، وجميعُ مُلكِ البشرِ هوَ مُلكٌ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كذلكَ مُلكُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُلكٌ دائِمٌ لا يَفنَى، ومُلكُ اللهِ للشيءِ مُلكٌ مُطلتٌ مُطلتٌ، لا يُنازِعُه أَحَدٌ فيه، ومُلكُ الإنسانِ مُلكٌ مَحدودٌ، بمَعنى أنَّه لا يَملِكُ أن يَتصرَّفَ فيه كما يَشاءُ.

الأدِلَّةُ على انفِرادِ اللهِ تَعالى بالتَّدبيرِ:

وكذلِكَ التدبيرُ أيضًا مِن تَمَامِ تَوحيدِ الرُّبوبيةِ، وأدِلَّهُ انفِرادِ اللهِ تَعالى بِه:

الدَّليلُ الأَوَّلُ: قولُه تَعالى: ﴿لِلّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم:٤]، والأَمرُ مَعناه: كلُّ الأُمورِ، وإن كانَ مُفرَدًا، لكِنِ المُفردُ إذا كان مُحلَّى بـ(أل) يُفيدُ العُمومَ، فـ﴿لِلّهِ مَعناه: كلُّ الأُمورِ، وإن كانَ مُفرَدًا، لكِنِ المُفردُ إذا كان مُحلَّى بـ(أل) يُفيدُ العُمومَ، فـ﴿لِلّهِ الْأَمْرُ ﴾ أي: كلُّ الأَمرِ لللهِ عَنَوَجَلَّ، ووَجهُ الدَّلالةِ مِن هذه الآيةِ على التَّوحيدِ أَنَّه قدَّمَ الخبرَ، ﴿لِلّهِ ﴾، والخبرُ حقُّه التأخيرُ، وتقديمُ ما حقُّه التَّأخيرُ يُفيدُ الحصرَ، إذًا ﴿لِلّهِ ٱلأَمْرُ ﴾ هذا دالله على أنَّ الأمر كلَّه للهِ.

الدليلُ الثاني: قولُه تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ. لِلَّهِ ﴾ [آل عمران:١٥٤]، وهُنا أيضًا آيةٌ تُفيدُ انفِرادَ اللهِ تَعالى بالحَلْقِ والأَمرِ جميعًا، وهِيَ قولُه تَعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْنُ ﴾ تُفيدُ انفِرادَ اللهِ تَعالى بالحَلْقِ والدَّليلُ على [الأعراف:١٥٤]، والدَّليلُ على [الأعراف:١٥٤]، والدَّليلُ على

التَّوْحيدِ في الآيةِ تَقديمُ ما حقُّه التَّأخيرُ وهو الخبَرُ، وتَقديمُ الخبَرِ دالٌ على الحصرِ؛ بِناءً
 على قاعِدةِ أن تَقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يُفيدُ الحصرَ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللهَ عَنَّهَجَلَّ مُنفرِدٌ بالتَّدبيرِ مِعَ أَنَّ الإِنسانَ له تَدبيرٌ، فهُو يَبيعُ ويَشتَري ويُوقِفُ ويَرهَنُ ويُؤجِّرُ ويَدخُلُ الكُليةَ ويَنتقِلُ إلى كُليةٍ أُخرَى مثَلًا، أو ما أَشبَهَ ذلكَ، وكلُّ هذا تَدبيرٌ.

فالجَوابُ عَن ذلكَ:

أَوَّلًا: أنَّ تَدبيرَ الإنسانِ مَحدودٌ فيها يَملِكُ تَدبيرَه.

ثانيًا: أنَّ تَدبيرَ اللهِ مُطلَقُ يَتصرَّفُ كها يَشاءُ، لكِنْ أنا لا أَتصرَّفُ كها شِئتُ، فتَصرُّ في مَدودٌ كها تَقتَضيه الشَّريعةُ، وبهذا عرَفْنا أنَّه لا مُشاركَ للهِ تعالى في تَدبيرِه؛ لوُجودِ الفرقِ بينَ التَّدبيرِ؛ لأنَّ المُرادَ التَّدبيرُ؛ فَلا تَنخرِمُ قاعِدةُ انفِرادِ اللهِ بالتَّدبيرِ؛ لأنَّ المُرادَ التَّدبيرُ المطلَقُ الَّذي لا مُعقِّبَ لَه ولا رادَّ لهُ، بخِلافِ تَدبيرِ العَبدِ.



مَعنى تَوحيدِ الإِلهيَّةِ:

والثالِثُ: تَوْحيدُ الإِلَهيةِ، وهُوَ استِحْقاقُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أَنْ يُعبَدَ وَحْدَه لا شَريكَ لَهُ اللهُ اللهُ

[1] إفرادُ اللهِ تَعالى بالعِبادةِ يُسمَّى تَوْحيدَ الإِلَهيةِ وتَوحيدَ العُبودِيةِ، فباعْتِبارِ تَعلُّقِه بالخالِقِ يُسمَّى تَوْحيدَ بالخالِقِ يُسمَّى تَوْحيدَ بالخالِقِ يُسمَّى تَوْحيدَ الأُلوهيةِ بفِعْلِ العَبْدِ يُسمَّى تَوْحيدَ العُبودِيَّةِ، وهُو إفرادُ اللهِ تعالى بالعِبادةِ، وسُمِّي تَوحيدَ الأُلوهيةِ باعتِبارِ إضافتِه إلى اللهِ، ويُسمَّى تَوحيدَ الأُلوهيةِ باعتِبارِ إضافتِه إلى العَبدِ.

فبِاعْتِبارِ تَعَلَّقِه بِفِعْلِ العَبدِ يُسمَّى تَوحيدَ العُبودِيةِ، وباعتِبارِ أَنَّ الإِنسانَ يَعبدُ اللهَ وحدَه نُسمِّيه تَوحيدَ العِبادةِ، وباعتِبارِ أَنَّه يَعبُدُ اللهَ نُسمِّيه توحيدَ الإِلَهيةِ؛ فَهُوَ إِذًا إفرادُ اللهِ عَنَّهَجَلَّ بالعِبادةِ بأَنْ لا تَعبُدَ غيرَ اللهِ.

والآياتُ في هذا كَثيرةٌ جِدًّا، ومِنها قولُه تَعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهِ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [ص:٦٥].

وهذا هُوَ الَّذِي أَرسَلَ اللهُ الرُّسلَ لتَدعوَ الناسَ إليهِ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ يُنكِرونَه، أمَّا تَوحيدُ الرُّبوبيةِ فلَمْ يُنكِرْه أحَدُّ إلَّا مُكابرةً؛ ولِهذا لَمَّا أَنكرَ فِرعونُ رُبوبيةَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ قالَ لَهُ مُوسَى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَنَوُلاَ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ بَصَآبِرَ ﴾ [الإسراء:١٠]، لَه مُوسَى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَنَوُلاَ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ بَصَآبِرَ ﴾ [الإسراء:١٠]، لَكِنْ فِي قَرارةِ أَنفُسِهم وقالَ تَعالى: ﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًا ﴾ [النمل:١١]، لكِنْ في قرارةِ أَنفُسِهم لا يُنكِرون رُبوبيةَ اللهِ عَرَّفِجَلَّ وأَنَّه رَبُّ مُطلَقٌ؛ لِهذا جاءَتِ الرسُلُ لتَدعوَ الناسَ إلى تَحقيقِ توحيدِ الأُلوهيةِ؛ لأنَّ الناسَ كانوا يُشرِكون بهِ كثيرًا.

والعِبادةُ مَأْخوذةٌ مِن تَعبَّد للشيءِ أي: تَذلَّلَ لَه، ومِنه قولُهم: طريقٌ مُعبَّدٌ، أي: مُذلَّلٌ لسُلوكِ الأَقدامِ عليه، إِذًا العِبادةُ هي التَّذلُّلُ للهِ تعالى بالطاعةِ بامتِثالِ أَمرِه واجتِنابِ

= نَهِهِ، وعلى هذا فلا بُدَّ للعابِدِ أَن يَكُونَ ذَليلًا بينَ يدَيِ المَعبودِ، والعِبادةُ لا بدَّ أَن تُبنَى على أَمرَيْن، وهُما المَحبَّةُ والتعظيمُ، فبِالمَحبَّةِ يَكُونُ فِعلُ المأموراتِ، أي: يَفعلُ الإنسانُ المَامورَ ليَصلَ إلى المَحبوبِ، وبِالتَّعظيمِ يَكُونُ تَركُ المَنهيَّاتِ؛ لأنَّ المُعظِّمَ للشَّيءِ لا بُدَّ أَن المَامورَ ليَصلَ إلى المَحبوبِ، وبِالتَّعظيمِ يَكُونُ تَركُ المَنهيَّاتِ؛ لأنَّ المُعظِّمَ للشَّيءِ لا بُدَّ أَن يَخافَ مِنه ويَترُكُ ما نَهَى عنه.

والعِبادةُ: ضابطُهَا العامُّ: ما أمَرَ به الشرعُ، مِثل: الوُضوءِ والغُسْلِ والصلاةِ والزَّكاةِ والنَّكاةِ والسَّيامِ والحَجِّ وبِرِّ الوالِدينِ وصِلةِ الأَرحامِ وحُسنِ الجِوارِ، وغيرِ ذلك منَ الأُمورِ الشَّرعيةِ.

فإن قيل: إِنَّ هُناكَ آلهةً سِوى اللهِ، بدَليلِ قولِه تعالى: ﴿فَمَاۤ أَغْنَتُ عَنْهُمۡ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىۡءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمُرُ رَبِّكَ ﴾ [هود:١٠١]، وقولِه: ﴿ فَلَا نَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ﴾ [الشعراء:٢١٣]، وغيرها منَ الآياتِ، فكيفَ تَقولُ: إِنَّ اللهَ مُنفرِدٌ بالأُلُوهيةِ؟

والجَوابُ على ذلك أَنْ نَقُولَ: أُلوهيةُ هذه الآلهةِ أُلوهيةٌ باطِلةٌ تُسمَّى، فالهةً وهي في الحقيقةِ ليسَتْ بآلِهةٍ، كما قالَ تَعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَبَ اللهَ هُو الْحَقَّ وَأَبَ مَا يَدْعُوبَ مِن دُونِهِ إِلَا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا دُونِهِ عَلَى أَلْبَطِلُ ﴾ [الحج: ٢٦]، وقالَ تَعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُدُ وَءَابَا وَكُم مَا أَنزَلَ اللهُ بَهَا مِن سُلطَنٍ ﴾ [يوسف: ٤٠]، فهي تُسمَّى آلِهةً ولكِنَّها ليسَتْ بالِهةٍ، ومُجُرَّدُ التَّسميةِ لا يُحوِّلُ الشيءَ عن حقيقتِه، لو أنَّك سَمَّيْت الحجر حَديدًا أفيكونُ بيعًا، قالَ حَديدًا؟ ولو سَمَّيْت الرِّبا بيعًا لم يَكُنْ بيعًا، قالَ تَعالى: ﴿ وَأَضَلَ اللهَ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَوْ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فتَسميةُ هذه المَعبوداتِ سِوى اللهِ عَنَّقِجَلَّ آلِهـةً ليسَت حَقيقةً، بَلْ تَسميةٌ باطِلـةٌ ولا تُعطِي الأُلوهيةَ لِهَذه المَعبوداتِ.

الخُلاصةُ: أنَّ انفرادَ اللهِ تَعالى بالعِبادةِ مِن جِهةِ العِبادِ وانفِرادِ اللهِ بالأُلوهيةِ من جِهةِ اللهِ اللهِ سُمِّي تَوحيدَ الأُلوهيةِ جِهةِ اللهِ اللهِ سُمِّي تَوحيدَ الأُلوهيةِ وَبَيَّنَ أَنَّ انفِرادَ اللهِ بالأُلوهيةِ حَتَّ وواضِحٌ وإِنْ أُضيفَ إلى اللهِ بالأُلوهيةِ حَتَّ وواضِحٌ وما سُمِّي مِن دونِه آلهةً فليسَ بإلهٍ.



الردُّ على نُفاةِ الصِّفاتِ:

أَمَّا الأَوَّلُ: فإِنَّ نُفاةَ الصِّفاتِ أَدْخَلُوا نَفيَ الصِّفاتِ في مُسمَّى التَّوْحيدِ، كالجَهْمِ بنِ صَفُوانَ ومَن وافَقَهُ، فإِنَّم قالُوا: إِثْباتُ الصِّفاتِ يَستَلزِمُ تَعدُّدَ الواجِبِ! وهَذَا القُولُ مَعلُومُ الفَسادِ بالضَّرورةِ، فإِنَّ إِثْباتَ ذاتٍ مُجَرَّدةٍ عَن جَميعِ الصِّفاتِ لا يُتَصوَّرُ لها وُجودٌ في الخارِجِ [1]

[1] تَوحيدُ الصِّفاتِ هُوَ إفرادُ اللهِ تَعالى بِها يَسْتَحِقُّه مِنَ الأَسْهاءِ والصِّفاتِ، وذَكَرْنا فيها سَبَقَ أَنَّه إِثْباتُ ما أَثبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِه مِنَ الأَسْهاءِ والصِّفاتِ مِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ وَلا تَكْييفٍ ولا تَمثيلٍ، وحينَئِذٍ لا يَتِمُّ تَوحيدُ الصِّفاتِ إِلَّا بإِثْباتِ الصِّفاتِ ونَفي المُهاثَلَةِ، كسائِرِ التَّوْحيد، فالتَّوْحيدُ كَها يَدُلُّ عليْه الاشتِقاقُ لا بُدَّ فيهِ مِنْ إِثْباتٍ ونَفي مُشارَكةِ غَيرِه لَه فيهِ.

وعَلى هذا فتَوْحيدُ الصِّفاتِ لا بُدَّ فيه مِن إِثْباتِ الصِّفاتِ، لكِنْ بَنفِي المُاثَلةِ، تَقولُ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. فهَذا نَفيُ الأُلوهِيَّةِ لغَيْرِ اللهِ وإِثباتُها للهِ، فتُثبِتُ الصِّفةَ لله وتَنفي مُماثَلةَ غَيْرِه لَهُ فيها.

إِذًا، تَوْحيدُ الصِّفاتِ لا بُدَّ فيهِ مِن إِثْباتِ الصِّفاتِ، ونَفيِ الْمَاثَلةِ؛ لأَنَّكَ إِنْ نَفَيتَ بدونِ إثباتٍ فهُوَ شِركٌ، فلَوْ قلتَ: اللهُ بدونِ إثباتٍ فهُوَ شِركٌ، فلَوْ قلتَ: اللهُ ليسَ لَه صِفةٌ أَبدًا. فهذا تَعطيلٌ، وإِنْ قُلتَ: لَه صِفةٌ تُشبِهُ صِفةَ المَخْلوقينَ أَوْ تُحَاثِلُها، فهذا شِرْكٌ.

إِذًا، لا يُمكِنُ أَنْ يُثبَتَ تَوحيدُ الصِّفاتِ إلَّا بإِثباتِ الصِّفاتِ ونَفيِ الْماثَلةِ، وإلَّا لم تَكُنْ مُوحِّدًا لَـوْ نَفَيْت الصِّفاتِ مُطلَـقًا، فلا بُـدَّ أَنْ تُثبِتَ الصِّفةَ ثُم تَنفِي الْماثَلةَ، فحينَما = تُشِتُ أَنَّ اللهَ سَمِيعٌ تَقُولُ: إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ، لَكِنْ حِينَهَا تُوحِّدُ اللهَ بَسَمْعِه تَقُولُ: ولا مُمَاثِلَ لَه في الشَّرْكِ، بدَليلِ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: فُلانٌ سَمِيعٌ. في السَّمْعِ، أَمَّا مُجَرَّدُ الإِثْباتِ فلا يَدُلُّ على نَفي الشَّرْكِ، بدَليلِ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: فُلانٌ سَمِيعٌ. فلا يَمنَعُ أَنَّ غَيرَه يُشَارِكُه في السَّمْعِ، فقَدْ يكونُ غَيرُه أيضًا يَسمَعُ، لكِنْ إِنْ قُلتَ: فُلانٌ سَمِيعٌ لا مَثيلَ لَه في سَمْعِه. فمَعْناه أَنَّكَ نَفَيْت أَنْ يكونَ غَيرُه شَريكًا في سَمعِه، فإذًا لا بُدَّ مِن إِثْباتِ الصِّفاتِ لللهِ ونَفي المُهَاثَلَةِ وَالْمُشَارَكَةِ لَه في صِفاتِه.

قولُ الْمُؤلِّفِ -رحِمهُ اللهُ تَعَالَى-: «أَمَّا الأَوَّلُ» وهُو تَوحيدُ الصِّفاتِ، والثاني: تَوحيدُ الرُّبوبيةِ، والثالثُ: تَوْحيدُ الإِلَهيَّةِ. وتَوحيدُ الصِّفاتِ هُوَ إِثْباتُ ما أَثْبَتَهُ اللهُ تَعالى لِنَفْسِه مِنَ الصِّفاتِ ونَفيِ الْمُاثَلَةِ، وتَوْحيدُ الأُلوهِيَّةِ هوَ إِثباتُ الأُلوهِيَّةِ للهِ ونَفيُ المُشارَكةِ لَه فِيها.

وقَوْلُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإِنَّ نُفاةَ الصِّفاتِ أَدْخَلُوا نَفيَ الصِّفاتِ في مُسمَّى التَّوْحيدِ» أي: أنَّ المُعطِّلةَ أَدْخَلُوا نَفيَ الصِّفاتِ في التَّوْحيدِ، وقالوا: مَعنَى تَوْحيدِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ أَلَّا تَصِفَه بَصِفةٍ، فَجَعَلُوا التَّوْحيدَ بِمَعنَى تَجريدِ اللهِ تَعالى مِنَ الصِّفاتِ.

ونَحنُ لا نُوافِقُهُم عَلَى ذلِكَ؛ لأَنَّ التَّوْحيدَ هُوَ إِفرادُ اللُوحَّدَ بِما وُحِّدَ فيهِ، فلا بُدَّ مِن وُجودِ شيءٍ، فليْسَ مَن قالَ: إِنَّ اللهَ لا صِفةَ لَه مُوحِّدًا للهِ في الصِّفةِ، بَلْ هُو مُعطِّلُ، وليسَ مَن قالَ: وليسَ مَن قالَ: إِنَّ اللهَ ليسَ بإِلَهٍ. مُوحِّدًا للهِ في الأُلوهيَّةِ، بَلْ هو مُعطِّلُ، وليسَ مَن قالَ: إِنَّ اللهَ ليسَ بربِّ. مُوحِّدًا للهِ في الرُّبوبيةِ، كَذلِكَ مَن قالَ: إِنَّ اللهَ لَيسَ لَه صِفةٌ. فهُوَ غَيرُ مُوحِّدٍ للهِ في صِفاتِه، بَلْ هُوَ مُعطِّلٌ.

وَهَوْلاءِ الْمُعطِّلَةُ نُفاةُ الصِّفاتِ يَقُولُونَ: نَحنُ الْمُوحِّدُونَ وأَنتُمُ الْمُشرِكُونَ؛ ولِهَذا يُسمُّونَ أَنفُسَهُم بأَهـل التَّوحيدِ، قالـوا: لأَنَّنا وَحَدْنا اللهَ. وقُـلْنا: اللهُ واحِدٌ ليسَ لَـه صِفـةٌ؛

= وذلِكَ لأَنَّ إِثباتَ الصِّفاتِ يَستَلزِمُ تَعدُّدَ الواجِبِ، والواجِبُ هُوَ الإِلَهُ؛ لأَنَّه واجِبُ الوُجودِ، فإذا أَثبَتَ لَهُ صِفةً لزِمَ أَنْ يَتعدَّدَ بَتعدُّدِ تِلكَ الصِّفاتِ، فهُمْ يَرَوْنَ كأَنَّ الصَّفة شَيْئًا مُنفصِلًا عَنِ المُوصوفِ، فكُلَّما تَعدَّدَ هذا الشيءُ تَعدَّدَ الواجِبُ وهذا هُوَ الشِّرْكُ، إِذًا فلا نُثبِتُ للهِ صِفةً، فإذا أَثبتَ أَنَّ اللهَ سَميعٌ، فسَمْعُه لم يَزَلْ مُتَّصِفًا بِهِ مِن أَوَّلِ الأَمرِ غيرَ حادثِ بعدَ أَنْ لم يَكُنْ، فإذا أَثبتَ واجِبًا وهو الشَّمعُ، معَ وُجوبِ اللهِ الَّذي هو ذاتُ حادِثِ بعدَ أَنْ لم يَكُنْ، فإذا أَثبَتَ أَنَّه بَصيرٌ أَثبَتَ ثَلاثَةَ واجِباتٍ، وإذا أَثبَتَ أَنَّه بَصيرٌ أَثبَتَ ثَلاثَةَ واجِباتٍ، وإذا أَثبَتَ أَنَّه عَليمٌ اللهِ، صارَ الواجِبُ اثنيْنِ، وإذا أَثبَتَ أَنَّه بَصيرٌ أَثبَتَ ثَلاثَةَ واجِباتٍ، وإذا أَثبَتَ قُدَماءَ واجِبي اللهِ مَعناها أَنَكَ أَثبتَ قُدَماءَ واجِبي الوُجودِ مُتعَدِّديهِ، وهذا هُو الشِّركُ.

وهَذا يَكُونُ مَعلومَ الفَسادِ بِالضَّرورةِ مِن وَجهينِ:

الوجهُ الأوّلُ: ما ذَكَرَه المُؤلِّفُ رَحَمَهُ اللّهُ بقَولِه: «فإنَّ إثباتَ ذاتٍ مُجرَّدةٍ عَن جَميعِ الصِّفاتِ لا يُتصوَّرُ » أي: لا يُتصوَّرُ وُجودُ ذاتٍ مُجرَّدةٍ مِن كلِّ صِفةٍ أبدًا، فلو لم يَكُن فيها منَ الصِّفاتِ إلَّا الوُجودُ لكانَ كافِيًا، لكِنْ كلُّ شيءٍ قائِمٍ بنفسِه لا بُدَّ لهُ مِن صِفاتٍ: فيها منَ الصِّفاتِ إلَّا الوُجودُ لكانَ كافِيًا، لكِنْ كلُّ شيءٍ قائِمٍ بنفسِه لا بُدَّ لهُ مِن صِفاتٍ: طويلٍ، أو قصيرٍ، أو ثَخينٍ، أو رَقيقٍ، أو أحمر، أو أسودَ، أو أبيضَ، أو ذكرٍ، أو أنثى، أو جَمادٍ، أو شجرٍ، أو حجرٍ، إلى آخِرِه، فكُلُّ ذاتٍ مَوجودةٍ في الساءِ أو في الأرضِ لا بُدَّ لها مِن صِفاتٍ، ولا يُمكِنُ أَن تُوجدَ ذاتٌ ليسَ لها صِفةٌ أبدًا، فكيفَ تَقولُ: إِنَّ اللهَ مَوجودٌ ولا صِفةَ لهُ؟! فذلِكَ لا يُمكِنُ أَبدًا، إِذْ لا يُمكِنُ وُجودُ ذاتٍ مُجَرَّدةٍ عَنِ الصِّفاتِ بإِجْماعِ العُقَلاءِ.

فالحاصِلُ: أنَّه ما مِن ذاتٍ في الخارِجِ مُشاهَدةٍ أو مَسموعةٍ إلَّا ولَها صِفاتُ وُجودٍ، ومُتَّصفةٌ بصفة.

وإِنَّها الذِّهْنُ قَدْ يَفْرِضُ الْمُحالَ ويَتَخيَّلُه [١]،

الوَجهُ الثاني منَ الرَّدِّ علَيْهم: أَنْ نَقولَ: إِنَّ تَعدُّدَ الصِّفاتِ لا يَستلزِمُ تَعدُّدَ الواجِبِ المُنفصِلِ البائِنِ؛ لأَنَّ الصِّفاتِ وَصْفُ في مَوْصوفِها، أي: مَعانٍ في مَوصوفِها لا تَتعدَّاهُ؛ ولِهَذا نَقولُ لِهَؤلاءِ: هَلْ أنتَ سَميعٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. هَلْ أنتَ بَصيرٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. هَلْ أنتَ مُتكلِّمٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. هلْ أنتَ مُتكلِّمٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. هل أنتَ طَويلٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. إِنْ كَانَ طَويلًا، هل أنتَ قصيرٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. إِنْ كَانَ قصيرًا، فنقولُ: إِذًا أنتَ واحدٌ وصِفاتُك مُتعدِّدةٌ.

فلا يَلزمُ مِن تَعدُّدِ الصِّفاتِ تَعدُّدُ المَوصوفِ، فقَدْ يَجتمِعُ للمَوصوفِ عِدَّةُ صِفاتٍ وهوَ واحِدٌ، وهذا مَعقولُ، فإِذًا تَكونُ الصِّفاتُ الَّتي يَتَّصِفُ بِها اللهُ عَرَّفَجَلَّ واجِبةٌ، ولا يَلزَمُ مِن ذلِكَ تَعدُّدُ الواجِب؛ لأنَّ الصِّفاتِ تابِعةٌ للذَّاتِ، ليسَتْ شيئًا مُستقِلًا حتَّى نَقولَ: سَمْعُ اللهِ شيءٌ، وبصَرُ اللهِ شيءٌ، وعِلمُه شيءٌ، وقُدرتُه شيءٌ. بل هِيَ صِفاتٌ في مَوصوفٍ، فمَتَى كثرَت أو قلَّتْ فالمَوْصوفُ واحِدٌ لا يَتعدَّدُ.

فتَبيَّنَ لَنا أَنَّ قولَ هَوْ لاءِ النُّفاةِ الَّذينَ يَزعُمونَ أَنَّ تَوحيدَ اللهِ في صِفاتِهِ هوَ أَنْ تَنفي الصِّفاتِ عن اللهِ.

[١] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنَّمَا الذِّهنُ قَدْ يَفرِضُ المُحالَ ويَتخَيَّلُه» أَي: أنَّ الذِّهنَ قَدْ يَتصوَّرُ أَنَّه تُوجدُ ذاتٌ ليسَ لها صِفةٌ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أَتَصَوَّرُ أَنَّه يُوجَدُ شِيءٌ لِيسَ له صِفةٌ أَبَدًا!. قُلْنا: هَذَا إِنْ تَصَوَّرْتَه فَقَدْ تَصَوَّرْتَ الْمُحَالَ، كَهَا أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَفْرِضُ مَثَلًا أَنَّ ذَرَّةً رَفَعَت بِيَدِها سيارةً مُحَمَّلةً بالحَديدِ، هذا يَفْرِضُه الذِّهْنُ مَعَ أَنَّه مُحالُ، فلا نَعتمِدُ على فَرْضِ الذِّهْنِ؛ لأَنَّه قَدْ يَفْرضُ ذَاتًا مُجُرَّدةً عنِ الصِّفاتِ، لكِنْ هَذَا خَيالٌ فقط، لا حَقيقة له في الواقِع.

[1] قولُه: «وهَذا غايةُ التَّعطيلِ» التَّعطيلُ مَعناهُ التَّركُ والتَّخليةُ، ومِنه قولُه تَعالى: ﴿وَبِثْرِ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ [الحج: ٤٥] أي: مَتروكةٍ.

وأمّا في الاصطلاح: فإنّه تَعطيلُ اللهِ عمّا يَجِبُ له منَ الأسماءِ والصّفاتِ، فهُ و إِنكارُ شيءٍ مِن أَسماءِ اللهِ تعالى وصِفاتِه سواءٌ كانَ كُليّا أم جُزئيّا، وسَواءٌ كانَ الإنكارُ جَحدًا أَمْ تَأويلًا، ونَحنُ هُنا لا نَتكلّمُ في حُكمِ الإِنكارِ: هَلْ يَكونُ كُفرًا، أو يَكونُ فِسقًا، أو يَكونُ عُذرًا؟ لأنّ هَذا له مَوضعٌ آخَرُ، لكِنْ نَتكلّمُ عَلى أنّ التّعطيلَ هُو إنكارُ شيءٍ مِن أَسماءِ اللهِ أو صِفاتِه سَواءٌ كانَ جَحدًا أم تَأويلًا، فقَدْ يَجحدُ نِهائيًّا أو يُثبِتُ لكِنْ على سَبيلِ التّأويلِ.

وهُناكَ مَن عطَّلَ اللهَ عَن بَعضِ الصِّفاتِ وأَثبَتَ البعضَ، وهُناكَ مَن عطَّلَ اللهَ عَن كلِّ الصِّفاتِ وأَثبَتَ الأسهاءَ والصِّفاتِ أيضًا، وقالَ: لا يُمكِنُ كلِّ الصِّفاتِ وأَثبَتَ الأسهاءَ، وهُناكَ مَن عطَّلَ الأسهاءَ والصِّفاتِ أيضًا، وقالَ: لا يُمكِنُ أَنْ نُسمِّيَ اللهُ تَعالى باللهُ تَعالى بائيً أَنْ نُسمِّيَ اللهُ تَعالى بائم ولا نُصِفَه بصِفةٍ، ومِنهم مَن أَنكَرَ أَنْ يُوصَفَ اللهُ تَعالى بأيً صِفةٍ، لا عَلنيةٍ ولا وُجودِيةٍ.

الطائِفةُ الأُولى: أَتْبَتَتِ الأَسهاءَ وأَنكَرَت بعضَ الصِّفاتِ أو أَكثَرَها:

وهَوْلاءِ هُمُ الأَشاعرةُ الَّذين يَنتَسِبون إلى أبي الحسنِ الأَشعريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهوَ إِمامٌ كانَ له ثَلاثُ حالاتٍ في حَياتِه: كانَ في الأوَّلِ عَلى مَذهبِ المُعتزِلةِ، ثُم كانَ عَلى مَذهبِ بينَ المُعتزِلةِ وبينَ أهلِ السُّنةِ، فأخذَ عَنه عُلماءُ بينَ المُعتزِلةِ وبينَ أهلِ السُّنةِ، وانتشَرَ ونُسِبَ إليهِ، فكانَ هَؤلاءِ كثيرونَ مَذهبه الوسطَ الَّذي بينَ المُعتزِلةِ وبينَ أهلِ السُّنةِ، وانتشَرَ ونُسِبَ إليهِ، فكانَ هَؤلاءِ العُلماءُ يَتسِبونَ إلى أبي الحسنِ الأَشعريِّ بِناءً على مَذهبه هذا الوسطيِّ، لكِنَه في آخِرِ حَياتِه العُلماءُ يَتسِبونَ إلى أبي الحسنِ الأَشعريِّ بِناءً على مَذهبه هذا الوسطيِّ، لكِنَه في آخِرِ حَياتِه

= رَحْمَهُ ٱللّهُ أَلَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ (الإبانةُ عَن أُصولِ الدِّيانةِ) صرَّحَ فيه بأنَّه على مَذهَبِ الإِمامِ أَحمَدُ ابنِ حَنبلِ رَحْمَهُ ٱللّهُ، وأَنَّه يُثبتُ للهِ تَعالى كلَّ ما أَثبَتَه مِنَ الأَسهاءِ والصِّفاتِ، وبهذا كانَ سَلفيَّ العَقيدةِ، لكِنْ أَتباعُه مَشَوْا على مَذهبِه الوسَطِ، فقالوا: نَحنُ نُثبتُ الأَسهاءَ للهِ عَزَّفَجَلَّ كلَّ العَقيدةِ، لكِنْ أَتباعُه مَشُوْا على مَذهبِه الوسَطِ، فقالوا: نَحنُ نُثبتُ الأَسهاءَ للهِ عَزَّفَجَلَّ كلَّ الأَسهاءِ، ونُثبِتُ مِنَ الصِّفاتِ سبعَ صِفاتٍ فقط، والباقِي لا نُثبِتُه. والصِّفاتُ الَّتي يُثبِتونَها هيَ: الحَياةُ، والعِلمُ، والقُدرةُ، والسَّمعُ، والبصَرُ، والإرادةُ، والكلامُ.

طريقُ إثبات الصِّفات السَّبعة عندَ الأشاعِرة:

قالوا: نُثِبِتُ هَذه الصفاتِ؛ لأنَّ لدَيْنا دَليلًا عَقليًّا يُثبتُ هذه الأشياءَ، فنُثبتُها بدَلالةِ العَقلِ لا بدَلالةِ السُّنة أوِ القُرآنِ، وقالوا: نحنُ نُشاهِدُ كلَّ الكائِناتِ مُحكَمةً ومُتقنةً لا تَناقُضَ فيها ولا تَضارُبَ، كذلِكَ نَجدُ أنَّ الشَّريعة مُحكَمةٌ مُتقنةٌ ليسَ فيها تَناقضٌ ولا تَضاربُ، والإحكامُ يَدُلُّ على العِلمِ؛ إِذْ لا يُمكِنُ لأَحَدِ أن يُحكِمَ شَيئًا إلَّا وهوَ عالِمٌ بطريقِ الإحكامِ.

والتَّخصيصُ يدُلُّ على الإرادةِ، فمثَلًا هذه السَّماءُ فوقَنا، ونحنُ في الأرضِ، وهَذِه النُّجومُ، وهذه الشَّمسُ، وهكذا، فالَّذي جعَلَ هذه سَماءً وهذه أرضًا الإرادةُ، فلولا أنَّ للهِ إرادةً ما حصَلَ هذا التَّخصيصُ، أي: ما صارَتْ هذه سَماءً، وهذه أرضًا، وهذا سَحابًا، وهذا شجَرًا، وهذا بَحرًا، وهذا نَهرًا.

كذلِكَ إيجادُ هذِه الأشياءِ يَدلُّ على القُدرةِ؛ لأنَّ مَن لا يَقدِرُ لا يُمكِنُ أَنْ يُوجِدَ. إِذًا هذه ثَلاثُ صِفاتٍ أَثبَتوها بالعَقلِ: الإِحكامُ يَدُلُّ على العِلمِ، والتَّخصيصُ يَدلُّ على الإرادةِ، والإِيجادُ يَدُلُّ على القُدرةِ، وقالوا: هَذه الصِّفاتُ الثَّلاثُ لا يُمكِنُ أَن تَقومَ = إِلَّا بحيِّ، فالمَيتُ ليسَ عِندَه قُدرةٌ ولا إرادةٌ، ولا عِلمٌ، إِذًا يَلزمُ مِنِ اتِّصافِ اللهِ بهذِه الصِّفاتِ الثلاثِ أن يَكونَ حَيًّا، إِذًا أَثبَتْنا الحياةَ بعدَ أَنْ أَثبَتْنا الصِّفاتِ الثلاثَ الأُولى.

وقالوا: الحيُّ إمَّا أَنْ يَكُونَ سَميعًا بَصِيرًا مُتكلِّمًا، أو أصمَّ، أعمَى، أخرسَ، فإذا ثَبَتَ أَنَّ اللهَ تَعالى حيُّ، فإمَّا أن يَكُونَ سَميعًا بَصِيرًا مُتكلِّمًا، أو يَكُون أصمَّ، أعمَى، أخرسَ، والثاني غيرُ جائِزٍ على اللهِ؛ فلزِمَ أن يَكُونَ اللهُ سَميعًا بَصِيرًا مُتكلِّمًا، وبهذا تَثبتُ هذه الصِّفاتُ السبعُ.

هذا وجهُ طَريقِ إثباتِ الصِّفاتِ بالعَقلِ عندَ هَوَلاءِ.

وهَوْلاءِ لا يُثبِتُونَ للهِ صِفةَ الرَّحَةِ، ولا يُثبِتُونَ أَنَّ اللهَ مُستوِ على العرشِ، ولا يُثبِتُون أَنَّ اللهَ مُستوِ على العرشِ، ولا يُثبِتُون أَنَّ للهِ يَدًا على الحقيقةِ، لكِنْ يُثبِتُونها على سَبيلِ المَجازِ، ويقولونَ: ﴿آسْتَوَىٰ ﴾ بمَعنَى: استَوْلى وملَكَ وقهرَ، واليدُ بمَعنَى القُدرةِ أو النِّعمةِ، فهُمْ لا يُنكِرون أَنَّ للهِ يَدًا، فمَن يُنكِرُ ذلكَ يَكفُرُ؛ لأَنَّه كذَّبَ القُرآنَ، لكِنَّهم يَتأوَّلون، ومَن يُثبِتُها بتأويلٍ لا يَكفُرُ لكِنْ يُنظَرُ في تَأويلِه.

فنقولُ لِهَوْلاءِ: أنتُمْ أَثبَتُم الإِرادةَ بطَريقِ العَقلِ، فكذلِكَ رَحمةُ اللهِ عَنَّوجَلَّ يُمكِنُ إِثباتُهَا بالعَقلِ، فاللهُ عَنَّوجَلَّ أَنعَمَ علَيْنا بنِعَم كثيرةٍ، ودفعَ عنَّا النِّقَمَ، وهَذا يَدُلُ على الرَّحمةِ، فدلالة هذه النِّعَم على الرَّحمةِ أوضَحُ وأبينُ مِن دَلالةِ التَّخصيصِ على الإِرادةِ، فإنَّك لو قُلتَ للعامِّيِّ: هَذا المطرُ الَّذي نزَلَ، وهذا النَّباتُ الَّذي نبَتَ علامَ يَدُلُّ القالَ: يَدُلُّ على الرحمةِ لا شَكَّ في ذلِكَ. لكِنْ لو قُلتَ لَهُ: هذه شَمسٌ وهذا قمرٌ وهذه سَها على الرحمةِ لا شَكَّ في ذلِكَ. لكِنْ لو قُلتَ لَهُ: هذه شَمسٌ وهذا قمرٌ وهذه سَها وهذه أرضٌ، فعَلامَ يَدُلُّ ذلكَ؟ فلا يَستطيعُ أن يَقولَ: يَدُلُّ على الإِرادةِ. فدَلالةُ الإِنعامِ والإِحسانِ عَلى الرحمةِ أوضَحُ مِن دَلالةِ التَّخصيصِ عَلى الإِرادةِ.

فنقولُ لِهَوْلاءِ الأَشاعِرةِ: يَلزَمُكم إثباتُ الرَّحَةِ، بالطريقِ العَقليِّ كَمَا أَثبَتُم الإِرادةَ، هَذا بقَطعِ النظرِ عنِ الأَدلَّةِ السَّمعيةِ في القُرآنِ والسُّنةِ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَرَبُّكَ الْفَفُورُ وَلاَحْمَةِ ﴾ السَّمعيةِ في القُرآنِ والسُّنةِ، فقدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ اللّهَ عَفُورٌ وَ الرَّحْمَةِ ﴾ بمَعنى: صاحِبُ الرَّحَةِ، وقالَ تَعالى: ﴿ اللّهُ عَفُورٌ وَ الرَّحْمَةِ ﴾ الرَّحةِ، ولا يُمكِنُ أَنْ نقولَ: هَذا رَحيمٌ وهوَ أشَدُّ الناسِ غِلظةً، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فيه رَحَةٌ.

وكذلكَ النُّصوصُ الَّتي تُخالِفُ ما يَقتَضيه العَقلُ عِندَهم يُحرِّفونها، فالرَّحةُ مثلًا عِندَهم إمَّا أَنْ يَكُونَ مَعناها: النِّعمة، فيُفسِّرونها بشيءٍ خَلوقٍ، وإمَّا أَنْ تَكُونَ إرادةَ النِّعمةِ، فيُفسِّرونها بشيءٍ خَلوقٍ، وإمَّا أَنْ تَكُونَ إرادةَ النِّعمةِ، فيُقسِّرونها بالإِرادةِ؛ لأنَّ الإرادةَ فَرعٌ مِنَ الرَّحةِ، إِذْ يَكُونُ أُوَّلًا مُتَّصِفًا بالرحمةِ ثُم بعدَ ذلِكَ يُريدُ أَن يَرحَمَ، أمَّا أَن تَكُونَ رَحمةً زائِدةً على ذلكَ فلا، وقالوا: المانِعُ مِن إثباتِ الرَّحةِ للهِ أَنَّ الرَّحةَ رِقَةٌ ولِينٌ وعَطفٌ، واللهُ عَنَّوَجَلَّ مُنزَّةٌ عن ذلِكَ.

ونحنُ نَقولُ لَهُم:

أُوَّلًا: الرقَّةُ في مَوضِعِها صِفةُ كَمالٍ، واللينُ في موضِعِ اللِّينِ يُعتبَرُ كمالًا.

ثانيًا: تَفسيرُ الرَّحمةِ بالرِّقةِ وتَكامُلِ النَّفسِ وعدَمِ اعتِزازِها إنَّما هو رَحمةُ المَخلوقِ، على أنَّ مِن المَخلوقين مَن رَحمتُه لا تَدُلُّ على تَذَلُّلِهِ، فمثلًا السُّلطانُ الأَعظمُ للقومِ إذا رحِمَ شَخصًا فَقيرًا لا يُنزِلُ هذا مِن رُتبتِه.

ومنَ الصِّفاتِ الَّتِي يُنكِرُها الأشاعرةُ: الرِّضا، والمَحبَّةُ، والغضَبُ، والكَراهيةُ، ومنَ الصِّفاتِ اللهِ يُكِرُها الأشاعرةُ: الرِّضا، والمَحبَّةُ، ويُنكِرون أنَّ اللهَ يُحبُّ، ويُنكِرون أنَّ اللهَ يُحبُّ، ويُنكِرون أنَّ اللهَ يُحبُّ، وينكِرون أنَّ اللهَ يُحبُّ، وبعضُهم يَقولُ: اللهُ يُحبُّ ولا يُحِبُّ؛ لأنَّ المَحبَّةَ لا تَكونُ إلَّا بينَ شَيئَيْن مُتَماثِلينِ، كَمَحبَّةِ

الرجُلِ لزَوجَتِه مثَلًا، ومحَبَّتِه لأَبيهِ ولأَخيهِ، وما أَشبَهَ ذلك، فهُما شَيْئانِ مُتماثِلان، وليسَ بينَ اللهِ وبينَ مَخلوقاتِه تَبايُنُ، فإنَّ اللهَ عَزَّهَجَلَّ بائِنٌ مِنَ الحَلقِ، لا يُماثِلُهم بأيِّ شَكلٍ منَ الأَشكالِ.
 الأَشكالِ.

وكلامُهم هذا غيرُ صَحيح، فالمَحبَّةُ تَكونُ بينَ شَيئينِ مُتبايِنينِ غايةَ التَّبايُنِ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّا جَمَّا﴾ [الفجر:٢٠]، إذًا، نَحنُ نُحِبُّ المالَ.

ولكمّا نزَلَ قولُه تعالى: ﴿ لَنَ نَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَى تُنفِقُواْ مِمّا شَحِبُونَ ﴾ [آل عمران: ١٩]، جاءً أبو طَلحة وقال: يا رَسولَ الله، إنَّ الله يَقولُ: ﴿ لَنَ نَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَى تُنفِقُواْ مِمّا شَحِبُونَ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وإنَّ الله يَقولُ: ﴿ لَنَ نَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَى تُنفِقُواْ مِمّا شَحِبُونَ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وإنَّ أحَبَّ أَموالي إلَيَّ بَيرُحاء، وإنَّها صدقةٌ إلى الله ورَسولِه. فقالَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَالِمَ مَن جَنسِ الآدَميِّ. البُستانَ، وهو ليسَ مِن جِنسِ الآدَميِّ.

وقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ في جَبَلِ أَحُدٍ: «هُـوَ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» (٢)، وليسَ بينَ الإنسانِ والأَحجارِ تَماثُلُ.

فَنَقُولُ لِهَوَلاءِ: قُولُكم: إنَّ المَحبَّةَ لا تَكُونُ إلَّا بِينَ شَيئَيْنِ مُتَهَاثِلينِ. غيرُ صَحيحٍ، وأنتُمْ بأَنفُسِكم تَجِدُون في نُفوسِكم، إِذْ تَشعُرون بِمَحبَّةِ مَن تُحِبُّون.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، رقم (۱٤٦١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد، والوالدين ولو كانوا مشركين، رقم (۹۹۸)، من حديث أنس رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من غزا بصبي للخدمة، رقم (٢٨٩٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها، وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها، رقم (١٣٦٥)، من حديث أنس بن مالك رَضَالِلُهُ عَنْهُ.

وبطريق العقل: الرجل إذا أطاع الله فأثابَه يَدُلُ على أنَّ الله يُجِبُّه؛ لأنَّك لو لم تُحِبَّ هذا العامل وعمَلَه ما أَثبْتَه، ﴿إِنَّ ٱللهَ يُحِبُ ٱلَذِينَ يُقَانِتُلُونَ فِي سَبِيلِهِ مَ صَفًا كَأَنَّهُ مَ بُنْيَكُ مُ مَرْصُوصٌ ﴾ [الصف: ٤]، إذًا إثابةُ الله للطائِعينَ تَدُلُّ على مَحبَّتِه ورضاهُ عَنهم.

وكذلكَ أيضًا الغضبُ والكراهةُ يُمكِنُ إثباتُهما بطريقِ العَقلِ، وهو أنَّ اللهَ إذا انتقَمَ مِنَ المُسلِمين دلَّ على بُغضِه لما يَفعَلون وعلَى غضبِه علَيْهم؛ ولِهَذا إذا أُصيبَ أحَدُّ بمُصيبةٍ إثرَ ذَنبٍ فعلَه قالَ الناسُ: هذا مِن غضَبِ اللهِ علَيْه؛ فإذَا يُمكِنُ إثباتُ هذه الصِّفاتِ بطَريقِ العَقلِ كما أَثبَتوا هُم سَبعَ صِفاتٍ بطَريقِ العَقلِ.

وليتَ هَؤلاءِ لَمَّا أَثْبَتُوا الكلامَ للهِ أَثْبَتُوه على حَقيقتِه، بَلْ قالوا: إنَّ الكَلامَ هُو مَعنَى قائمٌ بنفسِ اللهِ وليسَ صَوتًا مَسموعًا مِنَ اللهِ، ثُم يَخلقُ أَصواتًا تُعبِّرُ عمَّا في نَفسِه، وإنَّ موسَى لَمَّا ناداهُ اللهُ لم يُنادِهِ من نَفسِه، بَلْ خلقَ صَوتًا يُنادِي مُوسَى، ولمَّا كلَّمَ اللهُ مُحمدًا عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وفرضَ عليه خمسَ صلواتٍ، لم يَكُنْ هو المُتكلِّم، بل خلقَ صَوتًا يُعبِّرُ عمَّا في نَفسِه.

وهَذا التفسيرُ للكَلامِ تَفسيرٌ خاطِئٌ؛ لأنَّنا نَعلمُ أنَّ الكَلامَ إذا أُطلِقَ فالمُرادُ به الكَلامُ المَسموعُ، أمَّا ما في النَّفسِ فلا يُطلَقُ عليه كَلامًا.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لماذا تَقُـولُ: إِنَّ الَّذِي فِي النفسِ ليسَ بكَـلامٍ، واللهُ تَعالى يَقَـولُ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِمِمْ لَوَلَا يُعَذِّبُنَا ٱللهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة:٨]، فأَثبَتَ اللهُ قُولًا فِي النَّفْسِ؟

فالجَوابُ: هذه الآيةُ دليلٌ علَيْكم وليسَتْ دَليلًا لكُم؛ لأنَّ اللهَ تَعالى ليَّا أَرادَ القولَ في النفسِ قيَّدَه وقالَ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي آنفُسِمِمْ ﴾ [المجادلة: ٨]، فالقَولُ إمَّا أن يَتطابَقَ عليه اللِّسانُ

= والقَلبُ، أو يَكونَ بالقَلبِ فقَطْ، أو يَكونَ باللِّسان فقَطْ، فإذا كانَ في النفسِ فقَطْ فلا بُدَّ أنْ يُقيَّدَ بذلِك، وإذا كانَ في اللِّسانِ دونَ القَلبِ فلا بُدَّ أَنْ يُقيَّدَ بذلِك، وإذا كانَ في اللِّسانِ والقلبِ فلا يُقيَّدُ بذلِكَ، وإذا كانَ في اللِّسانِ والقلبِ فلا يُقيَّدُ الأنَّ هذا هوَ الأصلُ.

ففي قولِه تَعالى: ﴿وَيَعُولُونَ فِي أَنفُسِهِم ﴾ واضِحٌ أنَّ القَولَ هُنا في النفسِ لا باللّسانِ ولهَذا قيَّدَ، وقالَ تَعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِم ﴾ [الفتح:١١] قيَّدَ لأنَّ الكلامَ باللّسانِ بألسِنَتِهم دونَ القلبِ؛ ولِهَذا قالَ: ﴿مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِم ﴾ [الفتح:١١]، أمَّا إذا قالَ قولًا مُتطابِقًا عليه اللّسانُ والقلبُ فهو يُطلِقُ، فيُقالُ: قالَ فلانٌ. فإذا أُطلِقَ القولُ فلا بُدَّ أن يكونَ مَلفوظًا بِه مقصودًا في القلبِ أو في النفسِ، وعلى هذا فقولُ اللهِ تَعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللهُ يَكونَ مَلفوظًا بِهِ مَقصودًا في القلبِ أو في النفسِ، وعلى هذا فقولُ اللهِ تَعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللهُ وَلكَ بصوتٍ فسمِعَه عيسَى، كذلِكَ يَعِيسَى إِنِي مُتَوفِيك ﴾ [آل عمران:٥٥] المَعنى: قالَ اللهُ ذلكَ بصوتٍ فسمِعَه عيسَى، كذلِكُ قولُه تعالى: ﴿ وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِ الْفُورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَبْنَهُ غِيّا ﴾ [مريم:٥٦] النِّداءُ يكونُ بصوتٍ عالٍ مُرتفعٍ، والنَّجيُّ هو المُناجي بصوتٍ مُنخفضٍ.

هذا هُوَ مَذهبُ الأشاعِرةِ أَنَّ اللهَ تَعالى يُثبَتُ له الأسماءُ دونَ الصِّفاتِ، فيقولونَ: نُؤمِنُ بأنَّ اللهَ هو السَّميعُ البَصيرُ العَليمُ الحَكيمُ الخَبيرُ الحَيُّ، إلى آخِره، لكِن نَقولُ: سَميعٌ بلا سَمعٍ، وبصيرٌ بلا بصَرٍ، وعَزيزٌ بلا عِزَّةٍ، وحَكيمٌ بلا حِكمةٍ، وحَيُّ بلا حَياةٍ، وقَديرٌ بلا قُدرةٍ. وهَذا غيرُ مَعقولٍ، فالسَّميعُ لا يُمكِنُ أن يُطلَقَ إلَّا عَلى مَن كانَ مُتَّصِفًا بالسَّمعِ، فلا يُمكِنُ أن تَقولَ لأصمَّ: إنَّه سَميعٌ.

ونحنُّ نَقولُ لَهم: أَخطَأْتم على اللُّغةِ وعلى الشَّرعِ:

أمَّا اللَّغةُ فإنَّ الاسمَ المُشتقَّ في اللَّغةِ العربيةِ يَدُلُّ على المعنى المُشتَقِّ مِنه، فلا يُمكِنُ أَن أن يُوجَد اسمٌ مُشتَقُّ إلَّا وقَدِ اتَّصَفَ المَوصوفُ به بنَفسِ تِلكَ الصِّفةِ، إلَّا أنَّ العرَبَ في بعض الأحيانِ يُطلِقون الصِّفة على ضِدِّها تَفاؤُلا، فيقولونَ مثلًا في اللَّديغ: سَليمٌ.
 ويَقولونَ في الكسيرِ: إنَّه جبيرٌ. تَفاؤُلا، لكِنْ هَذا نادرٌ في اللَّغةِ العرَبيةِ وإلَّا فالأصلُ أنَّ كلَّ اسمٍ مُشتَقًّ لا بُدَّ أن يَكونَ المَعنى المُشتَقَّ مِنه ثابتًا جذا الاسْمِ المُسمَّى الَّذي سُمِّي به هذا الاسم.

الطائِفةُ الثانِيةُ: مَن يُنكرُ الأسماءَ ولا يُثبِتُ للهِ صِفةً وُجوديةً أبدًا:

فلا يَقولُ: الرحمنُ. ولا الرحيمُ ولا السميعُ ولا البصيرُ.

فإِنْ قُلْنَا لَهُم: أَلْيَسَ اللهُ قَدْ وصَفَ نَفْسَه بِذَلْكَ؟

قالوا: نعَمْ، سَميعٌ بمعنى خالِتٌ للسَّمعِ في غيرِه، وليسَ هو سَميعًا، وكذلِك بَصيرٌ: خالِقٌ للبصرِ في غيرِه، فإذا أَثبَتْنا أنَّ اللهَ سَميعٌ شبَّهْناه بالمَسموعاتِ والمُبصَراتِ، إلى غيرِ ذلِك؛ لكِنْ كلُّ هذا إذا تَأمَّلُه الإنسانُ في الحقيقةِ وجَدَ أنَّه في غايةِ الضَّلالِ.

وكذلِكَ لا يُثبِتون الكلامَ، ويقولونَ: لو أَنّنا أَثبَتْنا أَنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بصَوتٍ مَسموعٍ لزِمَ مِن ذلكَ أَن تَقومَ الحَوادثُ بِه؛ لأنَّ الكلامَ الَّذي يقومُ بالصوتِ يكونُ مُتتابِعًا، فمثلًا أنا إذا قُلتُ: قامَ فُلانٌ. فهُو مُتتابعٌ؛ لأنَّ (قامَ) قبلَ (فُلانٌ) إِذًا (فلانٌ) حادثٌ بعدَ أَنْ لم يَكُنْ. فإذا أثبَتْنا أَنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بصوتٍ فمَعنَى ذلكَ أَنّنا أثبَتْنا أَنَّ الحوادثَ تقومُ بذاتِ اللهِ، وما قامَتْ به الحوادِثُ فهو حادِثٌ؛ ولِهذا أَنكروا أنَّ اللهَ استوَى على العَرشِ، وأنَّ الله يَنزِلُ إلى السَّاءِ الدُّنْيا، وما أَشبَهَ ذلك، قالوا: هذه أفعالُ تَحدُثُ ولا يُمكِنُ أَن تقومُ بذاتِ اللهِ عَرَقِبَلَ، لكِن الكلامُ في النفسِ كَلامٌ مَعلومٌ في الأزلِ قَديمٌ ولا يَلزمُ الحُدوثُ، فصارَ الدليلُ عِندَهم قولَ الشاعِرِ:

إنَّ الكَـــلامَ لَفـــي الفُـــوادِ وإنَّــا جُعِـلَ اللِّسـانُ عَـلَى الفُـوادِ دَلـيلًا(١)

والردُّ على هذا الدليلِ: أنَّ الَّذي قاله عبَّرَ عن كَلامٍ خاصِّ مُعيَّنٍ، وهو أنَّ الكَلامَ الَّذي يَكُون مُحرَّرًا موزونًا مَقصودًا هو الَّذي يكونُ في القَلبِ، ثُم استَدَلُّوا عليه باللِّسانِ، هذا هو الكَلامُ، أمَّا كَلامُ مَن لم يَكُن كلامُه في قلبِه ككَلامِ المَجنونِ والساهِي والنائِم والسَّكْرانِ فهذا لا يُسمَّى كلامًا ولا يُعتبَرُ، فالشاعرُ أرادَ الكلامَ المُعتبَرَ المَقصودَ، وهذا هو النَّذي يُقصَدُ أوَّلًا بالقلبِ ثُم يُعبَّرُ عنه باللسانِ، لكِنْ ما دامَ في القلبِ فلا يُسمَّى كَلامًا.

أمَّا قولُهم: إنَّه يَستلزِمُ قِيامَ الحوادثِ بِاللهِ عَنَّوْجَلَّ فنقولُ: وما المانعُ مِن أنَّ اللهَ عَنَّوْجَلَّ فعالِ الحادِثةِ باللهِ أو الأقوالِ يُحِدثُ ما شاءَ من الكلامِ والأفعالِ، ولا يَلزَمُ مِن قِيامِ الأَفعالِ الحادِثةِ باللهِ أو الأقوالِ الحادِثةِ باللهِ أن يَكونَ هو حادِثًا، والدليلُ على أنَّ ذلِكَ لا يَلزمُ أنَّني أنا لو تكلَّمْت بكلامٍ لم أصِرْ حادِثًا عندَ إيجادِ الكلامِ، وأنَّ وُجودي سابقٌ، فالحوادثُ لا تَدُلُّ على أنَّ مَن قامَتْ به يكونُ حادِثًا؛ لأنَّ وُجودَه سابِقٌ عليه، فوُجودُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَزَلِيُّ سابِقٌ على ما يقومُ به مِن الأفعالِ والأقوالِ، وحينَئِذٍ لا يَلزمُ مِن قيامِ هذه الأقوالِ والأَفعالِ بذاتِه أَنْ تكونَ ذاتُه حادِثًا، هذا ما نَرُدُّ بهِ عليْهم.

وقد ذكرْنا أنَّ مِن أهلِ التَّعطيلِ مَن يُعطِّلُ الأسهاءَ والصِّفاتِ، ويَقولونَ: إنَّ السميعَ ليسَ مَعناها أنَّه ذو سَمع، بل هوَ الَّذي يَخلُقُ سَمعًا في غيرِه، كذلكَ البَصيرُ هو الَّذي يَخلُقُ سَمعًا في غيرِه، كذلكَ البَصيرُ هو الَّذي يَخلُقُ بصَرًا في غيرِه، أمَّا أَنْ نَقولَ: إنَّ اللهَ هوَ البَصيرُ. فهذا لا يُمكِنُ؛ لأَنَّنا لو أَثبَتْنا هذه الأَسهاءَ لشبَّهْناه بالمَوجوداتِ.

⁽١) البيت ينسب للأخطل، وهو في ملحقات ديوانه (ص:٥٦٠)، ومن شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٧٥)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص:٣٥).

فنقولُ لَهُم أيضًا: إذا نفيتم هذه الأسماء عنه شبَّهْتموه بالمَعْدوماتِ، معَ أنَّه ليسَ بمَعدوم، ووصفُه بالعدَم أقبحُ من وَصفِه بالوُجود؛ لأنَّ العدمَ ليس بشيءٍ؛ ولِهذا قال جَماعةٌ آخرون من أهلِ التَّعطيلِ: إنَّنا لا نقولُ: إنَّ اللهَ سَميعٌ أو غيرُ سَميع؛ لأنَّ السميعَ وغيرَ السميع إنها يُثبَتُ أو يُنفَى عمَّا يَكونُ قابِلًا له، أمَّا ما لا يَكونُ قابِلًا له فقَدْ يُثبَت أو يُفعَل، واللهُ عَرَّفَ عَبُلُ للسَّمعِ ولا لعدَمِه فيصِحُ أن نقولَ: إنَّ اللهَ ليسَ بسميعٍ ولا أصمَّ.

وهؤلاءِ لمَّا قيلَ لَهُم: أنتُمْ إذا نفَيْتُم السمعَ أثبَتُم الصمَم، فلا بُدَّ أن يكونَ إمَّا سَميعًا أو أصمَّ. قالوا: هذا إنَّما يكونُ فيما يكونُ قابلًا للسمعِ والصمَم، كالإنسانِ مثلًا، فالإنسانُ إذا قلتَ: ليسَ بسَميع. لزِمَ أن يكونَ أصمَّ، وإذا قُلتَ: ليسَ بأصمَّ. لزِمَ أن يكونَ سَميعًا، أمَّا ما لا يكونُ قابلًا لذلكَ فيصِحُ أن نقولَ: ليسَ بأصمَّ ولا بسَميعٍ. فالجِدارُ مثلًا يصحُّ أن نقولَ: ليسَ أصمَّ ولا سَميعًا؛ لأنَّه غيرُ قابلٍ للاتِّصافِ بالسَّمعِ والصمَم، فيصِحُ أن نَنفيَ والبصرِ، فاللهُ عَنَّ قَبلَ على زعمِهم غيرُ قابلٍ للاتِّصافِ بالسَّمْعِ والصمَم، فيصِحُ أن نَنفيَ عنه ذلكَ ونقولَ: ليسَ بسَميع ولا بأصمَّ.

فإِنْ قيلَ لَهُم: هل تَقولُونَ: إنَّ اللهَ مَوجُودٌ أو مَعدُومٌ؟ قالُوا: لا نَقولُ: إنَّ اللهَ مَوجُودٌ أو مَعدُومٌ؛ لأَنَّنا إِنْ قُلْنا: مَوجُودٌ. شبَّهْناه بالمَوْجُوداتِ، وإن قُلْنا: مَعدُومٌ. شبَّهْناه بالمَعدُوماتِ.

فنَقولُ لَهمُ: ما مِن شيءٍ مُمكِنِ إلَّا وهو إمَّا مَوجودٌ وإمَّا مَعدومٌ، فلو تنَزَّلْنا معَكُم وقُلنا: السمعُ والصمَمُ إنَّما يَصِحُّ نفيُهما عمَّا لا يَكونُ قابِلًا لهُما، لكِنِ الوُجودُ والعدَمُ ما مِن شيءٍ إلَّا وهو موجودٌ أو مَعدومٌ، حتَّى الجماداتُ، والحَيواناتُ، فأنتُمُ إذا قُلتُمْ: = إِنَّ اللهَ لا مَوجودٌ ولا مَعدومٌ، شبَّهْتُموه بالمُمتنِعاتِ المُستَحيلاتِ.

الطائِفةُ الثالِثةُ: وهمُ الَّذين قالوا: نُثِبتُ الأسماءَ دونَ الصِّفاتِ، ولهُم شُبْهتانِ:

الشُّبهةُ الأُولى: يَقولونَ: لو أَثبَتْنا له صِفاتٍ للزِمَ تَعدُّدُ القُدَماءِ؛ لأَنَّ الصِّفاتِ قَديمةٌ، وتَعدُّدُها يَلزَمُ مِنه تَعدُّدُ القُدَماءِ، وهَذا مُمتنِعٌ؛ لأَنَّنا كفَّرْنا الَّذينَ قالوا: ﴿إِنَ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة:٧٧]، ونحنُ إذا أَثبَتْنا صِفاتٍ قَديمةً أكثرَ مِن ثَلاثٍ؛ جَعَلْنا اللّلهةَ أكثرَ مِن ثلاثٍ، وهذا مُستَحيلٌ.

فمثلًا: إذا قُلتَ: إنَّ اللهَ مَوصوفٌ بسَمعٍ قَديمٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا به، وببَصَرٍ قَديمٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا به، وبقُدرةٍ قَديمةٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا بها، وبحياةٍ قديمةٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا بها... إلخ، فأنتَ أثبَتَّ أربعَ صِفاتٍ واللهُ واحِدٌ، فإذًا يَكونُ خَسَةُ قُدَماءَ.

الشُّبهةُ الثانِيةُ: يَقولونَ: إنَّ الصِّفاتِ أعراضٌ، والعَرَضُ لا يَقومُ إلَّا بجِسمٍ، والأَجسامُ مُتهاثِلًا للمَخلوقِ بِناءً على والأَجسامُ مُتهاثِلًا للمَخلوقِ بِناءً على المُقدِّماتِ الثَّلاثِ.

ولا يُوجَدُ دليلٌ سَمعيٌّ على ما قالوا؛ لأنَّهم لا يَرجِعون إلى القُرآنِ والسُّنةِ، ولكِنَّهم يَرجِعون إلى العَقلِ، وهذا هو أساسُ قاعِدتِهم في الأسهاءِ والصِّفاتِ.

الجَوابُ عنِ الشُّبهةِ الأُولى:

نَقُولُ: تَعَدُّدُ الصِّفاتِ لا يَلزمُ مِنه تَعَدُّدُ المَوصوفِ، والمُمتنعُ هوَ أَن نَجعَلَ معَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

ولستَ أربَعةَ أشخاصٍ. وعلى قاعِدتِه يَكونُ أربَعةً، وهَذا غيرُ مَعقولٍ أنَّ تَعدُّدَ الصفاتِ
 يَستلزِمُ تَعدُّدَ المَوصوفِ.

ونَقولُ: إِنَّ الصِّفاتِ لازِمةٌ للهِ؛ لأَنَّه لا يُمكنُ أَن يَكونَ ذَاتٌ مُجردةٌ عنِ الصِّفاتِ أَبدًا، فكُلُّ ذَاتٍ لها صِفاتٌ، وحينَيْذِ نُبطِلُ الشُّبهةَ الأُولى.

الجَوابُ عنِ الشَّبهةِ الثانِيةِ: إنَّ الصِّفاتِ أعراضٌ، والعَرَضُ لا يَقومُ إلَّا بجِسمٍ، والأَجسامُ مُتهاثِلةٌ.

فنَقولُ: المُقدِّمتان غَيرُ صَحيحتَيْن؛ فالأَعراضُ تَقومُ بغَيرِ الأَجسامِ، فإنَّه يُقالُ: يومٌّ حارٌّ، ويومٌّ باردٌ، ويومٌ طويلٌ، ومرضٌ شَديدٌ، وما أَشبَهَ ذلك، والموصوفُ بهذه الصِّفاتِ ليسَتْ أَجسامًا، فبطَلَ قولُكم: إنَّ الأعراضَ لا تَقومُ إلَّا بأجسامٍ.

ثُم على فرضِ صِحةِ أنَّ الأعراضَ لا تقومُ إلَّا بأجسامٍ -وهي غيرُ صَحيحةٍ - نقولُ: قولُكم: إنَّ الأجسامَ مُتماثِلةٌ. غيرُ صَحيحٍ، فالأجسامُ مُتباينةٌ، فالحديدُ ليسَ كالزُّبدِ في اللِّيونةِ، والإنسانُ ليسَ كالحيوانِ، إِذًا قولُكم: في اللِّيونةِ، والإنسانُ ليسَ كالحيوانِ، إِذًا قولُكم: الأجسامُ مُتماثِلةٌ. باطِلٌ أيضًا، وحينَئِذِ، لو أثبَتْنا للهِ صِفةً لم يَلزَمْ أن يَكونَ جِسمًا، ولا يَلزَمُ أن يَكونَ جُسمًا، والأجسامُ أن يَكونَ مُعاثِلًا للأجسامِ، والأجسامُ في أن يَكونَ عُماثِلًا للأجسامِ، والأجسامُ غيرُ مُتماثِلةٍ، فبطلَتِ المُقدِّمتانِ، وإذا بطلَتِ المُقدِّمتانِ في القياسِ بَطلَتِ النَّتيجةُ، فالحمدُ للهِ أنَّ هؤلاءِ بطلَتِ المُقدِّمتانِ، وإذا بطلَتِ المُقدِّمتانِ في القياسِ بَطلَتِ النَّتيجةُ، فالحمدُ للهِ أنَّ هؤلاءِ بطلَت شُبهتُهم.

ثُم نُنكِرُ عليهِم مرَّةً أُخرى ونَقولُ: مِنَ المُستحيلِ أَنْ يَكونَ اسمٌ مُشتَقٌّ بدونِ أَصلِ المَعنَى الَّذي اشتُقَّ مِنه، وأنتُمُ تَقولونَ: إنَّ اللهَ سَميعٌ وبَصيرٌ وقَديرٌ... إلخ، فكلُّ هَـذِه

الأسماء مُشتَقَةٌ، فالسَّميعُ من السَّمعِ، والبَصيرُ منَ البصرِ، والقَديرُ منَ القُدرةِ... إلخ،
 ويَستحيلُ أن يُسمَّى مَن لا يَسمعُ بسَميعٍ، أو مَن لا يُبصِرُ ببَصيرٍ، أو مَن لا قُدرةَ عِندَه
 بقَديرِ أَبدًا؛ لأنَّ هذه أوصافٌ مُشتَقَةٌ مِن معانِيها.

فإذا قالوا: نحنُ نُؤمِنُ بأنَّها أسهاء لكِنِ الوَصفُ يَعودُ على الغَيرِ، فمَعنى (سَميع) أي: خالِقٌ للسَّمعِ في غيرِه، يَعني: مُسمِعٌ، وبَصير: خالِقُ البصرِ في غيرِه، فنقولُ: هَذا مُبصِّر، مِثالُ ذلكَ: جاءَنا رجُلانِ: أحدُهما أصمُّ بصيرٌ، والثاني أعمَى سَميعٌ، فقُلْنا: سنَصِفُ الأصمَّ بالسميعِ باعتبارِ سَمع صاحِبِه، ونَصِفُ الأعمَى بالبَصيرِ باعتبارِ بصرِ صاحبِه، فلا يَصِحُ هَذا؛ إِذًا فالاسْمُ المُشتَقُ لا يُمكِنُ أن يَتعدَّى الموصوفَ به، وحينئذٍ، قولُكم: إنَّ اللهَ سَميعٌ بمَعنى: مُسمِعٌ لغَيْره. خطأٌ.

الطائِفةُ الرابِعةُ: الَّذين قالوا: لا نُشِتُ ولا نَنفي:

وشُبهَتُهم أنَّهم يَقولونَ: إنَّنا لـو أَثبَتْنا لشَبَّهْناه بالمَوجوداتِ، ولَـوْ نفَيْنا لشبَّهْناه بالمَعدوماتِ، والتَّشبيهُ حَرامٌ؛ إِذًا لا نَقـولُ: إنَّـه مَوجودٌ أو إنَّـه غيرُ مَوجودٍ، ولا حيُّ ولا مَيتٌ، ولا سَميعٌ ولا أصمُّ، ولا بَصيرٌ ولا أعمَى، وهكَذا.

والجَوابُ على شُبهتِهِم هذه سهلٌ جدًّا، نَقولُ: وإذا نَفَيْتُمُ النفيَ والإثباتَ شبَّهْتُموه بالمُمتَنِعاتِ؛ لأنَّه مِنَ المُمتنِعِ أَن يَكونَ الشيءُ لا مَوجودًا ولا مَعدومًا، فإنَّ المَعروفَ عندَ جَميع العُقلاءِ أَنَّ النَّقيضينِ لا يَجتَمِعانِ ولا يَرتفِعانِ، فكلُّ شيءٍ مَعدومٍ فهوَ غيرُ مَوجودٍ، وما مِن شيءٍ يُسمَّى شَيئًا إلَّا وهو مَوجودٌ وكلُّ شيءٍ مَوجودٍ فهو غيرُ مَعدومٍ، وما مِن شيءٍ يُسمَّى شَيئًا إلَّا وهو مَوجودٌ أو مَعدومٌ.

والَّذي يَتبيَّنُ لَنا أنَّ التعطيلَ أَقسامٌ:

- تَعطيلُ الأشاعِرةِ؛ حيثُ يُثبِتون الأسهاءَ وسَبْعًا منَ الصّفاتِ.
- تَعطيلُ المُعتزِلةِ؛ حيثُ يُثبِتونَ الأسهاءَ ويُنكِرونَ الصِّفاتِ إلَّا ثلاثَ صِفاتِ
 عِندَهم، وهيَ أن يَكونَ حيًّا عليهًا قادرًا، فهَذِه الصفاتُ الَّتي يُثبِتها المُعتزِلةُ فقط.
 - تَعطيلُ غُلاةِ الجَهميةِ حيثُ يُنكِرونَ الأسهاءَ والصِّفاتِ.
- تعطيلُ غُلاةِ الغُلاةِ الذين يُنكِرون أَنْ يُـوصَفَ اللهُ بالإِثباتِ أو بالنَّفي، أي:
 لا يَصِفونَ اللهَ لا بالنفي ولا بالإِثباتِ، واللهُ أَعلمُ.

حُكمُ التَّعطيلِ:

إِنْ كَانَ تَكَذَيبًا فَهُ وَ كُفَرٌ؛ لأَنَّ تَكَذَيبَ خَبَرِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ كُفَرٌ، مِثل أَنْ يَقُولَ مثَلًا: إِنَّ اللهَ لَم يَستوِ على العَرشِ، إِنَّ اللهَ لا يَنزِلُ إلى السماءِ الدُّنيا، إِنَّ اللهَ ليسَ له وَجهُ، إِنَّ اللهَ ليسَ لهُ يَدُ... إلخ.

وإِنْ كَانَ تَأْوِيلًا، يَعنِي أَنَّه يُؤوِّلُ فيقولُ: إِنَّ اللهَ استوَى على العَرشِ لكِن مَعنى استوَى: استَوْلى، إِنَّ اللهَ يَنزِلُ إِلَى السَّهاءِ الدُّنيا، لكِن مَعنى يَنزِلُ: يَنزِلُ أَمرُه، فإذا كَانَ تَأْوِيلًا نظُرْنا: إِنْ كَانَ له مَساغٌ في اللَّغةِ العرَبيةِ بمَعنى أَنَّ اللغة العرَبية تَأْتِي بمِثلِ هذا التَّعبيرِ، يُرادُ به خِلافُ الظاهِرِ فإنَّه لا يَكفُرُ، وإِنْ كَانَ لا مَساغَ لَه في اللَّغةِ العرَبيةِ، بمَعنى أن اللَّغة العرَبية لا تَأْتِي بمِثلِ هذا التعبيرِ للمَعنى الَّذي أَوَّلَ الكلامَ إليه فإنَّه يَكفُرُ؛ لأنَّ التأويلَ الَّذي العرَبية لا مَساغَ له في اللَّغةِ العرَبيةِ هو تَكذيبٌ في الواقِع، إِذْ إِنَّ الإنسانَ لو كانَ أمامَه خُبزٌ مثلًا وقالَ: هذه ليسَتْ خُبزةً ولكِنَها صاجٌ –أي: أوَّلَه – فإنَّ هذا لا يَصِحُّ؛ وهذا مَعناه أنَّك

تُكذِّبُ أَن تَكونَ هَذه خُبزةً؛ لأنه لا مَساغَ له في اللُّغةِ العرَبيةِ، فهُو تَكذيبٌ.

أمَّا لو قالَ: واللهِ لا أُصلِّينَّ على وتَدٍ. والوتَدُ هوَ الخَشَبةُ الَّتي تُدَقُّ في الجِدارِ ليُعلِّقَ عليها الحَوائجُ، فنقول: سُبحانَ اللهِ! كيفَ تُصلِّي على وتَدِ والإنسانُ لا يَستطيعُ أن يَركَعَ ويَسجُدَ أو يَقِفَ علَيْه؟! فقالَ: أنا أُريدُ بالوتَدِ: الجبَلَ، لقَوْلِه: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبا:٧].

وثانٍ قالَ: واللهِ لا أنامُ إلَّا على فِراشٍ. ثُم خرَجَ إلى الصَّحراء وصَنَعَ وِسادةً مِنها ونامَ علَيْها، فقُلْنا له: لقَدْ حنِثْت في يَمينِك فكَفِّرْ عنها؛ لأنَّك حلَفْت أن لا تَنامَ إلَّا على فِراشٍ، وأنتَ نِمتَ على الأَرضِ. فقالَ: أنا أريد بالفِراشِ: الأرضَ؛ لأنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ اللَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَشًا ﴾ [البقرة: ٢٢]، فهذا تأويلُه صَحيحٌ سائِغٌ.

فالحاصِلُ: أنَّ الَّذين يُعطِّلون اللهَ مِن صِفاتِه بَتَأُويلٍ نَقولُ في حُكْمِهم: إِنْ كَانَ التَّأُويلُ لا مَساغَ له في اللَّغةِ العربيةِ العربيةِ العربيةِ إِنْ هوَ إِلَّا تَكذيبٌ، بهذا التعبيرِ فهُمْ كَفَرَّ؛ لأنَّ التأويلَ الَّذي لا مَساغَ له في اللَّغةِ العربيةِ إِنْ هوَ إِلَّا تَكذيبٌ، فإِنْ كَانَ تَكذيبً فتكذيبُ خبرِ اللهِ ورَسولِه كُفرٌ، أمَّا إذا كانَ له مَساغٌ في اللَّغةِ العربيةِ فإنَّم فإِنْ كَانَ تَكذيبً فتكذيبُ خبرِ اللهِ ورَسولِه كُفرٌ، أمَّا إذا كانَ له مَساغٌ في اللَّغةِ العربيةِ فإنَّم لا يَكفُرون ما لم يَقولوا: نعم، نحنُ نعلمُ أنَّ المرادَ بها المعنى الحقيقيُّ، ولكِنْ لا نَقبلُ هذا لا يَكفُرون ما لم يَقولوا: نعم، نحنُ نعلمُ أنَّ المرادَ اليدُ الحقيقيةُ ولكِنْ لا نَقبلُ هذا المعنى. فهمْ مُكذّبون، أمَّا إذا قالوا: إنَّ اللهَ أرادَ باليَدِ النِّعمةَ أو القُوةَ فنقولُ: هذا له مَساغٌ في اللَّغةِ العربيةِ لكِنْ ما دلَّ عليه القُرآنُ في هذه الآيةِ خِلافُ ما تَقولُونَ فنحنُ لا نُكفِّرُهم.

لكِنْ مَن علِمْنا أَنَّه مُجتهِدٌ وأنَّ هذا هوَ الذي أدَّاه إليهِ اجتِهادُه؛ فإنَّنا نَعذِرُه و لا نُفسِّقُه؛ لأنَّنا علِمْنا أنَّ عُلماءَ مُخلِصين للأُمةِ الإِسلامية، حَريصينَ على العِلمِ قد سلكوا هذا المَسلَك،

وهَذا القولُ قَدْ أَفضَى بِقَوْمِ إلى القَوْلِ بِالحُلُولِ والاتِّحَادِ^[1]، وهُوَ أَقبَحُ مِنْ كُفْرِ النَّصارى، فإنَّ النَّصارَى خَصُّوهُ بِالمَسيحِ، وهَوُّلاءِ عَمُّوا جميعَ المَخْلوقاتِ^[1].

ونَعلَمُ حُسنَ مَقصِدِهم، لكِنَّهم حُرِموا الصوابَ، فنقولُ: هَؤلاءِ اجتَهَدوا فأخطَؤوا فلَهُم أجرٌ واحِدٌ، لكِنَّنا لا نَقبَلُ خطَأَهم، نَعذِرُهم بخطَئِهم لعِلْمنا بنُصحِهم للهِ ولكِتابِه ولرَسولِه ولأَتمَّة المُسلِمين وعامَّتِهم، ولكِنْ لا نُوافِقُهم على خطَئِهم، بَلْ نُنكِرُ خطأَهُم.

هَذا هوَ التَّفصيلُ في حُكمِ المُعطِّلةِ، على أنَّ بعضَ العُلَماءِ منَ السلَفِ حَكَمَ بالكُفرِ مُطلَقًا، لكِنْ على الجاحِدِ، فقالَ نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ الخُزاعيُّ -شيخُ البُخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «مَن شبَّهَ اللهَ بخَلْقِه فقَدْ كفَرَ» (۱)، فأطلَقَ الكُفرَ على مَن جحَدَ اللهَ بخَلْقِه فقَدْ كفَرَ» ومَن جحَدَ ما وصَفَ به نَفسَه فقَدْ كفَرَ» (۱)، فأطلَقَ الكُفرَ على مَن جحَدَ ما وصَفَ به نَفسَه، وكلامُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَحتمِلُ مَن جَحَدَه تأويلًا، ومَن جَحَدَه تكذيبًا.

[1] قَولُه: «وهَذَا القولُ قَدْ أَفضَى بقَومٍ إِلَى القولِ بالْحُلُولِ والاتِّحَادِ» الحُلُولُ مَعناهُ حُلُولُ المَخْلُوقَاتِ فِي ذَاتِ الْحَالِقِ حَتَّى يَكُونَا شيئًا واحِدًا، أو حُلُولُ الحَالَقِ فِي ذَاتِ المَخْلُوقَاتِ حَتَّى يَكُونُوا شيئًا واحِدًا؛ ولِهَذَا سَيَّاه خُلُولًا واتِّحَادًا، فَهَوَ لَاءِ قَالُوا: إِنَّ كلَّ كلامٍ المَخْلُوقَاتِ حَتَّى يَكُونُوا شيئًا واحِدًا؛ ولِهَذَا سَيَّاه خُلُولًا واتِّحَادًا، فَهَوَ لَاءِ قَالُوا: إِنَّ كلَّ كلامٍ فِي النورَى هو كلامُ اللهِ، حتَّى كلامي أنا وكلامُك أنتَ وكلامُ الثالثِ، فقالُوا بالحُلُولِ والاتِّحَادِ.

[٢] وأمَّا قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّه أَقبِحُ مِن كُفرِ النَّصارَى، فإنَّ النَّصارَى خصُّوهُ بِالمَسيحِ وهَوْلاءِ عمُّوا جميعَ المَخْلوقاتِ» فقد قالَ النَّصارَى: إنَّ اللَّاهوتَ حَلَّ في الناسوتِ، واللَّاهوتُ هوَ اللهُ لم يَجلَّ في شخصٍ واللَّاهوتُ هوَ اللهُ لم يَجلَّ في شخصٍ معينٍ، بَلْ حلَّ في جميعِ الحَلقِ -والعِياذُ باللهِ- وهذا يَقولُه طائِفةٌ مِنهُم ومِنَ الصُّوفيةِ؛ حتَّى

⁽١) أخرجه الذهبي في العلـو (ص:١٧٢)، وانظـر: الاقتصـاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (ص:٢١٧).

وَمِنْ فُرُوعٍ هَذَا التَّوْجِيدِ: أَنَّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَامِلُو الإِيمَانِ، عَارِفُونَ بِالله عَلَى الحَقِيقَةِ [1].

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّ عُبَّادَ الأَصْنَامِ عَلَى الحَقِّ وَالصَّـوَابِ، وَأَنَّهُمْ إِنَّـمَا عَبَدُوا اللهَ لَا غَنْرَهُ!

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ بَيْنَ الأُمِّ وَالأُخْتِ وَالأَجْنَبِيَّةِ، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ المَّاءِ وَالخَمْرِ والزِّنَا وَالنِّكَاحِ،

إنَّ بعضَهُم إذا رأى إنسانًا قالَ: لا إلَهَ إلَّا اللهُ. وأشارَ إلى الإنسانِ، وقالَ: هذا هوَ اللهُ.

وبعضُهُم -والعِياذُ باللهِ-عمَّمَ حتَّى في غيرِ الناسِ، قالَ: إِنَّ اللهَ حالُّ حتَّى في البَعيرِ، وفي الكَلبِ والخِنزيرِ والحِمارِ -والعِياذُ باللهِ- وجعَلوا كلَّ شَيءٍ في الوُجودِ هو عَينَ وجودِ الخَالِقِ.

[١] الأحسنُ أَنْ يَقُولَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ومِن فُروعِ هذا المَذهبِ. أي: مَذهَبِ جَهْمٍ. قالَ: «أَنَّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَامِلُو الإِيمَانِ، عَارِفُونَ بِالله عَلَى الحَقِيقَةِ» فَهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ فِرعُونَ مُعُومً قَالَ: «أَنَّ فِرعُونَ بِالله عَلَى الحَقِيقَةِ» فَهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ فِرعُونَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمانِ، مِثْل إِيمانِ جِبريلَ ومُحُمَّدٍ، وعارِفٌ بِاللهِ على وَجهِ الحَقيقةِ، بَـلْ هـوَ مُؤمِنٌ كَامِلُ الإِيمانِ، مِثْل إِيمانِ جَبريلَ ومُحُمَّدٍ، وعارِفٌ بِاللهِ على وَجهِ الحَقيقةِ، بَـلْ هـوَ النَّذي عَرَفَ اللهَ تَمَامًا؛ لأَنَه قالَ: ﴿أَنَا رَبُكُمُ ٱلْأَغْلَى ﴾ [النازعات: ٢٤] والمَخْلُوقُ والخالِقُ شيءٌ واحِدٌ.

وقَدْ قالوا: كَفَرَ أَصِحَابُ فِرعُونَ؛ لأَنَّهُم خَصَّصُوا العِبادَةَ بِهِ، وَلَوْ عَبَدُوا الْكُوْنَ كَلَّه ما كَفَرُوا؛ لأَنَّهُم كَفَرُوا باللهِ رَبِّ كَلَّه ما كَفَرُوا؛ لأنَّ الكُونَ كلَّه هوَ الربُّ، فكُفْرُ آلِ فِرعُونَ لا لأَنَّهُم كَفَرُوا باللهِ رَبِّ العَالَمَيْنَ، وَلَكِنْ لأَنَّهُم خَصَّصُوا العِبادَةَ بَفِرْعُونَ، وَلَوْ عَبَدُوا كلَّ شيءٍ لكانُوا مُؤمِنينَ حَقًّا؛ لأَنَّهُم يَرَوْن أَنَّ كلَّ هَذَا الوجودِ رَبُّ.

الكُلُّ مِنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، لا، بَلْ هُوَ العَيْنُ الوَاحِدَةُ ١١].

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّ الأَنْبِيَاءَ ضَيَّقُوا عَلَى النَّاسِ. تَعَالَى الله عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوَّا كَبِيرًا [٢].

[1] كلُّ هَذَا بِنَاءً على أَنَّ الوُجودَ هوَ الربُّ، وقالَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا مَعناهُ أَنَّ مَعبودَه مَوْطوقُه (١)، فالإِنْسانُ إذا وطِئَ زَوْجتَه وجامَعَها يُجامِعُ مَعبودَه، فيكونُ رَبَّا مُجامِعًا مُجامَعًا. وهذا لا يَتَصوَّرُه العَقلُ! فضلًا عَنْ صِحَّتِه.

[٢] ضيَّقَ الأَنبياءُ عَلَى الناسِ في زَعْمِهِم؛ لأَنَّهم وحَّدوا العِبادة للهِ وحدَه، وقالوا: ﴿أَعْبُدُواْ اللهِ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهِ عَيْرُهُۥ ﴾ [الأعراف:٥٩].



⁽١) نونية ابن القيم (١/ ٢٤٦).

تَوحيدُ الرُّبوبيةِ:

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: كَالإِقْرَارِ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَالَم صَانِعَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ^[1].

وَهَذَا التَّوْحِيدُ حَقُّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَهُوَ الغَايَةُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالكَلَامِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ.

وَهَذَا التَّوْحِيدُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى نَقِيضِهِ طَائِفَةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، بَلِ القُلُوبُ مَفْطُورَةٌ عَلَى الإِقْرَارِ بِغَيْرِهِ مِنَ المَوْجُودَاتِ، مَفْطُورَةٌ عَلَى الإِقْرَارِ بِغَيْرِهِ مِنَ المَوْجُودَاتِ، كَمَا قَالَتِ الرُّسُلُ فِيهَا حَكَى الله عَنْهُمْ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللهِ شَكُ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَتِ كَمَا قَالَتِ الرُّسُلُ فِيهَا حَكَى الله عَنْهُمْ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللهِ شَكُ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَتِ وَاللَّهُ مِنْ اللهِ عَنْهُمْ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللهِ شَكُ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَتِ وَاللَّرُضِ ﴾ [إبراهيم: ١٠]

[١] اعلَمْ أنَّ كلِمةَ (صانِع) تُطلَقُ عندَ الْمُتكلِّمينَ كَثيرًا بدَلًا مِن (خالِق) كأُمَّهم أخَذوها مِن قولِه تَعالى: ﴿صُنْعَ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الل

[٢] فإِذًا تَوحيدُ الرُّبوبيةِ مَعناهُ: الإِقرارُ بِالقَلبِ واللِّسانِ بأنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شَيءٍ، وسبَقَ لَنا أيضًا إضافةُ: ومالِكُ كلِّ شيءٍ، وإضافةٌ ثالِثةٌ: ومُدبِّرُ كلِّ شَيءٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤلِّفُ أَنَّ هَذَا التَّوحيدَ لم يُنكِرْه أَحَدٌ، فلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إن العالَمَ لَه صانِعانِ مُتكافِئانِ في الصِّفاتِ والأَفعالِ، أبدًا، فكُلُّ العالَمِ حتَّى الكافِرُ مِنهُم وغيرُ الكافِرُ يَقولونَ: إنَّ العالَمَ ليسَ له صانِعانِ مُتكافِئانِ في الصِّفاتِ والأَفعالِ.

وأَمَّا قولُ الْمُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهَذَا التَّوْحِيدُ حَقُّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَهُـوَ الغَايَـةُ عِنْـدَ كَـثِيرٍ

وَأَشْهَرُ مَنْ عُرِفَ تَجَاهُلُهُ وَتَظَاهُرُهُ بِإِنْكَارِ الصَّانِعِ فِرْعَوْنُ، وَقَدْ كَانَ مُسْتَيْقِنَا بِهِ فِي الْبَاطِنِ، كَمَا قَالَ مُوسَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَـَوُلَآءَ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢][١].

فِرعونُ مقرٌّ بالرُّبوبيةِ جاحِدٌ:

وَقَالَ تَعَالَى عَنْهُ وَعَنْ قَوْمِهِ: ﴿ وَحَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوّا ﴾ [النمل:١٤]؛ وَلِهَذَا لِمَّا قَالَ: ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] عَلَى وَجْهِ الإِنْكَارِ لَهُ، تَجَاهُلَ الْعَارِفِ، قَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿ رَبُّ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ عَالَ إِنَّ رَسُولُكُمُ وَرَبُ عَابَآبِكُمُ ٱلْأَوْلِينَ ۚ أَنْ اللَّهُ مُوسَى أَلُو رَبُّكُمْ وَرَبُ عَابَآبِكُمُ ٱلْأَوْلِينَ ۚ أَنْ قَالَ إِنَّ رَسُولُكُمُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَكُمُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَكُمُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلَكُمُ اللَّهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَهُ اللّهُ وَلَا لَكُمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِي وَمَا بَيْنَهُمَ الللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

وَقَدْ زَعَمَ طَائِفَةٌ أَنَّ فِرْعَوْنَ سَأَلَ مُوسَى مُسْتَفْهِمًا عَنِ المَاهِيَّةِ، وَأَنَّ المَسؤولَ عَنْهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَاهِيَّةٌ عَجَزَ مُوسَى عَنِ الجَوَابِ! وَهَذَا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هَذَا اسْتِفْهَامُ إِنْكَارٍ وَجَحْدٍ، كَمَا دَلَّ سَائِرُ آيَاتِ القُرْآنِ عَلَى أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ جَاحِدًا لله نَافِيًا لَهُ، لَمْ يَكُنْ مُثْبِتًا لَهُ، طَالِبًا لِلْعِلْمِ بِمَاهِيَّتِهِ، فَلِهَذَا بَيَّنَ لَهُمْ مُوسَى أَنَّهُ مَعْرُوفٌ،

مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالْكَلَامِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ». يُشيرُ بِه أَنَّ طائِفةً مِنْ أَهْلِ الْكَلامِ يَقُولُونَ
 في التَّوْحيدِ: إِنَّ اللهَ واحِدٌ لا شَريكَ لَه في ذاتِه، ولا في صِفاتِه، ولا شَريكَ لَه في مُلكِه، ويَدَعُونَ تَوْحيدَ الإِلَهيةِ فلا يَتَكلَّمُونَ عَلَيْه، وهذا خَطَأٌ كَمَا سيبينِّ الْمُؤلِّفُ.

[1] قَوْلُه تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾ يُخَاطِبُ بِه مُوسَى فِرعونَ، فَلَمْ يَقُلْ: ما علِمْت. بَلْ سكَتَ، وسُكوتُه في مَقامِ المُجادَلةِ يَدُلُّ على أنَّه يُقِرُّ بذلِكَ. وَأَنَّ آيَاتِهِ وَدَلَائِلَ رُبُوبِيَّتِهِ أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ: بِهَا هُوَ؟ بَلْ إِنَّهُ أَعْرَفُ وَأَظْهَرُ وَأَبْيَنُ مِنْ أَنْ يُجْهَلَ، بَلْ مَعْرِفَتُهُ مُسْتَقِرَّةٌ فِي الفِطَرِ أَعْظَمَ مِنْ مَعْرِفَةِ كُلِّ مَعْرُوفٍ [1].

[1] استَدَلَّ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللّه بِالآياتِ عَلَى أَنَّ فِرعونَ وقومَه كانوا مُقرِّينَ باللهِ في داخِلِ نُفوسِهِم لكِنَّهُم يُنكِرونَه بألْسِنتِهِم جَحْدًا واسْتِكْبارًا؛ قالَ تَعالى: ﴿وَيَحَمَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُم خُللًا وَعُلوًّا﴾ جُملةٌ حالِيةٌ على تقديرِ وَسَنيقَنَتْهَا أَنفُسُهُم ظُللًا وعُلوًّا؛ ولِهَذا حَكَى اللهُ تَعالى قولَ (قَدْ)، أَيْ: وجحدوا بِها وقدِ استَيْقَنَتْها أَنفُسُهم ظُللًا وعُلوًّا؛ ولِهذا حَكَى اللهُ تَعالى قولَ فِرعونَ: ﴿وَمَا رَبُ الْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] فقالَه فِرعونُ مُنكِرًا لَه إِنكارَ تَجاهُلِ العارِفِ، أي: ما هُوَ ربُّ العالمينَ الَّذي دَعَوْتَنا إلى أَنْ نُؤمِنَ به؟! وليسَ هذا استِفْهامًا كَما زعَمَه بعضُهُم؛ حيثُ قالوا: إنَّ فِرعونَ سَأَلَ سُؤالَ استِفْهام عَن ماهِيَّةِ اللهِ، والماهيَّةُ هي الَّتي بعضُهُم؛ حيثُ قالوا: إنَّ فِرعونَ سَأَلَ سُؤالَ استِفْهام عَن ماهِيَّةِ اللهِ، والماهيَّةُ هي الَّتي يُسأَلُ عنها بـ(ما هُوَ)، أَيْ: ما مادَّتُه؟ فإذا سُئِلْتَ مثلًا: ما هوَ الإِنسانُ؟ قُلتَ: طِينٌ. أي قاطِه طينٌ، أو قلتَ: في الوقتِ الحاضِرِ الإِنْسانُ عَصبٌ ودمٌ وعظمٌ. فهذا هوَ السُؤالُ عَن الماهِيةِ.

أمَّا السُّؤالُ عنِ الشيءِ باعتِبارِ آياتِه، أَوْ باعْتِبارِ عَمَلِه فإنَّه ليسَ سُؤالًا عنِ الماهِيَّة، كَما لَوْ قالَ لكَ قائِلٌ: ما هَذا الرجُلُ؟ فقُلتَ: هَذا هوَ الوَزيرُ، أوِ الأَميرُ، أو هَذا طالبٌ في الكُلِّيةِ، أو طالِبٌ في المَدرَسةِ. فهذا ليسَ سُؤالًا عنِ الماهِيةِ، إنَّما سُؤالٌ عَنِ المعهلِ، أو طالِبٌ في المَدرَسةِ. فهذا ليسَ سُؤالًا عنِ الماهِيةِ، إنَّما سُؤالٌ عَنِ العمَل والحالِ.

وليًّا قالَ فِرعونُ وهو يَسألُ موسَى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ لم يَكُنْ يَسأَلُ: مِن أيِّ شيءٍ يَتكوَّنُ هذا الربُّ الَّذي دعَوْتَنا إليهِ؟ ولِهَذا أَجابَه مُوسَى بقَولِه: ﴿ قَالَ رَبُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٤]، فالسُّوالُ هُنا ليسَ

سُؤالًا عنِ الماهِيةِ، وإنَّما هوَ استِفْهامُ إِنكارٍ وَجَحدٍ؛ لأنَّ السائِلَ عنِ الماهِيةِ مُقِرٌّ بالأَصْلِ،
 وفِرعونُ لم يُقِرَّ بهِ، بَلْ أَنكَرَه، فسَأَل: ما هذا الربُّ الّذي دعَوْتَنا إلى عِبادتِه؟

وقَدْ أَجابَه مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِجَوابِ سَديدٍ: ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٤]، وفِرعونُ لم يَكُنْ رَبَّ السَّمَواتِ والأرضِ وما بَيْنَهَا، بل غايةُ ما هُناكَ أَنَّه ربُّ لقَوْمِه ﴿ فَاسْتَخَفَ قَوْمَهُ، فَأَطَاعُوهُ أَ إِنَّهُمْ كَانُوا فَوْمًا فَسِقِينَ ﴾ بل غايةُ ما هُناكَ أَنَّه ربُّ لقَوْمِه ﴿ فَاسْتَخَفَ قَوْمَهُ، فَأَطَاعُوهُ أَ إِنَّهُمْ كَانُوا فَوْمًا فَسِقِينَ ﴾ [الزُّخرُف: ٥٤]، وهُوَ ربُّ لَهُم بالادِّعاءِ فقط، ولَيْسَ بالحقيقةِ، فرَبُّ الجميع هُوَ اللهُ تعَالى.



القَولُ بالصانِعَينِ:

وَلَمْ يُعْرَفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الطَّوَائِفِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ العَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَمَاثِلَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَانُويَّةَ القَائِلِينَ بِالأَصْلَيْنِ: النُّورِ الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ. فَإِنَّ التَّنُويَّةَ مِنَ المَجُوسِ وَالمَانُويَّةَ القَائِلِينَ بِالأَصْلَيْنِ: النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَالظُّلْمَةِ، وَهُو الإِلهُ وَالظُّلْمَةِ، وَهُو الإِلهُ النُّورَ خَيْرٌ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَهُو الإِلهُ المُحْمُودُ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ شِرِّيرَةٌ مَذْمُومَةٌ، وَهُمْ مُتَنَازِعُونَ فِي الظُّلْمَةِ: هَلْ هِي قَدِيمَةٌ أَوْ مُحُدْثَةٌ؟ فَلَمْ يُثْبِتُوا رَبَّيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ [1].

[1] لم يَقُلُ أَحَدٌ مِن بَني آدَمَ: إنَّ للعالَمِ صانِعَيْنِ مُتَهَاثِلَينِ في الصفاتِ والأَفْعالِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَرِدُ عَلَيْكُمُ الثَّنويةُ والمانويةُ، وهَؤلاءِ منَ المَجوسِ؛ حيثُ قالوا: إنَّ للعالَمِ صانِعَيْنِ، وهُمَا النورُ والظُّلْمَةُ، فقَدْ قالـوا: إنَّ النـورَ يَخلقُ الخيرَ والظُّلمةُ تَخلُقُ الشَرَّ؟

فالجَوابُ: صَحيحٌ أنَّ هَوْلاءِ قالوا بأنَّ للعالَمِ صانِعَيْنِ: النورَ والظُّلمةَ، لكِنْ لم يقُلْ هَوْلاءِ بأنَّ النورَ مُساوِ للظُّلمةِ، أَوْ أنَّ الظُّلمةَ مُساوِيةٌ للنُّورِ، بَلْ بينَهما فرقٌ عِندَهُم:

أَوَّلًا: النورُ خَيرٌ منَ الظُّلمةِ.

ثانيًا: الظُّلمةُ شِرِّيرةٌ مَذمومةٌ لا خَيرَ فيها؛ لأنَّهَا لا تَحَلُّقُ إلَّا الشرَّ.

ثَالِثًا: بعضُهم يَقولُ: إنَّ الظُّلْمةَ كانت بعدَ أَنْ لَـم تَكُـن. وبعضُهم يَقـولُ: إنَّهـا قَديمةٌ.

فَهَذَهُ ثَلاثَةُ فُرُوقٍ بِينَ النُّورِ والظُّلْمَةِ على قولِ مَن يَقولُ: إنَّهَا خالِقانِ للعالَمِ.

قالَ المُتنبِّي يُخاطِبُ سَيفَ الدَّوْلةِ (١):

وكَمْ لظَلامِ اللَّيْلِ عِندَكَ مِن يَدٍ ثُخَ لِبِّ أَنَّ المانوي لَهُ تَك ذِبُ

أَيْ: إِنَّكَ تُعطِي في الليلِ عَطاءً كَثيرًا، والليلُ عِندَ المانويةِ لا يُحدِثُ إِلَّا شَرَّا، مَّا يَشهدُ على أَنَّ المانويةَ الَّذينَ يَقولونَ: إِنَّ الظُّلْمةَ لا تَخلقُ إِلَّا الشَّر. كاذِبونَ في ذلكَ.



⁽١) ديوان المتنبي (ص:٤٦٦).

تَناقُضُ قولِ النَّصارى بالتَّثليثِ:

وَأَمَّا النَّصَارَى القَائِلُونَ بِالتَّثْلِيثِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُثْبِتُوا لِلْعَالَمِ ثَلَاثَةَ أَرْبَابٍ يَنْفَصِلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، بَلْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ صَانِعَ العَالَمِ وَاحِدٌ، وَيَقُولُ: بِاسْمِ الإبْنِ وَالأَبِ وَرُوحِ القُدُسِ إِلَهُ وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُمْ فِي التَّثْلِيثِ مُتَنَاقِضٌ فِي نَفْسِهِ، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّلُولِ أَفْسَدُ مِنْهُ [1].

[١] قالَ المُؤلفُ: «وَقَوْلُهُمْ فِي التَّلْيِثِ مُتَنَاقِضٌ» وذلِكَ لأنَّ النَّصارَى لِضَلالِهِم قالوا: إنَّ الإِلَهَ ثَلاثةٌ لكِنَها واحِدٌ، وَهذا تَناقُضٌ ظاهِرٌ، فببَداهة العُقولِ الثَّلاثةُ ليسَتْ واحِدًا، فالأَبُ والابْنُ ورُوحُ القُدسِ، هَذه ثلاثةٌ مُنفرِدةٌ بعضُها عَن بعضٍ، ومعَ ذلِكَ يَقولونَ: هُمْ إلهٌ واحِدٌ. ولَوْ قالوا: هُم شُرَكاءُ. لكانَ قولُهم قَريبًا منَ المَعقولِ، لكِنْ إذا قالوا: هَوْلاءِ الثَّلاثةُ واحِدٌ، لا شَكَّ أنَّ هذا ضَلالٌ بيِّنٌ وَتَناقُضٌ.

كذلِكَ الأَفسدُ مِنه أَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ حَلَّ فِي عِيسَى ابنِ مَرِيمَ، فكانَ عِيسَى ابنُ مَرِيمَ هُوَ اللهَ، وَهَذَا أَيضًا مُتناقِضٌ؛ لأَنَّ عِيسَى ابنَ مَرِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بُشَرٌ مَخُلُوقٌ، فكيفَ يَجِلُّ فيه الحَالِقُ؟! ونَعرفُ أَنَّ عِيسَى ابنَ مَرِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُوذِي حتَّى إِنَّهُم -أَيِ: اليَهودَ-لَّا شُبِّهُ لَهُم زَعَمُوا أَنَّهُم صلَبُوه وقَتَلُوهُ، فكيفَ يَكُونُ هَذَا مُكِنًا في ذَاتِ اللهِ عَرَّفِجَلَّ؟!

فإِنْ قالَ قائلٌ: قَدْ يُدلِّلُ بعضُ الناسِ عَلى أنَّ الثلاثةَ يُمكِنُ أَنْ تَكونَ شيئًا واحِدًا بالماءِ يَكونُ له أحوالٌ ثلاثةٌ وهو شيءٌ واحِدٌ؟

فالجوابُ: الَّذي اختَلَفَتِ الآنَ أُوصافُه، كانَ بالأَوَّلِ ماءً سائِلًا، ثُم صارَ جامِدًا، ثُم صارَ جامِدًا، ثُم صارَ بُخارًا، لكِنَّه شيءٌ واحِدٌ، أمَّا هَذا فيقولُ: إنَّ رُوحَ القُدسِ الَّذي هوَ جِبريلُ وعِيسَى كانا ذاتًا مُستقِلَّةً، ثُمَّ اتَّحَدا، فكانَ الثلاثةُ آلهةً، وهِيَ على زَعمِهم شيءٌ واحِدٌ.

وَلِهَذَا كَانُوا مُضْطَرِبِينَ فِي فَهْمِهِ، وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ، لَا يَكَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُعَبِّرُ عَنْهُ بِمَعْنَى مَعْقُولٍ، وَلَا يَكَادُ اثْنَانِ يَتَّفِقَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ وَاحِدٌ بِمَعْنَى مَعْقُولٍ، وَلَا يَكَادُ اثْنَانِ يَتَّفِقَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ وَاحِدٌ بِلَقَاتِ، وَتَارَةً بِالظَّاتِ، وَتَارَةً بِالظَّشْخَاصِ، وَتَارَةً بِالطَّشْخَاصِ. وَالأَقَانِيمُ يُفَسِّرُونَهَا تَارَةً بِالخَوَاصِّ، وَتَارَةً بِالصِّفَاتِ، وَتَارَةً بِالأَشْخَاصِ.

وَقَدْ فَطَرَ الله العِبَادَ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الأَقْوَالِ بَعْدَ التَّصَوُّرِ التَّامِّ، وَبِالجُمْلَةِ فَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَكَاثِلَيْنِ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الطَّوَائِفِ مَنْ يُثْبِتُ لِلْعَالَمِ صَانِعَيْنِ مُتَهَاثِلَيْنِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ وَالنَّظَرِ وَالفَلْسَفَةِ تَعِبُوا فِي إِثْبَاتِ هَذَا المَطْلُوبِ وَتَقْرِيرِهِ، وَنَ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ وَالنَّظْرِ وَالفَلْسَفَةِ تَعِبُوا فِي إِثْبَاتِ هَذَا المَطْلُوبِ وَتَقْرِيرِهِ، وَوَعَمُ أَنَّهُ يُتَلَقَّى مِنَ السَّمْعِ. وَمِنْهُمْ مَنِ اعْتَرَفَ بِالعَجْزِ عَنْ تَقْرِيرِ هَذَا بِالعَقْلِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ يُتَلَقَّى مِنَ السَّمْعِ. دَليلُ التَّهَانُع:

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ إِثْبَاتُهُ بِدَلِيلِ التَّمَانُعِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ
فَعِنْدَ اخْتِلَافِهِمَا مِثْلَ: أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيكَ جِسْمٍ وَآخَرُ تَسْكِينَهُ، أَوْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا
إِخْيَاءَهُ وَالآخَرُ إِمَاتَتَهُ: فَإِمَّا أَنْ يَحْصُلَ مُرَادُهُمَا، أَوْ مُرَادُ أَحَدِهِمَا، أَوْ لَا يَحْصُلُ مُرَادُ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَالْأَوَّلُ مُمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الجَمْعَ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ، وَالثَّالِثُ مُمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ خُلُوُّ الجِسْمِ عَنِ الحَرَكَةِ وَالشَّكُونِ، وَهُو مُمْتَنَعٌ، وَيَسْتَلْزِمُ أَيْضًا عَجْزَ كُلِّ مِنْهُمَا، وَالعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا، وَإِذَا حَصَلَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخِرِ كَانَ هَذَا هُوَ الإِلَهَ القَادِرَ، وَالآخَرُ عَاجِزًا لَا يَصْلُحُ لِلْإِلَهِيَّةِ، وَتَمَامُ الكَلَامِ عَلَى هَذَا الأَصْلِ مَعْرُوفٌ فِي مَوْضِعِهِ [1].

[[]١] هَذا دَليلُ التَّمانُعِ عِندَهم؛ يَقولونَ مثَلًا: لَـوْ كانَ للعالَمِ صانِعانِ -أي: خالِقانِ-

وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ يَزْعُمُونَ أَنَّ دَلِيلَ التَّمَانُعِ هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢] لإعْتِقَادِهِمْ أَنَّ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي قَرَّرُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ الَّذِي بَيَّنَهُ القُرْآنُ، وَدَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَيْسَ هُوَ تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ التَّوْحِيدُ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، هُو تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ التُصْمِّنُ تَوْحِيدُ الرَّبُوبِيَّةِ، وَهُو عِبَادَةُ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّ المُشْرِكِينَ الإَلْهِيَّةِ المُتَصَمِّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ، وَهُو عِبَادَةُ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّ المُشْرِكِينَ مِنَ العَرَبِ كَانُوا يُقِرُّونَ بِتَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّ خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاحِدٌ.

كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقان:٢٥]، ﴿ قُل لِّمِنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَاۤ إِن كُنتُمْ تَعۡلَمُونَ ﴿ اللَّهُ سَيَقُولُونَ لِللَّهِ ۚ قُلْ أَنْكُ رَبِكَ ﴾ [المؤمنون: ٨٥] الآياتِ.

فأرادَ أَحَدُهما شيئًا وأرادَ الآخَرُ شَيئًا غيرَه؛ لأنَّ كلَّ واحِدٍ مِنهما خالِقٌ، مِثل أَنْ يُريدَ أَحَدُهما أَنْ يُحرَدُ أَنْ لا يَتَحرَّكُ.

فأتَى الْمُؤلِّفُ بطَريقِ الحَصِرِ، وقالَ: «فإِمَّا أَنْ يَحصلَ مُرادُهما» بأَنْ يَكونَ الجِسمُ ساكِنًا مُتحرِّكًا، هذا واحِدٌ، (أو مُرادُ أَحَدِهما، أو لا يَحصُلُ مُرادِ واحِدٍ منهما، والأوَّلُ مُعَنَعٌ) أي: أَنْ يَكونَ مُتحرِّكًا ساكِنًا؛ لأَنَّه جَمْعٌ بينَ ضِدَّينِ، فلا يُمكنُ أَنْ يَكونَ الشيءُ مُتحرِّكًا ساكِنًا.

ثانيًا: أَنْ يَحِصُلَ مُرادُ أَحَدِهما دونَ الآخَرِ، وهُوَ مُمتنِعٌ؛ لأَنَّه إذا حصَلَ مُرادُ أَحَدِهما دونَ الآخَرِ صارَ هوَ الإِلهَ، والثاني لا يَستحِقُّ الأُلوهيةَ لعَجْزِه.

ثالثًا: أَنْ يَكُونَ الجِسمُ لا مُتَحرِّكًا ولا ساكِنًا، وهَذا أيضًا مُمَتنِعٌ؛ لأَنَّه يَلزمُ خُلوُّ الجِسمِ عنِ الحرَكةِ والسُّكُونِ وهُو مُمَتنِعٌ، ويَلزمُ أيضًا لُزومٌ آخَرُ إذا لم يَحصُلْ مَقصودٌ واحِدٌ مِنْهما: عَجْزُ كلِّ واحِدٍ مِنْهما، وإذا عجَزَ كلُّ واحِدٍ مِنهُما لم يَصِحَّ أَنْ يَكُونا إِلَهَيْنِ. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي القُرْآنِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ للهِ فِي خَلْقِ العَالَمِ. بَلْ كَانَ حَالُهُمْ فِيهَا كَحَالِ أَمْثَالِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي الْأُمَمِ مِنَ الهِنْدِ وَالتَّرْكِ وَالبَرْبَرِ وَغَيْرِهِمْ، تَارَةً يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ تَمَاثِيلُ قَوْمٍ صَالِحِينَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ وَالتَّرْكِ وَالبَرْبَرِ وَغَيْرِهِمْ، تَارَةً يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ تَمَاثِيلُ قَوْمٍ صَالِحِينَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفْعَاءَ، وَيَتَوسَّلُونَ بِهِمْ إِلَى اللهِ، وَهَذَا كَانَ أَصْلَ شِرْكِ العَرَبِ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمٍ نُوحٍ: ﴿وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَ ءَالِهَتَكُمُ وَلَا نَذَرُنَ وَذًا وَلَا سُواعًا وَلَا يَعُوثَ وَيَسَرًا ﴾ [نوح: ٢٣].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ) وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَقَصَصِ الأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهَا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَيْلَهُ عَنْهُا وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمٍ صَالِحِينَ فِي قَوْمٍ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ، وَلَمَّ مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ، وَلَمَّ مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قَبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ، وَلَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ، وَلَمَ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهِمُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ اللَّهُمْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُمْ، وَعَلِيلَةً وَلِيلَةً وَلِيلَةً اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِم) عَنْ أَبِي الهَيَّاجِ الأَسَدِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَمَرَنِي أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ، وَلَا تَمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتُهُ (٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: «لَعَنَ الله اليَهُ ودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضَالِلَهُ عَنْهَا:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَشَرًا ﴾ [نوح: ٢٣]، رقم (٤٩٢٠)، من حديث ابن عباس رَضَالِتُهُعَنْهًا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩)، من حديث علي رَضَيًا لِللهُ عَنْهُ.

وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كُرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ كَنِيسَةٌ بِأَرْضِ الحَبَشَةِ، وَذُكِرَ مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَقَال: «إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» (٢).

وَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّ أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»(٢).

وَمِنْ أَسْبَابِ الشِّرْكِ^[1]: عِبَادَةُ الكَوَاكِبِ، وَاتِّخَاذُ الأَصْنَامِ بِحَسَبِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ لِلْكَوَاكِبِ مِنْ طِبَاعِهَا.

[1] قولُ الْمُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِن أَسبابِ الشِّرْكِ». هَذا فيه نظرٌ ظاهِرٌ جِدًّا، بَلْ يُقالُ: «مِن أَسبابِ الشِّرْكِ». هَذا فيه نظرٌ ظاهِرٌ جِدًّا، بَلْ يُقالُ: «ومِنَ الشِّركِ»؛ لأنَّ عِبادة الكواكِبِ شِرْكٌ، والسبَبُ للشِّرْكِ لم يَذكُرْه فيها سبَقَ مِن تَصويرِ الصالحِينَ مِن أَجْلِ الغُلوِّ فيهِم، أو تَذكُّرِ العِبادةِ، وما أَشبَهَ ذلِكَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رَضَّالِلَهُ عَنْهَا، رقم (١٣٩٠)، وفي كتاب: الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٢٩)، وباب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٢٩)، من حديث عائشة رَضَّالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد، رقم (٢٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٢٨)، من حديث عائشة رَضَالِتَهُعَنهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

وَشِرْكُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ -فِيهَا يُقَالُ- مِنْ هَذَا البَابِ، وَكَذَلِكَ الشَّرْكُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالجِنِّ وَاتِّخَاذُ الأَصْنَامِ لَهُمْ.

وَهَوُّ لَاءِ كَانُوا مُقِرِّينَ بِالصَّانِعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ، وَلَكِنِ اتَّخَذُوا هَوُ لَاءِ شُفَعَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اَتَّخَذُوا مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيكَ ءَ مَا نَعَبُدُهُمْ لِلْعَالَمِ لِلْعَالَمِ وَلَا يَضَرُّهُمْ وَلَا لِيَقَرِّبُونَا إِلَى اللّهِ زُلْفَى ﴾ [الزُّمَر:٣]، ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا لِيَعْمَرُهُمْ وَلَا لِيَعْمَرُهُمْ وَلَا لِيَعْمَرُهُمْ اللّهِ مَا لَا يَعْمَرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا لِيَعْمَرُهُمْ اللّهِ مَا لَا يَعْمَرُهُمْ فَاللّهُ مِنَا لِللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ وَلَا فِي اللّهُ مِنْ اللّهِ مَا لَا يَعْمَرُهُمْ وَلَا اللّهُ مَا لَا يَعْمَرُهُمْ عَلَى عَمَا لَهُ اللّهِ عَلَى اللّهِ وَلَا إِلَيْ اللّهُ مِنْ لَكُونِ وَلَا فِي اللّهُ وَلَا إِلَيْ اللّهِ مَا لَا يَعْمَرُهُمْ وَلَا إِلَا لَهُ وَلَا فِي اللّهُ مِنْ وَلَا فِي اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا لَا لَهُ اللّهُ وَلَا فِي اللّهُ مَا لَا يَعْمَلُونَ عَمَا يُشْرِكُونَ ﴾ [السّمنونِ وَلَا فِي اللّهُ رَبِنَ اللّهُ مَن اللّهُ عَلَى عَمَا يُشْرِكُونَ ﴾ [السّمنونِ وَلَا فِي الْأَرْضِ * سُبْحَنَهُ و وَتَعَالَى عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ [السّمنونِ وَلَا فِي الْأَرْضِ * سُبْحَنَهُ و وَتَعَالَى عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ [السّمنونِ وَلَا فِي الْأَرْضِ * سُبْحَنَهُ و وَتَعَالَى عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ [اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ وَلَا فِي الْأَرْضِ * اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلِي الْمُولِقِ اللْهُ اللّهُ وَلَا فِي اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهِ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللللللللللللّ

وَكَذَلِكَ كَانَ حَالُ الأُمَمِ السَّالِفَةِ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَذَّبُوا الرُّسُلَ، كَمَا حَكَى الله تَعَالَى عنهم فِي قِصَّةِ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّالَمُ عَنِ التَّسْعَةِ الرَّهْطِ الَّذِينَ تَقَاسَمُوا بِاللهِ، أَيْ: تَعَالَى عنهم فِي قِصَّةِ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّسْعَةِ الرَّهْطِ الَّذِينَ تَقَاسَمُوا بِاللهِ، أَيْ: تَعَالَفُوا بِاللهِ تَعَالَفُوا بِاللهِ فَهَوُّلَاءِ المُفْسِدُونَ المُشْرِكُونَ تَعَالَفُوا بِاللهِ عَلَى قَتْلِ نَبِيّهِمْ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا بَيِّنُ أَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِاللهِ إِيهَانَ المُشْرِكِينَ [1].

[1] وجهُ بَيانِه أَنَّهُم أَقسَموا باللهِ، وهَذا دَليلٌ عَلى أَنَّهُم مُؤمِنونَ بِاللهِ عَنَّوَجَلَّ لَكِنْ إِيهائُهم بِاللهِ إِيهانٌ بِرُبوبيَّتِه، وهَذا لا يَنفعُ؛ لأنَّ التَّوْحيدَ المَطلوبَ الَّذي جاءَتْ بهِ الرُّسُلُ إِيهائُهم بِاللهِ إِيهانٌ بِرُبوبيَّتِه، وهَذا لا يَنفعُ؛ لأنَّ التَّوْحيدَ المَطلوبَ الَّذي جاءَتْ بهِ الرُّسُلُ إِنَّها هوَ تَوحيدُ الأُلوهِيَّةِ، أمَّا تَوحيدُ الأُلوهِيَّةِ حالَّذي هوَ العِبادةُ – هوَ الَّذي كانوا مُفرِّطينَ بَوحيدِ اللهِ تَعالى بِهِ، لكِنْ تَوحيدُ الأُلوهِيَّةِ حالَّذي هوَ العِبادةُ – هوَ الَّذي كانوا مُفرِّطينَ فيهِ، ومِنْ أَجْلِهِ أُرسِلَتِ الرُّسُلُ.



تَوحيدُ الإِلهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوحيدَ الرُّبوبيةِ:

[1] تَوحيدُ الإِلهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوحيدَ الرُّبوبيةِ؛ لأنَّ الإِنسانَ لا يَعبُدُ إلَّا مَن يَعلمُ عِلمَ اليَقينِ أَنَّه هوَ المَالِكُ الخَالِقُ المُدبِّرُ النافِعُ الضارُّ، أمَّا أَنْ يَعبدَ مَن لا يَعتقِدُ فيهِ ذلِكَ فإنّ ه لا يُمكنُ؛ ولِهذا قالَ إبراهيمُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لأَبيهِ: ﴿ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ، وناقِصُ فإنّ يُغنِى عَنكَ شَيْئًا ﴿ [مريم:٤٢]، فه و ناقِصٌ في ذاتِهِ؛ لأَنَّه لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، وناقِصٌ فِإلنَّسبةِ لغيْرِه لا يَنفعُ شَيْئًا، فهذا مَعنَى قولِ المُؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: ﴿ إِنَّ تَوحيدَ الإِلهَيَّةِ يَتضمَّنُ تُوحيدَ الرِّلهَيَّةِ يَتضمَّنُ تُوحيدَ الرَّبوبيةِ ».

إِذًا: تَوْحيدُ الإِلَهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ، ولا عَكسَ، أَيْ: ليسَ كُلُّ مَن وحَّدَ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ،

وَقَال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبُوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ» (١١[١].

[1] مَعنَى: «يُهَوِّ دانِه» أي: يَجعَلانِه يَهودِيَّا إذا كانا يَهودِيَّيْنِ، «أَوْ يُنصِّر انِه» إِذا كانا نصر انِيَّيْن، «أَوْ يُمجِّسانِه» إِذا كانا مجَوسِيَّيْن، بمَعنَى أَنَّه يَعيشُ في بِيئةٍ يَهودِيَّةٍ فيكونُ يَهودِيًّا، أو يَعيشُ في بِيئةٍ مَجوسيَّةٍ فيكونُ مَجوسِيًّا، وهَذا وَيعيشُ في بِيئةٍ مجوسيَّةٍ فيكونُ مجوسِيًّا، وهَذا تَهوُّدٌ وتَنصُّرُ وتَمَجُّسٌ بِالفِعلِ.

وقَدْ يُرادُ مِنَ الحَديثِ: يُهوِّدانِه حُكْمًا، ويُمجِّسانِه حُكْمًا، ويُنصِّرانِه حُكْمًا؛ لأَنَّ المُولودَ بينَ أَبَوَيْن كافِرينِ كانَ له حُكمُهما، فإذا ماتَ قبلَ أَنْ يُميِّزَ فإنَّه لا يُحكمُ لَه بِأَحكامِ أَطفالِ المُشرِكينَ، فلا يُغسَّلُ، ولا يُكفَّنُ، ولا يُحفَّنُ، ولا يُحفَّنُ، ولا يُحفَّنُ، ولا يُحفَّنُ،

فالحديثُ إِذَا يَحتمِلُ أَنَّ المَعنَى: يَجعَلانِه مَجوسِيًّا أَو نَصرانِيًّا أَو يَهودِيًّا بالفِعلِ؛ لأَنَّه يَعيشُ في بِيئةٍ هَذا دِينُها فيَتديَّنُ بِه، أو بالحُكْم بمَعنَى أَنَّه لا يَبقَى ولا يَعيشُ، بَلْ يَموتُ صَغيرًا لكِنْ يُحكَمُ له بحُكمِ أَبوَيْه، إِنْ كانا يَهودِيَيْنِ فحُكمُه حُكمُ اليَهودِ، وإِنْ كانا يَهودِيَيْنِ فحُكمُه حُكمُ اليَهودِ، وإِنْ كانا نَصرانِيَّيْن فحُكمُه حُكمُ المَجوسِ، هَذا في نَصرانِيَّيْن فحُكمُه حُكمُ النَصارَى، وإِنْ كانا بجوسِيَّيْن فحُكمُه حُكمُ المَجوسِ، هَذا في الدُّنْيا، أمَّا في الآخِرةِ إِنْ ماتَ وهُوَ طِفلٌ فاللهُ أَعلمُ بها كانَ سيَعمَلُ؛ ولِهَذا لَيَّا سُئِلَ النَّبيُّ عَنْ أُولادِ المُشرِكينَ قالَ: «اللهُ أَعْلَمُ بهَا كَانُوا عَامِلِينَ»(١). وقالَ في حَديثٍ عَلَيْهِ الصَّلَةُ عَنْ أُولادِ المُشرِكينَ قالَ: «اللهُ أَعْلَمُ بهَا كَانُوا عَامِلِينَ»(١). وقالَ في حَديثٍ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فهات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَخِاللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم (١٣٨٤)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَئِخَالِنَهُ عَنهُ.

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مَعْنَاهُ يُولَدُ سَاذَجًا لَا يَعْرِفُ تَوْحِيدًا وَلَا شِرْكًا، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ لِمَا تَلُونَا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ -فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّه عَرَّفَجَلَّ-: «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمُ اللَّيَاطِينُ »(۱) الحديث، وَفِي الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، حَيْثُ قَال: «يُهَوِّ دَانِهِ الشَّيَاطِينُ »(۱) الحديث، وَفِي الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، حَيْثُ قَال: «يُهَوِّ دَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ »(۲) ، وَلَمْ يَقُلْ: وَيُسْلِمَانِهِ [۱]. وَفِي رِوَايَةٍ: «يُولَدُ عَلَى المِلَّةِ »(۳) ، وَفِي أَخْرَى: «عَلَى هَذِهِ المِلَّةِ »(۱) .

= آخَرَ: «أَوْلَادُ المُشْرِكِينَ مِنْهُم» (٥). فيُحمَلُ قولُه: «أَوْلادُ المُشرِكِينَ مِنْهُم» على الحُكْمِ في الدُّنْيا، ويُحمَلُ قولُه: «اللهُ أَعلَمُ فِيها كانُوا عَامِلِينَ» عَلى حالِهِم في الآخِرةِ.

[1] قالَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولَمْ يَقُلْ: ويُسلِمانِهِ»؛ لأَنَّ الإِسْلامَ هُوَ دِينُ الفِطرةِ، فكيفَ يُسلِمانِه وهوَ على دِينِ الفِطرةِ، هَذا على هذِه الرِّوايةِ، لكِنْ إِنْ صحَّتْ رواية «يُسْلِمانِه» فالمعنى: يُثبِّتانِه على الإِسلام.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، رقم (٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضَيَّكَ عَنْهُ.

- (۲) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فهات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَحَوَاللَّهُ عَنْهُ.
- (٣) أخرجه الترمذي: أبواب القدر، باب ما جاء كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢١٣٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنهُ.
- (٤) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال الكفار وأطفال المسلمين، رقم (٢٦٥٨/ ٢٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّهُ عَنْهُ.
- (٥) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب أهل الدار يبيتون، فيصاب الولدان والذراري، رقم (٣٠١-٣٠)، مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد، رقم (١٧٤٥)، من حديث الصعب بن جثامة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

أُوجُهُ فِطرةِ اللهِ للنَّاسِ:

وَهَذَا الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ عَيَّ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ الأَدِلَةُ العَقْلِيَّةُ لهُ بِصِدْقِهِ، مِنْهَا أَنْ يُقَالَ: لَا رَيْبَ أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ مِن الإعْتِقَادَاتِ وَالإِرَادَاتِ مَا يَكُونُ حَقَّا، وَتَارَةً مَا يَكُونُ بَاطِلًا، وَهُوَ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَات، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرَجِّحٍ لِأَحَدِهِمَا. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا عُرِضَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُصَدِّقَ وَيَنتَفِعَ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرَجِّحٍ لِأَحَدِهِمَا. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا عُرِضَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُصَدِّقَ وَيَنتَفِعَ وَلَا بُكَ لَهُ مِنْ مُرَجِّحٍ لِأَحَدِهِمَا. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا عُرِضَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُصَدِّقَ وَيَنتَفِعَ وَلَا بُكَ لَا مُرَحِّمٍ لِلْعَرْرَهِ إِلَى أَنْ يُصَدِّقَ وَيَنتَفِعَ.

وَحِينَئِذٍ فَالإعْتِرَافُ بِوُجُودِ الصَّانِعِ وَالإِيمَانُ بِهِ هُوَ الحَقُّ أَوْ نَقِيضُهُ، وَالثَّانِي فَاسِدٌ قَطْعًا، فَتَعَيَّنَ الأَوَّلُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الفِطْرَةِ مَا يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ الصَّانِعِ وَالإِيمَانَ بِهِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي فِطْرَتِهِ مَحَبَّتُهُ أَنْفَعَ لِلْعَبْدِ أَوْ لَا، وَالثَّانِي فَاسِدٌ قَطْعًا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي فِطْرَتِهِ مَحَبَّتُهُ مَا يَنْفَعُهُ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ مَفْطُورٌ عَلَى جَلْبِ المَنافِعِ وَدَفْعِ المَضَارِّ بِحِسِّهِ، وَحِينَئِذٍ لَمْ تَكُنْ فِطْرَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مُسْتَقِلَّةً بِتَحْصِيلِ ذَلِكَ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مُعينٍ لِلْفِطْرَةِ: كَالتَّعْلِيمِ وَنَحْوِهِ، فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ، وَانْتَفَى المَانِعُ، اسْتَجَابَتْ لِهَا فِيهَا مِنَ المُقْتَضِي لِذَلِكَ[1].

[1] أَرادَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنْ يُبيِّنَ أَوجُهَ الفِطرةِ الَّتِي فُطِرَ الناسُ علَيْها:

الوَجهُ الأوَّلُ: أَنْ يُقالَ: إنَّه لا رَيبَ أنَّ الإِنسانَ لَهُ اعتِقاداتٌ وإراداتٌ، وأنَّه إمَّا أَنْ يُريدَ ما يَنفَعُه، وإمَّا أَنْ يُريدَ ما يَضُرُّه.

والثاني: مُمتنِعٌ، فإذا امتنَعَ أَنْ يُريدَ ما يَضُرُّه تَعيَّنَ أَنْ يُريدَ ما يَنفَعُه، وهو تَوحيدُ اللهِ تَعالى والاعتِرافُ بوُجودِهِ.

وَمِنْهَا أَنْ يُقَالَ: مِنَ المَعْلُوْمِ أَنَّ كُلَّ نَفْسٍ قَابِلَةٌ لِلْعِلْمِ وَإِرَادَةِ الحَقِّ، وَمُجُرَّدُ التَّعْلِيمِ وَالتَّحْضِيضِ لَا يُوجِبُ العِلْمَ وَالإِرَادَةَ، لَوْلَا أَنَّ فِي النَّفْسِ قُوَّةً تَقْبَلُ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَوْ عُلِّمَ الجَهَادُ وَالبَهَائِمُ وَحُضِّضَا لَمْ يَقْبَلَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُصُولَ إِقْرَارِهَا بِالصَّانِعِ مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُنْفَصِلٍ مِنْ خَرْ سَبَبٍ مُنْفَصِلٍ مِنْ خَارِجٍ، وَتَكُونُ الذَّاتُ كَافِيَةً فِي ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ المُقْتَضِي قَائِمًا فِي النَّفْسِ وَقُدِّرَ عَدَمُ الْمَعَارِضِ، فَالمُقْتَضِي السَّالِمُ عَنِ المُعَارِضِ يُوجِبُ مُقْتَضَاهُ، فَعُلِمَ أَنَّ الفِطْرَةَ الشَّلِيمَةَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهَا مَا يُفْسِدُهَا كَانَتْ مُقِرَّةً بِالصَّانِعِ، عَابِدَةً لَهُ اللَّا.

وَمِنْهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْمُفْسِدُ الْحَارِجُ، وَلَا الْمُصْلِحُ الْحَارِجُ، كَانَتِ الفِطْرَةُ مُقْتَضِيَةً لِلصَّلَاحِ؛ لِأَنَّ المُقْتَضِيَ فِيهَا لِلْعِلْمِ وَالإِرَادَةِ قَائِمٌ، وَالمَانِعَ مُنْتَفٍ.

ثانيًا: أنَّ كلَّ إِنْسَانٍ مَفطورٌ على جَلبِ المَنافعِ ودَفعِ المَضارِّ بحِسِّه، بقَطعِ النَّظَرِ عَن ذَوقِه الباطِنيِّ، فهاذا يَطلُبُ؟ يَطلُبُ المَنافعَ، فإنَّه إذا رأَى الحَريقَ يَهربُ بمُقتضَى الحِسِّ دونَ أَنْ يَقُولَ لَه قائِلٌ: اهرَبْ مِنَ الحَريقِ، أَوْ ما أَشْبَهَ ذلِكَ؟ لأنَّ هذا الإنسانَ مَفطورٌ على جَلبِ المَنافعِ ودَفعِ المَضارِّ، ومعَ ذلِكَ فإنَّ الفِطرةَ فيها يَتعلَّقُ بِذاتِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ لا تَستقِلُّ بِه، أي: لا يُمكِنُ أَن يَعرِفَ تَفاصيلَ ما يَجِبُ للهِ تَعالى ويَمتنِعُ ويَجُوزُ، بَلْ لا بُدَّ لَهُ مِن مُعينٍ عَلى ذلِكَ، وهو الشَّرْعُ -كها قالَ المُؤلِّفُ - فإذا وُجدَ الشَّرْعُ، وهوَ على الفِطرةِ وانتَفَى المانِعُ وجَبَ ثُبُوتُ الخُكم؛ ولِهَذَا قالَ: «اسْتَجَابَتْ لِهَا فِيهَا مِنَ المُقْتَضِي لِذَلِكَ».

[1] فإِنْ حصَلَ لَها مُعارِضٌ فقَدْ تَنصرِفُ معَ هذا المُعارِضِ، مِثْل إِنْ كانَ أَبُواهُ يَهودِيَّينِ أَوْ مَجوسيَّيْن أو نَصرانِيَّيْنِ فإنَّه قَدْ يَنصرِفُ عَنْها إلى هَذا المُعارِضِ؛ لأَنَّ هَذا المُعارِضَ قُويٌّ فيصرِفُه عَنِ الفِطرةِ الَّتي فطَرَ اللهُ الخَلقَ علَيْها.

دَلالةُ العَقلِ على الخالِقِ:

وَيُحْكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَمُ اللّهُ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ أَرَادُوا البَحْثَ مَعَهُ فِي تَقْرِيرِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ: أَخْبِرُونِي قَبْلَ أَنْ نَتكَلَّمَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ عَنْ سَفِينَةٍ فِي دِجْلَةَ تَذْهَبُ فَتَمْتَلِئُ مِنَ الطَّعَامِ وَالمَتَاعِ وَغَيْرِهِ بِنَفْسِهَا، وَتَعُودُ بِنَفْسِهَا فَتَرَسْيِ بِنَفْسِهَا، وَتُعُودُ بِنَفْسِهَا فَتَرَسْيِ بِنَفْسِهَا، وَتُعُودُ إِنَفْسِهَا فَتَرْجِعُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدَبِّرَهَا أَحَدٌ؟! فَقَالُوا: هَذَا عُمَالًا لَا يُمْكِنُ أَبَدًا! فَقَالَ لَهُمْ: إِذَا كَانَ هَذَا مُحَالًا فِي سَفِينَةٍ، فَكَيْفَ فِي هَذَا العَالَمِ كُلّهِ عُلُوهِ وَسُفْلِهِ؟! وَتُحْكَى هَذِهِ الحِكَايَةُ أَيْضًا عَنْ غَيْرِ أَبِي حَنِيفَةً [1].

[1] فهذا العالَمُ بها فِيهِ مِنَ الانتِظامِ والبَقاءِ والإِمدادِ والإِعْدادِ لا يُمكِنُ أَنْ يُوجِدَ نَفْسَه، كَها لو قيلَ لكَ: إِنَّ هُناكَ سَفينةً في دِجلةَ جاءَتْ مُحمَّلةً بالطَّعامِ، ثُمَّ تَوجَّهَت إلى هَذا النهرِ وأَرسَتْ فيه، وأَنزَلَتِ الطَّعامَ الَّذي حَمَلتْه دونَ أَنْ يَكونَ لها قائِدٌ، ودونَ أَنْ يَكونَ لها مَن يَحمِلُها، فإنَّك لا تُصدِّقُ بِهَذا، كذلِكَ الشمسُ والقمَرُ والنُّجومُ والمطرُ والسَّحابُ وغيرُ ذلِكَ، لا يُمكِن أَنْ يَسيرَ هذا السَّيْرَ بدونِ مُسيِّرٍ لَهُ؛ لأَنَّ هُناكَ رَبًّا يُدبِّرُ هذه الكائِناتِ.

وأَبو حَنيفةَ رَحِمَهُ اللّهُ يُناظِرُ قومًا لا يَعترِفونَ بالرَّبِّ ولا يُقرُّونَ بِهِ، وقيلَ لأَعرابيِّ: كيفَ عرَفْتَ ربَّكَ؟ قالَ: البَعرةُ تَدُلُّ عَلى البَعيرِ، والأَثَرُ يَدُلُّ عَلى المسيرِ، فسَهاءٌ ذاتُ أَبراجٍ، وأرضٌ ذاتُ فِجاجٍ، وبِحارٌ ذاتُ أَمواجٍ أَلَا تَدُلُّ عَلى السَّميعِ البَصيرِ؟ والجَوابُ: بَلى، تَدُلُّ عَلَى السَّميعِ البَصيرِ؟ والجَوابُ: بَلى، تَدُلُّ عليه.

فهَذا الأَعرابِيُّ بفِطْرتِه استَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِه المَخْلُوقاتِ العَظيمةَ لا يُمكِنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَها خالِقٌ مُدبِّرٌ. فالإنسانُ مثلًا إذا قُدِّرَ أَنَّه لم يُهيًّا لَه مَن يَصُدُّه عَنِ الفِطرةِ، ولا مَن يُؤيِّدُ فِطرتَه، فإنَّه يَكُونُ عَلَى الفِطرةِ؛ لأَنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قالَ: «فَأَبُواهُ يُهَوِّدانِهِ أَوْ يُنَصِّر انِهِ» (١). فدَلَّ هذا على أَنَّه لَوْ بَقِيَ بدونِ مُعارِضٍ مُقاوِم بقِيَ على الفِطْرةِ.

ونَحنُ نَجدُ البَهائِمَ مَفطورةً عَلى مَعرِفةِ الخالِقِ عَزَقَجَلَّ ومَفطورةً عَلى مَصالِحِها، وَنَحنُ نَجدُ البَهائِم مَفطورةً عَلى مَعرِفةِ الخالِقِ عَزَقَجَلَّ ومَفطورةً عَلى مَصالِحِها، تَعرِفُ أَينَ يَكونُ المَرعَى، وتَعدو فتَحِنُ إلى أَوْلادِها، وما أَشبَهَ ذلك؛ لأَنّه ليسَ هُناكَ شَيءٌ مُقاوِمٌ يَصُدُّها عَنِ الفِطرةِ الَّتي خُلِقَت علَيْها، بخِلافِ الآدَميِّ فإنّه ذو إرادةٍ وعَقلِ وشُعورٍ يَصُدُّه صَدًّا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فهات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَجَوَاللَّهُ عَنْهُ.

تَقريرُ القُرآنِ لتَوحيدِ الإِلهيَّةِ:

فَلَوْ أَقَرَّ رَجُلٌ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي يُقِرُّ بِهِ هَؤُلَاءِ النُّظَّارُ، وَيَفْنَى فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ، وَيَجْعَلُونَهُ غَايَةَ السَّالِكِينَ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ (مَنَازِلِ السَّائِرِينَ) وَغَيْرُهُ، وَهُو مَعَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ وَحْدَهُ وَيَتَبَرَّأُ مِنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ كَانَ مُشْرِكًا وَغَيْرُهُ، وَهُو مَعَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ وَحْدَهُ وَيَتَبَرَّأُ مِنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ كَانَ مُشْرِكًا وَغَيْرُهُ، وَهُو مَعَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ وَحْدَهُ وَيَتَبَرَّأُ مِنْ عَبَادَةِ مَا سِوَاهُ كَانَ مُشْرِكًا مِنْ جِنْسِ أَمْثَالِهِ مِنَ المُشْرِكِينَ. وَالقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ تَقْرِيرِ هَذَا التَّوْحِيدِ وَبَيَانِهِ وَضَرْبِ الأَمْثَالِ لَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَرِّرُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا الله، وَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا الله، فَيَجْعَلُ الأَوَّلَ دَلِيلًا عَلَى الثَّانِي، إِذْ كَانُوا يُسَلِّمُونَ في الأَوَّلِ، وَيُنَازِعُونَ فِي الثَّانِي.

فَيُبِيِّنُ لَهُمْ سُبْحَانَهُ أَنَّكُمْ إِذَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللهُ وحده، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَأْتِي الْعِبَادَ بِهَا يَنْفَعُهُمْ، وَيَدْفَعُ عَنْهُمْ مَا يَضُرُّهُمْ، لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلِمَ تَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وَتَجْعَلُونَ مَعَهُ آلِهَةً أُخْرَى؟! كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ٱلْمُمَّدُ لِلّهِ وَسَلَمُ عَلَى تَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وَتَجْعَلُونَ مَعَهُ آلِهَةً أُخْرَى؟! كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ٱلْمُمَّدُ لِلّهِ وَسَلَمُ عَلَى عَبُدُونَ غَيْرَهُ، وَتَجْعَلُونَ مَعَهُ آلِهَةً أُخْرَى؟! كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلُ ٱللّهَمَنُوتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ عِبَادِهِ ٱلنّذِينَ السّمَنَوْتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ عَبَادِهِ ٱللّذِينَ السّمَنَوْتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ أَن تُنْبِتُوا لَكُمْ مَن السّمَاءَ مَا عَالَمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

يَقُولُ الله تَعَالَى فِي آخِرِ كُلِّ آية: ﴿أَوِلَهُ مَّعَ اللّهِ ﴾ أَيْ: أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ فَعَلَ هَذَا؟ وَهَذَا اسْتِفْهَامُ إِنْكَارٍ، يَتَضَمَّنُ نَفْيَ ذَلِكَ، وَهُمْ كَانُوا مُقِرِّينَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ غَيْرُ اللهِ، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. وَلَيْسَ المَعْنَى أَنه اسْتِفْهَامُ: هَلْ مَعَ اللهِ إِلَهٌ؟ كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا المَعْنَى لَا يُنَاسِبُ سِيَاقَ الكَلامِ، وَالقَوْمُ كَانُوا يَجْعَلُونَ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرَى،

كَمَا قَـالَ تَعَالَى: ﴿ أَبِنَكُمُ لَتَشْهَدُونَ أَنَ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَاۤ أَشْهَدُ ﴾ [الأنعام:١٩] وَكَانُوا يَقُولُون: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَ ۚ إِلَاهَا وَحِدًا ۚ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥].

لَكِنَّهُمْ مَا كَانُـوا يَقُولُونَ: إَنَّ مَعَهُ إِلَهًا جَعَلَ الأَرْضَ قَـرَارًا، وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَمْهَارًا، وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَمْهَارًا، وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ، وَجَعَلَ بَيْنَ البَحْرِينِ حَاجِزًا. بَلْ هُمْ مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ وَحْدَهُ فَعَلَ هَذَا، وَهَكَذَا سَائِرُ الآيَاتِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَـٰٓا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الأَنْعَام: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَدَرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنَ إِلَكُ عَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الانعام:٤٦] وَأَمْثَالُ ذَلِكَ [١].

[1] أَرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُقرِّرَ تَوحيدَ الأَلُوهيَّةِ الَّذِي يُنكِرُه هَؤلاءِ المُشرِكونَ بِما يَذكُرُه مِن أَفعالِهِ الَّتِي لا تَفعَلُها هَذِه الآلِهةُ كَقَوْلِه تَعالَى: ﴿ أَمَّنَ خَلَقَ السَّمَوَةِ وَالْأَرْضَ يَذكُرُه مِن أَفعالِهِ الَّتِي لا تَفعَلُها هَذِه الآلِهةُ كَقَوْلِه تَعالَى: ﴿ أَمَّنَ خَلَقَ السَّمَوَةِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمُ مِن السَّمَاءِ مَآءً فَأَنْ بَتَنا بِهِ عَدَآتِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُو أَن تُنلِتُوا وَأَنزَلَ لَكُمُ مِن السَّمَاءِ مَآءً فَأَنْ بَتَنا بِهِ عَدَآتِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُو أَن تُنلِيتُوا مُخَرَهَا أَ أَولَكُ مَعَ اللهِ أَلْ يُعلَمُ فَوْمٌ يُعَدِلُونَ ﴾ [النمل: ٢٠]، والاستِفْهامُ هُنا لا يُطلَبُ بِه الاستِعْلامُ، وإنَّما يُقصَدُ بِهِ الإِنكارُ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَى لا يُريدُ أَنْ يَستَفْهِمَ هَلْ مِعَ اللهِ إلهُ أَمْ اللهِ إللهُ أَمْ لا وَلَكِنَّهُ يُنكِرُ عَلَى هَوْلاءِ، يَقُولُ: أَإِلَهُ معَ اللهِ فعَلَ ذَلِكَ حتَّى تَعبُدُوهُ ؟

والجَوابُ: حتَّى هَؤلاءِ يَقولونَ: ليسَ هُناكَ إِلَهٌ فعَلَ ذلِكَ، حتَّى آلِهَتُهم الَّتي يُؤمِنونَ بِها يُؤمِنونَ بأنَّها لا تَفعَلُ هَذِه الأَشياءَ، فإِذا كانَتْ لا تَفعَلُ هذِه الأَشْياءَ فلا تَستَحِقُّ أَنْ تُعبَدَ.

إِذًا استَدَلَّ اللهُ تَعالى على بُطلانِ عِبادةِ هَذه الأَصْنامِ بأَنَّ هَذِه الأَصْنامَ لا تَستَطيعُ أَنْ

دَلائلُ صِدقِ الرَّسولِ دالَّةٌ عَلى تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ:

وَإِذَا كَانَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي يَجْعَلُهُ هَوُّلَاءِ النُّظَّارُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الصُّوفِيَّةِ هُوَ الغَايَةَ فِي التَّوْحِيدِ، دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، فَوَ الغَايَةَ فِي التَّوْحِيدِ، دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، فَلْيُعْلَمْ أَنَّ دَلَائِلَهُ مُتَعَدِّدَةٌ [1]: كَدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَدَلَائِلِ صِدْقِ الرَّسُولِ، فَإِنَّ فَلْيُعْلَمْ أَنَّ دَلَائِلُهُ مُتَعَدِّدةٌ [1]: كَذَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَدَلَائِلِ صِدْقِ الرَّسُولِ، فَإِنَّ اللهُ بِخَلْقِهِ [7]. العِلْمَ كُلَّمَا كَانَ النَّاسُ إِلَيْهِ أَحْوَجَ كَانَتْ أَدِلَّتُهُ أَظْهَر؛ رَحْمَةً مِنَ اللهِ بِخَلْقِهِ [7].

= تَخُلُقَ حَتَى بِإِقرارِ عَابِدِيها، وهَذَا إِلْزَامٌ لَهُمْ بَتَوحيدِ الأُلُوهيَّةِ كَمَا أَقرُّوا بَتَوحيدِ الرُّبوبيةِ؛ وَلِهَذَا كُلُّ الآياتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤلِّفُ تَدُلُّ عَلَى إِلزَامِ هَوْلاَءِ الْمُشرِكِينَ أَنْ يُؤمِنوا بتَوحيدِ اللهِ تَعَالَى فيها، كما آمَنوا بتَوحيدِ اللهِ تَعالَى في رُبوبِيَّتِه؛ فقالَ تَعالَى: ﴿ يَنَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ اللّٰذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة:٢١]، قال: ﴿ رَبَّكُمُ ﴾ فعلَّقَ العِبادة بوصفِ الرُّبوبِيَّةِ، وقال: ﴿ وَالَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة:٢١] أَيْ: ولا تَعبُدوا مَن ليسَ رَبًّا ولا خالِقًا لكُمْ ولا لَمِنْ قَبلَكُم.

[١] قولُ المُؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا كَانَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي يَجْعَلُهُ هَوُلَاءِ النُّظَّارُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الصُّوفِيَّةِ هُوَ الغَايَةَ فِي التَّوْحِيدِ، دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عليهم السلام، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، فَلْيُعْلَمْ أَنَّ دَلَائِلَهُ مُتَعَدِّدَةٌ ». نَحنُ نَقولُ: تَوحيدُ الرُّبوبِيَّةِ دَاخِلُ في توحيدِ الألوهِيَّةِ؛ لأنَّ كُلَّ مَن وحَدَ الله في ألوهِيَّتِه فقد وحَدَه في رُبوبِيَّتِه، إِذْ لا يُمكِنُ أَنْ يَعبُدَ مَن يُؤمِنُ أَنَّه وَاحِدٌ في خَلقِهِ ومُلكِه وتَدبيرِه، وإِلَّا لَهَا عَبَدَه، كَما سَبَق.

[٢] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَدَلَائِلِ صِدْقِ الرَّسُولِ». فدَلائلُ صِدقِ الرَّسُولِ». فدَلائلُ صِدقِ الرَّسُولِ هُنا ما هو أَعَمُّ، صِدقِ الرَّسُولِ هُنا ما هو أَعَمُّ، فلا يَخْتَصُّ بمُحمَّدٍ عَلَيْهِ، بَلْ كُلُّ الرُّسُلِ عَلَيْهِ مِالسَّلامُ أَعطاهُمُ اللهُ تَعالى آياتٍ، فمُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ أَعطاهُمُ اللهُ تَعالى آياتٍ، فمُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ أَعْطاهُ اللهُ آياتٍ، وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ أَعْطاهُ اللهُ آياتٍ، وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ أَعْطاهُ اللهُ آياتِ، وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ أَعْطاهُ اللهُ آياتِ، وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ أَعْطاهُ اللهُ آياتِ، وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ أَعْطاهُ اللهُ أَياتٍ، وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ عَلَيْهِ اللهُ أَيْلِ اللهِ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللهُو

= أَعْطاهُ اللهُ تَعالى آياتٍ، وكلُّ الرُّسُلِ أُعْطوا آياتٍ لِيُؤمِنَ بهِمُ البشَرُ.

ودَلائلُ صِدقِ الرَّسولِ دالَّةٌ عَلَى تَوحيدِ الرَّبوبيَّةِ، وَجهُ ذلِكَ أَنَّ آياتِ الأَنبياءِ لا بُدَّ أَنَّهَا خارِقةٌ لِلعادةِ، والَّذي أَخرَقَ العادة حَتَّى أَجرَى هذِهِ الآياتِ على خِلافِ النَظامِ هُو الله، في الله على خِلافِ النَظامِ هُو الله، في المستدلُّ بهذِه الآياتِ على وَجودِ الربِّ ورُبوبيَّتِه، وبِالنظرِ لِها وقَعَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فَيُستدَلُّ بهذِه الآياتِ عَلى وُجودِ الربِّ ورُبوبيَّتِه، وبِالنظرِ لِها وقَعَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يَسألونَه، ليسَ عِندَهُم ماءٌ، وفضع أُصبُعيه، فجعلَ الماءُ يَفورُ مِن بينِ أَصابِعِه كأَمثالِ ماءً، وإذا بينَ يَدَيْهِ إناءٌ فيه ماءٌ، فوضَعَ أُصبُعيه، فجعلَ الماءُ يَفورُ مِن بينِ أَصابِعِه كأَمثالِ العُيونِ (١)، هَذِه آياتُ دالَّةٌ على صِدقِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وفي نفسِ الوقتِ هِي مِن العُيونِ (١)، هَذِه آياتُ دالَّةٌ على صِدقِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وفي نفسِ الوقتِ هِي مِن دَلائل تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأَنَّه لا يَستَطيعُ أَحَدٌ أَنْ يَفعَلَ هَكَذا أَبُدًا مَهُما كانَ.

وكذلِكَ في حَديثِ أَنسٍ في قِصَّةِ الرجُلِ الَّذي اشتكى للنَبيِّ عَلَيْهُ وقالَ: يا رَسولَ اللهِ، ادْعُ اللهُ أَنْ يُغيثناً. فرفَعَ يَدَيْه ولَيسَ في السَّماءِ سَحابٌ، فدَعا اللهَ تَعالى: «اللهُمَّ أَغِثْنا» (٢). ثَلاثَ مَرَّاتٍ، فأَنشَأَ اللهُ سَحابةً وانتشَرَت في السَّماءِ، ثُم رعَدَتْ وبرَقَتْ حتَّى أَمطَرَتْ، فها نزلَ النَّبيُ عَلَيْهُ مِن مِنبَرِه إلَّا والمَطرُ يَتَحادَرُ مِن لِحِيتِه. هَذِه مِن دَلائِلِ صِدقِ الرَّسولِ، لكِنَها في نَفسِ الوقتِ دَليلٌ على الرُّبوبيَّةِ.

وطلَبَت مِنْه قُريشٌ أَنْ يُريَهُم آيَةً، فأَشارَ إلى القمَرِ فانشَقَّ نِصفَيْنِ^(١)، وهَذا أيضًا من دَلائلِ صِدقِ الرَّسولِ ﷺ، وفي نَفسِ الوَقتِ هُوَ مِن دَلائِلِ الرُّبوبِيَّةِ أيضًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٧٢)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٩)، من حديث أنس رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رَضَالِتُهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم (٣٦٣٦)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٠)، من حديث ابن مسعود رَضِّالِيَّهُ عَنهُ.

طَريقةُ القُرآنِ في الاستِدْلالِ:

وَالقُرْآنُ قَدْ ضَرَبَ الله لِلنَّاسِ فِيهِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ، وَهِيَ المَقَايِيسُ العَقْلِيَّةُ المُفِيدَةُ لِلْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ، لَكِنَّ القُرْآنَ يُبَيِّنُ الحَقَّ فِي الحُكْمِ وَالدَّلِيلِ، فَهَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا لِلْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ، لَكِنَّ القُرْآنَ يُبَيِّنُ الحَقَّ فِي الحُكْمِ وَالدَّلِيلِ، فَهَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟ وَمَا كَانَ مِنَ المُقَدِّمَاتِ مَعْلُومَةً ضَرُورِيَّةً مُتَّفَقًا عَلَيْهَا، اسْتُدِلَّ بِهَا، وَلَمْ الضَّلَالُ؟ وَمَا كَانَ مِنَ المُقَدِّمَاتِ مَعْلُومَةً ضَرُورِيَّةً مُتَّفَقًا عَلَيْهَا، اسْتُدِلَ بِهَا، وَلَمْ يُخْتَجْ إِلَى الإسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا.

وَالطَّرِيقَةُ الفصيحَة فِي البَيَانِ أَنْ تُحْذَفَ، وَهِي طَرِيقَةُ القُرْآنِ، بِخِلَافِ مَا يَدَّعِيهِ الجُهَّالُ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ القُرْآنَ لَيْسَ فِيهِ طَرِيقَةٌ بُرْهَانِيَّةٌ، بِخِلَافِ مَا قَدْ يَشْتَبِهُ وَيَقَعُ فِيهِ نِزَاعٌ، فَإِنَّهُ يُبِينُهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ [1].

[1] طَريقةُ القُرآنِ في الاستِدْلالِ أنّه إذا كانَتِ المُقدِّماتُ ضَرورِيَّةً مَعلومةً لا تَحتاجُ إلى بينةٍ استَدَلَّ بِها ولم يَستَدِلَّ عليها، فمثلًا كُونُ اللهِ هُوَ الحالِقَ هُو المَرِّ ضَروريُّ، فلَمْ يَستَدِلَّ اللهُ تَعالى عَلى تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، بَلِ استَدَلَّ على تَوحيدِ الأُلوهِيَّةِ بتَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ أَمْرٌ مَعلومٌ لا يَحتاجُ إلى إقامةِ البُرْهانِ، فصارَ هذا التَّوْحيدُ دَليلًا يُستَدَلُّ بِهِ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ أَمْرٌ مَعلومٌ لا يَحتاجُ إلى إقامةِ البُرْهانِ، فصارَ هذا التَّوْحيدُ دَليلًا يُستَدَلُّ بِهِ لا حُكْمًا يُستَدَلُّ عليه، لكِنْ تَوْحيدُ الأُلوهِيَّةِ هُو الَّذي فيهِ اشتِباهٌ ونِزاعٌ بِينَ الرُّسُلِ وأَمُهِم، لذلك كلُّ الآياتِ الَّتي ذكرَها المُؤلِّفُ فيها تقدَّم وأَفعالِ الرُّبوبيَّةِ استَدَلَّ اللهُ تَعالى بِها عَلى لذلك كلُّ الآياتِ الَّتي ذكرَها المُؤلِّفُ فيها تقدَّم وأَفعالِ الرُّبوبيَّةِ استَدَلَّ اللهُ تَعالى بِها عَلى توحيدِ الأُلوهِيَّةِ، فلمَّا كانَ توحيدُ الأُلوهِيَّةِ فيهِ اشتِباهٌ ونِزاعٌ وعَويهٌ ويَقولُ المُشرِكونَ: ما نَعبُدُهم إلَّا ليُقرِّبونا إلى اللهِ زُلفَى، عِندَ اللهِ ويَلبِسونَ الحَقَّ بالباطِلِ؛ صارَ استِدلالُ اللهِ عليه أكثرَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ طَرِيقةَ القُرآنِ فِي الاستِدْلالِ أَنَّه إذا كَانَ الأَمرُ بيِّنَا واضِحًا مَعلومًا فإنَّه يُستَدَلُّ بِه لا عَلَيْه؛ لأَنَّه مُسَلَّمٌ لا يَحتاجُ إلى إقامةِ دَليلٍ، لكِنَّه يَكُونُ حُجَّةً للمُنكِرِ فَيها

يَكُونُ مُستلزِمًا لَهُ، فإذا كانَ هَؤلاءِ مُقرِّينَ بتَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ وأنَّ اللهَ هوَ الربُّ لزِمَهُم أَنْ
 يُقرُّوا بتَوحيدِ الإِلهَيَّةِ؛ ولِهَذا تَوحيدُ الإِلهِيَّةِ ليَّا كانَ فيه نِزاعٌ واشتِباهٌ استدَلَّ اللهُ عَنَّقِجَلَّ عليْه بأُدِلَّةٍ مُتعدِّدةٍ.

فمثلًا: البعثُ بعدَ المَوتِ فيه نِزاعٌ، فالمُشرِكونَ يُنكِرونَه ويَقولونَ: لا يُمكِنُ أَنْ نُبعَثَ، مَن يُحِي العِظامَ وهِي رَميمٌ؟! ﴿ أَوْذَا مِنْنَا وَكُنَا نُرَابًا وَعَظَمًا أَوْنَا لَمَنعُوثُونَ ۚ آوَابَآؤُنَا اللّهُ تَعالَى لَهُ أَدِلّةً مُتعدِّدةً، فقالَ الأُولُونَ ﴾ [الصافات:١٦-١٧]، فلمَّ كانَ هَذَا أَمْرًا مُشتبِهًا ذكرَ اللهُ تَعالَى لَهُ أَدِلَّةً مُتعدِّدةً، فقالَ تَعالَى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَهِى خَلْقَهُ ﴿ قَالَ مَن يُحِي ٱلْعِظَامَ وَهِى رَمِيمٌ ﴾ [يس:٧٨]، وهذا أنكرَ، والمُنكِرُ يَحتاجُ إلى إقامةِ البَيِّنةِ والدليلِ عَلَيْه، فانظُرْ إلى الأدِلَّةِ:

الدَّليلُ الأَوَّلُ: قالَ تَعالى ﴿قُلْ يُحِينِهَا الَّذِيّ أَنشَاهَا أَوَّلَ مَـرَّةٍ ﴾ [يس:٧٩]، وَجهُ الدَّلالةِ مِنْه أَنَّ الَّذِي خَلَقَها أَوَّلَ مَرَّةٍ قادِرٌ عَلى إعادَتِها، وقالَ تَعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَوُّا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ مِنْه أَنَّ اللَّذِي خَلَقَها أَوَّلَ مَرَّةٍ قادِرٌ عَلى إعادَتِها، وقالَ تَعالى: ﴿وَهُوَ اللَّذِي يَبْدَوُّا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ مِنْهُ أَنْ وَهُو اللَّذِي عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧].

الدَّليلُ الثاني: قولُه تَعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيـهُ ﴾ [يس:٧٩]، والعالِمُ بكُلِّ خَلقٍ قادِرٌ علَيْه.

الدَّليلُ الثالِثُ: قولُه تَعالى: ﴿ الَّذِى جَعَلَ لَكُو مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُه مِنْهُ وَقَدُونَ ﴾ [يس: ١٨]، وَجهُ الدَّلالةِ مِنْهُ أَنَّ الشَجَرَ الأَخضَرَ تَتولَّدُ مِنْهِ النَارُ، والشَجَرُ الأَخضَرُ كُلُنا يَعلَمُ أَنَّه رَطْبٌ بارِدٌ؛ فيَحدُثُ مِن هذا الشَجَرِ الأَخضَرِ نارٌ، والنارُ هِيَ مِنَ اليُبوسةِ والحَرارةِ، لكِنْ تَولَّدَ هذا اليابِسَ الحَارَّ مِنَ الرَّمِيمِ خَلْقًا آخَرَ. الرَّمِيمِ خَلْقًا آخَرَ.

الدَّليلُ الرابعُ: قولُه تَعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِدٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُ مِن إِعادةِ الأَمواتِ، فقدْ قالَ تَعالى: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ أَعظُمُ مِن إِعادةِ الأَمواتِ، فقدْ قالَ تَعالى: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِكَنَّ أَكْبُرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [خافر:٥٧].

الدَّليلُ الخامِسُ: قولُه تَعالى: ﴿وَهُوَ الْخَلَّقُ الْعَلِيمُ ﴾. والحَلَّاقُ صِيغةُ مُبالَغةٍ تَدُلُّ عَلى كَمالِ خَلْقِه عَزَّقِجَلَّ.

الدَّليلُ السادِسُ: قولُه تَعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُۥ إِذَآ أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيكُونُ ﴾ [يس:٨٦]. وهَذا أيضًا تَمَامُ القُدرةِ فالَّذي إذا أَرادَ شَيْعًا يَقولُ لَه: كُنْ. فيكونُ، لا يَعجِزُ عَن أَنْ يُحِييَ المَوتَى، إنَّما يَقولُ: احْيَوْا. فيَحْيَوْنَ.

الدَّليلُ السابِعُ: قولُه تَعالى: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [يس:٨٣]، أَيْ: كُلُّ شيءٍ بيَدِ اللهِ مَلكوتُه، مُنقادٌ لأَمرِه، لا يُمكِنُ أَنْ يَتأبَّى.

الدَّليلُ الثامِنُ: قولُه تَعالى: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس:٨٦]، فإِنْ كُنَّا لا بُدَّ أَنْ نَرجِعَ إلى اللهِ فلا بُدَّ أَنْ نَحيا بعدَ المَوتِ، وإلَّا لَهَا تَحَقَّقَ الرُّجوعُ.

فتَأَمَّلُ هَـذَا الأمرَ المُنكَرَ الَّذي فيهِ اشتِباهٌ، فقَدْ يَأْتِي شَخصٌ مُتمكِّنٌ في البَيانِ والفَصاحةِ ويَقولُ للعَوامِّ: انظُروا هَذَا العَظمُ أُفتَّتُه بيَدَيَّ، فهَلْ يُمكِنُ أَنْ يَصيرَ بعدَ ذلِكَ إنسانًا؟ فقَدْ يَقولُ العامِّيُّ: لا واللهِ، لا أَظُنُّ أَنَّه يَصيرُ إنسانًا. فلكًا كانَ هَذَا أمرًا مُشتبِهًا أيَّدَه اللهُ تَعالى بالبَراهينِ القاطِعةِ الدالَّةِ عَلى أَنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قادِرٌ على ذلِكَ.

والحاصِلُ: أنَّ طَريقةَ القُرآنِ في الاسْتِدْلالِ لإِثْباتِ الشَّيْءِ أنَّه إذا كانَ الشَّيْءُ أَمْرًا

واضِحًا لا نِزاعَ فيه فإنَّه يُستدَلُّ بِه لا علَيْه، ولا يُتكلَّفُ في الإطالةِ لإِثْباتِه باعتِبارِ المَفْهومِ،
 وإلَّا فلا يَنبَغي أَنْ تُضافَ إلى ما يُتكلَّفُ، لكِنَّنا نَقولُ: باعتِبارِ المَفْهومِ أَنَّ المُستَدِلَّ إذا كانَ الأَمرُ بيِّنًا واضِحًا فإِنَّه لا يُتكلَّفُ بالاستِدْلالِ علَيْه، أمَّا إذا كانَ الأَمرُ مُشتبِهًا فإنَّه يُستدَلُّ علَيْه بها يُقرِّرُه حتَّى لا يَتمكَّنَ المُنكِرُ منَ الإِنْكارِ.



بُطلانُ الشِّركِ في الربوبيَّةِ:

وَلَمَّا كَانَ الشِّرْكُ فِي الرَّبُوبِيَّةِ مَعْلُومَ الإمْتِنَاعِ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، بِاعْتِبَارِ إِبْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْشُرِكِينَ إِلَى أَنَّ ثَمَّ خَالِقًا خَلَقَ بَعْضَ الشُرْكِينَ إِلَى أَنَّ ثَمَّ خَالِقًا خَلَقَ بَعْضَ العَالَمِ، كَمَا يَقُولُهُ الثَّنُويَّةُ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَمَا يَقُولُهُ القَدَرِيَّةُ فِي أَفْعَالِ الحَيَوَانِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الْفَلَاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ فِي حَرَكَةِ الأَفْلَاكِ، أَوْ حَرَكَاتِ النَّفُوسِ، أَوِ الأَجْسَامِ وَكَمَا يَقُولُهُ الفَلَاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ فِي حَرَكَةِ الأَفْلَاكِ، أَوْ حَرَكَاتِ النَّفُوسِ، أَوِ الأَجْسَامِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُشْتِونَ أَمُورًا مُحْدَثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاء يُشْتِونَ أَمُورًا مُحْدَثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاء يُشْتِونَ أَمُورًا مُحْدَثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاء يُشْتِونَ أَمُورًا مُحْدَثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي الطَّبِيعِيَّةِ، وَكِثِيرٌ مِنْ مُشْرِكِي العَرَبِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ يَظُنُّ فِي آلِهَتِهِ شَيْئًا مِنْ نَفْعِ الْحَرَبِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ يَظُنُّ فِي آلِهَتِهِ شَيْئًا مِنْ نَفْعِ الْفَالَةِ وَلَكَ.

فَلَمَّا كَانَ هَذَا الشِّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَوْجُودًا فِي النَّاسِ بَيَّنَ القُرْآنُ بُطْلَانَهُ، كَمَا فَقُ وَلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا التَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَهِ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ۚ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَهِ تَعَالَى: ﴿ مَا التَّغَذَ اللَّهُ مِن وَلَهِ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ اللهِ مِهَا اللهُ هَذَا البُرْهَانَ البَاهِرَ، بِهَذَا اللَّفْظِ الوَجِيزِ الظَّاهِرِ، فَإِنَّ الْإِلَةَ الحَقَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا فَاعِلًا، يُوصِلُ إِلَى عَابِدِهِ النَّفْعَ، وَيَدْفَعُ عَنْ الظَّاهِرِ، فَإِنَّ الإِلَةَ الحَقَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا فَاعِلًا، يُوصِلُ إِلَى عَابِدِهِ النَّفْعَ، وَيَدْفَعُ عَنْ الظَّرِهِ النَّفْعَ، وَيَدْفَعُ عَنْ الشَّرِيكِ وَتَفَرُّ وَهِ بِاللَّكِ وَحَيْثَذِ فَلَا يَرْضَى تِلْكَ الشَّرِكَةَ، بَلْ إِنْ قَدَرَ عَلَى قَهْرِ ذَلِكَ الشَّرِيكِ وَتَفَرُّ وِهِ بِاللَّكِ وَالإِلْهِيَّةِ دُونَهُ فَعَلَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ انْفَرَدَ بِخَلْقِهِ وَذَهَبَ بِذَلِكَ الخَلْقِ، كَمَا وَالإَلْهِيَّةِ دُونَهُ فَعَلَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ انْفَرَدَ بِخَلْقِهِ وَذَهَبَ بِذَلِكَ الخَلْقِ، كَمَا وَالْأَلْفِ اللَّيْ اللَّذَيْ الْخَلُونَ اللَّهُ عَلْ عَمْ بِمُلْكِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرِ المُنْفَرِدُ مِنْهُمْ عَلَى قَهْرِ الآنْفِ الْآنِيلَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِمُلْكِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرِ المُنْفَرِدُ مِنْهُمْ عَلَى قَهْرِ الآنْفِرَةُ مِنْهُمْ عَلَى قَهْرِ الآخَوِ وَالْعُلُو عَلَيْهِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

إمَّا أَنْ يَذْهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِخَلْقِهِ وَسُلْطَانِهِ.

- وَإِمَّا أَنْ يَعْلُو بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.
- وَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا تَحْتَ قَهْرِ مَلِكٍ وَاحِدٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِمْ كَيْفَ يَشَاءُ، وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهِ، بَلْ يَكُونُ وَحْدَهُ هُوَ الإِلَهُ، وَهُمُ الْعَبِيدُ المَرْبُوبُونَ المَقْهُورُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.
 وَجْهِ.

وَانْتِظَامُ أَمْرِ العَالَمِ كُلِّهِ وَإِحْكَامُ أَمْرِهِ مِنْ أَدَلِّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ مُدَبِّرَهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَمَلِكٌ وَاحِدٌ، وَرَبُّ وَاحِدٌ، كَمَا قَدْ دَلَّ وَمَلِكٌ وَاحِدٌ، وَرَبُّ وَاحِدٌ، لَا إِلَهَ لِلْخَلْقِ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ لَهُمْ سِوَاهُ، كَمَا قَدْ دَلَّ دَلِيلُ التَّمَانُعُ عَلَى أَنَّ خَالِقَ العَالَمِ وَاحِدٌ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا إِلَهَ سِوَاهُ، فَذَلكَ تَمَانُعُ فِي الْعِبَادَةِ وَالْإِلْهِيَّةِ، فَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ وَالْإِلَهِيَّةِ، فَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ وَالْإِلَهِيَّةِ، فَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ وَالْإِلَهُ فَي الْهَانِ مَعْبُودَانِ [1].

فَالعِلْمُ بِأَنَّ وُجُودَ العَالَمِ عَنْ صَانِعَيْنِ مُتَهَاثِلَيْنِ مُمْتَنِعٌ لِذَاتِهِ، مُسْتَقِرُّ فِي الفِطَرِ، مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ العَقْلِ بُطْلَانُهُ، فَكَذَا تَبْطُلُ إِلَهِيَّةُ اثْنَيْنِ، فَالآيَةُ الكَرِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِهَا ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ فِي الفِطَرِ مِنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، دَالَّةٌ مُثْبِتَةٌ مُلْزِمَةٌ لِتَوْحِيدِ الإِلَهِيَّةِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى هَذِهِ الآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَاۤ ءَالِهَ أَهُ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٧] وَقَدْ ظَنَّ طَوَائِفُ أَنَّ هَذَا دَلِيلُ التَّمَائُعِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ،

[١] قولُهُ رَحِمَهُ اللّهُ: «يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ» أَيْ: يَستَحيلُ شَرعًا، أَمَّا كُونًا فَمَوجُودٌ غَيرُ مُستَحيلٍ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَّ ءَالِهَ تَكُو وَلَا نَذَرُنَ وَدَّا وَلَا سُواعًا وَلَا يَعُونَ وَيَعُوقَ وَنَسَرًا ﴾ [نوح: ٢٣]، فعبادة عَيرِ اللهِ كَوْنًا مَوجُودة عيرُ مُستَحيلةٍ، لكِنْ شَرعًا مُستَحيلةٌ، فلا يُمكِن أَنْ يَكُونَ لِلعالَمِ إِلهانِ مَعْبُودانِ أَبَدًا، كَمَا لا يُمكِن أَنْ يَكُونَ لِلعالَمِ إِلهانِ مَعْبُودانِ أَبَدًا، كَمَا لا يُمكِن أَنْ يَكُونَ لَه إِلهانِ خَالِقانِ، فَكَمَا أَنَّ تَعَدُّدَ الأَربابِ مَمنوعٌ فَتَعَدُّدُ الآلِهةِ كَذَلِكَ مَمنوعٌ.

وَهُو أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ... إِلَخْ، وَغَفَلُوا عَنْ مَضْمُونِ الآيَةِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَقُلْ: أَرْبَابٌ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا هُو بَعْدَ وُجُودِهِمَا، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ آلِهَةٌ سِوَاهُ لَفَسَدَتَا. وَإَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ: لَفَسَدَتَا، وَهَذَا فَسَادٌ بَعْدَ الوُجُودِ، وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يُوجَدَا.

وَدَلَّتِ الآيَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، بَلْ لَا يَكُونُ الإِلَهُ إِلَّا وَاحِدًا، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الإِلَهُ الوَاحِدُ إِلَّا اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّ فَسَادَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الآلِهَةِ فِيهِمَا مُتَعَدِّدَةً، وَمِنْ كَوْنِ الإِلَهِ الوَاحِدِ غَيْرَ اللهِ، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لَهُمَا إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الإِلَهُ فِيهِمَا هُوَ الله وَحْدَهُ لَا غَيْرُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ اللهِ، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لَهُمَا إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الإِلَهُ فِيهِمَا هُوَ الله وَحْدَهُ لَا غَيْرُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ اللهِ، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لَهُمَا إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الإِلهُ فِيهِمَا هُوَ اللهِ وَحْدَهُ لَا غَيْرُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ إِلَهُ إِلَى اللهَ مُوانِّ قِيامَهُ إِنَّمَا هُو اللهِ وَحْدَهُ لَا عَيْرُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ السَّمَاوَاتُ السَّمَاوَاتُ لَلْهَانِ مَعْبُودَانِ لَفَسَدَ نِظَامُهُ كُلُّهُ، فَإِنَّ قِيَامَهُ إِنَّمَا هُو بِالعَدْلِ، وَبِهِ قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ، وَأَظْلَمُ الظَّلْمِ عَلَى الإِطْلَاقِ الشِّرْكُ، وَأَعْدَلُ العَدْلِ التَّوْحِيدُ الْأَلْمُ الظَّلْمِ عَلَى الإِطْلَاقِ الشِّرْكُ، وَأَعْدَلُ العَدْلِ التَوْحِيدُ اللهَ عَلَى الإِطْلَاقِ الشِّرْكُ، وَأَعْدَلُ العَدْلِ التَوْحِيدُ اللهَ عَلَى الْهَامُ الْمَالِقُ السَّرِقُ الشَّرْكُ، وَأَعْدَلُ العَدْلِ التَوْحِيدُ اللَّهُ الْمُهُ الْمَلْلَمُ عَلَى الإِطْلَاقِ الشِّرْكُ، وَأَعْدَلُ العَدْلِ التَوْمُ وَلِدُهُ الْمَالِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعَلَى الْمُعَلِّي الْمَالِقُ الْمَامِ الْمُعَلِي الْمَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَوْلِ الللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالَاقُ الْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ السُمُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُ

[1] رَدَّ الْمُؤلِّفُ عَلَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الآيَةُ فيها دَليلُ التَّمانُع مِن عِدَّةِ أَوْجُهِ.

[٢] قولُهُ: ﴿ قُل لَوْ كَانَ مَعَهُ عَلِهَ أَكَمَا يَقُولُونَ ﴾ [الإسراء: ٤٢] قولهُ: ﴿ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ جُملةٌ مُعترِضةٌ تُبيّنُ بُطلانَ أَنْ يَكونَ معَهُ آلِهةٌ ، أَيْ: مَعْبودةٌ كَما يَقُولُ هَوْلاءِ ، إِذًا المَعنَى: إِذْ لَوْ كَانَ معَهُ آلِهَةٌ ، أَيْ: الضَّميرُ فِي ﴿ لَا بَنَعَوْا ﴾ يَعودُ عَلى كانَ معَهُ آلِهَةٌ ، ﴿ لَا بَنَعَوْا ﴾ يَعودُ عَلى

وَفِيهَا لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَاتَّخَذُوا سَبيلًا إِلَى مُغَالَبَتِهِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ المَنْقُولُ عَنِ السَّلَفِ كَقَتَادَةً وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ: لَا تَخَذُوا سَبِيلًا بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ ابْنُ جَرِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ: لَا تَخَذُوا سَبِيلًا ﴾ [الزَّمل:١٩] وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿قُل لَوْ كَانَ مَعَهُ عَلِهَ أَنَّهُ ثَمَا يَقُولُونَ ﴾ [الإسراء:٤٢] وَهُمْ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّ العَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ، بَلْ جَعَلُوا مَعَهُ آلِهَةً لَكَانَ العَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ، بَلْ جَعَلُوا مَعَهُ آلِهَةً التَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ، وقَالُوا: ﴿مَا نَعَبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى ٱللّهِ زُلْفَى ﴾ [الزَّمر:٣] بِخِلَافِ الآيةِ الأَولَى اللّهِ وَلَالُوا: ﴿مَا نَعَبُدُهُمْ إِلّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى ٱللّهِ زُلْفَى ﴾ [الزَّمر:٣] بِخِلَافِ الآيةِ الأُولَى اللّهِ وَلَاكَ اللّهِ وَلَاكُوا:

= الآلِهةِ، أَيْ: لابتَغَتْ هذه الآلِهةُ إلى ذِي العَرشِ، أَيْ: إلى صاحِبِ العَرشِ، وصاحِبُ العَرشِ، وصاحِبُ العَرشِ هُوَ اللهُ عَزَّفَجَلَّ و ﴿سَبِيلا﴾ بمَعنَى: طَريقًا.

[1] إِذًا: فيها قَوْلانِ لأَهْلِ العِلمِ:

القَولُ الأوَّلُ: لَوْ كَانَ مِعَ اللهِ آلِهَةٌ لابتَغَوْا سَبيلًا إلى مُغالَبَتِه، أَيْ: لأَقاموا الحَربَ معَهُ أَيُّهُم يَغلِبُ حتَّى يَكُونَ إِلَهًا.

والقَوْلُ الثاني: لا بْتَغَوْا إلى اللهِ سَبيلًا بالتَّقرُّبِ إلَيْه، أَيْ: لكانَتْ هَذه الآلِهةُ تَبتَغي التَّقرُّبَ إلى اللهِ عَنَائِكَ لو فُرِضَ أَنَّ معَهُ آلِهةً، والواقِعُ أَنَّه ليسَ مَعَهُ آلِهةٌ.



تَقسيمُ التَّوحيدِ بِاعتبارِ العَبدِ:

ثُمَّ التَّوْجِيدُ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ رُسُلُ اللهِ وَنَزَلَتْ بِهِ كُتُبُهُ نَوْعَانِ: تَوْجِيدٌ فِي الطَّلَبِ وَالقَصْدِ [1]. تَوْجِيدٌ فِي الطَّلَبِ وَالقَصْدِ [1].

[١] قَدْ يُقال: إِنَّ هَذَا التَّنُويعَ يُخَالِفُ التَّقْسِيمَ السَابِقَ فِي التَّوْحِيدِ أَنَّه ثَلاثةٌ: تَوحِيدُ الرُّبوبيَّةِ، وتَوحيدُ الأَسْهاءِ والصِّفاتِ، وسَبَقَ ما يَتعلَّقُ بكُلِّ قِسمٍ مِن الرُّبوبيَّةِ، وتَوحيدُ الأَسْهاءِ والصِّفاتِ، وسَبَقَ ما يَتعلَّقُ بكُلِّ قِسمٍ مِن هَذِه الأَقْسامِ، لكِنْ هَذَا التَّنويعُ الَّذي ذَكَره المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنا باعتِبارِ تَوحيدِ الإِنْسانِ للهِ عَنَقِجَلَّ، ولَيْسَ باعتِبارِ أَقْسامِ التَّوْحيدِ بالنِّسبةِ إلى اللهِ، فالتَّقْسيمُ الأَوَّلُ هُو تَقسيمُ التَّوحيدِ باعتِبارِ تَعلُّقِه بِاللهِ عَنَقِجَلَ وهُوَ إِمَّا فِي مُلكِه، أَوْ في صِفاتِه، أَوْ عِبادتِه.

لكِنْ هُنا التَّوْحيدُ باعتِبارِ اعتِقادِ العَبدِ وما يَتَعلَّقُ بِه، فهُوَ إمَّا طَلَبٌ وإمَّا تَصديقٌ، فإذ كانَ التَّوحيدُ بالإِخْبارِ عنِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ وما يَتعلَّقُ بذاتِه وصِفاتِه فهُو مِن بابِ التَّصديقِ، أَيْ: يَجبُ علَيْنا أَنْ نُصدِّقَ، وإذا كانَ مِن بابِ العمَلِ فهُو مِن بابِ الطلَبِ والقَصدِ والإِرادةِ، يَجبُ علَيْنا أَنْ نُصدِّقَ، وإذا كانَ مِن بابِ العمَلِ فهُو مِن بابِ الطلَبِ والقَصدِ والإِرادةِ، بمَعنى: أنا أَعمَلُ فيَجبُ عليَّ أَنْ أُوحِدَ الله تَعالى بقَصْدِي بأَنْ لا أَقصِدَ بعملي إلَّا الله، وهذا يُسمَّى توحيدَ القَصْدِ والإِرادةِ، وأيضًا أَنا أَعلَمُ بِها أَخبَرَ اللهُ عَن نَفسِه بأَنَّه واحِدٌ، وهذا يُسمَّى التَّوحيدَ التَّصديقيَّ الخبَريَّ، فالأوَّلُ يَتعلَّقُ بعملي، والثاني يَتعلَّقُ بعِلْمي واعتِقادِي كما سيُوضِّحُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ.

فَالْمُهِمُّ أَنَّ هَذَا التَّنُويعَ لِيسَ وَارِدًا على مَا سَبَقَ حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ فِي ذَلِكَ تَنَاقُضًا، بَلْ مَا سَبَقَ تَقَسِيمُ التَّوحيدِ باعتِبارِ تَعلُّقِه بِاللهِ عَنَّوَجَلَّ أَنْ نُوحِّدَه فِي كَذَا، وفي كَذَا، أَمَّا هُنَا فَتُوحِيدُنا نَحنُ القَائِمُ بَقُلُوبِنا إِمَّا تَصديقُ بِهَا أَحبَرَ اللهُ بِه، وإمَّا بطلَبِ العمَلِ لِها أَرادَ اللهُ مَنَّا.

تَوحيدُ الإِثباتِ والمُعرِفةِ:

فَالْأُوَّلُ: هُوَ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ ذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَسْمَائِهِ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَكَمَا أَخْبَرَ رَسُولُهُ ﷺ، وَقَدْ أَفْصَحَ الْقُرْآنُ عَنْ هَذَا النَّوْعِ كُلَّ الإِفْصَاحِ، كَمَا فِي أَوَّلِ (الحَدِيدِ) وَ(طه) وَآخِرِ (الحَشْرِ) القُرْآنُ عَنْ هَذَا النَّوْعِ كُلَّ الإِفْصَاحِ، كَمَا فِي أَوَّلِ (الحَدِيدِ) وَ(طه) وَآخِرِ (الحَشْرِ) وَأُوّلِ (الم تَنْزِيلُ) السَّجْدَةِ، وَأَوَّلِ (آلِ عِمْرَانَ) وَسُورَةِ (الإِخْلَاصِ) بِكَمَالِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ [١].

تَوحيدٌ في القَصدِ والطلَبِ:

وَالثَّانِي: وَهُو تَوْحِيدُ الطَّلَبِ وَالقَصْدِ، مِثْلَ: مَا تَضَمَّنَتُهُ سُورَةُ: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهُا الْكَنْ فِي الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون: ١]، ﴿ قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِنْ ِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةِ سَوَآمِ بَيْنَنَا ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وَأَوَّلُ سُورَةِ (يُونُسَ) وَأَوْسَطُهَا وَأَوَّلُ سُورَةِ (الْأَعْرَافِ) وَآخِرُهَا، وَأُولُ سُورَةِ (الأَنْعَامِ) [٢].

[1] إِذًا: مَعناهُ تَوحيدُ الإِثباتِ والمَعرِفةِ وهُوَ ما أَخبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفسِه، يَدخُلُ فيه أَقْسامُ التَّوحيدِ السَابِقةُ: ما أَخبَرَ اللهُ بِه عَن رُبوبيَّتِه، وعَن أَسهائِه وصِفاتِه، وعَن أُلوهِيَّتِه؛ كُلُّ هَذا يُسمَّى تَوحيدَ الإِثباتِ والمَعرِفةِ، ومَوقِفُنا نحوَ هَذا التَّوْحيدِ أَنْ نُؤمِنَ به ونُصدِّقَ؛ لأَنَّه خبَرُ، والخبَرُ يُقابَلَ بالتَّصديقِ.

[٢] قولُه: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَدِدُونَ مَا مَعْبُدُونَ ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَدِدُونَ مَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ وَلَا أَنتُمْ عَدِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون:١-٣] إلى آخِرِه؛ هَذه توحيدٌ في القصدِ والطلَبِ، أَيْ: لا أقصِدُ إلّا الله ، وقولُه: ﴿قُلْ يَتَاهُو اللّهِ عَمَالُوا إِلَى كَلِمَةِ سَوَلَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو أَلّا نَعْبُدَ إِلّا الله وَلا نُشْرِكَ وَقُولُه: ﴿قُلْ يَتَاهُو اللّهِ عَمْلُ اللّهُ عَلَى العَمَلِ فَهُو يَهِ عَنْهُ اللّهِ اللّهُ وَلا يَتَعَرِّذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللّهِ ﴾ [آل عمران: ١٤] فَها تَعلَقَ بالعمَلِ فَهُو

سُورُ القُرآنِ مُتضمِّنةٌ للتَّوحيدِ:

وَغَالِبُ سُورِ القُرْآنِ مُتَضَمِّنَةٌ لِنَوْعَيِ التَّوْجِيدِ، بَلْ كُلُّ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ^[1]، فَإِنَّ القُرْآنَ إِمَّا خَبَرٌ عَنِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وهُوَ التَّوْجِيدُ العِلْمِيُّ الخَبَرِيُّ^[۲].

وَإِمَّا دَعْوَةٌ إِلَى عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَخَلْعِ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، فَهُوَ التَّوْحِيدُ الإِرَادِيُّ الطَّلَبِيُّ [٣].

مِن بابِ القَصدِ والطلَبِ، وما تَعلَّق بالعِلمِ فَهُوَ مِن بابِ الإِثْباتِ والمَعرِفةِ، هذا الضابِطُ؛
 لأَنَّ تَوحِيدَنا للهِ إمَّا أَنْ نُوحِّدَ اللهَ تَعالى بِما أَحبَرَ بِه عَن نَفسِه، وإمَّا أَنْ نُوحِّدَه بِما نَفعَلُه لَه، وتَوحيدُنا لَه بِما نَفعَلُه لَه هَذا هوَ الَّذي يُسمَّى تَوحيدَ القَصدِ والطلَبِ، أَيْ: لا نَطلُبُ إلَّا الله، ولا نَقصِدُ إلَّا الله، وتَوحيدُنا بِما أَخبَرَ بِه عَن نَفسِه هَذا هوَ مِن بابِ تَوحيدِ الإِثباتِ والمَعرِفةِ، أَيْ: عرَفْنا كذا فوحَدناه بِه.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: تَوحيدُ الأُلوهِيَّةِ أَلَيْسَ هُوَ تَوحيدَ أَفعالِ العِبادِ؟

فَالجَوَابُ: هُوَ جَامِعٌ بَينَ الأَمْرَيْنِ، فَبِاعْتِبَارِ فِعَلِ التَّوْحِيدِ عِبَادَةٌ، وباعتِبَارِ مَا يَثَبُتُ للهِ تَوحِيدُ أُلوهِيَّةٍ، واللهُ أَخبَرَ عَن نَفسِه في مَواضِعَ كَثيرةٍ بِأَنَّه لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَمَرَ أَنْ نُؤمِنَ بأَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَلَّا نَقصِدَ إِلَّا اللهَ.

[1] كان الْمَتَبادر أَنْ يَقُولَ: بَلْ كُلُّ سُورةٍ فِي القُرآنِ مُتضمِّنةٌ لَه. وهَذا هُو مُرادُه.

[٧] فالقُرآنُ إمَّا خبَرٌ عَنِ اللهِ وأَسْمائِه وصِفاتِه، مِثْل قَولِه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَدُ ﴾ [الإخلاص:١]، هذا خبَرٌ عَنِ اللهِ وأَسمائِه وصِفاتِه، وأيضًا مِثْل قولِهِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ﴾ [الحشر:٢٢] هَذا أيضًا خبَرٌ عَن أَسماءِ اللهِ وصِفاتِهِ.

[٣] هَذَا كَثِيرٌ جِدًّا أَيضًا، مِثْل قولِهِ تَعالى: ﴿فَإِيِّنَى فَأَعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت:٥٦]، ومِثْل

وَإِمَّا أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَإِلْزَامٌ بِطَاعَتِهِ فَذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ التَّوْحِيدِ وَمُكَمِّلَاتِهِ [1].

وَإِمَّا خَبَرٌ عَنْ إِكْرَامِهِ لِأَهْلِ تَوْحِيدِهِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَمَا يُكْرِمُهُمْ بِهِ فِي الآخِرَةِ، فَهُوَ جَزَاءُ تَوْحِيدِهِ [٢].

قولِه تَعالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوجِىٓ إِلَيْهِ أَنَهُ, لَآ إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴾
 [الأنبياء: ٢٥].

فإِنْ قالَ قائِلٌ: قَولُه: «و إِمَّا دَعوةٌ إلى عِبادَتِه، و إمَّا أَمْرٌ ونَهيٌ» فهَلِ الدَّعْوةُ إلى عِبادتِه لا تَشمَلُ الأَمرَ والنَّهيَ؟

فالجَوابُ: الدَّعْوةُ إِلَى العِبادةِ تَشمَلُ الأَمرَ أَوِ التَّرْغيبَ في العِبادةِ، وعَلَى كُلِّ حالٍ هُناكَ نَوعٌ منَ التَّرادُفِ؛ لأَنَّ المَقامَ يَقتَضي التَّوْضيحَ، فالتَّوحيدُ الإِراديُّ الطلَبيُّ، والتَّوحيدُ العِلميُّ الخَبَريُّ، فيها شَيءٌ مِنَ التَّرادُفِ.

[٧] وهَذَا كَثَيْرٌ أَيضًا؛ ﴿إِنَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ أُوْلَيِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَةِ ﴾ [البيّنة:٧] ﴿جَزَآوُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَتُ عَدْنِ تَجْرِى مِن تَعْنِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ [البيّنة:٨] هَذَا خَبَرٌ عَمَّا يُكرِمُهمُ اللهُ بِه يومَ القِيامةِ، ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشَهَادُ ﴾ [خافر:٥١].

وَإِمَّا خَبَرٌ عَنْ أَهْلِ الشِّرْكِ وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا مِنَ النَّكَالِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي العُقْبَى مِنَ العَذَابِ، فَهُوَ جَزَاءُ مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ التَّوْحِيدِ.

شُهادةُ الخالِقِ والخَلائقِ بِتُوحِيدِ الإِلهيةِ:

وَكَذَلِكَ شَهِدَ الله لِنَفْسِهِ بِهَذَا التَّوْحِيدِ،

[١] كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقَـولَ: ﴿الَّذِينَ أَنْهَمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ الَّذينَ قــاموا بالتَّوْحيدِ، ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّكَآلِينَ ﴾ [الفاتحة:٧] الَّذينَ فارَقوا التَّوْحيدَ.

إِذًا الفاتِحةُ تَضمَّنَتِ التَّوْحيد؛ لأَنَّ ﴿ الْحَمْدُ بِنَهِ رَبِ الْعَكَمِينَ ﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ مَا لِكِ يَوْمِ اللهِ عَرَّوَجَلَ ﴿ الفاتحة: ٢-٤] كُلُّ هَذَا تُوحيدُ؛ لتَعلُّقِها بذَاتِ اللهِ عَرَّوَجَلَ ﴿ إِيَاكَ نَبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، هذَا تُوحيدُ الأُلوهِيَّةِ، ﴿ وَإِيَاكَ نَبْتَعِيثُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، هذَا تُوحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وفيها الإِخْلاصُ وطَريقُه تقديمُ المَعمولِ: ﴿ إِيَاكَ نَبْدُهُ ﴾؛ لأَنَّ تقديمَ المَعمولِ يُفيدُ الحَصرِ والاختِصاصِ.

﴿ آهْدِنَا ٱلصِّرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، هَذَا أَيضًا تَوحيدٌ بالدُّعاءِ، لا أَتوجَّهُ بالدُّعاءِ إلَّا إِلَى اللهِ، وهُوَ أَيضًا سُؤالٌ بالهِدايةِ إِلى طَريقِ أَهلِ التَّوحيدِ. وَشَهِدَتْ لَهُ بِهِ مَلَائِكَتُهُ وَأَنْبِيَاؤُهُ وَرُسُلُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُواْ الْعِلْمِ قَآبِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِينُ الْحَكِيمُ ﴿ إِلَّا هُوَ وَالْمَاكِمُ اللَّهِ إِلَّا هُوَ الْعَزِينُ الْحَكِيمُ ﴿ إِلَّا هُوَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هُوَ الْعَزِينُ الْحَكِيمُ ﴿ إِلَّا عَمِوانِ: ١٩] [1].

مَراتِبُ الشُّهادةِ:

فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ إِثْبَاتَ حَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ، وَالرَّدَّ عَلَى جَمِيعِ طَوَائِفِ الضَّلَالِ، فَتَضَمَّنَتْ أَجَلَّ شَهَادَةٍ وَأَعْظَمَهَا وَأَعْدَلَهَا وَأَصْدَقَهَا مِنْ أَجَلِّ شَاهِدٍ، بِأَجَلِّ مَشْهُودٍ بِهِ.

وَعِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي (شَهِدَ) تَدُورُ عَلَى الحُكْمِ، وَالقَضَاءِ، وَالإِعْلَامِ، وَالبَيَانِ، وَالإِخْبَارِ. وَهَذِهِ الأَقْوَالُ كُلُّهَا حَقُّ لَا تَنَافِي بَيْنَهَا؛ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَتَضَمَّنُ كَلَامَ الشَّاهِدِ وَخَبَرَهُ، وَتَتَضَمَّنُ إِعْلَامَهُ وَإِخْبَارَهُ وَبَيَانَهُ. فَلَهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ:

فَأُوَّلُ مَرَاتِبِهَا: عِلْمٌ وَمَعْرِفَةٌ وَاعْتِقَادٌ لِصِحَّةِ المَشْهُودِ بِهِ وَثُبُوتِهِ.

وَثَانِيهَا: تَكَلُّمُهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلِمْ بِهِ غَيْرَهُ، بَلْ يَتَكَلَّمُ بِهَا مَعَ نَفْسِهِ وَيَتَذَكَّرُهَا وَيَنْطِقُ بِهَا أَوْ يَكْتُبُهَا.

وَثَالِثُهَا: أَنْ يُعْلِمَ غَيْرَهُ بِمَا يَشْهَدُ بِهِ وَيُخْبِرِهُ بِهِ وَيُبَيِّنهُ لَهُ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ يُلْزِمَهُ بِمَضْمُونِهَا وَيَأْمُرَهُ بِهِ.

[1] أُولو العِلمِ يَشْمَلُ الأَنبياءَ والرُّسُلَ ووَرَثَتَهُم أَيضًا؛ ولِهَذَا الآيَةُ أَعَمُّ مِمَّا قَالَ الْمُؤَلِّفُ، فَشْهِدَت لَهُ بِه مَلائِكتُه وأَنبياؤُه ورُسُلُه وخُلفاؤُهُم مِن ذَوي العِلمِ؛ لأَنَّه قَالَ: وأُولو العِلمِ، والرُّسُلُ مِن أُولِي العِلمِ؛ لقَولِه تَعالَى: ﴿وَلَهِنِ اتَبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ الْعِلْمِ، والرُّسُلُ مِن أُولِي العِلمِ؛ لقَولِه تَعالَى: ﴿وَلَهِنِ اتَبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ الْعُلمَاءِ، وهُوَ أَعلمُ الناسِ بِاللهِ.

فَشَهَادَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ بِالوَحْدَانِيَّةِ وَالقِيَامِ بِالقِسْطِ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَرَاتِبَ الأَرْبَعَ: عَلِمَهُ بِذَلِكَ سُبْحَانَهُ، وَتَكَلُّمَهُ بِهِ، وَإِعْلَامَهُ وَإِخْبَارَهُ لِخَلْقِهِ بِهِ، وَأَمْرَهُمْ وَإِنْزَامَهُمْ بِهِ.

فَأَمَّا مَرْتَبَةُ العِلْمِ: فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَضَمَّنُهَا ضَرُورَةً، وَإِلَّا كَانَ الشَّاهِدُ شَاهِدًا بِهَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزُّخرُف:٨٦] وَقَالَ ﷺ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ» وَأَشَارَ إِلَى الشَّمْسِ (١)[١].

[1] هَذَا الْحَدَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَرجُلِ: «تَرَى الشَّمسَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ». لَكِنَّه ضَعيفٌ كَمَا قَالَه ابنُ حجَرٍ فِي (بُلُوغ المَرامِ)، وقَالَ: إنَّ الحَاكِمَ صحَّحَه. فأخطأ (١). فالحَديثُ ضَعيفٌ، لكِنْ مَعناهُ صَحيحٌ؛ فلا يُمكِنُ أَنْ تَشْهَدَ إلَّا بشَيءٍ تَعلَمُه عِلْمًا مِثْلَ الشَّمسِ، أمَّا الظَّنُّ فلا يَجُوزُ أَنْ تَشْهَدَ بِه، فلا تَشْهَدْ إلَّا بشَيءٍ مَعلوم، حتَّى لَوْ وجَدْت قَرائِنَ تَدُلُّ عَلَى ذلِكَ فلا تَشْهَدْ.

فلَوْ وجَدْت مثَلًا إنسانًا يركض مُتعجِّلًا، وظنَنْتَ أَنَّه سارِقٌ، فإِنَّك لا تَشهَدُ علَيْه بأنَّه سارِقٌ؛ لأَنَّك لا تَعلَمُ حتَّى تَعلمَ عِلمَ اليَقينِ أَنَّه سارِقٌ، فالحَديثُ ضَعيفٌ سَنَدًا، لكِنَّه صَحيحٌ مَعنَى.

إِذًا الشَّهادةُ لَها أَربَعُ مَراتِبَ:

المَرتَبَةُ الأُولى: العِلمُ، بمَعنَى أن يَكونَ الشاهِدُ عالِمًا بِما شهِدَ بِه، فأمَّا الظنُّ فلا يَجوزُ للإِنسانِ أَنْ يَشهَدَ بِه، وإِنْ وجَدَ قرائِنَ كَثيرةً تَدُلُّ علَيْه لا تَشهَدْ، فالشَّهادةُ في غَيرِ العِلم تُسمَّى شَهادة الزُّورِ.

⁽١) أخرجه الحاكم (٤/ ١١٠)، والبيهقي (١١ ٣٦٣).

⁽٢) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ أللَّهُ (١٤/ ٥٨٠).

وَأَمَّا مَوْتَبَةُ التَّكَلُّمِ وَالْحَبَرِ: فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتِهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمُ عِبَدُ الرَّمُنِ إِنَّنَا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكُنَّبُ شَهَندَ ثُهُمْ وَيُسْتَكُونَ ﴾ [الزُّخرُف:١٩]، فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ شَهَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَتَلَقَّظُوا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يُؤَدُّوهَا عِنْدَ غَيْرِهِمْ [١].

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ الإِعْلَامِ وَالإِخْبَارِ فَنَوْعَانِ: إِعْلَامٌ بِالقَوْلِ، وَإِعْلَامٌ بِالفِعْلِ.

وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُعْلِمٍ لِغَيْرِهِ بِأَمْرٍ: تَارَةً يُعْلِمُهُ بِهِ بِقَوْلِهِ، وَتَارَةً بِفِعْلِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مَنْ جَعَلَ دَارَهُ مَسْجِدًا وَفَتَح بَابَهَا، وَأَبْرَزَهَا بِطَرِيقِهَا وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالدُّخُولِ وَالصَّلَاةِ مَنْ جَعَلَ دَارَهُ مَسْجِدًا وَفَتَح بَابَهَا، وَأَبْرَزَهَا بِطَرِيقِهَا وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالدُّخُولِ وَالصَّلَاةِ فِيهَا؛ مُعْلِمًا أَنَّهَا وَقْفٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَقَّظْ بِهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ وُجِدَ مُتَقَرِّبًا إِلَى غَيْرِهِ بِأَنْوَاعِ المَسَارِّ، يَكُونُ مُعْلِمًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَنَّهُ يُحِبُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَقَّظْ بِقَوْلِهِ، وَكَذَلِكَ بِالعَكْسِ [1].

وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الرَّبِّ عَنَجَجَلَّ وَبَيَانُهُ وَإِعْلَامُهُ يَكُونُ بِقَوْلِهِ تَارَةً، وَبِفِعْلِهِ أُخْرَى، فَالقَوْلُ مَا أَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتْبَهُ، وَأَمَّا بَيَانُهُ وَإِعْلَامُهُ بِفِعْلِهِ فَكَمَا قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: شَهِدَ الله بِتَدْبِيرِهِ العَجِيبِ وَأُمُورِهِ المُحْكَمَةِ عِنْدَ خَلْقِهِ:......

[1] المرتبة الثانية: التي ذكرها المصنف، فهُم «لَمْ يُؤدُّوها عِندَ غَيرِهم» ولَمْ يَقولوا: نَشهَدُ. ولكِنَّهم قالوا: المَلائِكةُ بَناتُ اللهِ. فجعَلوا المَلائِكةَ الَّذينَ هُم عِبادُ الرَّحنِ إناثًا، ومِن هَذا البابِ ما يَفعَلُه بعضُ الناسِ حَيثُ يُسمِّي المُمرِّضاتِ مَلائِكةً، وبعضُهُم يَقولُ: مَلائِكةُ الشِّفاءِ. وهَذا لا يَجوزُ، وقَدْ يَكونُ هَؤلاءِ النِّساءُ كافِراتٍ أيضًا، فكيفَ نُسمِّي امرأةً كافِرةً ملكًا مِنَ المَلائِكةِ؟! لكِنْ هَذه عِمَّا تَساهَلَ فيهِ الناسُ، ويَجِبُ أَنْ يُنكَرَ عليْهم.

[٢] المرتبة الثالثة: الشَّهادةُ الفِعلِيَّةُ: ومَعْناها أَنْ يَقُومَ الإِنْسانُ بِفِعْلِ يَدُلُّ عليها، فإذا كُنتَ تَتودَّدُ إلى هذا الرجُلِ بالهَدايا فمَعناهُ أَنَّك تُحِبُّه، وإذا فتَحْتَ بَيتَكَ وجعلتَه مَسجِدًا ولم نقل: وَقَفتُه؛ صارَ مَسجِدًا، واللهُ أَعلَمُ.

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ (١). وَقَالَ آخَرُ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَلهُ آيَةٌ تَلدُّلُ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ(٢)

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ تَكُونُ بِالفِعْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَنِجِدَ ٱللَّهِ شَنِهِدِينَ عَلَىۤ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ﴾ [التوبة:١٧]، فَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِهَا يَفْعَلُونَهُ [١].

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَشْهَدُ بِهَا جَعَلَ آيَاتِهِ الْمَخْلُوقَةَ دَالَّةً عَلَيْهِ، وَدَلَالَتُهَا إِنَّهَا هِيَ بِخَلْقِهِ وَجَعْلِهِ.

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ الأَمْرِ بِذَلِكَ وَالإِلْزَامِ بِهِ، وَأَنَّ مُجُرَّدَ الشَّهَادَةِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ، لَكِنَّ الشَّهَادَةَ فِي هَذَا المَوْضِعِ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَتَتَضَمَّنُهُ،

[١] الكُفارُ لا يَقولونَ: إنَّهُم كُفَّارٌ -بهَذا اللَّفظِ- وإِنْ كانَ يَقولُ بعضُهُم: ﴿إِنَّا بِمَا أَرْسِلْتُم بِهِ عَكَفِرُونَ ﴾ [سبا:٣٤]، لكِنْ أَفعالُهُم تَدُلُّ عَلى أنَّهم كُفَّارٌ.

كذلِكَ تَدبيرُ اللهِ عَنَّهَجَلَّ وحِكمتُه البالِغةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّه واحِدٌ، وأَنَّه حَكيمٌ، وكَما قالَ الشاعِرُ:

وفِي كُــلِّ شَيءٍ لَــه آيَـةٌ تَــدُلُّ عَــلى أَنَّـه واحِـدُ

ففي كلِّ شيءٍ حتَّى في أَنفُسِنا؛ لأَنَّنا لا نَشعُرُ بأنَّ لَنا رَبَّيْنِ يَتَجاذَبانِ فِينا، وإنَّما نَشعُرُ أنَّ لَنا رَبًّا واحِدًا نَلجَأُ إليهِ عِندَ الشدائِدِ، وكذلِكَ ما نُشاهِدُه مِنَ المَخلوقاتِ العَظيمةِ كالشَّمسِ والقمَرِ والنُّجومِ؛ كلُّها تَدُلُّ عَلى أنَّ اللهَ واحِدٌ.

⁽١) انظر: تفسير الثعلبي (٨/ ١٥٨)، زاد المسير (١/ ٢٦٦).

⁽٢) البيت لأبي العتاهية في ديوانه (ص:١٠٤).

فَإِنَّهُ شُبْحَانَهُ شَهِدَ بِهِ شَهَادَةَ مَنْ حَكَمَ بِهِ وَقَضَى وَأَمَرَ وَأَلْزَمَ عِبَادَهُ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا نَتَعْبُدُوا لَهُ تَعَالَى: ﴿ لَا نَتَجُدُوا إِلَهُ يَعَالَى: ﴿ لَا نَتَجُدُوا إِلَهُ يَعَالَى: ﴿ لَا نَتَجَدُوا الله تَعَالَى: ﴿ لَا نَتَجَدُوا الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَمِهُ وَا إِلَا لِيَعْبُدُوا الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَمِهُ وَا إِلَا لِيَعْبُدُوا الله تُعَالَى: ﴿ لَا يَعْبُدُوا الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَمِهُ وَا إِلَا لِيَعْبُدُوا الله تُعَالَى: ﴿ لَا يَعْبُدُوا الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَمُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وَوَجْهُ اسْتِلْزَامِ شَهَادَتِهِ سُبْحَانَهُ لِذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُو، فَقَدْ أَخْبَرَ وَنَبَّأَ وَأَعْلَمَ وَحَكَمَ وَقَضَى أَنَّ مَا سِوَاهُ لَيْسَ بِإِلَهِ، وَأَنَّ إِلَهِيَّةُ مَا سِوَاهُ بَاطِلَةٌ، فَلَا يَسْتَجْقُ العِبَادَةَ سِوَاهُ، كَمَا لَا تَصْلُحُ الإِلَهِيَّةُ لِغَيْرِهِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الأَمْرَ بِالتِّخَاذِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ سِوَاهُ، كَمَا لَا تَصْلُحُ الإِلَهِيَّةُ لِغَيْرِهِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الأَمْرَ بِالتِّخَاذِهِ وَحَدَهُ إِلَهًا، وَهَذَا يَفْهَمُهُ اللَّخَاطَبُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ وَحْدَهُ إِلَهًا، وَهَذَا يَفْهَمُهُ اللَّخَاطَبُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ،

[1] المَرتَبةُ الرابِعةُ: وهيَ الأَمرُ والإِلْزامُ، والشَّهادةُ لا تَستَلزِمُه في كلِّ مَكانٍ، فالشاهِدُ عِندَما يَشهدُ عِندَ القاضِي بحقِّ لفُلانٍ عَلى فُلانٍ فإنَّ هذا لا يُلزِمُ القاضِي بأَنْ يَحُكُمَ بذلِكَ، فالشاهِدُ لا يُشعِر نَفسَه بأنَّه آمِرٌ للقاضِي بأَنْ يَحَكُمَ، لكِنَّه مُؤدِّ ما وجَبَ علَيْه مِنَ الإِعلامِ بها شهِدَ بهِ، فمُجرَّدُ الشَّهادةِ لا يَستَلزِمُ الأَمرَ، لكِنْ في هَذا المَوضِعِ، أي: شَهادةِ اللهِ لنَفْسِه بالوَحدانِيَّة، يَستلزِمُ الأَمرَ بذلِكَ؛ لأنَّه لم يَشهَدْ لَنا ليُثبِتَ وَحدانِيَّة لَنا فقَطْ، ولكِنْ ليُلزِمَنا أَنْ نَلتزِمَ بذلِكَ.

فَالْمَرَتَبَةُ الرَابِعَةُ إِذًا هِيَ أَنَّ كَلَّ شَهادةٍ لا تَستلزِمُ الأَمرَ وَالحُّكَمَ بِالْمَشهودِ بِه، لكِنِ الشَّهادةُ في هذا المَوضِع –أَيْ: في شَهادةِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ لنَفْسِه بالتَّوْحيدِ– تَستلزِمُ ذلِكَ.

كَمَا إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يَسْتَفْتِي رَجُلًا أَوْ يَسْتَشْهِدُهُ أَوْ يَسْتَطِبُّهُ وَهُوَ لَيْسَ أَهْلًا لِذَلِكَ، وَيَدَعُ مَنْ هُوَ أَهْلُ لَهُ، فَتَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِمُفْتٍ وَلَا شَاهِدٍ وَلَا طَبِيبٍ، الْمُفْتِي فُلَانٌ، وَالشَّاهِدُ فُلَانٌ، وَالطَّبِيبُ فُلَانٌ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ مِنْهُ وَنَهْيُّ [1].

وَأَيْضًا فَالآيَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ وَحْدَهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ، فَإِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ وَحْدَهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ، فَإِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ وَحْدَهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ تَضَمَّنَ هَذَا الإِخْبَارُ أَمْرَ العِبَادِ وَإِلْزَامَهُمْ بِأَدَاءِ مَا يَسْتَحِقُّ الرَّبُّ المُسْتَحِقُّ الرَّبُّ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ القِيَامَ بِذَلِكَ هُوَ خَالِصُ حَقِّهِ عَلَيْهِمْ.

وَأَيْضًا فَلَفْظُ الحُكْمِ وَالقَضَاءِ يُسْتَعْمَلُ فِي الجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ، وَيُقَالُ لِلْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ، وَيُقَالُ لِلْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ: قَضِيَّةٌ، وَحُكْمٌ، وَقَدْ حُكِمَ فِيهَا بِكَذَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُم مِنْ افْكِهِمْ لَكَوْبُونَ ﴿ أَلَا إِنَّهُم مِنْ الْفَكِهِمَ لَكُونُهُ وَلَا اللّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَوْبُونَ ﴿ أَلَا اللّهِ خَبَارَ اللّهُ حَلَّمُ اللّهُ مَنْ اللّهُ مُكُمُّ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنا اللّهِ خَبَارَ اللّهُ حَرَّدَ مِنْهُمْ حُكُمًا [1].

[1] الجُملةُ الَّتِي تَضمَّنَتِ الأمرَ قولُه: «المُفْتِي فُلَانٌ، وَالشَّاهِدُ فُلَانٌ، وَالطَّبِيبُ فُلَانٌ» وَالطَّبِيبُ فُلانٌ» وَالطَّبِيبِ» أَي: فاذْهَبْ إليه. والجُملةُ الَّتِي تَضمَّنَ النَّهِيَ قولُه: «لَيْسَ بِمُفْتٍ وَلَا شَاهِدٍ وَلَا طَبِيبٍ» أَي: فلا تَذَهَبْ إلَيْه، فهذا الخَبَرُ تَضمَّنَ أَمرًا ونَهيًا، فقولُ المُؤلِّفِ: «فإنَّ هذا أمرٌ مِنه ونهيٌ» هذا مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشرِ غيرِ المُرتَّبِ، فقولُه: «فإنَّ هذا أمرٌ» يَعودُ على الجُملةِ الأخيرةِ، فكانَ يَقتضي فكانَ يَقتضي أَنْ يَكُونَ هوَ الأخيرَ، وقولُه: «ونهي» يَعودُ على الجُملةِ الأُولى، فكانَ يَقتضي أَنْ يَكونَ هوَ الأوَّل، ولَوْ قالَ: فإنَّ هذا نَهيٌّ مِنْه وأَمْرٌ لصارَ لفًّا ونَشرًا مرتَّبًا.

[٢] الإِخْبارُ هوَ قولُهُم: ﴿ وَلَدَ اللّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ [الصافات:١٥٢]، ﴿ وَلَدَ ﴾ فعلٌ ماضٍ، و ﴿ اللهُ قالَ: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ [الصافات:١٥٢]، فكذَّبَهم لأنَّه ليسَ لَه ولَدٌ، ثُمَّ قالَ: ﴿ وَالْبَانِينَ ﴾ [الصافات:١٥٣]، الاستِفْ هامُ هُنا

بَيانُ مَعنى الشَّهادةِ وتَفصيلُها:

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿ ثَنَ مَا لَكُوْ كَيْفَ تَخَكُمُونَ ﴾ [القلم:٣٥-٣٦] لَكِنَّ هَذَا حُكْمٌ لَا إِلْزَامَ مَعَهُ، وَالحُكْمُ وَالقَضَاءُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مُتَضَمِّنٌ الإِلْزَامَ.

وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ مُجُرَّدَ شَهَادَةٍ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنَ العِلْمِ بِهَا، وَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِهَا، وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمْ بِهَا الحُجَّةُ، بَلْ قَدْ تَضَمَّنَتِ البَيَانَ لِلْعِبَادِ وَدَلَالَتَهُمْ وَتَعْرِيفَهُمْ بِهَا شَهِدَ بَقُمْ عَلَيْهِمْ بِهَا الحُجَّةُ، بَلْ قَدْ تَضَمَّنَتِ البَيَانَ لِلْعِبَادِ وَدَلَالَتَهُمْ وَتَعْرِيفَهُمْ بِهَا شَهِدَ بِهَا أَنَّ الشَّاهِدَ مِنَ العِبَادِ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا بَلْ كَتَمَهَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا أَحَدٌ، وَلَمْ تَقُمْ بِهَا حُجَّةٌ.

وَإِذَا كَانَ لَا يُنْتَفَعُ بِهَا إِلَّا بِبَيَانِهَا، فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ بَيَّنَهَا غَايَةَ البَيَانِ بِطُرُقٍ ثَلَاثَةٍ: السَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَالعَقْلِ.[١]

أُمَّا السَّمْعُ :

لإِنْكارِ، أي: هَلْ يَختارُ البَناتِ على البَنينَ، عَلى زَعمِكُم؟ لأنَّهُم يَقولونَ: إِنَّ المَلائِكةَ بَناتُ اللهِ، والبَنينَ لَهُم؛ ولهذا إذا بُشِّرَ أَحَدُهم بالأُنْثى ظَلَّ وَجهُه مُسودًا وهُو كَظيمٌ، فيقولونَ: لله عَلَيْهِم ذلكَ، ثُمَّ قالَ: ﴿مَا لَكُمْ ﴾ [الصافات:١٥٤]، أَيْ: لَنَا البَنونَ وللهِ البَناتُ. فأنكرَ الله عليْهِم ذلكَ، ثُمَّ قالَ: ﴿مَا لَكُمْ ﴾ [الصافات:١٥٤]، أَيْ: فكيْفَ تَحَكُمونَ مِثله استِفْهام إِنْكارٍ وتَوبيخِ أيضًا، فجعَلَ اللهُ تَعالى قولَهُم هَذا حُكمًا.

[1] إِذًا طَرِيقُ بَيانِ شَهادةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ غيرُ مَراتبِ الشَّهادةِ، لأنَّ مَراتِبَ الشَّهادةِ أَربَعةٌ مِنها البَيانُ، وقَدْ بيَّنَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ بالقَوْلِ والفِعلِ كَما سبَق، ولكِنْ بطُرُقٍ ثَلاثةٍ: السمعِ، والبصَرِ، والعَقلِ.

[٢] المُرادُ بالسَّمعِ هُنا هوَ إِدراكُ المَسموعِ، أَي: حاسَّةِ السَّمعِ، وحاسَّةِ البصَرِ، وحاسَّةِ البصَرِ، وحاسَّةِ الكِنْ تَسامُحًا.

فَبِسَمْعِ آيَاتِهِ المَتْلُوَّةِ الْمُبِيِّنَةِ لِمَا عَرَّفَنَا إِيَّاهُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ كُلِّهَا -الوَحْدَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا-غَايَةَ البَيَانِ، لَا كَمَا يَزْعُمُهُ الجَهْمِيَّةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ [1]......

[١] قَولُه: «لا كَما يَزعُمُه الجَهميَّةُ» الجَهمِيَّةُ: هُم أَتباعُ جَهمِ بنِ صَفوانَ، والجَهمُ بنُ صَفوانَ ليسَ هُوَ رَأْسُ بِدعةِ الجَهْميَّةِ وإنَّما رَأْسُها هوَ الجَعدُ بنُ دِرهَمٍ، ولكِنِ الجَعدُ بنُ دِرهمِ كانَ شَيْخًا لجَهمِ بنِ صَفوانَ، فالجَهمُ عَنه تَلقَّى هَذه البِدْعةَ.

وأوَّلُ هَذه البِدَعِ أَنَّ الجَعدَ بِنَ دِرهَم قالَ: إِنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا، ولَمْ يُحلِّم مُوسَى تَكليًا. فَنَفَى أَنَّ اللهَ تَعالى يُحِبُّ، وِنَفَى أَنَّ اللهَ تَعالى يُحَلِّمُ، وإِذا انتَفَى الكَلامُ والمَحبَّةُ بَطَلَتِ العِبادةُ والشَّرائعُ؛ لأَنَّ بِالكَلامِ بَيانُ الشَّرائعِ، إِذْ إِنَّ الشَّرائعَ لَمْ تَتبيَّنْ إلَّا بكلامِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، والمَحبَّةُ تَنبَني علَيْها العِبادةُ؛ لأَنّنا لَوْ لم نُحِبَّ الله عَنَّقِجَلَّ ما عبدناهُ، كَما لا يُمِمُّنا أَنْ نَصِلَ إلَيْه أَوْ لا نَصِلَ، فعلى المَحبَّةِ تَدورُ العِبادةُ، وعلى الكلامِ يَدورُ الوحيُ والشَّرْعُ، فإذا انتَفَتْ صِفَتا الكلامِ والمَحبَّةِ فمَعناهُ إبطالُ الشَّرائِعِ كُلِّها؛ ولِهذا كانَتْ بِدْعةُ الجَهميَّةِ فإذا انتَفَتْ صِفَتا الكلامِ والمَحبَّةِ فمَعناهُ إبطالُ الشَّرائِعِ كُلِّها؛ ولِهذا كانَتْ بِدْعةُ الجَهميَّةِ بِدْعةً عَظيمةً جِدًّا وخَطيرةً عَلى المُسلِمينَ، كَما هوَ الواقِعُ، لكِنْ لَيًا أَخَذَ الجَهمُ بنُ صَفُوانَ بِدْعةً مَظيمةً مِن الجَعدِ بنِ دِرهَم نشَرَها بينَ الناسِ وبيَّنها وجادَل عليْها، فصارَتْ هَذِه البِدعةُ تُنسَبُ إلى الجَهمِ بنِ صَفُوانَ لا ابتِداءً، ولكِنْ نَشرًا وإشاعةً ومُجَادَلةً، فصارَتْ مُعرَفُ بالجَهميَّةِ. الجَهمُ مِن صَفُوانَ لا ابتِداءً، ولكِنْ نَشرًا وإشاعةً ومُجَادَلةً، فصارَتْ تُعرَفُ بالجَهمُ مِيَّةِ.

أمَّا المُعتزِلةُ: فإنَّهُم أَتباعُ واصِلِ بنِ عَطاءِ وعَمرِو بنِ عُبيدٍ، وكانَ واصِلُ بنُ عَطاءٍ مِن تَلاميذِ الحسنِ البَصريِّ، ولكِنْ لَيَّا جاءَتْ مَسألةُ أهلِ الكَبائِرِ وهلْ هُمْ مُؤمِنونَ أو كافِرونَ؟ فالحَوارِجُ يَقولُونَ: إنَّ فاعِلَ الكَبيرةِ كافِرٌ. فيُكفِّرونَ الزانِيَ والسارقَ وَشارِبَ كافِرونَ؟ فالحَوارِجُ يَقولُونَ: إنَّ فاعِلَ الكَبيرةِ كافِرٌ. فيُكفِّرونَ الزانِي والسارقَ وَشارِبَ الحَمرِ وغيرَهُم، والسلفُ لا يُكفِّرونَه، بَلْ يَقولُونَ: هُو مُؤمِنٌ لكِنْ ناقِصُ الإِيهانِ، أو هُو مُؤمِنٌ الكِنْ ناقِصُ الإِيهانِ، أو هُو مُؤمِنٌ الجَنْ الجَسنُ البَصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُقرِّرُ هَذَا، فقامَ واصلُ مُؤمِنٌ الإِيهانِ، فاسِتُ الجَسرِ البَصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُقرِّرُ هَذَا، فقامَ واصلُ

وَمُعَطِّلَةِ بَعْضِ الصِّفَاتِ^[1] مِنْ دَعْوَى احْتِهَالَاتٍ تُوقِعُ فِي الحَيْرَةِ^[1]، تُنَافِي البَيَانَ اللَّذِي وَصَفَ الله بِهِ كِتَابَهُ العَزِيزَ وَرَسُولَهُ الكَرِيمَ.

ابنُ عطاء وقال: أنا لا أقولُ بذلِكَ ولكِنِّي أقولُ: إنَّه في مَنزِلةٍ بينَ مَنزِلتَيْنِ، فلا أقولُ: مُؤمِنٌ. ولا أقولُ: كافِرٌ. ثُم قامَ عَنْ مَجلِسِه واعتزَلَ فانضَمَّ إليهِ عَمرُو بنُ عُبيدٍ، فسُمُّوا بذلِكَ المُعتزِلةَ، هَذا أصلُ تَسميتِهِم، وهذا أصلُ اعتِزالِهِم لأهلِ السُّنةِ والجَماعةِ.

والمُعتزِلةُ سلكوا مَسلَكَ الجَهميَّةِ في إنكارِ الصَّفاتِ، وإِنْ كانوا يُخالِفونَ الجَهميَّة في مَسأَلةِ الإِيهانِ؛ لأنَّ الجَهميَّةَ مُرجِئةٌ، يقولونَ: إنَّه لا تَضُرُّ معَ الإيهانِ مَعصيةٌ، وعِندَهم أنَّ فاعِلَ الكَبيرةِ مُؤمِنٌ كامِلُ الإيهانِ، كَما أنَّهم يُخالِفونَ الجَهميةَ أيضًا في مَسأَلةِ القدرِ؛ لأنَّ الجَهميَّةَ يَقولونَ بِالجَبرِ، وأنَّ الإِنسانَ مُجبَرٌ عَلى عمَلِه، والمُعتزِلةُ بِالعَكسِ؛ يقولونَ: إنَّ الإِنسانَ مُستقِلٌ بعمَلِه، فصاروا يُوافِقونَ الجَهميَّةَ في شيءٍ، ويُخالِفونهم في شَيئين.

[١] وقولُ المُؤلِّفِ: «ومُعطِّلةِ بعضِ الصِّفاتِ» الأَشاعِرةُ الَّذين عامَّةُ الناسِ اليومَ عَلى مَذهَبِهم يُقِرُّون بسَبع صِفاتٍ ويُنكِرونَ الباقِيَ، وقَدْ سبَقَ بَيانُ شُبهَ يَقِمُ والرَّدُّ علَيْهم (١).

[٢] قَولُه رَحِمَهُ اللّهُ: «مِن دَعوى احتِمالاتٍ تُوقِعُ في الحَيرةِ» نحنُ نَذكُرُ مِثالًا واحِدًا وهو قولُه تَعالى: ﴿اَسْتَوَىٰ ﴾ اَلْمَرْشِ ﴾ [الأعراف:٥٥]، يقولونَ: ﴿اَسْتَوَىٰ ﴾ يَحَتَملُ مَعاني مُتعدِّدةً، مِنها الارتِفاعُ والعُلوُّ، ومِنها المُلكُ والقَهرُ والاستِيلاءُ، فأيُّها يُرادُ؟ ونَحنُ نَرى أَنَّ المُرادَ العُلوُّ؛ لأنَّ الفِعلَ عُدِّيَ بـ (عَلى)، وقَدْ أَثبَتَ اللهُ لنَفْسِه الفَوْقيَّة في عِدَّةِ آياتٍ منَ القُرانِ، لكِنْ هُم يَقولُونَ: لا، ﴿اَسْتَوَىٰ ﴾ بمَعنى: استَوْلى. والمُنصِفُ مِنْهم هوَ الَّذي يقولُ: ﴿اَسْتَوَىٰ ﴾ بمَعنى: علا، ولا بمَعنى: علا، ولا بمَعنى: علا، ولا بمَعنى: على ولا أقولَ: ﴿اَسْتَوَىٰ ﴾ بمَعنى: علا، ولا بمَعنى:

⁽۱) انظر: (ص:۱۲۵–۱۲۶).

كُمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ حَمْ ﴿ أَنَّ وَٱلْكِتَبِ ٱلْمُبِينِ ﴾ [الزُّخرُف:١-٢]، ﴿ الرَّ قِلْكَ ءَايَتُ الْكِنَبِ اللَّهُ عِلْكَ عَايَتُ الْكِنَبِ اللَّهُ عِلْكَ عَايَتُ الْكِتَبِ وَقُرْءَانِ مُبِينِ ﴾ [الحِجر:١]، ﴿ هَذَا بَيَانُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمُوْعِظَةُ لِلْمُتَقِينَ ﴾ [آل عمران:١٣٨].

= استَوْلَى؛ لأنَّها تَحتَمِلُ مَعنيَيْنِ. فيُوقِعونَ الناسَ في الحَيرةِ، فيبَقَى الإنسانُ شاكًّا في عَقيدتِه في رَبِّه.

ويَقولونَ مثَلًا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح:١٠] تَحتمِلُ النِّعْمةَ، وتَحتَمِلُ اليَدَ الَّتي بِها يَأْخُذُ ويَقبِضُ، وما دامَ في هَذا احتِمالُ إِذًا نَتوقَّفُ. هذا المُنصِفُ مِنْهم، لكِنْ هُم يَقولونَ: إنَّ ﴿يَدُ ٱللَّهِ ﴾ بِمَعنَى النِّعْمةِ، ويُنكِرونَ أنَّها بِمَعنَى اليَدِ الَّتي بِها يَأْخُذُ ويَقبِضُ.

فالحاصِلُ أنَّ هَوْلاءِ المُعطِّلةَ يُوقِعونَ الإنسانَ في حَيْرةٍ، أو يُخرِجونَه مِنَ التَّوحيدِ إلى التَّعطيلِ.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: مَنِ اتَّبَعَ هَوْلاءِ هَلْ نَحكُمُ بِكُفْرِه؟

فالجَوابُ: البِدَعُ مُحْتلِفةٌ، فلا يُمكِنُ أَنْ نَحكُمَ بِهَا عَلَى سَبيلِ العُمومِ، فمِنها بِدَعٌ مُكفِّرةٌ، كبِدَعِ الجَهميَّةِ عِندَ السلَفِ، وكذلِكَ تَعطيلُ الصِّفاتِ تعطيلًا كليًّا كُفرٌ، وأَمَّا جَحدُ بعضِ الصِّفاتِ عَن تَأْويلٍ لَهُ وَجهٌ في اللَّغةِ العرَبيَّةِ فهذا لا يَكفُرُ، ولذلِكَ الأَشاعرةُ لَيْسوا كُفَّارًا.

[1] كلِمةُ (مُبين) تَأْتِي بِمَعنَى (بَيِّن) مِثْل قولِه تَعالى: ﴿ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران:١٦٤]، وتَأْتِي بمَعنَى مُظهِر للشَّيْءِ، تَقولُ: أَبنْتُ هَذا لفُلانٍ، فأَنا مُبينٌ له، فهُنا القُرآنُ الكِتابُ المُبينُ ﴿ تِلْكَ ءَايَتُ ٱلْكِتَابُ المُبينُ ﴿ تِلْكَ ءَايَتُ ٱلْكِتَابُ المُبينُ ﴿ تِلْكَ ءَايَتُ ٱلْكِتَابِ وَقُرْءَانٍ مُبِينٍ ﴾ [الحجر: ١] المَعنَى أَنَّه قُرآنُ مُظهِرٌ للناسِ؛ بدَليلِ قَوْلِه تَعالى: ﴿ هَذَا بَيَانُ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

﴿ فَأَعْلَمُوٓا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَكَعُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [المائدة: ٩٢]، ﴿ وَأَنزَلْنَا ٓ اِلْيَكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ تَأْتِي مُبَيِّنَةً أَوْ مُقَرِّرَةً لِهَا دَلَّ عَلَيْهِ القُرْآنُ، لَمْ يُحْوِجْنَا رَبُّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى رَأْيِ فُلَانٍ، وَلَا إِلَى ذَوْقِ فُلَانٍ وَوَجْدِهِ فِي أُصُولِ دِينِنَا.

وَلِهَذَا تَجِدُ مَنْ خَالَفَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مُخْتَلِفِينَ مُضْطَرِبِينَ، بَلْ قَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكُمُ لَكُمُ الْإِسْلَمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣]، وَلَيْوَمَ أَكُمُ لَتُ لَكُمُ الْإِسْلَمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣]، فَلَا يَحْتَاجُ فِي تَكْمِيلِهِ إِلَى أَمْرٍ خَارِج عَنِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَإِلَى هَذَا المَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرِ الطَّحَاوِيُّ فِيهَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: «لَا نَدْخُـلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّـهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِـهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لله عَرَّفَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ [1].

[1] لاستبانة الآياتِ ثَلاثةُ طُرُق، هِيَ السَّمعُ والبصَرُ والعَقلُ، فالسَّمْعُ يَسمَعُ مِن آياتِ اللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى ما يَتبَيَّنُ بِه تَوحيدُه، يَسمَعُ القُرآنَ، والسُّنَةَ الَّتي تُكمَّلُ القُرآنَ، والسُّنةَ الَّتي تُكمَّلُ القُرآنَ، والبَّصرُ يُشاهِدُ آياتِ اللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى الكونية، فيُشاهِدُ السمَواتِ والأرضَ والشَّمسَ والبَصرُ والجِبالَ والبِحارَ وما فيها مِنَ الإِحْكامِ والإِبْداعِ، فيستدِلُّ بذلِكَ عَلى وَحدانِيَّةِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ، والعَقلُ هوَ المَصبُّ؛ لأنَّ السَّمعَ والبصرَ طَريقانِ إلى إِيصالِ المَعْلوماتِ إلى القَلبِ حتَّى يَعقِلُ، كَما قالَ تَعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْبَصْرَ وَالْفَدِ وَهُ القَلبُ الذي بِهِ العَقلُ، كَما قالَ فالسَّمعُ والبصرُ طَريقانِ يَصُبَّانِ فِي مَكانٍ واحِدٍ وهوَ القَلبُ الَّذي بِهِ العَقلُ، كَما قالَ قالبَ عَالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعُ وَالْ وَصَلْت إلى العَقلُ، كَما قالَ تَعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعُ وَالْقَلْبُ الَّذِي بِهِ العَقلُ، كَما قالَ تَعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعُ وَالْمَاتُ إلَى العَقلُ، كَمَا قالَ العَقلُ، أَوْ إِلَى القَلْبِ قَلْ القَلْبُ الْمَالَ وَمِنْ هَذَا ما يَستدِلُّ بِه عَلَى وَحدانِيَّةِ اللهِ عَنَّوجَلَّ.

وَأَمَّا آيَاتُهُ العِيَانِيَّةُ الخَلْقِيَّةُ: فَالنَّظُرُ فِيهَا وَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَا يَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آيَاتُهُ القَوْلِيَّةُ السَّمْعِيَّةُ، وَالعَقْلُ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ وَهَذِهِ، فَيَجْزِمُ بِصِحَّةِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، فَتَتَّفِقُ شَهَادَةُ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالعَقْلِ وَالفِطْرَةِ [1].

[١] أمَّا قولُ المُؤلِّفِ: «الفِطرةُ» أَتَى بِها معَ أَنَّه لم يَذكُرْها فِي الفُروعِ، لكِنِ الحَقيقةُ أَنَّ الفِطرةَ لا شكَّ أَنَّها مِنَ الأَدِلَّةِ عَلى وَحدانِيَّةِ اللهِ كَما سبَقَ فِي كَلامِ المُؤلِّفِ نَفسِه تَعليقًا على قَولِه ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ»(١)، وَاللهُ أَعلَمُ.

[٢] أمَّا الآيةُ الأُولى فظاهِرٌ فيها أنَّ اللهَ لم يُرسِلِ الرَّسولَ إلَّا ببَيِّنةٍ تَشهَدُ على صِدقِه؛ لأَنَه مِنَ المَعلومِ أنَّه لو جاءَنا رجُلُ وقالَ: إِنِّي رَسولُ اللهِ إلَيْكُم، فاعْبُدوا اللهَ، والَّذي سيُخالِفُني سأستَبيحُ دمَهُ ومالَه وأَهلَه. لَوْ قالَ لَنا قائِلٌ هَذا بدونِ آيةٍ فلَنا الحَقُّ في أَنْ نَرُدَّ قولَه، لكِنِ اللهُ عَزَّفَ َكِلَ لِحِمْتِه ورَحْتِه لم يَبعَثْ نَبيًّا إلَّا بآيةٍ تَدُلُّ على صِدقِه.

أَمَّا قُولُه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ ﴾ [الحديد: ٢٥] فواضِحٌ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فهات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

وَقَـالَ تَعَالَـى: ﴿ قُلُ قَدْ جَآءَكُمُ رُسُلُ مِن قَبْلِي بِٱلْبَيِنَاتِ وَبِٱلَذِى قُلْتُمْ ﴾ [آل عمران:١٨٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّا الللّهُ ا

حَتَّى إِنَّ مِنْ أَخْفَى آيَاتِ الرُّسُلِ آيَاتُ هُودٍ، حَتَّى قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿يَهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴿ آمُودُ: ﴿يَهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴿ آمُودُ: ٣٥]، وَمَعَ هَذَا فَبَيِّنَتُهُ مِنْ أَوْضَحِ البَيِّنَاتِ لَمِنْ وَقَقَهُ اللهُ لِتَدَبُّرِهَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِيَ أُشْهِدُ اللّهَ وَاشْهَدُواْ أَنِي بَرِيّ يُ مِنَا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِ ۗ فَكِيدُونِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِي آَشْهِدُ اللّهَ وَاشْهَدُواْ أَنِي بَرِيّ يُ مِنَا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِ ۗ فَكِيدُونِ عَلَى اللّهِ وَيَقِيمُ أَمّا مِن دَابَةٍ إِلَا هُو ءَاخِذُا بِنَاصِينِهَا ۚ إِنَ مَرَيِّكُم أَمّا مِن دَابَةٍ إِلَا هُو ءَاخِذُا بِنَاصِينِهَا ۚ إِنَ مَن مُولِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [هود: ٥٦][١].

وأمَّا قولُه: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْجِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسَاكُوٓا أَهْلَ ٱلذِكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿ إِلَا بِمَالُوّا أَمْ اللَّهِ بِناءً على لاَ تَعْلَمُونَ ﴿ إِلَا يَبِنَتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]، فإنَّ استِدلالَ المُؤلِّفِ بِهَذِه الآية بِناءً على أنَّ قُولَه: ﴿ إِلَّا يَبِنَتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ مُتعلِّقٌ بقَولِه: ﴿ إِلَّا رِجَالًا ﴾ أي: إلَّا رِجالًا بِالبيّناتِ والزُّبرِ ، أمَّا إذا قُلْنا بأنَّها مُتعلِّقةٌ بقَولِه: ﴿ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ فليسَ فيها دَليلٌ على ما ساقَها المُؤلِّفُ مِن أَجله.

فالآية تَحتمِلُ أَنْ يَكُونَ قُولُه: ﴿ بِٱلْمَيِنَتِ وَالزُّبُرِ ﴾ مُتعلِّقًا بِقَولِه: ﴿إِلَا رِجَالَا ﴾ أي: إلَّا رِجالًا نُوحِي إلَيْهِم أَرسَلْناهُم بِالبَيِّناتِ والزُّبرِ، أمَّا إذا قُلْنا: إنَّه مُتعلِّق بقولِه: ﴿تَعَلَمُونَ ﴾ والمَعنَى: اسألوهُم إِنْ لم يَكُنْ عِندَكُم عِلمٌ بالبَيِّناتِ والزُّبرِ. فإنَّها ليسَ فيها دَليلٌ عَلى ما ساقَها المُؤلِّفُ مِن أَجلِه.

[١] قَومُ هودٍ قالُوا: ﴿مَاجِئَنَا بِبَيِنَةٍ وَمَا نَحَنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَ لِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحَنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [هود:٥٣]، ولَـوْ لَمْ يَكُـنْ لَه بَيِّنَةٌ لكانَ معَهُم حَـقٌ، لكِنَّه عِندَه بَيِّنَةٌ، بيَّنَها المُؤلِّفُ

فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الآيَاتِ: أَنَّ رَجْلًا وَاحِدًا يُخَاطِبُ أُمَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الخِطَابِ، غَيْرَ جَزِع، وَلَا فَزِع، وَلَا خَوَّارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ بِهَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ[1].

فَأَشْهَدَ اللهُ أَوَّلًا عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنْ دِينِهِمْ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ إِشْهَادَ وَاثِقٍ بِهِ، مُعْتَمِدٍ عَلَيْهِ، مُعْلِم لِقَوْمِهِ أَنَّهُ وَلِيَّهُ وَنَاصِرُهُ وَغَيْرُ مُسَلِّطٍ لَهُمْ عَلَيْهِ.

ثُمَّ أَشْهَدَهُمْ إِشْهَادَ مُجَاهِرٍ لَهُمْ بِالْمُخَالَفَةِ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِهِمْ وَآلِهَتِهِمُ الَّتِي يُوالُونَ عَلَيْهَا وَيُعَادُونَ عَلَيْهَا وَيَبْذُلُونَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ فِي نُصْرَتِهِمْ لَهَا، ثُمَّ أَكَدَ يُوالُونَ عَلَيْهِمْ بِالإسْتِهَانَةِ لَهُمْ وَاحْتِقَارِهِمْ وَازْدِرَائِهِمْ، وَلَوْ يَجْتَمِعُونَ كُلُّهُمْ عَلَى كَيْدِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِالإسْتِهَانَةِ لَهُمْ وَاحْتِقَارِهِمْ وَازْدِرَائِهِمْ، وَلَوْ يَجْتَمِعُونَ كُلُّهُمْ عَلَى كَيْدِهِ وَشِفَاءِ غَيْظِهِمْ مِنْهُ، ثُمَّ يُعَاجِلُونَهُ وَلَا يُمْهِلُونَهُ لَم يَقدِروا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا مَا كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ

ثُمَّ قَرَّرَ دَعْوَتَهُمْ أَحْسَنَ تَقْرِيرٍ، وَبَيَّنَ أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى وَرَبَّهُمُ الَّذِي نَوَاصِيهِمْ بِيَدِهِ هُوَ وَلِيُّهُ وَوَكِيلُهُ القَائِمُ بِنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ، وَأَنَّهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، فَلَا يَخْذُلُ مَنْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَأَقَرَّ بِهِ، وَلَا يُشْمِتُ بِهِ أَعْدَاءَهُ.

حَمَهُ ٱللّهُ بِقَولِه: «فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الآيَاتِ: أَنَّ رَجْلًا وَاحِدًا يُخَاطِبُ أُمَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الخِطَابِ،
 غَيْرَ جَزِع، وَلَا فَزِع، وَلَا خَوَّارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ بِهَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ».

[١] أُمَّةُ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَما هوَ مَعلومٌ مِن أَقَـوَى الأُمَمِ؛ لأَنَّهم قـومُ عادِ الَّذينَ استَكْبَروا في الأَرضِ وقالوا: ﴿مَنْ أَشَدُ مِنَا قُوَةً ﴾ [فصلت:١٥] ومعَ ذلِكَ هَذا الفردُ الواحِدُ يَتَحدَّاهُم هذا التَّحدِّيَ ولا يُصيبُه سُوءٌ.

[۲] لأَنَّهُ قالَ: ﴿فَكِيدُونِ جَمِيعًا ثُمَّ لَا نُنظِرُونِ ﴾ [هود:٥٥]، ومَعنَى تُنظِرونِ: تُؤخِّروني وتُمُهِلونِي. فَأَيُّ آيَةٍ وَبُرْهَانٍ أَحْسَنُ مِنْ آيَاتِ الأَنْبِيَاءِ وَبَرَاهِينِهِمْ وَأَدِلَّتِهِمْ؟! وَهِيَ شَهَادَةٌ مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ بَيَّنَهَا لِعِبَادِهِ غَايَةَ البَيَانِ.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: الْمُؤْمِنُ، وَهُو فِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ: الْمُصَدِّقُ الَّذِي يُصَدِّقُ الصَّادِقِينَ بِمَا يُقِيمُ لَهُمْ مِنْ شَوَاهِدِ صِدْقِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُرِيَ العِبَادَ مِنَ الآيَاتِ الطَّفْقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ مَا يُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ الوَحْيَ الَّذِي بَلَّغَهُ رُسُلُهُ حَقَّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ سَنُرِيهِمُ الْأَفْقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ مَا يُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ الوَحْيَ الَّذِي بَلَّغَهُ رُسُلُهُ حَقَّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ سَنُرِيهِمُ اللَّفَقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَةِ مَا يُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ الوَحْيَ الَّذِي بَلَّغَهُ رُسُلُهُ حَقَّى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ سَنُرِيهِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الْمُعَلِّينَ لَهُمْ أَنَّهُ الْمُقَلِّ وَفِي الْفَرْآنَ، فَإِنَّهُ الْمُعَلِّ وَفِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الْمُعَلِّ اللَّهِ ﴾ [فصلت:٥٠] أي: القُرْآنَ، فَإِنَّهُ الْمُتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ قُلُ أَرَءَيْتُمُ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللّهِ ﴾ [فصلت:٥٠] أي: ﴿أَولَمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمُعَلِقُ اللّهُ الْمُعْمِلُ وَهُونِ الْمُعَلِقُ الْمُسِيمِ مَعَى اللّهُ الْمُعَلِقِ عَنْ اللّهُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْمُ اللّهُ الْمُعْمِلُونِ الْمُعْلَى اللّهُ اللّهُ الْمُعْرِيقِ الْمُعْمُ اللّهُ الْمُعْلَى الْمُعْمُ اللّهُ الْمُعْمَالِ اللّهُ الْمُعْمُ اللّهُ الْمُعْمَالِ الْمُعْمَالِ اللّهُ الْمُعْمَالِ اللّهُ الْمُعْمِلَى الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللّهُ الْمُعْمَالِ الْمُعْمَالِ الْمُعْمُ الْمُولِقُ الْمُعْمِ اللّهُ الْمُعْمُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْمَالِ اللّهُ الْمُعْمِلِهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُ اللّهُ اللّه

فَشَهِدَ سُبْحَانَهُ لِرَسُولِهِ بِقَوْلِهِ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ حَقَّ، وَوَعَدَ أَنَّهُ يُرِي العِبَادَ مِنْ آيَاتِهِ الفِعْلِيَّةِ الْحَلْقِيَّةِ مَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ ذَكَرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَأَجَلُّ، وَهُوَ الْفِعْلِيَّةِ الْحَلْقِيَّةِ مَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ ذَكَرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَأَجَلُّ، وَهُو شَهَادَتُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، فَإِنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ الشَّهِيدَ الَّذِي لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَهَادَتُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، مُشَاهِدٌ لَهُ، عَلِيمٌ بِتَفَاصِيلِهِ.

وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَالأَوَّلُ اسْتِدْلَالٌ بِقَوْلِهِ وَكَلِمَاتِهِ، وَاسْتِدْلَاله بِالآيَاتِ الأُفْقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ اسْتِدْلَالُ بِأَفْعَالِهِ وَخَالُوقَاتِهِ^[۱].

[1] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنْ أَسْهَائِهِ تَعَالَى: المُؤْمِنُ، وَهُو فِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ: المُصَدِّقُ»؛ لأَنَّه مِنَ الإِيهانِ، والإِيهانُ فِي اللَّغةِ التَّصديقُ، فمَعنَى المُؤمِن يَعنِي: الَّذي يُصدِّقُ الصَّدِقينَ بها يَظهَرُ عَلى أَيْدِيهِم مِن شَواهِدِ الصِّدْقِ، وهُناكَ تَفسيرٌ آخَرُ للمُؤمِن، وهُو مِنَ الصَادِقينَ بها يَظهَرُ عَلى أَيْديهم مِن شَواهِدِ الصِّدْقِ، وهُناكَ تَفسيرٌ آخَرُ للمُؤمِن، وهُو مِنَ الأَمنِ اللَّذي هو ضِدُّ الحَوفِ، أي: الَّذي يُؤمِّنُ عِبادَه الصالِينَ مِن عَذابِه، مَأْخوذٌ مِنَ الأَمنِ اللَّذي هو ضِدُّ الحَوفِ، أي: الَّذي يُؤمِّنُ عِبادَه الصالِينَ مِن عَذابِه، مَأْخوذٌ مِنَ الأَمنِ اللَّذي هو ضِدُّ الحَوفِ،

إِذًا فِي الآيَةِ مَعنيانِ:

أَحَدُهُما: الْمُؤمِنُ أي: المُصدِّقُ لعِبادِه المُؤمِنينَ بها يُقيمُ لَهُم مِن شَواهِدِ الصِّدْقِ.

والثاني: الْمُؤمِنُ، أَيِ: الَّذي يَجَعَلُ الخائِفَ في أَمانٍ، أَيِ: الْمُؤمِّنُ عبادَه الْمُؤمِنينَ مِن عَذابِهِ.

ويُمكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الآيَةَ شَامِلةٌ للمَعنَيَيْنِ؛ لأَنَّ مِن قَواعِدِ التَّفسيرِ أَنَّ الآيةَ إذا كانَتْ مُحتمِلةً لَمِعنَيْنِ لا يَتَنافَيانِ فإنَّ الواجِبَ حَملُها علَيْهما، أمَّا إذا كانا يَتَنافَيانِ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْها عَلَيْهما، أمَّا إذا كانا يَتَنافَيانِ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْنا أَنْ نَنظُرَ إلى الراجِحِ فنَأْخُذُ بِه ونَدَعُ المَرجوحَ.



الاستِدلالُ بِالأسماءِ والصِّفاتِ على التَّوحيدِ:

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَإِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِذَلِكَ لَا يُعْهَدُ فِي الإصْطِلَاح؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَوْدَعَ فِي الفِطْرَةِ الَّتِي لَمْ تَتَنَجَّسْ بِالجُحُودِ وَالتَّعْطِيلِ، وَلَا بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ الكَامِلُ فِي أَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ المَوْصُوفُ بِهَا وَصَفَ بِهِ وَصَفَاتِهِ، وَأَنَّهُ المَوْصُوفُ بِهَا وَصَفَ بِهِ وَسُلُهُ، وَمَا خَفِيَ عَنِ الخَلْقِ مِنْ كَهَالِهِ أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ مِثَا عَرَفُوهُ مِنْهُ.

وَمِنْ كَمَالِهِ الْقَدَّسِ: شَهَادَتُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَاطِّلَاعُهُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَغِيبُ عَنْهُ ذَرَّةٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ، بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَمَنْ هَذَا شَأْنُهُ كَيْفَ يَلِيقُ بِالعِبَادِ أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ، وَأَنْ يَعْبُدُوا غَيْرَهُ وَيَجْعَلُوا مَعَهُ إِلَهًا آخَرَ؟!

وَكَيْفَ يَلِيقُ بِكَهَالِهِ أَنْ يُقِرَّ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيْهِ أَعْظَمَ الكَذِبِ، وَيُخْبِر عَنْهُ بِخِلَافِ
مَا الأَمْرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَنْصُرَهُ عَلَى ذَلِكَ وَيُؤَيِّدَهُ وَيُعْلِيَ شَأْنَهُ، وَيُجِيبَ دَعْوَتَهُ، وَيُعْلِكَ عَدُوَّهُ،
وَيُظْهِرَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الآيَاتِ وَالبَرَاهِينِ مَا يَعْجِزُ عَنْ مثلِهِ قُوَى البَشَرِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ
كَاذِبٌ عَلَيْهِ مُفْتَرٍ؟![1]

[١] لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَستَدِلُّ اللهُ عَنَّفَجَلَّ بأَسهائِهِ وصِفاتِه على تَوحيدِه وهَذا غيرُ مَعهودِ؟

فالجَوابُ: بيَّنَ المُؤلِّفَ أَنَّ الإِنْسانَ الَّذِي لَم تَنتَجَسْ فِطرَتُه بتَعطيلٍ ولا تَمثيلٍ لا يَعرِفُ مِن أَسهاءِ اللهِ وصِفاتِه إلَّا ما يَدُلُّ على الكَمالِ المُطلَقِ، فيكونُ اللهُ تَعالى قدِ استَدَلَّ بكَمالِه عَلى

وَمَعْلُومٌ أَنَّ شَهَادَتَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَقُدْرَتَهُ وَحِكْمَتَهُ وَعِزَّتَهُ وَكَهَالَهُ المُقَدَّسَ يَأْبَى ذَلِكَ، وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ.

وَالقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَهِيَ طَرِيقُ الْحَوَاصِّ، يَسْتَدِلُّونَ بِاللهِ عَلَى أَفْعَالِهِ وَمَا يَلِيقُ بِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَا يَفْعَلُهُ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَوْ نَقَوَلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿ اللهِ عَلَى اللهُ عَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٤- الحَاقة: ٤٤] وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ زِيَادَةُ بَيَانٍ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

الفَرقُ بين الطَّريقَتين: الحِسِّيةِ والعَقليةِ:

وَيَسْتَدَلُّ أَيْضًا بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَعَلَى بُطْلَانِ الشِّرْكِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱللَّهُ ٱللَّهُ ٱللَّهُ ٱللَّهُ ٱللَّهُ ٱللَّهُ ٱللَّهُ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الحشر: ٢٣]،

= وَحْدَانِيَّةِ، وَبِهَذَا يَكُونُ الدَّلِيلُ واضِحًا بِيِّنًا؛ لأَنَّه كيفَ يُعقَلُ أَنْ يُقِرَّ اللهُ عَنَّوَجَلَّ هَذَا الرجُلَ الَّذِي جَاءَ للناسِ وقالَ: أنا رَسولُ اللهِ إلَيْكُم، أُقاتِلُكم عَلى ما جِئتُ بِهِ، وأستبيحُ نِساءَكُم وأُموالَكُم، أُو اتَّبِعوني؟! ثُم مَعَ ذلِكَ يُؤيِّدُه اللهُ ويَنصُرُه ويُظهِرُه عَلى أَعدَائِه ويَجعَلُ العَاقِبةَ وَأَموالَكُم، أُو اتَّبِعوني؟! ثُم مَعَ ذلِكَ يُؤيِّدُه اللهُ ويَنصُرُه ويُظهِرُه عَلى أَعدَائِه ويَجعَلُ العَاقِبة لَه، فهذا لا يُمكِنُ بمُقتَضَى حِكْمةِ اللهِ، وهذا اعتِداءٌ عَلى حُدودِ اللهِ عَنَّ عَلَى اللهُ تَعالى بأسمائِه وصِفاتِه كذلِكَ لكانَ اللهُ تَعالى يَنصُرُ أهلَ البَاطِلِ؛ فلِهذا صَحَّ أَنْ يَستدِلَّ اللهُ تَعالى بأسمائِه وصِفاتِه عَلى تَوْحيدِه وانفِرادِه بِالألوهِيَّةِ.

[١] أي: لَوْ كَانَ كَاذِبًا لَمْ يَتَرُكُه اللهُ، لقَوْلِه: ﴿ وَلَوْ نَقَلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: ٤٤] أَيْ: بعضَها وليسَ كُلَّها ﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ۞ فَمَا مِنكُم مِّنَ أَحَدٍ عَنْهُ حَجزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٥-٤٧].

وَأَضْعَافُ ذَلِكَ فِي القُرْآنِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ قَلِيلٌ سَالِكُهَا، لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا إِلَّا الْحَوَاصُّ، وَطَرِيقَةُ الجُمْهُورِ: الإِسْتِدْلَالُ بِالآيَاتِ الشَّاهَدَةِ؛ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ تَنَاوُلًا وَأَوْسَعُ، وَالله سُبْحَانَهُ يُفَضِّلُ بَعْضَ خَلْقِهِ عَلَى بَعْضِ [1].

[1] ولِهَذا ذكر النَّبيُّ عَلَيْ للدَّجَالِ عَلامةً، فقالَ عَلَيْ: "إِنَّه أَعورُ وَإِنَّ رَبَكُمْ لَيْسَ بِأَعْورَ" (أ). فأعطانا عَلامةً، وهِي أَنَّه أَعورُ العَينِ؛ لأنَّ هَذه العَلامةَ عَلامةٌ حِسِّيةٌ كُلُّنا نَعرِفُها، حتَّى العَوامُّ، ولا تَحتاجُ إلى تَأمُّلٍ ونظرٍ، لكِنْ لَوْ قالَ: إنَّه حادِثٌ بعدَ أَنْ لم يَكُن، أَوْ أَنَّه سيَموتُ بعدَ أَنْ كانَ حَيَّا، وما أَشبَه ذلكَ منَ الآياتِ المَعنويةِ لكانَ في هذا غُموضٌ عَلى العوامِّ، فالعامِّيُ لا يَعرِفُ الاستِدلالَ عَلى امتِناعِ أَنْ يَكونَ رَبًّا بكونِه حادِثًا، أو بكونِه لا يَبَوفُ الاستِدلالَ عَلى امتِناعِ أَنْ يَكونَ رَبًّا بكونِه حادِثًا، أو بكونِه لا يَبَوفُ النَّهُ ليسَ بأَعورَ وَالدَّجَالُ أَعورُ، فإنَّه يُعرَفُ.

فالآياتُ الحِسِّيةُ المُشاهَدةُ كلَّنا يَعرِفُها ويَتناوَلُها، وفي مُتناوَلِنا؛ ولِهَذا يَقولُ المُؤلِّفُ وَحَمُهُ اللَّهُ: «طَريقَةُ الجُمْهور». ومُرادُه بذلِكَ المُتكلِّمون الَّذين يُريدونَ إِثباتَ وُجودِ اللهِ عَنَّهَ عَلَيْهُ وَإِنْ كانت صَحيحةً عَنَّهَ عَلَيْهُ وَإِنْ كانت صَحيحةً ومُلزِمةً لكِنَّها ليسَتْ واضِحةً لكُلِّ أَحَدٍ، لكِنِ الطَّريقُ الحِسِّيُّ الَّذي يُشاهِدُه الناسُ أوضَحُ وأقرَبُ للفَهم وأسهَلُ.

فلَوْ شُئِلْت: ما هي طَريقةُ القُرآنِ في إثباتِ الحَقائِقِ؟ قُلْت: طَريقتُه أَنَّه يُثبِتُها بِالآياتِ الحِسِّيةِ المُشاهَدةِ؛ لأَنَّها أُوضَحُ وأَسهَلُ تَناوُلًا، فكُلُّ يَعرِفُها، وأمَّا الطُّرقُ العَقليَّةُ وإِنْ كانَ القُرآنُ يَستدِلُّ بِها كثيرًا، لكِنَّها أقلُّ بالنِّسبةِ للاستِدْلالِ بِالأَشْياءِ الحِسِّيةِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (۷۱۳۱)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (۲۹۳۳)، من حديث أنس رَعَوَلَيْكُءَنهُ.

كَمالُ التَّوحيدِ في حقِّ الأنبياءِ:

فَالقُرْآنُ العَظِيمُ قَدِ اجْتَمَعَ فِيهِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ الدَّلِيلُ وَالمَدْلُولُ عَلَيْهِ، وَالشَّاهِدُ وَالمَشْهُودُ، قَالَ تَعَالَى -لَنْ طَلَبَ آيةً تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ-: ﴿ أَوَلَمَ يَكُفِهِمْ أَنَّ اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ يُتَلَى عَلَيْهِمْ أَلِثَ فِ ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكَرَىٰ يَكْفِهِمْ أَنَّ اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ يُتَلَى عَلَيْهِمْ أَلِثَ فِ ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكَرَىٰ يَكُفِهِمْ أَنَّ اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ يُتَلَى عَلَيْهِمْ أَلِثَ فَوْحِيدَ الإِلْهِيَّةِ هُو التَّوْحِيدُ الَّذِي لِفَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ تَوْحِيدَ الإِلْهِيَّةِ هُو التَّوْحِيدُ الَّذِي لِفَوْمِ يُومِنَ أَنَّ تَوْحِيدَ الإِلْهِيَّةِ هُو التَّوْحِيدُ الَّذِي أَرْسِلَتْ بِهِ الرَّسُلُ، وَأُنْزِلَتْ بِهِ الكُتُبُ -كَمَا تَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ الإِشَارَةُ - فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَسَّمَ التَّوْحِيدَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنُواعٍ.

وَجَعَلَ هَذَا النَّوْعَ: تَوْجِيدَ العَامَّةِ، وَالنَّوْعَ الثَّانِيَ: تَوْجِيدَ الْحَاصَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يَثْبُتُ بِالحَقَائِقِ، وَالنَّوْعَ الثَّالِثَ: تَوْجِيدًا قَائِمًا بِالقِدَمِ، وَهُوَ تَوْجِيدُ خَاصَّةِ الخَاصَّةِ.

فَإِنَّ أَكْمَلَ النَّاسِ تَوْحِيدًا الأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَالْمُرْسَلُونَ مِنْهُمْ أَكْمَلُ فِي ذَلِكَ، وَأُولُو العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ أَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا، وَهُمْ: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعُمَّدٌ صَلَّى الله وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَأَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا الْخَلِيلَانِ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا وَسَلَامُهُ، فَإِنَّهُمَا قَامًا مِنَ التَّوْحِيدِ بِمَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُمَا عِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَحَالًا، وَدَعْوَةً لِلْخَلْقِ وَجِهَادًا، فَلَا تَوْحِيدَ أَكْمَلُ مِنَ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَدَعَوْا إِلَيْهِ، وَجَاهَدُوا الأَمْمَ عَلَيْهِ[1].

[1] وهَذا القَولُ في الواقِعِ قَدْ يُوهِمُ بعضَ الناسِ أَنَّ غيرَ مُحَمَّدٍ وإبراهيمَ -عليهما الصلاة والسلام- مِنَ الأنبياءِ عِندَهم نَقصٌ في التَّوحيدِ؛ لأَنَّه قالَ: «وَأَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا الصلاة والسلام- مِنَ الأنبياءِ عِندَهم نَقصٌ في التَّوحيدِ؛ لأَنَّه قالَ: «وَأَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا الخَلِيلَانِ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ» ولكِنْ هَذا الوَهمُ خطأُ، وذلِكَ لأنَّ التَّوحيدَ في حقِّ الأنبياءِ الآخرينَ كامِلٌ، لكِنْ لا مانِعَ مِن أَنْ يَكُونَ هُناكَ كَمالٌ وأَكملُ؛ كما قالَ اللهُ تَعالى:

وَلِهَذَا أَمَرَ سُبْحَانَهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ فِيهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ مُنَاظَرَةِ إِبْرَاهِيمَ قَوْمَهُ فِي بُطْلَانِ الشِّرْكِ، وَصِحَّةِ التَّوْحِيدِ، وَذِكْرِ الأَنْبِيَاءِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ: ﴿ أُوْلَئِكَ إِبْرَاهِيمَ قَوْمَهُ فِي بُطْلَانِ الشِّرْكِ، وَصِحَّةِ التَّوْحِيدِ، وَذِكْرِ الأَنْبِيَاءِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ: ﴿ أُولَئِكَ اللهِ النَّذِينَ هَدَى اللهُ فَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ ا

وَكَانَ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَقُولُوا: «أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلَامِ، وَكَلِمَةِ الإِخْلَاصِ، وَدِينِ نَبِيِّنَا مُحُمَّدٍ، وَمِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»(۱).

﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُمْ مَّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَائلَ أَوْلَئِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَذِينَ أَنفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَائلُواْ وَكُلَّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى ﴾ [الحدید: ۱۰]، وقالَ: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي وَقَالَ: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي السَّمَرِ وَٱللَّبُكُولُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَلَ ٱللَّهُ ٱلمُجْهِدِينَ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ دَرَجَةً * وَكُلَّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى ﴾ [النساء: ٩٥].

ولا شَكَّ أَنَّ الإِنسانَ قَدْ يُؤتَى منَ العِلمِ والمَعرِفةِ ما لَمْ يُؤتَه الآخَرُ، ولا يَكونُ هَذا نَقْصًا في الآخَرِ إذا كانَ قَدْ أُوتِيَ الكَمالَ الَّذي يَليقُ بِه.

فلا تَظنَّ أَنَّ فِي هَذَا غَمزًا لَمِنْ سِوى إِبراهيمَ ومُحمدٍ علَيْهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ فالكُلُّ قَدْ كمَلَ بحَقِّه التَّوْحيدُ الَّذي أكمَلَه اللهُ لَهُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دِينَ إِبراهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكْمَلُ مِن غَيرِه. فالجَوابُ: أَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا ۚ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَبِعْ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:١٢٣]، وهَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دِينَ إِبراهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكْمَلُ مِن غَيْرِه، وإلَّا لأَمَرَ الرَّسولَ باتِّباعِه.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٠٤)، من حديث عبد الرحمن بن أبزَى رَضَالِلهُ عَنهُ.

فَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ التَّوْحِيدُ، وَدِينُ مُحَمَّدٍ ﷺ: مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا، وَكَلِمَةُ الإِخْلَاصِ هِيَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِطْرَةُ الإِسْلَامِ هِيَ مَا فَطَرَ عَلَيْهِ عِبَادَهُ مِنْ مَحَبَّتِهِ وَعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالإِسْتِسْلَامُ لَهُ عُبُودِيَّةً وَذُلًّا وَانْقِيادًا وَإِنَابَةً.

فَهَذَا تَوْجِيدُ خَاصَّةِ الْحَاصَّةِ، الَّذِي مَنْ رَغِبَ عَنْهُ فَهُوَ مِنْ أَسْفَهِ السُّفَهَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَة إِبْرَهِ عَمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ، وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَهُ فِي الدُّنيَا ۗ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَة إِبْرَهِ عَمَ إِلَّا مَن سَفِه نَفْسَهُ ، وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَهُ فِي الدُّنيَا ۗ وَإِنّهُ ، وَاللّهُ مَا لَكُ مُ رَبّهُ وَ أَسْلِمُ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَلْمِينَ ﴾ وَإِنّهُ وَاللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ

وَكُلُّ مَنْ لَهُ حِسُّ سَلِيمٌ وَعَقْلٌ يُمَيِّزُ بِهِ، لا يَخْتَاجُ فِي الْاسْتِدْلَالِ إِلَى أَوْضَاعِ أَهْلِ الكَلَامِ وَالجَدَلِ وَاصْطِلَاحِهِمْ وَطُرُقِهِم البَتَّة، بَلْ رُبَّمَا يَقَعُ بِسَبَبِهَا فِي شُكُوكٍ وَشُبَهٍ يَحْصُلُ لَهُ بِهَا الحَيْرَةُ بِالضَّلَالِ وَالرِّيبَةِ، فَإِنَّ التَّوْحِيدَ إِنَّمَا يَنْفَعُ إِذَا سَلِمَ قَلْبُ صَاحِبِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ القَلْبُ السَّلِيمُ الَّذِي لَا يُفْلِحُ إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّوْعَ الثَّانِيَ وَالتَّالِثَ مِنَ التَّوْحِيدِ الَّذِي ادَّعَوْا أَنَّهُ تَوْحِيدُ الخَاصَّةِ وَخَاصَّةِ الخَاصَّةِ يَنْتَهِي إِلَى الفَنَاءِ الَّذِي يُشَمِّرُ إِلَيْهِ غَالِبُ الصُّوفِيَّةِ، وَهُوَ دَرْبٌ خَطِرٌ يُفْضِي إِلَى الإِتِّحَادِ.

انْظُرْ إِلَى مَا أَنْشَدَه شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو إِسْهَاعِيلَ رَحِمَهُ الله تَعَالَى حَيْثُ يَقُولُ شَعْرًا(١):

إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَدَهُ جَاحِدُ

مَا وَحَدَ الوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ

⁽١) منازل السائرين (ص:١٣٩).

تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ عَارِيَّةٌ أَبْطَلَهَ الوَاحِدُ تُوْحِيدُ مَنْ يَنْعَتُهُ لَاحِدُ تَوْحِيدُهُ وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لَاحِدُ

وَإِنْ كَانَ قَائِلُهُ رَحِمَهُ اللّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الإِنْجَادَ، لَكِنْ ذَكَرَ لَفْظًا مُجْمَلًا مُحْتَمَلًا جَذَبَهُ بِهِ الإِنِّخَادِيُّ إِلَيْهِ، وَأَقْسَمَ بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِ إِنَّهُ مَعَهُ، لَوْ سَلَكَ الأَلْفَاظَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي بِهِ الإِنِّخَالَ فِيهَا كَانَ أَحَقَّ، مَعَ أَنَّ المَعْنَى الَّذِي حَامَ حَوْلَهُ لَوْ كَانَ مَطْلُوبًا مِنَّا لَنَبَّهُ لَا إِجْمَالَ فِيهَا كَانَ أَحَقَّ، مَعَ أَنَّ المَعْنَى الَّذِي حَامَ حَوْلَهُ لَوْ كَانَ مَطْلُوبًا مِنَّا لَنَبَّهُ الشَّارِعُ عَلَيْهِ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهِ وَبَيَّنَهُ، فَإِنَّ عَلَى الرَّسُولِ البَلاغَ المُبِينَ، فَأَيْنَ قَالَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهِ وَبَيَّنَهُ، فَإِنَّ عَلَى الرَّسُولِ البَلاغَ المُبِينَ، فَأَيْنَ قَالَ الرَّسُولُ: هَذَا تَوْجِيدُ الْحَامَّةِ، وَهَذَا تَوْجِيدُ الْحَاصَّةِ، وَهَذَا تَوْجِيدُ خَاصَّةِ الْحَاصَّةِ الْحَاصَّةِ الْحَاصَةِ، وَهَذَا تَوْجِيدُ خَاصَّةِ الْحَاصَةِ، وَهَذَا تَوْجِيدُ خَاصَّةِ الْحَاصَّةِ، أَوْ أَشَارَ إلى هَذِهِ النَّقُولِ وَالعُقُولُ حَامِرَةٌ الْأَلَالَ.

[1] أَبانَ لَنَا الْمُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللّهَ فِي كلامِه هَذَا أَنَّ مِنَ النَاسِ مَن جَعَلَ تَوحيدَ الأُلوهيَّةِ تَوحيدَ الحَواصِّ، وتوحيدَ خواصِّ الحَواصِّ هُو الَّذِي لا يَرى إلَّا الله، بمَعنى أنَّ الله بحُرَّدٌ عنِ الصِّفاتِ، والحقيقةُ أنَّ الَّذِي قسَّمَ هَذَا التَّقسيمَ مَعناهُ لا يَرى إلَّا الله، بمَعنى أنَّ الله بحُرَّدٌ عنِ الصِّفاتِ، والحقيقةُ أنَّ الَّذِي قسَّمَ هَذَا التَّقسيمَ مَعناهُ الله جعَلَ التَّوحيدَ اللّذي جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ ودَعَتْ إلَيْه هو توحيدَ العوامِّ؛ ولهذَا يَقُولُ هَوْلاءِ الصَّوفِيةُ: إنَّنا لا نَحتاجُ إلى صَلاةٍ، ولا إلى زَكَاةٍ، ولا إلى حَجِّ؛ لأنَّه لا يَحتاجُ إلى ذلكَ إلَّا العَوامُّ، أمَّا نَحنُ فقَدْ وصَلْنا إلى اليَقينِ، فلا حاجةَ أَنْ نَعبَدَ، وفسَّروا قولَه تَعالى: ﴿ وَاعْبُدُ العَوامُّ، أمَّا نَحنُ فقَدْ ولا تَتعبَّدُ؛ لأنَّه انتَهى زَمَنُ التَّعبُّد، معَ أنَّ قولَهُ : ﴿ حَقَى يَأْنِيكَ الْيَقِينِ، فإذا وصَلَت إلى درَجةِ اليقينِ فقفُ ولا تَتعبَّدُ؛ لأنَّه انتَهى زَمَنُ التَّعبُّد، معَ أنَّ قولَهُ: ﴿ حَتَى يَأْنِيكَ الْيَقِينِ سَقَطَ عَنه الْيَقِينِ فَقِفُ ولا تَتعبَّدُ؛ لأنَّه انتَهى زَمَنُ التَّعبُّد، معَ أنَّ قولَهُ: ﴿ حَتَى يَأْنِيكَ الْيَقِينِ سَقَطَ عَنه اللّهُ عَلَى اللّه لا يُشَاهِدُ إلَّا الربَّ، فيَصِلُ به تَوحيدُهم إلى أنْ يَجَعَلُوا المَخلُوقَ والحَالِقَ شَيْعًا التَّكلِيفُ؛ لأنَّه لا يُشَاهِدُ إلَّا الربَّ، فيَصِلُ به تَوحيدُهم إلى أنْ يَجَعَلُوا المَخلُوقَ والحَالِقَ شَيْعًا التَّكلِيفُ؛ لأنَّه لا يُشَاهِدُ إلَّا الربَّ، فيَصِلُ به تَوحيدُهم إلى أنْ يَجَعَلُوا المَخلُوقَ والحَالِقَ شَيْعًا

واحِدًا، يَقولونَ: لا يُمكِنُ أَنْ تَقولَ: خالِقٌ ونَحَلوقٌ. فإذا قُلتَ: خالِقٌ ونَحَلوقٌ؛ فقَدْ أَشرَكْت، ولا تَصِفِ اللهَ بأَيِّ وَصفٍ فإنَّكَ إِنْ وصَفْتَه فقَدْ عدَّدْتَه.

وانظُرْ كلامَ أبي إِسهاعيلَ الهَرَوي صاحِبِ (مَنازِل السائِرينَ)، الَّذي شرَحَه ابنُ القيِّم في كِتابٍ سَمَّاهُ «مَدارِج السالِكينَ»، حيثُ يَقولُ (١٠):

ما وحَّدَ الواحِدَ مِن واحِدٍ إِذْ كُدُّ الواحِدَ الواحِدَ اللهِ عَن الصِّفةِ؛ ولِهَذا قالَ:

إِذْ كِلُّ مَن وحَدَه جاحِدُ اللهِ عَن نَعتِ مِ عارِيدَ أُ أَبطَلَه الواحِدُ وَحيدُ مَن يَنطِقُ عَن نَعتِ مِ عارِيدَ أُ أَبطَلَه الواحِدُ

أي: أنَّ الإِنسانَ الَّذي يَنطِقُ عَن نَعتِ اللهِ أَيْ: بنَعتِه، يَقولُ: إنَّ هَذه عارِيةٌ، والعارِيةُ هي الشيءُ الَّذِي يُعطَى ثُمَّ يُؤخَذُ ويُرَدُّ، فليسَ لَهُ ثَباتٌ، بَلْ سَوفَ يَزولُ، (تَوحيدُه إيَّاه تَوحيدُه) أي: تَوحيدُكَ اللهَ أَنْ تَجعَلَ الخالِقَ والمَخلوقَ شَيْئًا واحِدًا، (ونَعْتُ مَن يَنعَتُه لاحِدُ) أي: وَصفُ مَن يَصِفُه مائِلٌ عَنِ الحِقِّ؛ لأَنَّ الإِخْادَ هوَ المَيْلُ.

وكَلامُ الشَّيخ الهَرَويِّ لا شَكَّ أَنَّه يُوهِمُ القَولَ بوحدةِ الوجودِ، وهَذا الرجُلُ مِنَ الصُّوفيَّةِ، وأنه ليسَ هُناكَ الصُّوفيَّةِ، فأن يَكُونَ أَرادَ بِهَذا الكَلامِ مَذهبَ غُلاةِ الصُّوفيَّةِ، وأنه ليسَ هُناكَ خالِقٌ ولا خَلوقٌ، فإذا قُلت: خالِقٌ وخَلوقٌ. فقَدْ أَشرَكْت، فالشَّيْءُ كلُّه واحِدٌ، كذلِكَ إذا وصَفْتَ اللهَ فأنتَ مُلحِدٌ.

⁽١) منازل السائرين (ص:١٣٩).

فَهَذَا كَلَامُ اللهِ الْمُنزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَهَذِهِ سُنَّةُ الرَّسُولِ، وَهَذَا كَلَامُ خَيْرِ القُرُونِ بَعْدَ الرَّسُولِ، وَهَادَاتُ العَارِفِينَ مِنَ الأَئِمَّةِ، هَلْ جَاءَ ذِكْرُ الفَنَاءِ وَهَذَا التَّقْسِيمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ؟ وَإِنَّهَا حَصَلَ هَذَا مِنْ زِيَادَةِ الغُلُوِّ فِي الدِّينِ، المُشْبِهِ لِغُلُوِّ الخَوَارِج، بَلْ لِغُلُوِّ النَّصَارَى فِي دِينِهِمْ.

وَقَدْ ذَمَّ اللهُ تَعَالَى الغُلُوَّ فِي الدِّينِ وَنَهَى عَنْهُ، فَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَهْلَ الْكِتَبِ
لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوَا أَهْوَآءَ قَوْمِ قَدْ ضَكُلُواْ مِن قَبْلُ وَأَضَكُواُ
كَثِيرًا وَضَكُلُواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّكِيلِ ﴾ [المائدة: ٧٧].

وَقَالَ عَيَا اللهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدَّدُوا فَشَدِّدَ اللهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدَّدُوا فَشَدَّدَ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَتِلْكَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارَاتِ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةُ ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَنَبْنَهَا عَلَيْهِمْ، فَتِلْكَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارَاتِ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةُ ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَنَبْنَهَا عَلَيْهِمْ ﴾ [الحديد:٢٧]» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (۱).

قَوْلُهُ: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ» اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ [١] عَلَى أَنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ،

وكُلُّ هَذَا فِي الحَقيقةِ كَلامٌ -وإِنْ كَانَ الْمُؤلِّفُ ذَكَرَه- وعِندي لُو أَنَّ طَالِبَ العِلمِ لَم تُذكر له مِثلَ هَذِه الآراءِ لكَانَ أَسلَمَ لَهُ؛ لأنَّ الخطأَ والغلَطَ يَصعُبُ عَلَى الإِنسانِ أَنْ يَتَصوَّرَه، فَضْلًا عَن أَنْ يَحَكُمَ علَيْه؛ لأَنَّه خطأٌ، والنَّفُوسُ تَنفرُ مِن تَصوُّرِ الخطأِ وفَهمِه.

[1] أوَّلًا: لا بُدَّ أَنْ نَعرِفَ مَن هُمْ أهلُ السُّنةِ؟ لأنَّ أهلَ السُّنةِ الآنَ صارَ لفظًا كلُّ يَدَّعيه، فالأَشاعِرةُ قالوا: نحنُ مِن أهلِ السُّنةِ، والماتُريديَّةُ قالوا: نَحنُ مِن أهلِ السُّنةِ. والمُتَّبِعونَ للسلَفِ قالوا: نَحنُ من أهل السنة. والطريقةُ بينَ هَؤلاءِ مُحْتلِفةٌ غيرُ مُتَّفِقةٌ، وكل هَذِه دَعاوَى تَحَتاجُ إلى بَيِّنةٍ، فيُقالُ: إنَّ لَفظَ (أَهْلِ السُّنَّة) كلِمةٌ مُضافةٌ إلى السنةِ، فنَظُرُ هَلْ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في الحسد، رقم (٤٠٤)، من حديث أنس رَيَحَالِيَّهُ عَنْهُ.

= ينطبِقُ عَلى هَوْلاءِ أو هَوْلاءِ أو هَوُلاءِ، فإذا نظرْنا إلى المتبعين للسلفِ وجَدْنا أَنَّهُم هُمُ المُستَحِقُّون لِهَذا الوَصفِ؛ لأنَّ صاحِبَ الشَّيءِ هو مَن لزِمَ الشَّيءَ، وأهلُ السُّنةِ هُم مَن لزِموا السُّنةَ، فإذا نظرْنا إلى المَذاهِبِ الثَّلاثةِ: مَذهبُ السلفِ، ومَذهبُ الأَشاعِرةِ، ومَذهبُ الماتُريديَّةِ، وجَدْنا أنَّ المُتمسِّكِينَ بالسُّنةِ هُمُ السلفيُّونَ، وهُمُ الفِرقةُ الناجِيةُ، وهُمُ الَّذينَ قالَ الماتُريديَّةِ، وجَدْنا أنَّ المُتمسِّكِينَ بالسُّنةِ هُمُ السلفيُّونَ، وهُمُ الفِرقةُ الناجِيةُ، وهُمُ النَّذينَ قالَ فيهِمُ الرَّسولُ عَيْنِهِ الضَّلَامُ: «سَتَخْتَلِفُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ فيهِمُ الرَّسولُ عَيْنِهِ الضَّلَامُ اللهِ؟ قالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» (١). فهلْ إلَّا وَاحِدَةً». قالوا: مَنْ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» (١). فهلْ أصحابُ النَّبِيِّ أَوَّلُوا نُصوصَ الصِّفاتِ وقالوا: المُرادُ باليَدِ: النِّعْمةُ، والمُرادُ بالكلامِ: الكَلامُ النَّفْسِيُّ، والمُرادُ بالمَجيءِ: بَجِيءُ الأَمْرِ، وما أَشبَهَ ذلِكَ؟

الجَوَابُ: لا، فإذا كانَ هَكذا فإِنَّ أَهلَ السُّنةِ لا ينطبقُ إلَّا على مَا كانَ علَيْه الرَّسولُ وَأَصحابُه، وهُمُ السَلَفُ وأَتباعُهُمُ الَّذينَ يُطلَقُ علَيْهِم اسمُ الأَثْرِيَّةِ، أي: مُتَبِعو الأَثْرِ.

فَقُولُ الْمُؤلِّفِ هُنا: «اتَّفَقَ أهلُ السُّنةِ». لا يَعنِي بذلِكَ -واللهُ أَعلَمُ- الأثَريَّةَ فقَطْ دونَ الأَشاعِرةِ ودونِ الماتُريديَّةِ.

و(أهلُ السُّنةِ) يُطلَقُ عِندَ بعضِ المُتأخِّرينَ عَلَى الأثَريَّةِ والأَشعرِيَّةِ والماتُريديَّةِ، ويَرَى هَؤلاءِ الأَشاعِرةُ والماتُريديَّةُ أنَّهم مِن أَهلِ السُّنةِ، فنقولُ: هذا ليسَ بصَحيحٍ، فلا تَتَّفِقُ طائِفتانِ مُختلِفتانِ في مِنهاجِهِما بوَصفٍ واحِدٍ، فلا بُدَّ أَنْ يَختصَّ بالوَصفِ مَن هُوَ أَقرَبُ الناسِ إلَيْهِم، وهُمُ السلَفُ الَّذين يُطلِقونَ علَيْهم هَؤلاءِ الأَثرِيَّةَ.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيهان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَسِحَالِلَهُ عَنْهُا.

لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ [1].

[1] وقولُه: «لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ» للهِ ذَاتٌ ولَنا ذَاتٌ، كذلِكَ للهِ صِفَاتٌ ولَنا صِفَاتٌ، فَإِنْ قَالَ قَائلٌ: ذَلِكَ مَعناهُ الاَسْتِرَاكُ. قُلْنا: هَذَا الاَسْتِرَاكُ لا يَستلزِمُ التَّمَاثُلَ، بَلْ هُو لا يَقتَضيهِ بالنِّسبةِ للهِ عَنَّفَظَنَ، وكذلِكَ الأَفعالُ، فاللهُ تَعالى لَهُ أَفعالُ ولَنا أَفعالُ، واَسْتِرَاكُنا في ذَلِكَ لا يَستلزِمُ التَّمَاثُلَ.

والتَّمثيلُ لُغةً: هوَ ذِكرُ مُماثِلِ للشيءِ أو إثباتُ مُماثلِ للشيءِ، سَواءٌ ذكَرْتَه بقَلبِكَ وهوَ التَّقديرُ الذِّكْرِيُّ، فكلُّ ذلِكَ تَمثيلٌ.

واصطِلاحًا: إثباتُ مَثيلِ للهِ عَزَّوَجَلَّ في ذاتِه أو في صِفاتِه.

أمَّا الأوَّلُ وهو إثباتُ المَثيلِ للهِ في ذاتِه فلا أَعلَمُ أَحَدًا قالَ به.

وأمَّا الثاني: وهو إثباتُ مَثيلٍ للهِ عَنَّوَجَلَّ في صِفاتِه فقَدْ قالَ به أُمَمٌ، فالمُشرِكونَ الَّذين يَعبُدون الأصنامَ أَثبَتوا للهِ مَثيلًا في الألوهيةِ، والَّذين يَقولونَ: إنَّ صِفاتِ اللهِ كَصِفاتِنا، واستِواءَه كاستِوائِنا على السَّريرِ، ونُزولَه كنُزولِنا منَ السَّطحِ إلى الأرضِ، وما أَشبَهَ ذلكَ، فهَوْلاءِ أَثبَتوا للهِ مَثيلًا في صِفاتِه.

والَّذين قالوا: إنَّ للعالَمِ خالِقَيْنِ: النُّورَ والظُّلْمةَ. أَثبَتوا للهِ تَعالى مَثيلًا في رُبوبيَّتِه.



حُكمُ تمثيلِ الصفاتِ:

حَرامٌ وقد يَصِلُ للكُفرِ: بدليلِ السَّمع والعَقلِ:

أُمَّا دلالةُ السَّمعِ ففي قولِه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى ۗ ﴾ [الشورى:١١]، وهذا خبَرٌ، فمَنْ أَثبَتَ للهِ مَثيلًا فقَدْ كذَّبَ الخبَرَ.

وفي قولِه: ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ سِّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [النحل:٧٤]، وهذا طلَبٌ؛ لأنَّه نَهيٌّ، والنهيُّ: طلبُ الكَفِّ على وجهِ الاستِعْلاءِ، فمَن أَثبَتَ للهِ مَثيلًا فقَدْ عصى الأمرَ وخالَفَ، فلمُن أَثبَتَ للهِ مَثيلًا فقد عصى الأمرَ وخالَفَ، فالمُثبِتونَ للهِ المَثيلَ مُكذِّبون للخبرِ مُستكبِرون عنِ الأَمرِ؛ لأنَّهم خالَفوا اللهَ عَنَّهَ جَلَّ في نفي المثيل وفي ضربِ المثيل.

وأمًّا دَلالهُ العَقْلِ: فلأنَّ العَقلَ لا يُمكنُ أن يَفرضَ للهِ تعالى مَثيلًا لظُهورِ التبايُنِ بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ، فمَنْ أَثبَتَ للخالِقِ مَثيلًا، وجعَلَ صِفاتِه كصِفاتِ خَلقِه فقَدْ أَنكرَ المَعقولَ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أن يَكونَ للهِ تَعالى مَثيلٌ، فإنَّ الصِّفاتِ إذا أُضيفَتْ إلى مَوصوفِ كانَتْ بحسَبِ ذلكَ المُوصوفِ، أي: تَليقُ به، بدَليلِ إذا قُلتَ: يَدُ الإنسانِ. وقُلتَ: يَدُ الإنسانِ. وقُلتَ: يَدُ الإنسانِ ويَدِ الحصانِ، حتَّى لو لم تَقُلْ الخصانِ. كُلُّنا يَعرِفُ الفَرقَ بينَ اليَدينِ: بينَ يَدِ الإنسانِ ويَدِ الحصانِ، حتَّى لو لم تَقُلْ للناسِ: يَدُ الإنسانِ مِثلُ يَدِ الحصانِ. فإذا قُلتَ لشَخصٍ: عِندي حصانٌ ولكِنْ يدُه ليسَتْ كيدِ الإنسانِ. لضحِكَ علَيْك.

فإِذًا: صِفةُ كلِّ مَوصوفٍ تَليقُ بذلكَ المَوصوفِ عَقلًا بدونِ السَّمعِ، فحينَئِذِ يَكونُ التَّمثيلُ مُمتنِعًا بدَلالةِ السَّمع والعَقلِ.

والسلَفُ حكَموا على المُمثِّلِ بأنه كافِرٌ، كما قالَ نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولَه الآنِف

الذّي (مَن شبّه الله بخلقِه فقد كفَرَ () () وهو صحيحٌ ، فالمُمثّلُ كافِرٌ ؛ لأنّه مُكذّبُ للخبرِ ، وتكذيبُ الخبرِ ، أيّ خبرِ كانَ ، كُفْرٌ ، وليسَ كالأمرِ فمُخالَفةُ الأمرِ قَدْ تَكونُ كُفرً ا وقَدْ تَكونُ مَعصيةً دونَ الكُفرِ ، لكِنْ تَكذيبُ الخبرِ مَهما كانَ فهوَ كُفرٌ ؛ لأنّه تَنقُصٌ للمُخبِر.

وحينَئِدٍ نَقولُ: التمثيلُ كُفرٌ مُطلَقًا؛ لأنَّه تَكذيبٌ لخبَرِ اللهِ في قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَ شَى ۚ أَوْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١].

وَبَيَانُ الْجَمْعِ بِينَ نُصُوصِ نَفِي التَّمثيلِ وَبَيْنَ قُولِهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»(٢).

هذا الحَديثُ في الصحيحَيْنِ وغيرِهِما، ويَستَشهِدُ به المُمثِّلُ فيقولُ: آدَمُ مِثلُ اللهِ، ومَهما أَتَيْتُم مِن أُدِلَّةٍ تَنفون بها التمثيلَ فعِندَي حَديثٌ يُثِبِتُه. فأَنتَ إذا قُلتَ: هذا على صُورةِ هذا. أي: مِثلُه طِبقَ الأصلِ، فإذا كانَ مِثلَه طِبقَ الأصلِ فكُلُّ الكُتبِ الَّتي أَثبَتَتْ (مِن غيرِ مَثلُه طِبقَ الأصلِ فكُلُّ الكُتبِ الَّتي أَثبَتَتْ (مِن غيرِ مَثيل) نقول: هذا غيرُ صَحيح، بَلْ بتَمثيلٍ؛ لأنَّ الله خَلقَ آدمَ على صُورتِهِ.

فنَقُولُ له: إِنَّ كلامَ اللهِ ورَسولِه لا يُكذِّبُ بعضُه بعضًا، فنَقُ ولُ: الَّذِي قَالَ: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، مُرسَلٌ مِن قِبَلِ مَن قالَ عَن نَفسِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيَّ أَهُوَ السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، وهَلْ يُمكِنُ أَن يَكُونَ الرسولُ يَأْتِي بها يُكذِّبُ خبرَ المُرسِل؟!

⁽١) تقدم تخريجه (ص:٩٧).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفتدتهم مثل أفتدة الطير، رقم (٢٨٤١)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولذلِكَ اختَلَفَ العُلَمَاءُ في تَخريجِ هذا الحَديثِ والجمعِ بينَه وبينَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ على نَفيِ التَّمثيلِ، فقالَ بعضُهم: إنَّ لَفظَ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»^(۱) ليسَ بصَحيحٍ ولا نَقبَلُه، أمَّا لفظُ: «عَلَى صُورَةِهِ» فنَقبَلُه، لكِنْ نُؤوِّلُه؛ لأجلِ أن يُطابِقَ النُّصوصَ الدَّالَةَ على انتِفاءِ المُهاثِلَةِ.

والَّذينَ ضعَّفوا لفظَ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» تَخلَّصوا مِنه، وقالوا: هذا لَفظٌ غيرُ صَحيح ولم يَقُلْه الرَّسولُ ﷺ.

أُمَّا الَّذينَ قالوا: «عَلَى صُورَتِهِ» بالضميرِ فهَذا صَحيحٌ مَقبولٌ، ولكِنْ يُؤوَّلُ:

١ - قالَ بعضُهم: إنَّ الضَّميرَ في «صُورَتِهِ» يَعودُ على آدَمَ، يَعنِي: إنَّ اللهَ خلَقَ آدَمَ
 على صورةِ آدَمَ.

٢- وقالَ بعضُهم: خلَقَ آدَمَ على صُورةِ المَضروبِ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ نَهَى عنِ الضربِ على الوَجهِ، وقالَ: ﴿إِنَّ اللهُ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ﴾ أي: على صُورةِ هَذا الَّذي ضَرَبْتَه، فلا تُهِنْ هَذه الصُّورةَ؛ لأنَّهَا مَحَلوقةٌ على صُورةِ آدَمَ، فيكونُ الضميرُ عائِدًا على المَضروب.

٣- وقالَ بعضُهم: «إِنَّ الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» أي: على صُورةِ اللهِ، لكِنِ الإِضافةُ هُنا من بابِ إضافةِ المَخلوقِ إلى خالِقِه لا مِن بابِ إضافةِ الصَّفةِ إلى موصوفِها، أي: على الصورةِ التي خلقَها اللهُ عَزَقِجَلَّ واختارَها، ومِنها قولُه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي آخْسَنِ تَقْدِيمِ﴾ الصورةِ التي خلقَها الله عَزَقَجَلَّ واختارَها، الكَيفيةِ الَّتي تُفضَّلُ على وُجوهِ سائِر الحَيواناتِ، والتين:٤]، فاختارَ هذا الوجة بهذه الكَيفيةِ الَّتي تُفضَّلُ على وُجوهِ سائِر الحَيواناتِ،

⁽١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، والآجري في الشريعة (٧٢٥)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٤٣٠ رقم ١٣٥٨)، من حديث ابن عمر رَصَيَلَيَّهُ عَنْهُا.

فهذا الوَجهُ الَّذي خلَقَه اللهُ عَنَّوَجَلَ وصوَّرَه اعتنَى بِه وأَضافَه إلى نَفسِه لا تَضرِبْه؛ فتُحدِثُ
 به خُدوشًا وعُيوبًا وهو محَلُ الإكرامِ لا محَلُ الإهانةِ، وحينَئِذِ تكونُ الإضافةُ على سبيلِ
 التَّشريفِ والتَّعظيم.

قالوا: ونَظيرُ ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿هَنذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [الأعراف:٧٧]، و﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ ﴾ [الحج:٢٦]، والبيتُ هُنا مَخلوقٌ، والناقةُ أيضًا مَخلوقٌ، وهذِه الصورةُ مَخلوقٌ وهذا مَعنَى سائِغٌ جاءَ نَظيرُه الصورةُ مَخلوقةٌ وأُضيفَتْ إلى اللهِ على سَبيلِ التَّشريفِ، قالوا: وهذا مَعنَى سائِغٌ جاءَ نَظيرُه في القُرآنِ، ومُناسبتُه للنَّهيِ عَن ضَربِ الوَجهِ واضِحةٌ جِدًّا، وهوَ أنَّ هذا الوَجهَ الَّذي خلقَه اللهُ عَرَقِجَلً على هذه الصُّورةِ المُعيَّنةِ إذا ضرَبْتَه فأنتَ الآنَ عِبْتَه، إمَّا عيبًا مَعنويًّا وإمَّا عيبًا حِسِيًّا، وإمَّا الأَمرانِ جميعًا.

فالعَيبُ الحِسِّيُّ أَن يَكُونَ هذا الرجُلُ مثلًا بَليدًا كالحِمارِ لا يُهِمُّه أَن تَضرِبَه على وَجهِه أو رأسِه أو صَدرِه أو على بَطنِه أو على ظَهرِه فكلُّه يَستَوي عِندَه، فيكونُ خَدشُ وجهِه أو جَرحُه عيبًا حِسِّيًّا يُغيِّر خَلق اللهِ، وإذا ضرَبْتَه على وَجهِه كانَ أشدَّ مِن ضَربِه على ظَهرِه فالإِهانةُ واضِحةٌ؛ إِذْ إنَّ ضَربَ هذا الرجُلِ عَلى وَجهِه لا شَكَّ أنَّه أشدُّ إِذْلالًا مِمَّا لَوْ ضُرِبَ على ظَهْرِه أَوْ يَلِه أَوْ رِجلِه.

فالصُّورةُ إِذًا يَجِبُ أَنْ تُكرمَ ولا تُهانَ؛ لا إهانةً مَعنوِيَّةً ولا حِسِّيةً، وهَذا تَأويلٌ واضِحٌ ليسَ فيه إِشْكالٌ.

٤ - وقالَ بَعضُهم: «عَلى صُورَتِهِ» الضَّميرُ يَعودُ عَلى اللهِ، وأنَّ لله تَعالى صُورةً،
 وإثباتُ الصُّورةِ للهِ ثابِتٌ ليسَ فيه إشكالٌ، كَما في حَديثِ أبي سَعيدٍ رَضَاً لِللهَ عَنْهُ الطويلِ في

= قِصَّةِ الكَشفِ عن ساقِه عَنَّوَجَلَّ، وأَنَّه يَأْتِي بالصِّفةِ الَّتِي يَعرِفونَهَا('')، قالوا: فالصُّورةُ ثابتةُ للهِ عَنَّوَجَلَّ فِي الصحيحَيْنِ.

وهُنا «عَلَى صُورِتِه» أَيْ: عَلَى صُورةِ اللهِ، لَكِنْ لا يَلزَمُ مِن كَونِ الشيءِ عَلَى صُورةِ اللهِيءِ أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلًا فَنحَنُ نُثِبِتُ أَنَّ للهِ صُورةً حَقيقيَّةً، ونَنفي أَنْ تَكُونَ مُمَاثِلةً لصُورةِ الشيءِ أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلةً لصُورةِ المَخْلُوقينَ؛ لأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثَى اللهِ وَهُو اَلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، ونَفِي مَا نَفَاهُ اللهُ، ونَقُولُ: صُورةٌ للهِ لَكِنْ ليسَت كصُورةِ الإِنسانِ. كَذَا «على صُورتِه» لكِنْ ليسَت كصُورةِ الإِنسانِ. كَذَا «على صُورتِه» لكِنْ بدونِ مُمَاثَلةٍ.

وقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا لا أَتَصَوَّرُ صُورةً على صُورةٍ بدونِ مُماثَلةٍ؟

فَنَقُولُ: مَا تَقُولُ فِي قُولِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ»^(۲) فَهَلْ تَعتقِدُ أَنَّهُم مُمَاثِلُونَ للقَمَرِ تَمَامًا؟

الجَوابُ: سيَقولُ: لا. ولكِنْ هُناكَ مُشابَهٌ لكِنْ دونَ مُماثَلةٍ، والمَنفيُّ في القُرآنِ المُهاثَلةُ، فهذا مثلًا لَه وَجهٌ وللهِ وَجهٌ، لكِنْ لا يَلزَمُ أَنَّ الصُّورةَ الَّتي كانَ اللهُ علَيْها أَنْ تَكونَ صُورةُ الآدَميِّ كصُورةِ اللهِ، فحينَئِذٍ نُشِتُ حَقيقةَ الصُّورةِ بمُقتَضَى هَذا الحَديثِ، ونَنفِي المُهاثَلةَ بالأَدِلَةِ الدالَّةِ عَلى نَفي المُهاثَلةِ في اللهِ للخَلْقِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُكْشُفُ عَن سَاقِ ﴾، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَيَحَالِّكُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٥٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، رقم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رَحِمَالِللهُ عَنْهُ.

فصارَ عِندَنا أَربَعةُ أَقْوالٍ مِن هَذا الحَديثِ:

الأُوَّلُ: أنَّ الضَّميرَ يَعودُ على آدَمَ.

الثاني: يَعودُ عَلى المَضروبِ.

الثالِثُ: يَعودُ عَلَى اللهِ باعتِبارِ التَّشريفِ وَالتَّعظيم.

الرابعُ: يَعودُ عَلَى اللهِ باعتِبارِ أنَّ الصُّورةَ صُورةُ اللهِ لَكِنْ لا يَلزَمُ المُهاثَلةُ؛ لأَنَّ النُّصوصَ دلَّتْ علَى نَفي المُهاثَلةِ.

أمَّا القَوْلانِ الأوَّلانِ فهُما ضَعيفانِ.

وأمَّا الثالِثُ والرابعُ فالحَديثُ يَتعيَّنُ أَن يُخَرَّجَ عَلى أَحَدِهِما، فإِنْ قيلَ: أَيُّهَا أَسلَمُ، أَنْ نُؤوِّلَه أَو نُبقِيَه على ظاهِرِه؟

قيلَ: الأَخيرُ أَوْلَى؛ بأَنْ نُبقِيَه عَلَى ظاهِرِه مَعَ نَفيِ الْمَاثَلَةِ، وحينَئِذٍ نَكُونُ قَدْ أَعطَيْنا النُّصوصَ حقَّها بدونِ أَنْ يَكُونَ هُناكَ شَيءٌ يُعارِضُ كِتابَ اللهِ أَو سُنَّةَ رَسولِه ﷺ.

وحِينَئِذٍ نَقولُ: الجَمعُ بينَ نَفيِ التَّمثيلِ وإِثباتِ الصُّورةِ وهُوَ قولُه ﷺ: «خَلَقَ اللهُ الله

فإِذا أُورِدَ علَيْنا: كيفَ تَقولُ: هذا عَلى صُورةِ هَذا. بدونِ تَمثيلٍ، فهَذا هوَ المَعْقولُ؟! الجَوابُ: أَنْ نَقولَ: هَذا ورَدَ نَظيرُه في السُّنةِ: «إِنَّ أُوَّلَ زُمْرةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ» فأنتَ لا تَقولُ بالمُهاثَلةِ.

⁽۱) تقدم تخریجه (ص:۲۰۶).

وأمَّا قولُهُ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» (١) فعلى قولِ مَن يَرَى أَنَّه ضَعيفٌ: واضِحٌ، وأمَّا عَلى قولِ مَن يُرَى أَنَّه ضَعيفٌ: واضِحٌ، وأمَّا عَلى قولِ مَن يُصحِّحُه فيُخرَّجُ على نَفْسِ التَّخريجِ الَّذي ذكرْنا، لكِنَّه يَمتنِعُ فيه الوَجهانِ الأَوَّلانِ، وهُما أَنْ يَعودَ الضَّميرُ إِلى آدَمَ أَوْ إِلَى المَضروبِ؛ لأنَّ هُنا لا يُوجَدُ ضَميرٌ.



⁽١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، والآجري في الشريعة (٧٢٥)، والطبراني في الكبير (٢١/ ٤٣٠ رقم ١٣٥٨٠)، من حديث ابن عمر رَحَوَالِلَهُ عَنْهُا.

لفظُ التَّشبيهِ مُجمَلٌ:

وَلَكِنْ لَفُظ التَّشْبِيهِ قَدْ صَارَ فِي كَلَامِ النَّاسِ لَفُظًا مُجْمَلًا يُرَادُ بِهِ المَعْنَى الصَّحِيحُ، وَهُو مَا نَفَاهُ القُرْآنُ وَدَلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ؛ مِنْ أَنَّ خَصَائِصَ الرَّبِّ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ المَخْلُوقَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ شَيْءٌ مِنَ المَخْلُوقَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ فَيَعْ مِنَ المَخْلُوقَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ فَلَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى المُمثِّلَةِ المُشَبِّهَةِ، ﴿وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى المُمثِّلَةِ المُشَبِّهَةِ، ﴿ وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] رَدُّ عَلَى المُمثِّلَةِ المُشَبِّهَةِ، الْخَلُوقِ مِثْلَ صِفَاتِ المَخْلُوقِ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ٢١] رَدُّ عَلَى النَّفَاةِ المُعَطِّلَةِ، فَمَنْ جَعَلَ صِفَاتِ الحَالِقِ مِثْلَ صِفَاتِ الحَالِقِ فَهُو نَظِيرُ اللَّسُرَى فِي كُفْرِهِمْ.

وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَشْبُتُ للهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَا يُقَالُ: لَهُ قُدْرَةٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا حَيَاةٌ؛ لِأَنَّ العَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ! وَلَازِمُ هَذَا القَوْلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: حَيَّةٌ؛ لِأَنَّ العَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الطَّسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَيَّرُهُ وَلِكَ كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَإِرَادَتُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ آلًا.

[1] نَحنُ نَقولُ: ليسَ كَمِثْلِ اللهِ شَيءٌ، والدَّليلُ قولُه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى ۗ ﴾ [الشورى: ١١]، وهَذه عِبارةُ الماتِنِ، لكِنِ المُؤلِّفُ يَقولُ: هَلْ نَقولُ: إنَّ اللهَ لا شَبيهَ لَه؟ وانظُرْ الشهوري: ١١]، وهَذه عِبارةُ الماتِنِ، لكِنِ المُؤلِّفُ يَقولُ: هَلْ نَقولُ: إنَّ اللهَ لا شَبيهَ لَه؟ وانظُرْ النَّاسِ لَفْظًا مُجْمَلًا يُرَادُ بِهِ النَّه وهو يُفصِّلُ، حيثُ قالَ: ﴿وَلَكِنْ لَفْظُ التَّشْبِيهِ قَدْ صَارَ فِي كَلَامِ النَّاسِ لَفْظًا مُجْمَلًا يُرَادُ بِهِ النَّه لَا يَتُبْتُ للهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ».

فالتَّشبيهُ صارَ لفظًا مُجمَلًا، أي: يَحتَمِلُ مَعنيَيْن، فيَحتمِلُ أَنْ يُرادَ بِه المَعنَى الصَّحيحُ، أي: مِن غَيرِ تَمثيلٍ، والمُهاثَلةُ نَفاها القُرآنُ، فإذا أُريدَ بِالتَّشبيهِ التَّمثيلُ صارَ نَفيُ المُشابَهةِ حَقًّا؛ لأَنّه يُشابِهُ مِن غَيرِ تَمثيلِ، وهَذا حتُّ. لكِنْ هُناكَ مَعنًى آخَرُ للتَّشبيهِ وهُو أَنَّه يُرادُ بِهِ أَنْ لا يَثبُتَ للهِ شَيءٌ مِنَ الصِّفاتِ، فيقولُ: مَعنَى مِن غيرِ تَشبيهٍ، أي: مِن غيرِ إِثباتِ شَيءٍ مِنَ الصِّفاتِ؛ لأنَّ إِثباتَ شَيءٍ مِنَ الصِّفاتِ تَشبيهٌ. فإذا أُريدَ بالتَّشبيهِ هَذا المَعنَى فلا يَصِتُّ نَفيُهُ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: مِن غَيْرِ الصِّفاتِ تَشبيهٍ، أي: مِن غَيْرِ إِثباتِ صِفةٍ للهِ، فهذا غَيرُ جائِزٍ.

وبِهَذا نَعرِفُ أَنَّ قولَ الإِنْسانِ: أَنا أُثبِتُ الصِّفاتِ مِن غَيرِ تَمثيلٍ. أَوْلَى مِن قولِهِ: أَنا أُثبِتُ الصِّفاتِ مِن غَيْرِ تَشبيهٍ. وذلِكَ مِن وُجوهٍ:

الوَجهُ الأوَّلُ: أَنَّه هُوَ الَّذي نَطَقَ بِـه القُرآنُ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالى قالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِـ، شَيَ يُ ﴾ ولم يَقُلْ: ليسَ كَشِبْهِهِ.

وكذلِكَ أيضًا نَهَى اللهُ تَعالى أَنْ نَضرِبَ لَهُ الأَمْثالَ، فقالَ: ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾.

وهُنا في قولِه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى ۗ ﴾ قَدْ يُشكِلُ عَلَى الإِنسانِ دُخولُ الكافِ عَلَى (مِثْلِه) إِذْ قَدْ يَتوهَّمُ الواهِمُ بأنَّ للهِ مِثْلًا، وهَذا المِثْلُ لا يُشبِهُه شَيءٌ، ومِثْلُ الشَّيءِ ليسَ هُوَ الشَّيءَ.

وَلَوْ قَالَ: «لِيسَ كَاللهِ شَيءٌ» ما حصَلَ إِشْكَالٌ، ولو قُلْت: لِيسَ كَزَيْدٍ شَيءٌ. فالكَافُ داخِلةٌ على (زَيْدٍ)، إِذًا هُناكَ شَيءٌ يُسمَّى زَيدًا، والكَافُ داخِلةٌ عليْه لنَفي مُشابَهتِه غَيرَه، وهُلَيْسَ كَمِثْلِهِ. شَيءٌ يُسمَّى مِثْلًا، فهَ لُ للهِ وهُلَيْسَ كَمِثْلِهِ. شَيءٌ يُسمَّى مِثْلًا، فهَ لُ للهِ

مِثْلٌ بحَيثُ لا يَكُونُ لِهَذَا المَثلِ شَبيهٌ؟ هذا مَحَلُ الوَهمِ، فقَدْ يَتُوهَمُ واهِمٌ أَنَّ للهِ مِثْلًا؛ لأَنَّ اللهِ مِثْلًا، وهذا المِثلُ لا يُشبهُه شَيءٌ.

والعُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَخَرَّجُوا مِن هَذَا الوَهم.

فمِنْهم مَن قالَ: إنَّ الكافَ زائِدةٌ.

ومِنهُم مَن قالَ: إِنَّ (مِثل) زائِدةٌ، فتقديرُ الكلامِ عَلى الأُوَّلِ: ليسَ مِثلُه شَيءٌ، وتقديرُ الكلام عَلى الثاني: ليسَ كَهُوَ شَيءٌ.

والقَولُ بأنَّ الكافَ هِيَ الزائِدةُ أَوْلى؛ لأَنَّ زِيادةَ الحُروفِ مَعهودٌ في اللَّغةِ العرَبيَّةِ، لكِنْ زِيادةُ الأَسْمَاءِ غيرُ مَعهودٍ في اللَّغة العرَبيَّةِ، وحَمْلُ اللَّفْظِ عَلى المَعهودِ في اللَّغةِ العرَبيَّةِ أَوْلى مِن حَمْلِه عَلى غيرِ المَعْهودِ، وعَلى هَذا فتكونُ الكافُ زائِدةً.

والقَوْلُ الثالِثُ: إنَّ (مِثْل) بِمَعنَى: ذات، فيكونُ المَعنَى: ليسَ كذاتِ اللهِ شَيءٌ، أَوْ بِمَعنَى: صِفَة، فيكونُ المَعنَى: ليسَ كصِفةِ اللهِ شَيءٌ؛ لأَنَّ المِثْلَ والمَثَلَ قَد يُرادُ بِه الصِّفةُ كَما في قولِه تَعالَى: ﴿ مَثَلُ الْمَنَةِ اللَّهِ وُعِدَ ٱلْمُنَقُونَ ﴾ [محد:١٥] (مَثَل) بِمَعنَى: صِفَة، فيكونُ لَمَعنَى: ﴿ لَيْسَ كَصِفَةِهُ شَيءٌ، أَوْ ليسَ كَذاتِه شَيءٌ، كَما يَقولُونَ: مِثْلُك المَعنَى: ﴿ لَيْسَ كَصِفَتِه شَيءٌ، أَوْ ليسَ كَذاتِه شَيءٌ، كَما يَقولُونَ: مِثْلُك المَعنَى: أنتَ لا تَبخَلُ.

والقولُ الرابعُ: إِنَّه لا زِيادةَ فِيهما، وإِنَّما هَذا مِن بابِ التَّوْكيدِ؛ لأَنَّ نَفيَ مِثْل المِثْل المِثْل يَقتَضي نَفيَ المِثْلِ أَيضًا، إِذْ لَوْ كَانَ للمِثْلِ أَصلُ لكانَ لَه مِثْلٌ، وعَلى هَذا فيكونُ المُرادُ بِالآيَةِ: تَوكيدُ نَفي مُماثَلةِ شَيءٍ للهِ عَنَّهَجَلَّ، وتَبقَى الآيةُ عَلى حَقيقَتِها بِدونِ زِيادةٍ، فهَهُنا أَربَعُ تَقْديراتٍ.

والراجِحُ: هوَ الأَخيرُ لا شَكَّ؛ لأَنَّه مَتَى دارَ الأَمرُ بينَ كَونِ الشَّيءِ زائِدًا وغيرَ زائِدٍ فالأَصلُ عدَمُ الزِّيادةِ؛ ولِهَذا يُقالُ: الأَصلُ في الكَلام التَّاسيسُ لا التَّوْكيدُ.

فالتَّعْبيرُ بنَفيِ التَّمثيلِ جاءَ خَبَرًا كَقُولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ ونَهْيًا كَقُوْلِه: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ يَلَهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾.

الوَجهُ الثاني: أنَّ نَفيَ التَّشبيهِ على الإِطلاقِ غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّه ما مِن شَيئينِ إلَّا ويَشتَبِهانِ في شيءٍ مِن وُجوهٍ ويَفتَرِقانِ من وَجهٍ، والمَقصودُ ما يَفتَرِقُ به الخالقُ عنِ المَخلوقِ.

مِثالُه: المَوجودُ مُشترَكٌ بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ، لكِنْ وُجودُ الخالِقِ يَختلِفُ عَن وُجودِ المَخلوقِ، والسمعُ مُشترَكٌ بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ، ولَوْلا ذلكَ الاشتِراكِ ما عرَفْنا مَعنَى سَمْع اللهِ.

ومِن ذلِكَ أيضًا أن أَثبَتَ اللهُ لنفسِه الحياة: ﴿ الْمَيْ الْقَيْوُمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وأثبَتَها اللهُ للمَخلوقِ حَياةً، قالَ تَعالى: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ ﴾ [الروم: ٢٩]، فالحَياةُ الَّتِي أَثبَتَها اللهُ للمَخلوقِ والَّتِي أَثبَتَها لنفسِه بينهما قَدرٌ مُشترَكٌ وهو أصلُ الحَياةِ، ولَوْلا هذا القَدرُ المُشترَكُ ما عرَفْنا مَعنَى قولِه عَن نفسِه: ﴿ الْحَيُّ ﴾، ولولا القَدرُ المُشترَكُ الَّذي نَعلَمُه ما عرَفْنا مَعنَى (الحي)، لكِنِ الشيءُ الَّذي يَتهايَزُ بهِ الخالِقُ مِنَ المَخلوقِ أَنَّ حَياةَ الخالِقِ عَرَقِجَلَّ كامِلةٌ ليسَ فيها نَقْصٌ، وأنَّها أَزليَّةٌ أبلِديةٌ، وأمًا حياةُ المَخلوقِ فهِي ناقِصةٌ وليسَتْ أزليَّةٌ ولا أبدَيةً، قالَ تَعالى: ﴿ كُلُ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ آَنَ وَبَعُهُ رَبِّكَ ذُو الْمُلَكِلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحن: ٢٧]، فهِي حَياةٌ ناقِصةٌ.

ومِن ذلكَ أيضًا: (السمعُ) ثابِتٌ للهِ تَعالى، وللمَخلوقِ سَمعٌ، فهُما مُشتَرِكانِ في أصلِ الصِّفةِ لكنَّهما يَختلِفانِ فيما يَختصُّ بهِ كلُّ واحِدٍ، فسَمعُكَ مَدودٌ وناقِصٌ، واللهُ عَرَقَجَلَّ أَنزلَ: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِلُكَ فِي زَوْجِها وَتَشْتَكِى إلى اللّهِ وَاللّهُ يَسَمعُ تَعَاوُرَكُما ﴾ [المجادلة:١]، وكانت عائِشةُ رَضَيَالِيَهُ عَنها في الحُجرةِ عندَ الرَّسولِ عَلَيْه ويَخفَى علَيْها بعضُ حَديثِ هَذه المَرأةِ فلا تَدرِي ماذا تَقولُ (١)، والله عَزَّوَجَلَّ فوقَ سَماواتِه عَلى عَرشِه ويسمعُ ما تَقولُ، فهذا سَمعٌ لا حَدَّ لَه، فما مِن صَوتٍ وإنْ خَفِي يَقعُ في السَّماواتِ والأَرضِ إلَّا واللهُ تَعالى يَسمَعُه، أمَّا نحنُ فسَمْعُنا مَحدودٌ جِدًّا، وناقِصٌ، فسَمعُك يُمكِنُ أن تُصابَ الأذنُ ولا تَسمَعَ، وهُناكَ مَن هو أَصَمُّ، فيأتي له الصمَمُ ولا يَسمَعُ أبَدًا، وعلى هذا فقِسْ.

وكَذلِكَ العِلمُ، فلِلهِ عِلمٌ ولَنا عِلْمٌ، ولكِنْ هُناكَ فَرقٌ، فالأَصْلُ فيه نَوعٌ مِنَ الاَشْتِراكِ، فلا يُمكِنُ أَنْ يَصِحَّ نَفيُ التَّشبيهِ عَلى وَجهِ الإِطْلاقِ؛ لأنَّ نَفيَ التَّشبيهِ عَلى وَجهِ الإِطْلاقِ؛ لأنَّ نَفيَ التَّشبيهِ عَلى وَجهِ الإِطْلاقِ، ولَوْ أَتُبَتْناها معَ وَجهِ الإِطْلاقِ مَعناهُ أَلَّا نُشِتَ للهِ تَعالَى أيَّ صِفةٍ يَتَّصِفُ بِها المَخلوقُ، ولَوْ أَتُبَتْناها معَ الفارِقِ.

وإلى هَذا ذَهَبَ بعضُ أهلِ التَّعطيلِ، فقالوا: كُلُّ صِفةٍ يَتَّصِفُ بِهَا المَخلوقُ فإِنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهَا اللهُ؛ خَوْفًا مِنَ التَّشبيهِ؛ لأَنَّهُم في الحَقيقةِ تَوهَّمُوا أَنَّ التَّشبيهَ عَلى الإِطْلاقِ مُنتَفٍ بينَ صِفةِ الحَالِقِ وصِفةِ المَخْلوقِ، والأَمرُ ليسَ كَذلِكَ.

وعلَيْه فَلَفظُ التَّشبيهِ لَفظٌ مُجُمَلٌ، فيُرادُ بهِ التَّمثيلُ، وهَذا قَدْ نَفاهُ القُرآنُ، ويُرادُ بِهِ أَلَا يَثْبُتَ للهِ شَيءٌ مِنَ الصِّفاتِ، وهَذا باطِلٌ بِلا شَكِّ.

⁽١) علقه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء:١٣٤]، (١) علقه البخاري: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨)، من حديث عائشة رَضِيَلَيَّةُ عَنْهَا.

فإذا أُريدَ بِالتَّشبيهِ التَّمثيل صارَ نَفيُه صَحيحًا؛ لأَنَّه يُوازِي قَولَنا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيَّ *﴾ [الشورى:١١].

وإِذا أُريدَ بِالتَّشبيهِ أَنْ لا أُثبِتَ للهِ شيئًا مِنَ الصِّفاتِ، فَهَذَا غَيرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّ هَذَا مَعناهُ التَّعطيلُ، وبَعضُ الناسِ يُريدُ بالتَّشبيهِ إِثباتَ شَيءٍ مِن صِفاتِ اللهِ، فكُلُّ شيءٍ تَثبُتُ للهِ وللآدَميِّ مِنه صِفةٌ فَهُو عِندَهُم تَشبيهٌ، يَقولُ: إِذَا أَثبتَ أَنَّ اللهَ لَه سَمعٌ شَبَّهْتَه؛ لأَنَّ اللهَ لَه سَمعٌ أَنَّ اللهَ لَه بَصَرٌ، فقَدْ شبَّهْت؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ لَه بَصَرٌ، فقد شبَّهْت؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ لَه بَصَرٌ، فقد شبَّهْت؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ لَه بَصَرٌ، فينفي الصِّفاتِ بِناءً عَلى قَولِه: مِن غَيرِ تَشبيهٍ.

الوَجهُ الثالِثُ: أنَّ لفظَ التَّشبيهِ صارَ له مَعنَّى يَستغِلُّه بعضُ الناسِ لنَفيِ الصِّفاتِ؛ لأنَّ بعضَهم يَقولُ: كلُّ مَن أَثبَتَ للهِ صِفةً فهو مُشبِّهُ. فإذا قُلتَ: مِن غَيرِ تَشبيهِ. مَعناهُ أنَّك نفيْتَ الصِّفاتِ، وأهلُ التَّعطيلِ يُسمُّون نفيْتَ الصِّفاتِ، وأهلُ التَّعطيلِ يُسمُّون أهلَ السُّنةِ والجَهاعةِ المُثبِتةَ يُسمُّونَهم مُشبِّهةً! فإذا قُلتَ: مِن غَيْرِ تَشبيهٍ -والإنسانُ المُخاطَبُ يَفهَمُ أنَّ التَّشبيهَ إثباتُ الصِّفاتِ صارَ مَعناهُ من غيرِ إثباتِ صِفاتٍ، وهذا مَعنَّى باطِلٌ.

وقَدِ استَدَلَّ الْمُؤلِّفُ بِآيَةٍ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَ ۗ أَ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وفِي الآيَةِ إِثْباتٌ ونَفيٌ، فالإِثْباتُ في قَولِه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، والنَّفيُ في قولِه: ﴿وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، والنَّفيُ في قولِه: ﴿وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، والنَّفيُ في قولِه: ﴿وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، والنَّفيُ في قولِه: ﴿يَشَى كَمِثْلِهِ مَنْ الْمُمثَّلُونَ، إِذًا: فهِيَ رَدُّ عَلَى الْمُمثَّلُةِ، وكلُّ مُمثَّلُ مُشبَّةٌ لا شَكَّ.

وفي قَولِه: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ردٌّ عَلَى الْمُعطِّلةِ النُّفاةِ الَّذينَ يُنكِرونَ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعالَى مُتَّصِفًا بِصِفةٍ. وَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، حَيٌّ. وَالمَخْلُوقُ يُقَالُ لَهُ: مَوْجُودٌ، حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ. وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَشْبِيهٌ يَجِبُ نَفْيُهُ، وَهَذَا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ وَالسُّنَةُ وَصَرِيحُ العَقْلِ، وَلَا يُخَالِفُ فِيهِ عَاقِلٌ [1].

[1] قال بعضُ المُعطِّلةِ: لا يَجوزُ أَنْ تَقولَ: إِنَّ اللهَ لَه عِلمٌ، أَوْ إِنَّ اللهَ لَه حَياةٌ، أَوْ لَه قُدرةٌ. وقَدْ بيَّنَا الشَّبهة مِن قَبلُ ورَدَدْنا عليها (١)، قُلْنا: إِنَّ لَهُم في ذلِكَ شُبهةً، فمِنْهم مَن يَقولُ: إِثباتُ العِلمِ والقُدرةِ والحَياةِ مَعناهُ إِثباتُ قُدَماءَ مُتَعدِّدةٍ، وتَعدُّدُ القُدَماءِ إِشراكٌ، وَمِنْهم مَن يَقولُ: إِذا أَثبَتَ العِلمَ والقُدرةَ والسَّمعَ، فإنَّ هَذه أعراضٌ، والأعراضُ لا تقومُ إلا بأجْسام، والأجْسامُ مُتَما ثِلةٌ، فيكزَمُ إِذا أَثبَتَ الصِّفة أَنْ تُثبِتَ المُشابَهةَ.

ونَحنُ نَقولُ: إِنَّ قولَكُم: إِنَّ الأَعراضَ لا تَقومُ إِلَّا بِأَجْسامٍ. غيرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّ الأَعْراضَ تَقومُ بِغَيْرِ الأَجْسامِ، أَلا نَقولُ: هَذا يومٌ طَويلٌ؟ و(طويلٌ) صِفةٌ، و(يومٌ) ليسَ جِسمًا، ويُوصَفُ بِصِفةٍ، إِذًا انتَقَضَ قولُهم بأنَّ الأَعراضَ لا تَقومُ إِلَّا بِجِسمٍ، كذلِكَ تَقولُ: الحَرُّ اليومَ شَديدٌ، فوصَفْت الحَرَّ بالشَّديدِ، والحَرُّ ليسَ جِسمًا، إِذًا تَبيَّنَ أَنَّ الصِّفةَ قَد تَقومُ بغيرِ الجِسمِ، كذلِكَ تَقولُ: هذا مرَضٌ شَديدٌ، والمرَضُ صِفةٌ، و(شَديدٌ) صِفةٌ أَيضًا.

ثانيًا: قولُكُمُ الأَجسامُ مُتَهَاثِلةٌ. غَيرُ صَحيحٍ، فليسَ جِسمُ البَعيرِ كَجِسمِ الذَّرِّ، وليسَ الحَديدُ الصُّلبِ مِثلَ الزَّبْدِ اللَّيِّنِ، وليسَ الرَّصاصُ مِثلَ الإِسْفِنجِ في الصَّلابةِ، إِذَا الأَجسامُ غَيرُ مُتَهَاثِلةٍ لا في أَحجامِها، ولا في أوزانها، ولا في أيِّ شيءٍ، فدَعْواكُم أنَّ الأَجْسامَ مُتهاثِلةٌ دَعوَى باطِلةٌ، وإذا بطَلَتِ المُقدِّماتُ بطَلَت النَّتيجةُ، وعَلى هَذا فلا يَلزَمُ مِن إِثباتِ الصِّفاتِ للهِ أَنْ يَكونَ مُمَاثِلًا للمَخلوقِ.

وَنَقُولُ لَهُم: هَلْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ مَوجُودٌ؟ سيَقُولُونَ: نَعَمْ مَوجُودٌ. وهَلْ هُو حَيٌّ

⁽١) انظر: (ص:٨٩).

الاشتِراكُ في الاسمِ لا يَلزمُ منه التَّماثُلُ:

فَإِنَّ اللهُ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاء، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَا، وَكَذَلِكَ سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاء، وَسَمَّى بِبَعْضِهَا صِفَاتِ خَلْقِهِ، وَلَيْسَ الْسَمَّى كَالْسَمِّى، فَسَمَّى نَفْسَهُ: حَيًّا، عَلِيًّا، قَدِيرًا، رَوُّوفًا، رَحِيًّا، عَزِيزًا، حَكِيًّا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مَلِكًا، مُؤْمِنًا، جَبَّارًا، مُتكبِّرًا. وَقَدْ سَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ فَقَالَ: ﴿ يُغْرِجُ الْحَى مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [الأنعام: ٩٥]، هُ فَبَشَرْنَهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الاناديات: ٢٨]، ﴿ وَبَشَرُوهُ بِعَلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الذاريات: ٢٨]، ﴿ وَبَشَرُوهُ بِعَلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الذاريات: ٢٨]، ﴿ وَبَشَرُوهُ بِعَلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الذاريات: ٢٨]، ﴿ وَاللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ هَلَا اللّهُ مَا اللّهُ هُ اللّهُ عَلَى صَلّا بَصِيرًا بَصِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢]، ﴿ وَاللّهُ مُ اللّهُ ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿ أَفَمَن كَانَ وَرَاءَهُم مَلِكُ ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿ أَفَمَن كَانَ هُوْمِنَا ﴾ [السجدة: ١٨]، ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكُ ﴾ [السجدة: ٢٥]، ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكُ وَلَالِهُ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر: ٣٥].

= وعليمٌ وقَديرٌ؟ سيَقولونَ: نعَمْ. فهُمْ يُشِتِونَ أَنَّ اللهَ مَوجودٌ وحيٌّ وعَليمٌ وقَديرٌ، فنَقولُ لَهُم: إذا أَثبَتُم ذلِكَ فهُو عَلى قاعِدتِكم تَشبيه، وإِنْ أَثبَتُم هَذِه الصِّفاتِ بدونِ تَشبيهٍ، وإِنْ أَثبَتُم فَإِمَّا أَنْ تُقِرُّوا بالجَميع، وإمَّا نَقولُ: ونَحنُ نُثبتُ هَذه الصِّفاتِ الَّتي نَفَيْتُم بدونِ تَشبيهٍ، فإمَّا أَنْ تُقِرُّوا بالجَميع، وإمَّا أَنْ تُنكِروا الجَميع.

وأمَّا قولُ المُؤلِّفِ رَحَمُ اللَّهُ: «فَلَا يُقَالُ: لَهُ قُدْرَةٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا حَيَاةٌ؛ لِأَنَّ العَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ! وَلازِمُ هَذَا القَوْلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: حَيُّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ» فالمُرادُ بِالقَولِ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ! وَلازِمُ هَذَا القَوْلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: حَيُّ، عَليمٌ، قَديرٌ؛ «لِأَنَّ العَبْدَ يُسَمَّى هُنا هوَ نَفيُ القُدرةِ والعِلْمِ والحَياةِ، أي: لا يُقالُ لَه: حَيُّ، عَليمٌ، قَديرٌ؛ «لِأَنَّ العَبْدَ يُسَمَّى بِهَذِهِ الأَسْهَاءِ» فالعَبدُ حَيُّ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ يُغْرِجُ الْمَيْ مِنَ ٱلْمَيْتِ ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، ويُقالُ لَه: عَليمٌ، وسَميعٌ، وبَصيرٌ.

وقوله: «وَكَلَلِكَ كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَإِرَادَتُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ» أي: الَّذينَ يَقولونَ: ليسَ لَه عِلمٌ، ولا قُدرةٌ «عَلَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، حَيٌّ.

وَعَنْ جَابِرٍ رَحَيَٰكَ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيْلِهُ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأَمُورِ كُلِّهَا كُمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ، يَقُولُ: ﴿إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكُعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرُ وَلاَ أَعْدَرُ، وَأَنْتَ عَلَّمُ وَلَا أَعْلَمُ، وتَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلَّمُ وَلاَ أَعْلَمُ وَتَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلَّمُ اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي الغُيُوبِ، اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي الْغُيُوبِ، اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرِي وَآجِلِهِ وَ فَاقَدُرْهُ لِي، وَيَسِّرُهُ لِي، ثُمَّ بَارِكُ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرُّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي الْفَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِي اللهُ وَلَا أَعْلَمُ وَاقَدُرْهُ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِي فَعْ فَي عِنْهُ، وَاقْدُرْ لِيَ الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِي بِهِ» وَالْخَارِيُ الْفَرْ فَيُ الْمَارِي وَاللهُ الْمُغَلِي وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

وَالمَخْلُوقُ يُقَالُ لَهُ: مَوْجُودٌ، حَيُّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَشْبِيهٌ يَجِبُ نَفْيُهُ».

[١] مَعنَى «يُسمِّي حاجَتَه» أَيْ: يَقُولُ مثَلًا إذا كانَ يُريد البَيْع: اللهُمَّ إِنْ كُنتَ تَعلَمُ أَنَّ بَيعي سيَّارَتي خَيرٌ لِي، أَوْ بَيتي، أو دُخولي هذه المَدرَسةَ. المُهِمُّ يُسمِّي حاجَتَه.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (١١٦٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

وَفِي حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ، أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْعَضَبِ وَالرِّضَا، وَأَسْأَلُكَ القَصْدَ فِي الْغَنِي وَالطَّقْرِ، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ،

= وقولُه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: ﴿إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ ﴾ الْمُرادُ: إذا هَمَّ بِالأَمْرِ وتَردَّدَ فيهِ ، أمَّا الأمرُ الَّذي ليسَ فيهِ تَردُّدُ فلا حاجة فيه إلى الاستخارة ، فلَمْ يَكُنِ الرَّسولُ ﷺ يَستَخيرُ إِذا أَرادَ أَنْ يَشترِي مِن جابِرٍ جَمَلَه لم يَركَعْ رَكعَتَيْن ولم يَستَخِرْ ، إِذَا أَن يَغْزُوَ ، كذلِكَ لَيَّا أَرادَ أَنْ يَشترِي مِن جابِرٍ جَمَلَه لم يَركَعْ رَكعَتَيْن ولم يَستَخِرْ ، إِذَا الْحَديثُ ليسَ عَلى إِطْلاقِه ، فليسَ كُلَّما أَرَدْتَ شَيئًا تُصلِّي ، لكِنْ إذا أَرَدْت شَيئًا وتَردَّدْت فيه فاستَخِر الله عَرَّفِكَلَ وشاوِرِ المَخلوق.

وبعضُ العُلماءِ قالَ: استَخِرْ ثُمَّ استَشِرْ. والرَّسولُ ﷺ قالَ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». ولم يَقُلْ: فلْيُشاوِرْ. فبَدَأ بالاستِخارةِ، ثُم بعدَ ذلِكَ استَشِرْ، وقَدْ تكونُ شُورَى صاحِبِك الَّذي استَشَرْتَه حامِلةً لكَ على الفِعلِ، فيكونُ هَذا استِجابةً لدُعائِكَ؛ حيثُ قُلتَ: فاقْدُرْه لي، ويَسِّرْه لي. وقَدْ يكونُ عَدَمُ مَشورتِه مِن بابِ قولِه: إِنْ كنتَ تَعلَمُ أَنَّه ليسَ لي فيهِ خَيرٌ فاصْرِفْه عنِّي واصْرِفْني عَنْه، وقالَ فُقَهاءُ الحنابِلةِ رَحَهُمُ اللَّهُ: يَستَخيرُ أُوَّلًا ثُمُ مَستَشيرُ ثانيًا. وإِنِ اقتَصَرَ عَلى الاستِخارةِ فقطْ فلا حَرَجَ، فإذا انشَرَحَ صَدرُه للشيءِ، وأقدَمَ عليه علِمَ أَنَّ الله قَدَرَه، وأَنَّ الله تَعالى اختارَه لَهُ، وإِنْ لم يَنشرِحْ صَدرُه أعادَ الاستِخارة مَرَّةً ثانِيةً وثالِئةً حتَّى يَتبيَّنَ لَه الأَمرُ.

والمَقصودُ مِن هَذا الحَديثِ قولُه: «أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ» فأَثبَتَ للهِ عِلْمًا، «أَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ» فأَثبَتَ للهِ قُدرةً. وَأَسْأَلُكَ الرِّضَا بَعْدَ القَضَاءِ، وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ العَيْشِ بَعْدَ المَوْتِ [1]، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الرِّضَا بَعْدَ المَوْتِ أَهُ وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، إِلَى وَجْهِكَ الكَرِيمِ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيْرِ ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللهُمَّ زَيِّنَا بِزِينَةِ الإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ (1).

فَقَدْ سَمَّى اللهُ وَرَسُولُهُ صِفَاتِ اللهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَقُوَّةً.

وقالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفِ قُوَّةً ﴾ [الروم:٥٤]، ﴿ وَإِنَّهُ, لَذُو عِلْمِ لِمَا عَلَمْ عَلَّمْنَكُ ﴾ [يوسف:٦٨]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ العِلْمُ كَالعِلْمِ، وَلَا القُوَّةُ كَالقُوَّةِ، ونَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ، وهَذَا لَازمٌ لِجِمِيعِ العُقَلاءِ.

إِثْباتُ الصِّفاتِ لِيسَ تَشْبِيهًا:

فَإِنَّ مَنْ نَفَى صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ، كَالرِّضَا وَالغَضَبِ، وَالخُبِّ وَالبُغْضِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ! قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُشْبِتُ لَهُ الإِرَادَةَ وَالكَلَامَ وَالسَّمْعَ وَالبَصَرَ، مَعَ أَنَّ مَا تُشْبِتُهُ لَهُ لَيْسَ مِثْلَ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، فَقُلْ فِيهَا نَفَيْتَهُ وَأَثْبَتَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِثْلَ قَوْلِكَ فِيهَا أَثْبَتَهُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا [1].

[1] مَعنَى قولِه ﷺ: «وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ العَيْشِ بَعْدَ المَوْتِ» أَيْ: أَسَأَلُكَ إِذَا مِتُ أَنْ يَكُونَ عَيْشِي بَارِدًا، بِمَعنَى: أَلَّا أُعذَّبَ فِي القَبِرِ بِالنارِ.

[٢] أَشَارَ الْمُؤلِّفُ أَنَّ هُنَاكَ أُنَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُوصَفُ بالرِّضا والغضَبِ والحُبِّ والبُغضِ؛ لأنَّ ذلِكَ يَستلزِمُ التَّشبيهَ. فنَقُولُ لَهُم: أنتَ تُثبِتُ الإِرادةَ والكَلامَ والسَّمَعَ والبصَرَ، معَ أنَّ ما تُثبِتُه لَـه ليسَ مِثلَ صِفاتِ المَخْلُـوقينَ، فَـمَا الفَرقُ؟

⁽١) أخرجه النسائي: كتاب السهو، رقم (١٣٠٥)، من حديث عمار بن ياسر رَجَوَالِتَهُ عَنْهُا.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أُثْبِتُ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ! قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُثْبِتُ لَهُ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى [1] مِثْلَ: حَيِّ، عَلِيمٍ، قدير. وَالعَبْدُ يُسَمَّى بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ مَا يَثْبُتُ لِلرَّبِّ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ مُمَاثِلًا لِمَا يَثْبُتُ لِلرَّبِّ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ مُمَاثِلًا لِمَا يَثْبُتُ لِلْعَبْدِ، فَقُلْ فِي صِفَاتِهِ نَظِيرَ قَوْلِكَ فِي مُسَمَّى أَسْمَائِهِ [1].

= والَّذينَ يُثِبِتُونَ بعضَ الصِّفاتِ ويُنكِرُونَ بعضَها هُمُ الأَشاعِرةُ، فَهُمْ يُثِبِتُونَ سَبعَ صِفاتِ: الحَياةَ والعِلمَ والقُدرةَ والإِرادةَ والسَّمعَ والبصَرَ والكَلامَ، ويقولونَ: إنَّ هَذِه الصِّفاتِ السَّبعَ يُثِبِتُها العَقلُ فَتُبِتُها، وما سِواها لا نُثبِتُه لأنَّ العَقلَ لا يَدُلُّ علَيْه، ولأَنَّه يَستَلزِمُ التَّشبية والتَّجسيمَ.

فنقولُ لَه: أنتَ إِذا ذكرْتَ أنَّ إثباتَ الرِّضا والغضَبِ والحُبِّ والكُرهِ يَستَلزِمُ التَّشبية والتَّجسيم، فإنَّ الإِرادة أيضًا والسَّمعَ والبَصَرَ والكلامَ تَستلزِمُ التَّشبية والتَّجسيم؛ لأَنَّ المَخلوقَ يُوصَفُ بذلِكَ، فنقولُ لَه: إذا كُنتَ أَثبَتَ هَذه الصِّفاتِ وقُلتَ: إِنَّمَا لا تَستَلزِمُ التَّشبية والتَّجسيم. فأثبِتُ ما أَثبَتَه اللهُ ورَسولُه وقُلْ: إنَّه لا يَستلزِمُ التَّشبية والتَّمثيل؛ لأَنَّه لا فَرقَ؛ ولِهذا قالَ: «إِذْ لا فَرقَ بينَهُما»، فأيُّ فَرقِ بينَ الرِّضا والسَّمْعِ؟ وأيُّ فَرقِ بينَ الرَّضا والسَّمْعِ؟ وأيُّ فَرقِ بينَ الكَراهةِ والسَّمْعِ؟ فكُلُّ ما أَثبَتَه اللهُ لنَفْسِه فيَجِبُ عليْنا أَنْ نُشِتَه.

[١] هَذه طائِفةٌ أُخرَى غيرُ الأَشاعِرةِ يَقولُونَ: لا نُثبِتُ الصِّفاتِ ولكِنْ نُثبِتُ الأَساءَ، فنَقُولُ: إنَّ اللهَ سَميعٌ ولكِنْ بدونِ سَمعٍ، وبَصيرٌ ولكِنْ بدونِ بصَرٍ، وهَلُمَّ جَرَّا، فيَزعُمُونَ أنَّ إِثباتَ الطِّفةِ يَستَلزِمُ التَّشبية، وأنَّ إِثباتَ الإسْمِ لا يَستَلزِمُ التَّشبية.

[٢] نَقُولُ لَه: هَلْ تُثبِتُ للهِ أَسَاءً مِثلَ السَّميعِ والبَصيرِ والعَزيزِ والحَكيمِ والقَويِّ؟ سيقولُ: نعَمْ. فنقولُ لَه: إِذَا كَانَ سيقولُ: نعَمْ. فنقولُ لَه: إِذَا كَانَ إِثبَاتُهَا للإِنْسَانِ؟ سيقولُ: نعَمْ. فنقولُ لَه: إِذَا كَانَ إِثبَاتُهَا للإِنْسَانِ يَستَلزِمُ التَّشبيةَ والتَّمثيلَ فانْفِها أَيضًا، فإنَّ أَثبَتَها لزِمَك إثباتُ الصِّفاتِ، لأَنكَ تَقولُ: أَنا أُثبِتُ هَذَه الطَّفاتِ دونَ تَشبيهٍ. إِذَا أَثبِتْ هَذَه الصَّفاتِ دونَ تَشبيهٍ.

فَإِنْ قَالَ: وَأَنَا لَا أُثْبِتُ لَهُ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى، بَلْ أَقُولُ: هِيَ مَجَازٌ، وَهِيَ أَسْمَاءٌ لِبَعْضِ مُبْتَدَعَاتِهِ، كَقَوْلِ غُلَاةِ البَاطِنِيَّةِ وَالْمَتَفَلْسِفَةِ [١]

[1] هَذِه هِيَ الطَائِفةُ الثَّالِثةُ الَّتِي تَقُولُ: أَنتُمْ تُلزِمونَنا بِإِثباتِ الصِّفاتِ إِذَا أَثبَتْنا الأَسماءَ، فإنَّنا نُنكِرُ الأَسماءَ أَيضًا، فلا نُثبتُها. فيقولونَ: ليسَ للهِ صِفاتٌ ولا لَهُ أَسماءٌ أيضًا، أَمَّا هَذِه الأسماءُ الَّتِي أَتْبَتَها اللهُ لنَفْسِه مِثْل: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْمَكِلِيمُ ﴾ [البقرة:١٣٧]، و﴿هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران:٦] ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [الحج:٦١] فيقولونَ: هِيَ أَسماءٌ لبَعض مُبتَدَعاتِه، فالسميعُ بمَعنَى أنَّه يَخلقُ شَيئًا يَسمعُ، والعَزيزُ أي: يَخلُقُ شيئًا يَكونُ عَزيزًا، والحَكيمُ أي: يَعرفُ الأُمورَ ويُقدِّرُها، وهكَذا، فجعَلوا هَذِه الأَسهاءَ ليسَتْ للهِ، لكِنَّها تُسنَدُ إليهِ عَلَى سَبيلِ الْمَجازِ والْمُرادُ بها مُبتَدَعاتُه عَلَى الْمَخْلُوقاتِ، وهَوْلاءِ هُمْ غُلاةُ الباطِنيةِ والْمَتْفَلْسفةِ الَّذينَ قالوا: إنَّ الدِّينَ له ظاهِرٌ وباطِنٌ، فالظاهِرُ هَذه العِباداتُ الَّتِي تُشاهَدُ، والباطِنُ هوَ ما في القَلبِ، ولكِنْ عِندَهُم هوَ التَّحلُّلُ مِنَ العِباداتِ الظاهِرةِ؛ لأَنَّهم يَزعُمونَ أنَّ هَذه العِباداتِ الظاهِرةَ يُؤمَرُ بها العوامُّ؛ حتَّى تَتهذَّبَ أَخلاقُهم وتَصِلَ إلى درَجةٍ مُعيَّنةٍ -على زَعْمِهم- فإذا وصَلوا إلى درَجةٍ مُعيَّنةٍ سقَطَت عَنْهم هذه الأَشياءُ، فإنْ قيلَ لَهُم: لم صِرْتُم لا تُصلُّون ولا تُزكُّون ولا تَصومونَ ولا تَحُجُّونَ البَيتَ؟ قالوا: لأَنَّ هَذِه وَسيلةٌ وسُلَّمٌ إلى أَنْ تَصلَ إلى الغايةِ، فإِذا وصَلْتَ إلى الغايةِ فلا تَلزَمُك الوَسيلةُ.

فهُمْ يَقُولُونَ: صَلِّ وصُمْ وزَكِِّ حتَّى تَصِلَ إِلَى المَرتَبةِ الَّتِي تَسقُطُ فيها التَّكاليفُ؛ لأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ وَأَعْبُدُ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيكَ ٱلْيَقِيثُ ﴾ [الجِجر:٩٩]، فإذا وصَلْتَ إلى درَجةِ اليَقينِ انتَهَتِ العِبادةُ، فيَجُوزُ أَنْ تَترُكَ الصلاةَ والزَّكاةَ والصِّيامَ والحَجَّ، وأَنْ تَزنِي بالمَحارمِ اليَقينِ انتَهَتِ العِبادةُ، فيَجُوزُ أَنْ تَترُكَ الصلاة والزَّكاة والصِّيامَ والحَجَّ، وأَنْ تَزنِي بالمَحارمِ وغيرِ المَحارِمِ، وأَنْ تَشرَبَ الحَمرَ، وأَنْ تَعمَلَ كلَّ شَيءٍ؛ لأَنْكَ وصَلْت إلى الذِّروةِ؛ ولِذلِكَ يَقولُونَ: إِنَّ هَذه العِباداتِ إِنَّهَا هي للعَوامِّ، والأَنبياءُ مِنَ العَوامِّ؛ لأَنْهم يَقُومُونَ بَهَذِه يَقُولُونَ: إِنَّ هَذه العِباداتِ إِنَّها هي للعَوامِّ، والأَنبياءُ مِنَ العَوامِّ؛ لأَنْهم يَقُومُونَ بَهَذِه

قِيلَ لَهُ: فَلَا بُدَّ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ حَقَّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَالجِسْمُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ هُو مُعَاثِلًا لَهُ. فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَثْبِتُ شَيْئًا، بَلْ أَنْكِرُ وُجُودَ الوَاجِبِ^[1].

العِباداتِ، فالأَوْلياءُ عِندَنا أَفضَلُ مِنَ الأَنبياءِ؛ ولِهَذا عِندَهم: أنَّ مِن أَصولِ عَقيدتِنا أنَّ مِن أَثمَّتِنا مَن بلَغَ مَرتَبةً لا يَنالُها ملَكٌ مُقرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرسَلٌ. لأنَّهم يَرَوْنَ أنَّ الأَنبياءَ عوامُّ لم يَصِلوا إلى الحقيقةِ والعِياذُ بِاللهِ.

[1] لَوْ سلَّمْنا أَنَّ اللهَ لا صِفات لَه، وأنَّه ليسَ لَه أَسماءٌ، ألسْتَ تَعتقِدُ أَنَّ اللهَ مَوجودٌ عَلَّا قائِمٌ بنفسِه؟ سيقولُ: بلَى. نقولُ: الجِسمُ مَوجودٌ أيضًا وليسَ مُماثِلًا لَه عَلى زَعمِهم، فإمَّا أَنْ تَقولَ: إنَّ اللهَ غَيرُ مَوجودٍ، أَوْ أَنْ تَقولَ: إنَّ اللهَ مَوجودٌ. فإنْ قالَ: إنَّه مَوجودٌ. قُلْنا: والجِسمُ مَوجودٌ. وهَذا يَلزمُ عَلى قولِكَ أَنْ يَكونَ تَجسيًا وتَمثيلًا، وإنْ قالَ: أَنا لا أُثبِتُ شيئًا بلُ أُنكرُ وُجودَ الواجِبِ فانظُرْ إلى الجَوابِ، يقول رَحَمَهُ اللَّهُ: «قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ العَقْلِ بَلْ أُنكرُ وُجودَ الواجِبِ فانظُرْ إلى الجَوابِ، يقول رَحَمَهُ اللَّهُ: «قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ العَقْلِ أَنَّ المَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبُ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا قَدِيمٌ أَزَيِّ، وَإِمَّا حَادِثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِمَّا خَيْرُ فَاقِمٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا غَيْرُ عَلُوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٍ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا غَيْرُ عَلْوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٍ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَيْرُ عَلْوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٍ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَيْرُ عَلْوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٍ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَيْرُ عَلَى اللهُ عَيْرُ عَلْوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٍ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا غَيْرُ عَلَوهُ مَا سِوَاهُ، وَإِمَّا غَيْحٌ عَمَّا سِوَاهُ».



اللهُ تعالى واجِبُ الوُجودِ بِنَفسِه :

قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ العَقْلِ أَنَّ المَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا غَيْرُ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا غَيْرُ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا خَلُوقٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا خَلُوقٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَقِيرٌ إِلَى مَا سِوَاهُ، وَإِمَّا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ. وَإِمَّا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ.

وَغَيْرُ الوَاجِبِ بِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْحَادِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْحَادِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَنِيِّ عَنْهُ. فَقَدْ لَزِمَ عَلَى بِقَدِيمٍ، وَالمَخْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَنِيٍّ عَنْهُ. فَقَدْ لَزِمَ عَلَى تَقْدِيرِ النَّقِيضَيْنِ وُجُودُ مَوْجُودٍ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ خَالِقٍ غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ، وَمَا سِوَاهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ [1].

[1] المُوجودُ إمَّا واجِبٌ بنَفْسِه لا يَحتاجُ إلى مُوجِدٍ، وإمَّا غَيرُ واجِبِ الوُجودِ بنَفْسِه ويَحتاجُ إلى مُوجِدٍ، ومعَ ذلكَ وُجودُه مُمكِنٌ ليسَ بواجِبِ، ليسَ غيرُ هَذا، فكلُّ المَخْلوقاتِ هَذا شَأَنُها: إمَّا أَنَها مَوجودةٌ بنَفْسِها واجِبةُ الوُجودِ، وإمَّا غَيرُ واجِبةِ الوُجودِ ومَوجودةٌ بغيرُها، واللهُ عَرَّفَجَلَّ واجِبُ الوُجودِ بنَفْسِه لم يُوجِدُه أَحَدٌ، ولا يُمكِنُ أَنْ يُعدَمَ لا قَبْلًا ولا بَعدًا، وغيرُ اللهِ لَيسَ واجِبَ الوُجودِ، بَلْ هُوَ حادِثٌ ومعَ ذلِكَ وُجودُه وُجودٌ بغيرِه، فاللهُ هُوَ الَّذي أُوجَدَه، قالَ تَعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَلِقُونَ ﴾ [الطور:٣٥]، لا هُم خُلِقوا مِن غَيْرِ شيءٍ ولا هُمُ الخالِقونَ، إنَّما اللهُ هُوَ الَّذي خلَقَهُم.

ولا يُمكِنُ أَنْ يَخرُجَ شيءٌ عَن هَذا التَّقْسيمِ، إِذًا يَجِبُ أَن نُثبِتَ بأَنَّ اللهَ واجِبُ الوُجودِ بنَفْسِه؛ لأَنَّه إِنْ لَم يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ جَائِزُ الوُجودِ ووُجودُه بغَيْرِه، وهَذَا مُمتنِعٌ عَلَى اللهِ. وَقَدْ عُلِمَ بِالحِسِّ وَالضَّرُورَةِ وُجُودُ مَوْجُودٍ حَادِثٍ كَائِنٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ [1].

وَالْحَادِثُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ، وَلَا قَدِيهًا أَزَلِيًّا، وَلَا خَالِقًا لِهَا سِوَاهُ، وَلَا غَنِيًّا عَنِيًّا سِوَاهُ، فَلَا خَلِهُمَا وَاجِبٌ، وَالآخَرُ مُمْكِنٌ، عَمَّا سِوَاهُ، فَثَبَتَ بِالضَّرُورَةِ وُجُودُ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالآخَرُ مُمْكِنٌ، أَحَدُهُمَا خَالِقٌ، وَالآخَرُ فَقِيرٌ، أَحَدُهُمَا خَالِقٌ، وَالآخَرُ خَلُوقٌ لَا اللهِ فَيْلِهُ وَالآخَرُ اللهِ اللهُ عَلَى قُولًا اللهُ اللهُ اللهُ الْحَدُلُهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالآخَرُ وَقِيرٌ، أَحَدُهُمَا خَالِقٌ، وَالآخَرُ فَقِيرٌ، أَحَدُهُمَا خَالِقٌ، وَالآخَرُ فَقِيرٌ، أَحَدُهُمَا خَالِقُ، وَالآخَرُ وَلَا اللهُ اللهُ

وأمَّا قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقَدْ لزِمَ عَلَى تَقديرِ النَّقيضينِ» النَّقيضانِ هُما ما لا يَجتَمِعانِ في شيءٍ واحِدِ ولا يَرتَفِعانِ، بَلْ لا بُدَّ مِن وُجودِ أَحَدِهِما، مِثْل الوُجودِ والعدَم، والحرَكةِ والسُّكونِ، فالوُجودُ والعدَمُ نَقيضانِ، فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ الشَّيءُ إمَّا مَوْجودًا وإمَّا مَعدومًا، ولا يُمكِنُ أَنْ يَكونَ مَوجودًا مَعدومًا.

والخِلافانِ هُما مُتغايِرانِ يُمكِنُ أَن يَجتَمِعا ويَرتَفِعا، مِثْل البَياضِ والحرَكةِ، وأمَّا المِثْلانِ فعلى اسمِهِما، وأمَّا المُتطابِقانِ أوِ المُتوافِقانِ، فهُما شَيئانِ يَدُلَّانِ عَلَى واحِدٍ، مِثْل بشَرٍ وإنسانٍ، أو حجَرِ وحَصاةٍ.

إِذًا لزِمَ عَلى تَقديرِ النَّقيضَيْنِ وُجودُ مَوجودٍ.

[١] مِنَ المَعلومِ بِالحِسِّ والضَّرورةِ وُجودُ شيءٍ كَائِنٍ بِعدَ أَنْ لَم يَكُنْ، مِثْلِ الإِنْسانِ، وأَيضًا نُشاهِدُ الثَمَرةَ تَخُرُجُ وتَنمو وتَذوبُ، وفي العامِ القادِمِ تَأْتِي ثَمَرةٌ أُخرَى لَم تَكُنْ مَوْجودةً.

[٢] القَديمُ ليسَت مِن أَسماءِ اللهِ، ولكِنْ يُخبَر بِها عَنِ اللهِ، ويَجِبُ أَنْ نَعرِفَ الفَرقَ بَينَ وَصْفِ الخَالِقِ بالقَديمِ ووَصفِ المَخلوقِ بالقَديمِ، وَصفُ الخَالِقِ بالقَديمِ عِندَهُم هوَ الَّذي لا ابتِداءَ لَه، أمَّا القَديمُ في المَخلوقِ فهُوَ السابِقُ لغَيْرِه، وإِنْ كانَ لَـه ابتِداءٌ، بَلْ كُلُّ مَخلوقٍ

وَهُمَا مُتَّفِقَانِ فِيْ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا شَيْئًا مَوْجُوْدًا ثَابِتًا [1]، وَمِنَ المَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ ثُمَاثِلًا لِلْآخَرِ فِيْ حَقِيْقَتِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَهَاثَلَا فِيهَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَأَحَدُهُمَا يَجِبُ قِدَمُهُ وَلَا هُوَ وَيُوجُودٌ بِنَفْسِهِ، وَالآخَرُ لَا يَجِبُ قِدَمُهُ وَلَا هُوَ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ، وَالآخَرُ لَا يَجِبُ قِدَمُهُ وَلَا هُوَ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ، وَأَحَدُهُمَا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ، وَالآخَرُ فَقِيرٌ.

لَه ابتِداءٌ؛ ﴿ وَدَرْنَكُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيرِ ﴾ [يس:٣٩]، وقالوا: ﴿ هَنَدَآ إِفْكُ قَدِيمٌ ﴾ [الأحقاف:١١].

فيَجِبُ أَنْ نَعرِفَ أَوَّلًا: أَنَّ اللهَ لا يُسمَّى بالقَديمِ، هَذه واحِدةٌ.

الحَقيقةُ الثانيةُ الَّتي يَجِبُ أَنْ نَعرِفَها: أَنَّنا إذا وصَفْنا اللهَ بالقَديمِ فنَعنِي بالقَديمِ اللَّذي لا ابتِداءَ لا ابتِداءَ لا ابتِداءَ لا ابتِداءَ لا ابتِداءَ له، وليسَ السابِقَ لغَيرِه، نعَمْ هوَ الأوَّلُ الَّذي لَيسَ قَبلَه شَيءٌ، لكِنْ لا ابتِداءَ لوُجودِه، فإذا وصَفْنا المَخلوقَ بالقَديمِ فمَعناهُ السابقُ لغَيْرِه، وإِنْ كانَ حادِثًا بعدَ أَنْ لم يَكُنْ، ومِثالُه قولُه تَعالَى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَكُ مَنَاذِلَ حَتَى عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس:٣٩].

ولا يَجوزُ أَنْ أَقولَ: يا قَديمُ اغفِرْ لِي؛ لأَنَّه ليسَ اسمُ لله، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسَّمَآهُ ٱلْخُسُّنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

[١] اتّفاقُهما في كونِ كُلِّ مِنْهما مَوْجودًا ثابِتًا لا يَستلزِمُ التَّمثيلَ والتَّجسيم، وقَدْ قرَّرْنا بهَذِه القاعِدةِ -امتِناعَ انتِفاءِ النَّقيضينِ- أَنَّه لا بُدَّ مِن وُجودِ واجِبِ الوُجودِ، ولا بُدَّ مِن وُجودِ غيرِ واجِبِ الوُجودِ بَعدَ أَنْ لم يَكُنْ، ومعَ ذلِكَ فإنَّ وُجودَ هَذا وهَذا لا يَتَماثلانِ؛ ولِهَذا قالَ المُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: «وهُما مُتَّفِقانِ في كونِ كلِّ مِنْهما شَيْئًا مَوجودًا لا يَتَماثلانِ؛ ولِهَذا قالَ المُؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ: «وهُما مُتَّفِقانِ في كونِ كلِّ مِنْهما شَيْئًا مَوجودًا ثابِتًا».

فَلَوْ ثَمَاثَلَا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا وَاجِبَ القِدَمِ لَيْسَ بِوَاجِبِ القِدَمِ، مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ غَيْرَ مَوْجُودٍ بِنَفْسِهِ، خَالِقًا لَيْسَ بِخَالِقٍ، غَنِيًّا غَيْرَ غَنِيٍّ، فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الضِّدَيْنِ عَلَى تَقْدِيرِ ثَمَاثُلِهِمَا. فَعُلِمَ أَنَّ ثَمَاثُلُهُمَا مُنْتَفِ بِصَرِيحِ العَقْلِ، كَمَا هُوَ مُنْتَفِ بِنُصُوصِ عَلَى تَقْدِيرِ ثَمَاثُلِهِمَا. فَعُلِمَ أَنَّ ثَمَاثُلُهُمَا مُنْتَفِ بِصَرِيحِ العَقْلِ، كَمَا هُوَ مُنْتَفِ بِنُصُوصِ الشَّرْعِ [1].

[1] أمَّا ما تقدَّم مِن قولِ الْمؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَثَبَتَ بِالضَّرُورَةِ وُجُودُ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالآخَرُ مُمُكِنٌ» فإذا كانَ أَحَدُهُما واجِبَ الوُجودِ والثاني غَيرَ واجِبٍ، فإنَّه يَلزَمُ مِن ذلِكَ أَنَّ أَحَدَهما ليسَ مُماثِلًا للآخَرِ؛ لأنَّه لَوْ كانَ مُماثِلًا للآخَرِ للزِمَ أَنْ يَتَساوَيا في يَلزَمُ مِن ذلِكَ أَنَّ أَحَدَهما ليسَ مُماثِلًا للآخَرِ؛ لأنَّه لَوْ كانَ مُماثِلًا للآخَرِ المزِمَ أَنْ يَتَساوَيا في الوُجودِ والعدَم، فيُقالُ: كلُّ مِنْهما واجِبُ الوُجودِ ليسَ واجِبَ الوُجودِ، وقَدْ قُلْنا: الخالِقُ واجِبُ الوُجودِ بنفسِه، والمَخلوقُ جائِزُ الوُجودِ بغَيْرِه، فإذا قُلْنا: الخالِقُ مِثلُ المَخلوقِ. صارَ الخالِقُ واجِبَ الوُجودِ بنفسِه وفي نفسِ الوَقتِ جائِزَ الوُجودِ.

وقالَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَينَ الضِّدَّيْنِ»؛ لأَنَّه جائِزٌ أَن يَكُونَ أَحَدُهما مثَلًا ليسَ بغَنيًّ ولا بفقيرٍ، بَلْ يَكُونُ وسَطًا بينَهما، أمَّا بالنِّسبةِ للوُجودِ والعدَمِ فهُما نَقيضانِ، وكذلِكَ الحادِثُ والواجِبُ.

فَعُلِمَ بِهَذِهِ الأَدِلَّةِ اتَّفَاقُهُمَا مِنْ وَجْهِ، وَاخْتِلَافُهُمَا مِنْ وَجْهٍ، فَمَنْ نَفَى مَا اتَّفَقَا فِيهِ كَانَ مُعَطِّلًا قَائِلًا للْبَاطِلِ - وَاللهُ أَعْلَمُ - كَانَ مُعَطِّلًا قَائِلًا للْبَاطِلِ - وَاللهُ أَعْلَمُ - كَانَ مُعَطِّلًا قَائِلًا للْبَاطِلِ - وَاللهُ أَعْلَمُ - وَاللهُ أَعْلَمُ وَذَلِكَ لِأَنْهُمَ وَإِنِ اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى مَا اتَّفَقَا فِيهِ، فَاللهُ تَعَالَى خُتَصُّ بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ، وَالعَبْدُ لَا يَشْرَكُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالعَبْدُ أَيْضًا مُخْتَصُّ بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهُ عَنْ مُشَارَكَةِ العَبْدِ فِي خَصَائِصِهِ [1].

وَإِذَا اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ، فَهَذَا الْمُشْتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيُّ يُوجَدُ فِي الأَذْهَانِ لَا فِي الأَعْيَانِ، وَالمَوْجُودُ فِي الأَعْيَانِ مُخْتَصُّ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ[٢].

[1] اتِّفاقُ الشَّيْئِينِ في الاسْمِ لا يَلزَمُ مِنْه التَّماثُلُ، وإِذا كانَ البصَرُ في المَخلوقِين يَختلِفُ فَما بالُكَ بِينَ الحَالِقِ والمَخلوقِ، فالاتِّفاقُ في الاسمِ لا يَدُلُّ عَلَى الاتِّفاقِ في الصَّفةِ، وقَدْ كانَتْ زَرقاءُ اليَمامةِ تُبصِرُ مِن مَسِيرةِ ثَلاثةِ أَيَّامٍ، ومرَّ بها سِربٌ مِنَ الحَمامِ فقالَتْ(١٠):

لَيْتَ الْحَامَةِيَ الْحَامَةِيَ الْحَامَةِيَ الْحَامَةِيَ الْحَامَةِيَ الْحَامَةِيَ الْحَامَةِيَ الْحَامَ مِيَ الْحَامَ الْحَامَ الْحَامَ الْحَامَ الْحَامَ الْحَامَةِ مِيَ الْحَامَةِ مِيْ الْحَمَامِ الْحَامَةِ مِيْ الْحَمَامِ مِيْ الْحَمَامِ الْحَ

أي: لَيْتُه لي معَ نِصفِه إلى حَمامَتي تَكونُ مِائةً، فعَدَّتْه وهُوَ يَطيرُ.

المُهِمُّ: أَنَّ اتِّفاقَ الشَّيْئِينِ في الاسمِ لا يَلزَمُ مِنه التَّماثُلُ أَبدًا حتَّى في الأُمورِ الَّتي بَيننا.

[٢] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ، فَهَذَا المُشتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌ يُوجَدُ فِي الأَذْهَانِ لَا فِي الأَعْيَانِ» نَحنُ نَتصوَّرُ وُجودًا في أَذْهانِنا، ونَتصوَّرُ أَنَّ الخالِقَ والمَخلوقَ مُتَّفِقانِ في هذا الوُجودِ، لكِنْ هَذا الاتِّفاقُ إنَّما نَراهُ في

⁽١) انظر: أدب الكاتب (ص: ٢٤١)، شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧).

وَهَذَا مَوْضِعٌ اضْطَرَبَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ؛ حَيْثُ تَوَهَّمُوا أَنَّ الْإِتَّفَاقَ فِي مُسَمَّى هَذِهِ الأَشْيَاءِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الوُجُودُ الَّذِي لِلرَّبِّ كَالوُجُودِ الَّذِي لِلْعَبْدِ.

وَطَائِفَةٌ ظَنَّتُ أَنَّ لَفْظَ (الوُجُودِ) يُقَالُ بِالإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، وَكَابَرُوا عُقُولَهُمْ، فَإِنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ عَامَّةٌ قَابِلَةٌ لِلتَقْسِمِ، كَمَا يُقَالُ: المَوْجُودُ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَقَدِيمٍ وَحَادِثٍ. وَمَوْرِدُ التَّقْسِمِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَقْسَامِ، وَاللَّفْظُ المُشْتَرَكُ كَلَفْظِ وَقَدِيمٍ وَحَادِثٍ. وَمَوْرِدُ التَّقْسِمِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَقْسَامِ، وَاللَّفْظُ المُشْتَرَكُ كَلَفْظِ (المُشْتَرَى) الوَاقِع عَلَى المُبْتَاعِ وَالكَوْكَبِ، لَا يَنْقَسِمُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: لَفْظُ (المُشْتَرَى) يُقَالُ عَلَى كَذَا، وَمَثَالُ هَذِهِ المَقَالَاتِ الَّتِي قَدْ بُسِطَ الكَلامُ عَلَيْهَا فِي يُقَالُ عَلَى كَذَا، وَمَثَالُ هَذِهِ المَقَالَاتِ الَّتِي قَدْ بُسِطَ الكَلامُ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعِهِ [1].

الأَذْهانِ، ولَوْلا وُجودُ هَذا المُشتَرَكِ المُطلَقِ لَم نَفهَمْ شَيْئًا مِن أَسهاءِ اللهِ وصِفاتِه، فهذا المُطلَقُ المَوجودُ المُشتَرَكُ إِنَّهَا نَجِدُه في أَذْهانِنا، وفي الأَعيانِ عِندَما يَكونُ وُجودُ الخالِقِ عُحْتَصًّا بذاتِه، يَتَّفِقانِ، فنحنُ نَشتَرِكُ بِه جَميعًا اشتِراكًا كلِّيًا، ففي الذِّهْنِ أَنَّ هذا البصَرَ المُطلَقَ العامَّ كلُّنا نَشتَرِكُ فيه، لكِنْ عِندَما نُميِّزُ ونُضيفُ كلَّ بصَرِ إلى واحِدٍ مِنَ الناسِ فإِنَّه يَحْتلِفُ.

إِذًا، الاشتِراكُ في المَعنَى المُطلَقِ الكُلِّيِّ هذا إِنَّها هوَ في الأَذهانِ فقَطْ، أمَّا في الأَعيانِ فإِنَّ وُجودَ كلِّ شيءٍ يَخُصُّه، فسَمْعُ كلِّ شيءٍ يَخُصُّه، وبصَرُ كلِّ شَيءٍ يَخُصُّه، وحَياةُ كلِّ شيءٍ يَخُصُّه، فلا يَشتَرِكانِ، بَلْ يَنفرِدُ كلُّ واحِدٍ بها يَختَصُّ.

[١] المُشتَركُ ضِدُّه المُتَرادفُ، فالمُشتَركُ لَفظٌ واحِدٌ يُطلَقُ عَلى مَعنيَيْنِ فأكثر، والمُترادِفُ مَعنَى واحِدٌ لَه ألفاظٌ مُتعدِّدةٌ، فبشَرٌ وآدَميٌّ، هذا مُترادِفٌ؛ لأنَّ المَعنَى واحِدٌ، كذلِكَ سَيفٌ، ومُهنَّدٌ، وبَتَّارٌ، وصارِمٌ، مُترادِفٌ؛ لأنَّ اللَّفظَ مُتعدِّدٌ والمَعنَى واحِدٌ، لكِنْ عينٌ تُقالُ للعَيْنِ

وَأَصْلُ الْخَطَّا وَالْعَلَطِ: تَوَهَّمُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْعَامَّةَ الْكُلِّيَّةَ يَكُونُ مُسَمَّاهَا الْمُطْلَقُ الْكُلِّيُّ هُوَ بِعَيْنِهِ ثَابِتًا فِي هَذَا الْمُعَيَّنِ وَهَذَا الْمُعَيَّنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مَا يُوجَدُ إِلَّا مُعَيَّنًا خُتَصَّا، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ إِذَا فِي الْحَارِجِ لَا يُوجَدُ مُطْلَقًا كُلِيًّا، بَلْ لَا يُوجَدُ إِلَّا مُعَيَّنًا خُتَصَّا، وَهَذِهِ الأَسْمَاءُ إِذَا سُمِّيَ الله بِهَا كَانَ مُسَمَّاهَا خُتَصَّا بِهِ. فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا الْعَبْدُ كَانَ مُسَمَّاهَا خُتَصَّا بِهِ. فَوْجُودُ الله بِهَا كَانَ مُسَمَّاهَا خُتَصَّا بِهِ. فَوْدُ الله بِهَا كَانَ مُسَمَّاهَا خُتَصَّا بِهِ فَوْدُ هَذَا المَوْجُودِ الله يَعْرُهُ وَلَا يَشْرَكُهُ فَيْهُ عَيْرُهُ، بَلْ وُجُودُ هَذَا المَوْجُودِ اللّهَ بُودِ الْمُعَيِّنِ لَا يَشْرَكُهُ فِيها غَيْرُهُ، بَلْ وُجُودُ هَذَا المَوْجُودِ اللهَ بُو جُودِ الْحَالِقِ؟ [١].

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا هُوَ ذَاكَ، فَالْمَشَارُ إِلَيْهِ وَاحِدٌ لَكِنْ بِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَجِهَنْ لِحُتَّلِفَيْنِ، وَجِهَنْ لِكَ أَنَّ الْمُشَبِّهَةَ أَخَذُوا هَذَا المَعْنَى وَزَادُوا فِيهِ عَلَى الحَقِّ فَضَلُّوا، وَأَنَّ المُعطِّلَةَ أَخَذُوا نَفْيَ الْمُأْتَلَةِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ وَزَادُوا فِيهِ عَلَى الحَقِّ حَتَّى ضَلُّوا، وَأَنَّ المُعطِّلَةَ أَخَذُوا نَفْيَ الْمُأْتَلَةِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ وَزَادُوا فِيهِ عَلَى الحَقِّ حَتَّى ضَلُّوا، وَأَنَّ كِتَابَ اللهِ دَلَّ عَلَى الحَقِّ المَحْضِ الَّذِي تَعْقِلُهُ العُقُولُ السَّلِيمَةُ الصَّحِيحَةُ،.....

= الباصِرةِ، وتُقالُ للماءِ النابعِ، وتُقالُ للذَهَبِ، فهذا مُشتَرَكٌ؛ لأنَّ المَعنَى متعدِّدٌ واللفظُ واحِدٌ.

والمُشتَرَى لفظٌ واحِدٌ يُطلَقُ على المُبتاعِ ويُطلَقُ على النَّجمِ، فهذا أيضًا مُشتَرَكٌ؛ لأنَّه لفظٌ واحِدٌ مُشترَكٌ بينَ مَعنيَيْنِ، فهؤُلاءِ يقولونَ: إنَّ أَسهاءَ اللهِ وأَسهاءَ الإنسانِ، أو صِفاتِ اللهِ وصِفاتِ الإنسانِ المُتَفِقةِ في اللفظِ مِن قبيلِ المُشتَركِ، ومَعنَى هذا أنَّه لا جامِعَ بينَ مَعناها بالنِّسبةِ للإِنْسانِ، واللَّفْظَ إذا أُضيفَ إلى اللهِ صارَ له مَعنَى، وإذا أُضيفَ إلى اللهِ صارَ له مَعنَى، وإذا أُضيفَ إلى الإنْسانِ صارَ له مَعنى.

[١] وُجودِي أَنا مثَلًا لا تُشارِكُني فيهِ، ووُجودُك أنتَ لا أُشارِكُك فيه، فوُجودُ الخالِقِ لا يُشارِكُه فيه الخالِقُ. الخالِقِ لا يُشارِكُه فيه الخالِقُ.

وَهُوَ الْحَقُّ الْمُعْتَدِلُ الَّذِي لَا انْحِرَافَ فِيهِ، فَالنُّفَاةُ أَحْسَنُوا فِي تَنْزِيهِ الْحَالِقِ سُبْحَانَهُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَكِنْ أَسَاءوا فِي نَفْيِ المَعَانِي الثَّابِتَةِ للهِ تَعَالَى فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَالْمُشْبِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَكِنْ أَسَاءوا فِي نَفْيِ المَعَانِي الثَّابِتَةِ للهِ تَعَالَى فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَالْمُشْبِيةِ أَسَاؤوا بِزِيَادَةِ التَّشْبِيهِ [1].

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَا يَفْهَمُ الْمَعَانِيَ الْمُعَبِّرَ عَنْهَا بِاللَّفْظِ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ عَيْنَهَا أَوْ مَا يُنَاسِبُ عَيْنَهَا، وَيَكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ وَمُشَابَهَةٌ فِي أَصْلِ المَعْنَى، وَإِلَّا فَلَا يُمْكِنُ تَفَهَّمُ الْمُخَاطَبِينَ بِدُونِ هَذَا قَطُّ، حَتَّى فِي أُوَّلِ تَعْلِيمٍ مَعَانِي الكَلامِ بِتَعْلِيمٍ مَعَانِي الكَلامِ بِتَعْلِيمٍ مَعَانِي الأَلْفَاظِ المُفْرَدةِ، مِثْلَ تَرْبِيةِ الصَّبِيِّ الَّذِي يُعَلَّمُ البَيَانَ وَاللَّغَةَ، يُنْطَقُ لَهُ بِلَفْظِ المُفْرَدِ له وَيُشَارُ لَهُ إِلَى مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ مَشْهُودًا بِالإِحْسَاسِ الظَّاهِرِ أَوِ البَاطِنِ، فَيُقَالُ لَهُ: لَبَنٌ، خُبْزٌ، أُمُّ، أَبٌ، سَمَاءٌ، أَرْضٌ، شَمْسٌ، قَمَرٌ، مَاءٌ،

[1] تَبَيَّن بهذا لَنا أَنَّ المُشبِّهةَ أَحسَنوا مِن وَجهٍ وأَساؤُوا مِن وَجْهٍ، وأَنَّ النُّفاةَ أَحسَنوا فِي إِثباتِ الصِّفاتِ، وقالوا: نَحنُ أَحسَنوا فِي إِثباتِ الصِّفاتِ، وقالوا: نَحنُ نُؤمِنُ بأَنَّ للهِ وَجهًا ويَدًا واستِواءً ونُزولًا، فكُلُّ ما وصَفَ اللهُ بِه نَفسَه فهوَ حَتُّ، لكِنَّهم غَلُوا فِي الإِثباتِ، فقالوا: نُثبِتُ ذلكَ معَ التَّشبيهِ، نَقولُ: للهِ يَدُّ لكِنْ مِثْل أَيْدينا، ولَهُ وَجهٌ مِثلُ وُجوهِنا، وهكذا. أَخطَؤوا في ذلِكَ.

أمَّا النَّفاة فقالوا: نَحنُ نُنزِّهُ اللهَ عَن مُشابَهةِ المَخلوقِ ومُماثَلتِه، لكِنَّهم غَلَوْا في التَّنزيهِ؛ فنَفَوْا عنِ اللهِ الصِّفاتِ بحُجَّةِ أنَّها تَقتَضي التَّشبيهَ، فأخطَؤوا مِن وَجهٍ وأحسَنوا مِن وَجهٍ. مِن وَجهٍ.

أمَّا السلَفُ فقالوا: نحنُ نُؤمِنُ بالصِّفاتِ دونَ تَمثيلٍ. فأَحسَنوا مِنَ الوَجهينِ: أَحسَنوا فِي المَّالَقِ.

وَيُشَارُ لَهُ مَعَ العِبَارَةِ إِلَى كُلِّ مُسَمَّى مِنْ هَذِهِ الْمَسَمَّيَاتِ، وَإِلَّا لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَى اللَّفْظِ وَمُرَادَ النَّاطِقِ بِهِ، وَلَيْسَ أَحَدُّ مِنْ بَنِي آدَمَ يَسْتَغْنِي عَنِ التَّعْلِيمِ السَّمْعِيِّ، كَيْفَ وَآدَمُ أَبُو البَشَرِ أَوَّلُ مَا عَلَّمَهُ الله تَعَالَى أُصُولَ الأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ وَهِي الأَسْمَاءُ كُلُّهَا، وَكَلَّمَهُ وَعَلَّمَهُ بِخُطَابِ الوَحْيِ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ بِمُجَرَّدِ العَقْلِ! [1].

[1] قالَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْلا أَنَّنا نَعقِلُ وُجودَ مَعنَى مُشتَرَكٍ فيها يُخاطِبُنا اللهُ بِهِ لَهَ فهمنا الكَلامَ، فلولا أَنَّنا نَعلَمُ مثَلًا معنَى السمع والبصرِ، وأنَّ السمعَ هُوَ إِدراكُ المَسموعاتِ، والبصرَ هُوَ إِدراكُ المَرئِيَّاتِ لَها عرَفْنا ما هوَ مَعنَى السمعِ الَّذي أَضافَه اللهُ لنفسِه، ولا عرَفْنا مَعنَى البصرِ الَّذي أَضافَه اللهُ لِنَفْسِه.

فمثلًا لو أَرَدْت أَنْ تَشرَحَ للصَّبيِّ معنَى الخُبزِ، فقلتَ: هوَ عِبارةٌ عَن حَبِّ مَطحونٍ مَعجونٍ مَشويِّ بالنارِ، لَمْ يَعرِفْه، لكِنْ لَوْ قُلتُ: الخُبزُ هوَ هَذا الَّذي على المائدةِ. فإنَّه يَفهمُ، كذلِكَ لَو سُئِلْت عَن مَعنَى السَّماءِ فقُلْت: سَقْفٌ مَرفوعٌ مَحروسٌ منَ الشَّياطينِ بَعيدُ المَنالِ. فإنَّه لم يَتصوَّرِ السَّماء، لكِنْ لَوْ قلتَ له: هذهِ السَّماء. عرَفَها الفَورِ، كذلِكَ أيضًا لَوْ سُئِلْت ما مَعنَى أُمِّي؟ فقُلت: أُمُّك الَّتي حَمَلَت بِكَ تِسعة أَشهُرٍ، ثُم وضَعْتَك عَلى تعبٍ وكُرْهٍ، ثُم مَعنَى أُمِّي؟ فقُلت: أُمُّك الَّتي حَمَلَت بِكَ تِسعة أَشهُرٍ، ثُم وضَعْتَك عَلى تعبٍ وكُرْهٍ، ثُم أَرضَعَتْك وحضَنتْك. فإنَّه يَبحَثُ في النِّساءِ، أَمَّا لَوْ قُلتَ: هَذِه أُمُّكَ. عرَفَها على الفَورِ.

كذلِكَ لَوْ سُئِلْت: ما هُوَ اللَّبَنُ؟ فقُلْت: سائِلٌ أَبيضُ يَسيلُ مِن ضَرِعِ البَهائِمِ. أَخَذَ يَبحثُ عَن هذا السائِلِ الأَبيضِ، لكِنْ لَو قُلت: هذا الَّذي في الكُوبِ هُوَ اللبَنُ. فإنَّه يَفهَمُ، كذلِكَ لو قُلتَ: هذا الَّذي في الكُوبِ هُو اللبَنُ. فإنَّه يَفهَمُ، كذلِكَ لو قُلتَ: الشمسُ هِيَ سِراجٌ وهَاجٌ مُنيرٌ، وضَعَه اللهُ في السَّماءِ. لم يَفهَمْه، أمَّا إذا قُلتَ: هَذِه. وأَشَرْت إليها فهِمَ أنَّها الشمسُ، فتأييدُ المَعانِي بالإِشارةِ أَقوَى.

فمرادُ الْمُؤلِّفِ أَنَّه لا بُدَّ مِنِ اشْتِراكِ بِينَ أَسْهَاءِ اللهِ وأَسْهَاءِ الْمَخْلُوقِ، وبينَ صِفاتِ اللهِ وصِفاتِ المَخلوقِ، يَتوصَّلُ بهِ الإِنْسانِ إلى الفَهْمِ وإلَّا لَم يَفْهَمْ. فَدَلَالَةُ اللَّهُ فَظِ عَلَى المَعْنَى هِيَ بِوَاسِطَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَا عَنَاهُ الْتَكَلِّمُ وَأَرَادَهُ، وَإِرَادَتُهُ وَعِنَايَتُهُ فِي قَلْبِهِ، ولَا يُعْرَفُ بِاللَّهْظِ ابْتِدَاءً، وَلَكِنْ لَا يُعْرَفُ المَعْنَى بِغَيْرِ اللَّهْظِ حَتَّى يَعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ هَذَا المَعْنَى الْمُرَادَ هُوَ الَّذِي يُرَادُ بِذَلِكَ اللَّهْظِ وَيُعْنَى بِهِ، اللَّهْظِ حَتَّى يَعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ هَذَا المَعْنَى المُرَادَ هُوَ الَّذِي يُرَادُ بِذَلِكَ اللَّهْظِ وَيُعْنَى بِهِ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ ثُمَّ سَمِعَ اللَّهْظَ مَرَّةً ثَانِيَةً، عَرَفَ المَعْنَى المُرَادَ بِلَا إِشَارَةٍ إِلَيْهِ، وَإِنْ فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ ثُمَّ سَمِعَ اللَّهْظَ مَرَّةً ثَانِيَةً، عَرَفَ المَعْنَى المُرَادَ بِلَا إِشَارَةٍ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتِ الإِشَارَةُ إِلَى مَا يُحَسُّ بِالبَاطِنِ، مِثْلِ الجُوعِ وَالشِّبَعِ وَالرِّيِّ وَالعَطَشِ وَالحُزْنِ كَانَتِ الإِشَارَةُ إِلَى مَا يُحَسُّ بِالبَاطِنِ، مِثْلِ الجُوعِ وَالشِّبَعِ وَالرِّيِّ وَالعَطشِ وَالحُزْنِ وَالْفَرَحِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ اسْمَ ذَلِكَ حَتَّى يَجِدَهُ مِنْ نَهْسِهِ، فَإِذَا وَجَدَهُ اسْتَنْزَلَهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ وَالْفَرَحِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ اسْمَ ذَلِكَ حَتَّى يَجِدَهُ مِنْ نَهْسِهِ، فَإِذَا وَجَدَهُ اسْتَنْزَلَهُ إِلَيْهِ، وَعُرْفَ أَنَّ اسْمَهُ كَذَا اللَّهُ كَا اللَّهُ كَا اللَّهُ اللَّهُ لَا يَعْرِفُ السَمَةُ كَذَا اللَّهُ كَالَا اللَّهُ وَيُعْفَى إِلَيْهِ،

وَالإِشَارَةُ تَارَةً تَكُونُ إِلَى جُوعِ نَفْسِهِ أَوْ عَطَشِ نَفْسِهِ، مِثْلَ أَنْ يَرَاهُ قَدْ جَاعَ فَيَقُولُ لَهُ: جُعْتَ، أَنْتَ جَائِعٌ، فَيَسْمَعُ اللَّفْظَ وَيَعْلَمُ مَا عَيَّنَهُ بِالإِشَارَةِ أَوْ مَا يَجْرِي فَيَقُولُ لَهُ: جُعْتَ، أَنْتَ جَائِعٌ، فَيَسْمَعُ اللَّفْظَ وَيَعْلَمُ مَا عَيَّنَهُ بِالإِشَارَةِ أَوْ مَا يَجْرِي جَرُاهَا مِنَ القَرَائِنِ الَّتِي تُعَيِّنُ المُرَادَ، مِثْلَ نَظرِ أُمِّهِ إِلَيْهِ فِي حَالِ جُوعِهِ وَإِدْرَاكِهِ بِنَظرِهَا أَوْ نَصْمَعُهُمْ يُعَبِّرُونَ بِذَلِكَ عَنْ جُوعٍ غَيْرِهِ.

فَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَالمُخَاطِبُ الْمَتَكَلِّمُ إِذَا أَرَادَ بَيَانَ مَعَانٍ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عِمَّا أَوْرَكَهَا المُخَاطَبُ المُسْتَمِعُ بِإِحْسَاسِهِ وَشُهُودِهِ، أَوْ بِمَعْقُولِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، أَوْرَكَهَا المُخَاطَبُ المُسْتَمِعُ بِإِحْسَاسِهِ وَشُهُودِهِ، أَوْ بِمَعْقُولِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ القِسْمَيْنِ الأَوَّلَيْنِ لَمْ تَحْتَجْ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّغَةِ، بِأَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَ مَعَانِيَ الأَلْفَاظِ المُفْرَدَةِ وَمَعْنَى التَّرْكِيبِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿ أَلَوْ نَجْعَل لَهُ مَعْنَى التَّرْكِيبِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿ أَلَوْ نَجْعَل لَهُ مَعْنَى التَّرْكِيبِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿ أَلَوْ نَجْعَل لَهُ مَعْنَى الْكُونَ قَلْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّ

[١] المَعانِي النَّفْسيةُ لا يُمكِنُ أَبَدًا أَن تُعرَّفَ، إِنَّمَا تَعريفُها لَفظُها، كالحُزْنِ والفَرِحِ، والمَحبَّةِ والكَراهةِ، كذلِكَ الجُوعُ فإنَّكَ لَوْ لم تَجُعْ ما عرَفْت مَعناهُ أَبَدَ الآبِدينَ، أَمَّا لَوْ جُعْتَ عَرَفْت مَعناهُ؛ لأَنَّه مِنَ الأَشياءِ النَّفْسيةِ الَّتي لا تُدرَكُ إلَّا إِذا أَصابَت الإِنسانَ.

أَوْ قِيلَ لَهُ: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنَ بُطُونِ أُمَّ هَانِكُمُ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَاللَّهُ اللهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ ا

وَإِنْ كَانَتِ الْمَعَانِي الَّتِي يُرَادُ تَعْرِيفُهُ بِهَا لَيْسَتْ عِمَّا أَحَسَّهُ وَشَهِدَهُ بِعَيْنِهِ، وَلَا بِحَيْثُ صَارَ لَهُ مَعْقُولُ كُلِّ يَتَنَاوَلُهَا حَتَّى يَفْهَمَ بِهِ الْمُرَادَ بِتِلْكَ الأَلْفَاظِ، بَلْ هِيَ عِمَّا لَا يُدْرِكُهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَوَاسِّهِ البَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ، فَلَا بُدَّ فِي تَعْرِيفِهِ مِنْ طَرِيقِ القِيَاسِ وَالتَّمْثِيلِ وَالإعْتِبَارِ بِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْقُولَاتِ الأَمُورِ الَّتِي شَاهَدَهَا مِنَ التَّشَابُهِ وَالتَّامُّثِ، وَالْفَهْمُ أَكْمَلَ.

فَالرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لَيَّا بَيَّنَ لَنَا أُمُورًا لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي لُغَتِهِمْ لَفْظٌ يَدُلُ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا؛ أَتَى بِأَلْفَاظٍ تُنَاسِبُ مَعَانِيهَا تِلْكَ لَمَاءَكَهَا أَسْمَاءَ لَهَا، فَيَكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، لَمَعَانِي، وَجَعَلَهَا أَسْمَاءَ لَهَا، فَيكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، كَالصَّلَاةِ، وَالنَّوْمِ الآخِرِ، وَهُمْ وَالإِيهَانِ، وَالكُفْرِ، وَكَذَلِكَ لَيَّا خَبَرَنَا بِأُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالإِيهَانِ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَهُمْ لَمْ يَكُونُ لَهُمْ أَلْفَاظُ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا، أَخَذَ مِنَ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهَا قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ لَهُمْ أَلْفَاظُ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا، أَخَذَ مِنَ اللَّغَيْقِةِ الأَلْفَاظَ المُنَاسِبَةَ لِتِلْكَ بِهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ تِلْكَ المَعَانِي الشُّهُودِيَّةِ الرَّيْعَ كَانُوا يَعْرِفُونَهَا، وَقَرَنَ بِذَلِكَ مِنَ الإِشَارَةِ وَنَحْوِهَا النَّيْقِيَةِ، وَالمَعانِي الشُّهُودِيَّةِ الرَّيْقِ كَانُوا يَعْرِفُونَهَا، وَقَرَنَ بِذَلِكَ مِنَ الإِشَارَةِ وَنَحْوِهَا النَّاسُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ الْهَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ تِلْكَ الْمَعانِي الشَّهُ فُودِيَّةِ الرَّيْقِ عَلَى الشَّيْقِ، وَالمَعْنِي الشَّهُ عُرَادٍ، كَتَعْلِيمِ الصَّبِيِّ، كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّمْنِ: النَّاسُ فِي حُجُورِ عُلَمَامُ بِهِ حَقِيقَةُ المُرَادِ، كَتَعْلِيمِ الصَّبِيِّ، كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّمْونَ النَّاسُ فِي حُجُورِ عُلَمَامُ بِهِ حَقِيقَةُ المُورَةِ فَي حُجُورِ آبَائِهِمْ ('').

وَأَمَّا مَا يُخْبِرُ بِهِ الرَّسُولُ مِنَ الأُمُورِ الغَائِبَةِ، فَقَدْ يَكُونُ مِمَّا أَدْرَكُوا نَظِيرَهُ بِحِسِّهِمْ

⁽١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٤٠).

وَعَقْلِهِمْ، كَإِخْبَارِهِمْ بِأَنَّ الرِّيحَ أَهْلَكَتْ عَادًا، فَإِنَّ عَادًا مِنْ جِنْسِهِمْ، وَالرِّيحَ مِنْ جِنْسِهِمْ، وَالرِّيحَ مِنْ جِنْسِ رِيجِهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ أَشَدَّ^[1].

وَكَذَلِكَ غَرَقُ فِرْعَوْنَ فِي البَحْرِ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الأَخْبَارِ عَنِ الأُمَمِ المَاضِيَةِ، وَلِهَذَا كَانَ الإِخْبَارُ بِذَلِكَ فِيهِ عِبْرَةٌ لَنَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَقَدُ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِلْأَوْلِى الْإِخْبَارُ بِذَلِكَ فِيهِ عِبْرَةٌ لَنَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَقَدُ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِلْأَوْلِى اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُلِللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

وَقَدْ يَكُونُ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ الرَّسُولُ مَا لَمْ يُدْرِكُوا مِثْلَهُ الْمُوافِقَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لَكِنَّ فِي مُفْرَدَاتِهِ مَا يُشْبِهُ مُفْرَدَاتِهِمْ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرَهُمْ عَنِ كُلِّ وَجْهٍ، لَكِنَّ فِي مُفْرَدَاتِهِ مَا يُشْبِهُ مُفْرَدَاتِهِمْ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرَهُمْ عَنِ الأَمْورِ الغَيْبِيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمُوا مَعْنَى مُشْتَرَكًا وتشبيهًا بَيْنَ مُفْرَدَاتِ الأَلْفَاظِ مَا عَلِمُوهُ فِي الدُّنْيَا بِحِسِّهِمْ وَعَقْلِهِمْ، فَفْرَدَاتِ الأَلْفَاظِ وَبَيْنَ مُفْرَدَاتِ الأَلْفَاظِ مِا عَلِمُوهُ فِي الدُّنْيَا بِحِسِّهِمْ وَعَقْلِهِمْ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ المَعْنَى النَّائِي فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْهَدُوهُ بَعْدُ، وَيُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُمْ يَشْهَدُوهُ مُشَاهَدُوهُ مَعْدُ، وَيُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُمْ يَشْهَدُوهُ مُشَاهَدُوهُ بَعْدُ، وَيُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُمْ يَشْهَدُوهُ مُشَاهَدُوهُ مَا عَلَمُوهُ لِيَالِهُ لَعْنَى الغَائِبِ،

[1] لمَّا أَخبَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّه أَهلَكَ عادًا لم يَحتَجِ الناسُ إلى شَرحِ مَعنَى الإِهلاكِ، أو الرِّيحِ، أو عادٍ؛ لأنَّها مَعروفةٌ بالحِسِّ، فالإِهلاكُ مَعروفٌ، والرِّياحُ مَعروفةٌ، وعادٌ مِن بني آدَمَ، وعَلى هذا فنقولُ: إنَّ الرَّسولَ بمُجرَّدٍ أَنْ أَخبَرَ الناسَ عَن طَريقِ الوَحيِ أَنَّ اللهَ تَعالى أَهلَكَ عادًا بالرِّيحِ عرَفوا مَعنَى الإِهلاكِ، وعرَفوا مَعنَى الريحِ، لكِنْ هُم يَعلَمون أَنَّ هَذِه الرِّيحَ أَشدُّ منَ الرياحِ الَّتي تَأْتِيهم؛ ﴿بِرِيجِ صَرَصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿ سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَبَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة: ٦-٧].

فعَلى هذا يَكُونُ هَذا منَ البَيانِ الَّذي لا يَحتاجُ إلى بَيانٍ، وذلِكَ لأَنَّه مَعلومٌ عِندَهم، لكِنِ الأَشياءُ غَيرُ المَعلومةِ لا بُدَّ أَنْ يُبيِّنَها النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ بَيانًا واضِحًا.

أَشْهَدَهُمْ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ لَهُمْ إِلَيْهِ، وَفَعَلَ قَوْلًا يَكُونُ حِكَايَةً لَهُ وَشَبَهًا بِهِ، يَعْلَمُ الشُهَدَوَةِ هِيَ الطَّرِيقُ الَّتِي يَعْرِفُونَ بِهَا الأُمُورَ الشُهُودَةِ هِيَ الطَّرِيقُ الَّتِي يَعْرِفُونَ بِهَا الأُمُورَ النَّائِبَةَ النَّائِبَةُ النَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللْلَهُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُولَ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُلِمُ الللْمُ اللَّهُ اللْم

دَرجاتُ فَهمِ مَعاني الخِطابِ:

فَيَنْبَغِي أَنْ يعْرِفَ هَذِهِ الدَّرَجَاتُ:

أَوَّلُهَا: إِدْرَاكُ الإِنْسَانِ المَعَانِيَ الْحِسِّيَّةَ الْمُشَاهَدَةَ.

وَثَانِيهَا: عَقْلُهُ لِعَانِيهَا الكُلِّيَّةِ.

وَثَالِثُهَا: تَعْرِيفُ الأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى تِلْكَ المَعَانِي الحِسِّيَّةِ وَالعَقْلِيَّةِ.

فَهَذِهِ المَرَاتِبُ الثَّلَاثُ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ خِطَابٍ، فَإِذَا أَخبرنا عَنِ الأُمُورِ الغَائِبَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِنَا المَعَانِيَ المُشْتَرَكَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الحَقَائِقِ المَشْهُودَةِ وَالإِشْتِبَاهَ الَّذِي بَيْنَهُمَا،

[1] أَخبَرَنا مِثلًا الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ بِأَنَّ فِي الجُنَّةِ مَاءً، وأَنَّ فيها عسَلا ولبَنَا وفاكِهةً ونخلًا ورُمَّانًا، وما أَشبَه ذلِكَ، لكِنْ نَحنُ لا نُدرِكُ حَقائقَ تِلكَ الأَشياءِ، إنَّما نُدرِكُ المَعنى الكُلِّيِّ الَّذي تَشترِكُ فيه مع ما في الدُّنيا؛ ولهذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَحِوَلِيَهُ عَنْهُا: «لَيسَ في الجُنَّةِ عِمَّا في الدُّنيا إلَّا الأَسهاءُ» (أ). وإلَّا فالرمَّانُ غيرُ الرمَّانِ، والنخلُ غيرُ النخلِ في حقيقتِه، وكذلك اللبَنُ والخَمرُ وما أَشبَهه، إِذًا لا يُمكِنُ أَن نَعرِفَ مُرادَ المُتكلِّمِ إلَّا إذا أَتانا بشَيءٍ وكذلك اللبَنُ والخَمرُ وما أَشبَهه، إِذًا لا يُمكِنُ أَن نَعرِفَ مُرادَ المُتكلِّم إلَّا إذا أَتانا بشَيءٍ نعرِف مَعناهُ بها نُشاهِدُه بأَعْيُنِنا أَو نَسمَعُه بآذانِنا، ولكِنْ لا يَلزَمُ مِن الاشتِراكِ في المَعنى الكُلِيِّ المُطلَقِ أَنَّ يَشتَرِكا في الحقيقةِ.

⁽۱) أخرجه هناد في الزهد رقم (۳، ۸)، والطبري في تفسيره (۱/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (۱/ ٢٦) رقم ٢٦٠)، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم (١٢٤).

وَذَلِكَ بِتَعْرِيفِنَا الأُمُورَ المَشْهُودَةَ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ مِثْلَهَا لَمْ نَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الفَارِقِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَصَصِ الأُمْمِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلَهَا، بَيَّنَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الفَارِقِ، بِأَنْ يُقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ هَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَإِذَا تَقَرَّرَ انْتِفَاءُ الْمُاثَلَةِ كَانَتِ الإِضَافَةُ وَحْدَهَا كَافِيَةً فَلِكَ مِثْلَ هَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَإِذَا تَقَرَّرَ انْتِفَاءُ المُّاثَلَةِ كَانَتِ الإِضَافَةُ وَحْدَهَا كَافِيَةً فِي بَيَانِ الفَارِقِ، وَانْتِفَاءُ التَّسَاوِي لَا يَمْنَعُ منه وُجُودُ القَدْرِ المُشْتَرَكِ الَّذِي هُو مَدْلُولُ اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ مَا أَمْكَنَ ذَلِكَ قَطُّالًا.

[١] نَفْهَمُ مِن هَذا الكَلامِ أَنَّه لا بُـدَّ مِن هَذِه الدرَجاتِ الثَّلاثِ في فَـهمِ مَعاني الخِطاب:

أُوَّلًا: إِدراكُ المَعاني الحِسِّيةِ المُشاهَدةِ، فإِنْ لم نُدرِكْ مَعانيَ اللَّفْظِ بها نُشاهِدُه لا يُمكِنُنا أَنْ نَعرفَه.

والثاني: أَنْ نَعقِلَ المَعانيَ الكُلِّيةَ والمَعنَى المُشتَركُ العامُّ الَّذي تَسَاوَى فيهِ جَميعُ الأَفرادِ، فالإِنْسانيةُ مثلًا مَعنَى مُشتَرَكٌ لكُلِّ واحِدٍ مِن بَني آدَمَ، فإذا قُلت: هَذا إنسانٌ، أو رَأَيْت إِنْسانًا عَرَفْت مَعنَى الإِنسانِ بالمَعنَى العامِّ المُشتَرَكِ بينَ كلِّ واحِدٍ مِن بَني آدمَ.

ثالِثُها: تَعريفُ الألفاظِ الدالَّةِ عَلى تلكَ المَعاني الحِسِّيةِ والعَقليَّةِ، بأَنْ نَضَعَ لكُلِّ مَعنَى عَقلِيٍّ أو حِسِّيِّ لَفظًا يُبيِّنُه ويُعرِّفُه، وهَذا معنَى قولِه تَعالى: ﴿ وَعَلَمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلِّهَا ﴾ عَقليٍّ أو حِسِّيٍّ لَفظًا يُبيِّنُه ويُعرِّفُه، وهَذا المُسمَّى، فلا بُدَّ مِن هَذِه الأمورِ الثَّلاثةِ حَتَّى نَفهَمَ الخِطابَ.

ثُم إذا كانَ هَذا الغائِبُ مِمَّا لا يَختلِفُ معَ الحاضِرِ لم نَحتَجْ إلى ذِكرِ الفارِقِ، فلَمَّا قصَّ اللهُ علَيْنا إهلاكَ قَومِ عادٍ بالرِّيحِ العَظيمِ لم نَحتَجْ إلى أَنْ يُعرِّفَنا مَعنَى الرِّيحِ، أو مَعنَى الإِهلاكِ، أو القومِ الَّذين أُهلِكوا؛ لأنَّ القَومَ نَعرفُ أنَّهم مِن بَني آدَمَ، والرِّيحَ نَعرِفُه، والهَلاكَ نَعرِفُه، فلا نَحتاجُ شَيئًا، ولا ذكرَ الفارِقَ.

لكِنْ لَمَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى عِنِ الجُنَّةِ: ﴿ فِيهِمَا فَكِهَةً وَغَلْلُ وَرُمَّانُ ﴾ [الرحمن: ٦٨] هَلْ هَذَا النخلُ والتُرَّمَّانُ والفاكِهةُ مِثلُ ما نُشاهِدُ في الدُّنْيا؟ لو لم يَذكُرِ الفارِقَ لكانَ مِثلَه، والفارِقُ قولُه تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى هَمُ مِن قُرَّةِ أَعْيُنِ جَزَّاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، وقولُه تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى هَمُ مِن قُرَّةِ أَعْيُنِ جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، وقولُه تعالى في الحديثِ القُدسيِّ: ﴿ أَعْدَدْتُ لِعِبادِي الصالِحِينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنُ سَمِعَتْ وَلَا خُدنَ مَا في الدُّنيا لكانَ رَأَتُه العَينُ، وَلَا خُطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ﴾ (١)؛ لأنّه لَوْ كانَ ما في الآخِرةِ مِثلَ ما في الدُّنيا لكانَ رَأَتُه العَينُ، وسمِعَتْه الأذُنُ، وخطَرَ على القُلوب، لكِنَّه أَعظَمُ.

فالحاصِلُ أَنَّكَ إذا عرَفْت هَذه المَراتِبَ عرَفْت مَدلولَ الكَلامِ ومَعنَى الكلامِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الغائِبُ الَّذي حُدِّثْت عَنه لا يَختلِفُ عَنِ الشاهدِ الَّذي تُشاهِدُه فإنَّكَ لا تَحتاجُ إلَّا إلى البَيانِ فقطْ، ولا تَحتاجُ إلى ذِكرِ الفارِقِ، وإِنْ كَانَ يُخالِفُه احتَجْت إلى ذِكرِ الفارِقِ، فلمَّا أَخبَرَ اللهُ عَن نَفسِه أَنَّ له سَمعًا وبصَرًا وعِلْمًا وقُدرةً، ونَحنُ نَعلَمُ مَعنَى السمعِ والبصرِ والعِلمِ والعِلمِ والعَلمِ والعَلمَ عَنْ السَمَعَ والمِحْرِورِ والعِلمِ والعَلمِ والعَلمِ والعَلمَ عَنْ السَمَعِ والمِحْرِورِ والعِلمِ والعَلمَ عَنْ اللهِ والعَلمَ والعَلمَ والعَلمِ والعَلمِ والعَلمَ وا

وعلى هَذا فنَقُولُ: مَا أَخبَرَ اللهُ بِه عَن نَفْسِه مِمَّا نُشاهِدُه فينا فإنَّه يُشارِكُ مَا فينا في المَعنَى الكُلِيِّ العامِّ لكِنْ هُناكَ فارِقٌ، وهوَ أنَّه ليسَ مَا ثبَتَ للهِ مِن ذلِكَ مِثلَ مَا يَثبُتُ لَنا، والدَّليلُ قولُه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى الْكَالِيلُ قولُه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللَّهُ لِنَفْسِه مِنَ السَّمِع والبصرِ والعِلمِ والقُدرةِ مُماثِلًا لِمَا لِلمَخْلُوقِ مِن ذلِكَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم (٣٢٤٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، رقم (٢٨٢٤)، من حديث أبي هريرة رَجَعَالِتَهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ ﴾: لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُقْنَدِرًا ﴾ [الكهف:٥٤]، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ, مِن شَيْءٍ فِي السّمَوَتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر:٤٤] [1]. ﴿ وَسِعَ كُرْسِيتُهُ السّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَتُودُهُ, حِفْظُهُما ۚ وَهُو الْعَلِيمُ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٥٥٥] لا يَوُودُهُ:

[1] مَوقعُ جُملةِ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ بها قَبلَها في المَعنَى أنَّها تَعليليَّةُ، أَيْ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن ثَمْءِ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر:٤٤] لِكَمالِ عِلمِه وقُدرتِه ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر:٤٤].

فلو قُلتُ لكَ مثَلًا: أَصلِحْ لي هذا الجهازَ؛ لأَنَّ بِه عُطلًا، وأنتَ لا تَعرِفُ كيفَ تُصلِحُه، فلا تَقدِرُ أن تُصلِحَه، إذا عجَزْت أَنْ تُصلِحَه للجَهلِ، ولَوْ أَفهَمَك عالِمٌ كيفَ تُصلِحُه، فلا تَقدِرُ أَنْ تُصلِحَه؛ لعَدَمِ تُصلِحُ هذا الجهازَ، لكِنَّ يَدَيْكَ مَشلولةٌ لا تَستَطيعُ الحَرَكةَ، فإنَّكَ لا تَقدِرُ أَنْ تُصلِحَه؛ لعَدَمِ القُدرةِ.

كذلِكَ أيضًا لَوْ قلتُ لكَ: اكتُبْ: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ. وأنتَ لا تَعرِفُ الكِتابةَ، فإنَّكَ لا تَستَطيعُ كِتابَتَها لعدَمِ العِلمِ، أمَّا لَوْ قُلتُ لكَ: اكتُبْ: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ. وأنتَ تَعرِفُ الكِتابةَ لكِنَّ يدَكَ فيها شلَلٌ مثَلًا، فإنَّك لا تَستَطيعُ للعَجزِ عنِ الكِتابةِ.

إِذًا لا يُعجِزُ اللهَ شَيءٌ في السَّمَواتِ ولا في الأَرضِ؛ لكَمالِ عِلمِه وقُدرتِه؛ لأَنَنا نَعلَمُ أنَّ العَجزَ عَنِ الشيءِ سَببُه أَحَدُ أَمرَيْن:

أ- إمَّا الجَهلُ.

ب- وإمَّا العَجزُ.

إِذًا: مَوقعُ الجُملةِ مِمَّا قَبلَها تَعليليَّةُ.

أَيْ: لَا يُكُورُنُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ وَلَا يُعْجِزُهُ، فَهَذَا النَّفْيُ لِثُبُوتِ كَهَالِ ضِدِّهِ، وَكَذَلِكَ كَلُّ نَفْي يَأْتِي فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّهَا هُوَ لِثُبُوتِ كَهَالِ ضِدِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: هُولَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩] لِكَهَالِ عَدْلِهِ، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سا: ٣] لِكَهَالِ عِلْمِهِ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَنَا مِن السَّمَوَتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سا: ٣] لِكَهَالِ عِلْمِهِ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَنَا مِن لَعُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨] لِكَهَالِ قُدْرَتِهِ، ﴿لَا تَأْخُذُهُ مِسْنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لِكَهَالِ حَياتِهِ وَقَيْهُ مِيَّتِهِ، ﴿ لَا تُدَرِكُهُ الْأَبْصَدُرُ ﴾ [الإنعام: ٢٠٥] لِكَهَالِ جَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَكِبْرِيَائِهِ، وَقَلْ الشَّاعِرِ:

قُبَيِّكَ ــــةٌ لَا يَغْـــــدِرُونَ بِذِمَّـــةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَلِ(١)

لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الغَدْرِ وَالظُّلْمِ عَنْهُمْ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا البَيْتِ وَبَعْدَهُ، وَتَصْغِيرُهُمْ بِقَـوْكِ فَبُلِ الْبَيْتِ وَبَعْدَهُ، وَالظُّلْمِ عَنْهُمْ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا البَيْتِ وَبَعْدَهُ، وَقَـوْلُ بِقَـوْلِهِ: «قُبَيِّلَةٌ» عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ، لَا كَــَالُ قُـدْرَتِهِمْ: وَقَـوْلُ الآخَر:

[١] قَولُه تَعالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَنُرُ ﴾ قالَ بعضُ الجُهَّالِ المُحرِّفينَ: لا تُدرِكُه الأَبْصارُ لصِغرِه. معَ أَنَّ المَعنَى واضِحٌ ؛ فقد قالَ تَعالى: ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَنَر ﴾ [الأنعام:١٠٣]، فقالوا: إنَّه لا تُدرِكُه لأنَّه لَطيفٌ لا يُدرَكُ ، ولا يُمكِنُ لأَحَدِ أَنْ يُدرِكَه ، معَ أَنَّ الله عَزَقَجَلَّ فقالوا: إنَّه لا تُدرُوهُ لأَنْه لَطيفٌ لا يُدرَكُ ، ولا يُمكِنُ لأَحَدِ أَنْ يُدرِكَه ، معَ أَنَّ الله عَزَقَجَلَّ يقولُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللّهَ حَقَ قَدْرِهِ وَ الْأَرْضُ جَمِيعًا فَبْضَتُهُ ، يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَالسَّمَونَ عُلَي مَطْوِيَتَ عُبِيكِ إلله الله الله الله الله الله أكبرُ . مَطويةَ تَنْ مَرَّة ، فكيفَ يكونُ هذا المُعنَى الفاسِدُ الباطِلُ؟!

⁽۱) انظر: شرح نقائض جرير والفرزدق (۲/ ۵۰۱)، البيان والتبيين (۳/ ۲۶۹)، الشعـر والشعـراء (۱/ ۳۱۹).

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا (١١]١١

لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الشَّرِّ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَمِّهِمْ، عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ أَيْضًا لاَ اللهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا، عَكْسَ أَيْضًا لاَ عَلْمَ اللهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا، عَكْسَ طَرِيقَةِ أَهْلِ الكَلَامِ اللهُ مُومِ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالنَّفْيِ المُفَصَّلِ وَالإِثْبَاتِ المُجْمَلِ [8].

[1] هذا البيتُ واحِدٌ مِن أَبياتٍ، يَقولُ فيها الشاعِرُ:

لَكِنَّ قَـوْمِي وَإِنْ كَـانُوا ذَوِي عَـدَدٍ لَيْسُـوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا والمَعنَى: أَنَّهُم لا يَجزُون الشَّرَّ أَبَدًا.

يَجْزُونَ مِن ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغفِرةً ومِن إِساءَةِ أَهلِ السُّوءِ إِحْسانًا

أَيْ: إذا ظَلَمَهم أَحَدٌ قالوا: سامَحْناكَ وغفَرْنا لكَ، وإن أَساءَ إلَيْهم أحَدٌ أَحسَنوا إليهِ، فظاهِرُ البيتِ المَدحُ، لكِنِ المرادُ به الذَّمُّ؛ ولِهَذا قالَ:

فلَيْتَ لِي بِهِم قُوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَانُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا ورُكْبانًا

أَيْ: لَيْتَ لِي أَحَدٌ غيرُهم، فهُمْ لا خَيرَ فيهم.

[٢] فالحاصِلُ أنَّ النَّفيَ الصِّرفَ كها قالَ المُؤلِّفُ إذا لَمْ يَتضمَّنْ مَدْحًا فهُوَ ليسَ بمَدحِ ولا يَأْتِي في صِفاتِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ.

[٣] مِن أَجلِ أَنَّ النَّفيَ لا يَرِدُ في صِفاتِ اللهِ إلَّا مُتضمِّنًا للإِثباتِ صارَ وُرودُ الإِثباتِ في صِفاتِ اللهِ أَكثَرَ مِن وُرودِ النَّفيِ، وذلِكَ لأنَّ جَميعَ الإِثباتاتِ صِفاتُ مَدحٍ وكَمالٍ؛ فلِهَذا جاءَتْ كَثيرةً غالِبًا.

⁽١) انظر: عيون الأخبار (١/ ٢٨٥)، مجالس ثعلب (ص: ٨٠)، العقد الفريد (٢/ ٣٣٢).

وقولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَأْتِي الإِثْبَاتُ لِلصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا» هذا في الغالِب، إِذًا عِندَنا أَمْرانِ:

أُوَّلًا: الإِثباتُ أَكثَرُ في صِفاتِ اللهِ، والغالِبُ أَنَّه يَأْتِي مُفصَّلًا، وقَدْ يَأْتِي مُجُمَّلًا، كما في قولِهِ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَغْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠].

ثانيًا: النَّفيُ في الغالِبِ يَأْتِي مُجُمَلًا، وليسَ كَما قالَ المُؤلِّفُ: «دائيًا»، وقَدْ يَأْتِي مُفصَّلًا، كَما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ مَا التَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدِ وَمَا كَانَ مَعَلَهُ مِنْ إِلَاهِ ﴾ [المؤمنون: ١٩]، وقالَ: ﴿ لَمْ صَلَاً وَلَـمْ يُولَـدْ ﴾ [ق: ٣٨].



بَعضُ أقوالِ نُفاةِ الصِّفاتِ:

يَقُولُونَ: لَيْسَ بِجِسْم، وَلَا شَبَحٍ، وَلَا جُنَّةٍ، وَلَا صُورَةٍ، وَلَا دَمٍ، وَلَا لَحْم، وَلَا الْحَم، وَلَا الْحَر، وَلَا الْحَر، وَلَا الْحَر، وَلَا الْحَر، وَلَا الْحَر، وَلَا الله عَرْض، وَلَا الله عَرْف، وَلَا الله عَرْف، وَلَا الله عَرْاء و جَوَارِح وَأَعْضَاء، وَلَا يَسَكُنُ، وَلَا يَلْكُنُ، وَلَا يَلْم وَلَا شِنِي وَلَا شِمَالٍ وَالله وَلَا شَعْر، وَلَا يَجْونُ وَلَا يَعْرف وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا يَعْرف وَلا يُوصف بِهَي عِلْه وَلَا الْحَلُق وَلا الله وَلا الله وَلا يَعْرف وَلا يُوصف بِهِ الأَقْدَارُ، وَلَا ذَهَابٍ فِي اللّه الله الله وَلَا وَالِد وَلَا مَوْلُودٍ، وَلَا يُوصف بِهِ الأَقْدَارُ، وَلَا خَمْبُ وَلَا الله وَلَا الله وَلَا وَالِد وَلَا مَوْلُودٍ، وَلَا يُوصف بِهِ الأَقْدَارُ، وَلَا خَمْب فِي الْأَسْتَارُ إِلَى آخِر مَا نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ رَحَمَهُ الله عَن المُعْتَزِلَةِ. وَفِي هَذِهِ الجُمْلَة وَلَا الله عَنْ الْعَتَز لَةِ. وَفِي هَذِه الجُمْلة وَلَا الله عَنْ الْعَتَر لَةِ. وَفِي هَذِه الجُمْلة وَلَا الله وَالله وَالمُوالله وَالله والمُولِق وَالله والمُعْرف والمُعْرف والمُولوق والمَالله والمُعْرف والمُولوق والمُولوق والمُولوق والمُولوق والمُولوق والمُولوق والمُولوق و

[1] نُفاةُ الصِّفاتِ في الإِثباتِ لا يُثبِتونَ، لكِنْ في النَّفْيِ يَأْتُونَ بِمِثْلِ هَذِه الأَشياءِ البارِدةِ السَّمجةِ، ويقولونَ: ليسَ بجِسْم، ولا شِبْه، ولا جُثَّةٍ، ولا صُورةٍ، ولا خُمٍ، ولا دَمٍ. في البارِدةِ السَّمجةِ، ويقولونَ: ليسَ بجِسْم، ولا شِبْه، ولا جُثَّةٍ، ولا صُورةٍ، ولا خَمٍ، ولا دَمٍ. في البارِدةِ السَّميعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، في الداعِي لِهَذا التَّفصيلِ، قُلْ: ﴿لَيْسَ كُمثِلِهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الصِّفاتِ، أمَّا أَنْ تَقُولَ كلَّ هَذه الأشياءِ التَّفْصيليَّةِ فلا.

وقولُ الْمُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي هَذِه الجُملةِ حَقٌّ وباطِلٌ» الحَقُّ الَّذي فيها: ولا والِدُّ ولا مَوْلودٌ؛ لأنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿ لَمْ سَكِلِدُ وَلَمْ يُولَـدُ ﴾ [الإخلاص:٣]، والباقِي فيه أَشياءُ باطِلةٌ وفيه أَشياءُ تَحتاجُ إلى تَفصيلِ، لكِنْ مَهْما كانَ كلُّ هَذا المَجموعِ بالنَّفي يَجِبُ أَنْ لا يُقالَ

مَحاذيرُ النَّفيِ المجرَّدِ :

وَهَذَا النَّفْيُ الْمُحَدَّدُ مَعَ كَوْنِهِ لَا مَدْحَ فِيهِ، فِيهِ إِسَاءَةُ أَدَبٍ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسُّلْطَانِ: أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَّالٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا حَجَّامٍ وَلَا حَائِكٍ!

 على الإطلاقِ ويُقالَ عَلى اللهِ كما قالَ عَنْ نَفسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثْمَى مُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ اللهِ عَلَى اللهِ كما قالَ عَنْ نَفسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثْلِهِ مَاللهِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْسَ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى الللهِ عَلَى اللهِ عَل عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الل

واعلَمْ أَنَّ اللهَ تعالى لم يَذكُرِ النَّفي في التَّفْصيلِ إِلَّا دَفْعًا لقَولِ مَن قَالَ بِهَذَا المَنفيِّ، أو دَفْعًا لتَوهُّم واهِم مِن حُدوثِ ذلِكَ المَنفيِّ؛ فمثَلًا قولُه: ﴿ لَمْ يَكِدُ وَلَمْ يُولَدُ ﴿ لَ وَلَمْ يُولَدُ ﴿ لَ وَلَمْ يُولَدُ ﴿ لَ مَ يَكُن لَهُ وَاهِم مِن حُدوثِ ذلِكَ المَنفيِّ؛ فمثَلًا قولُه: ﴿ لَمْ يَكِدُ وَلَمْ يُولَدُ ﴿ وَلَمْ يُولَدُ إِلَا اللهِ لَهُ لَهُ وَلَمْ يَكُن لَهُ وَالْمَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهِ له وَلَيْهُودُ قالُوا: عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ. والمُشرِكُونَ قالُوا: المَلائِكةُ بَناتُ اللهِ. فنَفَى اللهُ ذلِكَ عَن نَفسِه.

أو يَذكُرُه لَدَفْعِ تَوهُّمِ نَقَصٍ، كَقَوْلِه: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَ الْسَمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِنَّةِ أَيَّامِ وَمَا مَسَنَا مِن لَّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨] لمَّا قالَ اللهُ عَلَى نَفْسِه أَنَّه خَلَقَ السَّمواتِ وَالأَرْضَ فِي سِنَّةِ أَيَّامٍ، وهِي مَخْلُوقاتٌ عَظيمةٌ كَبيرةٌ واسِعةٌ فيها نِظامٌ عَظيمٌ؛ قَدْ يَتوهَّمُ واهِمٌ والْمِمُ اللهُ بعدَما فعَلَ ذلِكَ تعِبَ؛ فقالَ: ﴿ وَمَا مَسَنَا مِن لَّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨]، فلِهذا يَذكُرُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النَّفي.

أُو يَذكُرُ اللهُ تَعالَى النَّفيَ في مَقامِ الوَعيدِ، مِثْل قولِه تَعالَى: ﴿وَمَا ٱللهُ بِغَنفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤]، فَصَّلَ هُنا لأَجلِ وَعيدِ مَن خالَفوا أَمرَ اللهِ عَنَِّئَكِلَ.

فإِذًا النَّفيُ المُفصَّلُ يَكُونُ في ثَلاثةِ مَواضِعَ، دَفْعًا لقَولِ مَنِ ادَّعَى في حَقِّ اللهِ، ودَفْعًا لتَوهُّم مَن يَتوهَّمونَ في حَقِّ اللهِ، وإِنْذارًا ووَعيدًا. لَأَدَّبَكَ عَلَى هَذَا الوَصْفِ وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا[1].

وَإِنَّمَا تَكُونُ مَادِحًا إِذَا أَجْمَلْتَ النَّفْيَ فَقُلْتَ: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَى مِنْهُمْ وَأَشْرَفُ وَأَجَلُ، فَإِذَا أَجْمَلْتَ فِي النَّفْي أَجْمَلْتَ فِي الأَدَبِ.

وَالتَّعْبِيرُ عَنِ الْحَقِّ بِالأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ النَّبُوِيَّةِ الإِلَهِيَّةِ هُوَ سَبِيلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ الْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ النَّبُوِيَّةِ الإِلَهِيَّةِ هُو سَبِيلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ [1].

وَالْمُعَطِّلَةُ يُعْرِضُونَ عَمَّا قَالَهُ الشَّارِعُ مِنَ الأَسْهَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَتَدَبَّرُونَ مَعَانِيَهَا، وَيَلْعَطِّلَةُ يُعْرِضُونَ عَمَّا قَالَهُ الشَّارِعُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالطَّنْفَاظِ هُوَ الْمُحْكَمَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ

[1] النَّفيُ فيهِ ثَلاثةُ مَحَاذيرَ:

أُوَّلًا: أَنَّه لم يَرِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنَّةِ، هَذِه الأَشياءُ المَنفيَّةُ للهِ.

وثانيًا: أنَّها لا تَقتَضي مَدْحًا، والنفيُ الَّذي في صِفاتِ اللهِ كلُّه يَتضمَّنُ المَدح.

والثالِثُ: أنَّه فيهِ سُوءُ أَدَبِ، فلَوْ أنَّكَ وقَفْتَ أَمامَ الملِكِ وقُلتَ: أنتَ المَلِكُ لسْتَ بَخيلًا ولا زَبَّالًا ولا كَسَّاحًا. لقالَ: احبِسوهُ. فهَـؤُلاءِ الَّذينَ مدَحوا اللهَ بِهَذه الصِّفاتِ لا شَكَّ أنَهَم أَساؤُوا الأدَبَ معَ اللهِ عَنَّفَجَلَّ.

[٢] الحَقيقةُ أنَّ الأَلفاظَ لَها دَخْلُ فِي الآدابِ، فقَدْ رأَى ملِكٌ منَ المُلوكِ أنَّ أَسنانَه قَدْ سقَطَتْ، فقالَ: اثْتُونِي بمُعبِّرٍ يُعبِّرُ هَذه الرُّؤيا، فجاؤُوا له بمُعبِّرٍ للرُّؤيا، فقالَ: أَولادُ الملِكِ سيَموتونَ. فقالَ المُلكُ: اضْرِبوهُ. ثُم قالَ: اثْتُونِي بغَيْرِه فهَذا لا يَعرِفُ. فجاؤُوا بآخَر، فقَصَّ علَيْه الرُّؤيا، فقالَ: الملكُ يَكونُ أطولَ أهلِه عُمرًا. فأكرَمَه وأعطاهُ جائِزةً، والمَعنَى واحِدٌ، لكِنْ هَذا رَوَّعَه وهَذا فرَّحَه.

وَاعْتِهَادُهُ، وَأَمَّا أَهْلُ الحَقِّ وَالسُّنَّةِ وَالإِيهَانِ فَيَجْعَلُونَ مَا قَالَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ هُوَ الحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَاعْتِهَادُهُ، وَالَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يُعْرِضُوا عَنْهُ إِعْرَاضًا جُمْلِيًّا، الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَاعْتِهَادُهُ، وَالَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يُعْرِضُوا عَنْهُ إِعْرَاضًا جُمْلِيًّا، أَوْ يُبَيِّنُوا حَالَهُ تَفْصِيلًا، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ غَالِبَ عَقَائِدِهِمُ السُّلُوبُ: لَيْسَ بِكَذَا، وَأَمَّا الإِثْبَاتُ فَهُو قَلِيلٌ، وَهِيَ أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ، وَأَكْثَرُ النَّفْي المَذْكُورِ لَيْسَ مُتَلَقَّى عَنِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا عَنِ الطُّرُقِ العَقْلِيَّةِ الَّتِي سَلَكَهَا غَيْرُهُمْ مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَى يُ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، فَفِي هَذَا الْإِثْبَاتِ مَا يُقَرِّرُ مَعْنَى النَّفْي، فَفُهِمَ أَنَّ المُرَادَ انْفِرَادُهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِ الكَمَالِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْصُوفٌ بِهَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، مِمَّا أَخْبَرَنَا بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَهُ صِفَاتٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا قَالَ رَسُولُهُ الصَّادِقُ ﷺ فِي دُعَاءِ الكَرْبِ: «اللهمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْم هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثُرْتَ بِهِ فِي عِلْم الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ العَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي اللهُ وَسَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَى فَسَادِ طَرِيقَتِهِمْ فِي الصِّفَاتِ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى.

وَلَيْسَ قَـوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿ وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ ﴾ مِنَ النَّفْيِ المَذْمُومِ، فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُ, مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّـهُ, كَانَ

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رَصَالَيْكُ عَنْهُ

عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر: ٤٤] فَنَبَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ فِي آخِرِ الآيةِ عَلَى دَلِيلِ انْتِفَاءِ العَجْزِ، وَهُو كَمَالُ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ، فَإِنَّ العَجْزَ إِنَّمَا يَنْشَأُ إِمَّا مِنَ الضَّعْفِ عَنِ القِيَامِ بِمَا يُرِيدُهُ الفَاعِلُ، وَإِمَّا مِنْ عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ، وَالله تَعَالَى لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَإِمَّا مِنْ عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ، وَالله تَعَالَى لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَإِمَّا مِنْ عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ، وَالله تَعَالَى لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَلِمَا مِنْ عَدَمِ بِبَدَايِهِ العُقُولِ وَالفِطَرِ كَمَالُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ، فَانْتَفَى العَجْزُ لِمَا بَيْنَهُ وَبِيْنَ القُدْرَةِ مِنَ التَّضَادِ، وَلِأَنَّ العَاجِزَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا، تَعَالَى الله عَنْ ذَلِكَ عُلُواً كَبِيرًا اللهِ عَنْ ذَلِكَ عُلُواً كَبِيرًا اللهِ عَنْ ذَلِكَ عُلُواً كَبِيرًا اللهِ عَنْ ذَلِكَ

[1] وجُملةُ: «وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» نَفيٌ لكِنّه مُتضمِّنٌ لِلإِثْباتِ، ففِيهِ نَفيُ العَجزِ لكَمَالِ قُدرتِه وعِلْمِه، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللهُ لِيُعْجِزَهُ, مِن شَيْءِ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي الكَمَالِ قُدرتِه وعِلْمِه، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللهُ لِيُعْجِزَهُ, مِن شَيْءِ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر:٤٤] إِذًا نَفيُ العَجزِ عَنْه صِفةٌ النَّرُضِ ﴾ [فاطر:٤٤] إِذًا نَفيُ العَجزِ عَنْه صِفةٌ سَلبيّةٌ، لكِنَّها مُتضمِّنةٌ لصِفةٍ إيجابِيَّةٍ، بَلْ لصِفتَيْنِ إيجابِيَّتِيْنِ هُمَا العِلمُ والقُدرةُ.

وهَذِه قاعِدةٌ يَجِبُ علَيْك أَنْ تَتهشَّى علَيْها في كلِّ صِفةٍ سَلبيَّةٍ أَنْ تَقولَ: إِنَّما سَلبيةٌ مُتضمِّنةٌ لصِفةٍ ثُبوتيَّةٍ ولِهَذا قالَ العُلَماءُ رَحَمَهُ اللَّهُ: إِنَّ اللهَ لا يَنفِي عَن نَفْسِه شَيْئًا إلَّا لشُبوتِ كَمَالِ ضِدِّه لَه فَقَدْ نَفَى عَنه العَجزَ لكَمَالِ العِلمِ والقُدرةِ، ونَفَى عَنْه التعَبَ لكَمَالِ القُوَّةِ، كَمَالِ ضِدِّه لَنَّ النَّومَ لا يَحتاجُ إلَيْه إلَّا مَن كانَتْ حَياتُه ونَفَى عَنه النَّومَ لكَمَالِ الحَياةِ والقَيُّوميَّةِ؛ لأَنَّ النَّومَ لا يَحتاجُ إلَيْه إلَّا مَن كانَتْ حَياتُه ناقِصةً ليَستَريحَ مِن التعَبِ الماضِي ويَستجِدَّ النَّشاطَ للعمَلِ في المُستقبَلِ، ولِهذا أَهلُ الجَنَّةِ لا يَنامونَ فيها لأَنَّ حَياتَهم كامِلةٌ، ومَعنَى القَيُّوميَّةِ: أَنَّه قائِمٌ بنَفْسِه وقائِمٌ على غَيْرِه، فاللهُ هُوَ لا يَنامونَ فيها لأَنَّ حَياتَهم كامِلةٌ، ومَعنَى القَيُّوميَّةِ: أَنَّه قائِمٌ بنَفْسِه وقائِمٌ على غَيْرِه، فاللهُ هُوَ النَّذِي يُدبِّرُ العالَمَ، فلَوْ نامَ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَ –وحاشاهُ أَنْ يَنامَ – فلا أَحَدَ يُدبِّرُ العالَمَ؛ ولِهذا قالَ النَّبِيُّ عَيْدَالَطَهَ وَلا يَنْبَعِي لَهُ أَنْ يَنامَ » (أَنْ يَنامَ العَمَلِ في المُستقبَلِ، واللهَ لَه وَاللهَ لا يَعْمَلُ في المُستقبَلِ عَيْرِه، فاللهُ هُو النَّذِي يُدبِّرُ العالَمَ، فلوْ نامَ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَ –وحاشاهُ أَنْ يَنامَ – فلا أَحَدَ يُدبِّرُ العالَمَ؛ ولِهذا قالَ النَّبِي عَيْدَالطَهَ الطَّهُ أَنْ يَنامَ اللهَ لَا يَنَامُ ولا يَنْبَعِي لَهُ أَنْ يَنامَ » (أَنْ يَنامَ اللهَ اللهَ اللهَ لَا يَنَامُ ولا يَنْبَعِي لَهُ أَنْ يَنامَ اللهَ لا يَنْ اللهَ لا يَنَامُ ولا يَنْبَعِي لَهُ أَنْ يَنامَ اللهَ الْمَالِمُ الْمَالِمَ اللهَ اللهَ اللهُ المَلِهُ اللهِ اللهِ الْهِ اللهُ ا

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تكذلك نفى عنه الغفلة لكمالِ مُراقبيه، ونفى عنه عُزوبَ شيءٍ في السَّمَواتِ والأَرضِ لكمالِ عِلمِه، ونفَى عنه الظُّلم بقولِه: ﴿ وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩]؛ لأنَّه عَدلٌ لَوْ شاءَ لظَلَمَ ، ولِهَذا قالَ عَزَّهَ جَلَّ: ﴿ إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ﴾ (١) ، إذًا لا لعَجزِه عنِ الظُّلمِ للسَّلَا مَ عَلَى نَفْسِه لا يَظلِمُ، وهكذا، فيجبُ أَنْ تُؤمِنَ بأَنَّ اللهَ لا يَنفِي عَنْ نَفسِه شيئًا إلَّا لثُبوتِ كَمالِ ضِدِّه في حَقِّه.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

التَّوحيدُ لا يَتِمُّ إلا بالنَّفي والإِثباتِ:

قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ ﴾: هَذِهِ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ الَّتِي دَعَتْ إِلَيْهَا الرُّسُلُ كُلُّهُمْ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَإِثْبَاتِ الْقُتْضِي لِلْحَصْرِ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَإِثْبَاتِ الْقُتْضِي لِلْحَصْرِ، فَإِنَّ الإِثْبَاتِ اللَّقْ عَلِي لَلْحَصْرِ، فَإِنَّ الإِثْبَاتَ اللَّجَرَّدَ قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الإِحْتِيَالُ، وَلِهَذَا -وَالله أَعْلَمُ - لَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِلَنْهُ كُورِ إِلَنْهُ كُورِ إِلَنْهُ وَحِدُ ﴾ [البقرة: ١٦٣] قَالَ بَعْدَهُ: ﴿ لَا هُو الرَّحْمَانُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٦٣]

فَإِنَّهُ قَدْ يَخْطُرُ بِبَالِ أَحَدٍ خَاطِرٌ شَيْطَانِيٌّ: هَبْ أَنَّ إِلَهَٰنَا وَاحِدٌ، فَلِغَيْرِنَا إِلَهٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهُ هُو ٱلرَّحْمَنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة:١٦٣][١].

[1] كلِمةُ: (لا إِلَهَ غَيرُه) هِيَ مَعنَى لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، والتَّوْحيدُ -كها تقدَّم- لا يَتِمُّ إِلَا بأَمرَيْنِ: إِثباتٍ ونَفيٍ؛ لأَنَّ التَّوحيدَ مَصدرُ وحَّدَ يُوحِّدُ، أي: جعَلَ الشَّيءَ واحِدًا، وجعَلَ الشيءَ واحِدًا مَعناهُ إِثباتُ الحُكْمِ لَه، ونَفيُه عمَّا سِواهُ، فالنَّفيُ المَحضُ عدَمٌ مَخَلً.

فإذا قُلتَ: «لا إِلَه» مَعناهُ أَنَّكَ نَفَيْت الأُلوهيَّة كلَّها، والإِثْباتُ المَحضُ أَيْضًا لا يَنفِي المُشارَكة، فأنتَ لَوْ قُلتَ: زَيدٌ قائِمٌ. فهذا إثباتُ، لا يَنفِي أَنَّ غَيرَه قائِمٌ أيضًا، لا يَنفِي المُشارَكة، فأنتَ لَوْ قُلتَ: (يدٌ قائِمٌ. فهذا هوَ لكِنْ إِذا قُلتَ: «لا قائِمَ إلَّا زَيدٌ» فإنَّكَ وحَدْتَ القِيامَ لزَيدٍ، ونَفَيْتُه عَن غَيرِه، وهذا هوَ التَّوْحيدُ، ولَوْ قُلتَ: «لا قائِم» فهذا عدَمٌ، أَيْ: لم تُثبِتْ شَيْئًا أبدًا، فلوْ قُلتَ: «لا إلهَ» لم يصِحَّ التَّوْحيدُ؛ لأَنَّ هذا نَفيٌ، ولَوْ قُلتَ: «اللهُ إلهٌ» لم يصِحَّ التَّوْحيدُ؛ لأَنَّ اللهَ إلهٌ نعَم، ولكِنْ قَدْ يكونُ اللاتُ إلهَا أيضًا، والعُزَّى إلهًا، فإذا قُلتَ: «لا إلهَ إلّا اللهُ» فإنَّكَ الآنَ قَدْ وحَدْت؛ لأَنَّكَ أَلبَتَ الأُلوهيَّة للهِ ونَفَيْتُها عَن غَيْرِه.

فالتَّوْحيدُ له رُكْنانِ: أَحَدُهما: النَّفيُ، والثاني: الإِثْباتُ. فالإِثْباتُ بدونِ نَفي لا يَدُلُّ عَلَى التَّوحيدِ، والنَّفيُ بدونِ إِثْباتٍ تَعطيلُ عَضْ؛ ولِهَذا كانَتْ كلِمةُ التَّوْحيدِ مُشتمِلةً على النَّفي والإِثْباتِ، ولما قالَ اللهُ عَرَّفَجَلَّ: ﴿ وَإِلَهُ كُرُ إِلَهُ وَحِدٌ ﴾ [البقرة: ١٦٣] الوَحْدانيةُ هُنا ثابِتةٌ بقوْلِه: ﴿ وَحِدُ ﴾ لا يُمكِنُ أن يُوجَدَ إلهُ ثانٍ، فإذا كانَ الخِطابُ للخَلْقِ عامَّةً فلا حاجةَ إلى ما بحثه المُؤلِّف، لكِنْ إِذا كانَ الخِطابُ للمُؤمِنينَ؛ أي: إِلَهُكم أيُّها المُؤمِنونَ إلهٌ واحِدٌ، فهُنا قَدْ يَعرضُ للإِنْسانِ خاطِرٌ شَيْطانِيُّ، يَقولُ: إلَهُنا إلهٌ واحِدٌ وإلهُ غيرِنا مُتعدِّدٌ، فقالَ بعدَ ذلكَ: ﴿ لا يُمورِلُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وكلِمةُ (إِلَه) على وَزْنِ فِعال، ومَعناها مِن حَيثُ التَّصريفُ: فِعال بِمَعنَى مَفعولٍ، أي: «لا مَألوهَ إلَّا اللهُ» والمَألوهُ هوَ المَعبودُ الَّذي تَألَهُه القلوبُ وتُحبُّه وتَتعبَّدُ لَه، فإِنْ قُلتَ: هل أَتَى فِعالٌ بِمَعنَى مَفعولٍ فِي اللَّغةِ العربيةِ؟

فالجَوابُ: نعَمْ، فإنَّك تَقولُ: فِراشٌ بمَعنى مَفروشٍ، وبِناءٌ بمَعنى مَبنيٍّ، وغِراس بمَعنى مَغروسِ.

وهَذه الجُملةُ اختَلَفَ فيها المُعرِبون عَلى نَحوِ سِتةِ أَقوالٍ، أحسَنُها: أَنَّ (لا) نافِيةٌ للجِنسِ و(إلَهُ) اسمُها مُركَّبٌ معَها مَبنيٌّ على الفَتحِ في محَلِّ نَصبٍ، وخبَرُها تَقديرُه (حَقُّ)، أي: لا إلَهَ حَقُّ، كما تَقولُ: لا رجُلَ قائِمٌ. و(إلَّا) أداةُ استِثناءٍ، و(اللهُ) بدَلٌ مِن الحَبَرِ المَحذوفِ، وعَلى هَذا فيكونُ المَعنَى: لا إلَهَ حَقُّ إلَّا اللهُ، فلا يَنفِي أن يَكونَ هُناكَ اللهُ ليسَ بحَقِّ؛ لوُجودِ آلِهةٍ ليسَت بحَقِّ، ولكِنِ الإلهُ الحَقُّ هو اللهُ.

إِذًا المَعنَى: لا مَعبودَ حتَّ سِوى اللهِ عَرَّفَكَلَ، وهَذه الكلِمةُ تَتضمَّنُ تَوحيدَ الرُّبوبيةِ، وتَستلزِمُ إِخلاصَ العِبادةِ للهِ وَحدَه، فمتَى اعتَقَدْت أَنَّه لا مَعبودَ حتًّ إلَّا اللهُ فسَوفَ تُخلِصُ

له العِبادة، فتَقولُ إِذا سمِعْت أمرَه: سَمعًا وطاعةً. وإذا سمِعْت نَهْيَه تَقولُ كذلِكَ: سَمْعًا وطاعةً في الاجتِناب.

أمَّا الجَمعُ بينَها وبينَ الآياتِ الَّتِي سمَّى اللهُ بِها مَعبوداتِ المُشرِكينَ آلِهةً فواضِحٌ، وقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوجِىٓ إِلَيْهِ أَنَهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا أَنَّ فَاعَبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وكانَتِ الرُّسُلُ تقولُ لقَوْمِهم: ﴿ آعْبُدُوا ٱللهَ مَا لَكُمُ مِّنَ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وكانَتِ الرُّسُلُ تقولُ لقوْمِهم: ﴿ آعْبُدُوا ٱللهَ مَا لَكُمُ مِّنَ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وهذا واضِحٌ في نَفي الألوهيَّةِ عَمَّا سِوى اللهِ، ولكِنْ هُناكَ آياتُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّه يُوجَدُ آلهةٌ سِوى اللهِ، مِثل قولِه تَعالى: ﴿ وَمَا أَغْنَتَ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللهِ مِن شَيْءٍ ﴾ [هود: ١٠١]، وقولِه تَعالى: ﴿ وَالْتَخَذُواْ مِن دُونِ ٱللهِ عَالِهَ مَا لِهَ يَعَالَى: ﴿ وَالَّغَذُواْ مِن دُونِ ٱللهِ عَالِهَ مَا لَكُونُواْ لَمُهُمْ عِزًا ﴾ [مريم: ٨١]، وقولِه تَعالى: ﴿ وَالَّغَذُواْ مِن دُونِ ٱللهِ عَالِهَ مَا لَهُ مَا كُولُهُ وَلَا جَعَلَ مَعَ ٱللهِ إِللهَا ءَاخَرَ ﴾ [الإسراء: ٣٩] أَيْ: مَعبودًا آخرَ.

إِذًا فَفِي القُرآنِ آياتٌ صَرِيحةٌ واضِحةٌ أنَّه لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وفيه آياتٌ تَدُلُّ على أنَّ هُناكَ آلِهةً سِوى اللهِ، وليسَ هَذا مِنَ التَّناقُضِ، فلا يُمكِنُ أن يُوجَدَ في كَلامِ اللهِ تَناقضٌ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْلِلْفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٧]، ولكِنِ الجَوابُ علَيْها أن يُقالَ: إِنَّ الإِلهَ بِمَعنَى المَالُوهِ أي: المَعبودِ، ثُم هَذا المَعبودُ إِن كَانَ مستحِقًا للعِبادةِ فهُو إِلهٌ باطِلٌ، وعَلى هَذا فَتُبوتُ الأَلوهيَّةِ لِهَذه الأَصنام؛ لأنَّها مَعبودةٌ، فكُلُّ مَعبودٍ مَألوهٌ أي: إلَهُ، لكِنْ هَلْ هُوَ إِلهٌ حَقُّ أم لا؟

الجَوابُ: لا إِلَهَ حَتَّى إِلَّا اللهُ، وبِهَذَا يَزُولُ مَا قَدْ يُفْهَمُ مِنَ الآيَاتِ الَّتِي تُشِتُ الأُلُوهِيَّةَ لَغَيرِ اللهِ وَالآيَاتِ اللهُ تَعَالَى فِي آيةٍ أُخرَى: ﴿ مَا نَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ ۚ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَيْتُ تُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَاۤ وُكُم ﴾ [يوسف: ٤٠]، فجَعَلَهمُ اللهُ

وَقَدِ اعْتَرَضَ صَاحِبُ الْمُتَخَبِ عَلَى النَّحْوِيِّينَ فِي تَقْدِيرِ الْخَبَرِ فِي: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَا الله مَوَ ﴾ [البقرة: ١٦٣] فَقَالُوا: تَقْدِيرُهُ: لَا إِلَهَ فِي الوُجُودِ إِلَّا الله، فَقَالَ: يَكُونُ ذَلِكَ نَفْيًا لِوُجُودِ اللهِ الله، فَقَالَ: يَكُونُ ذَلِكَ نَفْيًا لِوُجُودِ، لِوُجُودِ الإِلَهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَفْيَ المَاهِيَّةِ أَقْوَى فِي التَّوْجِيدِ الصِّرْفِ مِنْ نَفْيِ الوُجُودِ، فَكَانَ إِجْرَاءُ الكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَالإِعْرَاضُ عَنْ هَذَا الإِضْمَارِ أَوْلَى [1].

وَأَجَابَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الفَضْلِ الْمُرْسِيُّ فِي (رِيِّ الظَّمْآنِ) فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ مَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَ الْعَرَبِ، فَإِنَّ (إِلَهَ) فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأَ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ السُمُ لَا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ خَبَرٍ للْمُبْتَدَأَ، وَإِلَّا فَهَا قَالَهُ مِنَ وَعِنْدَ غَيْرِهِ اسْمُ لَا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ خَبَرٍ للْمُبْتَدَأَ، وَإِلَّا فَهَا قَالَهُ مِنَ الْإِضْمَارِ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يُضْمَرْ يَكُونُ نَفْيًا لِلْمَاهِيَّةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ نَفْيَ المَاهِيَّةِ هُو نَفْيُ اللَّهِيَّةُ اللَّهُ عَمَ الوُجُودِ، ولَا فَرْقَ بَيْنَ لَا مَاهِيَّةً، لَا وُجُودَ.

عَرَّوَجَلَّ يَعبُدُون أسماءً وهِيَ في الحقيقةِ ليسَتْ آلهةً؛ لأنَّ الإلهَ الحَقَّ هُو اللهُ وحدَه، فبِهذا تَبيَّنَ
 لَنا أَنَّه لا مُعارَضةَ بينَ نَفي الألوهيَّةِ عمَّا سِوى اللهِ وبَينَ ثُبوتِها لهَذِه الأَصنام.

[١] إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ فِي الوُجودِ إِلَّا اللهُ، فَإِنَّ هَذَا خَطَأٌ؛ لأَنَّ مَعنَاهُ حَقَيقةً نَفيُ وُجودِ الإِلهِ، ونَحنُ نَقولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. نَفيٌ للهاهِيَّةِ، أَي: لَا يُوجَدُ أَحَدٌ إِلَهٌ سِوَى اللهِ، بَمَعنَى أَنَّ الأُلوهيَّةَ مُنتفِيةٌ عَن كلِّ ما سِوَى اللهِ.

وَلَوْ قَالَ: مَعنَى لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: لا مَوجودَ إِلَّا اللهُ، فَهَذَا خَطَأٌ عَظيمٌ أَيضًا؛ لأَنَّه إِذَا قَالَ: لا مَوجودَ إِلَّا اللهُ، فَهَذَا كَالَةُ مَوْجُودُونَ، فَيَكُونُ هَذَا تَفْسيرًا مُوافِقًا لِمَا عَلَيْهُ وَحَدَّةُ الوُجُودِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ مَاهِيَّةً عَارِيَةً عَنِ الوُجُودِ، و(إِلَّا اللهُ) مَرْفُوعٌ، بَدَلًا مِنْ (إِلَهَ) لَا يَكُونُ خَبَرًا لِـ (لَا)، وَلَا لِلْمُبْتَدَأ. وَذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا ذِكْرَ الإِعْرَابِ، بَلِ الْمُرَادُ دَفْعُ الإِشْكَالِ الوَارِدِ عَلَى النُّحَاةِ فِي ذَلِكَ، وَبَيَانُ أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ المُعْتَزِلَةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: نَفْيَ الوُجُودِ لَيْسَ تَقْيِيدًا، لِأَنَّ العَدَمَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَلَفْتُكَ مِن فَبَلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [مريم:٩][1].

[1] القَولُ الصَّحيحُ: إنَّ الخبَرَ مَحذوفٌ وأنَّ تَقديرَه: (حَقُّ)، أَيْ: لا إِلَهَ حَقُّ، وَ(اللهُ) بِدَلٌ مِن ذلِكَ الخبَرِ المَحذوفِ، أَيْ: لا إِلَهَ حَقُّ إِلَّا اللهُ، وإِنَّمَا قُلْنا هذا التَّقديرَ؛ لأنَّ هُناكَ آلِهةٌ سِوى اللهِ تُولَهُ وتُعبَدُ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللّهِ إِلَىٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَنَ لَهُ بِدِهِ ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقالَ تَعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللّهِ إِلَىٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [القصص:٨٨]، وقالَ تَعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن شَيْءٍ ﴾ [هود:١٠١].

وكلُّ هَذَا إِثْبَاتٌ لأُلُوهيَّةِ ما سِوى اللهِ، ولا يُعارِضُ هَذَا قُولُنَا: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. ولا قُولُ الرسُلِ لقَوْمِهم: ﴿ مَا لَكُمُ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُۥ ﴾؛ لأنَّ المُرادَ بِالنَّفي هُنَا الإلهُ الحَقُّ، فالإِلهُ مَعناهُ المَعبودُ، ولا يُمكِنُ لأحَدِ أَنْ يَدَّعيَ أَنَّه لا مَعبودَ إِلَّا اللهُ؛ لأَنَّنَا نَجِدُ مَعبوداتٍ سِوى اللهِ، فالعرَبُ يَعبُدُونَ اللاتَ والعُزَّى ومَناةَ، وقومُ نُوحٍ يَعبُدُونَ آلِهَةً مُتعدِّدةً، ويَنُصُّونَ على وَدِّ وسواعٍ ويَغوثَ ويَعوقَ ونَسرٍ، وفي زمانِنا يُوجَدُ أُناسٌ يَعبُدُونَ بشَرًا، كهاركِسَ على وَدِّ وسواعٍ ويَغوثَ ويَعبُدُونَ بقَرًا، وأَناسٌ يَعبُدُونَ الشَّمسَ وأُناسٌ يَعبُدُونَ الشَّمسَ وأُناسٌ يَعبُدُونَ الشَّمسَ وأُناسٌ يَعبُدُونَ الشَّمسَ وأُناسٌ يَعبُدُونَ القَمَرَ، وأُناسٌ يَعبُدُونَ النَّمسَ وأُناسٌ يَعبُدُونَ اللهَمَ

وَلَا يُقَالُ: لَيْسَ قَوْلُهُ: «غَيْرُهُ» كَقَوْلِهِ: «إِلَّا اللهُ» لِأَنَّ غَيْرُ مُعْرَبٌ بِإِعْرَابِ الإسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لِلْخَبَرِ فِيهِمَا وَاحِدًا؛ فَلِهَذَا ذَكَرْتُ هَذَا الإِشْكَالَ وَجَوَابَهُ هُنَا الْأَ

قَوْلُهُ: «قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ»: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ [الحديد:٣]، وَقَالَ ﷺ: «اللهمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ» (١).

فإِذًا (لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) لِيسَ مَعناهُ أَنَّه لا يُوجَدُ إِلَهٌ سِوَى اللهِ، لكِنْ مَعناهُ: لا إِلَهَ حَقٌ. تقول: هَذا إِلهٌ حَقٌ. فإِذا نفَيْت قُلتَ: لا إِلَهَ حَقٌ إِلَّا اللهُ، وإِعْرابُها الصَّحيحُ أَنَّ (لا) نافِيةٌ للجِنسِ و(إِلَهَ) اسمُها مَبنيٌ على الفَتحِ في محَلِّ نَصبٍ، وخبَرُها محذوفٌ تقديرُه (حَقٌ)، و(إلَّه) أَداةُ استِثناءِ، و(اللهُ) بدَلُ مِنَ الخبرِ المَحذوفِ (حَقٌ)، وبدلُ المَرفوعِ مَرفوعٌ. هَذا هُوَ إعرابُها الصَّحيحُ، فتبيَّنَ بذلِكَ أَنَّ نَفيَ وُجودِ آلِهةٍ عَلى سَبيلِ الإِطْلاقِ غَيرُ صَحيحٍ، بَلْ هُناكَ آلِهةٌ ولكِنِ النَّفيُ مُنصَبُّ على كَونِها حَقًّا أو باطِلًا، فلا إِلهَ حَقٌ إِلَّا اللهُ عَزَّفَجَلً.

فلَوْ قُلتَ: لا إِلَهَ مَوجودٌ، لَهُ يَصِحَّ؛ لأنَّ الواقِعَ يُكذِّبُه، فهُناكَ آلِهَةٌ مَوجودةٌ.

[١] قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَيْسَ قَوْلُهُ: غَيْرُهُ كَقَوْلِهِ: إِلَّا اللهُ»، هذا مِن جِهةِ الإعرابِ فقط، أمَّا مِن جِهةِ المَعنَى فهُما سَواءٌ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَجَوَليَّكُءَنهُ.

فَقَـوْلُ الشَّيْخِ: «قَـدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ» هُـوَ مَعْنَى اسْمِهِ: ﴿ٱلْأَوَلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ [١].

[1] قَالَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هُوَ مَعنَى اسمِه الأَوَّلِ والآخِرِ» لَكِنْ سيَأْتِي أَنَّ الأَوَّلَ والآخِرِ الْكِنْ سيَأْتِي أَنَّ الأَوَّلَ والآخِرِ أَحسَنُ مِنَ القَديمِ الدائِمِ، ولَوْ أَنَّه قَالَ: أَوَّلُ ليسَ قبلَه شَيءٌ، وآخِرٌ ليسَ بَعدَه شَيءٌ. لكانَ أَوْلَى.



قَواعدُ في الموجوداتِ:

وَالعِلْمُ بِثُبُوتِ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ مُسْتَقِرٌ فِي الفِطْرَة، فَإِنَّ المُوجُودَاتِ لَا بُدَّ أَنْ تَشَهِيَ إِلَى وَاجِبِ الوُجُودِ لِنَدَاتِهِ، قَطْعًا لِلتَّسَلْسُلِ، فَأَنت تُشَاهِدُ حُدُوثَ الحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالمَعَادِنِ وَحَوَادِثِ الجَوِّ كَالسَّحَابِ وَالمَطَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الحَوَادِثُ وَالنَّبَاتِ وَالمَعَادِنِ وَحَوَادِثِ الجَوِّ كَالسَّحَابِ وَالمَطَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الحَوَادِثُ وَغَيْرُهَا لَيْسَتْ مُمْتَنِعَةً، فَإِنَّ المُمْتَنِعَ لَا يُوجَدُ، وَلَا وَاجِبَةَ الوُجُودِ بِنَفْسِهَا، فَإِنَّ المُمْتَنِعَ لَا يُوجَدُ، وَلَا وَاجِبَةَ الوُجُودِ بِنَفْسِهَا، فَإِنَّ المُمْتَنِعَ لَا يُوجَدُ وَلَا وَاجِبَةَ الوُجُودِ بِنَفْسِهَا، فَإِنَّ وَاجِبَ اللهُ وَوَجُودُهَا يَنْفِي الْمَتَاعَهَا، وَمَا كَانَ قَابِلًا لِلْوُجُودِ وَالعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ وَجُودُهُ وَلَا تَعَلَى الْمُعْتَاعِهَا، وَمَا كَانَ قَابِلًا لِلْوُجُودِ وَالعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ وَلَا عَلَى الْمَنْعَعِلَى الْمُتَعْمَا وَمَا كَانَ قَابِلًا لِلْوُجُودِ وَالعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ اللَّهِ عَلَى الْفِي الْمُعْرَافِهُ أَنْ وَالْعَلَامِ الْمُنْ الْمُعَلِيقُونَ وَالْعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وَجُودُهُ اللَّي الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُدُودُ وَالْعَدَمِ لَمُ الْمُنْ الْمُعْلِمُ الْمُودِدُ وَالْمَالُومُ اللَّاسُونَ عَلَى الْمُؤْمُ وَلَا عَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ السَّيْءَ الْمُحْدَثُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّيْ وَالْمُ لَوْمُ اللَّهُ اللَّيْءَ الْمُعْمُ الْمُعَلِي الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّيْءَ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّيْ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّيْءَ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْ وَالْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْ اللَّيْءَ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّيْعَالِلَهُ اللَّهُ اللَّيْ اللَّيْءَ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْ اللَّيْعِ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّيْمُ اللَّهُ اللَّيْ اللَّيْعِلَى اللَّهُ اللَّيْعَالِي اللْمُومُ اللَّهُ اللَّيْ اللَّيْعُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الللَّيْعِ اللْمُؤْمُ اللَّيْعُ اللَّيْعُ اللَّيْعِلَيْ اللْمُؤْمُ اللْمُ الْمُعُلِي اللْمُؤْمُ اللَّيْعُلِي اللْمُعْمُ اللَّهُ اللَّيْعُ الْ

فَالْمُمْكِنُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ، بَلْ إِنْ حَصَلَ مَا يُوجِدُهُ، وَإِلَّا كَانَ مَعْدُومًا، وَكُلُّ مَا أَمْكَنَ وُجُودُهُ بَدَلًا عَنْ عَدَمِهِ، وَعَدَمُهُ بَدَلًا عَنْ وُجُودِهِ، فَلَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَازِمٌ لَهُ.

[١] هُنا ثَلاثةُ قَواعِدَ: المُمتَنِعُ لا يُوجُدُ، وواجِبُ الوُجودِ لا يُعدَمُ، فهَذِه المَوْجوداتُ التّبي نُشاهِدُها ليسَتْ مُمتنِعةً؛ لأنّها مَوْجودةٌ، والمُمتنِعُ لا يُوجَدُ، وليسَتْ واجِبةً؛ لأنّها كانَتْ مَعدومةً والواجِبُ لا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعْدومًا، فتكونُ جائِزةَ الوُجودِ، وما كانَ جائِزَ الوُجودِ فلا بُدَّ لَهُ مِن مُوجِدٍ وهُوَ اللهُ، وهَذِه هِيَ القاعِدةُ الثالِثةُ: كلُّ ما كانَ مُمكِنَ الوُجودِ لا بدَّ لَهُ مِن مُوجِدٍ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَلِقُونَ ﴾ الطور:٣٥].

وَإِذَا تَأَمَّلَ الفَاضِلُ غَايَةَ مَا يَذْكُرُهُ الْمَتَكَلِّمُونَ وَالفَلَاسِفَةُ مِنَ الطُّرُقِ العَقْلِيَّةِ، وَجَدَ الصَّوَابَ مِنْهَا ما يَعُودُ إِلَى بَعْضِ مَا ذُكِرَ فِي القُرْآنِ مِنَ الطُّرُقِ العَقْلِيَّةِ بِأُوضَحِ عِبَارَةٍ وَأَوْجَزِهَا.

وَفِي طُرُقِ القُرْآنِ مِنْ تَمَامِ البَيَانِ وَالتَّحْقِيقِ مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلِ إِلَا جِنْنَكَ بِأَلْحَقِ وَأَحْسَنَ تَغْسِيرًا ﴾ [الفرقان:٣٣].

وَلَا نَقُولُ: لَا يَنْفَعُ الإِسْتِدْلَالُ بِالْمُقَدِّمَاتِ الْحَفِيَّةِ وَالأَدِلَّةِ النَّظَرِيَّةِ: فَإِنَّ الحَفَاءَ وَالظُّهُورَ مِنَ الأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ، فَرُبَّمَا ظَهَرَ لِبَعْضِ النَّاسِ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَظْهَرُ لِلْإِنْسَانِ الوَاحِدِ فِي حَالٍ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ أُخْرَى.

وَأَيْضًا فَالْمُقَدِّمَاتُ وَإِنْ كَانَتْ خَفِيَّةً فَقَدْ يُسَلِّمُهَا بَعْضُ النَّاسِ وَيُنَازِعُ فِيهَا هُو أَجَلُّ مِنْهَا، وَقَدْ تَفْرَحُ النَّفْسُ بِهَا عَلِمَتْهُ بِالبَحْثِ وَالنَّظَرِ مَا لَا تَفْرَحُ بِهَا عَلِمَتْهُ مِنَ الأَّمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ العِلْمَ بِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَوُجُوبِ وُجُودِهِ أَمْرٌ مِنَ الأَّمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ العِلْمَ بِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَوُجُوبِ وُجُودِهِ أَمْرٌ مَنَ الشَّبَهِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ ضَرُورِيُّ فِطْرِيٌ، وَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ لِبَعْضِ النَّاسِ مِنَ الشَّبَهِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ النَّطَرِيَّةِ اللَّالَةِ اللَّاسِ مِنَ الشَّبَهِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ النَّاسِ مِنَ الشَّبَهِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ النَّاسِ مِنَ الشَّبَهِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ النَّاسِ مِنَ الشَّبَةِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ

[1] أرادَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ وُجُودَ الْحَالِقِ عَنَّقِجَلَّ أَمْرٌ مَعلومٌ بالفِطرةِ ولا يَحتاجُ إِلَى أُدِلَّةِ النظريةِ وإن كانَتْ دَلالَتُها ولا يَحتاجُ إلى أُدِلَّةِ النظريةِ وإن كانَتْ دَلالَتُها أخفَى مِنَ الحِسِّيةِ إذا كانَ المُخاطَبُ يَحتاجُ إلى ذلِكَ، فهنا قولُه: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ أَلْخَلِقُونَ ﴾ [الطور:٣٥] مِنَ الأَدلَّةِ النظريةِ العَقليَّةِ، فإنَّ كلَّ مَوجودٍ إمَّا أَنْ يُوجِدَ فَهُمَ الْخَلِقُونَ ﴾ [الطور:٣٥] مِنَ الأَدلَّةِ النظريةِ العَقليَّةِ، فإنَّ كلَّ مَوجودٍ إمَّا أَنْ يُوجِدَ نَفْسِه بنَفْسِه بنَه الله الله قائِلُ: هَلْ أَنتَ حَلَقْتَ نَفْسَكَ؟

وَقَدْ أَدْخَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي أَسْهَاءِ اللهِ تَعَالَى: القَدِيمَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَسْهَاءِ اللهِ تَعَالَى الْحُسْنَى، فَإِنَّ القَدِيمَ فِي لُغَةِ العَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ هُوَ المُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُقَالُ: هَذَا قَدِيمٌ: لِلْعَتِيقِ، وَهَذَا حَدِيثٌ: لِلْجَدِيدِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ هَذَا الإسْمُ إِلَّا فِي فَيْقَالُ: هَذَا قَدِيمٌ: لِلْعَتِيقِ، وَهَذَا حَدِيثٌ: لِلْجَدِيدِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ هَذَا الإسْمُ إِلَّا فِي المُتَقَدِّمِ عَلَى غَيْرِهِ، لَا فِيهَا لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَى عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ المُتقدّمِ عَلَى غَيْرِهِ، لَا فِيهَا لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَى عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ المُتقدّمِ عَلَى غَيْرِهِ، لَا فِيهَا لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَى عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ اللّهَ وَجِدَ العُرْجُونِ الثَّانِي، فَإِذَا وُجِدَ قِيلَ لِلْأَوَّلِ: قَدِيمٌ اللَّهُ اللهُ قَيلَ لِلْأَوَّلِ: قَدِيمٌ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْتَعْرِقِ الْعَلَى الْمُ اللهُ الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْمُ اللهُ اللهُ الْعَلَى الْعَلَالَةُ الْعَلَى الْعَلَى الْمُ اللهُ الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ

لكانَ منَ البَيانِ أَنْ تَقولَ: لا؛ لأنَّكَ قبلَ أَنْ تُوجَدَ كُنتَ عدَمًا، فكيفَ تَخلُقُ نفسَكَ وأنتَ معدومٌ؟!

أمَّا أن تَكُونَ وُجِدْت صُدفةً بدونِ خالتي فهذا أيضًا غيرُ مُمُكِنٍ؛ لأَنَّ في التَّنظيمِ والحِكَمِ في هذا الحَلقِ ما لا يَجعَلُه مَوجودًا صُدفةً؛ فالمَوجودُ صُدفةً مَعناهُ مَوجودٌ بغَيْرِ نِظامٍ، وما وُجِدَ بغَيْرِ نِظامٍ فلا نِظامَ لَهُ، ونحنُ نُشاهِدُ أنَّ الحَلقَ كلَّه مُنتظِمٌ، وعلى سَننِ وَأَسبابِ ظاهِرةٍ، فإذًا لا بُدَّ له مِنْ خالِقٍ، والخالِقُ اللهُ عَنَوَجَلَّ فهذا وجهُ التَّقديرِ لقَوْلِه تَعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُونَ مِنْ غَيْرِ ثَمَاءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَلِقُونَ ﴾ [الطور: ٣٥].

الاحتِمالُ الثالِثُ: وهوَ أنَّهم مَخلوقونَ، والخالِقُ لَهُم هُوَ اللهُ، فلَمْ يُخلَقوا مِن غَيرِ شَيءٍ بالصُّدْفةِ هَكَذا، ولا هُمُ الَّذينَ خَلَقوا أَنفُسَهم، لكِنِ الَّذي خلَقَهُم هوَ اللهُ.

[1] المُتكلِّمونَ يَقولونَ: مِن أَسماءِ اللهِ القَديمُ، والقَديمُ عِندَهم هوَ الَّذي لم يُسبَقْ بعدَم، إِذًا هوَ واجِبُ الوُجودِ، والقَديمُ عندَ المُتكلِّمينَ غيرُ القَديمِ في اللَّغةِ العربيةِ الَّتي أَتَى جِهَا القُرآنُ، ففي اللَّغةِ العربيةِ هُوَ المُتقدِّمُ على غَيرِه وإِنْ كانَ حادِثًا، فمثلًا سَيَّارة إصدارُها مُتقدِّم وسَيارةٌ أُخرى إصدارُها مُتأخِّر فتقولُ: الأُولى قَديمةٌ. أي: أَنَّهَا مُتقدِّمةٌ على غيرِها،

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْ تَدُواْ بِهِ عَسَيَقُولُونَ هَلَا ٓ إِفْكُ قَدِيمٌ ﴾ [الأحقاف: ١١] أَيْ: مُتَقَدِّمٌ فِي الزَّمَانِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَرَءَ يَتُمُ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿ فَيَ الْتَمْ وَءَابَآؤُكُمُ الْكَثَمُ وَالْحَدِيمُ وَمِنْهُ: القَوْلُ القَدِيمُ وَالجَدِيدُ الْفَوْلُ القَدِيمُ وَالجَدِيدُ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيدَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ للشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيدَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [هود: ٩٨] أَيْ: يَتَقَدَّمُهُمْ.

وَيُقَالُ: هَذَا قَدَمَ هَذَا وَهُو يَقْدُمُهُ. وَمِنْهُ سُمِّيَتِ القَدَمُ قَدَمًا، لِأَنَّهَا تَقْدُمُ وَمَا حَدُثَ، وَيُقَالُ: هَذَا قَدَمَ هَذَا وَهُو يَقْدُمُهُ. وَمِنْهُ سُمِّيَتِ القَدَمُ قَدَمًا، لِأَنَّهَا تَقْدُمُ بَقِيَّةَ بَدَنِ اللّهِ نَعَالَى فَهُو مَشْهُورٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الكَلَامِ، الإِنْسَانِ، وَأَمَّا إِدْخَالُ القَدِيمِ فِي أَسْهَاءِ اللهِ تَعَالَى فَهُو مَشْهُورٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الكَلَامِ، وَقَدْ أَنْكُرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ، مِنْهُمُ ابْنُ حَزْمٍ. وَلا رَيْبَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي نَفْسِ التَّقَدُّمِ، فَإِنَّ مَا يقَدَّم عَلَى الْحَوَادِثِ كُلِّهَا فَهُو أَحَقُّ بِالتَّقَدُّمِ مِنْ غَيْرِهِ، لَكِنَ أَسْهَاءَ اللهِ تَعَالَى هِيَ الأَسْهَاءُ الحُسْنَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ مَا يُمْدَحُ بِهِ [1].

وقولُه تَعالى: ﴿حَتَىٰ عَادَ كَٱلْمُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس:٣٩] أي: المُتقدِّمُ عَلى غيرِه؛ لأَنَّ هَذا عُرجونٌ
 حادثٌ

[1] إِذًا القَديمُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ يُسمَّى اللهُ بِهِ مِن جِهةٍ، وهوَ إِذَا قَيلَ: إِنَّهُ القَديمُ المُطلَقُ الَّذِي لِم يَسبِقْه شَيءٌ، فَهَذَا صَحيحٌ، لكِنْ يُمكِنُ أَنْ يُرادَ بِهِ المُتقدِّمُ على غَيْرِه وإِنْ كَانَ حَادِثًا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الاسمُ قَابِلًا للنَّقصِ وقابِلًا للكَهالِ، لا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مِن أَسهاءِ اللهِ، فكلِمةُ (قَديم) تُطلَقُ على ما تَقدَّمَ غَيرَه كها هوَ المُعروفُ في اللَّغةِ، وتُطلَقُ على مَعنَى آخَرَ وهُوَ القَديمُ عَلى كلِّ شَيءٍ، وهِي بَهذَا المَعنَى الأُخيرِ تَصِحُّ للهِ، لكِنْ لَيًا كَانَت تَحتمِلُ مَعنَى القَديمُ عَلى كلِّ شَيءٍ، وهِي بَهذَا المَعنَى الأُخيرِ تَصِحُ للهِ، لكِنْ لَيًا كَانَت تَحتمِلُ مَعنَى صَحيحًا ومعنَى غيرَ صَحيحٍ لم تَكُنْ مِن أَسهاءِ اللهِ، أمَّا أَسهاءُ اللهِ فَهِيَ حُسنَى كلُّها تَدُلُّ على مَعنَى صَحيح.

وَالتَّقَدُّمُ فِي اللَّغَةِ: مُطْلَقٌ لَا يَخْتَصُّ بِالتَّقَدُّمِ عَلَى الحَوَادِثِ كُلِّهَا، فَلَا يَكُونُ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، وَجَاءَ الشَّرْعُ بِاسْمِهِ الأَوَّلِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ القَدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ آيِلٌ إِلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ، بِخِلَافِ القَدِيمِ، وَالله تَعَالَى لَهُ الأَسْمَاءُ الحَسْنَى [1].

قَوْلُهُ: ﴿لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ﴾: إِقْرَارٌ بِدَوَامِ بَقَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلِ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ أَنْ وَيَبْقَىٰ وَجُهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] وَالْفَنَاءُ وَالْبَيْدُ مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الذِّكْرِ لِلتَّأْكِيدِ، وَهُوَ أَيْضًا مُقَرِّرٌ وَمُؤَكِّدٌ لِقَوْلِهِ: دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءِ.

[1] بيَّنَ الْمُؤلِّفُ رَحْمَهُ أَللَهُ أَنَّ اسمَ اللهِ (الأُوَّلَ) خَيرٌ منَ (القَديمِ) مِن وَجْهينِ: الوَجهُ الأُوَّلُ: أَنَّ (الأُوَّلَ) تَدُلُّ على القِدَم مُطلَقًا، أي: أَنَّه قبلَ كلِّ شَيءٍ.

والثاني: أنَّها تُوحِي بأنَّ ما بَعدَه يَؤُولُ إلَيْه ويَرجِعُ إلَيْه؛ ولِهَذا قالَ: «وهوَ أَحسَنُ مِنَ القَديمِ؛ لأَنَّه يَشعُرُ بأَنَّ ما بَعدَه آيِلٌ إلَيْه وتابعٌ لَهُ» فالأوَّلُ أَوْلَى مِنَ القَديمِ، حَتَّى وإِنْ عُنِيَ بالقَديمِ مَعنَى الأوَّلِ.

وخُلاصةُ البَحثِ في هَذا: أنَّ القَديمَ مِن أَسهاءِ اللهِ عندَ الْمَتكلِّمينَ، وأنَّه خَطأٌ؛ لأَنَّه في اللَّغةِ العرَبيَّةِ إنَّها يُرادُ بِه ما تَقدَّمَ غَيرَه وإِنْ كانَ حادِثًا، وهُو بِهَذا المَعنَى لا يَصِحُّ للهِ أَبدًا، وقَدْ جاءَ في الشرعِ ما هُوَ بدَلٌ عَنْه وخيرٌ مِنْه، وهوَ اسمُ (الأوَّل)، فهُوَ خيرٌ مِنه مِن وَجهَيْن:

الوَجهُ الأوَّلُ: إثباتُ الأوَّليَّةِ المُطلَقةِ للهِ عَنَّقَجَلَّ؛ لأَنَّه بلَفْظِ الأَوَّلِ و(أَوَّل) على وَزنِ (أَفعَل)، فهِيَ اسمُ تَفضيلِ.

الوَجهُ الثَّاني: أنَّه يَشعُرُ بأنَّ ما بَعدَه آيِلٌ إلَيْه وتابعٌ لَهُ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ ﴾: هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ القَدَرِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الله أَرَادَ الإِيمَانَ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ وَالكَافِرُ أَرَادَ الكُفْرَ ، وَقَوْلُهُمْ فَاسِدٌ مَرْدُودٌ ، لَخَالَفَتِهِ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالمَعْقُولَ الصَّحِيحَ ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ القَدَرِ المَشْهُورَةُ ، وَسَيَأْتِي لَهَا زِيَادَةُ بَيَانٍ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى .

وَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ القَدَرَ، وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الجَبْرِيَّةُ المُحْتَجُّونَ بِالقَدَرِ قَدَرِيَّةً أَيْضًا، وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّائِفَةِ الأُولَى أَغْلَبُ[١].

[١] تُوجَدُ قَدَرِيَّتانِ: قدَريَّةُ نافِيةٌ، وقدَريَّةٌ مُثْبِتةٌ، فالنافِية يَقولُونَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُريدُ الكُفْرَ، والثانيةُ تقولُ: إنَّهُ يُريدُ كُلَّ شَيءٍ ويُجبَرُ عَلى مُرادِهِ.



الفَرقُ بين المشيئةِ والمحبَّةِ:

وأمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الله وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ المَعَاصِيَ قَدَرًا فَهُو لَا يُحِبُّهَا وَلَا يَرْضَاهَا وَلَا يَأْمُرُ بِهَا، بَلْ يُبْغِضُهَا وَيَسْخَطُهَا وَيَكْرَهُهَا وَيَنْهَى عَنْهَا، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، فَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، فَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ اللهُ عَلَى أَنَّ الْحَالِفَ لَوْ قَالَ: وَاللهِ لَأَفْعَلَى ثَكَذَا إِنْ شَاءَ الله. لَمْ يَحْنَثْ إِذَا لَمْ يَفْعَلُهُ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ الله حَنِثَ إِذَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ الله حَنِثَ إِذَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ الله حَنِثَ إِذَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ الله حَنِثَ إِذَا كَانَ وَاجِبًا

[١] إِذَا قُلْتَ: وَاللهِ لأُصلِّينَ إِن أَحَبَّ اللهُ. ولم تُصَلِّ حَنِثْت؛ لأَنَّ اللهَ يُحِبُّ هَذَا، أَمَّا إِذَا قَلْتَ: وَاللهِ لأُصلِّينَ إِنْ شَاءَ اللهُ. ولم تُصلِّ فلا تَحَنَثُ؛ لأَنَّ اللهَ لم يَشأ.

والظاهِرُ أَنَّ مُرادَ العامَّةِ إذا قالَ: إِنْ أَحَبَّ. أَيْ: إِنْ شاءَ، وعَلَى هذا فلا يَحنَثُ، إِنَّمَا إذا نظَرْت فنَقُولُ: اللهُ يُحَبُّ هذا الشيءَ افعَلْه.



الفَرقُ بينَ الإِرادةِ الشَّرعيةِ والإِرادةِ الكَونيةِ:

وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الإِرَادَةُ فِي كِتَابِ اللهِ نَوْعَانِ: إِرَادَةٌ قَدَرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، وَإِرَادَةٌ دِينِيَّةٌ أَمْرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ.

فَالإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ الْمَتَضَمِّنَةُ لِلْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَالكَوْنِيَّةُ هِيَ المَشِيئَةُ الشَّامِلَةُ لِجْمِيعِ الحَوَادِثِ.

وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيكُ يَشْحُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيكُ يَشْحُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۗ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُضِلَهُ يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيِقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَضَعَكُ فِي ٱلسَّمَاءِ ﴾ [الأنعام:١٢٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ عَلِيهِ السَّلَامُ: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمُ نُصْحِى ٓ إِنْ أَرَدَتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن أَنهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيكُمْ ﴾ [هود:٣٤] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَكِنَ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة:٣٥٣]

وَأَمَّا الإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الأَمْرِيَّةُ، فَكَفَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رُبِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْمُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رُبِيدُ اللّهُ لِلْبَبَيِنَ لَكُمُ وَيَهْدِ يَكُمُ الْمُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رُبِيدُ اللّهُ عَلِيمُ حَكِيمُ ﴾ [النساء: ٢٦]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللّهُ عَلِيمُ حَكِيمُ ﴾ [النساء: ٢٦]، وقوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رُبِيدُ اللّهِ عَلَيمُ حَكِيمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ صَعِيفًا ﴾ ﴿ وَاللّهُ عَلِيمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ صَعِيفًا ﴾ عظيمًا ﴾ [النساء: ٢٧]، وقوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رُبِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ صَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ صَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ اللّهُ لِيُجْعَلَ عَلَيْكُمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ عَلَيْكُمُ وَلَكُونَ يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ اللّهُ لِينَاكُمُ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ اللّهُ لِينَاكُمُ وَخُلِقَ اللّهُ لِينَاكُمُ وَخُلِقَ اللّهُ لِينَاكُمُ وَخُلِقَ اللّهُ لِينَاكُ اللّهُ لِينَاكُمُ وَخُلِقَ اللّهُ لِينَاكُمُ وَخُلِقَ اللّهُ لِينَاكُمُ اللّهُ لِينَاكُمُ وَعُلِهُ لِينَاكُمُ وَلَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُن يُرِيدُ الللهُ اللّهُ لِينَاكُمُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلَالَ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ا

فَهَذِهِ الإِرَادَةُ هِيَ المَذْكُورَةُ فِي مِثْلِ قَوْلِ النَّاسِ لَمِنْ يَفْعَلُ القَبَائِحَ: هَذَا يَفْعَلُ مَا لَا يُرِيدُهُ اللهُ، أَيْ: لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ.

وَأَمَّا الإِرَادَةُ الكَوْنِيَّةُ فَهِيَ الإِرَادَةُ المَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ: مَا شَاءَ الله كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ [1].

[1] إِذًا لا بُدَّ أَنْ نَعرفَ الفَرقَ بينَ الإِرادةِ الشَّرعيةِ والإِرادةِ الكَونيةِ، فالإِرادةِ الكَونيةِ، فالإِرادةُ الكَونِيَّةُ فيَلزَمُ فيها وُقوعُ الْمُرادِ. اللهُ اللهُ وما لا يُحِبُّه، أمَّا الإِرادةُ الكَونِيَّةُ فيَلزَمُ فيها وُقوعُ المُرادِ.

ولَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُريدُ اللهُ تعالى منَّا أَنْ نَسرقَ؟

الجَوابُ: إِنْ قُلتَ: لا. أَخطَأْتَ، وإِنْ قُلتَ: نعَمْ. أَخطَأْت، لكِنْ نُفصِّلُ فنَقولُ: أَمَّا بالإِرادةِ الشَّرْعيةِ فلا؛ لأنَّ اللهَ لا يُحِبُّ السرِقةَ.

ولَوْ قالَ قائِلٌ بعدَما صلَّيْنا: هَلْ أَرادَ مِنَّا صَلاتَنا؟

فَالجَوابُ: نَعَمْ شَرعًا وكَونًا، أمَّا شرعًا فلأَنَّ اللهَ يُحبُّه، وأمَّا كونًا فلأَنَّه وقَعَ، وكلُّ شيءٍ يَقَعُ فهُوَ بإِرادةِ اللهِ الكونيةِ.

ولَوْ قَالَ قَائِلٌ: رَجُلٌ لَم يَصُمْ رَمَضَانَ مُتعمِّدًا، فَهَلْ عَدَمُ صَومِه بإرادةِ اللهِ؟

فالجَوابُ: بإرادةِ اللهِ الكَونيةِ لا الشَّرْعيةِ؛ لأنَّ اللهَ شَرعًا لم يَأْمُرُه بأَنْ لا يَصومَ، بَلْ أَرادَ مِنه أَنْ يَصومَ وأَمَرَه بذلِكَ، أمَّا كونًا فلَمْ يُرِدِ اللهُ أن يَصومَ؛ ولهذا لم يَصُمْ.

ولَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي إِيهَانِ أَبِي جَهَلِ؟

فَالجَوابُ: هو مُرادٌ للهِ شَرعًا؛ لأنَّ اللهَ يُحبُّه، غيرُ مُرادٍ كونًا؛ لأَنَّه لم يَقَعْ، أمَّا كُفرُه فمُرادٌ للهِ كَونًا لا شَرعًا.

أَمَّا إِيهَانُ أَبِي بَكِرِ فَمُرادٌ للهِ شَرِعًا وكُونًا.

وَالفَرْقُ ثَابِتٌ بَيْنَ إِرَادَةِ الْمُرِيدِ أَنْ يَفْعَلَ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ، فَإِذَا أَرَادَ الفَاعِلُ أَنْ يَفْعَلَ فَعِلًا فَهَذِهِ الإِرَادَةُ مُعَلَّقَةٌ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ فَعْلًا فَهَذِهِ الإِرَادَةُ مُعَلَّقَةٌ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا فَهَذِهِ الإِرَادَةُ لِفِعْلِ الغَيْرِ، وَكِلَا النَّوْعَيْنِ مَعْقُولٌ لِلنَّاسِ، وَالأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ الإِرَادَةُ اللَّمُورِ عَلَى الإِرَادَةَ الثَّانِيَةَ دُونَ الأُولَى، فَالله تَعَالَى إِذَا أَمَرَ العِبَادَ بِأَمْرٍ فَقَدْ يُرِيدُ إِعَانَةَ المَامُورِ عَلَى مَا أَمَرَ العِبَادَ بِأَمْرٍ فَقَدْ يُرِيدُ إِعَانَةَ المَامُورِ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا مِنْهُ فِعْلَهُ.

وَتَحْقِيقُ هَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ فَصْلَ النَّرَاعِ فِي أَمْرِ اللهِ تَعَالَى: هَلْ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِإِرَادَتِهِ أَمْ الْاَفَعُ فَهُمْ وَنَهَاهُمْ عَمَّا يَضُرُّهُمْ، وَلَكِنَّ مِنْ فَهُو سُبْحَانَهُ أَنْ يَخْلُقَ ذَلِكَ الفِعْلَ وَيَجْعَلَهُ فَاعِلًا لَهُ، مِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَأَرَادَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَخْلُقَ ذَلِكَ الفِعْلَ وَيَجْعَلَهُ فَاعِلًا لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَجِهَةُ خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ لِأَفْعَالِ العِبَادِ وَغَيْرِهَا مِنَ المَخْلُوقَاتِ، غَيْرُ جِهَةِ أَمْرِهِ لِلْعَبْدِ عَلَى وَجْهِ البَيَانِ لِيَا هُو مَصْلَحَةٌ لِلْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةً، وَهُو سُبْحَانَهُ لِأَنْعَالِ العِبَادِ وَغَيْرِهَا مِنَ المَخْلُوقَاتِ، غَيْرُ جِهَةٍ أَمْرِهِ لِلْعَبْدِ عَلَى وَجْهِ البَيَانِ لِيَا هُو مَصْلَحَةٌ لِلْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةً، وَهُو سُبْحَانَهُ إِلْإِيمَانِ كَانَ قَدْ بَيَّنَ لَهُمْ مَا يَنْفَعُهُمْ وَهُو سُبْحَانَهُ إِذْ أَمَرَ فِرْعَوْنَ وَأَبَا لَهِبٍ وَغَيْرَهُمَا بِالإِيمَانِ كَانَ قَدْ بَيَّنَ لَهُمْ مَا يَنْفَعُهُمْ وَهُ وَهُ لَكُمْ اللّهِ الْعَيْلِ الْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةً مِنْ حَيْنَهُمْ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي خَلْقِهِ لَهُمْ وَالْعَالَةُ مَا يَنْفَعُهُمْ وَالْكَ الفِعْلَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَيْهِ وَجْهُ مَفْسَدَةٍ مِنْ حَيْثُ هُو فِعْلُ لَهُ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ مَا يَغْلُقُ مَا يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ مَا خَلْقُهُ لَكُمْ الْعَعْلَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَيْهِ وَجْهُ مَفْسَدَةٍ مِنْ حَيْثُ هُو فِعْلُ لَهُ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُهِ لَهُمْ اللهِ عَلَى وَالْمَالِولِهُ الْمُؤْمُ اللهُ عَلَى وَالْمُلْعَالِ الْمَالَةُ وَلَا لَكُو الْمَالِقُولُ لَلْهُ الْعُنْ لَلُو الْمُؤْمُ الْمُعْلَى وَإِعَانَتِهِمْ عَلَيْهِ وَجْهُ مَفْسَدَةٍ مِنْ حَيْثُ هُو فِعْلُ لَهُ اللْهُ الْمُؤْمِ اللْعُلُولُ اللْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ الْمُؤْمِ اللْهُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللْهُ الْمُؤْمِ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْهُمُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْ

الوَجهُ الأوَّلُ: الإِرادةُ الكَونيةُ يَلزمُ فيها وُقوعُ المُرادِ، بخِلافِ الإِرادةِ الشَّرعيةِ.
الوَجهُ الثاني: الإِرادةُ الكَونيةُ تَتعلَّقُ بها يُحِبُّه اللهُ وما لا يُحِبُّه، والإِرادةُ الشَّرعيةُ تَتعلَّقُ بها يُحِبُّه.

إذًا ما يَتعلَّقُ بِالمَخلوقاتِ فهَو مُرادٌ للهِ كونًا، وما يَتعلَّقُ بالمَشروعاتِ فهُوَ مُرادٌ للهِ
 شَرعًا، والفَرقُ بينَهما مِن وَجهَيْن:

وَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ الفِعْلُ المَأْمُورُ بِهِ مَصْلَحَةً لِلْمَأْمُورِ إِذَا فَعَلَهُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً لِلْآمِرِ إِذَا فَعَلَهُ هُوَ أَوْ جَعَلَ المَأْمُورَ فَاعِلًا لَهُ.

فَأَيْنَ جِهَةُ الْحَلْقِ مِنْ جِهَةِ الأَمْرِ؟! فَالْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ يَأْمُرُ غَيْرَهُ وَيَنْهَاهُ مُرِيدًا النَّصِيحَةَ وَمُبَيِّنًا لِهَا يَنْفَعُهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَصْلَحَتِي فِي أَنْ آمُرَ بِهِ غَيْرِي وَأَنْصَحَهُ يَكُونُ مَصْلَحَتِي إِنَا أَمْ وَيَعَلَى اللهِ عَيْرِي وَأَنْصَحَهُ يَكُونُ مَصْلَحَتِي إِنَا أَعُ اللهِ عَيْرِي وَأَنْصَحَهُ يَكُونُ مَصْلَحَتِي إِرَادَةَ مَا يُضَادُّهُ، فَجِهَةُ أَمْرِهِ لِغَيْرِهِ فِي أَنْ أَعَاوِنَهُ أَنَا عَلَيْهِ، بَلْ قَدْ تَكُونُ مَصْلَحَتِي إِرَادَةَ مَا يُضَادُّهُ، فَجِهَةُ أَمْرِهِ لِغَيْرِهِ فَي أَنْ أَعُونِ فَهُو فِي حَقِّ اللهِ يُصْادُهُ وَينَ فَهُو فِي حَقِّ اللهِ أَنْ عَلَيْ إِلاَهُ مُكَانِ .

وَالقَدَرِيَّةُ تَضْرِبُ مَثَلًا بِمَنْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكُونُ المَأْمُورُ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِهِ، كَالبِشْرِ وَالطَّلَاقَةِ وَتَهْيِئَةِ المَسَانِدِ وَالمَقَاعِدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَصْلَحَةُ الآمِرِ تَعُودُ إِلَى الأَمْرِ، كَأَمْرِ الْمَلِكِ جُنْدَهُ بِمَا يُؤَيِّدُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِمَا يُصْلِحُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ الإِنْسَانِ شَرِيكَهُ بِمَا يُصْلِحُ الأَمْرَ المُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الآمِرُ يَرَى الإِعَانَةَ لِلْمَأْمُورِ مَصْلَحَةً لَهُ، كَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَإِذَا أَعَانَ اللَّامُورَ عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الله يُثِيبُهُ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، فَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الآمِرَ إِنَّهَا الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، فَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الآمِرِ إِنَّهَا أَمُورٍ، كَالنَّاصِحِ أَمَرَ المَّامُورِ، كَالنَّاصِحِ المُشْهِرِ وَقَدْ رَأَى أَنَّهُ إِذَا أَعَانَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْآمِرِ، وَأَنَّ فِي حُصُولِ مَصْلَحَةً المُشْهِرِ وَقَدْ رَأَى أَنَّهُ إِذَا أَعَانَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْآمِرِ، وَأَنَّ فِي حُصُولِ مَصْلَحَةً

المَّاْمُورِ مَضَرَّةً عَلَى الآمِرِ، مِثْلَ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَقْصَى المَدِينَةِ يَسْعَى وَقَالَ لَمُوسَى: ﴿ إِنَ النَّصِحِينَ ﴾ [القصص: ٢٠] فَهَذَا مَصْلَحَتُهُ فِي أَنْ يَأْمُرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالخُرُوجِ، لَا فِي أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَوْ أَعَانَهُ لَضَرَّهُ قَوْمُهُ. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللهُ أَمَرَ العِبَادَ بِهَا يُصْلِحُهُمْ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى مَا أَمْرَهُمْ بِهِ، لَا سِيَّا وَعِنْدَ القَدَرِيَّةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعِينَ أَحَدًا عَلَى مَا بِهِ يَصِيرُ فَاعِلًا. وَإِذَا عُلِلَتْ أَفْعَالُهُ بِالحِكْمَةِ، فَهِي ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا. فَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ فِي نَفْسِ الآمِرِ لَهُ حِكْمَةٌ فِي الأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الإِعَانَةِ عَلَى فِعْلِ المَامُورِ بِهِ حِكْمَةٌ، كَانَ فِي نَفْسِ الآمِرِ لَهُ حِكْمَةٌ فِي الأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الإِعَانَةِ عَلَى فِعْلِ المَامُورِ بِهِ حِكْمَةٌ، كَانَ فِي نَفْسِ الآمِرِ لَهُ حِكْمَةٌ فِي الأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الإِعَانَةِ عَلَى فِعْلِ المَامُورِ بِهِ حِكْمَةٌ، بَلْ قَدْ تَكُونُ الحِكْمَةُ وَلَا اللَّمُورِ بِهِ حَكْمَةٌ وَالمَصْلَحَةِ الْمُعْرِ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ فِي المَخْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُن الحِكْمَةُ وَالمَصْلَحَةِ المَامُورِ، وَأَنْ تَكُونَ الحِكْمَةُ وَالمَصْلَحَةِ المَامُورِ، وَأَنْ تَكُونَ الحِكْمَةُ وَالمَصْلَحَةِ المَامُورِ، وَأَنْ تَكُونَ الحِكْمَةُ وَالمَصْلَحَةِ اللَّمِرِ أَنْ لَا يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِمْكَانُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّبِّ أَوْلَى وَأَحْرَى.

وَالَمَقْصُودُ: أَنَّهُ يُمْكِنُ فِي حَقِّ المَخْلُوقِ الحَكِيمِ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِأَمْرٍ وَلَا يُعِينَهُ عَلَيْهِ، فَالْحَالِقُ أَوْلَى بِإِمْكَانِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مَعَ حِكْمَتِهِ.

فَمَنْ أَمَرَهُ وَأَعَانَهُ عَلَى فِعْلِ المَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ المَأْمُورُ بِهِ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ خَلْقُهُ وَأَمْرُهُ إِنْشَاءً وَخَلْقًا وَحَبَّةً، فَكَانَ مُرَادًا بِجِهَةِ الخَلْقِ وَمُرَادًا بِجِهَةِ الأَمْرِ، وَمَنْ لَمْ يُعِنْهُ عَلَى إِنْشَاءً وَخَلْقًا وَحَبَّةً، فَكَانَ مُرَادًا بِجِهَةِ الخَلْقِ وَمُرَادًا بِجِهَةِ الأَمْرِ، وَمَنْ لَمْ يُعِنْهُ عَلَى فِعْلِ المَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ المَأْمُورُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ أَمْرُهُ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ خَلْقُهُ، لِعَدَمِ الحِكْمَةِ المُقْتَضِيَةِ لِخَلْقِ ضِدِّهِ، وَخَلْقُ أَحَدِ الضِّدَيْنِ المُقْتَضِيَةِ لِخَلْقِ ضِدِّهِ، وَخَلْقُ أَحَدِ الضِّدَيْنِ المُعْرِيةِ وَلَيْقِ ضِدِّهِ وَلَيْقُ العَبْدِ لِرَبِّهِ وَدُعَاقُهُ يُنافِي خَلْقَ الضِّدِ الضِّدِ لِرَبِّهِ وَدُعَاقُهُ وَيُذَهِبُ عَنْهُ الكِبْرِيَاءَ وَالعَظَمَةَ وَالعُدُوانَ يُضَادُ وَتَوْبَعُونَ خَطَايَاهُ وَيَرِقُّ بِهِ قَلْبُهُ وَيُذْهِبُ عَنْهُ الكِبْرِيَاءَ وَالعَظَمَةَ وَالعُدُوانَ يُضَادُ

خَلْقَ الصِّحَّةِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ مَعَهَا هَذِهِ المَصَالِحُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ خَلْقُ ظُلْمِ الظَّالِمِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ كَعْصُلُ بِهِ لِلْمَظْلُومِ مِنْ جِنْسِ مَا يَحْصُلُ بِالمَرْضِ يُضَادُّ خَلْقَ عَدْلِهِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ بِهِ هَذِهِ الْمَصَالِحُ، وَإِنْ كَانَتْ مَصْلَحَتُهُ هُوَ فِي أَنْ يَعْدِلَ.

وَتَفْصِيلُ حِكْمَةِ اللهِ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، تَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَتِهَا عُقُولُ البَشَرِ، وَالقَدَرِيَّةُ دَخَلُوا فِي التَّعطِيلِ عَلَى طَرِيقَةٍ فَاسِدَةٍ: مَثَّلُوا الله فِيهَا بِخَلْقِهِ، وَلَمْ يُثْبِتُوا حِكْمَةً تَعُودُ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «لَا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ»[١]:

[1] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهِ عَنَهَجُلَّ الأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ». أي: أنَّ الإِنسانَ مَهَا تَخْيَلَ لا يُمكِنُ أَن يُحيطَ باللهِ عَنَهَجَلَّ فكلُّ ما قدَّرْتَه في ذِهنِكَ فاللهُ أعظمُ وأجلُّ؛ ولِهَذا لا يُمكِنُ أَن تَنتهِيَ إلى شَيءٍ، حتَّى ورَدَ في الأَثرِ: «تَفكَّرُوا في آلاءِ اللهِ، ولا تَفكَّروا في ذاتِ اللهِ» (۱). أي: بَفكَّروا في نِعَمِه ولا تَفكَّروا في ذاتِه؛ لأنَّك مَهما حاولْت أَن تُدرِكَ شيئًا فإنَّك لَنْ تُدرِكَه، فلَوْ قيلَ لكَ مَثلًا إنَّ هُناكَ حُوتًا كَبيرًا في أقصَى الأرضِ، فمَهما قدَرْت منَ التَّخييلِ في ذِهنِك عن هَذا الحوتِ لا تُدرِكُه؛ لأنَّه غائِبٌ عنك، فإذا كُنتَ لا تُدرِكُ ذلِكَ في الشَّخيلِ في ذِهنِك عن هَذا الحوتِ لا تُدرِكُه؛ لأنَّه غائِبٌ عنك، فإذا كُنتَ لا تُدرِكُ ذلِكَ في الشَّخيلِ في فِهي اللهِ مِن بابٍ أَوْلى. فهذا الحُوتُ مثلًا لا تَستَطيعُ تقديرَ حَجمِه هَلْ هوَ مِثل السَيَّارةِ، أو مِثلُ الجَبلِ، أو أَكبَرُ، أو أقلُّ؛ لأنَّه غائِبٌ عَنك، لكِنْ رُبَّها إذا شاهَدْتَه تُدرِكُه، لكِنِ اللهُ عَزَقِجَلَّ لا تُدرِكُه أَبدًا حتَّى معَ رُؤيتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يومَ القِيامَةِ لا يُدرِكُه أَحدٌ، فقدْ لكِنِ اللهُ عَزَقِجَلَّ لا تُدرِكُه أَبدًا حتَّى معَ رُؤيتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يومَ القِيامَةِ لا يُدرِكُه أَحدٌ، فقدْ قالَ تَعالى: ﴿ لَا تُدَرِكُه أَبدًا مُنَا وَهُ وَيُدُولُ اللهُ عَالَى: ﴿ لَا تُعَالَى اللهِ اللهُ عَنْ اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ المُنامَ عَلَى اللهُ اللهُ المَن المُن اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَالِحَةِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنتَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُن المُن اللهُ اللهُ اللهُ المُن المُن المُن المُن المُن المُن المُن المُن المُن اللهُ المُن المُن المُن المُن اللهُ المُن المَن المُن اللهُ المُن ال

⁽١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٧/ ٢٢١٩)، وأبو الشيخ في العظمة رقم (١)، والطبراني في الأوسط رقم (٣١٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيهان رقم (٩٢٧)، من حديث ابن عمر رَضَوَالِلَهُ عَنْهَا.

ولذلِكَ عِندَما يُدْخِلُ الشَّيْطانُ علَيْك أَنْ تَتفكَّرَ فِي ذاتِ اللهِ فتقولَ مثلًا: ما لَونُه؟ أو ما ذاتُه؟ يَجِبُ عليكَ أَن تَقِفَ؛ لأَنَّكَ إِن مثَّلْت شَيْئًا فكما قالَ ابنُ القَيِّمِ: المُمثِّلُ يَعبُدُ صنَهًا "، لأَنَّ أهلَ التَّمثيلِ مثَّلوا اللهَ بأنَّ له شَبَهًا مُعيَّنًا عِندَهم فصاروا يَعبُدونَه، والمُعطِّلُ يَعبُدُ العدمَ؛ لأَنَّ المُعطِّلُ يَقولُ: إِنَّ اللهَ عَنَّفِجَلَّ ليسَ داخلَ العالَم، ولا خارِجَ العالَم، ولا عَن شِمالِكَ، ولا خارِجَ العالَم، ولا خَلفَه مُتَّصِلًا بالعالَم، ولا بائِنًا منَ العالَم، ولا عَن يَمينِكَ، ولا عَن شِمالِكَ، ولا تَحتَه، ولا خَلفَه ولا أمامَه، والذي يصِفُ ربَّه بهذا الوَصفِ مَعناهُ أَنَّه وصَفَه بالعدَم المَحضِ.

ونحنُ إنَّما نَعرفُ الله تعالى بصِفاتِه وآلائِه ونِعمِه وأَفعالِه الَّتي نُشاهِدُها في الكونِ، أمَّا أَنْ نُحدِّدَ الذَاتَ بأَنْ نَتخيَّلَها فهذَا ما لا يُمكِننا إدراكُه إطلاقًا؛ ولِهذَا قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الأَوْهامِ، «ولا تُدرِكُه الأَفهامُ» أي: رَحَمَهُ اللَّهُ الأَوْهامِ، «ولا تُدرِكُه الأَفهامُ» أي: العُلومُ، فالإِنسانُ لا يُمكِنُ أَنْ يُدرِكَ ذَاتَ اللهِ عَنَقَجَلَّ لا بوَهْمِه ولا بفَهْمِه، أي: لا بالظَّنِّ ولا بالعِلمِ.

ولا يَزالُ الناسُ يَتَساءَلُونَ: مَن خَلَقَ كَذا؟ مَن خَلَقَ السَمَواتِ؟ حتَّى يَأْتِيَ إليهِ الشَّيْطانُ ويقولُ: ومَن خلَقَ اللهُ؟ حينَئِذِ يقولُ الرسولُ ﷺ: يَجبُ عليكَ أَنْ تَستَعيذَ وتَنتهيَ وتَقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَكَدُ ۞ اللهُ الصَّكَدُ ۞ لَمْ يَكِذَ وَلَمْ يُولَدُ ۞ وَلَمْ يَكُن وَتَقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَكَدُ ۞ اللّهُ الصَّكَدُ ۞ لَمْ يَكِذَ وَلَمْ يُولَدُ ۞ وَلَمْ يَكُن لَهُ مَكِذَ أَنَّ هُو اللّهَ أَكَدُ وَالْآخِرُ وَالظّهِرُ لَهُ مَنْ اللّهُ وَلَمْ يَكُن اللّهُ وَلُولُ النّفِيكَ: ﴿هُو اللّهَ يُعلَى الإنسانِ جَهَذَا، وَلَهُ وَهُو يَكُلّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد:٣]، فمِنَ المُمكِنِ أَنْ يَدخُلَ الشّيْطانُ عَلى الإنسانِ جَهَذَا،

⁽١) نونية ابن القيم (١/ ١٢٤).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٢)، من حديث أبي هريرة رَخِوَاللَّهُ عَنْهُ.

لكِنِ - الحَمدُ للهِ - المؤمِنُ يَقُولُ: كَفَى بِي أَن أَعلَمَ مَا بِلَغَني عِلمُه مِن وَحِي اللهِ عَنَّهَجَلَ والباقِي لا يُمكِنُ أَن أُدرِكَه، فمثلًا هذه الرُّوحُ لا تُدرِكُها، فهي إذا كانَتْ في الجِسمِ صارَ حيًّا يَذهبُ ويَتحرَّكُ ويجيءُ، وإذا خرَجَت من الجِسمِ صارَ ساكِنًا، فأنتَ لا تَستَطيعُ أَن تُعطيعُ أَن تُعيطَ بها، وهُناكَ أشياءُ مُعقَّدةٌ في الإنسانِ لم يَستَطيعوا فَهمَها أبدًا، عِمَّا هِي إمدادٌ منَ اللهِ عَنَّوجَلَّ للجِسمِ وتقويتُه، وحَياةُ الجِسمِ فيها، أو كانَتْ منَ الأَمراضِ الَّتِي تُهلِكُه، كَمرَضِ السرَطانِ مثلًا، أو إبراءِ الأَكمَهِ والأَبرَصِ، فهُمْ لم يَصِلوا إلى هذا معَ تَقدُّمِ الطبِّ.

فإِذًا إِذَا كَانَ الإِنسَانُ عَاجِزًا عَن إِدرَاكِ مَا هُوَ أَمَامَهُ وَمَا فِي نَفْسِه، فَعَجْزُهُ عَن إِدرَاكِ مَا هُوَ أَمَامَهُ وَمَا فِي نَفْسِه، فَعَجْزُهُ عَن إِدرَاكِ مَا شَهِ عَنَّوَجَلَّ مِن بَابِ أَوْلَى؛ ولِهَذَا يَجِبُ علَيْنا عقيدةً أَن لا نَتفكَّرَ فِي ذَاتِ اللهِ بِالذَاتِ، أَمَّا مِن حيثُ مَا سَمَّى أَو مَا وصَفَ به نَفْسَه فنحنُ يَجِبُ علَيْنا أَن نَتفكَّرَ فِي مَعناهُ، أَمَّا فِي كَيْفيتِها فلا يَجوزُ أيضًا أَن نَتكلَّمَ فيها.

فلو قِيلَ: إِنَّ اللهَ استَوَى على العَرشِ. مَعناها: علا علَيْه أو استقرَّ، فلا تَسأَلْ عَن كيفيَّةِ هَذا الاستِقْرارِ، فإذا كُنتَ لا تَعرِفُ ما غابَ عَنكَ مِن الآدَميِّ فها غابَ عَنْك مِن صِفاتِ اللهِ أعظَمُ؛ ولِهَذا قالَ الإِمامُ مالِكٌ في الاستِواءِ: الاستِواءُ غيرُ مَجهولٍ، والإيهانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عَنه بدعةٌ (۱).

إِذًا عِندَما نَتفكَّرُ فِي ذَاتِ اللهِ عَرَّهَ جَلَّ يَجِبُ علَيْنا الوُقوفُ، لكِنْ فِي أَسهائِه وصِفاتِهِ نَتفكَّرُ فِي معانِيها، أمَّا فِي كَيْفيَّتِها فلا؛ لأنَّه لا سَبيلَ لَنا إلى الوُصولِ إلى مَعرِفتِها.

⁽١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (٢٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥)، والبيهقي في الأسهاء والصفات (٨٦٦).

= والتَّكييفُ: ذِكْرُ كَيفيةِ الصِّفةِ، مِثل أن يَقولَ: كَيفيةُ يَدِ اللهِ كذا وكذا، كَيفيةُ وَجهِ اللهِ كذا وكذا... إلخ. كذا وكذا، وكَيفيةُ عينِ اللهِ كَذا وكذا، كَيفيةُ نُزولِه إلى السهاءِ الدُّنيا كذا وكذا... إلخ.

والتَّكييفُ مُحرَّمٌ، بدَلالةِ العَقلِ ودَلالةِ السَّمع:

أَمَّا دَلَالَةُ السمعِ: فإِنَّ كلَّ مَن كَيَّفَ صِفةً مِن صِفاتِ اللهِ فقَدْ قالَ عَلَى اللهِ ما لا يَعلَمُ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَخْ صِفاتِه ولم يُخبِرْنا عَن كَيْفيَّتِها، أَخبَرَنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّه اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّه اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّه اللهَ عَلَى اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّه اللهَ عَلَى العَرشِ، لكِنْ لم يُخبِرْنا كيفَ استَوَى ؟! وأخبَرَنا أَنَّه يَنزِلُ ولكِنْ لم يُخبِرْنا كيفَ استَوَى ؟! وأخبَرَنا أَنَّه يَنزِلُ ولكِنْ لم يُخبِرْنا كيفَ يَنزِلُ؟! وأخبَرَنا أَنَّ له وَجهًا، ولم يُخبِرْنا عَن كيفيةِ هذا الوَجهِ، وهكذا.

فإذا قُلْنا كَيفيةً لصِفاتِه فقَدْ قُلْنا على اللهِ بغَيرِ عِلمٍ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ حرَّمَ ذلِكَ فقالَ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوْحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبِغْى بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللهِ فقالَ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوْحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْإِثْمَ بِغَيْرِ الْحَقِيقِ وَأَن تَشُولُوا عَلَى ٱللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]؛ فالتَّكييفُ حَرامٌ، ودليلُه هَذه الآيةُ؛ لأنَّ التَّكييفَ قولٌ على اللهِ بغَيرِ عِلم.

ودليلٌ آخَرُ: قولُه تعالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمُ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَكِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْثُولًا ﴾ [الإسراء:٣٦].

ومَعنَى ﴿ وَلَا نَقُفُ ﴾ أي: تَتَبعْ، مِن قَفا يَقفوهُ إذا اتَّبعَه، سواءٌ قُلتَه بلِسانِك أم بقَلبِك أم بجَوارِ حِك.

فالتَّكييفُ حَرامٌ بدليلِ القُرآنِ، ورُبَّما يُستدَلُّ له بالسُّنةِ في قولِه ﷺ: «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ» (١) فإنَّ مَن كيَّف صِفاتِ الله فقَدْ أثنَى على اللهِ بها لا يَعلَمُ، وقد يُقالُ: إنَّ هذا الحديث

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضَّالِلَهُ عَنْهَا.

= لا يَدُلُّ، والمهِمُّ أنَّ عِندَنا دليلًا منَ القُرآنِ وهو المُعتَمَدُ.

أمَّا الدليلُ العَقليُّ: فإنَّنا نَقولُ: إنَّ كَيفيةَ الشيءِ لا تُعلَمُ إلَّا بمُشاهدتِه، أو مُشاهَدةِ نظيرِه، أو الخبرِ الصادِقِ عنه، فلْنَظُرْ هَلْ في صِفاتِ اللهِ شيءٌ مِن ذلِك؟

الجَوابُ: لا، فنحنُ ما شاهَدْنا هذه الصِّفاتِ، ولا شاهَدْنا لها نَظيرًا، ولم يَأْتِنا خبَرٌ صادِقٌ عنها، وحينَئِذٍ يَجِبُ علينا عَقلًا أن نَتوقَّفَ عن التَّكييفِ.

ووَجهُ آخرُ: أَنْ نَقولَ: إِنَّ العِلمَ بكيفيةِ الصِّفةِ فرعٌ عن العِلمِ بكيفيةِ الذاتِ، كما أَنَّنا لا نُكيِّفُ ذاتَه فلا يُمكِنُ أَن نُكيِّفَ صِفاتِه؛ لأنَّ الوَصفَ تابعٌ للمَوصوفِ.

ونَقولُ أيضًا لهذا المُتحدِّي الَّذي يقولُ بالكَيفيةِ: هَلْ تَعرفُ كَيفيةَ ذاتِه؟ سيَقولُ: لا أَعرِفُ كَيفيةَ ذاتِه. فَانَّ كَيفيةَ الصِّفاتِ تابِعةٌ لا أَعرِفُ كَيفيةَ ذاتِه فإنَّ كَيفيةَ الصِّفاتِ تابِعةٌ لكَيْفيةِ الذاتِ، فها لا تَعلَمُ كَيفيةَ ذاتِه لا يُمكِنُ أن تَعلَمَ كَيفيةَ صِفاتِه أَبدًا.

فقولنا: «مِن غيرِ تكييفٍ» أي: أنَّه مُمتنعٌ سَمعًا وعَقلًا، يَعنِي بالدَّليلِ السَّمعيِّ والدَّليلِ العَقليِّ، فهذانِ أيضًا دَليلانِ عَقليَّانِ معَ الدليليْنِ السمعيَّينِ على تَحريم التَّكييفِ.

ولِهذا ليَّا سُئِلَ الإمامُ مالكُ رَحَمُهُ اللَّهُ عن قولِه تَعَالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى ٱلْمَرْشِ ٱسْتَوَى ﴾ [طه:٥] كيف استَوى؟ فأَطرَقَ رَحَمُهُ اللَّهُ برَأْسِه استِعْظامًا لِهذا السؤالِ، حتَّى بدَأَ يَتصبَّبُ عَرَقًا، ثُم رفَعَ رأسَه، وقالَ للسائِلِ: «يا هَذا، الاستِواءُ غيرُ مَجهولٍ، والكيفُ غيرُ مَعقولٍ، والإيهانُ بِه واجِبٌ، والسُّؤالُ عَنْه بِدعةٌ» (١).

⁽١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥)، والبيهقي في الأسهاء والصفات (٨٦٦).

قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه:١١] قَالَ فِي الصِّحَاحِ: تَو هَمْتُ الشَّيْءَ: طَنَنْتُهُ، وَفَهِمْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ. فَمُرَادُ الشَّيْخِ رَحَمُ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ وَهُمُّ، وَلَا يُخْيَطُ بِهِ عِلْمٌ. قِيلَ: الوَهْمُ مَا يُرْجَى كَوْنُهُ، أَيْ: يُظنُّ أَنَّهُ عَلَى صِيْغَةِ كَذَا، وَالفَهْمُ: يُخِيطُ بِهِ عِلْمٌ. قِيلَ: الوَهْمُ مَا يُرْجَى كَوْنُهُ، أَيْ: يُظنُّ أَنَّهُ عَلَى صِيْغَةِ كَذَا، وَالفَهْمُ: هُو مَا يُحْصَلُهُ العَقْلُ وَيُحِيطُ بِهِ، وَالله تَعَالَى لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُو سُبْحَانَهُ إِلَّا هُو سُبْحَانَهُ إِلَّا هُو سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِهِ، وَهُو أَنَّهُ أَحَدٌ، صَمَدٌ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يُكنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ،

فقولُه: «الاستِواءُ غيرُ مَجهولٍ» أي: مَعلومٌ.

وقولُه: «الكيفُ غيرُ مَعقولِ»: يَعني: لا نُدرِكُه بعُقولِنا، وإذا لم نُدرِكُه بعُقولِنا يَبقَى الدليلُ السَّمعيُّ، وليسَ في السمعِ ما يَدُلُّ على الكَيْفيةِ، إِذًا انتَفَى عنه الدَّليلانِ: العَقليُّ والسَّمعيُّ فوجَبَ الكَفُّ.

وقوله: «والإِيهانُ به» أي: بالاستِواءِ، «واجِبٌ» لثُبوتِه في الكِتابِ والسُّنةِ، والسُّؤالُ عنِ الكَيفيةِ بِدْعةٌ؛ لأنَّ الرجُلَ يَقولُ: «كيفَ استَوَى؟» ولم يَقُلْ: «ما مَعنَى استَوَى؟»، ولَوْ قالَ: ما مَعنَى استَوى؟ لكانَتِ الإِجابةُ واضِحةً، وقُلنا: أي: عَلا على عَرشِه عُلوَّا خاصًّا بالعرشِ يَليقُ بجَلالِ اللهِ.

وذِكرُ هذا من بابِ الاستِشْهادِ بكلامِ السلَفِ بأنَّ الكَيفَ غيرُ مَعقولٍ، والمَنفيُّ هو التَّكيفُ وليسَ الكَيفَة؛ لأنَّها ثابِتةٌ بلا شَكِّ، إِذْ لا يُمكِنُ أن يُعقَلَ استِواءٌ حَقيقيٌّ إلَّا ولَهُ كَيفيةٌ، وكلُّ شيءٍ مَوجودٍ له كَيفيةٌ؛ لكِنَّها مجَهولةٌ لَنا.

فبِهَذا تَبيَّنَ أَنَّ التَّكييفَ حَرامٌ؛ لأَنَّه قولٌ على اللهِ بغَيرِ عِلمٍ بالأدِلَّةِ السَّمعيةِ والعَقليةِ. ﴿ اللَّهُ لَاۤ إِلَكَ إِلَّا هُوَ الْحَىُ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَهُۥ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي اللَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ الْمَاكِ الْقَدُوسُ السَّكَمُ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] [1] ، ﴿ هُوَ اللَّهُ اللَّذِي لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ الْمَالِكُ الْقُدُوسُ السَّكَمُ الْمُوْمِنُ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ المُمْوَيِنُ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ المُمْوَيِنُ اللَّهُ الْمُمَورِدُ لَلْهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى مُنْ يُسَبِّحُ لَهُ. مَا فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَهُو الْعَزِيزُ الْخَلِيمُ ﴾ [الحسر: ٢٤].

قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ»: هَذَا رَدُّ لِقَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ. الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ الْخَالِقَ بِالمَخْلُوقِ، مُبْكَانَهُ وَتَعَالَى.

قَالَ عَرَّفَجَلَّ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللَّهِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيَ الصِّفَاتِ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ البِدَعِ، فَمِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَمُ اللَّهُ فِي الفِقْهِ الأَكْبَرِ: لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ (١).

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤْ يَتِنَا (٢). انْتَهَى [٢].

[١] قولُه: ﴿ اَلْحَى الْقَيْوُمُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ هَذهِ الجُملةُ نَفيٌ تَضمَّنَ إثباتًا، فكونُه عَزَّوَجَلَّ لا يَأْخُذُه نُعاسٌ ولا النوم، فهذا يتضمَّنُ كَمالَ الحَياةِ والقَيوميَّةِ.

[٢] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صِفَاتُه كلُّها خِلافُ صِفاتِ المَخلوقينَ». فَلَوْ قَالَ قَائلُ مِن المُشبِّهةِ: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] النيدُ مَعروفةٌ، واللهُ عَنَّهَ جَلَّ لا يُخاطِبُنا إلَّا بشيءِ نَعرِفُه، فيلزَمُ مِن هَذَا أَن تَكُونَ يدُ اللهِ مِثلَ أَيْدينا.

⁽١) الفقه الأكبر (ص:١٤).

⁽٢) الفقه الأكبر (ص: ٢٤).

كُفرُ المشَبِّهِ :

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ: مَنْ شَبَّهَ الله بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَقَـدْ كَفَـرَ، وَمَنْ أَنْكَـرَ مَا وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَـهُ وَلَا رَسُـولُهُ تَشْبِيهُ (۱).
تَشْبِيهُ (۱).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: مَنْ وَصَفَ اللهَ بِشَيْءٍ فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ العَظِيمِ (٢)[١].

فَالِجُوابُ: أَن نَقُولُ: هَلْ تَعتقدُ أَنَّ للهِ ذَاتًا؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. نَقُولُ: مِثلُ ذَاتِ المَخلوقِ؟ سَيَقُولُ: لا. فَنَقُولُ: إذا كَانَتِ الذَاتِ لَيسَتْ كذَاتِ المَخلوقينَ لزِمَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ لِيسَتْ كَصِفَاتِ المَخلوقينَ لزِمَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ لَيسَتْ كَصِفاتِ المَخلوقينَ.

كذلِكَ نَقُولُ لَه: هَلْ تَعَتَقِدُ أَنَّ للأَسَدِ يَدًا؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ، هَلْ يَدُ الأَسَدِ كَيَدِكَ؟ سَيَقُولُ: لا. إِذَا، اخْتَلَفَت كَيْفيةُ اليدِ بينَ المَخلوقاتِ، فاختِلافُها بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ مِن بابِ أَوْلَى، ثُم نَقُولُ لَه: إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى اللهَ وَهُو اَلسَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ومن بابِ أَوْلَى، ثُم نَقُولُ لَه: إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى اللهَ وَهُو اَلسَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، فنَحنُ نَردُّ عَلَيْكَ بالعَقلِ والسَّمع، والقُرآنِ والعُقولِ الَّتِي تَعْرِفُها.

[١] الَّـذي يَقـولُ: يـدُ اللهِ مِثـلُ أَيْـدينا أو وَجـهُ اللهِ مِثـلُ وُجوهِنـا. هـوَ كـافِرٌ لوَجهَينِ:

الوَجهُ الأوَّلُ: أَنَّه يُكذِّبُ القُرآنَ، فاللهُ تَعالى يَقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى ۗ ﴾ [الشورى:١١]، وهَذا يَقولُ: لا، بَلْ مِثلُه شَيءٌ.

⁽١) تقدم تخريجه (ص:١٣٩).

⁽٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٣٧).

الوجهُ الثاني: أنَّه إذا شبَّهَ الخالِقَ بالمَخلوقِ، فهَذا تَنقُّصُ للخالِقِ؛ لأنَّ الكامِلَ إذا شُبِّهَ بالناقِص كانَ ذلِكَ نَقصًا في حَقِّه، بَلْ قَدْ قالَ بعضُ الناس(١):

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ السَّيْفَ يَـنقُصُ قَـدرُه إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمضَى مِنَ العَصا

معَ أَنَّه لم يُشبِّهِ السيفَ بالعَصا، بَلْ قالَ: هو أَمضَى مِنْه.



⁽١) نسبه الثعالبي في يتيمة الدهر (٥/ ٢٩٩) لأبي درهم البندنيجي، والمستعصمي في الدر الفريد (٤/ ١٥٧) للكميت بن زيد.

التَّعريفُ بِالجَهميَّةِ:

وَقَالَ: علامَةُ جَهْم وَأَصْحَابِهِ دَعْوَاهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَةِ وَالجَهْاعَةِ مَا أُولِعُوا بِهِ مِنَ الكَذِبِ أَنَّهُمْ مُشَبِّهَةٌ، بَلْ هُمُ المُعَطِّلَةُ. وَكَذَلِكَ قَالَ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَةِ السَّلَفِ: عَلاَمَةُ الجَهْمِيَّةِ تَسْمِيتُهُمْ أَهْلَ السُّنَةِ مُشَبِّهة، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ نُفَاةِ شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ الجَهْمِيَّةِ تَسْمِيتُهُمْ أَهْلَ السُّنَةِ مُشَبِّها، فَمَنْ أَنْكَرَ أَسْمَاءَ اللهِ بِالكُلِّيَّةِ مِنْ غَالِيةِ النَّوْنَادِقَةِ، القَرَامِطَةِ وَالفَلَاسِفَةِ، وَقَالَ: إِنَّ الله لَا يُقَالُ لَهُ: عَالِمٌ وَلَا قَادِرٌ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ الله لَا يُقالُ لَهُ: عَالِمٌ وَلَا قَادِرٌ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ الله كَالِيةِ الجَهْمِيَّةِ، يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الله عَالِمٌ وَلَا قَادِرٌ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ الله عَلَامُ وَمَنْ أَنْكُرَ الصَّفَاتِ وَقَالَ: إِنَّ الله لَلهُ يَلْسُ لَهُ عِلْمٌ وَلا قَدْرٌ يُوعُمُ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الله عَالِمٌ حَقِيقةً وَالْمَامِ وَلَا قَدْرُ الصَّفَاتِ وَقَالَ: إِنَّ الله لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ وَلا قَدْرَةٌ وَلا كَلامٌ حَقِيقةً فَهُو مُشَبِّه، وَمَنْ أَنْكُرَ الصَّفَاتِ وَقَالَ: إِنَّ الله لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ وَلا قُدْرة وَلا كَلامٌ وَلَا الله عَلَيْهِ الْمُشَامِّة وَلَا عَلْمُ مُولَا إِرَادَةٌ. قَالَ لَمِنْ أَنْكُرَ الصَّفَاتِ وَقَالَ: إِنَّ الله لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ وَلا قُدْرة وَلا كَلَامٌ الصَّفَاتِ مِنَ الجُهْمِيَّةِ المُعْرَاةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، كُلُّهَا مَشْحُونَةٌ بِتَسْمِيَةٍ مُثْبِتِي الصَّفَاتِ مِنَ الجُهْمِيَّةِ المُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، كُلُّهَا مَشْحُونَةٌ بِتَسْمِيَةٍ مُثْبِتِي الصَّفَاتِ مُشَبِّةً وَمُحُسِمَةً أَنَّ الله السَّقَاتِ مُشَبِّةً وَمُجُسِمَةً أَنَا اللهُ الْمُؤْلِقَ مَنْ المُعْرَادِ الْمُعْرَاقِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، كُلُّهَا مَشْحُونَةٌ بِتَسْمِيةِ مُثْبِيقِ السَّامِةُ وَالْمُ اللهُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْمِلِي اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْمِلِيقِ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِلُومُ اللْمُؤْمِقُومُ اللْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومُ اللْمُؤْمِلِهُ اللْمُؤْمِلَةً اللْمُؤْمِلُومُ اللْمُؤْمِلُومُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومُ اللْمُؤْمِقُومُ اللْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِلُومُ الْم

[1] الجَهميَّةُ: هُم أَتباعُ جَهم بنِ صَفوانَ، والمُعتزِلةُ: أَتباعُ واصِلِ بنِ عَطاءِ وعَمرو ابنِ عُبيدٍ، والرافِضةُ: أَتباعُ عَبدِ اللهِ بنِ سَباً وشِيعتِه، وكانَ رجُلا يَهوديًّا دخلَ في الإِسلامِ تَصنُّعًا وأَرادَ أن يُفسِدَ الإِسلامَ، فأملَى عليه الشَّيطانُ أن يُحدِثَ بِدعة الغُلوِّ في آلِ البيتِ؛ بأنَّهم كانوا مَظلومِينَ، فأشاعَ هذِه البِدعة إلى أن وصَلَ بِهِ الحالُ فوقَفَ على عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَالِيَهُ عَنْهُ فلَمْ يَصبِرْ عليُّ على هذا الأَمرِ، بل أمرَ بالأَخاديدِ فخُدَّتُ وملاًها حَطبًا، وألقَى أصحابَ هذه النَّحلةِ في هذه النَّارِ، ويُقالُ: إنَّ عَبدَ اللهِ بنَ سَباً هرَبَ، لكِنْ هذه النِّحلةُ رأَى عليُّ بنُ أبي طالبِ رَضَالِيَهُ عَنْهُ أَنَّه لا جَزاءَ لَهُم إلَّا الإِحْراقُ بالنارِ، وقالَ:

وَيَقُولُونَ فِي كُتُبِهِمْ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجَسِّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ: الْمَالِكِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنْسِ [1]، وَقَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الشَّافِعِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: حُكَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ!! حَتَّى الَّذِينَ يُفَسِّرُونَ القُرْآنَ مِنْهُمْ، كَعَبْدِ الجَبَّادِ، وَالزَّخَشَرِيِّ، وَخَيْرِهِمَا، يُسَمُّونَ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ وَقَالَ بِالرُّؤْيَةِ: مُشَبِّهًا. وَهَذَا الْإِسْتِعْمَالُ قَدْ غَلَبَ عِنْدَ الْمُتَأْخِرِينَ مِنْ غَالِبِ الطَّوَائِفِ.

لَــيًّا رأَيْـتُ الأَمـرَ أَمْـرًا مُنكَـرًا أَجْجُتُ نارِي ودعَـوْتُ قنـبرَا(١)

وقالَ شَيخُ الإسلامِ: أصلُ الرافِضةِ هُوَ هَذا الخَبيثُ عبدُ اللهِ بنُ سبَأ اليَهوديُّ الَّذي دخلَ في دِينِ الإسلامِ ليُفسِدَه، كما أفسَدَ بُولسُ دِينَ النَّصارَى، ثُم صاروا طوائفَ مُتعدِّدةً بعضُهم قَريبٌ مِنَ الحَقِّ وبعضُهم بَعُدَ، إلى أَنْ وصَلوا أَنْ يقولوا في كُتُبهم: إنَّ مِن أَوْليائِنا مَن بلَغَ مَرتَبةً لا يَصِلُ إليها نبيٌّ مُرسَلٌ ولا مَلكٌ مُقرَّب.

ومَن أَرادَ أَن يَطَّلِعَ على سَفاهاتِ عُقولِهم فلْيُراجِعْ كِتابَ شيخِ الإسلامِ «مِنْهاجِ السُّنَّةِ»، فهُو كِتابٌ عَظيمٌ جِدًّا، لم يُصنَّفُ مِثلُه في بيانِ بطلان بدعة الرافضة؛ وقَدْ صنَّفَه ردًّا على كتابِ أَلَّفه طاغِيةٌ من طَواغيتِهم وهو ابنُ المُطهَّرِ، وسَمَّاهُ «مِنهاجُ الكَرامةِ في إِثباتِ الإِمامةِ» لكِنْ شَيخُ الإِسْلامِ يَقولُ: هذا الكِتابُ مِنهاجُ النَّدامةِ. ورَدَّ عليه ردًّا عظيمًا جِدًّا مِن أَجُودِ ما يَكونُ.

[1] انظُرْ إلى التَّهجينِ والتَّحقيرِ في قَوْلِهم: «إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ المُجَسِّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ: اللَّالِكِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ» وهَذا يَدُلُّ عَلى كِبرياءِ هَؤلاءِ النُّفاةِ، فهُمْ قَدْ تَصوَّروا المَالِكيَّةَ حُفْنةً مِنَ الرِّجالِ يَتبعونَ رَجُلًا مَجهولًا.

⁽۱) أخرجه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (١٠٦٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٦٧، ١٥٥٣)، والآجرى في الشريعة (٥/ ٢٥٢٠–٢٥٢١).

وَلَكِنَّ المَشْهُورَ مِنِ اسْتِعْمَالِ هَذَا اللَّفْظِ عِنْدَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ المَشْهُورِينَ: أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ نَفْيَ الصِّفَاتِ، وَلَا يَصِفُونَ بِهِ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ، بَلْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ المَخْلُوقَ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلامٍ أَبِي مُرَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ المَخْلُوقَ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلامٍ أَبِي مُرَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ المَخْلُوقَ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلامٍ أَبِي مَنْ كَلامٍ أَبِي مَنْ فَلَا يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُولُيتِنَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرُ السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١] فَنَفَى مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى أَنْ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١] فَنَفَى المِثْلُ وَأَثْبَتَ الوَصْفَ.



التَّوسُّلُ في الدُّعاءِ:

لَفْظُ التَّوَسُّلِ بِالشَّخْصِ وَالتَّوَجُّهِ بِهِ فِيهِ إِجْمَالُ، غَلِطَ بِسَبَبِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ: فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ لِكَوْنِهِ دَاعِيًا وَشَافِعًا، وَهَذَا فِي حَيَاتِهِ يَكُونُ، أَوْ لِكَوْنِ الدَّاعِي فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ لِكَوْنِهِ دَاعِيًا وَشَافِعًا، وَهَذَا فِي حَيَاتِهِ يَكُونُ، أَوْ لِكَوْنِ الدَّاعِي عُبًا لَهُ، مُطِيعًا لِأَمْرِهِ، مُقْتَدِيًا بِهِ، وَذَلِكَ أَهْلُ لِلْمَحَبَّةِ وَالطَّاعَةِ وَالإِقْتِدَاءِ، فَيَكُونُ التَّوسُّلُ إِمَّا بِدُعَاءِ الوَسِيلَةِ وَشَفَاعَتِهِ، وَإِمَّا بِمَحَبَّةِ السَّائِلِ وَاتَبَاعِهِ، أَوْ يُرَادُ بِهِ الإِقْسَامُ التَّوسُّلُ بِذَاتِهِ، فَهَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي كَرِهُوهُ وَنَهُوا عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ السُّوَّالُ بِالشَّيْءِ، قَدْ يُرَادُ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ، لِكَوْنِهِ سَبَبًا فِي حُصُولِ المَّطْلُوبِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الإِقْسَامُ بِهِ.

وَمِنَ الأَوَّلِ: حَدِيثُ الثَّلاثَةِ الَّذِينَ أُووْا إِلَى الغَارِ، وَهُوَ حَدِيثُ مَشْهُ ورُّ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا^(۱)، فَإِنَّ الصَّخْرَةَ انْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَتَوَسَّلُوا إِلَى اللهِ بِذِكْرِ أَعْمَالِهِمُ الصَّالِحِةِ الحَالِصَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُولُ: فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِعَاءَ وَجْهِكَ الصَّالِحِةِ الحَالِصَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُولُ: فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِعَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ. فَهَوُّلاءِ: دَعَوُا اللهَ فَافْرُجْ عَنَا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ. فَهَوُّلاءِ: دَعُوا اللهَ بِصَالِحِ الأَعْبَالِ، لِأَنَّ الأَعْمَالَ الصَّالِحِةَ هِيَ أَعْظَمُ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ العَبْدُ إِلَى اللهِ، وَيَتَوجَّهُ إِلَيْهِ، وَيَسَالُهُ بِهِ، لِأَنَّهُ وَعَدَ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينِ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحِاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ.

فَالَحَاصِلُ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ عِنْدَ اللهِ لَيْسَتْ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ البَشَرِ، فَإِنَّ الشَّفِيعَ عِنْدَ البَشَرِ كَمَا أَنَّهُ صَارَ بِهِ شَفْعًا فِيهِ بَعْدَ عِنْدَ البَشَرِ كَمَا أَنَّهُ صَارَ بِهِ شَفْعًا فِيهِ بَعْدَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، رقم (٢٢١٥)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

أَنْ كَانَ وِتْرًا، فَهُوَ أَيْضًا قَدْ شَفَعَ المَشْفُوعَ إِلَيْهِ، وَبِشَفَاعَتِهِ صَارَ فَاعِلَا لِلْمَطْلُوبِ، فَقَدْ شَفَعَ الطَّالِبَ وَالمَطْلُوبَ مِنْهُ، وَاللهُ تَعَالَى وِتْرٌ، لَا يَشَفَعُهُ أَحَدٌ، فَلَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَالأَمْرُ كُلُّهُ إِلَيْهِ، فَلَا شَرِيكَ لَهُ بِوَجْهِ.

فَسَيِّدُ الشُّفَعَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ إِذَا سَجَدَ وَحَمِدَ اللهَ تَعَالَى فَقَالَ لَهُ اللهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاسْأَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَيَحُدُّ لَهُ حَدًّا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ» (١)، فَالأَمْرُ كُلُّهُ للهِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ لِلّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَالْأَمْنُ ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَالْأَمْنُ ﴾ [الأعراف:].

فَإِذَا كَانَ لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ لَمِنْ يَشَاءُ، وَلَكِنْ يُكْرِمُ الشَّفِيعَ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِ، كَمَا قَالَ عَلَيْ اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ "\". وَفِي السَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ "\". وَفِي السَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ "\". وَفِي السَّمَ عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكُ مِنَ اللهِ شَيْئًا» مَنَ اللهِ شَيْئًا "". وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَأْتِي يَوْمَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله: ﴿ وَعَلَمَ ءَادَمَ ٱلْأَسَمَآءَ كُلَهَا ﴾ [البقرة:٣١]، رقم (٤٤٧٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣)، من حديث أنس رَضِوَاللَهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم (١٤٣٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيها ليس بحرام، رقم (٢٦٢٧)، من حديث أبي موسى الأشعري رَجَوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب: هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟، رقم (٢٧٥٣)، وم ومسلم: كتاب الإيهان، باب في قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِيكَ ﴾ [الشعراء:٢١٤]، رقم (٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَلِللَهُ عَنهُ.

القِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، أَوْ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: أَغِثْنِي أَغِثْنِي. فَأَقُولُ: قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ شَيْءٍ »(١).

فَإِذَا كَانَ سَيِّدُ الخَلْقِ وَأَفْضَلُ الشُّفَعَاءِ يَقُولُ لِأَخَصِّ النَّاسِ بِهِ: «لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللهِ مِنْ شَيْءٍ» فَمَا الظَّنُّ بِغَيْرِهِ؟ وَإِذَا دَعَاهُ الدَّاعِي، وَشَفَعَ عِنْدَهُ الشَّفِيعُ، فَسَمِعَ الدُّعَاءَ، وَقَبِلَ الشَّفَاعَةَ، لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ المُؤَثِّرُ فِيهِ كَمَا يُؤَثِّرُ المَخْلُوقُ فِي المَخْلُوقِ، فَالدُّعَاءَ، وَقَبِلَ الشَّفَاعَةَ، لَمْ يَكُنْ هَذَا يَدْعُو وَيَشْفَعُ، وَهُوَ الْخَالِقُ لِأَفْعَالِ العِبَادِ، فَهُو فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُو الَّذِي جَعَلَ هَذَا يَدْعُو وَيَشْفَعُ، وَهُو الْخَالِقُ لِأَفْعَالِ العِبَادِ، فَهُو الَّذِي وَفَقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَفَقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَفَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَفَقَهُ لِللَّعْمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعُمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعُمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللَّعُمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللَّيْعَالِ السَّنَةِ اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ عَمَلِ أَلْولُ الللهُ عَمَلِ أَلْهُ مِنِينَ بِالقَدَرِ، وَأَنَّ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ أَلَّهُ مُنْ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ السُّنَةِ المُؤْمِنِينَ بِالقَدَرِ، وَأَنَّ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ أَلَا اللهُ عَلَى أَلَوْلَ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللَّذُ عَلَى أَلْولَ اللهُ عَلَى أَلْعُولِ الللهُ اللهُ اللّذِي عَلَى أَلَا الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

[1] التَّوسُّلُ في الدُّعاءِ: هوَ أَن يَقرنَ بدُعائِه ما يَكونُ سَببًا لإِجابةِ الدُّعاءِ، سَواءٌ ذكرَه قبلَ الدُّعاءِ أَمْ بَعدَه، فقَدْ تَقولُ: اللهُمَّ يا غَفورُ يا ذكرَه قبلَ الدُّعاءِ أَمْ بَعدَه، فقَدْ تَقولُ: اللهُمَّ اغفِرْ لي إنَّكَ أَنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ، رَحيمُ اغفِرْ لي إنَّكَ أَنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ، وهُنا تَأخَّرَ التَّوسُّلُ بالدِّعاءِ أَن يَقرِنَ وهُنا تَأخَّرَ التَّوسُّلُ بالدِّعاءِ أَن يَقرِنَ الإِجابةِ أَو قَبولِ الدُّعاءِ.

والتَّوسُّلُ في الدُّعاءِ قِسمانِ: جائِزٌ، ومَمنوعٌ، واعلَمْ أنَّ التَّقسيمَ في المَعلوماتِ أفضلُ للطالِبِ وأحسَنُ للمَسائِلِ، فإذا قسَّمْت الأشياءَ صارَ هذا أبينَ وأظهَرَ للطالِبِ، والغالِبُ أنَّهَا أثبتُ أيضًا عِندَه في ذِهنِه، وأبينُ وأظهَرُ في مَعلوماتِه، فالتَّوسُّلُ إِذًا قِسمانِ، الجائِزُ سَبعةُ أنواع:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الغلول، رقم (٣٠٧٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول، رقم (١٨٣١)، من حديث أبي هريرة رَعَوَلِللَّهُ عَنهُ.

أولًا: التَّوسُّلُ للهِ تَعالى بأسهائِه عُمومًا أو خُصوصًا: ودَليلُه قولُه تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ
 ٱلْخُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وهَذا يَشمَلُ الدُّعاءَ بها عُمومًا أَوْ خُصوصًا.

مِثالُ العُمومِ: قولُه ﷺ في الحديثِ المشهورِ عَنِ ابنِ مَسعودٍ -حَديثِ الهَمِّ الَّذي إِذَا قَالَهُ الإِنسانُ مخلصًا أَذَهَبَ اللهُ عَنه هَمَّه وغَمَّه، وهُوَ أَنْ يَقُولَ الإِنسانُ-: «اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ وابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيتِي بِيدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِي قَضاؤُكَ، عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ وابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيتِي بِيدِكَ، مَاضٍ فِي حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِي قَضاؤُكَ، أَنْ اللهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُو لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثُرُتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِندَكَ، أَنْ تَجَعَلَ القُرآنَ العَظيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُ وَذَهابَ هَمِّي وَغَمِّي» (١). والشاهِدُ مِنهُ قولُه: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ وَنُورَ صَدْرِي، وجَلاءَ حُزْنِي وَذَهابَ هَمِّي وَغَمِّي» (١). والشاهِدُ مِنهُ قولُه: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُو لَكَ» فهذا تَوسُّلُ إِلَى اللهِ تَعالَى بكُلِّ أَسهائِهِ، إِذًا هَذا التَّوسُّلُ بالأَسهاءِ عَلَى سَبيلِ اللهُ مَعْ لَكَ» فَهذا تَوسُّلُ إِلَى اللهِ تَعالَى بكُلِّ أَسهائِهِ، إِذًا هَذا التَّوسُّلُ بالأَسهاءِ عَلَى سَبيلِ اللهُ مُومَ لَكَ» فَهذا تَوسُّلُ إِلَى اللهِ تَعالَى بكُلِّ أَسهائِهِ، إِذًا هَذا التَّوسُّلُ بالأَسهاءِ عَلَى سَبيلِ

ومِثالُ التَّوسُّلِ بالأَسماءِ عَلى سَبيلِ الخُصوصِ أَنْ تَقولَ: اللهُمَّ اغفِرْ لي؛ إنَّكَ أَنتَ الغَفورُ. اللهُمَّ يا رَزَّاقُ ارْزُقْني. اللهُمَّ يا كَريمُ تَفضَّلْ عليَّ. فهذا تَوسُّلُ بالخُصوصِ، أي: أَنَّكَ أَتَيْت باسْم واحِدٍ مِن أَسماءِ اللهِ يُناسِبُ ما تَدْعوهُ بِه.

ويَنبَغي هُنا -إِنْ لم يَكُنْ يَتعيَّنُ- أن يَكونَ الاسمُ المُتوسَّلُ بِه مُطابِقًا لِمَا تَدْعو اللهَ بِه، أي: تَجعَلُ الاسمَ مُطابِقًا لِمَا للسُؤالِكَ، فلا تَسأَلْ باسْم لا يَتناسَبُ معَ السُّؤالِ، فلا يَليقُ أَنْ تَقولَ: اللهُمَّ يا شَديدَ العِقابِ اغفِرْ لي؛ لأنَّ شَديدَ العِقابِ لا يُناسِبُ المَغفِرةَ، لكِن: اللهُمَّ يا شَديدَ العِقابِ اشدُدْ وَطْأَتَك عَلى الأَعداءِ، فإنَّه مُناسِبٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار، رقم (٦٣٠٦)، من حديث شداد بن أوس رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

وإِذا أَرَدْت أَنْ تَدعوَ بِالمَغفِرةِ تَقولُ: يا غَفورُ. ولِهَذا في الدُّعاءِ الَّذي علَّمه النَّبيُّ عَلَيْهِ الشَّكَةُ أَبا بَكْرِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «اللهُمَّ إِنِّي ظلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنوبَ اللّهُمَّ إِنِّي ظلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنوبَ إِلَّا أَنتَ، فاغْفِرْ لِي مَغْفِرةً مِن عِندِكَ، وارْحَمْني؛ إِنَّكَ أَنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ»(١) فقالَ: «فقالَ: «إنَّكَ أَنتَ الغَفورُ وارْحَمْني» ثُم تَوسَّلْ بالاسمَيْنِ المُناسِبَيْنِ لذلِكَ فقالَ: «إنَّكَ أَنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ».

وإِذا قُلتَ: اللهُمَّ هَبْ لِي مِن لَدُنْك رَحمةً. تقولُ: إنَّكَ أنتَ الوَهَّابُ، ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران:٨].

فإِذًا التَّوسُّلُ بأَسهاءِ اللهِ عُمومًا أو خُصوصًا جائِزٌ، ومَعنَى قَولِنا: جائِزٌ. أَنَّه لَيسَ بمَمنوعٍ، وليسَ المَعنَى أَنَّه مِنَ الأَشياءِ الَّتي يَجوزُ فِعلُها وتَركُها عَلى السَّواءِ، وعَلى هَذا فتكونُ مَشروعةً، أَيْ: أَنَّه يُشرَعُ للإِنْسانِ أَنْ يَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى عِندَ دُعائِه بأَسهاءِ اللهِ.

ثانيًا: التَّوسُّلُ بصِفاتِه كَذلِكَ:

ومعنى (كذلك) الكاف حرف تشبيه، و(ذا) اسمُ إشارةٍ، والمُشارُ إلَيْه بَقيَّةُ الأَسهاءِ، أي: مِثْل الأَسهاءِ عُمومًا وخُصوصًا، كذا تَتوسَّلُ إلى اللهِ تَعالى عُمومًا وخُصوصًا بصِفاتِه، والصِّفاتُ غيرُ الأَسهاءِ، فالعَزيزُ اسمٌ والعِزَّةُ صِفةٌ، والغَفورُ اسمٌ والمَغفِرةُ صِفةٌ.

فالتَّوشُّلُ إلى اللهِ تَعالى بصِفةٍ مِنْ صِفاتِه جائِزٌ، سَواءٌ كانَ على سَبيلِ العُمومِ أو عَلى سَبيلِ الخُصوصِ، فمِنْه على سَبيلِ الخُصوصِ قـولُ النَّبِيِّ ﷺ في دُعاءِ الفِتنِ وما أَشبَهَ ذلِكَ:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

«اللهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ أَحْيِنِي إِذَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا عَلِمْتَ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي، (۱). فكلِمةُ: «بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ» هَذَا تَوسُّلُ بَصِفةٍ وهي العِلمُ والقُدرةُ.

ومِنْه أَيضًا في حَديثِ الاستِخارةِ: «أَسْتَخيرُكَ بِعِلْمِكَ وأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلا أَعْلَمُ "(٢) هذا تَوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بصِفةٍ خاصَّةٍ.

أمَّا التَّوسُّلُ بصِفةٍ عامَّةٍ فأَنْ تَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بصِفاتِكَ العُلْيا. عُمومًا كذا وكذا، وهَذا أيضًا جائِزٌ؛ فكما تَتوسَّلُ إلى اللهِ تَعالى بأسمائِه عُمومًا تَتوسَّلُ إلَيْه كذلِكَ بصِفاتِه عُمومًا، فالتَّوسُّلُ بالصِّفاتِ جائِزٌ، ومَعنَى قولِنا: جائِزٌ: أنَّه مَشروعٌ، وليسَ المَعنى أنَّ عُمومًا، فالتَّوسُّلُ بالصِّفاتِ جائِزٌ، ومَعنى فولِنا: خائِزٌ: أنَّه مَشروعٌ، وليسَ المَعنى أنَّ الإِنْسانَ إِنْ شاءَ فعلَه وإن شاءَ لم يَفعلُه، فالأفضَلُ أن تَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى عندَ الدُّعاءِ بأسمائِه وصِفاتِه.

ثالثًا: ومِنهُ التَّوسُّلُ بأَفعالِه:

كأَنْ تَقُولَ: اللهُمَّ كَمَا عَلَّمْتَني العِلمَ فارْزُقْني العمَلَ به. هُنا تَوسَّلْت إلى اللهِ تَعالى بفِعلِه وهو تَعليمُك العِلمَ، إلى أَنْ يُعطِيَك العمَلَ بِه، ومِنْه: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى الْعُمَّدِ وَعَلَى الْعُمَّدِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْراهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْراهِيمَ»("). ودائِمًا يُـورِدُ العُـلماءُ إِشْكالًا عَلى

⁽١) أخرجه النسائي: كتاب السهو، رقم (١٣٠٥)، من حديث عمار بن ياسر رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽۲) تقدم تخریجه (ص:۲۲۰).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي على النبي المصلاة، وممام: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي على النبي على النبي على النبي عبد التشهد، رقم (٢٠٦)، من حديث كعب بن عجرة وَ الصَّلَالَهُ عَنْهُ.

هذا الحَديثِ وهُوَ أَنَّ العادة أَنَّ المُشبَّة بِه أَعلى منَ المُشبَّهِ، وهُنا قالَ: «صَلِّ عَلى مُحَمَّدٍ وعَلى اللهِ عَلَى عَلَى عُلَى عُمَّدٍ والله اللهِ عَلَى عَلَى عُلَى عُلَى عُمَّدٍ والله صَلَّيْتَ عَلى إِبْراهيمَ واللهِ عَلَى عُمَّدٍ والله صَلاةً تُشبِهُ الصَّلاةَ عَلى إِبْراهيمَ واللهِ معَ أَنَّ مُحمدًا أَفضلُ مِن إِبراهيمَ واللهِ؟

نَقولُ: المَسأَلةُ ليسَ فيها إِشْكالٌ وللهِ الحمدُ، فالكافُ هُنا ليسَتْ للتَّشبيهِ، ولكِنَّها للتَّعليلِ، فهِيَ تَوسُّلُ مِنكَ بفِعلٍ مِن أَفعالِ اللهِ سبَقَ أَنْ مَنَّ بِه عَلى إبراهيمَ وآلِهِ، فلْيَمنُنْ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ، فالكافُ هُنا للتَّعليلِ لا للتَّشبيهِ، وبهذا يَرتفِعُ الإِشْكالُ.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: أرِنا مِثالًا تَكونُ فيه الكافُ للتَّعليلِ، ثُم أَطلِعْنا على كَلامِ أَهلِ العِلْمِ في ذلِكَ؟

فالجَوابُ: أمَّا طلَبُكَ للمِثالِ عَلَى ذلِكَ فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْ كُرُوهُ كُمَا هَدَلْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨]، وقالَ تَعالَى: ﴿ كُمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ [البقرة:١٥١]، فالكافُ هُنا للتَّعليلِ، أي: اذْكُروهُ بِهِدايتِهِ، و﴿ كُمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ أيْ: لأنَّنا أرسَلْنا فيكُم رَسولًا مِنْكُم.

وأمَّا الدَّليلُ مِن كَلامِ أَهلِ العِلمِ، فقَدْ قالَ ابنُ مالِكِ في الأَلفيةِ(١):

شَــبَّهُ بكــافٍ وبهــا التَّعليــلُ قَــدُ يُعنَـــــــى

والشاهِدُ قولُه: «وبِها التَّعليلُ قَدْ يُعنَى».

فالكافُ في قولِه ﷺ: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ»(٢) للتَّعليلِ، فهُو إِذًا مِن بابِ التَّوسُّلِ

⁽١) ألفية ابن مالك (ص:٣٥).

⁽٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

إلى اللهِ تَعالى بأَفعالِه، وإنَّما ذكرْنا الأَفعالَ معَ أَنَّ الأَفعالَ مِن بابِ الصِّفاتِ، لكِنِ الأَفعالُ صِفاتٌ ذاتِيةٌ لازِمةٌ لذاتِ البارِي عَرَّهَ جَلَّا بِخِلافِ صِفاتٌ ذاتِيةٌ الزِمةٌ لذاتِ البارِي عَرَّهَ جَلَّا بِخِلافِ الأَفعالِ فإنَّها مِنَ الصِّفاتِ الذاتِيةِ الَّتِي تَتعلَّقُ بِمَشيئتِه وحِكْمتِه؛ ولِهذا فصَّلْنا عَنِ الأَوَّلِ وَقُلْنا: ومِنْه التَّوسُّلُ بأَفعالِه، وقَدْ ذكرْنا مِثالًا منَ الحديثِ وهُو قُولُه ﷺ: «اللهُمَّ صَلِّ وقُلْنا: ومِنْه التَّوسُّلُ بأَفعالِه، وقَدْ ذكرْنا مِثالًا منَ الحديثِ وهُو قُولُه ﷺ: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ» (١) ومِثالًا آخر، وهو: اللهُمَّ كما علَّمْتني العِلمَ فارْزُقْني العمَلَ بِه.

رابعا: التَّوسُّلُ إِلَى اللهِ بالإِيهانِ بِه:

ومَعناهُ أَنَّكَ مُؤمِنٌ باللهِ تَتوسَّلُ بإِيهانِك إلى مَطلوبِكَ، مِثالُه: ﴿ اللَّهِ وَسِيلَةٌ يَتوسَّلُ إِنَّنَا آءَمَكَا فَاغْضِرْ لَنَا ذُنُوبَكَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٦]، فالإِيهانُ باللهِ وَسيلةٌ يَتوسَّلُ الإِنسانُ بِه فِي دُعاءِ اللهِ عَنَّفَجَلَّ لِحُصولِ مَطلوبِه، وكذلِكَ الإِيهانُ بالرَّسولِ ﷺ كَما في قولِه تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلإِيمنِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَتِكُمْ فَعَامَنَا أَرَبَّنَا فَأَغْفِر لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفَرَ لَنَا ذُنُوبَنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، هذه صالحةٌ للإيهانِ بالرَّسولِ والإيهانِ باللهِ.

فإِذًا، الإِيهانُ بِاللهِ ورَسولِهِ وَسيلةٌ يَتوسَّلُ بها الإِنسانُ في دُعائِه رَبُّه.

ووَجـهُ ذلِكَ أَنَّ الإِيـمانَ باللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ سَبَبٌ للرِّضا والمَحبَّةِ، وإِذا رضِيَ اللهُ عَنْ شَخصٍ وأَحبَّه أَجابَ دُعاءَه، إِذْ لا مانِعَ، فهَـذا وَجهُ كـونِ الإِيمانِ وَسيلةً لإِجابةِ الدُّعاءِ.

⁽١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

خامسًا: التَّوسُّلُ بالعمَلِ الصالِح:

أَيْ: أَنْ يَتوسَّلَ الإنسانُ بِصالِحِ عَمَلِه؛ لِيَقبَلَ اللهُ مِنْه، لَكِنَّه لا يَتوسَّلُ بالعَمَلِ إِدْلاَءً بِهِ عَلَى اللهِ وَمِنَةً به عليه، لكِنَّه يَتوسَّلُ به ليقبل الله منه، ونَضرِبُ مِثالًا يَتضمَّنُ ثَلاثة أَمثِلةٍ ، قصَّ عليْنا النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَصَة رِجالٍ ثَلاثةٍ آواهُمُ الليلُ إلى غارٍ في جبَلٍ، فدخلوا هذا الغارَ فانطبَقَتْ عليْهم صَخرةٌ مِنَ الجبَلِ، فسَدَّتْ بابَ الغارِ عليْهم، فأرادوا أَنْ هذا الغارَ فانطبَقَتْ عليْهم صَخرةٌ مِنَ الجبَلِ، فسَدَّتْ بابَ الغارِ عليْهم، فأرادوا أَنْ يُرحزِحوها فعَجَزوا، فقالوا: تَوسَّلوا إلى اللهِ بأعمالِكُم، فقالَ أَحَدُهُم: اللهُمَّ إِنَّه كانَ لي أَبوانِ يُرحزِحوها فعَجَزوا، فقالوا: تَوسَّلوا إلى اللهِ بأعمالِكُم، فقالَ أَحَدُهُم: اللهُمَّ إِنَّه كانَ لي أَبوانِ يُرحزِحوها فعَجَزوا، فقالوا: تَوسَّلوا إلى اللهِ بأعمالِكُم، فقالَ أَحَدُهُم: اللهُمَّ إِنَّه كانَ لي أَبوانِ يُرحزِحوها فعَجَزوا، فقالوا: تَوسَّلوا إلى اللهِ بأعمالِكُم، فقالَ أَحَدُهُم اللهُمَّ إِنَّه كانَ لي أَبوانِ شَيخانِ كَبيرانِ وكُنْتُ لا أَغِيقُ قَبلَهما أَهْلًا وَلا مالًا، هو رجُلٌ صاحِبُ غنَم كانَ له أَبوانِ شَيخانِ كَبيرانِ، وكانَ يَأْوِي باللَيْلِ بالغنَم ويحليهم قبلَ اللبَنَ، ولا يَغبِقُ قَبلَهما أَهلُه وَوجَدُ أَبويه قَدْ ناما، والصَّبيةُ المالُ الرَّقيقُ، والأهلُ أَهلُه زَوجتُه وأَوْلادُه، لا يُعطيهم قبلَ أَبويه قدْ ناما، والصِّبيةُ عندَه يَتضَوَّرون من الجُوعِ، يَطلُبونَ اللبَنَ، والرجُلُ مِن عادتِه أَنْ لا يَسقِيَ أَحَدًا قبلَ أبويهما ثُم فهلْ يُعطِي الأَبناء، فهذِه فِذهِ ثلاثُ حالاتٍ.

الرجُلُ الثاني قالَ: إنَّه كانَتْ لي ابنةُ عَمِّ، وكانَ يُريدُها على نَفسِه، أي: يُريدُ أَنْ يَزنَي بِهَا -والعِياذُ باللهِ - ولكِنَّها تَأْبَى علَيْه، وفي يومٍ منَ الأيَّامِ ألَّتْ بها سَنةٌ فجاءَتْ إلَيْه وطلَبَت مِنْه، وأَبَى إلَّا أَنْ ثُكِّنَه مِن نَفسِها، ومِن أَجلِ الضَّرورةِ والحاجةِ مَكَّنَتْه مِن نَفسِها، لكِنْ ليَّا جلَسَ مِنها مَجلسَ الرجُلِ مِن امرَأتِه قالَتْ لَه: يا هَذا، اتَّقِ الله، ولا تَفُضَّ الخاتَمَ إلَّا بحقه. فقامَ الرجُلُ عَنها فورًا ولم يُحدِثْ شَيئًا، قامَ عَنْها وهيَ مِن أَحَبِّ الناسِ إلَيْه، لم يَقُمْ كراهةً لها، بَلْ قامَ وهُو يُحبُّها ويُريدُها، لكِنْ هَذه الكلِمةُ صارَتْ في قَلبِه كالسَّهِم، فقام تَقَوَى للهِ لها، بَلْ قامَ وهُو يُحبُّها ويُريدُها، لكِنْ هَذه الكلِمةُ صارَتْ في قَلبِه كالسَّهِم، فقام تَقوَى للهِ

= عَرَّفَجَلَّ قَالَ: اللهُمَّ إِنْ كُنتُ فَعَلْت ذلكَ مِن أَجلِكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فَيْهِ. فَانْفَرَجَتِ الصَّخرةُ، لكِنْ لا يَستَطيعونَ الْخُرُوجَ.

وجاءَ الثالِثُ فأَذْلَى بدَلُوه وهو أنَّه كانَ لَهُ أُجَراءُ على شَيءٍ منَ الطَّعامِ، فأخذوا أُجورَهم إلَّا واحِدًا لم يَأْخُذِ الأَجرَ، فليًّا غابَ هذا العامِلُ صارَ عِندَه وادٍ منَ الغنَمِ والبقرِ والرَّقيقِ، فليًّا جاءَ بعدَ حينٍ يَطلُبُ أَجرَه قالَ: كلُّ هَذا الَّذي تَراهُ لكَ، قالَ: يا عَبدَ الله، والرَّقيقِ، فليًّا جاءَ بعدَ حينٍ يَطلُبُ أَجرَه قالَ: كلُّ هَذا الَّذي تَراهُ لكَ، قالَ: يا عَبدَ الله، اتَّقِ الله لا تَستهزئ بي، أُجرَق شيءٌ منَ الطَّعامِ وليسَ كلَّ هَذا، فقالَ: بَلْ كلُّه لكَ. اللهُمَّ إِنْ كُنتُ فعَلْت ذلكَ مِن أَجلِكَ فافرُجْ عنَّا ما نحنُ فيه. فانفرَ جَتِ الصَّخرةُ وخرَجوا يَمشونَ (۱). فهَوْ لاءِ تَوسَّلُوا بالأَعمالِ الصالِحةِ فقبِلَ اللهُ دُعاءَهُم.

سادسًا: التَّوسُّلُ بذِكْرِ حالِ الداعي وافتِقارِه:

أَيْ: أَنَّ الداعِيَ لا يَذكُرُ شَيئًا غيرَ حالِه فقطْ، فيكونُ ذلِكَ دُعاءً؛ لأنَّ الكريمَ يكفيهِ التَّعرُّضُ، فلَوْ أَنَّ رجُلًا فقيرًا جاءَ إلى شخصٍ غَنيٍّ وكريمٍ فقالَ لَهُ: يا فُلانُ، أنا صاحِبُ عائِلةٍ، قليلُ ذاتِ اليَدِ، عاجِزٌ عَنِ التَّكشُّبِ -أي: بِسبَبِ ضَعْفي أَعنِي - فإنَّ هَذا يُعتبَرُ توسُّلًا بذِكرِ حالِ الداعِي، ومِثالُه منَ القُرآنِ قولُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: ﴿رَبِ يُعتبَرُ تُوسُّلًا بذِكرِ حالِ الداعِي، ومِثالُه منَ القُرآنِ قولُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: ﴿رَبِ إِنِي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [القصص: ٢٤]، هُنا لم يَذكُر إلَّا حالَه فقطْ، فتوسَل للهِ تَعالَى بذِكرِ حالِه: ﴿رَبِ إِنِي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [القصص: ٢٤]، فهنا مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلامُ تُوسَل إلى اللهِ عَرَّفَجَلَّ بأنَّه فقيرٌ إلَيْه.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، رقم (٢٢١٥)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَصَالِلتُهُ عَنْهُا.

تَ كَذَلِكَ قُولُ أَيُّوبَ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ أَقِي مَشَنِى ٱلضُّرُ وَأَنَتَ أَرْحَكُمُ ٱلرَّحِينَ ﴾ [الأنبياء:٨٣]، فهذا تَوسُّلُ بَذِكْرِ حالِه، حيثُ قالَ: ﴿أَنِي مَشَنِى ٱلضُّرُ ﴾، واسمٌ مِن أسماءِ اللهِ، حَيثُ قالَ: ﴿أَنِي مَشَنِى ٱلضُّرُ ﴾، واسمٌ مِن أسماءِ اللهِ، حَيثُ قَالَ: ﴿أَنْ مَعَناهُ أَنَّه يَجُوزُ أَنْ نَجَمَعَ بِينَ هَذا وهَذا وهَذا ونَدعوَ.

سابعًا: التَّوسُّلُ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابَتُه:

أَيْ: أَن أَطلُبَ مِن شَخصٍ تُرجَى إجابتُه أَنْ يَدعوَ اللهَ لِي، فَهَذَا جَائِزٌ، وله أَمثِلةٌ فِي السُّنَّةِ، فَقَدْ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ وَهُوَ يَخَطُّبُ يُومَ الجُمْعةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُغِثُنَا. فَرَفَعَ يَدَيْه فَدَعا، فَأَغَاثَهمُ اللهُ (١٠). فَهَذَا الرجُلُ الأَمُوالُ وانقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُغِثُنَا؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ تُرجَى إِجَابتُه. تَوسَّلَ بَدُعاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَيَعَانَ الرَّكُلُ النبيَّ عَلَيْهِ تُرجَى إِجَابتُه.

وهذا الرجُلُ لم يَسأَلُ لحاجِتِه فقطْ، فإنَّه لم يَقُلْ: يَنزِلُ المطَّرُ على بَيتي فقطْ، إنَّما سأَلَ لحاجَتِه وحاجةِ المُسلِمينَ، وأَخبَرَ النَّبيُّ عَلَيْ أَنَّ مِن أُمَّتِه سَبعينَ أَلفًا يَدخُلونَ الجَنَّة بلا حِسابٍ ولا عَذابٍ، فقامَ عُكاشةُ بنُ مِحصَنٍ فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أن يَجعَلني مِنْهم، قالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» (١)، وهَذا تَوسُّلُ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابتُه لَصلَحةِ الطالِبِ فقطْ؛ لأنَّ عُكاشةَ قالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجعَلني أنا. فقالَ: «أَنتَ مِنْهم».

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رَضَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضَالِللَهُ عَنْهُا.

وعلى هَذا فإنّنا نَقولُ: التوسُّلُ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابتُه مِنَ التَّوسُّلِ الجَائِزِ، ولكِنْ هَلْ هُوَ مِن التَّوسُّلِ المَشروعِ؟ بمَعنَى أَنَّه يَنبَغي لكلِّ إنسانٍ رأَى رجُلًا عليه سِيها الخَيرِ والصَّلاحِ أَنْ يَقولَ: ادعُ اللهَ لَي؟ أي: هَلْ هَذا منَ الأُمورِ المَشروعةِ، أو مِنَ الأُمورِ الجَائِزةِ التَّي يَكُونُ تَركُها أَوْلى؟

الجَوابُ: هو مِنَ الأمورِ الجائِزةِ الَّتي قد يَكُونُ تَركُها أَوْلَى، إلَّا إذا قصَدْت بقولِكَ للرجُلِ: ادْعُ الله لَي. مَصلحَتَه هو وليسَ مَصلحَتَك، أو قصدْت مَصلَحَتَه ومَصلَحَتَك، فاللَّذي يَقولُ لإِنْسانٍ: ادْعُ الله لَي، إمَّا أَنْ يَقصِدَ مَصلَحَتَه هو -أي: القائِلِ - أو مَصلَحة فالذي يَقولُ لإِنْسانٍ: ادْعُ الله لَي، إمَّا أَنْ يَقصِدَ مَصلحَتَه -أي: القائِلِ - فإنَّ هذا لا يَنبَغي؛ الداعِي، أو مَصلَحتَها جَمِعًا، فإذا كانَ قصَدَ مَصلحَتَه -أي: القائِل - فإنَّ هذا لا يَنبَغي؛ لأَنَّ ذلِكَ مِنَ السُّؤالِ المُجرَّدِ، ولا يَنبَغي للإِنسانِ أَنْ يَسألَ أَحَدًا غيرَه، فيكونَ عليه بذلِكَ مِنَّةُ، فرُبَّها إذا تَخاصَموا فيها بعدُ قَطَعَ رقبَتَه بمِنَّتِه عليه؛ ولِهذا لا يَنبَغي لكَ أن تَسألَ ولو كانَ رجُلًا صالحًا، بلِ ادْعُ اللهَ أنتَ، فليسَ بينكَ وبينَ رَبِّكَ أَحَدٌ، أمَّا إذا قصَدْت مَصلَحةً وللناعِي فقدْ تُؤجَرُ على ذلِكَ ويسهُلُ الأَمرُ، وقدْ يَدعو الداعِي وتكون له مَصلَحةٌ؛ لأنَّ الداعِي فقدْ تُؤجَرُ على ذلِكَ ويسهُلُ الأَمرُ، وقدْ يَدعو الداعِي وتكون له مَصلَحةٌ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا دعا لأَخيهِ بظَهرِ الغيبِ قالَ المَلكُ: آمينَ، ولَكَ بِمِثْل (١٠). فأنا أحِبُّ أَنْ يَدعو الملكُ يبظَهرِ الغيبِ فيُؤجَرُ.

وأمَّا التَّوسُّلُ بدُعاءِ مَن لا تُرجَى إجابتُه غيرُ جائِزٍ؛ لأنَّ هَذا يُشبِهُ الاستِهْزاءَ، فرجُلٌ عاصٍ فاسِقٌ فاجِرٌ يُرابي ويَزني ويَشرَبُ الحَمرَ ويَغشُّ ويَعتَدي على الناسِ، كيفَ تَأتِي إليهِ وتَقول لَـهُ: ا دعُ اللهَ أَنْ يَغفِرَ لــي؟! فهَـذا كأنَّه استِهـزاءٌ بِاللهِ عَرَّفِجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، رقم (٢٧٣٢)، من حديث أبي الدرداء رَمِحَالِتَهُ عَنْهُ.

= يَكَرَهُ الفاسِقينَ والظالِينَ والفُجَّارَ، فكيفَ تُريدُ مِنْه أَنْ يَكُونَ شَفيعًا لكَ عندَ اللهِ عَزَّهَ جَلَ؟! أمَّا الرجُلُ الصالِحُ الَّذي يَظهَرُ مِنه الصلاحُ فإنَّ اللهَ تَعالى يُحِبُّ الصالِحِينَ، وتُرجَى إجابتُه.

فالحاصِلُ، أنَّ التَّوسُّلَ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابتُه جائِزٌ، أمَّا مَن لا تُرجَى فلا يَنبَغي أن تَجعَلَه شَفيعًا لكَ عِندَ اللهِ عَزَّهَجَلَّ ولا أَنْ تَجعَلَه وَسيلةً لإجابةِ دُعائِكَ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قد يَسأَلُ سائِلٌ ويَقولُ: طلَبُ الدُّعاءِ خاصٌ بالنَّبِيِّ ﷺ.

فالجَوابُ: لو قالَه قائِلٌ لم يَبعُدْ، لكِنِ الأَصلُ عدمُ التَّخصيصِ.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: هَلْ هَـذا دليلٌ على جَوازِ طَلَب الدُّعـاء مِن أيِّ شَخصٍ تُـرجَى إجابتُه؟

فالجَوابُ: ليسَ هُوَ بدَليلٍ واضِحٍ، لكِنِ الأَصلُ عدمُ الخُصوصِيَّةِ بالنِّسبةِ للطلَبِ مِنَ الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- والأَوْلى أَلَّا تَفعَلَ، فادْعُ اللهُ تَعالى بها بينَكَ وبينَ ربِّكَ، فهذا خيرٌ لكَ، والدُّعاءُ عِبادةٌ، فكونُكَ تَطلُبُ مِن شَخصٍ يَدْعو لكَ ليسَ بطيِّب.

وأمَّا ما يُروَى مِن أنَّ الرَّسولَ رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ قالَ لَعُمرَ بِنِ الخَطابِ وقَدْ أَرادَ أَنْ يَعتمِرَ: لا تَنسَنا يا أَخي من صالِحِ دُعائِكَ (١). فهذا الحَديثُ ضَعيفٌ، ولكِنْ معَ هَذا نَقولُ: الأصلُ: الجَوازُ؛ لأنَّه ثبَتَ أنَّ الرَّسولَ سُئِلَ أَنْ يَدعوَ فدعا.

⁽١) أخرجه أبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٩٨)، والترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٦٢)، من حديث عمر رَضِيَالِتُهُ عَنْهُ.

القِسمُ الثاني: التوسُّل المَنوعُ.

والتَّوسُّلُ المَمنوعُ نَوعانِ:

أوَّلا: التَّوسُّلُ بشَيءٍ لا أَثَرَ له في إجابةِ الدُّعاءِ، كذاتِ النَّبيِّ عَلَيْهُ أَو جاهِهِ، وقَدْ تقدم أَنَّ التَّوسُّلَ في الدُّعاءِ هُو أَنْ تَقرنَ بدُعائِكَ ما يَكُونُ سببًا للإجابةِ، فالإيهانُ بِاللهِ سببٌ للإجابةِ، والطَّاعاتُ سبَبٌ للإِجابةِ، والتَّوسُّلُ بأسهاءِ اللهِ وصِفاتِه سبَبٌ للإِجابةِ، أمَّا إذا لم يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ في الإِجابةِ ولم يَكُنْ سببًا فالتَّوسُّلُ بِه لا يَجوزُ، بَلْ يَكُونُ نوعًا منَ الشِّركِ، كَما لو يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ في الإِجابةِ ولم يَكُنْ سببًا فالتَّوسُّلُ بِه لا يَجوزُ، بَلْ يَكونُ نوعًا منَ الشِّركِ، كَما لو أَنَّكُ استَعْمَلْت في المرضِ أشياءَ لم يَرِدْ بها الشرعُ، فلوْ أَنَّ شَخصًا مَريضًا مثلًا وقالَ: أَنَّ شَخصًا مَريضًا مثلًا وقالَ: أُجرِّبُ أَنْ أَربِطَ يدَي بخَيطٍ، لعلَّ ذلِكَ يَنفعُه. نَقولُ: هَذا لا يَجوزُ، مَن قالَ لكَ: إنَّ هَذا سبَّ؟!

ثانيًا: التَّوسُّلُ بشيءٍ لم يَثبُتْ في الشرعِ أنَّه سبَبٌ فإنَّه لا يَجوزُ، مِثل أَنْ تَتوسَّلَ بالرَّسولِ عَلَيْ وتَقول: اللهُمَّ إِنِّي أَسألُك بنبيِّك كذا وكذا. فهذا لا يَجوزُ الأَنَّ ذات الرَّسولِ ليسَتْ سببًا لإجابِته، فكونُ الرَّسولِ له ذاتٌ هذا لا يَنفَعُ ، فلا يَجوزُ أَن تَقولَ: اللهُمَّ إِنِّي ليسَتْ سببًا لإجابِته، فكونُ الرَّسولِ له ذاتٌ هذا لا يَنفعُ الرسولَ عَلَيْهِ الصَلاَهُ وَالسَلامُ ، أَمَّا أَلْك بنبيِّك، ولا بجاهِ نبيِّك أيضًا، فجاهُ الرَّسولِ إنَّما يَنفعُ الرسولَ عَلَيْهِ الصَلاهُ وَاللهُمَّ المَّالُك بجاهِ الرَّسولِ، فهو حَرامٌ، ولا يَجوزُ التَّوسُّلُ به اللهُ عَلَيْهِ اللهُ بها لم يَجعَلْه وَسيلةً، فيكونُ هذا نوعًا منَ الشِّركِ؛ لأنَّ إثباتَ الإِنسانِ لشَيءٍ مِنَ الأُمورِ أَنَّه سبَبٌ ولم يَثبُتْ أَنَّه سبَبُ ؛ نَوعٌ منَ الشِّركِ، واللهُ أَعلَمُ.

أمَّا التوسُّل بذاتِه ﷺ فإِنَّ ذاتَه لا تُؤثِّرُ شيئًا بالنِّسبةِ لدُعائِك إطلاقًا وإلَّا لقُلْنا: إنَّه يَجوزُ للإِنسانِ أن يَتوسَّلَ بالشَّمسِ وبالقمرِ ويَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بالشَّمسِ وأَسأَلُك

بالقمر وأَسأَلُك بالنُّجوم، وما أشبَه ذلك، فالذَّواتُ المَخلوقاتُ وإِنْ عظُمَت فإنَّه لا يَجوزُ النَّه اللهُمَّ إنِّ اللهُمَّ إنِّ اللهُمَّ إنِّ أَلْ نَقولَ: اللهُمَّ إنِّ أَسَالُك بذاتِ نَبيِّك أَنْ تَغفِرَ لى.

ولا يَجوزُ أَن تَقولَ: اللهُمَّ إِنِّي أَسألُك بنبيِّكَ، نبيِّ الرَّحْمةِ، أو ما أَشبَه ذلِكَ، فإِنْ قُلت: إنَّه قَدْ ورَدَ حديثٌ عنِ الرَّسولِ ﷺ في قصةِ الرجُلِ الأَعمَى الَّذي قالَ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسألُك بنبيِّك نبيِّ الرَّحْةِ...» (١) وذكرَ الدُّعاءَ. وهَذا قَدْ أَرشَدَ إليه النبيُّ ﷺ قالَ له: قُلْ هكذا.

فالجَوابُ عَن ذلِك: أنه لا يُريدُ أَنْ يَتوسَّلَ بذاتِه، فإمَّا أن يُحمَلَ على أن المَعنَى: أَتوسَّلُ إليكَ بنبيِّك أَيْ: بدُعائِه، وأنَّه طلَبَ مِنَ الرَّسولِ ﷺ أَنْ يَدعوَ له، أو المَعنَى: أَسأَلُك بنبيِّك نَبيِّ الرَّحةِ، أي: بالإيهانِ به؛ وذلِكَ لأنَّ الإيهانَ بالرَّسولِ ﷺ من الوَسائِلِ الَّتي يُتوسَّلُ بها في الدُّعاءِ، وأمَّا ذاتُ الرَّسولِ ﷺ فليسَ لها أثرٌ في إجابةِ الدُّعاءِ.

كذلك التّوسُّلُ بجاهِ الرَّسولِ عَلَيْهِ والجاهُ مَعناهُ القَدْرُ والمَنزِلةُ، ولا شكَّ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ له جاهٌ عِندَ اللهِ وقَدْرٌ ومَنزِلةٌ، فإنَّ اللهَ تَعالى ذكرَ عن مُوسَى أَنَّه كانَ عِندَ اللهِ وَجيهًا، وذكرَ عَن عِيسَى أَنَّه وَجيهٌ في الدُّنيا والآخِرةِ، ومُحمَّدٌ عَلَيْهِ أفضلُ الآنبياءِ، وعملى هذا فإنّه يكونُ عِندَ اللهِ وَجيهًا، ولا شكَّ أنَّ له جاهًا وقَدْرًا ومَنزِلةً لكِنْ جاهُه وقَدْرُه ومَنزِلتُه فإنّه يَتفعُ به هو نفسُه، أمَّا أنتَ فلا تَنتفِعُ ، فأيُّ صِلةٍ بينَ إِجابةٍ دُعائِك وبينَ وَجاهةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلامُ عِندَ اللهِ ؟! وإذا كانَ وَجيهًا فهاذا يَنفعُك؟ ولِهذا لا يَجُوزُ أن يَتوسَّلَ الإِنسانُ بجاهِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ.

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٧٨)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (١٣٨٥)، من حديث عثمان بن حنيف رَضَوَالِنَّهُ عَنْهُ.

وإِنْ كَانَ بِعِضُ أَهِلِ الْعِلْمِ أَجَازَ التَّوسُّلَ بِجَاهِ الرَّسُولِ ﷺ قَالَ: لأَنَّنَا نَرَى أَنَّ الْمُلُوكَ وَالسَّلاطينَ يَشْفَعُ الإِنسَانُ عِندَهم بِجَاهِ فُلانٍ وفُلانٍ، فيقولُ مثلًا: إنِّي أَسَأَلُك بِجَاهِ فُلانٍ وخَبَّتِك لَهُ أُو وقُربِه مِنْك أَن تُعطِيَني جَائزةً، أَوْ أَن تَفُكَّ أَسيري، وما أَشبَهَ ذلك.

والجَوابُ على هَذا أَنْ نَقولَ: إِنَّ اللهَ تَعالى لا يُقاسُ بِخَلْقِه، وجاهُ هَوْلاءِ الشرَفاءِ عندَ اللَّلوكِ والسَّلاطينِ له أثرٌ؛ لأنَّ السُّلطانَ مَهما عظُمَ قَدرُه فإنَّه سوف يُراعِي ذوِي الجاهِ وذوِي القَدْرِ؛ لأنَّه وإِنْ كَانَ هوَ السُّلْطانَ فلا بُدَّ أَن يَخافَ منَ الرَّعيةِ؛ ولذلِكَ صارَ التَّوسُّلُ بجاهِ الشُّرفاءِ أو العُظاءِ لدَى الملوكِ أمرًا مَعلومًا، وفائِدتُه ظاهِرةٌ، لكِنْ بالنِّسبةِ التَّوسُّلُ بجاهِ الشُّرفاءِ أو العُظاءِ لدَى الملوكِ أمرًا مَعلومًا، وفائِدتُه ظاهِرةٌ، لكِنْ بالنِّسبةِ إلى اللهِ عَرَقِجَلَّ فهُو لا يَخافُ مِن أَحَدٍ ويَستَوي عندَه مَن لَهُ جاهٌ ومَن ليسَ لَهُ جاهٌ بالنِّسبةِ إلى أنَّهم كلَّهم عِبادٌ لا يَستَطيعون أَنْ يَنفَعوا اللهَ ولا أَنْ يَضُرُّوه، وعَلى هذا فلا يَصِحُ أَنْ يُقاسَ التَّوسُّلُ بجاهِ المَخْلوقينَ إلى اللهِ عَرَقِجَلَّ عَلَى هَذا.

أمَّا النوعُ الثاني: فهُ وَ التوسُّلُ بشيءٍ مُحَرَّمٍ، كالتوسُّلِ المُتضمِّنِ للإِقسامِ على اللهِ بمخلوقاتِه، مِثْل أَنْ تَتوسَّلَ بالإِقسامِ على اللهِ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ فهذا لا يَجوزُ، وَتوسَّلَ إلى اللهِ تعالى بالإِقسامِ عليه بالشَّمسِ أو بالقمرِ، مِثلُ أَنْ تقولَ: يا ربِّ، أُقسِمُ علَيْك بالشَّمسِ أَنْ تَفعَلَ كَذَا وكَذَا. فإنَّه لا يَجوزُ؛ علَيْك بالشَّمسِ أَنْ تَفعَلَ كَذَا وكَذَا. فإنَّه لا يَجوزُ؛ لأنَّ الإِقسامَ على اللهِ فيه تَفصيلُ إذا كانَ إِقسامًا بِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أمَّا الإِقسامُ بمَخلوقاتِه فهُوَ شِركٌ مِن أَنواع الشِّركِ، فكيف تَتوسَّلُ إلى اللهِ تَعالى بها حرَّمَه علَيْك؟!

ووَجهُ كَونِ هَذا مُحَرَّمًا أَنَّ التَّوسُّلَ كها قدَّمْنا أَن يَقرنَ الإِنسانُ بدُعائِه ما يَكون سببًا لإِجابَتِه، والتَّوسُّلُ إلى اللهِ بها حرَّمَ ليسَ سبَبًا للإِجابـةِ، بَـلْ سبَبٌ للـرَّدِّ، أَرَأَيْت لَـوْ أَنَّ = ملِكًا مِن مُلوكِ الدُّنيا قالَ: إيَّاكُم أَنْ تَسلُكوا هذا الطريقَ. ومنَعَ مِن سُلوكِه، ثُم ذهَبَ أَحَدٌ مِنَ الناسِ إلى هَذا الملِكِ ليَطلُبَ مِنه جائِزةً وقالَ له: يا سيِّدي، إنَّني أَسأَلُك بمَعصيتِكَ أَن تُعطِيني جائِزةً؛ لأنَّني سلَكْت الطريقَ الَّذي منَعْتَني مِنه، فإنَّه يَأْمُرُ به إلى الحَبْسِ أن تُعطِيني جائِزةً؛ لأنَّني سلَكْت الطريقَ الَّذي منَعْتَني مِنه، فإنَّه يَأْمُرُ به إلى الحَبْسِ أو إلى الضَّربِ، ولا يُعطيه جائِزة نوالٍ ومالٍ، كيف تتوسَّلُ إليَّ بمَعصِيتي؟ هكذا التوسُّلُ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ واستِهانةً التوسُّلُ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ واستِهانةً به واستِهْزاءً بِه.

فصارَ التَّوسُّلُ المَنوعُ قِسمينِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى بها لا أَثَرَ لَه في إجابةِ دَعوتِه.

والثاني: أَنْ يَتوسَّلَ إلى اللهِ تعالى بشيءٍ مُحَرَّمٍ، والإِقسامُ عليه بشَيءٍ مِن نَخلوقاتِه نَوعٌ مِن أَنواعِ المُحرَّمِ.

وبِناءً عَلَى أَنَّه تَعرَّضْنا لذِكرِ الإِقسامِ على اللهِ يَنبَغي أن نَعرِفَ ما حُكمُ الإِقسامِ عَلَى اللهِ، أي: أَنْ تَحَلِفَ على اللهِ بأَنْ يَفعلَ شَيئًا أو يُقدِّرَ شيئًا؟

الجوابُ: أنَّ الإقسامَ عَلى الله تعَالى يَنْقسِمُ إلى ثَلاثةِ أَقسامِ:

القِسمُ الأوَّلُ: أن تُقسِمَ على اللهِ عَنَّقِجَلَّ أن يَفعَلَ ما أَخبَرَ أَنَّه سيَفعلُه، فهذا جائِزٌ، بَلْ هو واجِبٌ على الإنسانِ أن يَعتقِدَ ذلِك، مِثل أَنْ تَقولَ: واللهِ، ليَنصُرَنَّ اللهُ المُؤمِنينَ، أو واللهِ، ليَنظِرنَّ اللهُ في الثَّلُثِ أو واللهِ، ليَنزِلنَّ اللهُ في الثَّلُثِ الآخِرِ في الليلِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فإنَّ هذا جائِزٌ، بَلِ اعتِقادُه واجِبٌ؛ لأَنَّك أَقسَمْت بشيءٍ أخبَرَ اللهُ أَنَّه سيَفعَلُه.

والقِسمُ الثاني: أن يُقسِمَ الإنسانُ على اللهِ عَرَّفَجَلَّ إِحسانًا للظنِّ بِه، ورَجاءً لفَضلِه، فَهَذَا جَائِزٌ أَيضًا، ومِنْه قولُه ﷺ: «رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مَدْفُوعٍ بِالأَبُوابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبُوابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبُوهُ» (۱). أي: أنَّه فَقيرٌ مِسكينٌ وليسَ له قَدْرٌ عندَ الناسِ، يُدفعُ بالأَبُوابِ ولا يُدخَلُ على الناسِ، إن سأَلَ لم يُؤذَنْ لَه، وإن شفَعَ لم يُشفَعْ له، لكِنْ إن أقسَمَ على اللهِ لأَبَرَّه؛ لأَنَّه قائِمٌ بطاعةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على الوَجِهِ الَّذي يَرضاهُ اللهُ فإذا أَقسَمَ عَلى اللهِ أبرَّه.

ومِن ذلِكَ أَنَّ الرُّبيِّعَ -وهِيَ أَحْتُ أَنسِ بنِ النَّضِرِ، وعمَّةُ أَنسِ بنِ مالِكِ رَضَالِكُ عَامُّرَ كَسَرُ كَسَرُت ثَنيَّةَ جارِيةٍ مِنَ الأَنصارِ، فجاؤُوا إلى الرَّسولِ عَلَيْ يَطلُبون القِصاصَ، والسِّنُ يُكسَرُ بالسِّنِ؛ لقَوْلِه تَعالى: ﴿وَالسِّنَ إِلَسِنِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وكانت الرُّبيِّعُ غالِيةً عندَ أَنسِ بنِ النَّضرِ، فعرَضوا على أهلِ الجارِيةِ الصُّلحَ دراهِمَ أو إِبلًا أو غيرَهُما، فقالوا: لا نُريدُ إلَّا النَّضِر، فعرَضوا على أهلِ الجارِيةِ الصُّلحَ دراهِمَ أو إِبلًا أو غيرَهُما، فقالوا: لا نُريدُ إلَّا القِصاصَ. فقالَ أَنسُ بنُ النضرِ: واللهِ يا رَسولَ الله، لا تُكسَرُ ثَنيَّةُ الرُّبيِّعِ. والرسولُ عَلَيْ يَقُولُ له: ﴿كِتَابُ اللهِ القِصاصُ» ولَمْ يَقُلُ أَنسُ بنُ النَّضِرِ ذلِك رَدًّا للحُكْمِ الشَّرعيِّ، وأنَّه سَوفُ يُغيِّرُ إصرارَ هَوْلاءِ القومِ، فأَلقَى اللهُ في إنها قاله إحسانًا للظنِّ باللهِ عَنَّ عَبَلَ أَنسُ من يُو أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ ﴿"!).

القِسمُ الثالِثُ مِن الإِقْسامِ عَلَى اللهِ عَنَّهَ عَلَى اللهِ عَنَّهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَنَّهُ عَلَى اللهِ عَنَّهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ا

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، رقم (٢٦٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِنَهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، رقم (٢٧٠٣)، ومسلم: كتاب القسامة، باب إثبات القصاص في الأسنان، رقم (١٦٧٥)، من حديث أنس بن مالك رَضَوَالِيَّهُ عَنْهُ.

= ويَدُلُّ له حَديثُ أَبِي هُرَيرةَ رَضَ اللهِ عَنَهُ فِي قِصَّةِ الرجُلِ الَّذِي كَانَ عَابِدًا ويَمُرُّ على صاحِبِ لَه مُصرِّ على مَعصيةٍ، ويُخوِّفُه باللهِ، لكِنْ ذَاكَ يَقُولُ: دَعْني ورَبِّي. وهَذَا يَدُلُّ على أَنَّ الرجُلَ يُنيبُ إلى اللهِ عَرَّفَ جَلَّ ويَستغفِرُ، وهذَا كلَّما نَصَحَه قَالَ: دَعْني ورَبِّي. فقالَ: واللهِ لا يَغفِرُ اللهُ يُنيبُ إلى اللهِ عَرَّفَ جَلَّ ويستغفِرُ، وهذا كلَّما نَصَحَه قالَ: دَعْني ورَبِّي. فقالَ: واللهِ لا يَغفِرُ اللهُ لكَ، فقالَ اللهُ عَرَّفَ بَلَهُ وَأَحْبَطْتُ لكَ، فقالَ اللهُ عَرَّفَ جَلَّ اللّذِي يَتَأَلَّى عَلَي أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ، قَدْ غَفَرْتُ لَهُ وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ» (۱). فصارَ هذا الرجُلُ المُعجَبُ بنفسِه، المُتألِّي عَلى اللهِ، المُتحدِّي لفَضلِ اللهِ صارَتْ عَمَلَكَ» (۱). فصارَ هذا الرجُلُ المُعجَبُ بنفسِه، المُتألِّي عَلى اللهِ، المُتحدِّي لفَضلِ اللهِ صارَتْ نتيجتُه أَن حبِطَ عمَلُه، وذَاكَ الرجُلُ غَفَرَ اللهُ له؛ إمَّا لأَنَّ ذُنوبَه دونَ الشِّركِ، أو لأَنَّ اللهَ مَنَ عليهِ فتابَ حتَّى مِنَ الشَّركِ.

والحاصِلُ: أنَّ الإِقْسَامَ عَلَى اللهِ أَنواعُه ثَلاثةٌ: مِنه مَا يَكُونُ الحَامِلُ لَه حُسنَ الظَّنِّ بِاللهِ عَنَّهَجَلَّ، ومِنه مَا يَكُونُ إِقسَامًا على فِعلٍ مِن أَفعَالِ اللهِ أَخبَرَ اللهُ أَنَّه سَيَفَعَلُه، والثالِثُ: مَا يَكُونُ الحَامِلُ له الإِعجَابَ بالنَّفْسِ وتَحَدِّي فَضَلِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ وهَذَا حَرَامٌ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى، رقم (٢٦٢١)، من حديث جندب بن عبد الله البجلي رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

العِبادةُ:

وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَاب كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ»: اعْلَمْ أَنَّ مَبْنَى العُبُودِيَّةِ وَالإِيمَانِ بِاللهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، عَلَى التَّسْلِيمِ وَعَدَم الأَسْئِلَةِ عَنْ تَفَاصِيلِ الحِكْمَةِ فِي الأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَالشَّرَائِع؛ وَلِهَذَا لَمْ يَحْكِ اللهُ سُبْحَانَهُ عَنْ أُمَّةِ نَبِيٍّ صَدَّقَتْ بِنَبِيِّهَا وَآمَنَتْ بِهَا جَاءَ بِهِ أَنَّهَا سَأَلَتْهُ عَنْ تَفَاصِيلِ الحِكْمَةِ فِيهَا أَمَرَهَا بِهِ وَنَهَاهَا عَنْهُ وَبَلَّغَهَا رَبَّهَا، وَلَوْ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَهَا كَانَتْ مُؤْمِنَةً بِنَبِيِّهَا، بَلِ انْقَادَتْ وَسَلَّمَتْ وَأَذْعَنَتْ، وَمَا عَرَفَتْ مِنَ الحِكْمَةِ عَرَفَتْهُ، وَمَا خَفِيَ عَنْهَا لَمْ تَتَوَقَّفْ فِي انْقِيَادِهَا وَتَسْلِيمِهَا عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَلَا جَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهَا، وَكَانَ رَسُولُهَا أَعْظَمَ عِنْدَهَا مِنْ أَنْ تَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا فِي الإِنْجِيلِ: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَقُولُوا: لِمَ أَمَرَ رَبُّنَا؟ وَلَكِنْ قُولُوا: بِمَ أَمَرَ رَبُّنَا»؛ وَلِهَذَا كَانَ سَلَفُ هَذِهِ الأُمَّةِ -الَّتِي هِيَ أَكْمَلُ الأُمَم عُقُولًا وَمَعَارِفَ وَعُلُومًا- لَا تَسْأَلُ نَبِيَّهَا: لِمَ أَمَرَ اللهُ بِكَذَا؟ وَلِمَ نَهَى عَنْ كَذَا؟ وَلِمَ قَدَّرَ كَذَا؟ وَلِمَ فَعَلَ كَذَا؟ لِعِلْمِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مُضَادٌّ لِلْإِيمَانِ وَالإستِسْلَام، وَأَنَّ قَدَمَ الإِسْلَام لَا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى دَرَجَةِ التَّسْلِيمِ [١].

[1] والعِبادةُ تَتعلَّقُ بَتَوحيدِ الأُلُوهيةِ، بَلْ هِي أَهمُّ شيءٍ؛ لأنَّ الإِنسانَ لَم يُحَلَقُ إلَّا لِلعِبادةِ، قَالَ تَعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلِجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيعَبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦] فلَمْ يَحَلُقِ اللهُ الجِنَّ والإِنسَ ليَتمَتَّعُوا بالطَّعامِ والشَّرابِ واللِّباسِ والنِّكاحِ والمَساكِنِ والمَراكِبِ، أبدًا، ولَوْ كانَ كذلِكَ لكانَ الأَنعامُ خَيرًا مِنَّا؛ لأنَّ الأَنعامُ اهتَدَتْ لِيا خُلِقَت له ونَحنُ لم نَهتَدِ، وإنَّما خَلَقَ اللهُ عَنَّفَخُلُ الجِنَّ والإِنسَ ليَعبُدُوهُ فَقَطْ ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلِجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيعَبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦]، هَذه هِيَ الجِكْمةُ مِن خَلقِ الجِنِّ والإِنسِ، لا لنَأْكُلَ أو نَشرَبَ أو نَترفَّه، أبدًا،

فالأكلُ والشُّربُ والرَّفاهيةُ وسائِلُ إلى إِقامةِ العَبادةِ؛ ولِهذا قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ:
 «لَا صَلاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلا وَهُو يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ»؛ لأنَّه إذا صلَّى بحَضرةِ الطَّعامِ تَشُوَّشَ فَنقولُ له: كُلْ لتَأْتِي العِبادةَ وأنتَ مُطمئِنٌ عَيرُ مُشوَّشِ البالِ.

ومنَ العجَبِ أَنَّ كثيرًا منَ الناسِ اشتَغَلوا بها خُلِقَ لَهُم عَمَّا خُلِقوا لَهُ، أي: اشتَغَلوا عَن عِبادةِ اللهِ بالدُّنيا المَخلوقةِ لَهم، فكُلُّ الدُّنيا حتَّى الَّذي في السَّهاءِ مَخلوقٌ لَنا، قالَ اللهُ عَن عِبادةِ اللهِ بالدُّنيا المَخلوقةِ لَهم، فكُلُّ الدُّنيا حتَّى الَّذي في السَّهاءِ مَخلوقٌ لَنا، قالَ اللهُ عَنَّى عَلَقَ لَنا، قالَ اللهُ عَنَّى عَلَقَ لَنا، قالَ اللهُ عَنَّى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَسَخَرَ لَنا الشمسَ والقمرَ والنَّجومَ لَكُمُ مَّا فِي ٱللهُ وَلَا يَنهُ ﴾ [الجاثية: ١٣] وسَخَّرَ لَنا الشمسَ والقمرَ والنَّجومَ والأَنهارَ والبِحارَ، ومعَ ذلِكَ كثيرٌ مِنَّا اشتَغَلَ بها خُلِقَ لَنا عَمَّا خُلِقْنا لَهُ؛ كأنَّه انتِكاسٌ في الرَّأْيِ ونَقصٌ في العَقلِ.

والعِبادةُ تُطلَقُ على مَعنيَيْن: عَلى التَّعبُّدِ، وعَلى المُتعبَّدِ به، أمَّا إطلاقُها على التَّعبُّدِ فإنَّك تَقولُ: عبَدْت اللهَ عبادةً، أي: تَعبُّدًا، وأمَّا على المُتعبِّد بِه فإنَّك تَقولُ: الصلاةُ عِبادةٌ، والزَّكاةُ عِبادةٌ، والزَّكاةُ عِبادةٌ، والرَّدةُ، والطَّومُ عِبادةٌ، إلى آخِرِه، فلنعرفُها على الوَجهَيْنِ:

- أمّا العبادة بمعنى التّعبُّدِ فهِي التّذلُّلُ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حُبًّا وتَعظيمًا بفِعلِ أَمرِه واجتِنابِ نَهْيه، فالعِبادة إِذًا مَبنيَّة على المَحبَّةِ والتَّعظيم، ثُحِبُّ الله عَنَّوَجَلَّ فتَفعَلُ ما أَمرَكَ بِه وتُعظِّمُه فتَهرَب مِمَّا حرَّمَه عليكَ خَوفًا مِنْه، والعِبادة بمَعنَى التَّعبُّدِ مَأْخوذة مِن قَوْلِهم: طريقٌ مُعبَّدٌ. أي: مُذلَّلُ لسالِكِه، مُسهَّلُ له.
- ثُم قُلْنا كَما قالَ المؤلِّفُ أيضًا: إِنَّ مَبنَى التَّعبُّدَ عَلى التسليمِ المُطلَقِ للمَعبودِ، وهوَ اللهُ عَنْ وَعَظيمُ أَمرِه ونَهيه، وعدمُ المُناقشةِ، فلا تَقول: يا رَبِّ لِمَ أَوْجَبْت؟! يا رَبِّ لِمَ عَنْ فَكَا وَتَعظيمُ أَمرِه ونَهيه، وعدمُ المُناقشةِ، فلا تَقول: يا رَبِّ لِمَ أَوْجَبْت؟! يا رَبِّ لِمَ

= فعَلْت؟! بَلْ تُسلِّمُ تَسلِیًا مُطلَقًا، فإِنْ لم تَفعَلْ هَذَا فعِبادتُك ناقِصةٌ، فالرقیقُ یكونُ عَبدًا حَقیقةً إن كانَ إذا أَمَرَه سیِّدُه بادر إلى المُأْمورِ بِه دونَ أَنْ یُناقِشَ سیِّدَه، فإذا كانَ هَذَا بالنِّسبةِ إلى الخالِقِ.
بالنِّسبةِ للمَخلوقينَ بعضِهم معَ بعضِ فكيفَ بالنِّسبةِ إلى الخالِقِ.

فالعِبادةُ مَبنيَّةٌ على التَّسليمِ التامِّ بحيثُ لا تُناقِش ولا تَقولُ: لِمَ؟ وإِنَّمَا تَقولُ كَمَا قَالَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿لِيَحْكُمُ بَيْنَكُمُ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور:٥١]، وقالَ عَنَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللهُ وَرَسُولُهُ وَأَمَّ أَن يَكُونَ لَمُهُمُ ٱلْخِيرَةُ مِنَ أَمَّرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦].

فلا تَقُلْ: يا رَبِّ لِمَ فرَضْت صِيامَ ثلاثينَ يومًا أو شَهرًا؟ بَلْ قُلْ: سمِعْنا وأَطَعْنا. ولا تَقُلْ: لِمَ فرَضْت الجِهادَ معَ مَشقَّتِه؟ بل قُلْ: سمِعْنا وأَطَعْنا. هذا هوَ مَبنَى العُبودية؛ التَّذلُّلُ للمَعبودِ له والتَّسليمُ التامُّ، واقرَأْ إِنْ شِئتَ قولَ اللهِ تَعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ كَتَّلَ للمَعبودِ له والتَّسليمُ التامُّ، واقرَأْ إِنْ شِئتَ قولَ اللهِ تَعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي آنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمّا قَصَيْتَ وَيُسَلِّمُوا شَبَلِيمًا ﴾ [النساء: 10] قَسَمٌ من اللهِ: فلا وَرَبِّك، لا يُؤمِنون حتَّى يَقوموا بهذه الأُمورِ النَّلِيمًا ﴾ [النساء: 10] قَسَمٌ من اللهِ: فلا وَرَبِّك، لا يُؤمِنون حتَّى يَقوموا بهذه الأُمورِ النَّلِيمًا .

وقد ذكَرْنا أنَّ العِبادةَ تُطلَقُ عَلى مَعنيَيْن: على التَّعبُّدِ، وعَلى المُتعبَّدِ بِه، وبيَّنَّا تَعريفَها عَلى الإطلاقِ الأوَّلِ.

أمَّا مَعناها عَلى الوَجهِ المُتعبَّدِ بِه فأَحسَنُ ما عُرِّفَت بِه ما عرَّفَها بِه شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّة رَحِمَهُ ٱللهُ ويرضاهُ مِنَ الأَقوالِ ابنُ تَيميَّة رَحِمَهُ ٱللهُ ويرضاهُ مِنَ الأَقوالِ

= والأَعمالِ الظاهِرةِ والباطِنةِ، كالصَّلاةِ والصِّيامِ والزَّكاةِ والحجِّ وبِرِّ الوالِدينِ وصِلةِ الأَرْحام، ونَحوِ ذلِك^(۱).

والعِبادةُ مَبنيَّةٌ على أصلَيْن أساسِين لا تَصِحُّ إلَّا بِها:

الأَصلُ الأَوَّلُ: الإِخلاصُ للهِ عَنَّقَجَلَ بأَنْ يَفعَلَها الإِنسانُ طاعةً للهِ عَنَّقَجَلَّ يَبتَغي مِن اللهِ تَعالَى فَضلًا ورِضوانًا، كَمَا قالَ اللهُ عَنَّقَجَلَّ عَن مُحَمَّدٍ رَسولِ اللهِ: ﴿ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللهِ عَن اللهِ عَلَى اللهُ عَن اللهِ عَن اللهِ عَن اللهِ وَرِضُونَا ﴾ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَاشِدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضُونَا ﴾ [الفتح: ٢٩].

فَمَن فَعَلَ العِبادةَ لَيُقالَ: إنَّه عابِدٌ. لم تُقبَلْ مِنه؛ لعدَمِ الإِخلاصِ، ومَن فَعَلَ العِبادةَ لِيَنالَ بِها مَرتبةً منَ الدُّنيا لم تُقبَلْ مِنه؛ لعدَمِ الإِخلاصِ، كما لَوْ صارَ يُكثِرُ الركوعَ والسُّجودَ لاَ عَلَم الإِخلاصِ وكذلِكَ مَن لأَجلِ أَنْ يُوظَّفَ إِمامًا في المَسجدِ، فهذا لا تُقبَلُ عِبادتُه؛ لعدَم الإِخلاصِ وكذلِكَ مَن طلَبَ العِلمَ لِيَنالَ بذلِكَ شَهادةً، فهذا لا يُثابُ على طلَبِه، بَلْ يَأْتُمُ؛ لعدَم الإِخلاصِ للهِ تَعالى في عِبادةٍ مِن أَفضَلِ العِباداتِ؛ لأنَّ طلَبَ العِلمِ الشَّرعيِّ جِهادٌ في سَبيلِ اللهِ.

والدَّليلُ مِنَ القُرآنِ عَلَى وُجوبِ الإِخلاصِ فِي العِبادةِ قُولُه تَعالى: ﴿وَمَا أُمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ اللهُ تُعالى: ﴿فَلِ اللهَ أَعْبُدُ مُغْلِصًا لَهُ, دِينِي اللهُ لَعْبُدُواْ اللهُ تُعالى: ﴿فَلِ اللّهَ أَعْبُدُ مُغْلِصًا لَهُ, دِينِي اللهُ فَاعْبُدُواْ مَا شِثْتُمْ مِن دُونِدِ ﴾ [الزُّمَر:١٤-١٥].

أمَّا مِن السُّنةِ فقولُ النبيِّ ﷺ: «إِنَّهَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُه إلى اللهِ ورَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُه إلى دُنْيا

⁽١) العبودية (ص:٤٤).

= يُصِيبُها أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُها، فَهِجْرَتُهُ إِلَى ما هاجَرَ إِلَيْهِ»(١).

هَذا دَليلٌ منَ السَّنةِ عَلى وُجوبِ الإِخلاصِ وأنَّ العِبادةَ لا تُقبَلُ إلَّا إذا كانَتْ للهِ، فَهَذانِ اختَلَفا في النِّيةِ فبطَلَ عمَلُ الثاني دونَ الأوَّلِ، وقالَ تَعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ عُمَّ يُدْرِكُهُ ٱلمَوْتُ فَقَدُ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [النساء:١٠٠].

أمَّا الأصلُ الثاني وهوَ الأساسُ: فهُوَ الْمَتابَعةُ للرَّسولِ ﷺ بحَيثُ لا يَتعبَّدُ الإنسانُ للهِ إلاّ بها شَرَعَ، فمَنْ تَعبَّدَ للهِ بغَيْرِ ما شَرَعَ فعبادتُه غيرُ مَقبولةٍ ولَوْ كانَ مُحْلِصًا؛ فالأَعمالُ الَّتي يُحرِزُها أصحابُ الطُّرقِ مِنَ الصُّوفيةِ وأمثالِهم هُمْ فيها مُحْلِصونَ للهِ، لكِنَّها لا تُقبَلُ؛ لعدَمِ المُتابَعةِ؛ لأنّها لم تُوافِق الشَّرعَ، ولَوْ أنَّ رجُلًا قالَ: أنا أُريدُ أنْ أُصلِّيَ الظُّهرَ ثهانيَ ركعاتٍ، لأَزدادَ مِنَ الخيرِ. قُلْنا له: صَلاتُك باطِلةٌ؛ لعدَمِ المُتابَعةِ، معَ أنَّه مُحْلِصٌ ويُحبُّ الخيرَ، يُريدُ أنْ يَتقرَّبَ إلى اللهِ، لكِنَّه فعَلَ الأمرَ على خِلافِ ما جاءَ بِه الشَّرعُ فلا يُقبَلُ مِنْه.

الدَّليلُ عَلى هَذا الأصلِ مِنَ الكِتابِ والسُّنةِ:

قولُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا ءَانَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَانَهَ كُمُ عَنْهُ فَأَنَهُوا ﴾ [الحشر:٧]، وقالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شَرَكَوُ السَّرَعُوا لَهُم مِنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ ٱللّهُ ﴾ [الشورى:٢١]، وقالَ عَزَقِجَلَّ: ﴿ وَأَنَ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَبِعُوهُ ۖ وَلَا تَنَبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ وَالشَّبُلُ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ . ﴾ [الأنعام:١٥٣]، هذه ثلاثُ آياتٍ مِنَ القُرآنِ كلُّها تَدلُّ عَلى وجوبِ المُتابَعةِ لِلرَّسولِ عَلَيْهِ اللهِ . للرَّسولِ عَلَيْهِ السَّلَةُ مَعَ عَدَمِ الحُروجِ عن شَرِعِ اللهِ .

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: إنها الأعهال بالنيات، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضَالِللهَ عَنْهُ.

أمَّا مِنَ السُّنةِ فالدَّليلُ قولُ النبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّهِ (۱) ، وفي لَفظٍ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّهُ (۲) ، في لَفظٍ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُو رَدُّهُ (۲) فَدَلَ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لا يُقبَلُ أَيُّ عَمَلٍ إلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهُ أَمْرُ اللهِ ورَسولِه، وإلَّا فإنَّه مَردودُ ، فلا نَسَانُ الَّذي يُريدُ الخيرَ ولَوْ كَانَ حَريصًا عليْه ما دامَ العمَلُ غيرَ مَشروعٍ فإنَّه لا يُقبَلُ مِنه.

ودَليلٌ آخَرُ منَ السُّنةِ: قولُه ﷺ: ﴿إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»(٢).

هَذانِ أَصلانِ أَساسيانِ في قَبولِ كلِّ عِبادةٍ؛ ولِذلِكَ نَجدُ أنَّ العِباداتِ فيها أَركانٌ وشُروطٌ وواجِباتٌ؛ لأَجلِ أَنْ يَتحقَّقَ مَسيرُها على ما جاءَ بِه النَّبيُّ ﷺ.

ولا تَتحقَّقُ المُتابَعةُ حتَّى تَكونَ العِبادةُ مُوافِقةً لها جاءَ بِه -أَيْ: لِها جاءَ به الرَّسولُ عَلِيلةً - في أُمورٍ سِتةٍ: سبَبِها، جِنسِها، قَدرِها، صِفتِها، زَمانِها، مَكانِها.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَئِحَالِيَّةُعَنْهَا، وعلقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، ومن قال: لا يجوز ذلك البيع.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضَاللَهُعَنهَا.

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيهان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَحْوَاللَهُ عَنْهُ.

= أُوَّلًا: سببها: فلا بُدَّ أَن يَكُونَ هذا السبَبُ قَدْ جاءَتْ به الشَّريعةُ، فإِنْ لم تَأْتِ به الشَّريعةُ فإِنْ لم تَأْتِ به الشَّريعةُ فإنَّه لا تَصِحُّ العِبادةُ به.

والسبَبُ في اللَّغةِ: كلُّ ما يُتوصَّلُ بِه إلى غَيرِه؛ ولِهَـذا سُمِّيَ الحَبلُ سَبَبًا؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمَّدُدُ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج:١٥]، أي: بحَبلٍ.

وأمَّا في الاصطِلاحِ عندَ الأُصولِيِّينَ: فالسبَبُ هوَ ما يَلزَمُ مِن وُجودِه الوُجودُ ومِن عدَمِه العدَمُ، فكلُّ شَيءٍ عُلِّق علَيْه الوُجودُ بحَيثُ إذا وُجِدَ وجِدَ الشيءُ، وإذا لم يُوجَدْ لم يُوجَدْ فهُوَ سبَبٌ، مِثالُ ذلِكَ: أسبابُ المواريثِ فإنَّها إِنْ ثبَتَت ثبَتَ الإِرثُ، وإِنْ عُدِمَت عُدِمَ الإِرثُ.

أيضًا العِباداتُ إذا لم يَكُن لَها سَبَبٌ شَرعيٌّ وأَحدَثَ الإنسانُ لَها سَبًا لم تَكُنْ مَقبولةً، مِثالُه: لوِ اجتَمَعَ الناسُ لَيلةَ عِيدِ مِيلادِ الرَّسولِ ﷺ في مكانٍ وجعَلوا يَذكُرون الله ويُصلُّون عَلى النبيِّ ﷺ في مكانٍ وجعَلوا يَذكُرون الله ويُصلُّون عَلى النبيِّ عَيْفِهُ ويَذكُرون مدائِحَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يُريدونَ بذلِكَ التَّقرُّبُ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَصلُ هذا التَّقرُّبُ الأنَّه لم يكن سببًا، أَيْ: لم يَقُلِ الشارعُ: الميلادُ سبَبٌ لإحداثِ هذا الذِّكرِ، مع أنَّه ذِكرٌ ليسَ فيه شيءٌ، فهُمْ يَذكُرون الله ويُصلُّون عَلى الرَّسولِ عَلَيْهِ، لكِنْ لم يَجعَلِ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلادُ والسَّلَامُ هذا الزَمَنَ لِهَذه العِبادةِ.

كذلِكَ يُوجَدُ بعضُ الناسِ كلَّما أَرادَ أَن يَتَطَيَّب قالَ: اللهُمَّ صلِّ على مُحَمَّدٍ. فيَجعلُ الطِّيب سببًا للصَّلاةِ، فلا يُثابُ؛ لأنَّ هَذا السبَبَ لم يَجعَلْه الشارعُ سببًا، فلَمْ يَقُلِ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: كلَّما تطيَّبُ مسلُّوا عليَّ، ولا كانَ هُوَ إذا تَطيَّبَ قالَ ذلكَ.

وهُناكَ أيضًا بعضُ الناسِ إذا تَجشَّاً قالَ: الحمدُ للهِ. وليسَ هَذا مَشروعًا، فلَمْ يَرِدْ عنِ الرَّسولِ ﷺ أَنَّ هَذا التَّجشُّوَ سَبَبٌ لقَولِ: الحَمدُ للهِ. ولَو فُرِضَ أَنَّ الإنسانَ أُصيبَ وصارَ لا يَهضِمُ وليًا حصَلَت هذه النِّعمةُ فرِحَ وقالَ: الحمدُ للهِ. فلا بَأْسَ، فهذا يَكُونُ حمِدَ اللهَ عَلى زوالِ مرَضٍ، أمَّا الجُشاءُ فالرَّسولُ ﷺ لم يَأْمُونا بِهذا، لكِنْ إذا عطَسَ الإنسانُ أَمَرَنا

بالحَمدِ، ولَوْ كانَ الجُشَاءُ يُقالُ فيه: الحَمدُ اللهِ. لبَيَّنَه الرَّسولُ لَنا.

وهُناكَ أَيضًا بعضُ الناسِ إِذَا تَثَاءَبَ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجيمِ، وهَذَا لِيسَ بِمَشروعٍ، فَمَن قَالَ: إِنَّ التَّثَاؤُبَ سَبَبٌ لقولِ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجيمِ؟! وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرُوانَ فَاسْتَعِذُ بِاللهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨]، فإذا قرَأْنا الحكديثَ لم نَستَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجيمِ، كذلِك لم يَقُلْ: مَن يَتَثَاءَبُ فلْيَستعِذْ بِاللهِ

كذلِكَ مَن قالَ: أنا أريدُ أن أَتسوَّكَ كلَّما دَخَلْت الفصلَ. وجعَلَ هَذا لازِمًا كلَّما أَرادَ أن يَدخُلَ الفَصلَ تَسوَّكَ، تَكونُ عِبادةً غيرَ مَشروعةٍ؛ لأنَّه لم يَرِدْ أنَّ الإنسانَ كلَّما أَرادَ أن يَدخُلَ محلَّ العِلم تَسوَّكَ.

إذًا، لا بُدَّ أَنْ تَكُونَ العِبادةُ مُوافِقةً للشرعِ في سَببها، والعِباداتُ الَّتي اتَّخَذَها الناسُ لأَسبابٍ لم تُشرَعْ تُعتَبَرُ غيرَ مُقرِّبةٍ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَ، وبِهَذا يَتبَيَّن أنَّ الاحتِفالَ بعِيدِ المَولدِ بدعةٌ.

الثاني: جِنسُها: فلا بُدَّ في العِبادةِ أن تَكونَ مُوافِقةً للشَّرعِ في جِنسِها، فلو تَعبَّدَ الإِنسانُ بشَيءٍ لم يَرِدِ التَّعبُّدُ بجِنسِه صارَ ذلِك بِدْعةً غيرَ مَقبولٍ مِنه، مثالُ ذلِكَ: لو قال: إنَّ

= الأُضحِيَّةَ منَ الغنَمِ ومِن الضَّأْنِ مَقبولةٌ إِذا تَمَّت شُروطُها، وأَنا أُريدُ الأُضحِيَّةَ بفرَسٍ، فإنَّه أَغلى منَ الشاةِ، فلا تُقبلُ؛ لأنَّها ليسَتْ مِن جِنسِ ما أُمِرَ بِه.

كذلِكَ أيضًا لَوْ قالَ رجُلٌ: إنَّه قد شُرِعَ أن نُؤدِّيَ صاعًا منَ الطَّعامِ فِطرةً في آخِرِ رَمَضانَ، وأنا أُريدُ أَنْ أُخرجَ صاعًا مِن (بَذرِ القَتِّ) بدلًا عن صاعِ الطَّعامِ. قُلنا له: لا يُجزئُ؛ لأَنَّه ليسَ من جِنسِ العِبادةِ المَشروعةِ.

فإِذًا، لا بُدَّ أَن تَكونَ العِبادةُ مُوافِقةً للشَّرعِ في جِنسِها، فإذا تَعبَّدَ الإنسانُ للهِ بعِبادةٍ لم يَكُن جِنسُها مَشروعًا قُلْنا: هَذه عِبادةٌ باطِلةٌ؛ لأنَّها لم تَتحقَّقْ فيها مُوافَقةُ الشَّرعِ، ولا بُدَّ مِن مُوافَقةِ الشَّرع.

الثالِثُ: قَدْرُها: فلا بُدَّ أن تَكونَ العِبادةُ مُوافقةً للشرعِ في قَدْرها، فمَعلومٌ مثَلًا أن عَدَدَ ركَعاتِ صَلاةِ الظُّهرِ أربعٌ، فإنْ قالَ قائِلٌ: إنَّ في عَصرِنا هذا تَخاذَلَ الناسُ عنِ الصَّلاةِ وصاروا لا يُؤدُّونها بتَهامِها، وأنا أُريدُ أن أَزيدَ أربعَ ركَعاتٍ وأَجعَلَ الظُّهرَ ثَمانِيَ ركَعاتٍ مِن أَجْل أنَّ النَّقْصَ مِن هُنا يُجبَرُ مِن هُنا.

قُلْنا: هَذا مَردودٌ عليكَ؛ لأنَّه ليسَ مُوافِقًا للشرع في القَدْرِ.

كذلِكَ لَـوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَن يَتعبَّدَ للهِ عَنَّوَجَلَّ بِأَنْ يَجعلَ التَّسبيحَ الَّذي شُرِعَ أَدبارَ الصلواتِ مِئتَيْنِ مُتعبِّدًا للهِ بذلِك، لقُلْنا: هَذا يُرَدُّ كلَّه؛ لأَنَّه تَعبُّدٌ للهِ تَعالى بها لَمْ يَشرَعْه، ويكونُ له أَجرُ الذِّكْرِ المُطلَقِ فقط، أمَّا إِن زَادَ ومِن نِيتِه أَنَّ المَشروعَ هوَ الثَّلاثُ والثَّلاثُون والبَّلاثُ والبَّلاثُ والبَّلاثُ والبَّلاثُ والبَّلاثُ والبَّلاثُ والبَّلاثُ والبَّلاثُ عَن يَيتِه أَنَّ المَشروعَ هوَ النَّلاثُ والنَّلاثُ والبَّلاثُ والبَّلاثُ عَمَّدُ مِن زِيادةِ الذِّكْرِ وإنَّها نَمنَعُه مِن أَنْ يَزيدَ على المَشروع مُعتقِدًا أَنَّه مَشروعٌ.

= رابِعًا: الصِّفةُ: فإِنْ لم تَكنِ العِبادةُ مُوافِقةً للشَّرعِ في صِفتِها فليسَتْ مَقبولةً، فمثلًا لَوْ أَنَّ رجُلًا غسَلَ أَعضاءَه الأَربعةَ كلَّها في الوُضوءِ، لكِنَّه بدَأَ بالرِّجْلينِ، ثُم الرَّأسِ، ثُم اليَدينِ، ثُم الوَجهِ.

لقُلْنا: هذا لا يُجزِئُ؛ لأنَّه غيرُ مُطابِقٍ للشَّرعِ في صِفتِه وكَيْفيتِه.

وكذلِكَ أيضًا لو عكسَ رجُلٌ في الصلاةِ، فبداً بالسُّجودِ قبلَ الرُّكوعِ، فإنَّه لا يُقبَلُ؛ لعدَمِ مُوافَقةِ الشَّرعِ في كَيْفيتِها، وكذلِكَ في الحَجِّ لو بداً بالمَبيتِ في الْمُزدلِفةِ قبلَ الوُقوفِ بعرَفةَ، فإنَّه لا يُقبَلُ؛ لأنَّه غَيرُ مُوافِقٍ للشَّرعِ.

وفي حالِ اختِلافِ التَّرتيبِ يُجزِئُه الأَخيرُ من هَذِه الأشياءِ، ففي المَسأَلةِ الأُولى في المُوضوءِ يُجزِئُه مِن غَسلِ الأَعضاءِ الأَربَعةِ الوَجهُ، ويَأْتي بالباقِي مرتَّبةً، وكذلِكَ نَقولُ في المُصّلاةِ، لكِنِ الصَّلاةُ ليَّا كانَتْ جُزءًا لا يَتجزَّأُ بكُل أَركانِها، إِذا سجَدَ قبلَ الرُّكوعِ مُتعمِّدًا بطَلَت صَلاتُه، إلَّا إذا كانَ ناسِيًا، وكذلِكَ في الحَجِّ لَوْ باتَ بالمُزدَلِفةِ قبلَ الوُقوفِ بعرَفة ووقفَ بعرَفة وجَبَ أن يَرجِعَ ويَبيتَ بالمُزدلِفةِ.

خامِسًا: زمائهًا: فلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ العِبادةُ مُوافِقةً للشَّرِعِ فِي الزَّمانِ، فلَوْ أَنَّ أعرابيًّا قالَ: الحَجُّ يَكُونُ فِي عِيدِ الأَضحَى، وأنا صاحِبُ غنَمْ، وأجلِبُ فِي الأَسواقِ غنهًا ومَوسِمي في بيع الغنَمِ هوَ عيدُ الأَضحَى، فسوفَ أَحُجُّ فِي عِيدِ رمَضانَ، أَذَهَبُ إلى مكَّةَ مُتأخِّرًا بيعِ الغنَمِ هوَ عيدُ الأَضحَى، فسوفَ أَحُجُّ فِي عِيدِ رمَضانَ، أَذَهَبُ إلى مكَّةَ مُتأخِّرًا وأخرجُ يومَ ثَهانيةٍ وعِشرينَ مِن رمَضانَ، وأبيتُ في مِنَى، ويومَ تِسعِ وعِشرينَ مِن رمَضانَ أَقِفُ في عرَفةَ، ثُم أَرمِي الجِهارَ وأطوفُ بالبيتِ وأسعَى، وفي عيدِ الأَضحَى أكونُ عِندَ غَنَمي أبيعُه.

لَقُلْنا له: هذِه العِبادةُ مَردودةٌ؛ فهُو قَدْ جاءَ بكُلِّ أَفعالِ الحَجِّ عَلَى التَّرتيبِ، لكِنْ
 مُخَالِفةً للشَّرع في زمانها.

كذلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَوَّلَ الصِّيامَ مِنَ النهارِ إِلَى اللَّيْلِ لا يُقبَلُ منه؛ لعدَمِ مُوافَقةِ الشَّرعِ فِي الزَّمانِ، وكذلِكَ كلُّ عِبادةٍ مُوقَّتةٍ إِذا أَخرَجها عَن وَقتِها فإنها لا تُقبَلُ مِنه، وعلى هَذا لَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الناسِ تَعمَّدَ تَأْخيرَ الصَّلاةِ عَن وَقتِها ثُم صلَّاها، فلا تُقبَلُ مِنه؛ لأنها غيرُ مُوافِقةٍ للشَّرعِ فِي زمانِها؛ ولِذلِكَ نَقولُ لِمثل هذا الرجُلِ الَّذي تَعمَّدَ تَركَ الصلواتِ أو يُصلِّي أَحيانًا ويدَعُ أحيانًا: تُبْ إلى اللهِ وأحسِنِ العملَ وأصلِحْه وما مضى فلَن يُقبَلَ مِنكَ مَها عمِلْت؛ لأنَّك ترَكْته مُتعمِّدًا.

أمَّا لَوِ اشتَغَلَ بشيءٍ عَظيمٍ ونَسِيَ الوَقتَ، فإنَّه يُصلِّيها؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»(١).

فَإِنْ قَالَ قَائلٌ: إذا كَانَ النَّبِيُّ عَيَّا أَمَرَ الناسِيَ بِقَضائِها إذا ذَكَرَ، فَالْمُتَعَمِّدُ مِن بابِ أَوْلى؟

فالجَوابُ: الَّذي نامَ أَو نَسِيَ لم يُسِئْ فهُو مَعذورٌ، أمَّا هَذا فقَدْ أَساءَ وليسَ بمَعذورٍ، ونَستدلُّ على أنَّها لا تُقبَل مِنه بالحَديثِ الَّذي سبَقَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَسَّةً! لَيْسَ عَلَى هَذا أَمْرُ اللهِ ورَسُولِه لو صلَّاها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽۲) تقدم تخریجه (ص:۳۰٦).

سادِسًا: مَكانَها: فلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ العِبادةُ مُوافِقةٌ للشرعِ في مَكافِها، فَهُناكُ عِباداتُ خَصوصةٌ بمَكانٍ مُعيَّنٍ، فإِنْ فعَلَها الإِنسانُ في غيرِ هَذا المكانِ لا تُجزِئُ، فالاعتِكافُ مثلًا مَكانُه في المَساجِدِ، فإذا قالَ رجُلٌ: أنا سأَعتكفُ في حُجرةٍ منَ البَيتِ لا أُكلِّمُ أَحَدًا أبدًا من الناسِ. فلا يُقبَلُ منه؛ لأنَّه غيرُ مُوافِقِ للشرعِ في مَكانِه؛ ولِهَذا يُقالُ: إنَّ رجُلًا نذَرَ أَنْ يَجعلَ للهِ عِبادةٌ لا يُشارِكُه فيها أَحَدٌ مِنَ الخَلقِ حِينَ فعلَها، فذهبَ يَسألُ العُلهاءَ كيف يُمكِنُ ذلِكَ؟ قالَ: إِنْ صُمتُ قد يَكُونُ هُناكَ أُناسٌ صائِمون، وإن صلَّيْتُ قَدْ يَكُونُ هُناكَ أُناسٌ يُصلُّون. فذهبَ إلى أَحَدِ العُلهاءِ فقالَ: يَذهبُ إلى مَكةَ ويُخلَى لَه المَطافُ، أي: يَطوفُ وَحدَه، وفي هَذه الحالِ إذا طافَ وَحدَه لا يُمكِنُ أن يُشارِكَه أَحَدٌ في العِبادةِ؛ لأنَّه ليسَ هُناكَ بَيتُ يُطافُ بِه إلَّا البيتُ الحَرامُ، وعَلى هذا فيكونُ مُوفيًا لنَذرِه؛ لأنَّ هَذه العِبادةَ مَحْصوصةٌ بِيَتُ يُطافُ بِه إلَّا البيتُ الحَرامُ، وعَلى هذا فيكونُ مُوفيًا لنَذرِه؛ لأنَّ هَذه العِبادةَ مَحَصوصةٌ بِمَا اللّهُ المُكانِ المُعيَّنِ.



مَراتِبُ التَّسليمِ:

فَأَوَّلُ مَرَاتِبِ تَعْظِيمِ الأَمْرِ التَّصْدِيقُ بِهِ [١]،.....

[1] مَراتِبُ التَّسليم:

أَوَّلًا: التَّصديقُ، أي: تَصديقُ الإنسانِ بِما أُوجَبَ اللهُ علَيْه، بحيثُ لا يَشهَدُه ولا يُكذِّبُه، فمثلًا يُصدِّقُ بأنَّ اللهَ فرَضَ الصلواتِ؛ ولِهذا قالَ العُلَماءُ: إِذا أَنكرَ الإِنسانُ فَريضَةَ الصَّلاةِ وهُوَ عالِمٌ بفَرضِيَّتها فإنَّه يَكونُ كافِرًا؛ لأَنَّه أَنكرَ وُجوبَ شَيءٍ مَعلومٍ مِن فرينِ الإِسلام.

ثانيًا: العَزمُ الجازِمُ على امتِثالِه، بحيثُ لا يَكُونُ عِندَه تَردُّدٌ يَفعلُ أو لا، فإنَّ هَذا نَقصٌ في العُبودية، بَلْ يَجِبُ على الإنسانِ أَنْ يُمرِّنَ نَفسَه على أَنَّه سَوفَ يَفعلُ المَامورَ بِه جازِمًا، ورُبَّما يَتردَّدُ ويَتسلَّطُ عليْه الشَّيطانُ ثُم لا يَفعلُ، قالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في سُورةِ الأنعامِ: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْدِدَتُهُمْ وَالْمَعَرَهُمْ كَمَا لَرَ يُوْمِنُوا بِهِ قَلَلَ مَن وَ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغينِهِم يَعْمَهُونَ ﴾ ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْدِدَتُهُمْ فِي طُغينِهِم يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٠]، فالإِنسانُ الَّذي يَتردَّدُ في قَبولِ الحَقِّ أو في عدَم تَنفيذِه رُبَّا يُبتلَى بهذا الأمرِ، ويصَرَه حتَّى يَعمَى عَن رُؤيةِ الحَقِّ.

إِذًا، لا بُدَّ أَنْ نُؤمِنَ مِن أَوَّلِ مرَّةٍ، ونَقولَ: سمِعْنا وأطَعْنا، ولا نَتردَّدَ، ونحنُ بمُجرَّدِ أَنْ نَعلمَ الواجِبَ، مِنَّا مَن يَعزِمُ على امتِثالِه فيُعينُه اللهُ عَرَّفَجَلَ، ومِنَّا مَن يَتردَّدُ فيُصابُ بالنَّكسةِ، ويُقلِّبُ اللهُ قَلبَه وبصَرَه حتَّى يَعمَى.

فإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: ورَدَ حَديثٌ في البُخارِيِّ عَن الرَّسولِ ﷺ في الشكِّ قَالَ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ» (١) فَهَلْ هَذا الشكُّ مَعناهُ أَنَّ إبراهيمَ تردَّدَ في الأمرِ ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قـولـه عَزَيْجَلَّ: ﴿ وَنَيْنَهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ ۞ إِذْ

فَالْجُوابُ: إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَم يَكُن شَاكًا، فَقَدْ قَالَ اللهُ لَه: ﴿ أَوَلَمْ تُوْمِنَ ۚ قَالَ بَلَ ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ولم يَقُلْ: عِندِي تَردُّدٌ. بَلْ قَالَ: ﴿ وَلَا كِن لِيَظْمَهِنَ قَلِى ﴾ أي: ليزدادَ إيهانًا، والإنسانُ مَطلوبٌ مِنه أن يَحصُلَ على ما يزدادُ بِه إيهانًا، وقولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ: ﴿ وَلَا نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِ ﴾ أي: كها أَنَنا غيرُ شَاكِّينَ فإبراهيمُ غيرُ شَاكِّ، ولَوْ فُرِضَ أَنَّ في هَذَا الأَمرِ شَكَّا، فنحنُ أَوْلى بِه مِن إِبراهيمَ، والمُرادُ بِهذَا نَفيُ الشَكِّ عَن إِبراهيمَ، وليسَ مَعناهُ أنَّ إبراهيمَ شَاكُ وَنَحنُ كَذَلِكَ أَيضًا.

[1] قوله: «ثُمَّ العَزمُ الجازِمُ على امتِثالِه» لكونِه مَامورًا بِه، لا لكونِه يُناسِبُ، فبعضَ الناسِ يَفعلُ المَامورَ بِه؛ لأنَّه يُناسِبُه مادِّيًّا، فمثلًا يَذهَبُ للحجِّ لا لأنَّ الحجَّ مَامورٌ به، لكِنْ لأنَّه يُناسِبُه مادِّيًّا، وهذا نقصٌ في التَّعبُّدِ، نعم، الإنسانُ ليسَ عليْه جُناحٌ أَنْ يَبيعَ ويَشتريَ في الحجِّ، لكِنْ لا يُجعلُ هذا هوَ الأصلَ، إنَّما يَفعلُه لكونِه مَامورًا به بحيثُ لا يَتوقَّفُ امتِثالُه أَنه يُناسِبُه أم لا.

كذلِكَ بعضُ الناسِ يَفعلُ الشيءَ إِذا ظهَرَت له حِكمتُه، أمَّا إذا لم تَظهَرْ فلا يَفعَلُه، وليسَ هَذا كاملَ التَّعبُّدِ للهِ أَنْ يَفعلَه امتِثالًا لأَمرِ اللهِ؛ لا لأنَّ حِكمتَه طهرَت لَه؛ ولِهذا دائمًا يُنازعُ بعضُ الناسِ ويقولُ: لماذا تُوجِبونَ عليْنا الوُضوءَ مِن لَحْمِ الإِبل؟

والجَوابُ: ما دُمتَ تَعبُدُ اللهَ، فقَدْ أَمَرَ النَّبيُّ عَلَيْ إِنَّانْ نَتوضًّا مِن لُحوم الإبِلِ(١)؛

 ⁻ دَخَلُواْ عَلَيْهِ ﴾ [الحجر:٥١-٥٦]، رقم (٣٣٧٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب زيادة طمأنينة القلب،
 رقم (١٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽١) أخرَجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٣٦٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

ولِهَذا قالَتْ عائِشةُ لَمَّا سُئِلت: ما بالُ الحائِضِ تَقضِي الصومَ ولا تَقضِي الصلاة؟ قالَت: كُنَّا يُصيبنا ذلِكَ فنُؤمَرُ بقَضاءِ الصومِ ولا نُؤمَرُ بقَضاءِ الصلاةِ (۱). ونَحنُ عِبادٌ مُتعبَّدون نَفعَلُ ما أُمِرنا به، ونَترُك ما نُهينا عَنه، بقَطعِ النظرِ عرَفْنا حِكمتَه أم لم نعرِف، والإنسانُ الذي لا يَعبُدُ ربَّه إلَّا بمَعرفةِ الحِكمةِ هوَ في الحقيقةِ لم يَعبُدِ الله، وإنَّما عبَدَ هواهُ، إن ظهرَ له حِكمةٌ مُناسِبةٌ في الفِعلِ فعلَ وإلَّا لم يَفعَلْ، وهذا في الواقعِ عابِدٌ لهِواهُ، أمَّا العابِدُ للهِ فيكولُ: سمِعْنا وأطَعْنا. عرَفَ الحِكمةَ أمْ لا.

أمَّا عَن مَسأَلةِ حِكمةِ الوُضوءِ مِن خُمِ الإِبِلِ، فأمْرُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ هوَ حِكمةُ الجِكمِ، ثُم إنَّه يُقالُ: إنَّ في خَمِ الإِبِلِ قُوَّةً تُثيرُ الإنسانَ وإِنْ كانَ لا يَشعرُ، فتُعوِّدُه عَلى أن يَثورَ بكلِّ شَيءٍ، وهذا الماءُ يُخفِّف من حِدَّتها؛ ولِهذا أُمِرَ الإنسانُ عِندَما يَشتَدَّ بِه الغضَبُ أن يَتوضَّأ؛ ولذلِكَ إذا أكلت مِن أيِّ جُزءٍ مِن أجزاءِ البَعيرِ وجَبَ عليكَ الوُضوءُ. وبعضُ الناسِ يَقولُ: إذا أكلت من الكَبدِ، أو مِنَ الأَمعاءِ أو الكرشِ فلا تَتوضَّأ؛ لأنَّ هذا ليسَ بلَحم.

فَنَقُولُ لَهُ: إِذًا، أَجِزْ لَنَا أَنْ نَأْكُلَ كَبِدَ الْجِنزيرِ، أَو كَرشَ الْجِنزيرِ؛ لأنَّه ليسَ بلَحمٍ، واللهُ عَرَّفَجَلَ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْجِنزيرِ ﴾ [النحل:١١٥]، فإنْ قال: نعَمْ، كُلْ مِن كَبدِ الجِنزيرِ. فقَدْ خالَفَ الإِجماعَ، وإِنْ قالَ: لا. فهذا تَناقُضْ، فلماذا يَقُولُ: هذا لَحَمُ في الجِنزيرِ. ولا يَقُول: إنَّه لَحُمُ في البَعيرِ، والرَّسولُ ﷺ يَعلمُ أَنَّ في الإِبلِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥)، من حديث عائشة رَضَّاللَّهُ عَنْهَا.

ثُمَّ الْمَسَارَعَةُ إِلَيْهِ وَالْمُبَادَرَةُ بِهِ، وَالْحَذَرُ عَنِ الْقَوَاطِعَ وَالْمَوَاهِ، ثُمَّ بَذْلُ الجُهْدِ وَالنَّصْحِ فِي الإِثْيَانِ بِهِ عَلَى أَكْمَلِ الوُجُوهِ، ثُمَّ فِعْلُهُ لِكَوْنِهِ مَأْمُورًا، بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ الإِثْيَانُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ حِكْمَتِهِ، فَإِنْ ظَهَرَتْ لَهُ فَعَلَهُ وَإِلَّا عَطَّلَهُ، فَإِنَّ هَذَا يُنَافِي الإِنْقِيَادَ، الإِثْيَانُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ حِكْمَتِهِ، فَإِنْ ظَهَرَتْ لَهُ فَعَلَهُ وَإِلَّا عَطَّلَهُ، فَإِنَّ هَذَا يُنَافِي الإِنْقِيَادَ، وَيَقْدَحُ فِي الإِمْتِثَالِ، قَالَ القُرْطُبِيُّ (۱) -نَاقِلًا عَنِ ابْنِ عَبْدِ البَرِّ (۱) -: فَمَنْ سَأَلَ مُسْتَفْهِمًا رَاعْبًا فِي العِلْمِ وَنَفْيِ الجَهْلِ عَنْ نَفْسِهِ، بَاحِثًا عَنْ مَعْنَى يَجِبُ الوُقُوفُ فِي الدِّيَانَةِ وَلَا مُتَعَلِّمٍ، وَنَفْيِ الجَهْلِ عَنْ نَفْسِهِ، بَاحِثًا عَنْ مَعْنَى يَجِبُ الوُقُوفُ فِي الدِّيَانَةِ عَلَى السُّوَالُ. وَمَنْ سَأَلَ مُتَعَنِّتًا غَيْرَ مُتَفَقِّهٍ وَلَا مُتَعَلِّمٍ، فَهُو الَّذِي لَا يَكِلُ قَلِيلُ سُؤَالِهِ وَلَا كَثِيرُهُ.

الكَبد والكرش والأمعاء والرِّئة والقلب والرأس ولم يَستَثْنِه، ولَوْ كانَ هذا خارِجًا مِنه
 لاسْتَثْناه.

ثُم نَقُولُ: لِيسَ فِي الشَّرِيعةِ الإسلامِيةِ حَيوانٌ يَختلِفُ بَعضُه عَن بعضٍ فِي الحُكمِ، وقولُنا: فِي الشَّريعةِ الإِسلامِيةِ احتِرازًا منَ الشَّريعةِ اليَهوديةِ، حيثُ يُوجَدُ فيها حَيوانٌ بعضُه حَرامٌ وبعضُه حَلالٌ، فقدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِيبَ هَادُوا حَرَمَنَا حَيوانٌ بعضُه حَرامٌ وبعضُه حَلالٌ، فقدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِيبَ هَادُوا حَرَمَنَا حَكَلَ ذِي ظُفُو ﴾ [الأنعام:١٤٦]، وهذا مُستقِلٌ، وقالَ: ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَدِ حَرَّمَنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إلا مَا حَمَلَتَ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَاكِ آ أَوْ مَا أَخْتَلَطَ بِعَظْمِ ﴾ [الأنعام:١٤٦]، فصارَ هذا حَيوانًا واحِدًا اختَلَفَ حِلًّ وحُرمةً، أمّا في الشَّريعةِ الإِسْلامِيةِ فلا يُوجَدُ إلّا عِندَ فصارَ هذا حَيوانًا واحِدًا اختَلَفَ حِلًّا وحُرمةً، أمّا في الشَّريعةِ الإِسْلامِيةِ فلا يُوجَدُ إلّا عِندَ العامَّةِ، فإنَّهم يَقُولُونَ: إنَّ الفرَسَ مُؤخَّرُه حَلالٌ ومُقدَّمُه مُحَرَّمٌ؛ وذلِك لأنَّ مُقدَّمَه يقابِلُ الأَعداءَ فِي الجِهادِ، فلا يَنبَغي أَنْ تَأْكُلَه احتِرامًا لَه، أمّا مُؤخَّرُه فحَلالٌ. وهذا الحُكمُ غيرُ صَحيح.

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٣٣).

⁽٢) التمهيد (٢١/ ٢٩٢).

قَالَ ابْنُ العَرَبِيِّ: الَّذِي يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِهِ هُوَ بَسطُ الأَدِلَّةِ، وإيضاحُ سُبلِ النظرِ، وَتَحْصِيلُ مُقَدِّمَاتِ الإجْتِهَادِ، وَإِعْدَادُ الآلَةِ المُعِينَةِ عَلَى الاسْتِمدادِ. قالَ: فإنْ عرَضَتْ لكَ مَسأَلةٌ: أُتِيَتْ مِنْ بَابِهَا، وَنُشِدَتْ مِنْ مَظَائمًا، وَاللهُ يَفتَحُ وَجهَ الصَّوابِ فيها (۱). انتهى.

وَقَالَ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» (٢). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَلَا شَكَّ فِي تَكْفِيرِ مَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ، وَلَكِنْ مَنْ تَأَوَّلَ حُكْمَ الكِتَابِ لِشُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ، بُيِّنَ لَهُ الصَّوَابُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، لِكَمَالِ حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِه وَرَحْمَتِه وَعَدْلِهِ، لَا بِمْجَرَّدِ قَهْرِهِ وَقُدْرَتِهِ، كَمَا يَقُولُ جَهْمٌ وَأَتْبَاعُهُ.



⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٣٣).

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (٢٣١٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٦)، من حديث أي هريرة رَضِيَّلَتُهُءَنهُ.

الإِيمانُ بالرُّسلِ والأنبياءِ:

وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ، فَعَلَيْنَا الإِيهَانُ بِمَنْ سَمَّى اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنْ رُسُلِهِ، وَالإِيهَانُ بِمَنْ اللهُ تَعَالَى أَنْ سَلَ رُسُلًا سِوَاهُمْ وَأَنْبِيَاءَ، لَا يَعْلَمُ أَسْهَاءَهُمْ وَعَدَدَهُمْ إِلَّا اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَمُ أَسْهَاءَهُمْ وَعَدَدَهُمْ إِلَّا اللهُ تَعَالَى الَّذِي أَرْسَلَهُمْ.

فَعَلَيْنَا الإِيمَانُ بِهِمْ جُمْلَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي عَدَدِهِمْ نَصُّ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْمَنَهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النِّسَاء:١٦٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْمَهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النِّسَاء:١٦٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ قَصَصْمَنَا عَلَيْكَ ﴾ [النِّسَاء:٢٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافي: ٢٨].

وَعَلَيْنَا الإِيهَانُ بِأَنَّهُمْ بَلَّغُوا جَمِيعَ مَا أُرْسِلُوا بِهِ، عَلَى مَا أَمَرَهُمُ اللهُ بِهِ، وَأَنَّهُمْ بَيَّنُوهُ بَيَانًا لَا يَسَعُ أَحَدًا مِثَنْ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ جَهْلُهُ، وَلَا يَجِلُّ خِلَافُهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَهَلَ عَلَى الرُّسُلِ بَيَانًا لَا يَسَعُ أَحَدًا مِثَنْ ﴾ [النحر: ٨٦]، ﴿ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَكِعُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النحر: ٨٤]، ﴿ وَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النحر: ٨٤]، ﴿ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلِّيتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا ٱلْبَكَعُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النَّعَابُنِ: ١٢].

وَأَمَّا أُولُو العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، فَقَدْ قِيلَ فِيهِمْ أَقْوَالٌ أَحْسَنُهَا مَا نَقَلَهُ البَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ (١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةَ: أَنَّهُمْ نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ، صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَهُمُ المَذْكُورُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَهُمُ المَذْكُورُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّيْتِ مَنْ مَنْ مَنَ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ. وَإِبْرَهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [الأَخْزَابِ:٧]. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِّنَ ٱلدِينِ مَا وَصَّى بِهِ الْوَحَا وَٱلَذِى آوَحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَيْنَا

⁽١) معالم التنزيل (٧/ ٢٧٢)، وانظر: التفسير البسيط (٢٠ ٪ ٢٠٤)، زاد المسير (٤/ ١١٤).

بِهِ ۚ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ۖ أَنَّ أَقِيمُوا ٱلَّذِينَ وَلَا نَنَفَرَقُوا فِيهِ ﴾ [الشُّورَى: ١٣].

وَأُمَّا الإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ: فَتَصْدِيقُهُ وَاتَّبَاعُ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا [1].

[١] الفَرْقُ بَيْنَ النبيَّ والرَّسولَ: أنَّ يُقالُ: النبيُّ بدونِ هَمزِ، ويُقالُ: النبيءُ بهَمزِ، فأمَّا عَلى القولِ بالهَمزِ فإنَّه مَأخوذٌ منَ النَّبأِ، وهو الإِخبارُ بالشيء اللهمِّ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿عَمَّ يَسَاءَ لُونَ ﴿نَ عَنِ النَّبَا الْعَظِيمِ ﴿نَ النَّبَا الْعَظِيمِ ﴿نَ النَّبَا الْعَظِيمِ ﴿نَ النَّبَا الْعَظِيمِ ﴿نَ النَّبَا الْعَظِيمِ أَلَى اللَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْلِفُونَ ﴾ [النبا:١-٣]، وعلى هذا التَّقديرِ فهو مَأخوذٌ مِنَ النَّبا، فهُو عَلى وَزنِ فعيلٍ، وفعيلُ تأتي بمعنى فاعِل وبمعنى مفعولٍ، ففي قولِكَ: فُلانٌ جَريحٌ ، فجريحٌ قولِكَ: فُلانٌ جريحٌ ، فجريحٌ بمعنى مفعولٍ أي: مجروح، وقتيل بمعنى مقتول، فكلمةُ نبيءِ الآنَ عَلى وَزنِ فعيلٍ، وهِي صالحِةٌ لكونها بمعنى فاعِل وبمعنى مفعولٍ، أمَّا كُونُها بمعنى فاعِلِ فالمعنى أنَّه مُنبِعٌ غيرِه، فإنَّ النَّهِ عَيْرَه بها أَخبَرَه اللهُ به منَ الوَحي، وأمَّا كُونُها بمعنى فاعِل الَّذي هو مُفعِل فإنَّ اللهَ تَعالى نَبَّاه، وعَلى هذا فهِي صالحِةٌ أن تكونَ بمَعنى فاعِل الَّذي هو مُفعِل وبمَعنى مَفعول؛ لأنَّ اللهَ تَعالى نَبَّاه، وعَلى هذا فهِي صالحِةٌ أن تكونَ بمَعنى فاعِل الَّذي هو مُفعِل وبمَعنى مَفعول؛ لأنَّ اللهَ تَعالى نَبَّاه، وعَلى هذا فهِي صالحِةٌ أن تكونَ بمَعنى فاعِل الَّذي هو مُفعِل وبمَعنى مَفعول؛ لأنَّ النَّه مَنبًا ومُنبِئٌ.

وأمَّا عَلى قراءَةِ التَّسهيلِ: (النَّبيُّ) فهَلْ هوَ على هذا الأَصلِ مُشتَقُّ منَ النَّبأ وحُذِفتِ الهَمزةُ للتَّقديرِ، أو أنَّه مُشتَقُّ مِن نَبا يَنبو إِذا علا وارتَفَعَ؟

الجَوابُ: أُرجِّحُ الجَميعَ؛ لأنَّ النَّبيَّ رَفيعُ المَكانةِ، فهوَ مِنَ النَّبوةِ أي: الارتِفاعِ؛ ولأَنَّ النَّبيَّ مُحُبِرٌ، فهوَ منَ النَّبأ بمَعنَى الخَبَرِ، هَذا اشتِقاقُه مِن حَيثُ اللَّغةُ العَربيةُ.

أمًّا مِن حَيثُ الشَّرعُ فيَقُولُ العُلَماءُ: إنَّ النَّبيَّ شَرعًا هوَ مِن أُوحِيَ إليه بشَرعٍ ولم يُؤمَّرْ بتَبليغِه، فمَن تَأْسَّى بِه في شَرعِه هذا فلا حرَجَ علَيْه، لكِنِ النَّبيُّ لم يُكلَّفْ ولم يُلزَمْ بإبلاغِه إلى الناسِ، مِثْل آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ فإنَّ آدمَ نَبيُّ ولكِنَّه ليسَ برَسولٍ، لم يُرسِلْه اللهُ = عَرَّوَجَلَّ، والدَّليلُ على نُبوَّتِه حديثُ أبي ذَرِّ الَّذي صحَّحَه ابنُ حِبانَ؛ أنَّ آدمَ نَبيُّ مُكلَّمُ (۱)، ودَليلُ آخَرُ أَنَّ آدَمَ لا بُدَّ أَنْ يَعبُدَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعِبادةٍ، والعُقولُ لا تَستقِلُّ بمَعرِفةِ ما يُحِبُّه اللهُ ويَرضاهُ منَ العِبادةِ، فلزِمَ مِن ذلِكَ أَنْ يُوحَى إليهِ بشَرع يَتعبَّدُ اللهَ به.

فعِندَنا دَليلٌ وتَعليلٌ على أنَّ آدمَ نَبيُّ، وليسَ برَسولِ التَّعليلُ: أنَّه هو أبو البشَرِ ليسَ عندَه أحَدٌ يُرسَلُ إليهِم، أمَّا الدَّليلُ على أنَّه ليسَ برَسولٍ فقولُه تَعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَحِدةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيَّنَ مُبَشِرِيكَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِئْبَ بِالْحَقِ لِيَحَكُمُ بَيْنَ النَّاسِ أُمَّةً واحِدةً فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وفي قراءةٍ لكِنَّها ليسَتْ سَبعيةً: ((كانَ الناسُ أُمَّةً واحِدةً فاختَلَفُوا؛ فبعثَ اللهُ النَّبينَ مُبشِّرين ومُنذِرين)) (٢)، وهذه القراءةُ تَدلُّ عليها القراءةُ الَّتي فاختَلَفُوا؛ فبعثَ اللهُ النَّبينَ مُبشِّرين ومُنذِرين) وهذه القراءةُ تَدلُّ عليها القراءةُ الَّتي حصَلَ اختِلافٌ، فكانَ الناسُ في البدايةِ على دِينِ الإسلامِ، مُتَّبِعين لأَبيهمُ آدمَ مُقتَدينَ بِه، حصَلَ اختِلافٌ، فكانَ الناسُ في البدايةِ على دِينِ الإسلامِ، مُتَّبِعين لأَبيهمُ آدمَ مُقتَدينَ بِه، فكثرَ الناسُ واختَلَفَتَ الآراءُ فاضْطُرَ الناسُ إلى رُسلٍ يَحكُمون بينَهم، وقَدْ ذكرَ ابنُ عبَّاسٍ حرَضِي اللهُ تعالَى عَنْهُا – أنَّه كانَ بينَ آدمَ وبينَ نُوحٍ عَشرُ قُرونٍ والناسُ في أوَّلِ هذِه عَسَّس مَرضِي اللهُ تعالَى عَنْهُا – أنَّه كانَ بينَ آدمَ وبينَ نُوحٍ عَشرُ قُرونٍ والناسُ في أوَّلِ هذِه القُرونِ على الاستِقامةِ، ثُم بدأَ الاختِلافُ يَدبُّ بينَهم حتَّى احتاجوا إلى الرسُلِ، فبعثَهُمُ اللهُ واللهُ اللهُ المُسْلِ، فبعثَهُمُ

فتَبيَّنَ بِهَذا أَنَّه لو طُلِبَ منَّا مِثالٌ للنبيِّ مثَّلْنا بآدمَ، وبيَّنَّا الدليلَ عَلى كونِه نبيًّا، والتَّعليلُ، ثُم بعدَ ذلك حصَلَ الاختِلافُ بينَ الناسِ فبعَثَ اللهُ الرسُلَ.

⁽۱) صحيح ابن حبان (۱۹۰).

⁽٢) هي قراءة ابن مسعود، وأبي، انظر: تفسير الطبري (٣/ ٦٢١-٦٢٣).

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٦٢١)، والحاكم (٢/ ٤٨٠).

= وأمَّا الرسولُ فهو: على وَزنِ فَعول، بمَعنَى مُفعَل، أي: مُرسَل، والمُرسَل هُو الَّذي حُمِّل ما يُبلِّغُه إلى غَيرِه، سَواءٌ كانَ هَذا الشيءُ قولًا أو فِعلًا، هَذا هو الرَّسولُ.

وحينَئذٍ نَقولُ في تَعريفِ الرَّسولِ لُغةً: هوَ مَن حُمِّلَ شيئًا يُبلِّغُه إلى غَيرِه.

أمَّا في الشرعِ فقالَ العُلماءُ: الرَّسولُ هوَ مَن أُوحِيَ إلَيْه بشرعٍ وأُمِرَ بتَبليغِه، وعلى هَذا فيكونُ الرَّسولُ أعمَّ؛ إِذْ كلُّ رَسولٍ نبيُّ، وليسَ كلُّ نبيٍّ رَسولًا.

والرَّسولُ أفضلُ منَ النَّبِيِّ؛ لأَنَّه أُوحِيَ إليهِ فشارَكَ النَّبِيَّ في هَذا، وكُلِّفَ بالرِّسالةِ فصارَ أفضلَ مِنَ النَّبِيِّ في هَذا، فهوَ إِذًا أفضَلُ.

وأفضلُ الرسُلِ أُولو العَزمِ وهُم خَمسةٌ: مُحمدٌ وإبراهيمُ ونُوحٌ وعِيسَى ومُوسَى، وهَولاءِ ذُكِروا في القُرآنِ مَجموعِينَ مرَّتَيْن، في سُورةِ الأَحزابِ وفي سُورةِ الشُّورَى، قالَ اللهُ تَعالى في سُورةِ الأَحزابِ: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّيَيَّةِ مَي مَيْنَقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن فُوجٍ وَإِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ تَعالى في سُورةِ الأَحزابِ: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْهُم مِينَقًا غَلِيظُ ا ﴾ [الأحزاب: ٧]، وقالَ في سُورةِ الشُّورَى: وَعِيسَى أَبْنِ مَرْيَمَ مَنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي آوَحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَيّنا بِهِ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى مَنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي آوَحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَيّنا بِهِ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا ٱلدِينِ مَا وَصَىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي آوَحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَيّنا بِهِ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى أَنْ أَوْلُو العَزمِ مِنَ الرُّسِلِ، وَهُمُ أَفْلُ الرسُل.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيُّهُم أَفْضَلُ: النبيُّ أَمِ الرَّسولُ أَمِ الوَكِّ؟

فَالْجَوَابُ: الرسولُ ثُم النبيُّ ثُم الوَلَّى، إِذَا، كلُّ نَبِیِّ ولیُّ، وكلُّ رَسولٍ نَبیُّ ووَلیُّ أَيضًا، ولیسَ كلُّ وَلیِّ نبیًّا؛ لأنَّ الأولیاءَ كثیرونَ، وما دُمْنا تَعرَّضْنا للاختِلافِ في الأقسامِ، فالوَلیُّ هوَ المُؤمنُ التَّقیُّ، الدَّلیلُ قولُه تَعالى: ﴿ أَلَاۤ إِنَ أَوْلِیآ ءَ اللّهِ لَا خَوْثُ عَلَیْهِمْ وَلَا هُمُ

= يَحْنَوُونَ اللهِ اله

مَق النَّبُ وَ فِي بَ رُزَخٍ فُوَيْ قَ الرَّسولِ ودونَ الوَلِي (١)

فهؤ لاءِ الطائِفةِ يقولونَ: الوليُّ ثُم النَّبيُّ وبعدَ النبيِّ الرَّسولُ، والمَسأَلةُ بالعَكسِ، فهؤ لاءِ الطائِفةِ يقولونَ: الوليَّةُ، لكِنْ هؤلاءِ والعِياذُ بِاللهِ عكسوا، وقالوا: فالرِّسالةُ فوقَ كلِّ شيءٍ، ثُم النَّبوةُ، ثُم الولايةُ، لكِنْ هؤلاءِ والعِياذُ بِاللهِ عكسوا، وقالوا: إنَّ اللهَ عَنَّ فَكَ مِنَ الأنبياءِ وأفضلُ مِنَ الرسُلِ، معَ أنَّ اللهَ عَنَّ فَكَ يَقولُ: ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأَوْلَتَهِكَ مَعَ اللَّذِينَ الغَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِنَ النَّبِيَّنَ وَالصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَآءِ وَالصَّلِحِينَ ﴾ وألرَّسُولَ فَأُولَتَهِكَ مَعَ اللَّذِينَ النَّهُ عَلَيْهِم مِنَ النَّبيِّنَ وَالصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَآءِ وَالصَّلِحِينَ ﴾ [النساء: ٦٩]، فبَدَأُ بالنبيِّين الَّذين يَدخُل فيهم الرسُلُ، ثُم الصِّدِيقين، ثُم الشُّهداءِ، ثُم الصلِّخِينَ، واللهُ أعلَمُ.

أمَّا الإِيهانُ بالرسُلِ فهُو أحَدُ أَركانِ الإيهانِ السَّتةِ، والدَّليلُ على ذلِكَ أنَّ جِبريلَ عَلَيْهِ الطَّويلِ قالَ للنَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَخبِرْنِي عنِ الإِيهانِ، قالَ: عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حديثِ عُمرَ رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ الطَّويلِ قالَ للنَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَخبِرْنِي عنِ الإِيهانِ، قالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» (*) إِذًا، هوَ أَخدُ أَركانِ الإِيهانِ السِّتةِ، هذه مَنزلتُه في الدِّينِ، وإذا كانت مَنزلتُه في الدِّينِ بهذا المُستوى فإنَّ الإِيهانَ بِهِم واجِبٌ، ولكِنْ كيفَ نُؤمِنُ بَهَوْلاءِ الرسُل؟

⁽١) نقله عنهم شيخ الإسلام في مجموع الفتاوي (١١/٢٢٦).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة الإيهان، رقم (٨)، من حديث عمر رَضَالِللهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: الرسُلُ يَنقسِمونَ إلى قِسمَيْن، قسَّمَهم اللهُ تَعالى كذلِكَ، مِنْهم مَن قصَّه اللهُ عَلَيْنا، ومِنْهم مَن لَمْ يَقُصَّه علَيْنا، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَقَدَ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِن قَبْلِكَ مِنْهُم مَن لَمْ يَقُصَّ عَلَيْكَ ﴾ [غافر: ٢٨]، فالَّذينَ قصَّهمُ اللهُ علَيْنا يَجبُ عَلَيْنا أَنْ نُؤمِنَ بِهِم بأعيانِهم مِثل: مُوسَى وإبراهيمَ وعِيسى وإدريسَ، وغيرهِم، والَّذينَ عَصَّهمُ اللهُ عَلَيْنا أَنْ نُؤمِنَ بِهِم بأعيانِهم مِثل: مُوسَى وإبراهيمَ وعِيسى وإدريسَ، وغيرهِم، والَّذينَ لم يَقُصَّهمُ اللهُ عَلَيْنا نُؤمِنُ بِهم إجمالًا، فنقولُ: آمَنَّا بكلِّ رَسولٍ أَرسَلَه اللهُ عَنَى عَلَى وذلك تفصيلًا فيمَن نَعلَمُ أعيانَهم وإجمالًا في غيرهِم، بأَنْ نُؤمِنَ بكلِّ رَسولٍ أَرسَلَه اللهُ تَعالى إلى أهلِ الأَرضِ، وأنّه مِن عِندِ اللهِ حقًّا، لا تَقُل: أنا لا أُومِنُ إلَّا بها قصَّ اللهُ عليّ. فلو قُلْت هكذا لم تَصِرْ مُؤمِنًا بالرسُلِ؛ لأَنَّ اللهَ قَدْ صرَّحَ بأَنَّ مِنهم مَن قصَّه علَيْنا ومِنهُم مَن لم يَقُصَّه.

فإِنْ قَالَ قَائِـلٌ: نحنُ آمَنَا بأنَّ مُوسَى رَسـولُ اللهِ إلى قـومِه، فـهَلْ يَجِبُ علَيْنا أَ ن نَتَّبِعَه؟

فالجَوابُ: الشَّريعةُ أوِ الكِتابُ النازلُ على النبيِّ، والكلامُ الصادِرُ منَ النبيِّ قِسمانِ: القِسمُ الأوَّلُ: خبَرٌ. والثاني: طلَبٌ.

فأمّا الخبَرُ فيَجِبُ علَيْنا أن نُؤمِنَ بكلِّ ما جاءَتْ بهِ الرُّسلُ إجمالًا وتَفصيلًا، لكِنِ الأَّخبارُ الَّتي نتلقّاها مِن أُمِهم؛ لأنَّ أُمَهم مُحرِّفون الأَخبارُ الَّتي نتلقّاها مِن أُمِهم؛ لأنَّ أُمهم مُحرِّفون ومُبدِّلون فلا نَثِقُ بهم، لكِنْ إذا علِمْنا أنَّ مُوسَى قالَ هكذا وجَبَ علَيْنا الإيهانُ بهِ، مِثْل أن يَذكُرَ اللهُ تَعالى عَن مُوسَى في القرآنِ، أو يَذكُرَ الرَّسولُ عَلَيْهِ عنه في السُّنةِ، أو تَأْتينا أَخبارٌ صادِقةٌ مِن جِهاتٍ أُخرَى، فيَجِبُ علَيْنا أن نُؤمِنَ بها.

وأمَّا الطلَبُ الَّذي هو الأَحكامُ فإنَّنا لا نَتَبِعهم إلَّا فيها دلَّ شَرعُنا على اتّباعِهم فيه، قالَ أهلُ العِلمِ: كلُّ ما ثبَتَ مِن شَرائعِ الأُممِ السابِقين فهوَ شَرعٌ لَنا، إلَّا ما ورَدَ شَرعُنا بخِلافِه، فمثلًا ذكرَ اللهُ تعالى قِصَصًا عنِ الرسُلِ في القُرآنِ، وأنّهم فعلوا أشياء، فعلى هذا الرأي شَرعُهم شَرعٌ لَنا، مِثالُ ذلِكَ أَيُّوبُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ حلَفَ أن يَضرِبَ امرأته مِئة سوطٍ، فقالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَخُذْ بِيدِكَ ضِغْثًا فَأَضْرِب بِهِ عَ وَلَا تَعْنَثُ ﴾ [ص:٤٤]، فإذا وجبَ على إنسانٍ مِائةُ جَلدةٍ وكانَ لا يُمكِنُ أَنْ يَتحمَّلُها لضَعفِ جِسمِه، ضَعفًا لا يُرجَى زَوالُه، فإنّنا نفعلُ كما فعلَ أَيُّوبُ.

وأيضًا سُليهانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْبَرَنا عنه الرَّسولُ ﷺ أَنَّه قالَ: «وَاللهِ لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، تَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلَكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً شَاءَ اللهُ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً فَلَمْ يَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَلَدَتْ شِقَّ إِنْسَانٍ » لِيُوكِّدَ اللهُ عَنَّهَجَلَّ أَنَّ الأَمرَ كلَّه بِمَشيئةِ اللهِ، فَلَمْ يَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَلَدَتْ شِقَّ إِنْسَانٍ » لِيُؤكِّدَ اللهُ عَنَّهَجَلَّ أَنَّ الأَمرَ كلَّه بِمَشيئةِ اللهِ، قالَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَكَتْ «وَلَا فَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَخْنَتْ، وَكَانَ دَرَكًا لَجَاجَتِهِ (١).

فَلَوْ أَنَّ أَحدًا مَنَّا قَالَ: وَاللهِ لأَفعلَنَّ كَذَا وكَذَا. فقالَ لَه صَاحِبُه: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فقالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. قُلْ اللهُ. قُلْ اللهُ عَنَثُ؛ احتِجاجًا بقِصةِ سُليهانَ، أَنَّه قيلَ له: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فقالَ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «لَوْ قَالَهَا لَمْ يَحْنَتْ».

وكذلِكَ أيضًا تحاجَّتِ امرأتانِ عِندَ سُليهانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُنَّهُمَا خَرَجَتا إلى البَرِّ فأكلَ الذئبُ ولَدَ إحداهُما، فاختَصَمَتِ المرأتانِ إلى سُليهانَ، وكانَتْ واحِدةٌ كبيرةً والأُخرَى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيهان، باب الاستثناء في الأيهان، رقم (٦٧٢٠)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب الاستثناء، رقم (١٦٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّكُ عَنْهُ.

= صَغيرةً، فقالَتِ الكَبيرةِ: أكلَ الذِّئبُ ولَدَ الصَّغيرةِ. وقالَتِ الصغيرةُ: أكلَ الذِّئبُ ولَدَ الكَبيرةِ. فتَنازَعتا في الولدِ المَوجودِ، فدَعا سُليهانُ عَلَيْهِ الصَّكَرُةُ وَالسَّكَمْ: بالسِّكِينِ، وقالَ: أنا الآنَ أَشُقَّه بينكها نِصفَيْن، فقالَتِ الكَبيرةُ: نعَمْ يا نَبيَّ اللهِ، شُقَّه نِصفَيْن. وقالَتِ الصُّغرَى: لاَ، يا نَبيَّ اللهِ، الولَدُ ولَدُها. فقضَى بهِ للصُّغرى (۱)؛ لأنَّ الكبيرةَ أكلَ الذئبُ ولدَها فأرادَتْ أن يَموتَ هذا الولَدُ كها ماتَ ولَدُها، لكِنِ الصَّغيرةُ أخَذَها شَفَقةُ الأُمِّ فقالَت: هوَ لها يا نَبيَّ اللهِ، فقضَى به للصَّغيرةِ. ولَوْ أنَّ هَذه وقَعَت عندَ قاضٍ وحكَمَ بها حكمَ به سُليهانُ فإنَّه يَجوذُ.

فالقاعدةُ: أنَّ ما جاءَتْ به الرسُلُ السابِقون إذا لم يَرِدْ شَرعُنا بخِلافِه فنحنُ نَتَّبِعُه ويَكُونُ شرعًا لَنا، دليلُ ذلِكَ قولُه تَعالى: ﴿ أُولَئِكَ اللَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُ دَعْهُمُ اَقْتَدِهُ ﴾ ويكونُ شرعًا لَنا، دليلُ ذلِكَ قولُه تَعالى: ﴿ أُولَئِكَ اللَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُ دَعْهُمُ اَقْتَدِهُ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقولُه تَعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِلْأُولِي ٱلْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف: ١١١].

وعلى هَذا فتكونُ هَذه القِصصُ وهذِه الأَحكامُ الوارِدةُ أوِ الشرائعُ الَّتي يَتعبَّدون بها نَتعبَّدُ بها، إلَّا إذا ورَدَ في شَرعِنا بخِلافِها.

فإِنْ قالَ قائلٌ: ما تَقولُ في قولِه تَعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٤٨]، فإِنَّ ظاهِرَ الآيةِ الكَريمةِ أنَّ لَهُم شَرائِعَ ولَنا شَرائِعَ ولَهُم مِنهاجٌ ولهم مِنهاجٌ؟

فَالْجُوابُ: أَنَّ هَذَهُ الآيةَ فِي سِياقِ حُكمِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِهَوْلاءِ الكُفَارِ، قَالَ: ﴿فَأَحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَنَبِعُ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة:٤٨]، فحتَّى لا يَقُولَ هَـؤلاءِ: لماذا خالَـفَ مُحمَّـدٌ شِرعَتنا؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب إذا ادعت امرأة ابنًا، رقم (٦٧٦٩)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب اختلاف المجتهدين (١٧٢٠)، من حديث أبي هريرة رَضَاَيِلَهُ عَنْهُ.

= قالَ اللهُ: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾، ونَحنُ نَقولُ: إنَّ الشِّرعةَ الَّتي جعَلَها للرَّسولِ عَلَيْهِ الشَّرَةُ وَالسَّلَامُ مُخَالفةً لها سَبَقَها يَجِبُ العمَلُ بها دونَ الشرائعِ السابِقةِ، والكلامُ فيها إذا لم يَرِدْ شَرعُنا بخِلافِه، هذا هو كَيفيةُ الإيهانِ بالرسُلِ علَيْهمُ الصلاةُ والسَّلامُ.

البحثُ الثاني الَّذي هو رِسالةُ الرسُلِ وأَحقِّهِم بالرِّسالةِ:

ودَليلُ ذلكَ قولُه تعالى: ﴿وَرَبُكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص: ٦٨]، فبَيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّه يَخْتَارُ ما شاءَ مِمَّا خلق، فالجِيارُ للهِ عَزَّوَجَلَّ وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَغَيْ عَادَمُ وَوَكُمْ وَمَالَ إِبْرَهِيمَ وَمَالَ عِمْرَنَ عَلَى الْعَلَينِ ﴿ ثُرِيَّةً الْبَعْنَهُم مِنْ بَعْضُ مِنْ وَلِكَ مَنَ الله اللهِ مَعْضُ عَلِمُ عَلَيْ مَنَ الله اللهِ عَلَيْهِ عَنْهُم اللهُ عَلَيْهُ ﴾ [آل عمران: ٣٣-٣٤]، وقالَ لموسَى: ﴿إِنِي اصطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَلَاتِي وَبِكَلَيْمِي فَخُذُ مَا ءَاتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ اللهَالِيّ عَلَى النَّاسِ إلله اللهِ عَلَى اللهُ وقولِه تَعالى: ﴿اللهُ اللهُ اللهُ عَيْمُ وَسَالتَكُونَ حَامِلًا لها مُؤدِّيًا لها؛ ولِهَذَا اللهَ وَلَهُذَا اللهُ وَعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَهُذَا اللهُ اللهُ وَلَهُذَا اللهُ وَلَهُذَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَهُذَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلِهُ اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ عَلَيْنِ اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَقَلَاءِ اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ وَلَكُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ ع

وكلِمةُ النبيِّنَ يَدخُلُ فيها الرسلُ أيضًا، فأفضَلُ الخَلقِ همُ الرسلُ ثُم الأنبياءُ ثُم بَقيَّةُ الخَلقِ، وقَدْ سَبَقَ لَنا أَنَّ مِنَ الناسِ المُنحَرِفين مَن قالوا: إنَّ الأَولياءَ أفضَلُ منَ الأَنبياءِ والرسُلِ، وأنَّ الأَنبياءَ أفضَلُ منَ الرسلِ، ولكِنْ هَذا قولٌ باطلٌ يَرُدُّه الكتابُ والسُّنةُ وإجماعُ المُسلِمينَ على خِلافِه.

والرسُّلُ علَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ يَمتازونَ عنِ الناسِ بَكَمالِ العُبوديةِ؛ ولِذلِكَ الرَّسولُ عَلَيْهِ السَّلامُ غَفَرَ اللهُ لَه ما تَقدَّمَ مِن ذَنبِه وما تَأخَّرَ، ومعَ هَذا كانَ يَقومُ في اللَّيل حتَّى تَتورَّمَ قدَماهُ، ويَقولُ: «أَفَلا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا»(۱).

وكذلِك وَصَفَ اللهُ هَوْ لاءِ الرسُلَ بأنَّهم عِبادٌ للهِ، فقالَ تَعالَى فِي نُوحٍ: ﴿ ذُرِّيَةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوجٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء:٣]، وكذلِك قالَ في مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿ تَبَارَكَ النَّهِ مَنْ وَجَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدَهِ ﴾ [الفرقان:١]، فهُمْ أَعْبَدُ الناس للهِ تعالى.

وقد هيَّأُهمُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ للتَّبليغِ والصبرِ علَيْه، حتَّى كانوا يُبلِّغون ما أَرسَلَهمُ اللهُ بِه معَ المَشقَّةِ الشَّديدةِ والإيذاءِ، وكانَ المُشرِكونَ يُؤذُون الرَّسولَ ﷺ بالقولِ وبالفِعلِ، والقَصصُ في هذا كَثيرةٌ لا حاجةَ إلى ذِكرِها هُنا.

كذلِكَ في الدَّعوةِ لا شكَّ أنَّ الرسلَ علَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ أقومُ الناسِ دَعوةً، وأحسَنُ الناسِ دَعوةً، فأنظُرْ مثلًا إلى نوحِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ كيفَ كانَ يَدعو قَومَه؟

قالَ تَعالى: ﴿ فَقُلْتُ اَسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمُ إِنَّهُۥ كَاتَ غَفَارًا ﴿ ثَانِينَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِذْرَارًا ﴿ وَيُنِينَ وَيَجْعَلَ لَكُوْ جَنَّتِ وَيَجْعَلَ لَكُوْ أَنْهَا ﴾ [نوح:١٠-١١]، فانظُرْ كيفَ أَمَرَهم بالاستِغْفارِ؟ ثُم رغَبَهم بها في الاستِغْفارِ مِن خيرَي الدُّنيا والآخِرةِ، فقالَ: ﴿ إِنَّهُۥ كَاتَ غَفَارًا ﴾ ، ومَغفرةُ اللهِ تَقيهم من عُقوبةِ الآخِرةِ، أمَّا في الدُّنيا فقالَ: ﴿ رُسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارُا ﴾ ، ومَغفرةُ اللهِ تَقيهم من عُقوبةِ الآخِرةِ، أمَّا في الدُّنيا فقالَ: ﴿ رُسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارُا ﴾ ويُمْدِدُكُمُ بِأَمْولِ وَبَنِينَ وَيَجْعَلَ لَكُوْ جَنَّتِ وَيَجْعَلَ لَكُوْ أَنْهَا فِي الدُّنيا فقالَ: ﴿ رَسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِذَرَارُا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النبي ﷺ الليل، رقم (۱۱۳۰)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (۲۸۱۹)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضَالِشَهَنَهُ.

ثُم نَأْتِي إلى دَعوةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حيثُ كانَ يَدعو قومَه باللِّينِ والرِّفقِ والبَيانِ حتَّى هَدَى اللهُ بِه أُمَّا عَظيمةً.

والجِهادُ أيضًا هُم أقومُ الناسِ بِه، وقد كيفَ كانَ الرَّسولُ ﷺ يُجاهدُ بهالِه وعِلمِه وبدَنِه، فقد كانَ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ يَبدُلُ مالَه في الدعوةِ إلى اللهِ، حتَّى جاءَه أعرابيٌّ فأعطاهُ غنيًا بينَ جَبَلينِ، ولَيَّا أعطاهُ الغنَمَ ذهَبَ الأَعرابيُّ إلى قَومِه قالَ لَهُم: يا قومٍ، أسلِموا؛ فإنَّ مُحمَّدًا يعطِي عَطاءَ مَن لا يَخشَى فاقةً (۱).

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: حَيْنَمَا يَخْتَارُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذا الرجُلَ ليَكُونَ نبيًّا أو رَسُولًا يَتخلَّقُ بالأَخلاقِ البشَرِ؟ بالأَخلاقِ البشَرِ؟

فَالْجُوابُ: مَعلومٌ أَنَّه إذا اختارَ اللهُ رَسولًا فلا بُدَّ أَن يَكُونَ عَلَى غَايَةٍ مِنَ الكَمالِ في كلّ حالٍ، حتَّى في جِسمِه وهَيئتِه، كما هوَ مَعروفٌ في صِفاتِ الرَّسولِ ﷺ أَنَّه مِن أَحسَنِ النَّاسِ جِسمًا وهَيئةً ووَجهًا وكلِّ شَيءٍ.

واللهُ لا يَختارُه إلَّا لِحِكمةٍ، فإنَّ اللهَ أعَدَّه لتَحمُّلِ هَذا العِبءِ العَظيمِ، منَ الصبرِ والتَّحمُّلِ والإحسانِ، وكلِّ ما يَتصِفُ بهِ مِن صِفاتِ الكَمالِ التي ليسَتْ في غَيرهِ.

ومِنْ حِكمةِ اللهِ ورَحمتِه أَنَّه أَعطَى كلَّ رَسولٍ منَ الآياتِ ما يُؤمِنُ عَلى مِثلِه البشَرُ لِيَكونَ شاهِدًا بِصِدقِه وحُجَّةً على أَهلِ دَعوتِه، وهَذه مَسألةٌ مُهِمَّةٌ وهِيَ أَنَّ الرسُلَ الَّذينَ أَرسَلَهمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لا بُـدَّ أَنْ يُعطِيَهم آياتٍ يُؤمِنُ على مِثلِها البشَرُ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿لَقَدَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط فقال لا، رقم (٢٣١٢)، من حديث أنس رَضَاللَهُ عَنْهُ.

= أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَتِ ﴾ [الحديد: ٢٥]، والبَيِّناتُ هي ما يَتبيَّنُ به الأمرُ، ومِنه قولُه عَيَّيِّةِ: «البَيِّنَةُ عَلَى اللَّدَعِي» (۱) والبَيِّنةُ هِي ما تُبيِّنَ الحقَّ وتُوضِّحُه أَنَّه في جانِبِ هَذا دونَ هَذا، فقولُه تَعالى: ﴿لَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَتِ ﴾ أي: بالشَّواهِدِ والدَّلائلِ الدالَّةِ عَلى أَنَّه رَسولُ اللهِ؛ وذلِكَ لأنَّه لا يُمكِن أَنْ يَقومَ رجُلٌ مِن بينِ الناسِ ويَقولَ: إنِّي رَسولُ اللهِ إلَيْكم. فلوْ قالَ ذلكَ بدونِ بينةٍ لم يُصدَّقُ أَبدًا، ولم تَقُمْ به الحُجةُ، والله عَزَّقِجَلَّ يقولُ: ﴿ رُسُلًا مُبَشِرِينَ بدونِ بينةٍ لم يُصدَّقُ أَبدًا، ولم تَقُمْ به الحُجةُ، والله عَزَقِجَلَ يقولُ: ﴿ رُسُلًا مُبَشِرِينَ وَمُنذِرِينَ لِتَلَا يَكُونَ لِلنَاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةُ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، فهذه الآياتُ البيناتُ رَحمةٌ بالرسولِ وبالمُرسَلِ إلَيْهم، أمَّا كومُ ارَحمةً بالرَّسولِ فظاهِرٌ؛ لئلَّا يَرجمه الناسُ ويُكذِّبوه ويقولوا: أنتَ جَنونٌ. وأنتَ كاذبٌ. ولَوْ قالوا ذلكَ وليسَ معه آيةٌ فإنَّم يُعذَرون.

وهَذه الآياتُ كذلِكَ رَحمةٌ بالمُرسَلِ إلَيْهم، حتَّى يَتَّبِعوا هذا الرسولَ على بَصيرةٍ؛ لأنَّهم لوِ اتَّبعوه على غير بَصيرةٍ لكانَ هذا سَذاجةً وتَغفيلًا مِنهم، كيفَ يَتَّبِعون مَن لم يَكُن معَه آيةٌ تَدُلُّ على صِدْقِه؟!

إِذًا، فهِيَ رَحمةٌ بالمُرسَلِ إليهم؛ لأنَّه لو جاءَ رَسولٌ بدونِ آياتٍ وأُلزِموا باتِّباعِه ولم يَتَّبِعوه لعُذِّبوا عَلى ذلكَ، ولوِ اتَّبَعوه بدونِ آيةٍ لكانوا غُفلًا سُذجًا لا يَعرِفون، فكانَ مِن رَحمةِ اللهِ عَنَوَجَلَّ بالمُرسَل إلَيْهم أَنْ تَأْتيَ الرسُلُ بالبيِّناتِ، هاتانِ فائِدتانِ: الرحمةُ بالمُرسَلِ إلَيْهم.

الثالِثةُ: إقامةُ الحُجةِ عَلى مَن أُرسِلَ إلَيْهم بها جاءَتْ به هذه الرسُلُ منَ الآياتِ الدالَّةِ على صِدقِه؛ لأنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ إذا أَعطاهُم آياتٍ يُـؤمِن على مِثلِها البشَرُ ولم يُـؤمِنوا قامَتِ

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي، واليمين على المدعى على المدعى عليه، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عمرو رَجَوَالِتَهُءَ لَهُا.

الحُجةُ علَيْهم، أمَّا لَوْ لم يُعطِهم آياتٍ لقالوا: يا رَبَّنا ما أَرسَلْت إلينا رَسولًا يُمكِنُنا أن نُصدِّقَه، وصارَ لَهُم حُجةٌ على اللهِ عَزَّهَجَلَّ لكِنْ إذا جاءَتِ الآياتُ قامَتْ علَيْهمُ الحُجةُ.

فههنا ثَلاثةُ أشياءَ:

أوَّلًا: ما مِن رَسولٍ أَرسَلَه اللهُ إِلَّا أَتَاهُ مِنَ الآيَاتِ ما يُؤمِنُ على مِثْلِه البشَرُ، والدليلُ على ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿لَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِئنبَ وَٱلْمِيزَانَ عَلَى ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿لَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ اللَّهُ عَلَى وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥]، هذا من القُرآنِ، ومِن السُّنةِ قالَ النَّبيُّ عَلَيْ إِللهُ مَنْ فَيِيًّ (همَا مِنْ نَبِيًّ اللهُ فَإِنَّه بَعَثَهُ اللهُ إِلَّا آتَاهُ مِنَ البَيِّنَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ البَشَرُ (١)، وهذا عامٌّ، فكلُّ نَبيًّ أَرسَلَه اللهُ فإنَّه يُعطِيه ما يُؤمِنُ على مِثلِه البشَرُ.

ثانيًا: الحِكمةُ منَ الآياتِ أنَّها رَحمةٌ للرَّسولِ والمُرسَلِ إليهِم، وإقامةُ الحُجةِ عَلى الْمُرسَلِ إلَيْهم، وبيَّنًا وَجهَ ذلِكَ.

والآياتُ الَّتي أُعطِيَها الرسُلُ تَنقسِمُ إلى قِسمَين: آياتٍ كَونيةٍ، وآياتٍ شَرعيةٍ، وهَذِه الآياتُ شَهادةٌ منَ اللهِ عَزَقِجَلَّ لِهَؤلاءِ الرسُلِ بأنَّهم صادِقونَ.

فالآياتُ الكَونيةُ: نَذكُرُ مِنها على سَبيلِ المِثالِ: ما جرَى لإِبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حينَ أَلقاهُ قَومُه فِي النارِ وَهِيَ تَتأَجَّجُ وأكثرُ ما تكونُ وأقوَى ما تكونُ تَلقُّبًا، ومعَ ذلِك لم يَضُرَّه شيءٌ مِنها؛ لأنَّ اللهَ قالَ لَها: ﴿كُونِ بَرْدًا وَسَلَمًا عَلَىٰ إِبْرَهِيمَ ﴾ [الأنبياء:٦٩]، فكانَتْ بَرْدًا وسَلامًا، قالَ العُلماءُ: لَـوْ قالَ اللهُ: ﴿كُونِ بَرْدًا﴾، ولم يَقُـلْ: وسَـلامًا. لهَلكَ منَ البَردِ، لكِنَّه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»، رقم (٧٢٧٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رَبِحَاللَهُ عَنْهُ

= قرَنَ ذلِكَ بِقَولِهِ: ﴿وَسَلَمًا ﴾ فخرَجَ مِنها نجِيًّا لم يَمسَّه سُوءٌ، وهَذا منَ الآياتِ؛ لأنَّ النارَ في العادةِ مُحْرِقَةٌ، وهذا الرجُلُ الَّذي أُلقِيَ فيها لم يَحترِقْ، إِذًا، فهِيَ آيةٌ منَ اللهِ عَزَّفَجَلَّ تَدُلُّ على صِدقِه.

كذلِكَ موسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُعطِيَ عِدةَ آياتٍ، مِنها العَصا، قالَ اللهُ لَه: ﴿ وَمَا يَلُكَ بِيَمِينِكَ يَنْمُوسَىٰ ﴿ فَالَ هِى عَصَاى أَتَوَكَّوُا عَلَيْهَا وَأَهْشُ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِى فِيهَا يَلْكَ بِيَمِينِكَ يَنْمُوسَىٰ ﴿ قَالَ هِى عَصَاى أَتَوَكَّوُا عَلَيْهَا وَأَهْشُ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِى فِيهَا مَارِبُ أُخْرَىٰ ﴾ [طه: ١٧ - ١٨]، إِذًا، يُلقِي هَذه العَصا فتكون ثُعبانًا عَظيًا، فإذا رفَعَها عادَتْ عَصا، وهذه آيَةٌ.

فإِنْ قالَ قائلٌ: هَلْ تَعودُ ثُعبانًا حقيقيًّا أو بحسَبِ رُؤيةِ الرائِي؟

فالجَوابُ: تَعودُ ثُعبانًا حَقيقيًّا، وليسَتْ سِحرًا، فالسِّحرُ يَكونُ العَصا ثُعبانًا لكِنْ حسبَ رُؤيةِ الرائِي وليسَتْ حَقيقةً، لكِنْ هذه العَصا تكونُ ثُعبانًا حقيقةً، والدليلُ عَلى ذلكَ أَنَّ السَّحرة ليَّا أَلقَوْا حِبالَهِ م وعِصيَّهِ م حتَّى كانَتْ كأنَّما ثَعابينُ تَسعَى أَمَرَه اللهُ أَن يُلقِي هَذه العَصا فأَلقاها فصارَتْ تَلْتَهِم هذه الحِبالَ والعِصيَّ، فانقِلابُ العَصا ثُعبانًا عَلِيقِي هَذه العَصا فأَلقاها فصارَتْ تَلْتَهِم هذه الحِبالَ والعِصيَّ، فانقِلابُ العَصا ثُعبانًا حقيقة وليسَ بحسبِ رُؤيةِ الرائِي، ثُم التِهامُها هذه العِصيَّ والجِبالَ على كثرتها هو أيضًا مِن آياتِ اللهِ؛ ولِهذا ليَّا رأَى السَّحرةُ هَذا الأمرَ العَظيمَ الذي لا يُمكِنُ أَن يَكونَ إلَّا مِن قُدرةٍ إلَهيَّةٍ، لم يَملِكوا إلَّا أَن يَسجُدوا للهِ عَنَّقِبَلَ وأَنْ يَصبِروا عَلى تَهديدِ فرعونَ، حتَّى قَدرةٍ إلَهيَّةٍ، لم يَملِكوا إلَّا أَن يَسجُدوا للهِ عَنَّقِبَلَ وأَنْ يَصبِروا عَلى تَهديدِ فرعونَ، حتَّى قالوا لَه: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه:٢٧]، أي: افعلِ الَّذي تُريدُ، ﴿إِنَّمَا نَفْضِى هَذِهِ ٱلْحَيُونَ اللَّهُ يُبِعْرَلُنَا فَطْنِي النَّهُ مِنَ السِّحرِ ﴿ وَهَذَا يَدُلُ لَا اللّهِ عَلَى اللّهُ يُعْرَلُنَا فَعْلِ اللّهُ مِن السِّحرِ ﴿ وَهُذَا يَدُلُلُ عَلَى اللّهُ عُبِيدًا إِجَارِيًّا لِتَعْلُم السَّحرِ.

وهَذهِ العَصا أيضًا فيها آيةٌ أُحرى، وهي أنّه يَضرِبُ بها الحجرَ فيتفجَّرُ عُيونًا، إمّا حجرٌ مُعيَّنٌ وإمّا أيُّ حجرٍ يَكُونُ؛ لأنّ قولَه تَعالى: ﴿أَضِرِب بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ﴾ حجرٌ مُعيَّنٌ وإمّا أيُّ حجرٍ يَكُونُ؛ لأنّ قولَه تَعالى: ﴿أَضِرِب بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، اختلَفَ فيه المُفسِّرونَ: (أل) هُنا للعَهدِ، وأنّه حجرٌ مُعيَّنٌ يَحمِلُه معَه، وكلّما احتاجوا إلى الماءِ ضرَبَه فتَفجَّر، أو (أل) هذه للجِنسِ؟ والأصلُ الجِنسُ حتَّى يَقومَ دَليلٌ على أنّ هُناكَ حجرًا مَعهودًا يَنزِلُ الخِطابُ عليه.

وفي العَصا آيةٌ ثالِثةٌ أيضًا وهِي أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَه أنْ يَضرِبَ بِهَا البحرَ الأَحمرَ الَّذي بينَ مِصرَ وبينَ الجَزيرةِ العَربيةِ، فضرَبَه فانفَلَقَ، فكانَ كلُّ فِرقٍ كالطَّودِ العَظيمِ، وهَذه مِنَ الآياتِ الَّتي أَعطاها اللهُ تَعالى موسَى، وهي آياتٌ حِسِّيةٌ مُشاهَدةٌ.

ومِنَ الآياتِ الجِسِّيةِ أيضًا ما أعطاهُ اللهُ تَعالى عيسَى ابنَ مريمَ، فإِنَّ اللهَ تَعالى أعطاهُ مِنَ الآياتِ ما يُؤمِنُ عَلى مِثلِهِ البشَرُ، فقَدْ كانَ لا يَمسَحُ ذا عاهةٍ إلَّا برأً، فأَيُّ إنسانٍ فيه عاهةٌ مِن أيِّ نوع إذا مسَحَه برأً، وكانَ يُبرِئُ الأَكمَه وهوَ المَخلوقُ بلا عَينٍ، ويُبرئُ الأبرصَ معَ أنَّ هذَيْن المرَضَيْن لا يُمكِنُ عِلاجُها، لا سِيَّا في عَهدِه، وأبلغُ مِن ذلِكَ أنَّه كانَ يُجِي المَوتَى بإذْنِ اللهِ، يَأْتِي للمَيتِ ويَقولُ: قُمْ حَيًّا. أو كلِمةً نحوَها فيقومُ هذا الميتُ حَيًّا، ولا يَستَطيعُ أَحَدٌ منَ البشرِ ذلِك أَبدًا، لكِنْ هوَ يُحييه بإذنِ اللهِ، إِذًا، فهِيَ آيةٌ له.

وأَبلغُ مِن هذا أَنَّه يُخْرِجُ المَوتَى منَ القُبورِ بإِذنِ اللهِ، يَأْتِي إِلَى القَبرِ ويَقِفُ علَيْه ويَدعو صاحِبَه فيَخرُجُ، حَقيقةً لا تَخْييلًا، وهذا أيضًا منَ الآياتِ الحِسِّيةِ؛ لأنَّ حَياةَ الميتِ، أو خُروجَ الميتِ مِن قَبرِه أمرٌ محسوسٌ مُشاهَدٌ.

وأَبلَغُ مِن ذلِكَ أَنَّه يَخلُقُ مِنَ الطينِ شَيئًا على صُورةِ طيرٍ، فيَنفُخُ فيه فيكونُ طيرًا

بإذنِ اللهِ، وفي قِراءةٍ سَبعيةٍ: ((فيكونُ طائِرًا بإِذْنِ اللهِ))(١) والفائِدةُ منَ القِراءةِ الثانيةِ أَنَّه يَكونُ طيرًا يَطيرُ؛ لأنَّ (طائِر) اسمُ فاعِل، و(طيرًا) اسمُ جِنسٍ، والمَعنى أَنَّه يَكون طيرًا يَطيرُ، لكِنْ هُنا إشكالُ: كيفَ يَخلُقُ كَهيئةِ الطيرِ معَ أنَّ التَّصويرَ حَرامٌ؟

والجَوابُ: هَذا بأمرِ اللهِ، واللهُ تَعالَى لَه أَنْ يُحِلِّلَ ويُحرِّمَ، فالسُّجودُ لغيرِ اللهِ شِركٌ أَكبَرُ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ المَلائِكة أَن تَسجُدَ لآدَمَ، وكانَ عدمُ السُّجودِ لآدَمَ كُفرًا، معَ أَنَّ السُّجودَ لغيرِ اللهِ كُفرًا، فإذا كانَ الشيءُ بأمرِ اللهِ فهوَ لغيرِ اللهِ كُفرًا، فإذا كانَ الشيءُ بأمرِ اللهِ فهوَ عبادةٌ، فمثَلًا قَتلُ النفسِ بغيرِ حَقِّ ولا سِيَّا الولَدُ مُحرَّمٌ، بل مِن كَبائرِ الذنوبِ، وامتِثالُ إبراهيمَ لأَمرِ اللهِ بقَتلِ ولَدِه طاعةٌ عَظيمةٌ، إذًا، نقولُ: إنَّ خَلقَ عِيسى لشيءٍ منَ الطينِ كَهيئةِ الطيرِ، وإِنْ كانَ حَرامًا في شَريعتِنا فهوَ بالنِّسبةِ لعِيسَى حيثُ أُمِرَ به يَكونُ حَلالًا جائِزًا.

هَذه آياتٌ حِسِّيةٌ للأنبياءِ، لا يَستَطيعُ البشَرُ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِها.

وبالنّسبةِ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ له آياتٌ آفاقيةٌ في السماء، وآياتٌ أَرضيةٌ في الأرضِ، منَ الآياتِ الآفاقيةِ في السَّماءِ انشِقاقُ القمرِ، فإنَّ قُريشًا قالوا للرَّسولِ عَيْهُ: أرنا آيةً. فأراهُم آيةَ القمرِ، فأشارَ إليه وانشَقَّ نِصفَيْنُ (٢)، وهَذا أمرٌ لا يُمكِنُ أن يَكونَ إلَّا بأمرِ الله؛ لأنَّه لو قدَرَ الناسُ عليْه لم يَكُن آيةً، لأنَّ الآيةَ لا بُدَّ أَنْ تَكونَ مَقرونةً بالتَّحدي،

⁽١) انظر: تفسير الطبري (٥/ ١٩٤)، السبعة في القراءات (ص:٢٠٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي على آية، رقم (٣٦٣٦)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَراهُمُ النبيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القمرَ انشَقَ فَلقتَيْن، فقالَ المُشرِكون: سَحَرَنا مُحَمَّدٌ، ولكِنِ اسألوا الرُّكْبانَ الَّذين يَقدَمون إلَيْكم، فسَألوهم فقالوا: نعَمْ، رأَيْناه مُنشَقًّا في ذلِك الوقتِ. وهَذا أمرٌ حِسِّيٌّ.

ومِنَ الآياتِ الآفاقِيةِ ما أَشَرْنا إلَيْه.



الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين:

وَأَمَّا الإِيمَانُ بِالكُتُبِ المُنزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ: فَنُؤْمِنُ بِهَا سَمَّى اللهُ تَعَالَى مِنْهَا فِي كِتَابِهِ، مِنَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ للهِ تَعَالَى سِوَى ذَلِكَ كُتُبًا أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيائِهِ، لَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا وَعَدَدَهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الإِيمَانُ بِالقُرْآنِ: فَالإِقْرَارُ بِهِ، وَاتِّبَاعُ مَا فِيهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الإِيمَانِ بِغَيْرِهِ مِنَ الكُتُبِ؛ فَعَلَيْنَا الإِيمَانُ بِأَنَّ الكُتُبَ المُنزَّلَةَ عَلَى رُسُلِ اللهِ أَتَتْهُمْ مِنَ عِنْدِ اللهِ، وَأَنَّهَا حَتُّ وَهُدًى وَنُورٌ وَبَيَانٌ وَشِفَاءٌ.

[التَّغَابُنِ: ٨]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ فِي القُرْآنِ كَثِيرَةً ١٠].

[1] نَقْلُ القُرآنِ لِيسَ كَنَقلِ الأَحاديثِ، فالقُرآنُ يَنقُلُه الكبيرُ إلى الصغيرِ، كلُّ الناسِ يَتناقَلونَه، فثُبوتُه أَمرٌ قَطعيٌّ كَثُبوتِ الشمسِ في رابِعةِ النهارِ، ولا أَحَدَ يَشُكُّ في أَبُوتِه ولكِنْ يَبقَى النظرُ في دَلالتِه على الحُكمِ، هَلْ يَدُلُّ عليهِ أو لا يَدُلُّ، هَذا هوَ الَّذي يُمكِنُ أَن يَتفرَّقَ الناسُ فيهِ؛ لأنَّ الناسَ يَختلِفونَ في الفَهمِ، ويَختلِفونَ في العِلمِ، ومِن هُنا يُمكِنُ أَن يَتفرَّقَ الناسُ فيهِ؛ لأنَّ الناسَ يَختلِفونَ في الفَهمِ والعِلمِ لا إلى الثُبُوتِ، فكُلُّنا يَحسلُ التفرُّقُ في مَدلولِ القُرآنِ، والإِشارةُ تَعودُ إلى الفَهمِ والعِلمِ لا إلى الثُبُوتِ، فكُلُّنا مُتَقِقونَ على أَنَّه ثابتٌ، لكِنَّنا نَختلِفُ في فَهمِ دَلالةِ القُرآنِ بحسبِ ما عِندَنا منَ العِلمِ والفَهمِ، فقَدْ يَقرَأُ القرآنَ قارئٌ وتكونُ الآيةُ دالَّةً على مَعنَى، لكِنْ هَذا المَعنَى مُحصوصٌ بأَدِلَةٍ أُخرَى، والقارِئُ لا يَدرِي لكِنْ غيرُه قَد دَرَى، وقَدْ تَكونُ الآيةُ مَنسوخةً والقارِئُ لم يَعرَّى والقارِئُ الناسُ في الفَهمِ.

مِثالُ ذلِكَ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبَا يَرَّبَصَّنَ بِأَنفُسِهِنَ آرَبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، هذه الآيةُ لو أَخَذْنا بظاهِرِها فعِدةُ اللّتوقَى عَنها زوجُها أربعةُ أَشَهُرٍ وعَشْرٌ، وقالَ تَعالى: ﴿وَأُولَنتُ ٱلْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَ أَن يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَ ﴾ [الطلاق: ٤] وهذه مِثلُها لكِنْ في الحامِلِ المتوقَى عَنها زوجُها، فإذا ماتَ الرجُلُ عنِ امرأةٍ حامِلٍ فهلْ تَعتدُّ أربعةَ أشهرٍ وعَشرًا أَمْ بالحَملِ؟ قَدْ يَقُولُ بعضُ الناسِ: هذا داخِلٌ في عُمومِ الآيةِ الأُولى، فيكلزمُ أن تَبقَى أربعةَ أشهرٍ وعَشرًا ولَوْ كانت حامِلًا، وإذا أَثَمَتْ أربعةَ أشهرٍ وعَشرًا خرَجَت مِنَ العِدةِ ولَوْ لم تَضَعْ.

وقَدْ يَقُولُ آخَرُ: أَنَا آخُذُ بَقُولِه: ﴿وَأُولَنَتُ ٱلْأَمْمَالِ أَجَلُهُنَ ﴾ [الطلاق:٤]، وأقولُ: إذا ماتَ عَن حامِلٍ تَبقَى حتَّى تضَعَ الحَملَ، حتَّى لو أَتَمَّت أربعةَ أَشهُرٍ وعَشرًا، ولو وضَعَت الحَملَ قبلَ أربعةِ أَشهُرٍ وعَشرِ فإنَّها تَخرِجُ مِنَ العِدةِ.

ويَأْتِي ثَالِثٌ يَقُولُ: تَعَتَدُّ بأطولِ الأمرَيْن، إِنِ انتَهَت أَربَعةُ أَشهُرٍ وعَشرٌ قبلَ وَضعِ الحَملِ بقِيَت حتَّى الرَّضاعةِ، وإِنْ وضَعَتِ الحملَ قبلَ أَربعةِ أَشهُرٍ وعَشرٍ انتَظَرَت حتَّى تَنتَهي أربعةُ أَشهرِ وعَشرٌ.

ويَأْتِي رَابِعٌ فَيَقُولُ: الحُكمُ للحَملِ فمتَى وضَعَت الحملَ انقَضَت عِدَّتُهَا ولَوْ قبلَ أَربعةِ أَشهُرِ وعَشرِ.

وسُبيعةُ الأسلمِيَّةُ تُوفِي عنها زوجُها ووضَعَت بعدَ موتِ زَوجِها، فأذِنَ لَها النَّبيُّ وَسُبيعةُ الأسلمِيَّةُ تُوفِي عنها زوجُها ووضَعَت بعدَ موتِ زَوجِها، فأذِنَ لَها النَّبيُّ أَنْ تَتزوَّجَ (١)، وحينئِذٍ يترَجَّح قولُ مَن يَقولُ: إنَّ العِبرةَ بوضعِ الحَملِ مُطلَقًا، سواءٌ بوضعِه مباشرةً أو بَقِيَ في بَطنِها سِنينَ، تَنتظرُ حتَّى تضعَ الحَملَ، والاختِلافُ كلُّه بسبَبِ العِلمِ والفَهمِ، وأحسَنُهم في الفَهمِ القولُ الثالِثُ الَّذي قالَ: تَعتدُّ بأطولِهما؛ لأنَّها إذا اعتدَّت بأطولِهما أخذَت بالاحتياطِ، أمَّا أحسَنُهم في العِلمِ فالقولُ الأخيرُ؛ لأنَّه عِندَه عِلمٌ منَ السُّنةِ.

ففي كَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا اختِلافَ بينَ المُسلِمين في إثباتِه، لكِنَّهم يَختلِفون في المَدلولِ؛ لأنَّهم يَختلِفون في العِلم والفَهم.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب ﴿وَأُولَنَتُ ٱلْأَعْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ ﴾، رقم (٥٣٢٠)، من حديث المسور بن مخرمة رَئِخَلِيَّةُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، رقم (١٤٨٥)، من حديث أم سلمة رَئِخَالِيَّةُ عَنْهَا.

الْمُتُواتِرُ والآحادُ في إثباتِ الصِّفاتِ:

قَوْلُهُ: «وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّائِلَهُءَكَيْهِوَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ»: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ وَالْمُعَطِّلَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ، الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ قِسْمَانِ: مُتَوَاتِرٌ وَآحَادٌ، فَالْمُتَوَاتِرُ -وَإِنْ كَانَ قَطْعِيَّ السَّنَدِ-لَكِنَّهُ غَيْرُ قَطْعِيِّ الدِّلَالَةِ، فَإِنَّ الأَدِلَّةَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تُفِيدُ اليَقِينَ!! وَلِهَذَا قَدَحُوا فِي دِلَالَةِ القُرْآنِ عَلَى الصِّفَاتِ! قَالُوا: وَالآحَادُ لَا تُفِيدُ العِلْمَ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا مِنْ جِهَةِ طَرِيقِهَا، وَلَا مِنْ جِهَةِ مَتْنِهَا! فَسَدُّوا عَلَى القُلُـوبِ مَعْرِفَةَ الرَّبِّ تَعَالَى وَأَسْمَائِـهِ وَصِفَاتِـهِ وَأَفْعَالِهِ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ، وَأَحَالُوا النَّاسَ عَلَى قَضَايَا وَهْمِيَّةٍ، وَمُقَدِّمَاتٍ خَيَالِيَّةٍ، سَمَّوْهَا قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةً، وَبَرَاهِينَ يَقِينِيَّةً!! وَهِيَ فِي التَّحْقِيقِ ﴿كَسَرُكِمِ بِقِيعَةِ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْعَانُ مَآءً حَتَّىٰ إِذَا جَآءَهُۥ لَوْ يَجِدْهُ شَيْعًا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُ. فَوَفَىٰنُهُ حِسَابَهُۥ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۞ أَوْ كَظُلُمَنتِ فِي بَحْرِ لُجِّيِّ يَغْشَنهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِيهِ. مَوْجٌ مِّن فَوْقِيهِ. سَحَابُ ظُلُمَنَتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا آخَرَجَ يَكَدُهُ لَرْ يَكَذَّ بَرَنِهَا ۗ وَمَن لَّزَ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورِ ﴾ [النور:٣٩-٤٠].

وَمِنَ العَجَبِ أَنَّهُمْ قَدَّمُوهَا عَلَى نُصُوصِ الوَحْيِ، وَعَزَلُوا لِأَجْلِهَا النُّصُوصَ، فَأَقْفَرَتْ قُلُوبُهُمْ مِنْ الإهْتِدَاءِ بِالنُّصُوصِ، وَلَمْ يَظْفَرُوا بِالعُقُولِ الصَّحِيحَةِ المُؤَيَّدَةِ بِالفِّطْرَةِ السَّلِيمَةِ وَالنُّصُوصِ النَّبُويَّةِ، وَلَوْ حَكَّمُوا نُصُوصَ الوَحْيِ لَفَازُوا بِالمَعْقُولِ الصَّحِيح، المُوافِق لِلْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ.

بَلْ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ أَرْبَابِ البِدَعِ يَعْرِضُ النُّصُوصَ عَلَى بِدْعَتِهِ، وَمَا ظَنَّهُ مَعْقُولًا: فَمَا وَافَقَهُ قَالَ: إِنَّهُ مُحَكَمٌ، وَقَبِلَهُ وَاحْتَجَّ بِهِ!! وَمَا خَالَفَهُ قَالَ: إِنَّهُ مُتَشَابِهُ، ثُمَّ رَدَّهُ،

وَسَمَّى رَدَّهُ تَفْوِيضًا! أَوْ حَرَّفَهُ، وَسَمَّى تَحْرِيفَهُ تَأْوِيلًا!! فَلِذَلِكَ اشْتَدَّ إِنْكَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ.

وَطَرِيقُ أَهْلِ السُّنَةِ: أَنْ لَا يَعْدِلُوا عَنِ النَّصِّ الصَّحِيحِ، وَلَا يُعَارِضُوهُ بِمَعْقُولٍ، وَلَا قَوْلِ فُلَانٍ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحَمُ اللَّهُ، وَكَمَا قَالَ البُخَارِيُّ رَحَمُ اللَّهُ: سَمِعْتُ الحُمَيْدِيَّ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحَمُ اللَّهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ الحُمَيْدِيَّ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحَمُ اللَّهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ لِلشَّافِعِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟! فَقَالَ: قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلشَّافِعِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟! فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! تَرَانِي فِي كَنِيسَةٍ! تَرَانِي فِي بِيعَةٍ! تَرَانِي عَلَى وَسَطِي زُنَّارٌ؟! أَقُولُ لَكَ: فَضَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ. وَأَنْتَ تَقُولُ النَّهِ عَلَى وَسَطِي زُنَّارٌ؟! أَقُولُ لَكَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ. وَأَنْتَ تَقُولُ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟!

وَنَظَائِرُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ كَثِيرٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُۥ أَمَرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأخزَابِ: ٣٦].

خَبرُ الواحِدِ يُفيدُ العِلمَ اليَقينيّ:

وَخَبَرُ الوَاحِدِ إِذَا تَلَقَّتُهُ الأُمَّةُ بِالقَبُولِ عَمَلًا بِهِ وَتَصْدِيقًا لَهُ؛ يُفِيدُ العِلْمَ اليَقِينِيَّ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الأُمَّةِ، وَهُو أَحَدُ قِسْمَيِ الْمُتَوَاتِرِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ سَلَفِ الأُمَّةِ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ، كَخَبَرِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَعَعَالِلَهُ عَنْهُ: ﴿ إِنَّهَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ﴾ (١) ، وَخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رَعَعَالِلَهُ عَنْهُا: ﴿ إِنَّهَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ﴾ (١) ، وَخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رَعَعَالِلَهُ عَنْهُا: ﴿ لَا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى ﴿ الْمَهُ عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ وَهِبَتِهِ ﴾ (٢) ، وَخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿ لَا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله على وقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله على «إنها الأعمال بالنيات»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر ابن الخطاب رَضَاللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، رقم (٢٥٣٥)، ومسلم: كتاب الطلاق،

خَالَتِهَا»(١)، وَكَقَوْلِهِ: «يَعْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَعْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»(٢)، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَهُوَ نَظِيرُ خَبَرِ الَّذِي أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ وَأَخْبَرَ أَنَّ القِبْلَةَ تَحَوَّلَتْ إِلَى الكَعْبَةِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَيْهَا(٢).

وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُرْسِلُ رُسُلَهُ آحَادًا، وَيُرْسِلُ كُتُبَهُ مَعَ الآحَادِ، وَلَمْ يَكُنِ اللهِ ﷺ يُرْسِلُ رُسُلَهُ آحَادًا، وَيُرْسِلُ كُتُبَهُ مَعَ الآحَادِ، وَلَمْ يَكُنِ اللهِ مَنْ يَقُولُونَ: لَا نَقْبَلُهُ لِآنَهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ اللّذِينَ اللّهِ مَنْ اللّذِينِ صُلّةٍ مَنَ اللّذِينِ صُلّةٍ مَنَ اللّهُ عُلَى اللّذِينِ صُلّةٍ مَنَ التَّوْبَةِ: ٣٣]، فَلَا بُدَّ أَنْ يَخْفَظَ اللهُ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ عَلَى خَلْقِهِ، لِئَلّا تَبْطُلَ حُجَجُهُ وَبَيِّنَاتُهُ.

وَلِهَذَا فَضَحَ اللهُ مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، وَبَيَّنَ حَالَهُ لِلنَّاسِ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: مَا سَتَرَ اللهُ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الحَدِيثِ (أُ). وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: لَوْ هَمَّ رَجُلٌ فِي السَّحَرِ أَنْ يَكْذِبَ فِي الحَدِيثِ، لَأَصْبَحَ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: فُلَانٌ كَذَّابٌ (٥).

اب النهي عن بيع الولاء وهبته، رقم (١٥٠٦)، من حديث ابن عمر رَضَالِتُهُعَنْهُا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، بأب لا تنكح المرأة على عمتها، رقم (۵۱۰۹)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، رقم (۱٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُمَنْهُ.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِّ اللَّهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب الصلاة من الإيهان، رقم (٤٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم (٥٢٥)، من حديث البراء بن عازب رَجَوَاللَهُ عَنْهُا.

⁽٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٤٨).

⁽٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٤٩).

وَخَبَرُ الوَاحِدِ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِب، وَلَكِنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ صَحِيحِ الأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا لَا يَنَالُهُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمَ أَوْقَاتِهِ مُشْتَغِلًا بِالحَدِيثِ، وَالمَّغْيَانِ وَالبَحْثِ عَنْ سِيرِ الرُّواةِ، لِيقِفَ عَلَى أَحْوَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ، وَشِدَّةِ حَذَرِهِمْ مِنَ الطُّغْيَانِ وَالزَّلُلِ، وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ قُتِلُوا لَمْ يُسَامِحُوا أَحَدًا فِي كَلِمَةٍ يَتَقَوَّلُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالزَّلُلِ، وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ قُتِلُوا لَمْ يُسَامِحُوا أَحَدًا فِي كَلِمَةٍ يَتَقَوَّلُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالزَّلُلِ، وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ قُتِلُوا لَمْ يُسَامِحُوا أَحَدًا فِي كَلِمَةٍ يَتَقَوَّلُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا فَعَلُوا هَذَا الدِّينَ إِلَيْنَا كَيَا نُقِلَ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ تُرُكُ وَلَا فَعَلُوا هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ، وَقَدْ نَقَلُوا هَذَا الدِّينَ إِلَيْنَا كَيَا نُقِلَ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ تُرُكُ وَلَا فَعَلُوا هُمْ وَوَعَابَةُ الإِيهَانِ، وَهُمْ نُقَادُ الأَخْبَارِ، وَصَيَارِفَةُ الأَحَادِيثِ. فَإِذَا وقَفَ المُنْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ مَا تُعَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ العَلَى اللهُ عَلَى اللهُ العَلَى اللهُ عَلَى اللهُ العِلْمُ الْعَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ العَلَى اللهُ العَلَى اللهُ المَا اللهُ العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى الْعَلَى العَلَى اللهُ العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى اللهُو

وَمِنْ لَهُ عَقْلٌ وَمَعْرِفَةٌ يَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ الحَدِيثِ لَهُمْ مِنَ العِلْمِ بِأَحْوَالِ نَبِيِّهِمْ وَسِيرَتِهِ وَأَخْبَارِهِ، مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ بِهِ شُعُورٌ، فَضْلًا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لَهُمْ أَوْ مَظْنُونًا، كَمَا أَنَّ النُّحَاةَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَخْبَارِ سِيبَوَيْهِ وَالْحَلِيلِ وَأَقْوَالِهِمَا مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ ذِي صَنْعَةٍ وَعِنْدَ الأَطِبَّاءِ مِنْ كَلَامِ بُقْرَاطَ وَجَالِينُوسَ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ ذِي صَنْعَةٍ هُوَ أَخْبَرُ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ، فَلَوْ سَأَلْتَ البَقَالَ عَنْ أَمْرِ العِطْرِ، أَوِ العَطَّارَ عَنِ البَزِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ جَهْلًا كَبِيرًا.

وَلَكِنَّ النُّفَاةَ قَدْ جَعَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَ * ﴾ [الشُّورَى: ١١] مُسْتَنَدًا لَهُمْ فِي رَدِّ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَكُلَّمَا جَاءَهُمْ حَدِيثٌ يُخَالِفُ قَوَاعِدَهُمْ وَأَنْكَارُهُمْ ؛ رَدُّوهُ بِـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَ * وَاطِرُهُمْ وَأَفْكَارُهُمْ ؛ رَدُّوهُ بِـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَتَ * ﴾ وَالشُّورَى: ١١] تَلْبِيسًا مِنْهُمْ وَتَدْلِيسًا عَلَى مَنْ هُوَ أَعْمَى قَلْبًا مِنْهُمْ ، وَتَحْرِيفًا لَمِعْنَى الآي عَنْ مَوَاضِعِهِ .

فَفَهِمُ وا مِنْ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ مَا لَمْ يُرِدْهُ اللهُ وَلَا رَسُولُهُ، وَلَا فَهِمَهُ أَحَدٌ مِنْ أَنِهُ يَفْتَضِي إِثْبَاتُهَا التَّمْثِيلَ بِهَا لِلْمَخْلُوقِينَ! ثُمَّ اسْتَدَلُّوا عَلَى بُطْلَانِ أَئِمَةِ الإِسْلَامِ، أَنَّهُ يَقْتَضِي إِثْبَاتُهَا التَّمْثِيلَ بِهَا لِلْمَخْلُوقِينَ! ثُمَّ اسْتَدَلُّوا عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ بِهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ وَ شَحَ عُ ﴾ [الشورى: ١١] تَحْرِيفًا لِلنَّصَيْنِ!! وَيُصَنِّفُونَ الكُتُب، وَيَقُولُونَ: هَذَا أُصُولُ دِينِ الإِسْلَامِ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ وَجَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَقْرَءُونَ كَثِيرًا وَيَقُولُونَ: هَذَا أُصُولُ دِينِ الإِسْلَامِ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ وَجَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَقْرَءُونَ كَثِيرًا مِنَ اللهِ مَنْ غَيْرِ تَدَبُّرٍ لِعْنَاهُ الَّذِي بَيَّنَهُ الرَّسُولُ، مِنْ غَيْرِ تَدَبُّرٍ لِعْنَاهُ الَّذِي بَيَّنَهُ الرَّسُولُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَعْنَاهُ الَّذِي بَيَّنَهُ الرَّسُولُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَعْنَاهُ الَّذِي بَيَّنَهُ الرَّسُولُ،

وَقَدْ ذَمَّ اللهُ تَعَالَى أَهْلَ الكِتَابِ الأَوَّلِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلاثِ، وَقَصَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمْ لِنَعْتَبِرَ وَنَنْزَجِرَ عَنْ مِثْلِ طَرِيقَتِهِمْ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَنَظَمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ كَلُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ بُعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ بُعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ بُعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقُ مِنْ بُعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ لِكُمُونَ ﴾ [البَقَرَةِ: ٧٥]، إلَى أَنْ قَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيتُونَ لَا يَعْلَمُونَ وَالْكِنْبَ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيتُونَ لَا يَعْلَمُونَ وَالْكَنْبَ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيتُونَ لَا يَعْلَمُونَ وَالْكَنْبَ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيتُونَ لَا يَعْلَمُونَ وَالْكَنْبَ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيتُونَ لَا يَعْلَمُونَ وَالْكَنْبَ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيتُونَ لَا يَعْلَمُونَ وَهُ الْمُعْرَدِةُ وَهُمْ اللّهُ وَعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مَا يَكُومُ وَهُمْ عَلَى نِسْبَةِ لَكَ أَلُكُ مَا كُنْبُوهُ إِلَى اللهِ وَعَلَى اللّهِ مَا كَيْسِبُ إِلَى اللهِ مَا كُنْبُوهُ إِلَى اللهِ وَعَلَى اللهُ مَا مِنَ اللّهُ بُولُ اللهِ مَا عَلَى اللهِ مَا عَلَى اللهِ مَا عَلَى اللهُ مَا مَنْ اللّهُ مَا عَلَى اللهُ مَا عَلَى اللهُ مَا كَتَبُوهُ إِلَى اللهِ وَعَلَى اكْتِسَابِهِمْ بِذَلِكَ عَوضًا مِنَ الدُّنْيَا مَالًا أَوْ رِيَاسَةً .

نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْصِمَنَا مِنَ الزَّلَلِ، فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، بِمَنَّه وَكَرَمِه [١].

[١] أمَّا السُّنةُ فتَختلِفُ عَنِ القُرآنِ باعتبارِ الثُّبوتِ؛ لأنَّ فيها الصحيحَ والضَّعيفَ والمَّعيفَ والمَّعيفَ والمَّعيفَ والمَّعيفَ والمَوضوعَ أيضًا، فنَحتاجُ أوَّلًا أن نَتثبَّتَ في ثُبوتها ثُم نَنظُرَ في دَلالتِها.

والكِتابُ والسُّنةُ اجتَمَعَ فيهما مِن تَقريرِ المَدلولِ بأَوضَحِ الأدِلَّةِ وأَيسَرِها وأقرَبِها إلى

الفِطرةِ والعُقولِ ما لا يُوجَدُ عندَ المُتكلِّمينَ والفَلاسِفةِ، ومَدلولُ ذلِكَ أَنَّك تَرى أَدِلَّة القُرآنِ والسُّنةِ واضِحةً بيِّنةً لا تَحتاجُ إلى تَطويلِ ولا إلى مُقدِّماتٍ ولا إلى نَتائِجَ، كما هوَ المَعروفُ عِندَ أهلِ الكَلامِ؛ ولِذلِكَ أُدِلَّةُ المَناطِقةِ وبَراهينُهم قالَ عَنها شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ في كِتابِه (الردُّ على المَنطِقيِّينَ)(۱) - وهو كِتابٌ جيِّدٌ -، ذكر أنَّ عِلمَ المَنطِقِ لا يَنتفِعُ به البَليدُ ولا يَحتاجُ إليه الذَّكيُّ؛ لأنَّ الذَّكيُّ عِندَه مِن ذَكائِه ما يُغنِيه عَنْه، وأمَّا البَليدُ فهوَ صَعبٌ عليه، لا يَتمكَّنُ مِن مَعرفتِه وفَهمِه.

وأدِلةُ المُتكلِّمينَ فيها خطأٌ وفيها صَوابٌ، فمثَلًا مِن خَطيْهم ما سبَقَ من قولِهم:
﴿إِنَّ الأَعراضَ لا تَقومُ إِلَّا بِجِسمٍ والأَجسامُ مُتماثِلةٌ ﴾ وقد سبَقَ لَنا بيانُ بُطلانِه وأنّه ليسَ
بدَليلٍ، وكذلِكَ قولُهم: إنّه يَلزَمُ مِن إثباتِ الصِّفاتِ للهِ عَزَّوَجَلَّ تَعدُّدُ القُدماءِ. وهذا غيرُ
صحيحٍ؛ فإنّه لا يَلزَمُ مِن تَعدُّدِ الصِّفاتِ تَعدُّدُ المَوصوفِ، وكذلِك لو عطَفْت صِفةً على
صفةٍ والموصوفُ واحدٌ لم يَلزَمْ تَعدُّدُ المَوصوفِ، كقولِه تَعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِكَ الْأَعْلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى

فلا تَقولُ هُنا: إنَّ العَطفَ يَقتَضي المُغايرةَ الذاتِيةَ، بلِ المُغايرةَ في الصِّفاتِ فقَطْ، أمَّا المَوصوفُ فواحِدٌ.

فالمهمُّ أنَّ مِن أَدِلَّةِ المُتكلِّمين مِنها ما هو صَوابٌ ومِنها ما هوَ خطأٌ ظاهرٌ، فالصَّوابُ مِن أَدِلَّةِ المُتكلِّمينَ في نُصوصِ الكِتابِ والسُّنةِ ما يُغنِي عَنْه، فلا حاجةَ إلَيْه، فها فيها مِن صَوابٍ فإنَّه يُوجَدُ نَظيرُه وما هوَ أَبينُ وأوضَحُ منه في الكِتابِ والسُّنةِ، وأمَّا ما فيها مِن خطأً فهوَ خطأٌ.

⁽١) الرد على المنطقيين (ص:٣).

إِذًا، نَتلقَّى أُمورَ العقائِدِ مِن الكِتابِ والسُّنةِ، كَمَا أَنَّنا لا نَتلقَّى الأحكامَ إلَّا منَ الكِتابِ والسُّنةِ، ولا فرقَ، ولكِنْ معَ كونِنا نَعتقِدُ أَنَّ أَدلَّةَ الكِتابِ والسُّنةِ أَبينُ وأظهَرُ وأوضَحُ فإنَّه قَدْ يَكُونُ مِن أُدِلَّةِ المُتكلِّمين ما هوَ أُوضَحُ مِن أَدِلَّةِ القُرآنِ عِندَ بعضِ الناسِ، فإنْ كانَت هَذه الأدِلةُ صَوابًا فإنَّنا نُخاطِبُهم بذلِكَ ونَاتِي بهذه الأدلَّةِ؛ لأنَّها لا تُنافِي الحقَّ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ قد يَظهَرُ لَهُم مِن بعضِ الأدلَّةِ ما لا يَظهرُ له منَ الدليلِ الآخرِ، فيَعتمِدونَ على الاستِدلالِ بأُدلَّةِ المَناطِقةِ وأَدِلَّةِ المُتكلِّمين، وقد يَصعبُ عليه فَهمُ القُرآنِ وَوَجهُ دلالتِه، فحينَئذِ نُخاطِبُهم بما يَفهمون، بشَرطِ أَنْ يَكُونَ صَحيحًا صَوابًا، أمَّا إذا كان خَطاً فإنَّ الواجِبَ أَن نُبيِّنَ خطاً ه حتَّى لا يَغتَرَّ الناسُ به.

فالحاصِلُ عِندَ المُقارِنةِ بينَ الأدِلَّةِ السَّمعيةِ والعَقليةِ الَّتي زَعَمَها المُتكلِّمون والفَلاسِفةُ:

أُوَّلًا: أَنَّ أُدِلَّةَ القُرآنِ والسُّنةِ أَبِينُ وأَظهَرُ وأَيسَرُ، وليسَ فيها مُقدِّماتٌ كَثيرةٌ تُوجِبُ على الإنسانِ التَّردُّدَّ والشكَّ.

ثانيًا: قَدْ نَجِدُ فِي أُدلَّةِ الفَلاسِفةِ والمُتكلِّمين ما هوَ صَوابٌ، لكِنْ ما فيها منَ الصَّوابِ مَوجودٌ فِي الكِتابِ والسُّنةِ، وهوَ بعضٌ مِمَّا جاءَ في الكِتابِ والسُّنةِ.

ثالثًا: إذا كانَ المُخاطِبُ لا يَفهمُ منَ الأدلَّةِ إلَّا مِن طَريقِ المتكلِّمينَ والفَلاسِفةِ فلا حرَجَ علَيْنا أن نُخاطِبَه بهذه الأدِلَّةِ؛ بشَرطِ أن تَكونَ الأدِلَّةُ صَحيحةً.

ومِن أَدلَّتِهمُ الباطِلةِ: أنَّ الصفاتِ أعراضٌ، والأعراضُ لا تَقومُ إلَّا بأجسامٍ، والأجسامُ مُتهاثِلةٌ، وهَذا غيرُ صَحيح.

وكذلِكَ قَولُهم: إنَّنا إذا أَثبَتْنا للهِ عَزَّهَجَلَ الأَزَليَّةَ استَلزَمَ أَن نُثبِتَ قُدَماءَ مُتعدِّدينَ، وهذا مَعناهُ الإِشراكُ باللهِ.

كذلِك أيضًا قولُهم: إنَّ الحَوادثَ لا تَقومُ إلَّا بحادثٍ، أي: أنَّ الفِعلَ حادِثٌ ولا يَقومُ إلَّا بشيءٍ حادِثٍ، فنفُوْا بهذا الدليلِ أن يَكونَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ استَوَى على العَرشِ، أو أَنّه يَنزِلُ منَ السَّماءِ، أو يَغضَبُ، أو يَضحَكُ، أو يَفرحُ، أو ما أَشبَه ذلِكَ؛ لأنَّ هَذه الأفعالَ حَوادثٌ، والحادثُ لا يَقومُ إلَّا بحادثٍ؛ فإذا أَثبتَ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنّه استَوَى على العَرشِ لزِمَ مِن ذلِكَ أن يكونَ اللهُ حادثًا، وهذا غيرُ صحيحٍ، إذْ لا يَلزمُ مِن حُدوثِ الفِعلِ أَنْ يَكونَ الفاعِلُ مُحدَثًا، فمثلًا، نحنُ جالِسونَ على الكَراسي، وهذا الجُلوسُ وُجودُنا قبلَ وُجودِه لا شَكَ، فلا يَلزَمُ مِن حُدوثِ الفِعلِ أن يكونَ الفاعِلُ حادِثًا، كما أنّه لا يَلزمُ مِن وُجودِ الفِعلِ الذي نَفعلُه اليومَ أن يكونَ حادِثًا معَ وُجودِنا، فتَبيّنَ بهذا أنّ الفِعلَ شيءٌ والفاعلَ شيءٌ آخرُ.

وقولُهم: كلُّ حادِثٍ لا بُدَّ لَه من مُحدِثٍ، هذا دليلٌ صَحيحٌ، وبهَذا استدَلُّوا على وُجودِ الخالقِ؛ لأنَّ المَشاهدَ الكونيةَ تَحدثُ شَيئًا فشَيئًا، ولا يُصرِّفُها إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ولا يُمكنُ لأَحَدِ أَنْ يَدَّعيَ ويقولَ: أنا الَّذي أُطلِعُ الشمسَ مِن المَشرقِ وأُغيِّبُها منَ المَغربِ.

وقَد وجَدْنا في القرآنِ ما هوَ مِثلُه أو أَوضَحُ مِنه، وهوَ قولُه تَعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ عَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَلِقُونَ ﴾ [الطور:٣٥]، فهذا أبينُ وأظهرُ؛ لأنّنا إذا قُلْنا: كلُّ حادثٍ لا بُدَّ لَهُ مِن مُحدِثٍ. فقَدْ يقولُ قائلُ: ائتِ لَنا بدليلٍ حاصِلٍ منَ الأشياءِ حتَّى نَعرِفَ، لكِنْ في القرآنِ بسَبرٍ وتَقسيم.

والحاصِلُ، أنَّ ما في أدلةِ المُتكلِّمينَ والفلاسِفةِ منَ الصوابِ ففي القُرآنِ ما هـو أصوبُ وأوضَحُ وأبيَنُ منه، ونحنُ لا نقولُ هَذا لُجرَّدِ الدَّعوَى، أو لُجرَّدِ عَصبيةٍ ولكِنْ نقولُه مُحكِّمين للواقِعِ، وهَذا بالنظرِ لخُصومِنا، أمَّا بالنظرِ لعَقيدتِنا فإنَّنا نَعتقِدُ بكلِّ حالٍ أنَّ أدلَّةَ القُرآنِ والسُّنةِ أبينُ وأظهَرُ وأوضحُ.

والغرَضُ مِن ذلِكَ ليسَ فقط أن يَتبيَّنَ لنا أنَّ الأدلَّة في القُرآنِ والسُّنةِ أبينُ وأوضَحُ، وإنَّما أن يَكونَ مَلجؤُنا عندَ الاستِدْلالِ الكِتابَ والسُّنةَ، وألَّا نَطلبَ عِبادةَ اللهِ بدونِ الكِتابِ والسُّنةِ، خُصوصًا ما يَتعلَّقُ بأسماءِ اللهِ وصِفاتِه.

ثانيًا: أَنْ نَعرضَ أَدلَّةَ المُتكلِّمين والفَلاسِفةِ على القَبولِ؛ لأَنَّنا وجَدْنا أَنَّ فيها حقًّا وباطِلًا، ومعنَى ذلكَ أَنَّه يَجبُ ألَّا نُسلِّمَ بمُجرَّدِ ما يَعرِضُ علينا هَذا المُتكلِّمُ أو هَذا الفَلسفيُّ الدليلَ ونَأخُذُه قَضيةً مسلَّمةً، بل نُناقِشُه، وهذا كها قُلْنا في أَدلَّةِ السُّنةِ لا بُدَّ أَن نَبحثَ أَوَّلًا عن ثُبوتِها عن الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ ثُم بعدَ ذلكَ نَستدلُّ بها.



الدُّعاءُ والتَّوسُّلُ فيه:

قَوْلُهُ: ﴿ وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ ﴾ : قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ انْعُونِ آسْتَجِبْ لَكُو ﴾ [غافر: ٢٠]، ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي قَرِيبُ أَجْهُ انْعُونِ آسْتَجِبْ لَكُو ﴾ [غافر: ٢٠]، ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي قَرِيبُ أَجْهِبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثُرُ الحَلْقِ مِنَ المُسْلِمِينَ وَسَائِرِ أَجِيبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ وَدَفْعِ المَضَارِّ، وَقَدْ أَهْلِ المِلَلِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الدُّعَاءَ مِنْ أَقْوَى الأَسْبَابِ فِي جَلْبِ المَنَافِعِ وَدَفْعِ المَضَارِّ، وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنِ الكُفَّارِ أَنَّهُمْ إِذَا مَسَّهُمُ الضُّرُّ فِي البَحْرِ دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا مَسَّهُ الضَّرُّ وَعَالًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا.

وَإِجَابَةُ اللهِ لِدُعَاءِ العَبْدِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَإِعْطَاؤُهُ سُؤْلَهُ مِنْ جِنْسِ رِزْقِهِ لَهُمْ، وَهُو مِمَّا تُوجِبُهُ الرُّبُوبِيَّةُ لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِتْنَةً فِي حَقِّهِ وَمَضَرَّةً عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ كُفْرُهُ وَفُسُوقُهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ "(۱)، وَقَدْ نَظَمَ هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ "(۱)، وَقَدْ نَظَمَ بَعْضُهُمْ هَذَا المَعْنَى، فَقَالَ (۱):

الله يَغْضَبُ إِنْ تَرَكْتَ سُوَالَهُ وَبُنَيُّ آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قَدْ نَدَبَ اللهُ تَعَالَى إِلَى الدُّعَاءِ، وَفِي ذَلِكَ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الوُجُودُ، فَإِنَّ مَنْ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ لَا يُدْعَى.

الثَّانِي: الغِنَى، فَإِنَّ الفَقِيرَ لَا يُدْعَى.

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٣٧٣)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِتَهُ عَنْهُ.

⁽٢) انظر: الدر الفريد (٢/ ٤٣)، غرر الخصائص الواضحة (ص:٣٧٢)، المستطرف (ص:٣٠٣).

الثَّالِثُ: السَّمْعُ، فَإِنَّ الأَصَمَّ لَا يُدْعَى.

الرَّابِعُ: الكَرَمُ، فَإِنَّ البَخِيلَ لَا يُدْعَى.

الخَامِسُ: الرَّحْمَةُ، فَإِنَّ القَاسِيَ لَا يُدْعَى.

السَّادِسُ: القُدْرَةُ، فَإِنَّ العَاجِزَ لَا يُدْعَى.

وَمَنْ يَقُولُ بِالطَّبَائِعِ يَعْلَمُ أَنَّ النَّارَ لَا يُقَالُ لَهَا: كُفِّي! وَلَا النَّجْمُ يُقَالُ لَهُ: أَصْلِحَ مِزَاجِي!! لِأَنَّ هَذِهِ عِنْدَهُمْ مُؤَثِّرَةٌ طَبْعًا لَا اخْتِيَارًا، فَشَرَعَ الدُّعَاءَ وَصَلَاةَ الإسْتِسْقَاءِ لِيُبَيِّنَ كَذِبَ أَهْلِ الصَّنَائِعِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمَتَفُلْسِفَةِ وَغَالِيَةِ الْمَتَصَوِّفَةِ إِلَى أَنَّ الدُّعَاءَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ! قَالُوا: لِأَنَّ المَشِيئَةَ الإِلَهِيَّةَ إِنِ اقْتَضَتْ وُجُودَ المَطْلُوبِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الدُّعَاء!! وَقَدْ يَخُصُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ خَوَاصَّ العَارِفِينَ! وَيَجْعَلُ الدُّعَاءَ فَلَا فَائِدَةَ فِي الدُّعَاء!! وَقَدْ يَخُصُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ خَوَاصَّ العَارِفِينَ! وَيَجْعَلُ الدُّعَاء عَلَّةً فِي مَقَامِ الحُوَاصِّ!! وَهَذَا مِنْ غَلَطَاتِ بَعْضِ الشُّيُوخِ. فَكَمَا أَنَّهُ مَعْلُومُ الفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ العَقْلِيَّةِ، فَإِنَّ مَنْفَعَة بِالإَضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ؛ فَهُو مَعْلُومُ الفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ العَقْلِيَّةِ، فَإِنَّ مَنْفَعَة الدُّعَاء أَمْرٌ أَنْشِئَتْ عَلَيْهِ ثَجَارِبُ الأُمْمِ، حَتَّى إِنَّ الفَلَاسِفَة تَقُولُ: ضَجِيجُ الأَصْواتِ، اللَّعْاتِ، فَعُلِّلُ مَا عَقَدَتْهُ الأَفْلَافُ المُؤَثِّرَاتُ!! هَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ.

وَجَوَابُ الشَّبْهَةِ بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ عَنِ المَشِيئَةِ الْإِلَهِيَّةِ: إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَهُ أَوْلَهُمْ عَنِ المَشِيئَةِ الْإِلَهِيَّةِ: إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَهُ أِشُرْطٍ لَا تَقْتَضِيهِ مَعَ عَدَمِهِ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّعَاءُ مِنْ شَرْطِهِ، كَمَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِ، وَكَمَا الدُّعَاءُ مِنْ شَرْطِهِ، كَمَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِ، وَكَمَا

تُوجِبُ الشَّبَعَ وَالرِّيَّ عِنْدَ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِمَا، وَحُصُولَ الوَلَدِ بِالوَطْءِ، وَالزَّرْعَ بِالبَدْرِ، فَإِذَا قُدِّرَ وُقُوعُ المَدْعُوِّ بِهِ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: لَا فَائِدَةَ فِي الدُّعَاءِ، كَمَا لَا يُقَالُ: لَا فَائِدَةَ فِي الأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالبَذْرِ وَسَائِرِ الأَسْبَابِ. فَقُوْلُ هَوُلَاءِ -كَمَا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ - فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْحِسِّ وَالفِطْرَةِ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ، مَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ، وَهُوَ: أَنَّ الْالتِفَاتَ إِلَى الأَسْبَابِ شِرْكُ فِي التَّوْحِيدِ! وَمَحْوُ الأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا، نَقْصٌ فِي العَقْلِ، وَالإعْرَاضُ عَنِ الأَسْبَابِ بِالكُلِّيَّةِ قَدْحٌ فِي الشَّرْعِ، وَمَعْنَى التَّوَكُّلِ وَالرَّجَاءِ: يَتَأَلَّفُ مِنْ وُجُوبِ التَّوْحِيدِ وَالعَقْلِ وَالشَّرْعِ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الإلتِفَاتَ إِلَى السَّبَبِ هُوَ اعْتِهَادُ القَلْبِ عَلَيْهِ، وَرَجَاؤُهُ وَالإسْتِنَادُ إِلَيْهِ، وَلَيْهِ، وَرَجَاؤُهُ وَالإسْتِنَادُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي المَخْلُوقَاتِ مَا يَسْتَحِقُّ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقِلِّ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ شُرَكَاءَ وَأَضْدَادٍ مَعَ هَذَا كُلِّهِ، فَإِنْ لَمْ يُسَخِّرْهُ مُسَبِّبُ الأَسْبَابِ لَمْ يُسَخَّرْ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنِ اقْتَضَتِ المَشِيئَةُ المَطْلُوبَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ؟ قُلْنَا: بَلْ قَدْ تَكُونُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، مِنْ تَحْصِيلِ مَصْلِحَةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ، وَدَفْعِ مَضَرَّةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ، وَدَفْعِ مَضَرَّةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ، وَدَفْعِ مَضَرَّةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ؛ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ؟ قُلْنَا: بَلْ فِيهِ فَوَائِدُ عَظِيمَةٌ، مِنْ جَلْبِ مَنَافِعَ، وَدَفْعِ مَضَارً، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ مَا يُعَجَّلُ لِلْعَبْدِ، مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِرَبِّهِ، وَإِقْرَارِهِ بِهِ، وَبِأَنَّهُ سُمَيْعٌ قَرِيبٌ قَدِيرٌ عَلِيمٌ رَحِيمٌ، وَإِقْرَارِهِ بِفَقْرِهِ إِلَيْهِ مَعْرِفَتِهِ بِرَبِّهِ، وَإِقْرَارِهِ بِهِ، وَبِأَنَّهُ سُمَيْعٌ قَرِيبٌ قَدِيرٌ عَلِيمٌ رَحِيمٌ، وَإِقْرَارِهِ بِفَقْرِهِ إِلَيْهِ وَاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ، وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ مِنَ العُلُومِ العَلِيَّةِ وَالأَحْوَالِ الزَّكِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْطُمِ الْعَلِيَّةِ وَالأَحْوَالِ الزَّكِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْظُمِ الْعَلِيَّةِ وَالأَحْوَالِ الزَّكِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْظُمِ الْمَالِبِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ إِعْطَاءُ اللهِ مُعَلَّلًا بِفِعْلِ العَبْدِ، كَمَا يُعْقَلُ مِنْ إِعْطَاءِ المَسْؤُولِ لِلسَّائِل، كَانَ السَّائِلُ قَدْ أَثَرَ فِيْ المَسْؤُولِ حَتَّى أَعْطَاهُ؟!

قُلْنَا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي حَرَّكَ العَبْدَ إِلَى دُعَائِهِ، فَهَذَا الْخَيْرُ مِنْهُ، وَتَمَامُهُ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضَىٰلِيَهُ عَنْهُ: ﴿إِنِّي لَا أَحْمِلُ هَمَّ الإِجَابَةِ، وَإِنَّمَا أَحْمِلُ هَمَّ الدُّعَاءِ، وَلَكِنْ إِذَا أُلْهِمْتُ الدُّعَاءَ فَإِنَّ الإِجَابَةَ مَعَهُ (۱).

وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمِ كَانَ مِقْدَارُهُ الْفَ سَنَةِ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [السجدة:٥] فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِتَدْبِيْرِ الْأَمْرِ، ثُمَّ يَصْعَدُ إِلَيْهِ الأَمْرُ الَّذِي دَبَّرَهُ، فَاللهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَقْذِفُ فِي قَلْبِ العَبْدِ حَرَكَةَ الدُّعَاءِ، وَيَجْعَلُهَا سَبَبًا لِلْخَيْرِ الَّذِي يُعْطِيهِ إِيَّاهُ، كَمَا فِي العَمَلِ وَالثَّوَابِ، فَهُو حَرَكَةَ الدُّعَاءِ، وَيَجْعَلُهَا سَبَبًا لِلْخَيْرِ الَّذِي يُعْطِيهِ إِيَّاهُ، كَمَا فِي العَمَلِ وَالثَّوَابِ، فَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُو الَّذِي وَقَقَهُ لِللْعُمَلِ ثُمَّ أَثَلِكَ اللهُ مِن اللهِ بْنِ الشِّخِيرِ اللهِ مُن اللهِ مُن اللهِ، وَوَجَدْتُ مِلَاكَ ذَلِكَ الدُّعَاءُ ''.' فَهُ مِنَ اللهِ ، وَوَجَدْتُ مِلَاكَ ذَلِكَ الدُّعَاءُ ''.'

وَهُنَا سُؤَالٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ: أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَدْ يَسْأَلُ اللهَ فَلَا يُعْطَى، أَوْ يُعْطَى غَيْرَ مَا سَأَلَ؟ وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَجْوِبَةٍ، فِيهَا ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ مُحَقَّقَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الآيَةَ لَمْ تَتَضَمَّنْ عَطِيَّةَ السُّؤَالِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا تَضَمَّنَتْ إِجَابَةَ الدَّاعِي، وَالدَّاعِي، وَالدَّاعِي أَعَمُّ مِنْ إِعْطَاءِ السَّائِلِ، وَإِجَابَةُ الدَّاعِي أَعَمُّ مِنْ إِعْطَاءِ السَّائِلِ؛ وَلِهَذَا

⁽١) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوي (٨/ ١٩٣).

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥١٣٥)، وابن بطة في الإبانة (١٧١١)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة والجهاعة (١٢٥٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٨٠٢).

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ هَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ »(١).

فَفَرْقٌ بَيْنَ الدَّاعِي وَالسَّائِلِ، وَبَيْنَ الإِجَابَةِ وَالإِعْطَاءِ، وَهُو فَرْقٌ بِالعُمُومِ وَالحُصُوصِ، كَمَا أَتْبَعَ ذَلِكَ بِالمُسْتَغْفِرِ، وَهُو نَوْعٌ مِنَ السَّائِلِ، فَذَكَرَ العَامَّ ثُمَّ الحَاصَّ وَالحُصُوصِ، كَمَا أَتْبَعَ ذَلِكَ بِالمُسْتَغْفِرِ، وَهُو نَوْعٌ مِنَ السَّائِلِ، فَذَكَرَ العَامَّ ثُمَّ الحَاصَّ ثُمَّ الأَخَصَّ، وَإِذَا عَلِمَ العِبَادُ أَنَّهُ قَرِيبٌ مِجْينبُ دَعْوةَ الدَّاعِيْ، وَعَلِمُوا قُرْبَهُ مِنْهُمْ، وَقَلْمُوا قُرْبَهُ مِنْ سُؤَالِهِ: علموا عِلْمَهُ وَرَحْمَتُهُ وَقُدْرَتَهُ، فَدَعَوْهُ دُعَاءَ العِبَادَةِ فِي حَالٍ، وَمَعُوا بَيْنَهُمَا فِي حَالٍ، إِذِ (الدُّعَاءُ) اسْمٌ يَجْمَعُ العِبَادَة وَلَاسْتِعَانَةَ، وَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ الْعَبَادَةَ إِلللَّعَاءِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَبَادَة وَلَا اللَّعَاءُ الطَلْبِ. وقوله بعد ذلك: ﴿ إِللَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْقَلْدِي هُو الطلب. وقوله بعد ذلك: ﴿ إِنَّ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْأَوْلُ. الْمُعْنَى الأَوْلَ. اللَّهُ الْمُعْنَى الأَوْلَ.

الجَوَابُ النَّانِي: أَنَّ إِجَابَةَ دُعَاءِ السُّوَالِ أَعَمُّ مِنْ إِعْطَاءِ المَسْوُوْلِ، كَمَا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْ فَيَهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللهَ النَّبِيُّ عَلَيْ فَيَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ؛ إِلَّا أَعْطَاهُ بَهَا إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجِّلَ دَعْوَتَهُ، أَوْ يَشَرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِ مِثْلَهَا، أَوْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِ مِثْلَهَا»، قَالُوا: يَعَجِّلَ دَعْوَتَهُ، أَوْ يَتَرْرُ لَهُ مِنَ الخَيْرِ مِثْلَهَا، أَوْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِ مِثْلَهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذًا؛ نُكْثِرُ. قَالَ: «اللهُ أَكْثُرُ» (٢). فَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ أَنَّهُ لَا بُدَّ يَا رَسُولَ اللهِ، إِذًا؛ نُكْثِرُ. قَالَ: «اللهُ أَكْثُرُ» (٢). فَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الدَّعْوَةِ الْحَالِيَةِ عَنِ العُدْوَانِ مِنْ إِعْطَاءِ السُّوْلِ مُعَجَّلًا، أَوْ مِثْلِهِ مِنَ الْحَيْرِ مُؤَجَّلًا، وَي الْحَدْوةِ الْحَالِيةِ عَنِ العُدْوَانِ مِنْ إِعْطَاءِ السُّوْلِ مُعَجَّلًا، أَوْ مِثْلِهِ مِنَ الْحَيْرِ مُؤَجَّلًا،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَيَّحَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في انتظار الفرج، رقم (٣٥٧٣)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَالِيَّهُ عَنهُ.

أَوْ يَصْرِفُ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهُ.

الجَوَابُ الثَّالِثُ: أَنَّ الدُّعَاءَ سَبَبُ مُقْتَضٍ لِنَيْلِ المَطْلُوبِ، وَالسَّبَبُ لَهُ شُرُوطٌ وَمَوَانِعُ، فَإِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُهُ وَانْتَفَتْ مَوَانِعُهُ حَصَلَ المَطْلُوبُ، وَإِلَّا فَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ المَطْلُوبُ، بَلْ قَدْ يَحْصُلُ غَيْرُهُ، وَهَكَذَا سَائِرُ الكَلِمَاتِ الطَّيِّبَاتِ، مِنَ الأَذْكَارِ ذَلِكَ المَطْلُوبُ، بَلْ قَدْ يَحْصُلُ غَيْرُهُ، وَهَكَذَا سَائِرُ الكَلِمَاتِ الطَّيِّبَاتِ، مِنَ الأَذْكَارِ المَلْقُورَةِ المُعَلَّقِ عَلَيْهَا جَلْبُ مَنَافِعَ أَوْ دَفْعُ مَضَارً، فَإِنَّ الكَلِمَاتِ بِمَنْزِلَةِ الآلَةِ فِي يَدِ المَاثُورَةِ المُعَلِّقِ عَلَيْهَا جَلْبُ مَنَافِعَ أَوْ دَفْعُ مَضَارً، فَإِنَّ الكَلِمَاتِ بِمَنْزِلَةِ الآلَةِ فِي يَدِ المَافَعِلِ، تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ قُوَّتِهِ وَمَا يُعِينُهَا، وَقَدْ يُعَارِضُهَا مَانِعٌ مِنَ المَوانِعِ، وَنُصُوصُ الوَعْدِ وَالوَعِيدِ المُتَعَارِضَةِ فِي الظَّاهِرِ مِنْ هَذَا البَابِ.

وَكَثِيرًا مَا تَجِدُ أَدْعِيَةً دَعَا بِهَا قَوْمٌ فَاسْتُجِيبَ لَهُمْ، وَيَكُونُ قَدِ اقْتَرَنَ بِالدُّعَاءِ ضَرُورَةُ صَاحِبِهِ وَإِقْبَالُهُ عَلَى اللهِ، أَوْ حَسَنَةٌ تَقَدَّمَتْ مِنْهُ، جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ إِجَابَةَ دَعْوَتِهِ شُكْرَ الْحَسَنَةِ، أَوْ صَادَفَ وَقْتَ إِجَابَةٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ فَأُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ، فَيَظُنُّ أَنَّ السِّرَّ فِي ذَلِكَ الدُّعَاءِ، فَيَأْخُذُهُ مُجُرَّدًا عَنْ تِلْكَ الأُمُورِ الَّتِي قَارَنَتْهُ مِنْ ذَلِكَ الدَّاعِي.

وَهَذَا كَمَا إِذَا اسْتَعْمَلَ رَجُلٌ دَوَاءً نَافِعًا فِي الوَقْتِ الَّذِي يَنْبَغِي، فانتفع به، فَظَنَّ آخَرُ أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذَا الدَّوَاءِ بِمُجَرَّدِهِ كَافٍ فِيْ حُصُوْلِ المَطْلُوْب، وَكَانَ غَالِطًا.

وَكَذَا قَدْ يَدْعُو بِاضْطِرَارٍ عِنْدَ قَبْرٍ، فَيُجَابُ، فَيَظُنُّ أَنَّ السِّرَّ لِلْقَبْرِ، وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ السِّرَّ لِلاضْطِرَارِ وَصِدْقِ اللَّجْءِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ تَعَالَى كَانَ أَفْضَلَ وَأَحَبَّ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

فَالأَدْعِيَةُ وَالتَّعَوُّذَاتِ وَالرُّقَى بِمَنْزِلَةِ السِّلَاحِ، وَالسِّلَاحُ بِضَارِبِهِ، لَا بِحَدِّهِ فَقَطْ، فَمَتَى كَانَ السِّلَاحُ سِلَاحًا تَامَّا وَالسَّاعِدُ سَاعِدًا قَوِيًّا، وَالمَحَلُّ قَابِلًا، وَالمَانِعُ مَفْقُودًا؛ حَصَلَتْ بِهِ النِّكَايَةُ فِي العَدُوِّ، وَمَتَى تَخَلَّفَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَخَلَّفَ التَّأْثِيرُ.

فَإِذَا كَانَ الدُّعَاءُ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ صَالِحٍ، أَوِ الدَّاعِي لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ فِي الدُّعَاءِ، أَوْ كَانَ ثَمَّ مَانَعٌ مِنَ الإِجَابَةِ؛ لَمْ يَحْصُلِ الأَثْرُ [1].

[1] الدعاءُ في اللَّغةِ: بمَعنَى الطلبِ، تَقولُ: دعَوْت فلانًا. أي: طَلَبته، سواءٌ طلَبْته لِخُضورٍ يَنفعُه أو لِحُضورٍ يَنفعك، ومِنه قولُه ﷺ: «اللهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلاةِ القَائِمَةِ» (أ) أي: الأذانِ، فالدَّعوةُ في الأذانِ أَنْ يُقالَ للناسِ: حيَّ على الصَّلاةِ، حيَّ على الفَلاحِ، فقَدْ دعاهُم لشيءٍ يَنتفِعونَ به، ومِنها أيضًا دعوةُ الإنسانِ إلى الوَليمةِ، فالدُّعاءُ الفَلاحِ، فقَدْ دعاهُم لشيءٍ يَنتفِعونَ به، ومِنها أيضًا دعوةُ الإنسانِ إلى الوَليمةِ، فالدُّعاءُ الطلبُ وليسَ هوَ السؤالَ؛ ولِهَذا قالَ اللهُ تَعالى في الحديثِ الَّذي رَواهُ النبيُّ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «إنَّ اللهُ يَنزِلُ إلى السهاءِ الدُّنيا حينَ يَبقَى ثُلثُ الليلِ الآخِرُ فيقولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» (٢).

ففرَّقَ اللهُ عَنَّفَجَلَّ بينَ السُّؤالِ وبينَ الدُّعاءِ، فالأصلُ أنَّ الدُّعاءَ هوَ الطلَبُ، ثُم قد يَقترنُ معَه سؤالٌ وقَدْ لا يَقترِنُ، فإذا قُلتَ: يا رَبِّي اغفِرْ لي. فهذا سؤالٌ، وأُخِذَ الطلَبُ مِن (يا رَبِّي) فهذا نِداءٌ، و(اغفِرْ لي) هَذا هوَ السؤالُ.

وأمَّا السؤالُ فهوَ أَنْ يَسألَ الإنسانُ حاجةً له، والمُرادُ بالدُّعاءِ هُنا السؤالُ المَقرونُ بالطَلَبِ، فلا نُريدُ بهذا العُنوانِ مُجَرَّدَ أَنْ تَقولَ: «يا رَبي» ولكِنْ نُريدُ الدعاءَ معَ السؤالِ، والدعاءُ معَ السؤالِ، والدعاءُ معَ السؤالِ مِنَ العبادةِ، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُكُمُ اَدْعُونِ آَسْتَجِبُ لَكُوْ اللهُ اللهُ يَعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُكُمُ اَدْعُونِ آَسْتَجِبُ لَكُوا اللهُ ا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم (٦١٤)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِوَ اللهَ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا الدعاءُ شَرعًا فهو الطلبُ المَقرونُ بالسُّؤالِ، كأنْ تَقولَ: يا رَبِّي، اغفِرْ لي،
 أو اللهُمَّ أَدخِلْني الجَنَّةَ، وما أَشبَهَ ذلك.

أمَّا التوسُّلُ فيه فمعلومٌ أنَّ التوسُّلَ في اللغةِ هوَ اتِّخاذُ وَسيلةٍ تُوصلُ إلى المقصودِ؛ لأنَّ التَّوسلَ والتوصُّلَ كما أنَّها قريبانِ في مخارجِ الحُروفِ فهما قريبانِ في مَعاني الألفاظِ؛ ولِهَذا قُلنا في تَعريفِ التوسُّلِ هوَ أن يُتوصَّلَ بالشيءِ إلى مَقصودِه.

والعبادةُ سَبَقَ أَنَّهَا تُطلَقُ على التعبُّدِ وعلى المُتعبَّدِ به، وهِيَ عِمَّا يَتصلُ بتَوحيدِ الأُلوهيةِ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ اَدْعُونِ آَسْتَجِبَ لَكُو ۚ إِنَّ اللّهِ قَالَ: ﴿ وَقَالَ رَبُكُمُ اَدْعُونِ آَسْتَجِبَ لَكُو ۚ إِنَّ اللّهِ قَالَ: عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠]، ووَجهُ الدَّلالةِ في الآيةِ أَنَّ اللهُ قالَ: عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠]، ووَجهُ الدَّلالةِ في الآيةِ أَنَّ اللهُ قالَ: ﴿ وَاللّهُ قَالَ: ﴿ وَاللّهُ قَالَ: ﴿ وَاللّهُ قَالَ: عَنْ دُعائِي. فَدَلّ ﴿ وَاللّهُ عَنْ عَبَادَتِ ﴾ ولم يَقُلْ: عَنْ دُعائِي. فَدَلّ هذا عَلَى أَنَّ اللهُ عَاءَ عِبادةٌ، وقالَ النَّبِيُ عِيْكِيدٍ: «الدُّعَاءُ هُو العِبَادَةُ ﴾ أنَّ الدُّعاءَ عِبادةٌ، وقالَ النَّبِيُ عَيْكِيدٍ: «الدُّعَاءُ هُو العِبَادَةُ ﴾ مَنَ العبادةِ.

فإذا دعوتَ أَحَدًا فهوَ عِبادةٌ له، فلو دعَوْت صناً فهذِه عِبادةٌ، وعلى هذا يكونُ الدعاءُ له تَعلُّقُ بتَوحيدِ الأُلوهيةِ، وإجابتُه مِن فِعلِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، فإذا قُلتَ: اللهُمَّ ارزُقْني ذُريةً صالحةً. فرزَقَك، فهذه الذريةُ الصالحِةُ مِن فعلِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، وإجابةُ الدُّعاءِ أيضًا مِن مُقتضى أسائِه وصِفاتِه، فقَدْ غفر لكَ لأنَّه غَفورٌ، وأعطاكَ لأنَّه كريمٌ، وما أَشبَهَ ذلكَ،

⁽۱) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم (۲۹۲۹)، وأبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، رقم (۱٤۷۹)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (۳۸۲۸)، من حديث النعمان بن بشير رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

إِذًا، هوَ مِن مُقتَضَى الأسماءِ والصِّفاتِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسَّنَىٰ فَأَدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

ومِن شُروطِ الدُّعاءِ: الإخلاصُ للهِ فيهِ بألَّا يَدعوَ غيرَ اللهِ، فإِنْ دعا معَ اللهِ غيرِه فإنَّه لا يُستجابُ لَه، وإِنْ دعا غيرَ اللهِ بدونِ تَشريكِ فإنَّه لا يُستجابُ لَه، والدليلُ: قولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَالَذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنفُسَهُمْ يَصُرُونَ ﴾ اللهِ تَعالى: ﴿ وَمَن يَدّعُ مَعَ اللهِ إلىها ءَاخَر لَا بُرْهَن لَهُ بِهِ فإِنَما حِسَابُهُ وَالأعراف:١٩٧]، وقولُه تَعالى: ﴿ وَمَن يَدّعُ مَعَ اللهِ إلىها ءَاخَر لَا بُرْهَن لَهُ بِهِ فإِنَّما حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ * قالَ: ﴿ مَعَ اللهِ ﴾ إِذًا، فيها تَشريكُ ﴿إِنّهُ لَا يُشَابِحُ ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ [المؤمنون:١١٧]، فنفى اللهُ الفَلاحَ عمَّن دَعا معَ اللهِ غيرَه، إِذًا، لا يُستجابُ لَه إذا أشركَ معَ اللهِ أحدًا، فيها تَشريعُ مِن يَدَعُوا مِن دُونِ اللهِ مَن لَا يَسْتَجِبُ لَهُ وَلَا يُومِ اللهِ أَلْكَنْفِرُونَ ﴾ [الأحقاف:٥]، ومِن هاتينِ الآيَتينِ يَتِينَّنُ أَنَّ مِن شَرطِ إجابةِ الدُّعاءِ الإخلاصَ للهِ عَنَّوجَلَ وضِدُّ الإخلاصِ أَنْ يُشركَ معَ اللهِ أَحَدًا، أَو أَنْ يَدعوَ أَحَدًا اللهُ عَرَقَ وَلَا عَلَى اللهِ عَنَ مُعَالِّهُ مَن يُعَلِّقُ وَمُمْ عَن دُعَآلِهِ مَ عَنْ لَكُونَ ﴾ [الأحقاف:٥]، ومِن هاتينِ الآيَتينِ يَتِينَ أَنَّ مِن شَرطِ إجابةِ الشَّوا وَلَا هُ وَلَاء لا يُستجابُ لَهُ مَن وكُلُّ هَوْلاء لا يُستَجابُ لَهُم.

فإِنْ قُلتَ: إِنَّنَا نَجدُ مَن يَدعو الأَصنامَ بِكَشفِ ضُرِّ فيَنكشِف، أو يَحصلُ لهم المطلوب، قَدْ يَدعو على القبرِ ويقولُ: يا سيِّدي، يا وَليَّ اللهِ، يا مَولايَ. وما أَشبَهَ ذلك، ارزُقْني ولَدًا؛ فيَأتيهِ ولَدٌ، أو أَنقِذْني مِن هَذه الشِّدةِ. فينقَذُ، ويُقالُ: إِنَّ بعضَ النساءِ يَذهَبْن إلى قبرِ أَحمدَ البدويِّ، إذا لم يَأتِها الولدُ، وتَأخذُ مِن تُرابِ القبرِ فتَتَمسَّحُ بهِ، وتَدعو أَحمدَ البدويُّ أَنْ يُؤتيَها الولدُ، فها الجوابُ على هَذا؟

والجوابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا مِن بابِ الفِتنةِ، وأنَّ الشيءَ حصَلَ عِندَه لا بِهِ، (عِندَه) أي: أَنَّ اللهَ قَدَّرَ أَنْ يَكُونَ هـذا الشيءُ في هـذا الوَقتِ، وليسَ بهـذا الشيءِ، (لا بِهِ)

الباءُ للسَّببيةِ، أي: لا بسَببِه، فاللهُ عَنَّوَجَلَّ قد يَبتَلِي الإنسانَ بالأشياءِ الَّتِي تَصدُّه عَن دِينِه اختِبارًا للعبدِ، لقَدْ قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ في سَبعةٍ يُظلُّهم اللهُ يومَ لا ظلَّ إلَّا ظِلُه، أَحَدُهُمْ: "رَجُلُ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ الله» (۱) وهذا امتِحانُ لا شكَّ، رجُلٌ شابٌ عِندَه قُدرةٌ ورَغبةٌ في النكاحِ وشابٌ، والمَرأةُ ذاتُ مَنصبٍ وجَمالٍ، فقالَ: إنِّي أَخافُ الله، وجَمالٍ، فقالَ: إنِّي أَخافُ الله. فقالَ: إنِّي أَخافُ الله، وليسَ عِندَهم أحدٌ؛ لأنَّه لو كانَ عِندَهم أحدٌ لم يَقُلْ: إنِّي أَخافُ الله. ولقالَ: أخافُ الله، في النكامِ وهذه من الفِتنِ. خوفُ الله، وهذه من الفِتنِ.

كذلكَ مِنَ الفِتنِ ما قصَّ اللهُ علَيْنا عنِ اليَهودِ الَّذينَ ابتُلوا بالسَّبتِ، ويومُ السبتِ هوَ يومُ الجُمعةِ عندَ اليهودِ، وقَدْ حرَّمَ اللهُ علَيْهم الصيدَ في ذلكَ اليوم، وابتَلاهُم، فإذا كانَ يومُ السبتِ جاءَتِ الجِيتانُ شُرَّعًا على الماءِ، وفي غيريومِ السبتِ لا يَرَوْن أيَّ حُوتٍ، فقالوا: هَذا لا يُمكنُ فهاذا نَصنعُ؟ قالوا: ضعُوا الشِّباكَ يومَ الجمعةِ، ثُم تَأْتِي الجِيتانُ يومَ السبتِ فتَدخلُ في الشِّباكِ وتَنحبِسُ، فإذا صارَ يومُ الأحدِ صِيدوها، فالفِعلُ ظاهرُه الإباحةُ؛ لأنَّم في الشِّباكِ وتَنحبِسُ، فإذا صارَ يومُ الأحدِ صِيدوها، فالفِعلُ ظاهرُه الإباحةُ؛ لأنَّم يقولونَ: لم نَصِدْ يومَ السبتِ. فقالَ لَهم: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَسِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥]، فلو جاءَ شخصٌ، وقالَ: صدقَ دَارْوِنُ أَنَّ الأصلَ أَنَّ الإنسانَ قِردٌ. قُلنا له: صدَقَ باعتِبارِ نَفسِه لا باعتِبارِ غيرِه، فهوَ أقرَّ على نَفسِه بأنَّه قِردٌ، لكِنْ إقرارُه على غيرِه غيرُ مَقبولٍ.

فإِنْ قُلنا له: ما الدَّليلُ على صِدقِك؟ قالَ: إنَّ الله يَقولُ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَسِئِينَ ﴾.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

= قُلنا لَه: هذا عَكَسُ نَظريةِ دَارْوِنُ، فهَذا إنسانٌ صارَ قردًا، ودَارْوِنُ يَقولُ: القردُ صارَ إنسانًا، واليَهودُ الَّذينَ صاروا قِردةً هلَكوا وليسَ لهم نَسلٌ، أمَّا القِردةُ الموجودةُ هَذه فهيَ خَلقٌ جَديدٌ، وفَصيلةٌ من جِنسِ آخَرَ، مثلِ الإبلِ والبقرِ وغيرِها.

المهمُّ أنَّ هَؤلاءِ ابتُلوا فلَمْ يَصبِروا.

والصحابة رَضَّالِيَهُ عَنْهُمْ حرَّمَ اللهُ علَيْهِم الصيدَ وهُم مُحرِمونَ، فابتَلاهُمُ اللهُ تَعالى، قالَ: ﴿ يَتَأَيُّمُ اللَّهُ بِشَيْءِ مِنَ الصّيدِ تَنَالُهُ وَ أَيْدِيكُمْ وَرِمَا حُكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٤]، قالَ: ﴿ يَتَأَيُّمُ اللَّهُ اللَّهُ بِشَيْءِ مِنَ الصّيدِ تَنَالُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَرَمَا حُكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٤]، أي: يَنالُونَ بأيديهم الصيودَ الّتي تَطيرُ، ومعَ ذلكَ رَضَالِيّلُهُ عَنْهُ ولم يُمسِكوا منها شيئًا أبدًا، بَلْ صبَروا.

فأقولُ: إنَّ هَؤلاءِ الَّذِينَ يَدْعُونَ الأصنامَ أَوِ الأَمُواتَ ثُم يُحصُلُ لهُم مَا دَعَوْا به فهذا مِنَ الفِتنةِ والامتِحانِ مِنَ اللهِ عَزَقَجَلَ، وإلَّا فإنَّا نَشهدُ ونَجزمُ ونَعلمُ عِلمَ اليقينِ أنَّ هَذهِ الأَصنامَ لا تَنفعُهم، قالَ تَعالى ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ وَإِلَا فَالتَزِمْ هَذَا الشرطَ وهوَ الإِخلاصُ للهِ. يَوْرِ الْقِيكَمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآبِهِمْ غَيْنِلُونَ ﴾ [الأحقاف:٥]، فالتزِمْ هَذَا الشرطَ وهوَ الإِخلاصُ للهِ.

الشرطُ الثاني لقَبولِ الدُّعاءِ: اعتقادُ الداعِي قُدرةَ اللهِ عَلى إجابتِه، فلا بُدَّ أن يَعتقدَ ذلكَ بأَنَّ اللهَ قادرٌ على أَنْ يُجيبَه، فإِنْ تَردَّدَ في ذلكَ وقالَ: أُجرِّبُ هَلِ اللهُ يَقدرُ أَم لا يَقدرُ؟ فإنَّ ذلِكَ لا يُمكنُ أن يُجابَ دُعاؤُه، بل يَكونُ كافرًا؛ لأنَّه شكَّ في قُدرةِ اللهِ عَنَّوَجَلَ فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ مُعتقدًا اعتِقادًا لا مِريةَ فيه أنَّ اللهَ قادرٌ على إجابتِه، ونقولُ: إنَّه يُشترطُ أن يَجزمَ بأنَّ اللهَ قادرٌ على إجابتِه، ونقولُ: إنَّه يُشترطُ أن يَجزمَ بأنَّ اللهَ قادرٌ على إجابتِه، لكِنْ لا بُدَّ أن يكونَ هُناكَ قادرٌ على إجابتِه، لا يُجيبُ، لكِنْ لا بُدَّ أن يكونَ هُناكَ سبَبٌ لعدَمِ الإِجابِةِ، ولِهَذا نقولُ: الشرطُ: أَنْ يَعتقدَ بأنَّ اللهَ قادرٌ على إجابتِه، أمَّا إذا شكَ وقالَ: لا أُدرِي هَلْ يُمكنُ هَذا في حقِّ اللهِ أَمْ لا يُمكنُ، فهذا لا يَجوزُ.

الشرطُ الثالثُ: شُعورُه بافتِقارِه إلى اللهِ عَنَّجَبَلَ فعِندَما تَدعو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ لا تَعتقِدُ أَنَّك غَنيٌ عَنه فإنَّه لا يُجيبُك؛ لأنَّ مَعنَى ذلكَ أَنَّك غَنيٌّ عَنه فإنَّه لا يُجيبُك؛ لأنَّ مَعنَى ذلكَ أَنَّك غَنيٌّ عَنه فإنَّه لا يُجيبُك؛ لأنَّ مَعنَى ذلكَ أَنَّك عَسَالُ اللهَ سُؤالًا فُضوليًا لا حاجة له، فلا بُدَّ أن تَشعُر بأنَّك في حاجةٍ إلى اللهِ عَنَّ عَبَلَا اللهِ عَنَّ عَلَيْهِ اللهِ عَنْ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَنْ عَلَيْهِ اللهِ عَنْ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَنْ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَنْ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ عَنْ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَنْ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى الله

فلا بُدَّ أَن تَشعُرَ بأَنَّك في حاجةٍ إلى اللهِ عَرَّوَجَلَ وأَنَّك لاجِئُ إلَيْه، مُعتقدًا أَنَّه لا غَنَى لكَ عن اللهِ.

الشرطُ الرابعُ: رَجاؤُه أَن يُجِيبَ اللهُ دُعاءَه، هذا أيضًا لا بُدَّ مِنه، وهذا غيرُ الشرطِ الثاني، فالشرطُ الرابعُ: رَجاؤُه أَنَّ اللهُ قادرٌ، وهَذا رجاؤُه أَنَّ اللهَ يُجِيبُ، أمَّا إذا سأَلْت اللهَ عَنَهَ عَلَى وأنتَ لا تَرجو أَن يُجِيبَك فأنتَ بَعيدٌ منَ الإجابةِ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى ثَبَتَ اللهَ عَنَهُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى ثَبَتَ عَنه أَنَّه قالَ فِي الحَديثِ القُدسيِّ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي»(١)، فقولُه: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» فأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي»(١)، فقولُه: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» فالَّذي يَدعو الله ويَظُنُّ أَنَّ اللهَ لا يُجِيبُ دُعاءَه لا يُجِيبُه؛ لأَنَّ اللهَ عندَ ظنِّكَ بِه، إِنْ ظنَنْت به خيرًا فلكَ، وإن ظنَنْت به سِوى ذلكَ فعلَيْك، فلا بُدَّ أَن تكونَ راجيًا.

(۱) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران: ۲۸]، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومعَ هَذا فإنِّي أقولُ: إنَّ هَذا الشرطَ هوَ في الحقيقةِ السببُ الَّذي يُوجبُ لي أن أدعوَ الله ؟ لأَنَّني لو لم أَرْجو الإجابة ما دعوْت الله عَنَّا كَنِ الإنسانُ قَدْ يَدعو الله تعالى أحيانًا دُعاءً على العادةِ فقط، لا يَشغَل في بالِه مَسؤولَه ولا يَشغَل في بالِه أنَّ الله يُعيبُه وهذا غَفلةٌ، وقَدْ ورَدَ في الأثرِ «أَنَّ الله لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءً مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ» (۱)، فلا بُدَّ أَنْ تَجعلَ نَفسَك راجيةً لقبولِ الدعاءِ.

الشرطُ الخامسُ: ألَّا يَعتديَ في الدعاءِ، فيَسألَ ما يَمتنعُ شَرعًا أو قدَرًا، فإِنِ اعتَدَى فهوَ آثَمٌ ولا يُجابُ له، والدليلُ قولُه تَعالى: ﴿أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُ المُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف:٥٥]، كأنَّه قالَ: ادعُوا ربَّكم تَضرُّعًا وخفيةً ولا تَعتدوا إنَّه لا يُحِبُ المُعتَدين.

والاعتداءُ في الدعاءِ أَنْ يَسألَ ما لا يَجُوزُ شرعًا أو قدَرًا، أي: ما يَمتنعُ، فلو سَألَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَن يُملِكَ فُلانًا بدونِ أيِّ سبَبٍ، فلا يُقبَلُ منه؛ لأنَّ هذا عُدوانٌ، فلا يَجوزُ أن تَعتدِيَ على غيرِك، وكذلِك لَوْ قالَ: اللهُمَّ إنِّي أَسألُك أَنْ تُبرِّئَني من صلاةِ الفجرِ؛ لأنَّني كثيرُ النومِ. فإنَّ هذا غيرُ جائزٍ؛ لأنَّه مُمتنعٌ شرعًا، ولَوْ أنَّ أحدًا قالَ: اللهُمَّ إنِي أعلمُ ليا لأنبيائِك منَ المنزلةِ عِندَك، فأسألُك اللهمَّ أن تَجعَلني نبيًّا. فإنَّ هذا لا يُقبلُ؛ لأنَّه يَمتنعُ شرعًا أن يُرسلَ اللهُ تَعالى رَسولًا بعدَ مُحمدٍ عَلَيْ وأمَّا عيسَى ابنُ مَريمَ فإنَّه سيَنزلُ في آخِرِ الزمانِ حاكِمًا بشريعةِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ لا رَسولًا مستقِلًا، إذًا، لَوْ سألَ ما يَمتنعُ شرعًا أو قدرًا لم يُجُبْ.

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٤٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنهُ.

ولَوْ قالَ: اللهُمَّ ارزُقْني ولَدًا بلا زواجٍ، فإنَّ ذلكَ بحسبِ ما أَجرَى اللهُ العادة بِه لا يُمكنُ، لكِنْ يُمكنُ أن يَقَعَ آيةً من آياتِ اللهِ، وهذا لا يَجوزُ سُؤالُه، كما لَوْ قُلتَ في الليلِ مثَلًا وأنتَ تشعُرُ بالبردِ وليسَ عِندَك ضوءٌ تَتدفَّا فقُلتَ: اللهُمَّ أَخرِجْ لي الشمسَ الآنَ حتَّى تكونَ فوقَ رأسِي. فإنَّ هذا عُدوانُ؛ لأنَّ مِثلَ هَذا وإن كانَ قَدْ يقعُ بحسَبِ قُدرةِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ لكِنِ اللهُ أَجرى بأَنْ لا تَخرجَ الشمسُ في نِصفِ الليلِ، وإلَّا فإنَّ اللهَ قد حبَسَ الشمسَ أن تغيبَ ليُوشعَ بنِ نُونٍ حتَّى يَفتحَ بيتَ المَقدسِ (۱).

الشرطُ السادسُ: ألَّا يَتغذَّى بالحرامِ، أي: لا يَأْكُلَ شَيئًا حرامًا، فإِنْ أَكُلَ شيئًا حرامًا فإِنْ أَكُلَ شيئًا حرامًا فإِنْ أَكُلَ شيئًا حرامًا فإِنهُ بَعيدةٌ جدًّا، كشُربِ الدُّخَانِ مثلًا فإنه حرامٌ، وألَّا يَأْكُلَ حَرامًا لكَسبِه؛ لأنَّ المُحرَّمَ فإجابتُه بَعيدةٌ بعَينِه، ومُحرَّمٌ لكَسبِه، فالحريرُ مثلًا على الرجالِ مُحرَّمٌ لعَينِه، وكذلكَ الحَمرُ والجِنزيرُ والمَيتةُ وما أَشبَه ذلك، هذه مُحرَّمةٌ لعَينِها، ثُحرَّمُ على كلِّ إنسانٍ.

كذلكَ أكلُ الصيدِ عَلَى المُحرِمِ مُحَرَّمٌ لعَينِه؛ لأنَّه إن صادَه المُحرِمُ صارَ حرامًا، وإن صادَه الحلالُ لغيرِ المُحرِم صارَ حلالًا.

أمَّا الربا فمُحرَّمٌ لكسبِه، وما كسبَه الإنسانُ عن طريقِ الغِشِّ هذا مُحرمٌ لكسبِه أيضًا، كمَن يبيعُ الشيءَ فيَجعلُ الأحسنَ فوقُ والأَردَأ أسفلُ، فإذا جاءَ المُشتري ظنَّ أنَّه طيِّبٌ حسبَ ما في أعلاهُ، ولكِنَّه عندَما يصلُ إلى أسفلِه يَجدُه رَديتًا، فكانَ ما في الأعلى والأسفَلِ يُسبوي عشَرةً لكَمَا كانَ الجيدُ هو الأعلى اشتَراهُ بخَمسَ عشرةَ فالكسبُ الحرامُ هو خَسةُ رِيالاتٍ، فهذه حرامٌ لا تَحِلُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: «أحلت لكم الغنائم»، رقم (٣١٢٤)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة، رقم (١٧٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضَيَلَيْهُ عَنْهُ.

إِذًا، إِذَا تَغذَّى الإنسانُ بالحرامِ سَواءٌ كَانَ ذَلكَ الحرامُ حرامًا لعينِه أو حَرامًا لكَسبِه فإنَّه إِجابتُه بَعيدةٌ، دليلُ ذلكَ قولُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ اللهُ طَيِّبُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ اللهُ أَمَرَ اللهُ عَمَلُوا مِنَ الطَّيِبَاتِ وَاعْمَلُوا مَن اللهِ الْمُرسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيّٰهَا الرَّسُلُ كُلُوا مِن الطَّيِبَاتِ وَاعْمَلُوا صَلِحًا لَا إِنَّ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾، وقالَ تَعالى: ﴿ يَتَأَيّٰهَا الذِينَ عَامَنُوا صَكُوا مِن طَيِبَنتِ مَا مَنْهُ وَاشْكُرُوا لِللهِ إِن صَيْنَهُ إِيّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾» ثُم ذكر النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ الرجلَ رُزُونَكُمْ وَاشْكُرُوا لِللهِ إِن صَيْنَهُ إِلَى السَّماءِ يا ربِّ، يا ربِّ، ومَطَعَمُه حَرامٌ، ومَلبَسُه يُطيلُ السفرَ أَشْعَثُ أَعْبَرَ، يَمُدُّ يديهِ إلى السَّماءِ يا ربِّ، يا ربِّ، ومَطعَمُه حَرامٌ، ومَلبَسُه مَرامٌ، ومَشرَبُه حَرامٌ، أَوْ قالَ: وغُذِي بالحَرامِ، فأَنَّى يُسْتَجابُ لِذلِكَ؟ (١). و(أَنَّى) هنا اسمُ مَرامٌ، ومَشرَبُه حَرامٌ، أَوْ قالَ: وغُذِي بالحَرامِ، فأَنَّى يُسْتَجابُ لِذلِك؟ (١). و(أَنَّى) هنا اسمُ استِفهامِ بمَعنَى الاستِعبادِ، أي: بعيدٌ أَنَّ الله يَستجيبُ لذلِك، معَ أَنَّه أَيْ الداعِيَ مَرَامٌ وَمَشْرَبُه لِمَابِ لإجابةِ الدُّعاءِ.

وأمَّا إثباتُ فائِدةِ الدُّعاءِ، وأنَّه مِن أقوَى الأسبابِ لِحُصولِ المَحبوبِ ودَفعِ المَكروهِ فهُو ثابتٌ بأدِلَّةٍ منَ القُرآنِ والسُّنةِ والواقِع:

أمَّا القُرآنُ فقد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿أَدْعُونِ آَسْتَجِبْ لَكُو ﴾ [غافر: ٢٠]، والقارِئ يَشعرُ بأنَّ ﴿أَسْتَجِبْ ﴾ جَوابٌ، فهلْ هي جوابُ الأَمرِ، أو هِي جَوابٌ لشرطٍ مُقدرٍ ؟ قالَ بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّها جَوابٌ للأمرِ، ولا حاجة أن نُقدِّرَ فِعلَ شَرطٍ. وقالَ بعضُهم: إنَّها جَوابٌ لشرطٍ مَخدوفٍ، والتَّقديرُ: إِنْ تَدْعوني أَستجِبْ لكُم، وأيًّا كانَ فإنَّ الآيةَ فيها دَلالةٌ واضحةٌ على أنَّ الدُّعاءَ له فائِدةٌ، وهِيَ أنَّك إذا دعَوْت اللهَ استَجابَ لكَ.

أمَّا أدلَّةُ إجابةِ الدُّعاءِ منَ السُّنةِ وإثباتِ فائدتِه فكثيرةٌ جدًّا:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رَمِحَوَليَّكُ عَنْهُ.

منها: حَديثُ أنسِ الثابتُ في الصحيحَيْن، أنَّ رجُلًا دخلَ يومَ الجُمعةِ والنبيُّ ﷺ يَخطبُ فقالَ: يا رسولَ اللهِ، هلَكَتِ الأَموالُ، وانقطَعَتِ السُّبلُ، فادْعُ اللهَ يُغِثْنا. فرفَعَ يدَيْه وقالَ: «اللهُمَّ أَغِثْنَا» ثلاثَ مرَّاتٍ. قالَ أنسٌ: فواللهِ ما في السَّماءِ مِن سَحابِ ولا قزعةٍ، وما بينَنا وبينَ سَلع مِن بيتٍ ولا دارٍ -وسَلعٌ هذا جبلٌ مَعروفٌ في المَدينةِ لا يَزالُ اسمُه باقٍ إلى اليوم تَخرِجُ مِن ناحيتِه السَّحابُ- قالَ: فأَنشَأَ اللهُ سَحابةً مِن وَرائِه مثلَ التُّرس، فلمَّا تَوسَّطَت السَّماءَ انتَشَرَت ورعَدَت وبرَقَت وجعَلَ السَّحابُ يَثورُ أمثالَ الجِبالِ، فأُمطَرَت، والنبيُّ ﷺ على مِنبَرِه، فما نزَلَ إلَّا والمطرُ يَتَحادرُ مِن لِحِيتِه، وهَذا واضحٌ في الإِجابةِ، فإنَّه عَيْكَةً دعا والسَّماءُ صَحوٌ، فجاءَ المطَرُ قبلَ أَنْ يَنزلَ مِن مِنبَرِه، وبقِيَ المطَرُ لمِدةِ أُسبوع كامِل، فدخَلَ رَجُلٌ أَوِ الرجلُ الأَوَّلُ في يوم الجُمعةِ وقالَ: يا رَسولَ اللهِ، غرِقَ المالُ وتَهَدَّمَ البناءُ، فادعُ اللهَ يُمسِكُها عَنَّا، ولكِنِ الرَّسولُ ﷺ لم يَدْعُ اللهَ أَنْ يُمسِكَها؛ لأنَّ إمساكَها قَدْ يكونُ فيه ضَرِرٌ، بَلْ قالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، وجعَلَ يُشيرُ إلى النواحِي فما يُشيرُ إلى ناحيةٍ إِلَّا انفرَجَ السَّحابُ، وقالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الآكام وَالظِّرَابِ وَبُطُونِ الأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، فانفرَجَ السحابُ عَن المَدينةِ حتَّى صارَ ما فوقَ المَدينةِ صَحوًا وما حَولَها مَطرًا، وخرجَ الناسُ يَمشُون في الشمسِ(١)، وهذا الحديثُ ثابِتٌ في الصحيحَيْن وغيرِهما، وهو واضِحٌ في فائِدةِ الدُّعاءِ وإجابتِه، أنَّهُ مِنَ السُّنةِ.

أمَّا الواقعُ فإنَّه يَشهدُ بذلِك، فكمْ مِن إِنسانٍ دعا اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فاستَجابَ لَهُ، وفي القُرآنِ أَمثلةٌ كثيرةٌ لِهَذا: ﴿وَأَيُوبِ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ أَنِي مَسَّنِي ٱلضُّرُ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّحِينَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة، رقم (١٠١٤)، ومسلم: كتاب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

كما قُلْنا فيها سبَقَ لا بُدَّ منَ الشُّروطِ.

= ﴿ فَالَسْتَجَبِّنَا لَهُ وَكَشَفْنَا مَا بِدِ مِن صُبِرٍ ﴿ [الأنبياء: ٨٤]، ﴿ وَنُومًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَكَبُلُ فَالسَّتَجَبِّنَا لَهُ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وقالَ الله عن نُوحٍ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ وَ أَنِي مَعْلُوبُ فَاسَتَجَبِّنَا لَهُ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ﴿ فَفَنَحْنَا ﴾ الفاءُ عاطِفةٌ تَدلُّ فَانَحِيرٌ ﴿ فَفَنَحْنَا ﴾ الفاءُ عاطِفةٌ تَدلُّ على التَّرتيبِ، وأنَّه بمُجرَّدِ دَعوتِه استجابَ اللهُ تَعالى لَه ﴿ وَفَجَرَّنَا ٱلأَرْضَ عُبُونًا ﴾ إلى آخِرِه. فالله مُ أنَّ فائدةَ الدُّعاءِ ثابِتةٌ بالقُرآنِ والسَّنةِ والواقع، وكلَّنا نَشهدُ بذلِك، ولكِنْ فائدةً الدُّعاءِ ثابِتةٌ بالقُرآنِ والسَّنةِ والواقع، وكلُّنا نَشهدُ بذلِك، ولكِنْ

ثُم اعلَمْ أنَّ الإجابةَ -كما سيَأتي إِنْ شاءَ اللهُ تَعالى في الشُّبهةِ وجَوابِها- لا يَلزمُ أَنْ يُجابَ الإنسانُ بنَفس ما طلَبَ، كما سيُذكرُ إِنْ شاءَ اللهُ.

والدُّعاءُ مِن أقوى الأسبابِ لِحُصولِ المَحبوبِ ودَفعِ المَكروهِ؛ لأنَّ حُصولَ المَطلوبِ ودَفعَ المَكروهِ له أسبابٌ كَثيرةٌ مِنها الدعاءُ، فلَوْ أَنَّ مَريضًا ذهبَ إلى المُستَشفى وأخذَ العِلاجَ وبررًأ مِن المرضِ، فقَدْ حصلَ له مَطلوبُه واندفَعَ عنه الشرُّ، ولو أنَّ مَريضًا آخرَ دعا الله عَنَّوَجَلَّ أو ذهبَ إلى قارِئٍ يَقرَأُ عليه فدعا الله له فشُفِيَ مِن مرَضِه فإنَّه قَدْ حصلَ المطلوبُ، وكمْ مِن دُعاءِ صارَ أقوى منَ الأسبابِ الجسيةِ المادِّيةِ؛ لأنَّ الدعاءَ إنَّما يَتوجَّهُ بهِ الإنسانُ إلى مَن بيدِه مَلكوتُ كلِّ شيءٍ وهوَ عَلى كلِّ شيءٍ قَديرٌ، فهُو أقوى مِن كلِّ سببٍ إذا قبِلَه اللهُ عَرَقَجَلً.

لَكِنِ ادَّعَى قومٌ منَ المُتفلسِفةِ وغالِيةِ الصُّوفيةِ أنَّه لا فائِدةَ فيه، قالوا: إنَّ الدُّعاءَ لا فائِدةَ مِنه، ولا حاجةَ إلَيه، حتَّى رأَى بعضُهم أنَّ مِن أبلغ صِيغ الدُّعاءِ أَنْ تَقولَ:

= عِلمُه بحالي يَكفِي عَن سُؤالي. وهَذه كلِمةٌ مِن أَبطَلِ الكلِهاتِ، فإنَّ اللهَ عَنَّفَجَلَّ عَليمٌ بحالِ
كلِّ أَحَدٍ، وعِلمُه بحالِ عِبادِه لم يُغنِهِم عَن دُعائِه، ولَوْ كانَ كذلِك لكانَ دُعاءُ الرسلِ
وغيرِهم مِن عِبادِ اللهِ الصالحِين لَغوًا لا فائِدةَ منه، فهذِه الكلِمةُ الَّتي يَرَوْن أَنَّها مِن أعظمِ
صِيغِ الدُّعاءِ هِي مِن أبطَلِ الصِّيغِ، وأكذَبِها، ولا بُدَّ للإِنْسانِ مِن دُعاءِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ لأَنَّه مِن
العِبادةِ.

إِذًا، هَذه الدَّعوَى لا بُدَّ لَها مِن شُبهةٍ، والشُّبهةُ أنَّهم يَقولونَ: إِنْ كَانَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ قد قدَّرَ لكَ هذا الَّذي دعَوْت فلا حاجة إلى الدُّعاءِ، وإِنْ كَانَ لم يُقدِّر فإنَّ الدعاءَ لا يَأْتِي به، فمثلًا هذا مَريضٌ يَدعو اللهَ عَنَوَجَلَّ يَقولونَ: لا فائِدةَ مِنَ الدُّعاءِ، إِن كَانَ اللهُ أَرادَ أَنْ تُشفَى شَفاكَ بدونِ دُعاءٍ، وإِن كَانَ اللهُ أَرادَ أَلَّا تُشفَى فإنَّك لَوْ تَدعو اللهَ ليلًا ونهارًا لا تُشفَى؛ لأنَّ إرادةَ اللهِ تَعالى لا تُردُّ، وهذه شُبهةٌ يُمكِنُ أَنْ تَشتَبِهَ حتَّى عَلى بعضِ طلَبةِ العِلمِ، فيقولُ: صحيحٌ، إذا كَانَ اللهُ أَرادَ أَن يَحصُلَ لي هذا الشيءُ، فإنَّه يَحصُلُ بدونِ دُعاءٍ، وإِنْ دعَوْت فلا يُمكنُ أَنْ يَأْتِيَ، فالمُقدَّرُ كَائنٌ وغيرُ المُقدَّرِ لا يَكونُ، وحينَئذٍ لا فائِدةَ منَ الدُّعاءِ.

وهَذه الشُّبهةُ نَرُدُّ علَيْها بوُجوهٍ:

الوَجهُ الأوَّلُ: أَنَّهَا قَدحٌ في حِكمةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وفي شَرعِه؛ لأَنَّنَا إذا سلَّمْنَا لَها كَانَ قولُ ربِّنا: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ أَدْعُونِ آسْتَجِبٌ لَكُو ﴾ [غافر: ٦٠] لَغوًا لا فائِدةَ مِنه إطلاقًا، وكانَ اللهُ تَعالى يأمُرُنا بها هو عبَثُ لا فائِدةَ لَنا مِنه، وهذا قَدحٌ في حِكمةِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ، وقَدحٌ أيضًا في عِبادتِه؛ لأنَّ الدعاءَ منَ العِبادةِ، وإذا كانَ لَغوًا لا فائِدةَ منه صارَ تَعبُّدُنا للهِ عَنَّقِجَلَّ لَغوًا لا فائدةً مِنه، هذا واحِدٌ.

ثانيًا: أنَّ هَذه الشبهة قدحٌ في الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسَّلامُ؛ لأنَّ الأنبياءَ دعَوُا اللهَ، والرسلَ دعَوُا اللهَ، فكلُّ هَوْلاءِ نَحكمُ عليْهم بالسفَه؛ لأنَّهم والرسلَ دعَوُا اللهَ، فكلُّ هَوْلاءِ نَحكمُ عليْهم بالسفَه؛ لأنَّهم قالوا لغوًا ولعبًا ولهوًا لا فائِدةَ منه، فإذا كانَ اللهُ قد قَدَّر لكَ هذا الأمرَ فإنَّه يأتيكَ بدونِ دُعاءٍ، وإذا لم يُقدِّرُه فإنَّه لن يَأتيكَ، وحينَئِذٍ يَكونُ ذلكَ قَدحًا في الأنبياءِ عليْهمُ الصلاةُ والسَّلامُ.

ثالثًا: أنَّه تكذيبٌ للواقعِ، وكلُّ دَعوَى يُكذِّبُها الواقعُ فإنَّها غيرُ مَسموعةٍ، حتَّى إنَّ الفُقهاءَ رَحَهُ وَلَنَهُ قالوا في بابِ الدَّعاوِي: مَنِ ادَّعَى شيئًا يُكذِّبُه الواقعُ لم يُلتفَتْ إلى دَعواهُ إطلاقًا، فلوْ أنَّ رجُلًا قالَ: إنِّي ملكث هذا البيتَ مِن فُلانٍ مُنذُ عِشرينَ سَنةً، وعُمْرُ هذا المُدَّعي تِسعَ عشرةَ سَنةً، فهذه دَعوَى غيرُ مَسموعةٍ إطلاقًا؛ لأنَّه يُكذِّبُها الواقعُ، وهَوَلاءِ الذينَ قالوا: إنَّ الدُّعاءَ لا فائِدةَ مِنه نَقولُ: إنَّ دَعُواكم هذه يُكذِّبُها الواقعُ فهِي غيرُ مَسموعةٍ إطلاقًا، ولا حاجة أنْ نَقولَ لَهم: هاتوا بينةً عليها؛ لأنَّنا نَرفُضُها رأسًا قبلَ أن نَظُرُ فيها ونَتأمَّل ونَتصوَّر؛ لأنَّ الواقِعَ يُكذِّبُها، فكلُّ الناسِ يَشهَدون بأنَّ اللهَ تَعالى إذا نُخيَ أَجابَ، حتَّى الكُفارُ أَنفسُهم إذا مسَّهُم الضرُّ في البَحرِ دَعَوُا اللهَ مُخلِصينَ له الدِّينَ، في أَجابَ، حتَّى الكُفارُ أَنفسُهم إذا مسَّهُم الضرُّ في البَحرِ دَعَوُا اللهَ مُخلِصينَ له الدِّينَ، في أَجابَ، حتَّى الكُفارُ أَنفسُهم إذا نَجَوْا كفَروا بعدَ ذلِك.

فالحاصِلُ أنَّ هَذه دَعوَى يُكذِّبُها الحسُّ، فلا تَكونُ مَسموعةً فضلًا عَن أن تَكونَ مَقبولةً.

وإذا تَنزَّلْنا معَهُم تَنزُّلًا جدلِيًّا وقُلنا: مُمكنُّ أَنْ نَتنزَّلَ معَكُم ونَقولَ: هَذه الدَّعوى النَّاسِ؛ أَنَّه إِنْ كَانَ المَدعوُّ بِه مُقدَّرًا فإنَّه سيكونُ بدونِ دُكرْتم قَدْ تَشتبِهُ على بعضِ النَّاسِ؛ أَنَّه إِنْ كَانَ المَدعوُّ بِه مُقدَّرًا فإنَّه سيكونُ بدونِ دُعاءٍ، وإن كَانَ غيرَ مُقدَّرٍ فلَنْ يَكُونَ بالدُّعاءِ. نَقولُ لهم: نحنُ نَقولُ: إنَّه مُقدَّرٌ لكِنْ بشَرطٍ

وهو الدُّعاءُ، فيكونُ اللهُ تَعالى قَدْ قدَّرَه في الأزلِ مَسبوقًا بالدُّعاءِ، وبهَذا نَعرفُ أَنَّه ليسَ مُقدَّرً على الإطلاقِ، لكِنَّه مُقدَّرٌ بالشَّرطِ، فهوَ في عِلمِ اللهِ اللهِ الأَزليِّ مُقدَّرٌ بشرطٍ سابقِ عليه وهو الدعاءُ.

كما أنّنا نقولُ لَهُم: إن كانَ الواحدُ مِنكُم يقولُ: أنا لا أَتزوَّجُ إِنْ كانَ اللهُ قَدْ قدَّرَ لِي ولَدًا فإنّه لا يَكونُ، فلِماذا تَتزوَّجون؟! إِذًا، خالَفوا ما يُقرُّون بهِ عَلى أَنفُسِهم، وهُم يُشِتون الأسباب، فيُشِتون أنَّ سبَبَ الولَدِ أنَّ يُخامِعَ الرجُلُ زَوجَتَه وتأتيَ بوَلدٍ، ويُشِتونَ أنَّ سبَبَ الشبعِ أَنْ يَتناوَلَ الإِنسانُ الطعامَ، فَلُو قلتَ لأَحَدِهم: اصبِرْ لا تأكُلْ أبدًا، إِنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، فإنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإِنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإِنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإِنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإِنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإِنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإِنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإِنْ كانَ اللهُ لَا اللهُ لَا أَنْ تَشبَعُ اللهُ عَلْ الأسبابَ لأَشْفَى، نَقُولُ: إِذًا، اللهُ قَدْ قدَّرَ شبعك مَسبوقًا بالأكلِ، وقدَّرَ الولدَ لكَ مَسبوقًا بالجَماع، وقدَّرَ هذا المُدعوَّ به مَسبوقًا بالدعاءِ.

فهذا هوَ الجَوابُ عَلى هذِه الشَّبهةِ، وهوَ أَمرٌ مُدركٌ بالعَقلِ والعادةِ عَلى أنَّ الأَشياءَ كلَّها مَربوطةٌ بأَسبابِها، لكِنْ مِنَ الأَسبابِ ما هوَ مَعلومٌ لَنا ومنَ الأَسبابِ ما هوَ مجَهولٌ، والمَدعوُّ به حُصولُه قد يَكونُ مَقبولًا بشَرطٍ وهوَ الدُّعاءُ.

فإِنْ قالَ قائلٌ في الردِّ علَيْهم بتكذيبِ الواقعِ، لو قالوا: إنَّ الفِعلَ صادفَ الدُّعاءَ فَطَ ولم يَكُن الدُّعاءُ هوَ السبَبُ، فها الردُّ علَيْهم؟

فَالْجُوابُ: نَقُولُ: الأصلُ أنَّ ما جاءَ مُباشرًا للشيءِ فَهُوَ مِنه، وإنَّمَا قُلْنا في مَسألةِ مَن دَعا الأَصنامَ وحصَلَ مَطلوبُه؛ لأنَّ عِندَنا علمًا بأنَّما لا تُجيبُ، ولَـولا أنَّنا عِندَنا عِلمٌ بأنَّما لا تُجيبُ لقُلْنا: يُمكِنُ، فالأصلُ أنَّ ما جاءَ مُباشرًا عَن شيءٍ فهُوَ مِنه، ولا كسبَه، هذا هو الأصلُ.

وتُوجَدُ شُبهةٌ حَقيقةٌ غيرُ شُبهةِ الصُّوفيةِ ومَن أَشبَهَهم، وهيَ أنَّ مِن الناسِ مَن يَسألُ فلا يُعطَى شيئًا أو يُعطَى غيرَ ما سَأَل، أو يَسألُ فيُعطَى ما سأَل، فالأحوالُ ثَلاثةٌ:

الحالُ الأُولى: أَنْ يَسألَ فيُعطَى ما سألَ وهَذا واضِحٌ ولا إشكالَ فيهِ، فشَخصٌ سألَ اللهَ تَعالى شيئًا فأعطاهُ إيَّاه، فهذا ليسَ فيه شُبهةٌ إطلاقًا؛ لأنَّه سألَ فأُجيبَ بنَفسِ ما سألَ.

الحالُ الثانيةُ: أَنْ يَسألَ فلا يُعطَى شَيئًا.

الحالُ الثالِثةُ: أن يَسألَ فيُعطَى غيرَ ما سألَ، مِثل أَنْ يَقولَ الإنسانُ: اللهُمَّ هيًّ إِلَى مثلًا سيارةً وَصفُها كَذا وكذا. ولا يَقولُ أحدُكم: أنا أَستَحي أَنْ أَسألَ اللهَ السيَّارة، أنا لا مثلًا سيارةً وَصفُها كَذا وكذا. ولا يَقولُ أحدُكم: أنا أَستَحي أَنْ أَسألَ اللهَ السيَّارة، أنا لا أريدُ أن أَسألَ اللهَ إلَّا بشيءٍ يَتعلَّقُ بأمرِ الدُّنيا، فيَصِحُّ أن تَقولَ: اللهُمَّ إِنِّي أَسألُك سيارةً مثلًا صِفتُها كذا وكذا، أو أَسكُن دارًا صِفتُها كذا وكذا. أي شيءٍ مِن أمورِ الدُّنيا أو الآخِرةِ، والدَّليلُ على هذا أنَّ الرسولَ قالَ في حديثِ ابنِ مسعودٍ ليَّا ذكرَ التَّشهُّدَ قالَ: «ثُمَّ لْيُتَحَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاء»(۱).

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: كَيْفَ يَسَأَلُ اللهَ شَيئًا مِن أُمورِ الدُّنْيا وهو يُصلِّي، والرسولُ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَام النَّاسِ»(٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

فالجَوابُ: هذا ليسَ مِن كلامِ الناسِ، فأنا لم أقُلْ: يا فُلانُ أَعطِني كذا وكذا وأنا أصلِّي، بل أنا أَسألُ اللهَ عَنَّوَجَلَّ وأنا لا مَلجاً لي إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سَواءٌ في أُمورِ الدِّينِ أو في أُمورِ الدُّنيا.

المُهِمُّ، أنَّ الإنسانَ قَدْ يَسأَلُ شيئًا، كمَنْ سأَلَ اللهَ أَنْ يَرزُقَه سيَّارةً صِفتُها كَذا وكَذا، لكِنِ اللهُ سهَّلَ له سيارةً على غيرِ الوَصفِ الَّذي أرادَ، إِذًا، أُعطِيَ غيرَ ما سأَلَ، وهذا كثيرٌ.

والجَوابُ على هذه الشُّبهةِ أن نقولَ: أمَّا مَن لم يُعطَ شَيئًا فإِنْ كانَ اللهُ تَعالى قد منعَه مَنعًا باتًا، أي: لم يُعطِهِ ما سأَلَ ولا ادَّخَرَ له شيئًا عندَه، فإن ذلِكَ يَكونُ لوُجودِ مانِعٍ، فقَدْ تَتخلَّفُ بعضُ الشُّروطِ الَّتي ذكَرْنا وحينَئِدِ لا يُجابُ، قد يَكونُ مُعتدِيًا في دُعائِه مِثل أَنْ يَقولَ: اللهُمَّ أَهلِكُ فُلانًا، اللهُمَّ دمِّرْ عليه مَنزِلَه. وما أَشبَه ذلكَ مِن الكلامِ ولكِنَّه لم يَقولَ: اللهُمَّ أَهلِكُ فُلانًا، اللهُمَّ دمِّرْ عليه مَنزِلَه. وما أَشبَه ذلكَ مِن الكلامِ ولكِنَه لم يَحصُلُ شيءٌ؛ لأنَّه قد يكونُ مُعتديًا فلا يُجابُ، وهذا كثيرٌ، فكثيرٌ من الناسِ يَدعو على غيرِه اعتِداءً بدونِ مُبرِّرٍ فلا يُجابُ؛ لأنَّ الله عَنَقِجَلَ لا يُؤيِّدُ الظالمَ أبدًا، ومَن دعا على غيرِه بغيرِ حَقِّ فهوَ ظالِمٌ، واللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى إنَّا يَستَجيبُ للمَظلومِ، أمَّا الظالِمُ فلا يَستَجيبُ له بغيرِ حَقِّ فهوَ ظالِمٌ، واللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى إنَّا يَستَجيبُ للمَظلومِ، أمَّا الظالِمُ فلا يَستَجيبُ له أبدًا؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى حكمٌ عَدْلٌ ولا يُمكِنُ أن يُجيبَ ظالمًا على مَظلومٍ، وإنَّا يُجيبُ مَظلومًا على ظالِم.

إِذًا نَقُولُ: إذا لم يُعطَ شيئًا إطلاقًا فذلِكَ إمَّا لفَواتِ شَرطٍ، أو وُجودِ مانِع، وأمَّا إذا أُعطِيَ شيئًا آخَرَ غيرَ ما سأَل، لا مِن أمرِ الدُّنيا ولكِنِ ادَّخَر لَه عِندَ اللهِ فهوَ في الحقيقةِ قَدْ أُحيبَ لكِنِ اقتَضَتْ حِكمةُ اللهِ عَنَّهَجَلَّ أَلَّا يُجيبَه إلى ما سأَلَ؛ لأَنَّه رُبَّما يكونُ ذلِكَ شَرَّا له، والإِنسانُ لا يَدرِي، قَدْ يَدعو اللهَ بشَيءٍ لـو حصَلَ لـه لافتَتَنَ بِـه وصَـدَّه عَن سَبيلِ اللهِ،

= وهذا فيه إِشكالٌ مِن حَيثُ إِنَّ الإنسانَ لم يَجِدْ أَثَرَ دَعوتِه في الدُّنيا، وليسَ فيه إِشكالٌ من حَيثُ إنَّه استفادَ مِن هذه الدَّعوة؛ لأنَّ الله تعالى ادَّخرَ له مِثلَها، وعلى هذا فيُقالُ: إِنَّ هذا الرجُلَ أُجيبَتْ دَعوتُه، لكِنْ على وَجهٍ آخَرَ غيرِ ما أَرادَ، أو يَصرِف عَنه منَ الشرِّ مِثلَها، وهذا أيضًا في ظاهِرِ الحالِ أنَّه ما أُجيبَ؛ لأنَّه سألَ فلَمْ يُعطَ ما سألَ لكِنَّه في الواقع أُجيبَ حيثُ صُرِفَ عنه منَ الشرِّ مِثلُها، قالوا: إِذًا، يُكثِرُ من الدُّعاءِ. قالَ: «اللهُ أَكثرُ» (أ) أي: كلَّما أَكثرُ ثُم فإنَّ اللهَ تَعالى أكثرُ؛ لأنَّ اللهَ يَجزِي الحسنة بعشرِ أَمثالِها إلى سَبعائِة ضِعفِ إلى أَضعافِ كَثيرةٍ، فيكونُ ما يَحصلُ للمَرءِ منَ الثوابِ أكثرُ مِنَّا يَحصُلُ مِنه منَ العمَلِ الَّذي هو الدُّعاءُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ هذا الرجلُ يَدعو اللهَ تَعالى بشيءٍ يُحَبُّه ويُريدُ وُجودَه، فيَحدثُ حادثٌ مثلًا يَصرفُ عنه منَ السُّوءِ أكثرَ، كأَنْ يحدثَ له مثلًا صَدمٌ، أو سُقُوط من جِدارٍ، أو اشتعَلَ في بَيتِه نارٌ، وما أَشبَهَ ذلكَ فنَجا مِن هَذا، فيكونُ اللهُ تَعالى قَدْ صرَفَ عَنه منَ الشَّرِّ مِثلَ ما سأَلَ وأَكثَرَ.

فإِنْ قالَ قائلٌ: المَصائبُ في الدُّنيا هَلْ تُدَّخَرُ له في الآخِرةِ؟

فالجوابُ: المَصائبُ في الدُّنْيا إذا صبَرَ واحتسَبَ الأَجرَ صارَتْ أَجرًا لَه، وإلَّا تَكونُ كفَّارةً له لبعضِ الذُّنوبِ.

الجَوابُ الثاني: أنَّه قَدْ يَكونُ هُناكَ مَوانعُ تَمَنعُ منَ الإجابةِ، أي: بمَعنَى ألَّا يُجابَ أَصلًا؛ لأنَّ الوَجهَ الأوَّلَ فيه نوعُ إجابةٍ؛ لأنَّه إمَّا أَنْ يُدخَّرَ له مثلُها، أو يُصرفَ عنه منَ

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في انتظار الفرج، رقم (٣٥٧٣)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِاً لِللهُ عَنهُ.

الشرِّ مِثلُها، وهذا نوعٌ من الإجابة، ولكِنَّها ليسَتِ الإِجابة الَّتِي يُريدُها، واللهُ تَعالى أعلمُ وأحكم، قَدْ لا يُعطيهِ ما سألَ؛ لأنَّه يَحصلُ بذلِكَ فِتنةٌ تَصدُّه عن دِينِه، أو عَن ما هوَ أهمُّ، فيدخِرُ اللهُ له مِثلَها يومَ القِيامةِ، وقَدْ يَكونُ هذا الرجلُ يُصابُ بحَوادثَ فيُصرفُ عنه من الشرِّ مثلُ ما دَعا أو أكثرُ، ويكونُ اللهُ تَعالى قضى بحِكمتِه ألَّا يُعطِيه سُؤلَه، ولكِن يَدفَعُ عنه مِن الشرِّ ما هوَ مِثلَه، وهذا الوَجهُ الأوَّلُ فيه نَوعُ إجابةٍ.

لكِنِ الوَجهُ الثاني إذا لم تكُن إجابةٌ أصلًا لما سألَ، ولا أُعطِيَ مِثله، ولا صُرِفَ عَنه من الشرِّ مِثلُه، فنقولُ: قد يكونُ هناكَ موانعُ تمنعُ من الإجابةِ، كأكلِ الحرامِ، أو شكِّ في قدرةِ اللهِ تعالى على الإجابةِ، أو تعالى على اللهِ واعتقادِ أنَّه مُستغنِ عبَّا دَعا به، أو ما أَشبَهَ ذلكَ، فإذا وُجِدتِ الموانعُ لم تَتمَّ هذه الأشياءُ؛ لأنَّ الأَشياءَ كلَّها لا تَتمُّ معَ وُجودِ المانِعِ، فلا بُدَّ مِن وُجودِ الأسبابِ وانتِفاءِ الموانعِ، أرأيت لَوْ أنَّ رجُلًا قريبًا لهذا الميتِ، ولكِنَّه فلا بُدَّ مِن وُجودِ الأسبابِ وانتِفاءِ الموانع، أرأيت لَوْ أنَّ رجُلًا قريبًا لهذا الميتِ، ولكِنَّه غُالفٌ لَه في الدِّينِ فإنَّه لا يَرِثُ مِنه، ولْنَفرِضْ أنَّ رجُلًا ماتَ عَنِ ابنٍ لا يُصلِّى، ولَه ابنُ عمِّه؛ لأنَّ ابنَه مُرتدُّ كافِرٌ حيثُ لا يُصلِّى، فلا نصيبَ له في عمِّ يُصلِّى، فالذي يرثُه ابنُ عمِّه؛ لأنَّ ابنَه مُرتدُّ كافِرٌ حيثُ لا يُصلِّى، فلا نصيبَ له في الميراثِ، فإذا قالَ: أنا ابنُ ، فالسبَبُ مَوجودٌ عِندي وهوَ أنِّي قَريبٌ وأنِي أَوْلَى الناسِ به. الميراثِ، فإذا قالَ: أنا ابنُ ، فالسبَبُ مَوجودٌ عِندي وهوَ أنِّي قَريبٌ وأنِي أَوْلَى الناسِ به. قُلْنا: لكِنْ وُجِدَ مانِعٌ.

ولو أنَّ رجلًا بعدَ صَلاةِ العَصرِ فكَّرَ وقالَ: أنا أُحبُّ أَنْ أُصلِّيَ للهِ عَنَّقِجَلَّ فقامَ وتَوضَّأَ وصَلَّى، فإنَّ صَلاتَه لا تَصِحُّ؛ لوُجودِ مانِعٍ مِن الصِّحةِ وهو النهيُ، فتَبيَّنَ أنَّ الأشياءَ لا تَتمُّ إلَّا بوُجودِ شُروطِها وانتِفاءِ مَوانِعِها.

كذلِكَ لو أذَّنَ المؤذنُ لصلاةِ الجُمعةِ، فقالَ رجُلٌ معَه قلمٌ لصاحِبِهِ: بعْ لي هذا القلَمَ. فقالَ: انظُرْ إلى القلَمِ. فنظَرَ إلى القلَمِ وعرَفَه وعلِمَه تَمَامًا واشتَراهُ منه بعشَرةِ رِيالاتٍ،

وأعطاهُ العشَرةَ وأخَذَ القلَمَ، فالبَيعُ مَعلومٌ، والثمنُ مَعلومٌ، والعاقدُ أهلٌ للتَّصرُّفِ، والشُّروطُ تامَّةٌ مِن كلِّ وَجهٍ؛ لكِنْ لوُجودِ المانعِ لم يَصِحَّ البيعُ، والمانعُ أنَّه بعدَ أذانِ الجُّمعةِ لا يَجوزُ البيعُ والشراءُ؛ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلَذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمْعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱللهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩]، فتَبيَّنَ الآنَ أنَّ الأشياءَ لا تتِمُّ إلا بشُروطِها وانتفاءِ مَوانِعِها، فهذا الرجلُ الَّذي لم يُجبُ دُعاؤُه قد يَكونُ هناكَ مانعٌ يَمنعُ مِن قَبولِ الدعاءِ وإِنْ كانَتِ الأسبابُ مَوجودةً.

واعلَمْ أَنَّ مِن حِكمةِ اللهِ أَحيانًا أَلَّا يُجيبَ الداعيَ لأَوَّلِ مرَّةٍ؛ ليعلَمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ هَلِ الداعِي وهو يَدعو اللهَ يَشعرُ بأنَّه مُفتقِرٌ إليه، أو يَدعوهُ وهُو يَشعرُ بأنَّه مُستغنِ عَنِ اللهِ إِنْ أَعطاهُ سَأَلَه وإلَّا ترَك؟ أي: رُبَّها لم يُجِبْك اللهُ مِن أولِ مرةٍ حتَّى تَعودَ وتَدعوَ، وتَعودَ وتَدعوَ؛ حتَّى يَعلمَ اللهُ عَزَّفَجَلَّ أَنَّك مُفتقِرٌ إلَيْه؛ لأنَّ الإنسانَ الَّذي يَدعو أوَّلَ مرةٍ وإذا لم يُجَبْ استَحسَرَ وتركَ مَعناه أَنَّه يَرى نَفسَه في غِنَى عنِ اللهِ عَزَقِجَلَّ، فمثلًا لو حصلَ عِندَك مُشكلةٌ في الفصلِ ثُم ذَهَبْت إلى العَميدِ ولم يُجِبْك أولَ مرةٍ، فإنَّك قد تَعودُ إليهِ مرَّةً ثانِيةً وقد لا تَعودُ، لكِن إذا كانتِ المسألةُ مُلِحَةً فإنَّك تَعودُ وربَّها تَطلبُ شُفعةً يَتوجَّهون بكَ عندَه وتكررُ.

إِذًا، قد يَمنعُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ الإنسانَ الإِجابةَ أَوَّلَ مرةٍ حتَّى يَعلمَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّ هَذا الرجلَ صادِقٌ في الدُّعاءِ معَ اللهِ أو لا.



الفَرقُ بين اختلافِ التنوعِ واختِلافِ التَّضادِ:

وَالأُمُورُ الَّتِي تَتَنَازَعُ فِيهَا الأُمَّةُ، فِي الأُصُولِ وَالفُرُوعِ -إِذَا لَمْ تُرَدَّ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ - لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهَا الحَقُّ، بَلْ يَصِيرُ فِيهَا المُتنَازِعُونَ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ رَحِمَهُمُ اللهُ أَقَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَمْ يَبْغِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ فَإِنَّهُمْ إِنْ رَحِمَهُمُ اللهُ أَقَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَمْ يَبْغِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَعُثُهُانَ يَتَنَازَعُونَ فِي بَعْضٍ مَسَائِلِ الإِجْتِهَادِ، فَيُقِرُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يَعْتَدِي وَلَا يُعْتَدَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُرْحَمُوا وَقَعَ بَيْنَهُمْ الإِخْتِلَافُ المَدْمُومُ، فَبَعَى وَلَا يَعْتَدِي وَلَا يُعْتَدَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُرْحَمُوا وَقَعَ بَيْنَهُمْ الإِخْتِلَافُ المَدْمُومُ، فَبَعَى وَلَا يَعْتَدِي وَلَا يُعْتَدَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُرْحَمُوا وَقَعَ بَيْنَهُمْ الإِخْتِلَافُ المَدْمُومُ، فَبَعَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، إِمَّا بِالقَوْلِ، مِثْلَ تَكْفِيرِهِ وَتَفْسِيقِهِ، وَإِمَّا بِالفِعْلِ، مِثْلَ حَبْسِهِ وَضَرْبِهِ وَقَتْلِهِ، وَالَّذِينَ امْتَحَنُوا النَّاسَ بِخَلْقِ القُرْآنِ، كَانُوا مِنْ هَوُلَاءِ، ابْتَدَعُوا بِدْعَةً، وَعَقُوبَتِهِ، وَالْفَهُمْ فِيهَا، وَاسْتَحَلُّوا مَنْ عَقِهِ وَعُقُوبَتِهِ.

فَالنَّاسُ إِذَا خَفِي عَلَيْهِمْ بَعْضُ مَا بَعَثَ اللهُ بِهِ الرَّسُولَ: إِمَّا عَادِلُونَ وَإِمَّا ظَالُونَ، فَالعَادِلُ فِيهِمْ: الَّذِي يَعْمَلُ بِهَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ آثَارِ الأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ، وَالظَّالِمُ: الَّذِي يَعْتَدِي عَلَى غَيْرِه. وَأَكْثَرُهُمْ إِنَّا يَظْلِمُونَ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَظْلِمُونَ، وَالظَّالِمُ: الَّذِي يَعْتَدِي عَلَى غَيْرِه. وَأَكْثَرُهُمْ إِنَّا يَظْلِمُونَ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَظْلِمُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ الْوَيُونُ الْوَكِتَنِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ الْمِلْمُونَ بَعْضَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ اللَّذِينَ يَعْرِفُونَ مِنْ الْوَكْتَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ الْمِنْ بَعْضَاء بَعْضَاء كَمَا قَالَ اللهُ وَرَسُولِهِ فِي تِلْكَ المَسَائِلِ، فَجَعَلُوا أَيْمَتَهُمْ نُوَّابًا عَنِ الرَّسُولِ، وَقَالُوا: هَذَا غَايَةُ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ، فَالعَادِلُ مِنْهُمْ لَا يَظْلِمُ الآخَرَ، وَلَا يَعْتِذِي عَلَيْهِ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، مِثْلَ اللهَ وَرَسُولِهِ فِي تِلْكَ المَسَائِلِ، فَجَعَلُوا أَيْمَتُهُمْ نُوَّابًا عَنِ الرَّسُولِ، وَقَالُوا: هَذَا غَايَةُ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ، فَالعَادِلُ مِنْهُمْ لَا يَظْلِمُ الآخَرَ، وَلَا يَعْتَذِي عَلَيْهِ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، مِثْلَ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ، فَالعَادِلُ مِنْهُمْ لَا يَظْلِمُ الآخَرَ، وَلَا يَعْتَذِي عَلَيْهِ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، مِثْلَ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ بِقَوْلٍ وَلَا فَعُلِ الصَّحِيحُ بِلَا حُجَّةٍ يُبْدِيهَا، وَيَذُمُّ مَنْ خَالَفَهُ، مَعَ أَنَّهُ مَعْذُورُ لَا عَلَيْهِ بِقَوْلٍ وَلَا فَعُلِ مَعْ الشَّهُ مَعْ أَنَهُ وَلَا مُعْتَلِهُ مُ لَا عَلْمُ اللهَ عَلَى الْعَلَامُ الْعَادِلُ مِنْ خَالَفَهُ، مَعَ أَنَّهُ مُنْ خَالُفَهُ، مَعْ أَنَّ فَوْلَ مُقَالِهُ وَلَا لَهُ وَلَا مُعْتَلِهُ مَا الصَّاعِلَ الْعَلِي الْعَلَولُ الْعَلَامُ الْمُعْلِى الْمُؤْمِلُولُ الْعَلَيْهِ الْعَلَامُ الْعَلَولُ الْمُؤْمِلُولُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْمُؤْلِ الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَيْمُ الْعَلَى اللْعَامِ الْعَلَيْهِ الْعَلَقُ الْعَلَامُ الْمُؤْمُ لَا عَلَى اللْعَلَمُ الْعَلَامُ الْعَلَلْمُ الْعَلَولُهُ الْعَلَمُ الْعُولُ الْعَل

ثُمَّ إِنَّ أَنْوَاعَ الإِفْتِرَاقِ وَالإِخْتِلَافِ فِي الأَصْلِ قِسْهَانِ: اخْتِلَافُ تَنَوُّعٍ، وَاخْتِلَافُ تَضَادِّ:

وَاخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ عَلَى وُجُوهٍ:

مِنْهُ مَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ القَوْلَيْنِ أَوِ الفِعْلَيْنِ حَقًّا مَشْرُوعًا، كَمَا فِي القِرَاءَاتِ
الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا الصَّحَابَةُ رَضَالِتُهَ عَلَمُهُ، حَتَّى زَجَرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْقٍ، وَقَالَ: «كِلَاكُمَا
مُحْسِنٌ »(۱)، وَمِثْلُهُ اخْتِلَافُ الأَنْوَاعِ فِي صِفَةِ الأَذَانِ، وَالإِقَامَةِ، وَالإِسْتِفْتَاحِ، وَمَحَلِّ
سُجُودِ السَّهْرِ، وَالتَّشَهُّدِ، وَصَلَاةِ الحَوْفِ، وَتَكْبِيرَاتِ العِيدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا قَدْ
شُرِعَ جَمِيعُهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَنْوَاعِهِ أَرْجَحَ أَوْ أَفْضَلَ.

ثُمَّ تَجِدُ لِكَثِيرٍ مِنَ الأُمَّةِ فِي ذَلِكَ مِنْ الإخْتِلَافِ مَا أَوْجَبَ اقْتِتَالَ طَوَائِفَ مِنْهُمْ عَلَى شَفْعِ الإِقَامَةِ وَإِيتَارِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ! وَهَذَا عَيْنُ الْمُحَرَّمِ، وَكَذَا تَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ فِي عَلَى شَفْعِ الإِقَامَةِ وَإِيتَارِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ! وَهَذَا عَيْنُ الْمُحَرَّمِ، وَكَذَا تَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ فِي عَلَى شَفْعِ الإِقَامَةِ وَإِيتَارِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ! وَهَذَا عَيْنُ الْمُحَرَّمِ، وَكَذَا تَجِدُ كثِيرًا مِنْهُمْ فِي قَلْبِهِ مِنَ الهَوَى لِأَحَدِ هَذِهِ الأَنْوَاعِ، وَالإِعْرَاضِ عَنِ الآخَرِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ: مَا دَخَلَ بِهِ فِيهَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُ عَلَيْكِمْ.

وَمِنْهُ مَا يَكُونُ كُلُّ مِنَ القَوْلَيْنِ هُوَ فِي المَعْنَى القَوْلَ الآخَر، لَكِنِ العِبَارَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ، كَمَا قَدْ يَخْتَلِفُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي أَلْفَاظِ الحُدُودِ، وَصَوْغِ الأَدِلَّةِ، وَالتَّعْبِيرِ عَنِ الْمُسَمَّيَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ الجَهْلُ أَوِ الظُّلْمُ يَحْمِلُ عَلَى حَمْدِ إِحْدَى المَقَالَتَيْنِ وَذَمِّ المُخْرَى وَالإعْتِدَاءِ عَلَى قَائِلِهَا! وَنَحْوِ ذَلِكَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَا لِاعْتِدَاءِ عَلَى قَائِلِهَا! وَنَحْوِ ذَلِكَ [1].

[1] النوعُ الثالِثُ من اختلافِ التنوعِ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ منَ القُولَينِ المُختلِفَينِ وكِلا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، رقم (٢٤١٠)، من حديث ابن مسعود رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ التَّضَادِّ: فَهُوَ القَوْلَانِ المُتَنَافِيَانِ، إِمَّا فِي الأُصُولِ، وَإِمَّا فِي الفُرُوعِ عِنْدَ الجُمْهُورِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: المُصِيبُ وَاحِدٌ. وَالْحَطْبُ فِي هَذَا أَشَدُّ، لِأَنَّ القَوْلَيْنِ يَتَنَافَيَانِ، لَكِنْ نَجِدُ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَكُونُ القَوْلُ البَاطِلُ الَّذِي مَعَ مُنَازِعِهِ فِيهِ حَتُّ مَنَافَيَانِ، لَكِنْ نَجِدُ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَكُونُ القَوْلُ البَاطِلِ الَّذِي مَعَ مُنَازِعِهِ فِيهِ حَتُّ مَا، أَوْ مَعَهُ دَلِيلٌ يَقْتَضِي حَقًّا مَا، فَيَرُدُّ الحَقَّ مَعَ البَاطِلِ، حَتَّى يَبْقَى هَذَا مُبْطِلًا فِي النَّعْضِ، كَمَا كَانَ الأَوَّلُ مُبْطِلًا فِي الأَصْلِ، وَهَذَا يَجْرِي كَثِيرًا لِأَهْلِ السُّنَةِ [1].

= الطرَفينِ داخِلًا في عمومِ اللفظِ، والغرضُ التمثيلُ، مِثل قولِه تَعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِنَابَ ٱلْكِنَابُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ

والمُقتصدُ فسَّرَها بعضُهم بالَّذي يُؤدِّي الصلاةَ المَفروضةَ ولا يَتنفَّلُ، وبعضُهم قالَ: هوَ الَّذي يُؤدِّي الصلاةَ الواجِبةَ ولا يَتنفَّلُ.

ومِنهم سابِقٌ بالخيراتِ قالوا: هوَ الَّذي يُؤدِّي الصلاةَ المَفروضةَ وما يَتبَعُها مِن النَّوافلِ، وقالَ آخَرونَ: هوَ الَّذي يُؤدِّي الزكاةَ المَفروضةَ والصدَقةَ، فهَلْ نَقولُ: إنَّ هَذا اختِلافٌ؟ الَّذي يُؤدِّي الزكاةَ أو لا؟ ليسَ اختِلافًا ولكِنْ هَذا اختلافٌ في التَّمثيلِ، وإلَّا فالمَعنَى واحدٌ، كلُّ مِن هذا وهذا داخلٌ في معنَى الآيةِ.

إِذًا لا يُمكِنُ أَنْ نَقُولَ: هَذَا اخْتِلَافٌ. ومَن قالَ: هَذَا اخْتِلَافٌ. فَهُو ضَالٌ بلا شَكَّ؛ لأَنَّا قُلْنا: تَفْسيرُ المَعنى بالصَّلَاةِ لا يُخالفُ تَفْسيرَها بالزكاةِ؛ لأنَّ الآيةَ شامِلةٌ للأَمرينِ جَميعًا، وحينَئذٍ لا اخْتِلافَ.

[1] هذا القسمُ الثاني وهو اختِلافُ التضادِّ، فهُما قولانِ مُتنافِيانِ إمَّا في الأصولِ وإمَّا في الأصولِ وإمَّا في الفروعِ، فمثَلًا مذهبُ الأشاعِرةِ ومَذهَبُ أهلِ السُّنةِ في الأصولِ مُتضادًانِ،

فهَولاءِ يُثبتونَ وهؤلاءِ يَنفونَ إلَّا ما أَثبَتوه منَ الصفاتِ السَّبعِ الَّتي يُثبِتونها، وهُم أيضًا يُثبتونها على خلافِ ما يُثبِتُه أهلُ السُّنةِ.

وفي الفروعِ أيضًا يوجدُ اختِلافُ التضادِّ وهو أَنْ يَكُونَ كلُّ قولٍ منافيًا الآخَرَ، كرجُلِ مثلًا يقولُ: إنَّ لحمَ الإبِلِ يَنقضُ الوضوءَ، والثاني يَقولُ: لا يَنقضُ الوضوءَ.

وآخَرُ يَقُولُ: قراءةُ الفاتِحةِ رُكنٌ في الصلاةِ. والثاني يَقُولُ: ليسَتْ برُكنٍ. فهَذانِ قولانِ مُتضادًانِ لا يُمكنُ اجتِهاعُها، فالمُصيبُ في هذا النوعِ منَ الخِلافِ واحِدٌ قطعًا، وليسَ كلُّهم مُصيبًا، ولا يُمكنُ أَنْ نَقُولَ في هذا البابِ: كلُّ مُجتهدٍ مُصيبٌ. بل نَقُولُ: لكلِّ مُجتهدٍ نَصيبٌ؛ لأنَّ المُجتهدَ إِنْ أَخطأ فله أَجرٌ واحِدٌ وإِنْ أَصابَ فلهُ أَجرانِ، وعليه فنقُولُ: الحَقُّ في واحِدٍ مِنها، ولا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ الحَقُّ فيها جميعًا، وذلكَ للتَّضادِ، والضِّدانِ لا يَجتمِعانِ، فالمُصيبُ إِذًا واحِدٌ، والثانِي مُخطئٌ.

ولكِنْ إذا أَخطَأ أَحَدُهما وتَبيَّن خَطؤُه هَلْ نَرُدُّ كلَّ ما قالَ مِن حقِّ وباطل؟

الجواب: يَجِبُ أَن نَقُولَ بِالعَدلِ، ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُواْ ﴾ [الأنعام: ١٥١] فها كانَ معَه مِن حقّ وجَبَ وَدُّه، خِلافًا لبعضِ المُعتَدين - والعِياذُ باللهِ - حقّ وجَبَ قَبُولُه وما كانَ معَه مِن خطأ وجبَ رَدُّه، خِلافًا لبعضِ المُعتَدين - والعِياذُ باللهِ إِذَا أَخطأ أَحَدٌ مِنَ الناسِ قاسَ جَميعَ أقوالِه على هذا الخطأ، وردَّ جميعَ ما يقولُ وإِنْ كانَ حقًّا، وهذا لا شكَّ أَنَّه خِلافُ العَدلِ فإنَّه مِنَ الجورِ، والمُؤمِنُ يَتبعُ الحقَّ أينَما كانَ، والإنسانُ بشَرٌ يُغطئُ أحيانًا ويُصيبُ أحيانًا، ومَن أرادَ مِنَ الناسِ أَن يكونَ كلُّ ما يقولونَ صَوابًا فهوَ ضالًّ في دِينِه وسَفيهٌ في عَقلِه.

فالحاصل، أنَّ هذا النوعَ المصيبُ فيه واحِدٌ، والمُصيبُ هو مَن وافَقَ الكِتابَ والسُّنةَ وما كانَ عليْه السلَفُ، والمُخطِئُ مَن خالَفَ ذلِكَ، ولكِنْ هَـلْ يَجوزُ العُـدوانُ على هَـذا

وَأَمَّا أَهْلُ البِدْعَةِ، فَالأَمْرُ فِيهِمْ ظَاهِرٌ. وَمَنْ جَعَلَ اللهُ لَهُ هِدَايَةً وَنُورًا رَأَى مِنْ هَذَا مَا يُبَيِّنُ لَهُ مَنْفَعَةَ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ، وَإِنْ كَانَتِ القُلُوبُ الصَّحِيحَةُ تُنْكِرُ هَذَا، لَكِنْ نُورٌ عَلَى نُورٍ.

وَالإِخْتِلَافُ الأُوَّلُ، الَّذِي هُوَ اخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ، الذَّمُّ فِيهِ وَاقِعٌ عَلَى مَنْ بَغَى عَلَى الآخَرِ فِيهِ، وَقَدْ دَلَّ القُرْآنُ عَلَى حَمْدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بَغْيٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا قَطَعْتُ مِن لِينَةٍ أَوْ تَرَكَّتُمُوهَا قَآيِمَةً عَلَى أَصُولِها فَيَاذِنِ اللَّهِ ﴾ [الحشر:٥] وَقَدْ كَانُوا اخْتَلَفُوا فِي قَطْعِ الأَشْجَارِ، فَقَطَعَ قَوْمٌ، وَتَرَكَ آخَرُونَ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذْ يَحْتَكُمَانِ فِي ٱلْخَرْثِ إِذْ نَفَشَتَ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذْ يَحْتَكُمَانِ فِي ٱلْخَرْثِ إِذْ نَفَشَتَ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذْ يَحْتَكُمَانِ فِي ٱلْخَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكَمَا فَعِلَمَا ﴾ [الأنبياء: وَكُنَّا لِحُكْمِهِمُ شُهِدِينَ ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذْ يَعْتَمَانَ وَ وَلَكِنَا عُكُمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: المُولِه المَنْ فِي الْحَكْمِ وَالْعِلْمِ.

وَكَمَا فِي إِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ لَِنْ صَلَّى العَصْرَ فِي وَقْتِهَا، وَلَمِنْ أَخَّرَهَا إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ (١)، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ: «إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ،

المُخطِئِ برَدِّ ما معَه منَ الحقِّ؟ الجوابُ: لا، بَلْ يَقبَلُ الحقَّ ويَرُدُّ الباطلَ؛ لأنَّ الحقَّ ضالَّةُ المؤمنِ أينَها وجَدَه أَخذَه.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيهاء، رقم (٩٤٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين، رقم (١٧٧٠)، من حديث ابن عمر رَحَوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو ابن العاص رَضَيَلَيَّهُ عَنْهُ.

وَالْإِخْتِلَافُ النَّانِي، هُوَ مَا حُمِدَ فِيهِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَذُمَّتِ الأُخْرَى، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَـتَلُ ٱلَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتُهُمُ ٱلْبَيِّنَتُ وَلَا يَعْلَى: ﴿ هَذَانِ وَلَكِنِ ٱخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَن وَمِنْهُم مَن كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ ٱخْنَصَمُوا فِي رَبِّمٍ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا فُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ ﴾ [الحج: ١٩] الآياتِ.

وَأَكْثَرُ الإِخْتِلَافِ الَّذِي يَؤُولُ إِلَى الأَهْوَاءِ بَيْنَ الأُمَّةِ مِنَ القِسْمِ الأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ إِلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِبَاحَةِ الأَمْوَالِ وَالعَدَاوَةِ وَالبَغْضَاءِ؛ لِأَنَّ إِحْدَى وَكَذَلِكَ إِلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِبَاحَةِ الأَمْوَالِ وَالعَدَاوَةِ وَالبَغْضَاءِ؛ لِأَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا تَعْتَرِفُ لِلأُخْرَى بِهَا مَعَهَا مِنَ الحَقِّ، وَلَا تُنْصِفُهَا، بَلْ تَزِيدُ عَلَى مَا مَعَ نَفْسِهَا مِنَ الحَقِّ زِيَادَاتٍ مِنَ البَاطِلِ، وَالأُخْرَى كَذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَ اللهُ مَصْدَرَهُ البَغْيَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتُهُمُ ٱلْبَيّنَتُ بَعْيَا اللهُ مَصْدَرَهُ البَغْيَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتُهُمُ ٱلْبَيّنَتُ بَعْيَا اللهُ مَنْ التَّوْرَانِ البَعْيَ عُجَاوَزَةُ الحَدِّ، وَذُكِرَ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ القُرْآنِ لِيَكُونَ عِبْرَةً لِهَذِهِ الأُمَّةِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا البَابِ مَا خَرَّجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ، قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهُ مَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ اللهُ أَلَى اللهُ وَاللهِ مُسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، مُعَلِّلًا بِأَنَّ سَبَبَ هَلَاكِ الأَوَّلِينَ إِنَّمَا كَانَ كَثْرَةُ السُّؤَالِ ثُمَّ الإِخْتِلَافُ عَلَى الرُّسُلِ بِأَنَّ سَبَبَ هَلَاكِ الأَوَّلِينَ إِنَّهَا كَانَ كَثْرَةُ السُّؤَالِ ثُمَّ الإِخْتِلَافُ عَلَى الرُّسُلِ بِأَنَّ سَبَبَ هَلَاكِ الأَوْلِينَ إِنَّهَا كَانَ كَثْرَةُ السُّؤَالِ ثُمَّ الإِخْتِلَافُ عَلَى الرَّسُلِ بِالْمُعْسِيَةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله على رقم (١٣٣٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَخِاللَهُ عَنْهُ.

أنواعُ الاختِلافِ في الكِتابِ:

ثُمَّ الإخْتِلَافُ فِي الكِتَابِ، مِنَ الَّذِينَ يُقِرُّونَ بِهِ عَلَى نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: اخْتِلَافٌ فِي تَنْزِيلِهِ.

وَالثَّانِي: اخْتِلَافٌ فِي تَأْوِيلِهِ. وَكِلَاهُمَا فِيهِ إِيهَانٌ بِبَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ.

فَالأَوَّلُ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي تَكَلُّمِ اللهِ بِالقُرْآنِ وَتَنْزِيلِهِ، فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: هَذَا الكَلَامُ حَصَلَ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ لَكَوْنِهِ مَخْلُوقًا فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقُمْ بِهِ، وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلْ هُوَ صِفَةٌ لَهُ قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، لَكِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَكُلُّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ جَمَعَتْ فِي كَلَامِهَا بَيْنَ حَقِّ وَبَاطِلٍ، فَآمَنَتْ بِبَعْضِ الحَقِّ، وَكَذَّبَتْ بِمَا الْحَقِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الإِخْتِلَافُ فِي تَأْوِيلِهِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ الإِيمَانَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، فَكَثِيرٌ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْم وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي القَدَرِ، هَذَا يَنْزعُ بِآيةٍ وَهَذَا يَنْزعُ بِآيةٍ، فَكَأَنّها أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْم وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي القَدَرِ، هَذَا يَنْزعُ بِآيةٍ وَهَذَا يَنْزعُ بِآيةٍ، فَكَأَنّها فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: «أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَمْ بِهَذَا وُكِّلْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ فَقَى فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: «أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَمْ بِهَذَا وُكِّلْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ انْظُرُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ فَاتَبِعُوهُ، وَمَا نُهِيتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» (١٠)، وَفِي رِوَايَةٍ: بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَإِنَّ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَهُ يَنْزِلُ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنَ لَهُ يَنْ لِي الْعَرْقِيْلِ الْقَرْآنَ لَهُ يَتُمْ الْمُ الْمُؤْلِقُهُ الْمُعْمَلُ الْعَرْقِيْ لِللْهُ الْمُ الْعُرُانَ لِهُ الْمُؤْلِقُولُ الللهِ الْعَلَى الْعَرْقَ الْعُرُانَ لَهُ مُ الْمُؤْلِلُهُ اللْمُ اللَّهُ اللْعُرْقَالَ اللْعُرْقَالَ الْعُرْقِيْ الْقُرْآنَ لَهُ اللْعُرُالِ الْقُرُالِهُ اللَّهُ اللْعُرْقُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُولُ الللْهُ اللَّهُ اللْعُرُالِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَ

⁽١) أخرجه ابن ماجه: في المقدمة، باب في القـدر، رقم (٨٥)، واللفظ لـه، من حديث ابن عمرو رَضَالَلَهُعَنْهُا.

بَعْضًا، مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا تَشَابَهَ فَآمِنُوا بِهِ» (١). وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنَّ الأُمَمَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا، وَإِنَّ المِرَاءَ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ» (٢). وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، خُرَّجٌ فِي المَسْانِيدِ وَالسُّنَنِ.

وَقَدْ رَوَى أَصْلَ الْحَدِيثِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبَاحِ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍ و قَالَ: هَجَّرْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَسَمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعْرَفُ فِي وَجْهِهِ الغَضَبُ، فَقَالَ: (إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الكِتَابِ» (٣).

وَجَمِيعُ أَهْلِ البِدَعِ مُخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهِ، مُؤْمِنُونَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، يُقِرُّونَ بِهَ يُوافِقُ رَأْيَهُمْ مِنَ الآيَاتِ، وَمَا يُحَالِفُهُ: إِمَّا أَنْ يَتَأَوَّلُوهُ تَأْوِيلًا يُحَرِّفُونَ بِهِ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولُوا: هَذَا مُتَشَابِهٌ كَمَا لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ، فَيَجْحَدُونَ مَا أَنْزَلَهُ اللهُ مَوْ مِنْ جِنْسِ مِنْ مَعَانِيهِ وَهُو فِي مَعْنَى الكُفْرِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِيمَانَ بِاللَّفْظِ بِلَا مَعْنَى هُو مِنْ جِنْسِ مِنْ مَعَانِيهِ وَهُو فِي مَعْنَى الكُفْرِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِيمَانَ بِاللَّفْظِ بِلَا مَعْنَى هُو مِنْ جِنْسِ مِنْ مَعَانِيهِ وَهُو فِي مَعْنَى الكُفْرِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِيمَانَ بِاللَّفْظِ بِلَا مَعْنَى هُو مِنْ جِنْسِ إِيمَانِ أَهْلِ الكِتَابِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَثُلُ الّذِينَ حُمِيلُوا ٱللّذَورَنَةَ ثُمَّ لَمْ يَعْمِلُوهَا كَمَثَلِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ

⁽١) أخرجه الفريابي في حديث سفيان الثوري (٢٤٦)، ابن سعد في الطبقات (١٢٦/٤)، والهروي في ذم الكلام (١/ ٥٥)، من حديث ابن عمرو رَضِّالِللَّهُعَنُهُا.

⁽٢) أخرَجه الفريابي في حديث سفيان الثوري (٢٤٥)، وابن أبي شيبة (٣٠٧٩٢)، والآجري في الشريعة (١٤٤)، من حديث ابن عمرو رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، رقم (٢٦٦٦)، من حديث ابن عمرو رَحَوَلِيَّكَءَنْهَا.

النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «فَهَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ»(١)، فَامْتَثَلَ مَا أَمَرَ بِهِ ﷺ [١].

[1] اختِلافُ الناسِ في القُرآنِ -كما قالَ المُؤلِّفُ- نوعانِ:

اختِلافٌ في تَنزيلِه، واختِلافٌ في تَأويلِه، وتَأويلُه يَعنِي: في تَفسيرِه.

الاختِلافُ في تَنزيلِه: أنَّ الناسَ اختلَفُوا هَلْ تَكلَّمَ اللهُ تَعالى بالقُرآنِ، وهَلْ هو بِمَشيئتِه أو لا؟

وأهلُ السُّنةِ والجَهاعةِ الذينَ على مَذهبِ السَلَفِ يَقولُونَ: إنَّ اللهَ تَعالَى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ حَقيقةٌ وإنَّه بِمَشيئتِه، متَى شَاءَ تَكلَّم عَزَّقَجَلَّ ودليلُهم على هَذَا قولُه تَعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرُهُ حَتَى يَسْمَعَ كَامَ اللّهِ ﴾ [التوبة: ٦]، يَعنِي: حتَّى يَسمَعوا القرآنَ، وقولُه عَزَّقِجَلَّ: ﴿ هَذَا كِنَبُنَا يَنِطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِ ﴾ [الجاثية: ٢٩]، والنَّطقُ كَلامٌ، والآياتُ في وقولُه عَزَقِجَلَّ: ﴿ وَمَا يَأْنِهِم مِن ذِكْرِ مِنَ الرَّمَنِ ذَلِك كَثيرةٌ، ويقولُونَ: إنَّه يَتكلَّمُ بِمَشيئتِه؛ لأنَّ الله يقولُ: ﴿ وَمَا يَأْنِهِم مِن ذِكْرِ مِنَ الرَّمْنِ فَلِك كَثيرةٌ، ويقولُونَ: إنَّه يَتكلَّمُ بِمَشيئتِه، وقالَ عَنْهُ مُغْرِضِينَ ﴾ [الشعراء: ٥]، فقولُه: مُحدَث، يَذُلُّ على أنَّه يَتكلَّمُ بِمَشيئتِه، وقالَ عَنْهُ مُغْرِضِينَ ﴾ [الشعراء: ٥]، فقولُه: مُحدَث، يَذُلُّ على أنَّه يَتكلَّمُ بِمَشيئتِه، وقالَ عَنْهُ مَعْرِضِينَ ﴾ [الشعراء: ٥]، فقولُه: مُحدَث، يَذُلُّ على أنَّه يَتكلَّمُ بِمَشيئتِه، وقالَ عَنْهُ مُغْرِضِينَ ﴾ [المعراه: ٥]، فقولُه: قُدِيرُ وَخَعُنُ أَغْنِيكَاهُ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وهذا يَدُلُّ أنَّه تَكلَّمَ بِه بعدَ قولِهم؛ لأنَّه يقولُ: قَدْ سمِعَ اللهُ، وقالَ تَعالى: ﴿ فَدَ سَمِعَ اللهُ قَولُ الَّتِي يَكلَّمُ بِه بعدَ قولِهم؛ لأنَّه يقولُ: قَدْ سمِعَ اللهُ، وقالَ تَعالى: ﴿ فَدَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنْهُ وَقَلْ اللّهِ المُعْدَاهُ وَقَلْ اللّهِ اللهُ عَلَى اللهُ ال

و «سمِع» فِعلٌ ماضٍ يدُلُّ على تَقدُّمِ المَسموعِ على هَذه الجملةِ الخبَريةِ، وهو صَريحٌ بأنَّ القُرآنَ يَتعلَّقَ بمَشيئتِه، متَى شاءَ تَكلَّمَ بها يُريدُ عَنَّفَجَلَّ وأَلقاهُ على جِبريلَ، ثُم جِبريلُ يَن القُرآنَ يَتعلَّقَ بمَشيئتِه، متَى شاءَ تَكلَّمَ بها يُريدُ عَنَّفَجَلَّ وأَلقاهُ على جِبريلَ، ثُم جِبريلُ يَن القُرانَ بِه على قَلبِ النَّبيِّ قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزيلُ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء:١٩٢]،

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨١)، من حديث ابن عمرو، وفي (٢/ ٣٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلُهُ عَنْهُ.

= ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [الشعراء:١٩٣]، ﴿ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء:١٩٤]، ﴿ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء:١٩٤]، ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيِّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء:١٩٥].

وقد خالَفَ في ذلك أهلُ البِدَع فالأشاعِرة، يَقولونَ: إنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ لكِنَّه لا يَتعلَّقُ بمَشيئتِه؛ لأنَّ كلامَه مَعنَّى قائمٌ بنفسِه، ليسَ بحرفٍ ولا بصوتٍ، وما سمِعه جبريلُ فهِيَ حُروفٌ وأصواتٌ خَلوقةٌ خلقها اللهُ عَزَّوَجَلَّ لتكونَ تَعبيرًا عمَّا في نفسِه، فأخذَها جبريلُ إلى النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، فإذا كانَ هذا هوَ القرآنُ عِندَهم فالحقيقةُ أنهم لم يُثبِتوا أنَّ اللهَ تَكلَّم به؛ فإنَّ تفسيرَ الكلامِ بهذا يعنِي: أنَّ الكلامَ هو العِلمُ، فأنا عِندَما أتكلَّم في مَوضوعٍ قَدْ أُفكِّرُ فيه أوَّلًا وأُرتِّبُ العَناصرَ وأَتذكَّرُ ماذا أقولُ.

وهُم يَقولونَ: إنَّ هَذَا الَّذي يَقَعُ فِي نَفْسِ الإِنسانِ هو مثلُ كَلامِ اللهِ، فإنَّ الإِنسانَ يقعُ في نَفْسِ الإِنسانَ يقعُ في نَفْسِه، فيسمعُ يَقدرُ في نَفْسِه أَن يَتكلَّمَ بشَيءٍ ثُم يَخلُتُ اللهُ عَنَّفَجَلَّ أصواتًا تطابتُ ما في نَفْسِه، فيسمعُ جِبريلُ هذه الأصواتَ ويَنقُلُها إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وهذا ليسَ هو الواقِعُ.

بلِ الواقعُ أَنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بنَفسِه بالقرآنِ بحُروفٍ وأصواتٍ وأَنَّ جِبريلَ يَسمَعُها ثُم يُلقيها إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَتَجدُ أَنَّ الأَشاعِرةَ -وهُم منَ المُبتدِعةِ - خالَفوا في القُرآنِ من حيثُ تكلَّمُ اللهِ به عَرَّفِجلَّ فالسلَفُ يَقولونَ: إنَّه تكلَّمَ به حقيقةً وما سُمِعَ منَ الأصواتِ والحروفِ فهو كلامُ اللهِ حقيقةً، والأَشاعِرةُ يَقولونَ: إنَّ الكلامَ هو المَعنى القائمُ بالنفسِ، أمَّا ما سمِعَه جِبريلُ فإنَّها حروفٌ وأصواتٌ خلقها اللهُ تعبِّرُ عمَّا في نفسِه، هذا النفسِ، أمَّا ما سمِعَه جِبريلُ فإنَّها حروفٌ وأصواتٌ خلقها اللهُ تعبِّرُ عمَّا في نفسِه، هذا لا شكَّ أنَّه خلافُ الحقّ؛ لأنَّ كلَّ إنسانٍ يعلمُ أنَّ اللهَ إذا قالَ: ﴿وَإِنْ أَمَدُ مِنَ ٱلمُشْرِكِينَ لَسَمَعَ كَلَمُ اللهِ ﴾ [التوبة:٦] فالمرادُ بكلامِه ما تكلَّمَ به بنفسِه.

والمُعتزِلةُ يَقولُونَ: إنَّ اللهَ تَعالَى ليسَ له كلامٌ في نَفسِه، لكِنَّه يَخلَقُ شيئًا بإِرادتِه يُسمَّى هذا الشيءُ كلامَ اللهِ، كها سَمَّى اللهُ الكَعبةَ بيتَ اللهِ، وسمَّى ناقةَ صالِحِ ناقةَ اللهِ، أمَّا أن يَكُونَ هُناكَ كَلامٌ قائمٌ بنَفسِ اللهِ فهَذا لا يُمكنُ، بَلْ كلامُه مَخَلُوقٌ بائنٌ مُنفصلٌ.

ونَقتَصِرُ على هذَيْن القولَيْن مِن أقوالِ أهلِ البِدعِ، وإلَّا فإنَّ أقوالَ أهلِ البِدعِ في هذهِ المسألةِ سَبعةٌ، ذكرَها ابنُ القيِّمِ كما في (مُحْتَصَرِ الصَّواعقِ المُرسَلةِ) (١) الَّذي أصْلُه لابنِ القيِّمِ.

وأهلُ السُّنةِ والجَهاعةِ يَقولونَ: القرآنُ هوَ كلامُ اللهِ بحَرفٍ وصَوتٍ يُسمعُ مِنَ اللهِ نَفسِه حينَ يَتكلَّمُ، وما في القُرآنِ فهوَ كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوقٍ، ولا شكَّ أن قولَهم هو الصوابُ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ أن يُقاسَ كلامُ اللهِ المضافُ إليهِ على مَخلوقاتِ اللهِ المُضافةِ إلَيْه؛ لأنَّ المخلوقاتِ مُضافةٌ إلى اللهِ وهي أعيانٌ قائِمةٌ بنفسِها، فالكعبةُ مَعروفةٌ في الأرضِ، والناقةُ مَعروفةٌ في الأرضِ مُنفصِلةٌ عَنِ اللهِ، والكلامُ مَعنَى لا يَقومُ بنفسِه أبدًا، لا يَقومُ إلا بمُتكلِّم، فإضافةُ الكلامِ إلى اللهِ ليسَ كإضافةِ الكعبةِ أو الناقةِ إليه، ولا يَصِحُّ قياسُ هَذا على هَذا.

أمَّا التأويل: فأهلُ البدعِ مُحتلِفون في تأويلِ القُرآنِ، فيُفسِّرون القرآنَ عَلَى ما يُوافِقُ أَهُواءَهم، وكلُّ بحسَبه.

فمثلًا الرافضةُ يَقُولُونَ: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء:٦٠] هيَ شَجرةُ بَني أُميَّةَ. ويَقُولُـونَ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّلْغُوتِ ﴾ [النساء:٥١] هُما أبو بَكرٍ وَعُمـرَ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

⁽١) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٢٣).

= يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٧] عائِشةُ زَوجُ النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَهُم منَ التَّحريفاتِ اللّي يَسخَرُ منها كلُّ إنسانِ اطَّلَعَ علَيْها ما لا يَعلمُ بِه إلَّا اللهُ، كذلِكَ أيضًا مِن أهلِ البّدعِ مَنْ يُحرِّفون القُرآنَ فيقولونَ مثلًا: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْمَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٥] يعني: البيدعِ مَنْ يُحرِّفون القُرآنَ فيقولونَ مثلًا: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْمَرْشِ ﴾ [المائدة: ٥٤] يعني: الستَوْلَى، ﴿يُحِبُّونَهُ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٥٤] يعني: يُجيبون، ﴿رَضِي ٱللّهُ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة: ١٩٩] أثابَهم، وهَلُمَّ جَرًّا، فخالَفوا في تَنزيلِه وخالَفوا في تَأويلِه أي: في تفسيرِه، ففسَروه على ما يُوافِقُ أهواءَهم.

وأمَّا السَلَفُ فإنَّهم وافَقوا الحقَّ في تَنزيلِه وفي تأويلِه، ففهِموهُ على مُرادِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مِنه ولم يُبدِّلُوا فيهِ ولم يُغيِّروا فيهِ.



وَسطيَّةُ السَّلفِ بين فِرقِ الأمةِ كوسطيَّةِ الأمةِ بين الأممِ:

قَوْلُهُ: ﴿ وَدِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الإِسْلَامِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَدِينُ الإِسْلَامِ ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ الدَّيْنِ عَنْدَ ٱللَّهِ الْإِسْلَامَ وَبَيْنَ الخُلُوِ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجُبْرِ وَالقَدرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ »: ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِيَهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ وَالقَدرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ »: ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِيَهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ وَالقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ »: ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِيهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ » (أَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلإِسْلَامِ وَلَكِنَّ الشَّرَائِعَ تَتَنَوَّعُ ، كَمَا قَالَ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥] عَامُّ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَلَكِنَّ الشَّرَائِعَ تَتَنَوَّعُ ، كَمَا قَالَ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْكُمُ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٤٤].

فَدِينُ الإِسْلَامِ هُو مَا شَرَعَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِعِبَادِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، وَأُصْلُ هَذَا الدِّينِ وَفُرُوعُهُ رِوَايَتُهُ عَنِ الرُّسُلِ، وَهُو ظَاهِرٌ غَايَةَ الظُّهُورِ، يُمْكِنُ كُلُّ مُمَيِّزِ مَنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَفَصِيحٍ وَأَعْجَمِيٍّ، وَذَكِيٍّ وَبَلِيدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ بِأَقْصَرِ زَمَانٍ، مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَفَصِيحٍ وَأَعْجَمِيٍّ، وَذَكِيٍّ وَبَلِيدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ بِأَقْصَرِ زَمَانٍ، وَإِنَّهُ يَقَعُ الخُرُوجُ مِنْهُ بِأَسْرَعَ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ إِنْكَارِ كَلِمَةٍ، أَوْ تَكْذِيبٍ، أَوْ مُعَارَضَةٍ، أَوْ كَذِيبٍ، أَوْ شَكِّ فِيهَا نَفَى اللهُ أَوْ كَذِبٍ عَلَى اللهِ، أَوِ ارْتِيَابٍ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى، أَوْ رَدِّ لِيَا أَنْزَلَ، أَوْ شَكِّ فِيهَا نَفَى اللهُ عَنْهُ الشَّكَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عِمَّا فِي مَعْنَاهُ.

فَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى ظُهُورِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَسُهُولَةِ تَعَلَّمِهِ، وَأَنَّهُ يَتَعَلَّمُهُ الْوَافِدُ ثُمَّ يُولِّي فِي وَقْتِهِ، وَاخْتِلَافُ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ الأَلْفَاظِ بِحَسَبِ مَنْ يَتَعَلَّمُ، فَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الوَطَنِ، كَضِهَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ النَّجْدِيِّ، وَوَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ، عَلَّمَهُمْ مَا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذَكُرُ فِي ٱلْكِنَبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَّبَذَتْ مِنَ أَهْلِهَا﴾ [مريم:١٦]، رقم (٣٤٤٣)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، رقم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

لَم يَسَعُهُمْ جَهْلُهُ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ دِينَهُ سَيَنْتَشِرُ فِي الآفَاقِ، وَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ مَنْ يُفَقِّهُهُمْ فِي سَائِر مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ قَرِيبَ الوَطَنِ يُمْكِنْهُ الإِثْيَانُ كُلَّ وَقْتٍ، بِحَيْثُ يَتَعَلَّمُ سَائِرِ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ قَرِيبَ الوَطَنِ يُمْكِنْهُ الإِثْيَانُ كُلَّ وَقْتٍ، بِحَيْثُ يَتَعَلَّمُ عَلَى التَّدْرِيجِ، أَوْ كَانَ قَدْ عَلِمَ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ أَجَابَهُ بِحَسَبِ حَالِهِ وَحَاجَتِهِ عَلَى مَا تَذُلُّ قَرِينَةُ حَالِ السَّائِلِ، كَقَوْلِهِ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ. ثُمَّ اسْتَقِمْ» (١).

وَأَمَّا مَنْ شَرَّعَ دِينًا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ أُصُولَهُ الْمُسْتَلْزِمَةَ لَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، إِذْ هُوَ بَاطِلٌ، وَمَلْزُومُ الْبَاطِلِ بَاطِلٌ، كَمَا أَنَّ لَازِمَ الحَقِّ حَقُّ.

وَقَوْلُهُ: «بَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ» قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَثَأَهُلَ الْكِتَٰبِ لَا تَغَلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْمُحَوِّ ﴾ [المائدة: ٧٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَثَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِبَاتِ مِنَا أَنَّهُ اللّهُ مَا أَخَلُ اللّهُ لَكُمْ وَلَا تَعَـتَدُواً إِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُ اللّهُ عَتَدِينَ ﴿ وَكُلُوا مِمَا رَزَقَكُمُ اللّهُ مَلَكُ طَيِّبًا وَاتَقُواْ اللّهَ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ ال

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ رَخَالِلُهُ عَنْهَ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُ أَحَدُهُمْ كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَنَامُ وَأَقُومُ، وَآكُلُ اللَّحْمَ، وَأَتَزَقَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَتِي فَلَيْسَ مِنِي» (٢)

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب جامع أوصاف الإسلام، رقم (٣٨)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رَضِّالِلَهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ: سَأَلُوا عَنْ عِبَادَتِهِ فِي السِّرِّ، فَكَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا.

وَذُكِرَ فِي سَبَبِ نُزُولِ الآيةِ الكَرِيمةِ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ، وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَالِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ، وَسَالِيًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، فِي أَصْحَابِهِ تَبَتَّلُوا، فَجَلَسُوا فِي البُيُوتِ، وَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ، وَلَبِسُوا المُسُوحَ، وَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، إِلَّا مَا يَأْكُلُ وَيَلْبِسُ أَهْلُ السِّيَاحَةِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، إِلَّا مَا يَأْكُلُ وَيَلْبِسُ أَهْلُ السِّيَاحَةِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَحَرَّمُوا طِيبَالِإِخْتِصَاءِ، وَأَجْمُعُوا لِقِيَامِ اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ، فَنَزَلَتْ: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَعْمُوا بِالإِخْتِصَاءِ، وَأَجْمُعُوا لِقِيَامِ اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ، فَنَزَلَتْ: ﴿ يَكُنَّ مُ اللَّيْلِ وَلِي اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ، وَمَا هَمُّوا بِهِ مِنَ النِّعْتِدِينَ ﴾ [المائدة: ٧٨]، عُمُوا لَكِ بَيْرِ سُنَّةِ المُسْلِمِينَ، يُرِيدُ مَا حَرَّمُوا مِنَ النِّسَاءِ وَالطَّعَامِ وَاللَّبَاسِ، وَمَا أَبْمُعُوا لَهُ مِنْ اللَّيْلِ وَصِيامِ النَّهَارِ، وَمَا هَمُّوا بِهِ مِنَ الإِخْتِصَاءِ، فَلَيَّا لِلَيْلِ وَصِيامِ النَّهَارِ، وَمَا هَمُّوا بِهِ مِنَ الإِخْتِصَاءِ، فَلَيْلُ لَوْصِيامِ النَّهُارِ، وَمَا هَمُّوا بِهِ مِنَ الإِخْتِصَاءِ، فَلَيَّا لَوْلَيْلُ مُولِكُمْ حَقًا، وَإِنَّ لِأَعْيُرُعُمْ وَلَا اللَّهُمَّ سَلَّمَا النَّيْلُ وَيَامُوا، فَلَيْسَ مِنَا مَنْ تَرَكَ سُتَنَا»، فَقَالُوا: اللهُمَّ سَلَّمَا وَاقَعُورُوا، وَصَلُّوا وَنَامُوا، فَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ سُتَنَا»، فَقَالُوا: اللهُمَّ سَلَّمَنَا مَا أَنْزَلْتَ (ا).

وَقُوْلُهُ: «وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ» تَقَدَّمَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يُوصَفَ بِمَ وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِهَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، فَلَا يُقَالُ: سَمْعٌ كَسَمْعِنَا، وَلَا بَصَرٌ كَبَصَرِنَا، وَنَحْوُهُ، وَمِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، فَلَا يُنْفَى عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا بَصَرٌ كَبَصَرِنَا، وَنَحْوُهُ، وَمِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، فَلَا يُنْفَى عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا بَصَرٌ كَبَصَرِنَا، وَنَحْوُهُ، وَمِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، فَلَا يُنْفَى عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا بَصَرٌ كَبَصَرِنَا، وَنَحْوُهُ، وَمِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، فَلَا يُنْفَى عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا بَعْرَفُ النَّاسِ بِهِ: رَسُولُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَعْطِيلٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي هَذَا المَعْنَى.

وَنَظِيرُ هَذَا القَوْلِ قَوْلُهُ: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»،

⁽١) أخرجه الطبري (١٠/ ١٩).

وَهَذَا المَعْنَى مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى أَوَّ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، فَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيعُ ٱلْبَصِيعُ الْسَمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَّمِيعُ الْسَمِيعُ الْسَمِيعُ الْسَمِيعُ الْسَمِيعُ الْسَمِيعُ الْسَمِيعُ الْسَمِيعُ الْمَعَلِّلَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ» تَقَدَّمَ الكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذَا المَعْنَى، وَأَنَّ العَبْدَ غَيْرُ مَجْبُودٍ عَلَى أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرَكَاتِ الْمُرْتَعِشِ وَحَرَكَاتِ الْمُرْتَعِشِ وَحَرَكَاتِ الْمُرْتَعِشِ وَحَرَكَاتِ الْأَشْجَارِ بِالرِّيَاحِ وَغَيْرِهَا، وَلَيْسَتْ خَالُوقَةً لِلْعَبْدِ، بَلْ هِيَ فِعْلُ العَبْدِ وَكَسْبُهُ وَخَلْقُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ ﴾ تَقَدَّمَ الكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذَا المَعْنَى ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ العَبْدُ خَائِفًا مِنْ عَذَابِ رَبِّهِ ، رَاجِيًا رَحْمَتُهُ ، وَأَنَّ الحَوْفَ وَالرَّجَاءَ بِمَنْزِلَةِ الجَنَاحَيْنِ لِلْعَبْدِ ، فِي سَيْرِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَالدَّارِ الآخِرَةِ .

قَوْلُهُ: «فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُشَبِّنَا عَلَى الإِيهَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُشَبِّنَا عَلَى الإِيهَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، وَالآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ المُشَبِّهَةِ، وَالمُعْتَزِلَةِ، وَالجَهْمِيَّةِ، وَالجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِا، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَةَ والجَمَّاعَةَ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالخَمْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالُ وَأَرْدِيَاءُ، وَبِاللهِ العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ» [1].

[1] وَكَمَا أَنَّ هَذه الأُمةَ وسَطِّ بِينَ الأُممِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أَمَةً وَسَطًا لِنَكُونُ اللهُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، فالسلف وسَطٌ بِينَ فِرقِ هَذه الأُمةِ.

فالسلفُ وسَطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حيثُ كَونِهم خيارَها، وهُم وسَطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حَيثُ كونِهم خيارَها، وهُم وسَطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حَيثُ كونِ طريقتِهم وَسَطًا بينَ الإفراطِ والتفريطِ.

إِذًا، أُوسَطيَّتُهم مِن وَجهينِ: مِن جِهةِ الطريقِ، ومِن جِهةِ الوصفِ، فهُم مِن جِهةِ الوَصفِ، فهُم مِن جِهةِ الوَصفِ وسَطُ الأُمَّةِ؛ لأُمَّم خيارُ الأُمةِ، والوسطُ الخِيارُ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمُ الوَصفِ وسَطُ النِّمَا فِي الطريقةِ بينَ الإفراطِ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، أيْ: عدلًا خيارًا، هُم وسطٌ أيضًا في الطريقةِ بينَ الإفراطِ وبينَ التفريطِ.

والدليلُ على الأوَّلِ قولُه ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» (١). وقولُه: «سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قالوا: مَن هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: «مَنْ كَانُوا عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» (١). فهم من الناحيةِ وسَطٌ في الوصفِ، أَيْ: عَدلٌ خِيارٌ، وبالنِّسبةِ للطريقِ طَريقِ الوسَطِ يَعنِي: مُتوسِّط بينَ الإِفراطِ والتفريطِ.

ولَيسَ معنَى أَن نُخرجَ الأشاعرةَ والماتُريديةَ ومَن شابَهَهُم من أهلِ السُّنةِ أننا نُخرِجُهم عنِ الإِسلامِ، فهُم مُسلِمون بلا شَكِّ لكِنَّهم مُخالِفونَ للسُّنَّةِ فيها ذهَبوا إليهِ كأسهاءِ اللهِ وصِفاتِه، فلا يُمكِنُ أَنْ نَقولَ: إنَّهم أهلُ السُّنةِ فيها يَتعلقُ بأسهاءِ اللهِ وصِفاتِه ولا فيها

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَايَلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَاللَهُ عَنْهُا.

= خالَفُوا فيه الكِتابَ والسُّنةَ وغيرِ ذلِك منَ العقائِدِ، بلِ الواجِبُ أَنْ نَقُولَ: هُم في أسهاءِ اللهِ وصِفاتِه وفيها خالَفوا فيه السلَفَ منَ العَقيدةِ ليسوا أهلَ السُّنَّةِ، لكِنْ في الأمورِ الأُخرى الَّتِي وافَقُوا فيها السلَفَ هُم أهلُ السُّنةِ، فلا يُعطَون الاسمَ المُطلَقَ ولا يُسلَبُ عَنْهم مُطلقُ الاسم؛ لأنَّ سَلبَ مُطلَقِ الاسم عَنْهم خَطأ، وإعطاؤُهم هذا الاسمَ على وَجهِ الإطلاقِ خطأ، والواجِبُ العَدْلُ، فنصِفُهم بها يَستحِقُّون، فنَقولُ: هُم فيها يَتعلَّقُ بأسهاءِ اللهِ وصِفاتِه وغيرِه منَ العقائِدِ الَّتِي خالَفوا فيها السلَفَ لَيْسوا من أهلِ السُّنةِ، وفي الأُمورِ الأُخرى الَّتي وافَقوا فيها السلَفَ هُم مِن أهل السلَفِ، ويُمكِنُ أن يَجتمعَ في الإنسانِ وَصْفانِ باعتِبارَيْن مُختلِفَيْن، باعتبارِ كَذا، فنَصِفُه بوصفٍ، وباعتِبارِ كَذا نصِفُه بوصفٍ آخرَ، كما نَصِفُ الإنسانَ بالإيمانِ والكُفرِ، فقِتالُ المُسلمينَ بَعضِهم معَ بعضِ كُفرٌ (١) لكِنْ لا يُخرِجُ منَ الإِيهانِ، فهُم مُؤمِنون كافِرون، والنِّياحةُ على الميتِ كُفرٌ كما قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى المَيِّتِ» (٧٠). فلا نَقولُ: مَن ناحَ على مَيتٍ فلا إيمانَ معه؟ بل معه إيمانٌ ومعه كفرٌ، كذلِك هَؤلاءِ الطائِفةُ معَهم سلَفيةٌ ومعَهم بِدْعيةٌ، ففيها خالَفوا فيه السلَفَ منَ الأسهاءِ والصِّفاتِ وغيرِهما منَ العَقيدةِ هُم لَيْسوا مِن أهل السُّنةِ في هَذا البابِ، وفيها وافَقوا فيهِ السلفَ هُم مِن أهلِ السُّنةِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضَاللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، رقم (٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَيَليّنَهُ عَنْهُ.

فالسَّلفُ وَسَطُّ فِي أمورٍ كَثيرةٍ، منها:

أُوَّلًا: في أَسماءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه بينَ المُعطِّلةِ مِنَ الجَهميةِ والمُعتزِلةِ ونَحوِهم، وبينَ المُمثِّلةِ المُشبِّهةِ.

ثانيًا: في بابِ قَدَرِ اللهِ وأَفعالِه بينَ القدَريةِ والجَهميةِ.

ثالثًا: في بابِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ المُرجِئةِ من جِهةٍ والمُعتزِلةِ مِن جِهةٍ والخَوارجِ مِن جِهةٍ.

رابِعًا: وفي بابِ الجزاءِ بينَ الْمُرجِئةِ والوَعيديةِ.

خامِسًا: وفي آلِ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابِه بينَ النَّواصبِ والروافضِ.



قواعِدُ في أسماءِ اللهِ تعالى وصفاتِه

ويليها

أمثلةٌ منَ الصِّفات التي كثُرَ الخَوضُ فيها

لفَضيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَة

مُحَمَّدِ بْنِ صالِحِ العُثَيْمين

غَفَرَ اللهُ لَهُ ولِوَالِدَيْهِ ولِلْمُسْلمينَ

بِسْسِ إِللَّهِ ٱلرَّحْزِ ٱلرِّحِيمِ

الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمِنَ، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ خاتمِ النبيِّين وإِمامِ الْتَّقينَ، وعَلى آلِه وأصحابِه ومَن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدينِ.

أمَّا بعدُ: فهذِه فقَراتُ مَنهجِ التوحيدِ المقرَّرِ على المُستوى الثاني مِن كُليَّتيْ أصولِ الدينِ والشريعةِ في فرعِ جامِعةِ الإمامِ مُحمدِ بنِ سُعودٍ الإسلاميةِ في القَصيمِ، يُراجعُ علَيْها شرحُ العقيدةِ الطحاويةِ وما يُناسبُ الموضوعَ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميةَ وابنِ القيمِ وغيرِهما. أَسألُ اللهَ تَعالى أن يَجعلَه خالصًا لوجهِهِ نافعًا لعبادِه موافقًا لمَرضاتِه إنه جَوَادٌ كريمٌ.

(تَنبيةٌ): الصفحاتُ المُشارُ إليها في الحاشِيةِ لشرحِ الطحاويةِ في طبعةِ المكتبِ الإسلاميِّ إلَّا ما قُيِّدَ بكتاب مُعيَّنِ.

مَنهجُ الفصلِ الأوَّلِ

تَوحيدُ الأسهاءِ والصِّفاتِ:

هُو: إفرادُ اللهِ تَعالى بها يَختصُّ به منَ الأسهاءِ والصِّفاتِ.

ومَذهبُ أهلِ السُّنةِ والجَهاعةِ في ذلكَ: إثباتُ ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَه له رَسولُه ﷺ مِن غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلِ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلِ.

بيانُ صِحةِ هذا المَذهبِ بالأدلةِ السمعيةِ والعَقليةِ.

مَعنَى التحريفِ والتعطيلِ والتكييفِ والتمثيلِ وحُكمُ كلِّ مِنها بالأدِلَّةِ السَّمعيةِ

والعَقليةِ وبيانِ الجمعِ بينَ نصوصِ نَفي التمثيلِ وبينَ قولِه ﷺ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»(١).

التعبيرُ بنَفي التحريفِ أُولى منَ التعبيرِ بنَفي التأويلِ مِن وَجهَيْن.

والتعبيرُ بنَفي التمثيلِ أَوْلَى منَ التعبيرِ بنَفي التشبيهِ مِن وجهَيْن أيضًا.

قواعدُ في أسماءِ اللهِ وصِفاتِه:

١ - مِن قواعدِ الأسماءِ:

القاعدةُ الأُولى: أسماءُ اللهِ تَعالى كلُّها حُسنَى؛ ولذا كانَت أعلامًا وأوصافًا، لم يَكُنْ منها (الدهرُ(٢) والقديمُ)(٣).

القاعِدةُ الثانيةُ: إذا كانَ الاسمُ مِن وصفٍ متعدِّ لم يتمَّ الإيهانُ بِه إلَّا بثَلاثةِ أمورٍ:

- إثباتُه اسمًا مِن أسماءِ اللهِ تَعالى.
- وإثباتُ ما دلَّ عليهِ مِن صِفةٍ أو صِفاتٍ.
- وإثباتُ الحُكم المُترتّبِ على ذلِك وهو المقتضَى (ويُضرَبُ أمثلةٌ لذلِك).

وإذا كانَ الاسمُ مِن وَصفٍ لازم لم يتمَّ الإيمانُ بهِ إلَّا بأمرَيْن:

- إثباتُه اسمًا من أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَ.
- وإثباتُ ما دلَّ علَيْه مِن صِفةٍ أو صفاتٍ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَضَالِيَّلُهُ عَنْهُ.

⁽٢) ر: ص٩ من القواعد المثلى. (المؤلف)

⁽٣) ر: ص١١٤. (المؤلف)

ب- مِن قَواعدِ الصِّفاتِ:

القاعِدةُ الأُولى: صِفاتُ اللهِ تَعالى كلُّها صِفاتُ كَهالٍ لا نَقصَ فيها بوَجهِ منَ الوُجوهِ.

وإذا كانَتِ الصِّفةُ نقصًا محضًا كانَت مُمتنِعةً في حقِّ اللهِ عَرَّفَكِلً.

وإذا كانَت كمالًا في حالٍ ونَقصًا في حالٍ كانَت ثابِتةً للهِ تَعالى في حالِ الكَمالِ مُمتنِعةً في حالِ النقصِ. (يُضرَبُ لذلكَ كلِّه أمثلةٌ).

القاعِدةُ الثانيةُ: بابُ الصفاتِ أشملُ مِن بابِ الأسهاءِ؛ وذلكَ لأنَّ كلَّ اسمٍ مِن أسهاءِ اللهِ تعالى مُتضمِّنُ لصِفةٍ، وليسَ كلُّ صِفةٍ يُشتقُّ لَه مِنها اسمٌ. (يُضرَبُّ لذلِك أمثلةٌ).

القاعِدةُ الثالثةُ: صِفاتُ اللهِ تَعالى تَنقسمُ:

أ- مِن حيثُ الثُّبوتُ والانتِفاءُ إلى قِسمَيْنِ: ثُبوتيةٍ وسَلبيةٍ.

فالثُّبوتيةُ: ما أَثبَتَها اللهُ تَعالى لنَفسِه، وكلُّها صِفاتُ كَمالٍ لا نقصَ فِيها.

والسَّلبيةُ: ما نَفاهُ اللهُ تَعالى عَن نَفسِه، وكلُّها صفاتُ نَقصٍ نُفِيَت لشُوتِ كَمالِ ضِدِّها فِي حقِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا لُمجرَّدِ النفي؛ لأنَّ النَّفي ليسَ بكَمالٍ إلَّا أن يَتضمَّنَ ثبوتًا يدلُّ على الكمالِ؛ وذلكَ لأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليسَ بشيءٍ فَضلًا عَن أن يَكونَ كَمالًا؛ ولأنَّه قَدْ يكونُ لعدَم القابِليةِ أو للعَجزِ عنِ الشيءِ.

ب- مِن حيثُ قِيامُها باللهِ إلى قِسمَيْن: ذاتِيةٍ وفِعليةٍ.

فالذاتِيةُ: الَّتي لم يَزَلِ اللهُ تَعالى ولا يَزالُ مُتَّصفًا بها، وهي إمَّا مَعنويةُ، وإمَّا وبريةٌ.

فالمَعنويةُ: ما دلَّتْ على المَعنى، كالحَياةِ والعِلمِ والقُدرةِ والسمعِ والبصرِ ونحوِها.

والخبَريةُ: ما دَلَّتْ على شيءٍ مُسكَّاه بالنسبةِ إلَيْنا أبعاضٌ وأَجزاءٌ، كالوجهِ واليَدينِ ونحوِهما.

والفِعليةُ: الَّتي تَتعلَّقُ بمَشيئتِه إن شاءَ فعَلَها وإن شاءَ لم يَفعَلْها، وهِيَ باعتِبارِ جِنسِها ذاتيةٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لم يَزَلْ ولا يَزالُ فَعالًا، لكِنِ المتعلِّقُ بمَشيئتِه نوعُ الفعلِ أو آحادُه، كالاستِواءِ على العَرشِ والنُّزولِ إلى السهاءِ الدُّنيا.

والنوعُ مِنها قد يَكونُ ذاتيًا باعتبارِ أصلِه فعليًّا باعتبارِ آحادِه، كالكلام (١١).

وأكثرُ ما أخبَرَ اللهُ بِه مِن صِفاتِه هوَ الصِّفاتُ الثُّبوتيةُ؛ لأنَّها صِفاتُ كمالٍ وثَناءٍ، فكلَّما كثرُ ت فكلَّما كثُرَت وتَنوعَّتْ ظهرَ مِن كمالِ المَوصوفِ وتَأكدَ اتِّصافُه بذلِك ما هوَ أكثرُ.

أمَّا الصفاتُ السَّلبيةُ فلم تَأْتِ غالبًا إلَّا في الأحوالِ التاليةِ:

الحالُ الأُولى: أن تكونَ مُجملةً لتدُلَّ على عُمومِ كمالِه، كما في قولِه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى الْأُولِي: أَن تَكُونَ مُجملةً لتدُلُّ على عُمومِ كمالِه، كما في قولِه تَعالى: ﴿لَيْسَ كُمثْلِهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى

الثانيةُ: أَن تَكُونَ نَفيًا لَمَّا ادَّعاهُ الكاذِبُونَ فِي حَقِّه تَعالَى، كَقُولِه: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿أَنْ يَنْجِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم:٩١-٩٢].

الثالثةُ: أن تَكونَ دَفعًا لتَوهُّم نقصِ كَمالِه في ذلكِ الأَمرِ المُعيَّنِ، كقولِه تَعالى:

⁽١) ر: ص١٢٧ – ١٢٨. (المؤلف)

﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ ﴾ [الدخان:٣٨]، ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيْنَامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لَّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨].

وهذا عكسُ طريقِ أهلِ التعطيلِ الَّذينَ يُسهِبون في الصِّفاتِ السلبيةِ ويُنكِرون الصِّفاتِ الثُّبوتيةَ، بالجَحدِ تارةً، وبالتَّحريفِ الَّذي يُسمُّونه تَأْويلًا تارةً أُخرى.

ج- مِن قَواعِدِ الأساءِ والصِّفاتِ.

قاعِدةٌ واحِدةٌ: أسماءُ اللهِ تَعالى وصِفاتُه تَوقيفيةٌ أي: يَتوقَّفُ القولُ فيها إثباتًا ونَفيًا على دَلالةِ الكِتابِ والسُّنةِ. ودليلُ ذَلكَ السمعُ والعَقلُ.

والدَّلالةُ على الأسماءِ تَكونُ بالنصِّ عَلى أنَّ هَذا الاسمَ بعَينِه مِن أَسماءِ اللهِ تَعالى.

والدَّلالةُ على الصِّفاتِ تَكونُ: إمَّا بالنصِ عَلى الصِّفةِ بعَيْنها، وإمَّا بتَضمُّنِ الاسمِ لَها، وإمَّا بالتصريحِ بفِعلٍ أو وصفٍ دالِّ عليها.

فَالْأَوَّلُ: كَالْعِزةِ وَالْبَطْشِ وَالْقُوةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْوَجِهِ وَالْيَدَيْنِ.

والثاني: كالحَيَاةِ والقُدرةِ والعُلوِّ الدالِّ عليها اسمُ الحيِّ والقديرِ والعَليِّ.

والثالث: كالإِرادةِ والمَجيءِ والانتقامِ الدالَّ علَيْها قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [الحج: ١٤]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًا صَفًا ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنْفَقِمُونَ ﴾ [السجدة: ٢٢].

أمَّا ما لم يَرِدْ إثباتُه ولا نَفيُه فإِنْ كَانَ لا يَدُلُّ إلَّا على معنًى يَستلزمُ النقصَ في حقِّ اللهِ عَرَّفَ َكَلَ وجبَ نفيُه؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى مُنزَّهُ عنِ النقصِ، وإِنْ كَانَ يَحتملُ النقصَ والكمالَ وجبَ التوقُّفُ في لفظِه فلا يُثبَتُ ولا يُنفَى، وأمَّا مَعناهُ فيُستفصَلُ فيه.

فإن أُريدَ به حقٌّ قُبِلَ لا بَدلالةِ هذا اللَّفظِ ولكِنْ بدَليلٍ آخرَ. وإن أُريدَ به ما لا يَليقُ باللهِ وجَبَ رَدُّهُ (١). (يُضرَبُ لذلِكَ أمثلةٌ).

أمثِلةٌ منَ الصِّفاتِ الَّتي كثُرَ الخوضُ فيها

المثالُ الأوَّلُ: علوُّ اللهِ تَعالى بذاتِه فوقَ خَلقِه، فأهلُ السُّنةِ يُثبِتونه بدَلالةِ الكتابِ والسُّنةِ والإِجماعِ والعقلِ والفِطرةِ. (تُذكرُ الأدلَّةُ(٢)، ويُبيَّنُ الجمعُ بينَها وبينَ أدِلَّةِ المَعيةِ والقُربِ، ويُشارُ إلى تَقسيم المَعيةِ وأدلتِه).

وخالَفَ أهلَ السُّنةِ في ذلِكَ طائِفتانِ.

طائِفةٌ تَقولُ: إنَّ اللهَ تَعالى لا يُوصفُ بالعُلوِّ ولا بالسُّفلِ، فليسَ داخلَ العالَمِ ولا خارِجَه ولا فَوقَه ولا تحتَه ولا يَمينَه ولا شِمالَه ولا مُتصلًا ولا مُنفصلًا؟!

وطائِفةٌ تَقولُ: إِنَّ اللهَ بذاتِه في كلِّ مكانٍ. (فلتُذكَرْ شُبهُ كلِّ طائِفةٍ، والردُّ علَيْها).

المثالُ الثاني: استِواءُ اللهِ تَعالى على عَرشِه. (تُذكرُ أَدلَّتُه، وجوابُ الإمامِ مالِكِ^(٣) فيهِ وشُبهةُ مَن حرَّفَه إلى الاستِيلاءِ، والردُّ علَيْهم).

المثالُ الثالثُ: اليَدانِ اللَّتانِ أَثبتَهما اللهُ تَعالى لنَفسِه. (تُذكَرُ الأدلةُ، والجمعُ بينَ ما وردَ بصيغةِ التَّثنيةِ والإفرادِ والجَمعِ، وشُبهةُ مَن حرَّفَ مَعناهُما إلى القُوةِ أوِ النِّعمةِ، والردُّ علَيْهم).

⁽١) ر: ص ٢٣٨. (المؤلف)

⁽٢) ر: ص٣١٣ إلى ٣٢٨. (المؤلف)

⁽٣) جواب الإمام مالك؛ أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسهاء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

المثالُ الرابعُ: كلامُ اللهِ عَنَّهَجَلَّ؛ فأهلُ السُّنةِ يُثبتونَ أَنَّ اللهَ تَعالى يَتكلَّمُ مَتى شاءَ بها شاءَ كيفَ شاءَ بحرفٍ وصوتٍ مَسموعٍ لا يُشبهُ أصواتَ المَخلوقينَ بدَلالةِ الكِتابِ والسُّنةِ والإِجماعِ واللَّغةِ، وأنَّ كلامَه صِفةٌ مِن صِفاتِه غيرُ خَلوقٍ، ويَتفرَّعُ على ذلكَ القولُ في القُرآنِ. (تُذكَرُ أدلتُه السَّمعيةُ والعَقليةُ)(١).

وخالَفَهم في ذلكَ طوائفُ نَذكُرُ منهم طائِفتَيْن:

طائِفةٌ تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ تَعالى مُتعلِّقٌ بمَشيئتِه وبحُروفٍ وأصواتٍ مَسموعةٍ، لكنَّه خَلوقٌ مِن خَلوقاتِه لا صِفةٌ مِن صِفاتِه.

وطائِفةٌ تَقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ تَعالى صِفةٌ مِن صِفاتِه لكِنَّه مَعنًى قائمٌ بنَفسِه غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشيئتِه، بَلْ لازِمٌ لذاتِه كلُزومِ الحياةِ والعِلمِ وما يُسمعُ اللهُ خلقَه منه فهوَ مَخلوقٌ يُعبَّرُ به عَمَّا في نفسِ اللهِ تَعالى. (فلتُذكَرْ شُبهةُ كلِّ طائِفةٍ والردُّ عليها).

المثالُ الخامسُ: بَجِيءُ اللهِ تَعالى وإتيانُه. (تُذكَر أدِلَّتُه، وشُبهةُ مَن حرَّفَ مَعناهُ إلى بَجيءِ أُمرِه ونحوُ ذلكَ، والردُّ علَيْهم).

المثالُ السادِسُ: رُؤيةِ الْمؤمِنينَ للهِ تَعالى يومَ القِيامةِ. (تُذكَرُ أَدلَّتُه، وشُبهةُ مَن حرَّفَ مَعناها إلى العِلمِ واليَقينِ، والردُّ علَيْهم)(٢).

نَسأَلُ اللهَ تَعالى النظرَ إلى وَجِهِه الكريمِ في جَناتِ النَّعيمِ.

تَمَّ بقَلمِ مُحَمَّد الصالِح العُثَيْمين في ٧/ ١٤٠٨/٢هـ

⁽١) ر: ص ١٧٩ إلى ٢٠٢. (المؤلف)

⁽٢) ر: ص ٢٠٤ إلى ٢١٥ وص ٢٣٠–٢٣١. (المؤلف)

مَنهجُ الفَصلِ الثّاني

أ- في الأسهاءِ والصِّفاتِ

سَبَقَ لَكَ أَنَّ مَذَهَبَ أَهُلِ السُّنَةِ وَالْجَهَاعَةِ فِي أَسَهَاءِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِه إثباتُ مَا أَثبَتَه اللهُ لنَفْسِه أَو أَثبَتَه لَه رَسُولُه ﷺ مِن غيرِ تَحْريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكييفٍ ولا تَكييفٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمْشِل.

وأنَّ هَذا هوَ المَذهبُ الصَّحيحُ بالأدِلَّةِ السَّمعيةِ والعَقليةِ.

وقَدْ خالَفَهم في ذلكَ طائِفتانِ:

إحداهُما: المُمثِّلةُ المُشبِّهةُ الَّذين أَثبتوا للهِ تَعالى ما أَثبتَه لنفسِه معَ تَمثيلِه بالمَخلوقاتِ. (تُذكر شُبهتُهم، والردُّ علَيْها، وأقوالُ السلَفِ في الحُكم فيهم)(١).

الثانِيةُ: المُعطِّلَةُ الَّذين نفَوْا عَنِ اللهِ تَعالى ما أَثبتَه لنَفسِه، وهُم أَقسامٌ مُتعدِّدةٌ نَذكرُ مِنهم قِسمَيْن:

الأوَّلُ: مَن نَفَوْا عنِ اللهِ تَعالى الصِّفاتِ دونَ الأسماءِ، وهُمُ المُعتزِلةُ ومَن تَبِعَهم (٢). (تُذكر شُبهتُهم، والردُّ عليها (٢)، وأقوالُ السلَفِ في الحُكم فيهم).

الثاني: مَن نفَوْا عنِ اللهِ تَعالى الصفاتِ فلم يُثبِتوا للهِ تَعالى إلَّا الأسماءَ وسَبعًا

⁽۱) ر: ص۱۲۰.

ر: ص٣٨ إلى ٤٠ من القواعد المثلى أيضًا. (المؤلف)

⁽٢) ر: ص١٢ من التدمرية. (المؤلف)

⁽٣) ر: ص ٤٠ إلى ٤٦ من القواعد المثلي. (المؤلف)

منَ الصفاتِ، وهُم عامَّةُ الأشاعِرةِ الَّذين يَنتسِبون إلى أبي الحسَنِ الأَشعرِيِّ. (تُذكَر شُبهتُهم والردُّ علَيْها)(١).

كلماتٌ مُجملةٌ يُطلقُها أهلُ التعطيلِ ليتوصَّلوا بها إلى نَفي الصفاتِ:

اعلَمْ أنَّ لأهلِ التعطيلِ كلماتٍ مُجملةً يُموِّهون بها عَلى ضَعيفِي البَصيرةِ مِن أَجلِ أَنْ يُبرِّروا طريقتَهم في نفي الصفاتِ فمِنها:

١ - لَفظُ التسلسُلِ (٢).

٢- حُلولُ الحَوادثِ باللهِ تَعالى (٢).

٣- الأعراضُ^(٤).

٤ - الأَغراضُ.

٥- الأبعاض، أو الأعضاءُ والأركانُ والجوارِحُ (٥).

ومِن أَقوالِهِمُ المشهورةُ: سُبحانَ مَن تَنزَّهَ عنِ الأَعراضِ والأَغراضِ والأَبعاضِ.

7 - الحَدُّ⁽¹⁾.

٧- الجهةُ (٧).

⁽١) ر: ص ٤٠ إلى ٤٦ من القواعد المثلي. (المؤلف)

⁽٢) ر: ص ١٣٥. (المؤلف)

⁽٣) ر: ص١٢٨، وص١٩٠. (المؤلف)

⁽٤) ر: ص ٢٢٥. (المؤلف)

⁽٥) ر: ص ٢٣٨. (المؤلف)

⁽٦) ر: ص ٢٣٨. (المؤلف)

⁽٧) ر: ص٥٢٢. (المؤلف)

قواعدُ في أدِلَّةِ الأسماءِ والصفاتِ:

القاعِدةُ الأُولى: أَدِلَّةُ أَسَهَاءِ اللهِ تَعَالَى وصِفَاتِه نَفيًا أَو إِثْبَاتًا هِيَ الكتَابُ والسُّنةُ فَقَطْ (١) ، قَالَ الإمامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللهُ لا يُوصفُ اللهُ إلَّا بها وصَفَ به نفسَه أو وصَفَه به رَسولُه لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ (٢). (تُذكَر أَدلَّةُ ذلكَ، والردُّ على مَن جعَلَ الدليلَ عليها هوَ العقلَ).

وإذا انحصَرَتِ الأدِلَّةُ على الكِتابِ والسُّنةِ فالواجِبُ إجراؤُها عَلى ظاهِرهما دونَ تحريفٍ.

القاعِدةُ الثانِيةُ: أدلةُ الأسهاءِ والصِّفاتِ مَعلومةِ المَعنَى مجَهولةِ الكَيفيةِ بالنِّسبةِ النَّسبةِ النَّسبةِ النَّسبةِ مَعلومةٌ باعتِبارٍ مَجهولةٌ باعتِبارٍ آخرَ. (تُذكر أدلَّةُ ذلِك، والردُّ على أهلِ التفويضِ الَّذين أَنكروا العِلمَ بمَعناها)(٣).

أمثِلةٌ ادَّعَى أهلُ التعطيلِ أنَّ أهلَ السُّنةِ أَوَّلوها

اعلَمْ أَنَّ أَهلَ التعطيلِ ليَّا أَنكَرَ علَيْهم أَهلُ السُّنةِ تحريفَهم لنُصوصِ الكتابِ والسُّنةِ في أسماءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه ادَّعَوْا على أهلِ السُّنةِ أَنَّهم صرَفوا شيئًا مِن هذه النصوصِ عَن ظاهِرِه ليُلزِموا أهلَ السُّنةِ بالمُوافَقةِ على طريقتِهم أوِ المُداهنةِ فيها⁽³⁾.

⁽١) ر: ص ٢٩ من القواعد المثلى. (المؤلف)

⁽۲) انظر: مجموع الفتاوي (۵/ ۲۲).

⁽٣) ر: ص٣٤ إلى ٣٦ من القواعد المثلي. (المؤلف)

⁽٤) ر: ص٤٨ - ٤٩ من القواعد المثلي في الجواب المجمل عنها. (المؤلف)

ولْنَضِرِبْ لذلكَ أمثِلةً:

المثالُ الأولُ: قولُه تَعالى لمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَلِئُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه:٣٩]، وقولُه عَن سَفينةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ تَجْرِى بِأَغْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤]. (تُذكرُ شُبهةُ أهلِ التعطيلِ، والردُّ علَيْها) (١).

المثالُ الثاني: قولُه تَعالى: ﴿وَغَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]، وقولُه: ﴿وَغَنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]، وقولُه: ﴿وَغَنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَا نُبْصِرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٥]. (تُذكَرُ شُبهةُ أهلِ التعطيلِ، والردُّ علَيْها)(٢).

المثالُ الثالثُ: قولُ النَّبِيِّ عَنِ اللهِ تَعالَى فيها يَرويهِ عَنه: «وَلا يَزالُ عَبْدي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَه الَّذي يَسمَعُ بِهِ وبَصَرَهُ الَّذي يُتقرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَه الَّذي يَسمَعُ بِهِ وبَصَرَهُ الَّذي يُسمِّعُ بِهِ ويَكَهُ الَّتي يَمْشِي بِهَا وَلَئِنْ سَأَلَني لَأُعْطِبَنَّه وَلَئِنِ يُبْصِرُ بِهِ ويَكَهُ النَّي يَبْطِشُ بِها وَرِجْلَهُ التَّي يَمْشِي بِها وَلَئِنْ سَأَلَني لَأُعْطِبَنَّه وَلَئِنِ السَّعَاذَني لَأُعِيذَنَّهُ النَّهِ ("أَ. (تُذكَرُ شُبهةُ أهلِ التَّعطيل، والردُّ علَيْها) (أُ).

ب- في القَضاءِ والقدَرِ:

القَضاءُ: ما يَقضيهِ اللهُ تَعالى في خَلقِه مِن إِيجادٍ أو إعدامٍ أو تَغييرٍ.

والقدَرُ: ما قدَّرَ اللهُ تَعالى في الأزلِ أن يَكُونَ.

وعَلى هذا يَكُونُ القدرُ سابِقًا على القَضاءِ.

⁽١) ر: ص٦٦-٦٧ من القواعد المثلي. (المؤلف)

⁽٢) ر: ص٦٤ إلى ٦٦ من القواعد المثلي. (المؤلف)

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٢٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٤) ر: ص٦٧ إلى ٦٩ من القواعد المثلي. (المؤلف)

والإِيهانُ بالقدَرِ أحدُ أركانِ الإِيهانِ السِّتةِ، ومَراتبُ الإِيهانِ به أربَعٌ:

إحداها: الإيمانُ بأنَّ اللهَ تَعالى عليمٌ أزلًا وأبَدًا بها كانَ وما يكونُ، فيها يُنسبُ إلى فنها يُنسبُ إلى خَلقِه.

الثانِيةُ: الإيمانُ بأنَّ اللهَ كتبَ في اللوحِ المَحفوظِ ما يَكونُ إلى يومِ القِيامةِ.

الثالثةُ: الإيمانُ بأنَّ كلَّ كائنٍ فهوَ بمَشيئتِه، سَواءٌ ما يُنسبُ إليهِ أم ما يُنسبُ إلى خَلقِه، ما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يشَأْ لم يَكُن.

الرابِعةُ: الإيهانُ بأنَّ اللهَ تَعالى خالقُ كلِّ شيءٍ، فهُوَ خالقُ أَعيانِ المَخلوقاتِ وصِفاتِها وأحوالِها وما يَصدُرُ عَنها مِن أَقوالٍ وأفعالٍ وآثارٍ. (تُذكَر أدِلَّةُ هَذه المَراتبِ).

القدَرُ لا يُنافي الأسبابَ الشَّرعية ولا الكونية الصَّحيحة الَّتي جعَلَها اللهُ تَعالى أسبابًا، بَلْ هيَ مِن قدَرِ اللهِ عَرَّقَ جَلَّ. وربطُ المُسبَّباتِ بأسبابِها هوَ مُقتضى حِكمةِ اللهِ البالغةِ وقُدرتِه الباهِرةِ، وهوَ خالقُ الأسبابِ ومُسبَّباتِها، فللأَسبابِ تأثيرٌ في مُسبَّباتِها لكنَّه بتقديرِ اللهِ وخَلقِه لا استِقلالًا. هذا مَذهبُ أهلِ السُّنةِ وخالفَهُم في ذلكَ طائِفتانِ:

طائفةٌ غلَتْ في تأثيرِ الأسبابِ وجعَلَت لها تأثيرًا ذاتيًّا لا يَنفكُّ عنها.

والطائِفةُ الثانِيةُ أَنكَروا تأثيرَ الأَسبابِ وجعَلوها مُجَرَّدَ عَلاماتٍ يَحصلُ الشيءُ عندَها لا بِها. (تُذكَرُ شُبهةُ كلِّ طائِفةٍ، والردُّ عليها).

أفعالُ العِبادِ بالنِّسبةِ للقدَرِ:

أفعالُ العِبادِ بالنِّسبةِ للقدرِ داخلةٌ في عمومِ المراتبِ الأربع، فهي مَعلومةٌ للهِ تَعالى مَكتوبةٌ في اللوحِ المَحفوظِ واقِعةٌ بمَشيئةِ اللهِ مَحلوقةٌ له. وللعَبدِ فيها مَشيئةٌ وقُدرةٌ فهي باختِيارِه لم يُجبَرُ عليها، وهي مَفعولةٌ له تُنسَبُ إلَيْه فعلًا لا إلى غيرِه. هذا مَذهبُ أهل السُّنةِ والجَهاعةِ. (تُذكَرُ أدلتُه السمعيةُ والعَقليةُ والحِسِّيةُ).

وخالَفَهم في ذلكَ طائِفتانِ:

إحداهُما: الجَبْريةُ الَّذين قالـوا: إنَّ العبدَ مُجبِرٌ على عمَلِه ليسَ لـه فيه اختيارٌ ولا قدرةٌ.

الثانِيةُ: القَدَريةُ الَّذين قالوا: إنَّ العَبدَ مُستقِلُّ بفِعلِه مِن دونِ اللهِ فليسَ للهِ فيه مَشيئةٌ ولا خَلقٌ حتَّى إنَّ غُلاتِهم أَنكروا عِلمَ اللهِ بِه وكِتابتَه. (تُذكرُ شُبهةُ كلِّ طائفةٍ، والرَّدُّ عليها).

الاحتِجاجُ بالقدرِ على المعاصِي:

لقَدْ علِمْت أَنَّ فِعلَ العبدِ يَقعُ باختِيارِه ويُنسَبُ إليهِ معَ اندِراجِه تحتَ المراتبِ الأربعِ في الإيهانِ بالقدَرِ، وحينَئذِ يَتبيَّنُ لكَ أَنَّه لا يصحُّ للعاصِي أَن يَحتجَّ بالقدَرِ على مَعصيتِه، والدَّليلُ على بُطلانِ احتِجاجِه بِه:

١- أنَّ الله تَعالى أبطَلَها في قولِه تَعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشَرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللهُ مَآ أَشْرَكُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَى ذَاقُواْ
 بَأْسَنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، ﴿ رُّسُلًا مُبشِرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلًا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللهِ حُجَّةُ بَعْدَ ٱلرُّسُلُ وَكَانَ ٱللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:١٦٥].

٢- أَنْ نَقولَ للعاصِي: مِن أَينَ علِمتَ أَنَّ اللهَ تَعالى قدَّرَ عليكَ المعصية؟ هَلْ
 أطلعَك اللهُ على الغَيبِ؟ لماذا لم تُقدِّرْ حين همَمْت بالمعصيةِ أَنَّ اللهَ كتبَ لكَ الاستِقامة فتَستقيمَ.

٣- أَنْ نَقول للعاصِي: إِنَّ جَمِيعَ تَصرُّ فاتِك الأُخرى تُبطلُ احتجاجَك هذا؛ لأَنَك لو أَرَدْت الذهابَ إلى مكَّةَ مثلًا، وقيلَ لكَ: إِنَّ لها طريقَيْن أَحَدُهما آمِنٌ والثاني خَوفٌ لعدَلْت عنِ المَخوفِ إلى الآمنِ، ولَنْ تَسلُك المَخوفَ وتحتجَّ بالقدرِ.





القواعِدُ: هي الأسُسُ التي تَنبني عليها الفروعُ والجُزئيَّاتُ، وهناك ضَوابطُ وقواعِدُ، والضَّابطُ أَدْنى من القاعدةِ؛ لأنَّ الضابطَ عِبارةٌ عن معنَّى يَجمعُ عِدَّة مسائلَ، لكنه ليس أساسًا، وهذا يوجدُ كثيرًا في الفقهِ.

أما القواعدُ فهي أساسٌ، كقواعدِ الجُدرانِ مثلًا -يعني: أساساتِها- فهي عبارةٌ عن أُسسٍ تتضمَّن مسائلَ أو جُزئياتِ هذا البابِ الذي قُعِّدت فيه هذه القاعدةُ، وينبغي لطالبِ العِلم أنْ يحرِصَ على القواعدِ؛ لأنَّ القواعِدَ هي الأصولُ، ومَن فاتَتْه الأصولُ حُرِمَ الوصولَ.

وبعضُ طلبةِ العلم يحرصُ على جُزئياتِ المسائلِ، فيحرِصُ على أنَّ هذا حرامٌ، وهذا حلالٌ، وهذا واجبٌ، وما شابَه، لكنَّه لا يُقعِّد ولا يُؤصِّل، فإذا وردَتْ عليه مسائلُ جديدةٌ عجزَ عن فَهمِها؛ لأنَّه لم يفهَمِ القاعدة؛ لذلك أَحُثُّ طلبةَ العِلم على أنْ يحرِصوا على القواعدِ؛ ليردُّوا إليها الجزئياتِ والمسائلَ الفرديةَ حتى يكونَ عندهم رَصيدٌ عِلميُّ في ذلك.

فلو كُنتَ تُنفِقُ ريالًا تِلوَ ريالٍ لانتَهَتِ الرِّيالاتُ، لكن إذا كان عندَك رصيدٌ، ولو بقوَّةِ العملِ واصطناعِه وحِرفَتِه، فإنَّ الغالبَ أنَّه يَبقى عندَك ما ترتب به حالك؛ فلذلك أَحُثُ على معرفةِ القواعدِ في هذا البابِ، وفي بابِ الفِقه، والنَّحو، والبلاغةِ، وفي كُل بابِ.

مِن قواعدِ أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ:

القاعدةُ الأولى: أنَّ أسماءَ الله كُلَّها حُسنى، ولذا كانت أعلامًا وأوصافًا، ولم يكُنْ منها (الدهر والقديم).

الاسمُ: هو الذي يُعيِّن المسمَّى، وأسماءُ اللهِ أعلامٌ عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهي في نفسِ الوَقتِ أوصافٌ، وأسماءُ اللهِ هي التي سمَّى اللهُ بها نفسَه، إما في كتابه أو في سُنَّة الرسولِ ﷺ.

وكُلُّها بدونِ استثناءٍ حُسنى، و(حُسنى) مُؤنَّث (أحسَنُ) فهي إذَنْ اسمُ تَفضيلٍ، وعليه فكلُّ اسمٍ منها دالُّ على الكهالِ فيها يتضمَّنه من وصفٍ، فالعليمُ مثلًا اسمٌ من أسهاءِ الله، دلَّ على كهالِ العِلم وسَعتِه؛ لأنَّ أسهاءَ الله حُسنى، و(الحكيمُ) اسمٌ من أسهاءِ اللهِ، ويدُلُّ على كهالِ الحِكمة وغايَتِها، وأنَّها حِكمةٌ بالغةُ لا يُساويها أيُّ حِكمةٍ؛ لأنَّ أسهاءَ الله حُسنى.

والدليل على هذا قولُه تعالى: ﴿ وَلِلّهِ الْأَسْمَاءُ الْخُسُنَى فَادَعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠]، ولم يُطلِقُ ويقُل: ﴿ ولله الأسماءُ فادعوه بها » فقط، ولكن قال: ﴿ الْخُسُنَى ﴾ ولهذا لا يُوجدُ في أسماءِ الله: المتكلّم والمُريدُ والجائي والماشي والمُهرول، وما أشبَه ذلك؛ لأنَّ هذه الأسماءَ ليست حُسنى أبدًا، إذْ إنَّ المتكلّم يتكلّم بالخير والشَّرِّ، فالكلامُ من حيث هو كلامٌ ليس وصفًا حسَنًا؛ لأنَّه قد يتضمَّن سُوءًا، والجائي ليس من أسماءِ الله تعالى، وإنْ كان من صِفَتِه أنَّه يجيءُ؛ لأنبًا ليست حُسنى، إذْ إنَّ الجائيَ قد يكونُ عذابًا، وقد يكونُ سوءًا وشرَّا؛ ولهذا لم تكن من أسماءِ الله تعالى؛ ولهذا يمونُ:

الألفاظُ ثلاثةُ أقسامٍ:

١ - حُسنى.

٢- قابلةٌ للحُسن والسُّوءِ.

٣- شُوأي.

فالألفاظُ السيِّئة لا يُمكِنُ أَنْ يُوصفَ اللهُ تعالى بها، ولا يُخبَرَ بها عنه، ومن بابِ أَوْلى أَلَّا يُسمَّى بها، كالعاجزِ والجاهل وما أشبهها.

فكلُّ اسمٍ يدُلُّ على سيِّعٍ فهو مُمتنِعٌ على اللهِ تعالى، سواءٌ أكان اسمًا أم وصفًا، والذي يحتمِلُ (الحُسنى) يكونُ من أسهاءِ اللهِ تعالى، والذي يحتمِلُ هذا وهذا، يُخبَرُ به عنه ولا يُسمَّى به.

ومثالُ الذي لا يحمِلُ إلَّا السيِّئ: العاجزُ والجاهلُ، ومثالُ الذي يتضمَّن الحُسن المُطلَق: الحكيمُ والعليمُ، ومثالُ الذي يحتمِلُ هذا وهذا: المتكلِّمُ والجائي والرَّائي والمُريدُ وما أشبَهَ ذلك، فهذه يُحبَرُ بها عن اللهِ، ولكن لا يُسمَّى بها.

وهُناك أيضًا أُمورٌ لا يُـوصفُ اللهُ بها على الإطلاقِ كالمَكْرِ والخِـداعِ والاستِهزاءِ.

ومَعنى (الحُسنى): البالغةُ في الحُسن كهالَه، الذي ليس فوقَه كهالٌ، بل ولا يُساويه؛ ولذلك كانت أعْلامًا وأوصافًا، فهي باعتبارِ دَلالتِها عن الذَّات: عَلَمٌ، وباعتبارِ دَلالتِها على المَعْنى الذي تتضمَّنه: وَصفٌ، فالسَّميعُ تدُلُّ على ذاتٍ، وهي مِن هذه الناحيةِ عَلَمٌ، وتدُلُّ على السَّمع، وهي من هذه الناحيةِ صِفةٌ.

ومن ثَمَّ ننتقِلُ إلى قاعدةٍ فرعيةٍ، فنقولُ: كُلُّ اسمٍ مُتضمِّنِ لصِفةٍ، وليست كُلُّ صِفةٍ تتضمَّن اسمًا، وإلَّا لو كان هذا لكان من أسماءِ اللهِ: الجائي والمُريدُ والمتكلِّمُ، وما أشبَهَ ذلك.

فهذه قاعدةٌ فرعيةٌ تفرَّعتْ على قَولِنا: «إنَّ أسهاءَ اللهِ أعْلامٌ وأوصافٌ»، والمَعْنى واضحٌ، بخِلافِ أسْهاءِ غَيرِه من بني آدَمَ، فأسهاؤُهم الأصلُ أنَّها أعْلامٌ فقط، ولهذا نُسمِّي رَجُلًا بعبدِ الله، وهو مِن أفجَرِ عِبادِ الله، فقد يكونُ كافرًا مُلحِدًا شُيوعيًّا، فاسمُه العَلَم لم يتضمَّنْ إلَّا العُبوديةَ العامَّةَ، وقد نُسمِّي شخصًا عليًّا، وهو سِفلٌ، من أحطً عِبادِ اللهِ.

فالأصلُ لوَضعِ الأعْلامِ لبني آدَمَ أنَّهَا مُجَرَّد عَلَم، وقد يُرادُ بها الدَّلالةُ على الصِّفةِ والتَّفاؤُلِ، ولهذا لنَّا أقبَلَ سُهيلُ بنُ عمرٍ و في غَزوةِ الحُديبيةِ قال الرسولُ ﷺ: «هَذَا سُهيلُ بنُ عَمرٍ و، وَقَد سَهُلَ أمرُكم»(١).

يقولُ الشَّاعرُ:

وقلَّها أَبْصَ رَتْ عَيْسَاكَ ذَا لَقَبِ إِلَّا وَمَعْسَاهُ إِنْ فَكَّرَتَ فِي لَقَبِهُ (٢)

وأقولُ: إِنَّ الأصلَ في الأعْلامِ لغيرِ الرُّسُل والقُرآنِ وما يتعلَّقُ باللهِ عَرَّفِجَلَّ وشرْعِه أَنَّهَا مُجُرَّد أَعْلامٍ فقط، أما بالنِّسبةِ لأسهاءِ اللهِ فهي أعْلامٌ وأوصافٌ؛ ولذلك كُلُّ اسم منها يحمِلُ صِفةً، واللهُ أعلمُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

⁽٢) ذكره محمد العلوي في المجموع اللفيف (ص:٨٠٨)، ونسبه للمبرد.

وقولنا: «ولم يكن منها الدَّهرُ والقديمُ»؛ وذكَرْنا ذلك لأنَّ بعضَ الناسِ قال: إنَّ من أسهاءِ اللهِ الدَّهرَ والقديمَ، ولولا هذا القيلُ ما نَصَصْنا على نَفْيِهما؛ لأنَّ الأسهاءَ توقيفيَّةُ، لكن لمَّا قال بعضُ العلماءِ رَحَهُمُ اللهُ: إنَّ من أسهائِه الدَّهرَ، احتَجْنا إلى نَفْيه.

والذين قالوا: من أسْمائِه الدَّهرُ قالوا: لَدَينا دليلٌ، وهو قولُه تعالى في الحديثِ القُدُسيِّ: «يُؤذيني ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ، بيدي الأمرُ، أقلبُ اللَّيلَ والنَّهارَ» (أ) قالوا: فقال اللهُ تعالى: «وأنا الدَّهرُ» فهو كقَولِه: ﴿إِنَنِي أَنَا اللهُ ﴾، فكما أنَّ اللهَ اسمٌ من أسماءِ اللهِ لقَولِه: ﴿أَنَا اللهُ فكذلك الدَّهرُ اسمٌ من أسماءِ اللهِ لقولِه: ﴿أَنَا الدَّهرُ اللهُ من أسماءِ اللهِ لقولِه: ﴿أَنَا اللهُ فكذلك الدَّهرُ اسمٌ من أسماءِ اللهِ لقولِه: ﴿أَنَا الدَّهرُ».

ولا شكَّ أنَّ هذا فيه اشتباهٌ؛ لأنَّ (أنا) ضميرٌ مُنفصِلٌ يعودُ على اللهِ، والدَّهرُ خَبَرُه، ومعلومٌ أنَّ الخَبَرَ وصفٌ للمُبتدأِ في المَعْنى، فكان الدَّهرُ من أسهائِه على هذا التَّقدير.

ولكنْ إذا تأمَّلتَ الحديثَ، وتأمَّلتَ القاعدةَ التي أشَرْنا إليها، تبيَّن لك أنَّ الدَّهرَ ليس من أسهاءِ اللهِ.

أما بالنّسبةِ للحديثِ، فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ: «يُؤذيني ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ» ولم يقُلْ: يَسُبُّني وأنا الدَّهرُ. ومعلومٌ أنَّ الواقعَ من بَني آدَمَ في السَّبِّ ليس سَبَّ اللهِ عَرَقَجَلَ، بل هو سَبُّ الدَّهرِ؛ لأنَّهم يقولون: هذه سَنَة سيِّئةٌ، وهذه سَنَة أضرَّتْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا يُهْلِكُنَّا إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَسَحُلِيَّكُ عَنْهُ.

بنا، وهذا زمانُ شرِّ، وما أشبه ذلك، يُريدون العَيبَ لا الخبَرَ، ولو أرادَ الإنسانُ الخَبَرَ لم يكن في هذا بأسٌ، فقد قال لوطٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ للملائكةِ: ﴿هَذَا يَوْمُ عَصِيبٌ ﴾ [هود:٧٧]، وفي الحديثِ الصحيحِ، عن أنسٍ رَضَالِتُهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قال: «لا يَأْتِي على النَّاسِ زمانٌ إلَّا والذي بعدَه شرُّ منه، حتى تَلقَوْ اربَّكم »(۱).

فالخبرُ غيرُ السَّبِّ، فالسَّبُّ يُريدُ الإنسانُ به العيبَ والشَّتمَ والتَّضجُّرَ من هذا الشيءِ الذي حصَلَ في هذا الدَّهرِ، أما لو كان مُجُرَّدَ خَبرِ، فهذا لا بأسَ به، وهو جائِزٌ بمُقتضى دَلالةِ الكِتابِ، والسُّنَّة، والحديثِ: «يَسُبُّ الدَّهرَ» والذين يَسُبُّون الدَّهرَ لا يَسُبُّون الله تعالى: «وأنا الدَّهرُ» يعني: لا يَسُبُّون الله تعالى: «وأنا الدَّهرُ» يعني: أنا ربُّ الدَّهرِ، المتصرِّفُ فيه، بدليلِ قَولِه: «أقلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ»، ومعلومٌ أنَّ الدَّهرَ هو اللَّيلُ والنَّهارُ»، ومعلومٌ أنَّ الدَّهرَ هو اللَّيلُ والنَّهارُ، ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ المقلِّبُ هو المقلَّبُ، بل هو غيرُه، وبهذا عَرَفْنا أنَّ الحَديثَ عندَ تأمُّله لا يدُلُّ على أنَّ الدَّهرَ من أسهاءِ اللهِ تعالى.

أما من حيث القاعدةُ التي أسَّسْناها، فإنَّ أسهاءَ اللهِ تعالى حُسنى، والدَّهرُ لا يدُلُّ على حفةٍ هي حُسنى، وبهذا عَرَفنا أنَّ الدَّهرَ لا يدُلُّ على صفةٍ هي حُسنى، وبهذا عَرَفنا أنَّ الدَّهرَ ليس من أسهاءِ اللهِ؛ لأنَّه مَسلوبٌ عنه الدَّلالةُ التي تضمَّنَتُها الأسهاءُ الحُسنى، وبهذا عُلِمَ خطأُ مَن ظنَّ من أهلِ العِلم أنَّ الدَّهرَ من أسهاءِ اللهِ تعالى.

أما (القديمُ) فكذلك ليس اسمًا من أسماءِ اللهِ.

أُولًا: لأنَّه لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنَّة، وأسماءُ الله تعالى توقيفيَّةٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨)، من حديث أنس رَضِيَاللَّهُ عَنهُ.

ثانيًا: لأنَّ القديمَ لا يدلُّ على المَعْنى الذي هو الأحسَنُ والأكمَلُ؛ لأنَّ القِدَم من حيث هو قِدَمٌ أمْرٌ نِسْبيُّ لا يدُلُّ على وُجوبِ الوُجودِ، بل قد يكونُ في شيءٍ حادثٍ كما في قولِه تعالى: ﴿حَتَى عَادَ كَٱلْمُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس:٣٩]، والقديمُ هو الأوَّلُ الذي حدَثَ قبلَ الآنَ، والعُرجونُ القديمُ: هو عُرجونُ النَّخلِ، وهو حادثُ ليس له القِدَمُ المُطلَقُ، فلمَّا كان القديمُ لا يدُلُّ على المَعنى الأحسَنِ؛ إنَّما يدُلُّ على مُجَرَّدِ قِدَمٍ قد يكونُ مسبوقًا بعَدَمٍ لم يكن ذلك من أسهاءِ اللهِ، وفي أسهاءِ اللهِ الحُسنى ما يُعني عنه، وهو: (الأوَّلُ)، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوْلُ وَٱلْآخِرُ وَالظَّلِهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُو بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ ﴾ وهو: (الأوَّلُ)، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوْلُ وَٱلْآخِرُ وَالظَّلِهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُو بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ ﴾

فالأوَّلُ من الأسهاءِ الحُسنى؛ لأنَّه يعني: أنَّ كُلَّ شيءٍ بعدَه، بخلافِ القديمِ فليس كُلُّ شيءٍ بعدَه، وأيضًا قد يكونُ الأوَّلُ مُشتَقَّا من الأَوْلِ وهو الرُّجوعِ، فيكونُ مُتضمِّنًا لمعنى أنَّ الأشياءَ تؤولُ إليه وترجِعُ إليه، فيكونُ له معنيانِ:

الأَوَّلُ: التقدُّمُ الزَّمنيُّ المُطْلَق، وأنَّه قبلَ كُلِّ شَيءٍ.

والثَّاني: أنَّ المرجِعَ إليه، إذا جَعَلْناه مُشتقًّا من الأَوْلِ وهو الرُّجوع.

فيُغني عن (القديم) كلمةُ (الأوَّل) التي جاء بها القُرآنُ، بل وجاءت بها السُّنَة أيضًا؛ في قولِ الرسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أنتَ الأوَّلُ فليس قبلَك شيءٌ، وأنتَ الآخِرُ فليس بعدَك شيءٌ، وأنتَ الظاهِرُ فليس فوقَك شيءٌ، وأنتَ الباطِنُ فليس دُونَك شيءٌ».

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم، رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِوَالِلَهُعَنهُ.

ويجِبُ أَنْ نعلَمَ معنى (القديمِ) عندَ الْمَتكلِّمينَ، وهو الأوَّلُ الواجِبُ الوُّجودِ السَّابِقُ لغيرِه، ونحن لا نُنكِرُ هذا المعنى بل نُقِرُّ به، لكنَّنا نُنكِرُ كلمةَ القديمِ أَنْ نَجعَلَها من أسهاءِ اللهِ.

فإنْ قُلتَ: أَلَمْ يَرِدْ عن الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عندَ دُخولِ المسجدِ: «أعوذُ باللهِ العظيمِ ووَجْهِه الكريمِ وبسُلْطانِه القَديمِ»(١)؟

فالجواب: بلى، لكنَّ الوصفَ هنا ليس لله بل هو وصفٌ للسُّلطانِ، فسُلطانه قديمٌ، ليس كسُلطانِ غيرِه الذي يتجدَّدُ بحسبِ الظُّروفِ والأسبابِ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: إذا كان الاسمُ من وَصفٍ مُتعدِّ لم يَتِمَّ الإيمانُ به إلا بثلاثةِ أُمورٍ:

١ - إثباتِه اسمًا من أسماءِ اللهِ تعالى.

٢- إثباتِ ما دلَّ عليه من صفةٍ أو صفاتٍ.

٣- إثباتِ الحُكم المترتِّب على ذلك وهو المُقْتضى.

فاسمُ الرَّحمنِ مثلًا، لـو قال الإنسانُ: أنا أُومِنُ أنَّ من أسهاءِ اللهِ الرَّحمنَ، ولا أُثبِتُ الرَّحمةَ، لقُلنا له: لم يتمَّ إيهانُك بالاسمِ؛ لأنَّه لا بُدَّ أن تُثبِتَ ما تضمَّنه من صفةٍ، أي: أنَّ له رَحمةً، وأنَّه يَرحمُ بهذه الرَّحمةِ؛ لأنَّ رحمةً لا تتعدَّى محلَّها لا فائدةَ منها، قال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ الْفَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ يُوَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ﴾ [الكهف:٥٥] وقال تَعالى: ﴿ يُعَذِبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾ [العنكبوت:٢١].

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب فيها يقوله الرجل عند دخوله المسجد، رقم (٤٦٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَاللهُ عَنْهُا.

والمعتزِلةُ يُؤمِنون بالأسهاءِ، ولا يُؤمِنون بالصِّفاتِ، فيقولون: سميعٌ بلا سَمعٍ، وعليمٌ بلا عِلمٍ، فهؤلاء لا يصحُّ أن نقولَ إنَّهم آمنوا بالاسمِ؛ لأنَّهم لم يُؤمنوا بها تضمَّنه من الصِّفةِ.

فإنْ قُلتَ: كيف يكونُ رحيًا بلا رَحمةٍ؟ فالجوابُ: بالنِّسبةِ للإنسانِ يُمكِنُ أَنْ يكونَ رحيًا، ولكن لا يرحَمُ كُلَّ الناسِ، يَرحَمُ بعضًا ولا يرحَمُ البعضَ الآخرَ، أي: أنَّ الوصفَ قد يُوجدُ في الإنسانِ ولم يتعدَّ لغيرِه، لكن ما دام الوصفُ مُتعدِّيًا، فلا يُمكِنُ أَنْ يتِمَّ الإيمانُ به حتى تُؤمِنَ بالحُكم المترتِّبِ على ذلك.

كذلك العليمُ أيضًا لا يتِمُّ إيهانُك بالعليمِ اسمًا من أسهاءِ اللهِ، حتى تُؤمِنَ بأنَّ من أسهاءِ اللهِ، حتى تُؤمِنَ بأنَّ من أسهائِه العليمَ، وأنَّه مُتَّصِفٌ بالعِلمِ، وأنَّه يعلَمُ.

ونحن نعلَمُ أنَّ القدريَّةَ الذين يُنكرِون عِلمَ اللهِ بفِعل العبدِ لم يُؤمنوا باسْمِه العليم؛ لأنَّم أنكروا الحُكم على ذلك الاسمِ، وهو أنَّه يعلَمُ. إذَنْ: فلا بُدَّ أنْ تُؤمِنَ بأنَّه يعلَمُ كُلَّ شيءٍ حاضرًا ومُستقبلًا من فِعلِه ومن فِعلِ غيرِه، وإلَّا لم يتِمَّ إيهانُك بالاسم.

كذلك الخالِقُ، تُشِتُ اسمَه الخالِقَ والصِّفةَ وهي الخَلْقُ وتُشِتُ الحُكمَ المُترتِّبَ على ذلك، وهي أنَّه يخلَقُ ما يشاءُ، والخالِقُ تتضمَّن أيضًا صفاتٍ غيرَ الخَلْقِ، وهي العِلمُ والقُدرةُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يخلُقَ وهو ليس بعالِم، وأيضًا القُدرةُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يخلُقَ وهو ليس بعالِم، وأيضًا القُدرةُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يخلُقَ بدُونِ قُدرةٍ.

فصار اسمُ الخالِقِ يتضمَّن ثلاثَ صِفاتٍ للهِ: الخَلقِ، والعِلمِ، والقُدرةِ؛ قال تَعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْنَزَّلُ ٱلْأَمْنُ بَيْنَهُنَّ لِنَعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ

عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدَ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق:١٢]؛ ودَلالةُ الخَلْق على العِلمِ والقُدرة من بابِ دَلالةِ الالتزام؛ فإنَّ أنواعَ الدَّلالاتِ ثلاثةٌ:

١ - دَلالةُ المُطابقةِ: وهي دلالةُ اللَّفظِ على كُلِّ معناه.

٢ - دَلالةُ التَّضمُّن: وهي دلالةُ اللَّفظِ على جُزءِ معناه.

٣- دَلَالَةُ الالتزامِ: وهي دلالةُ اللَّفظِ على أَمْرٍ خارجِ يستلزِمُه.

مثالُ: لا قُلتَ مثلًا: هذا (مَنْزلي)، دلالةُ اللَّفظِ على جميعِ البَيتِ من الأحواشِ والغُرَفِ والصَّالاتِ دَلالةُ مُطابقةٍ، ودَلالتُه على حُجرةٍ من الحُجَرِ دَلالةُ تضمُّنٍ، ودَلالتُه على مُجرةٍ من الحُجَرِ دَلالةُ تضمُّنٍ، ودَلالتُه على أنَّ له بانيًا يَبنيهِ دَلالةُ التزام؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يبنيَ نفسَه.

فَدَلَالَةُ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى عَلَى ذَاتِ اللهِ وَصِفَتِه دَلَالَةُ مُطَابِقَةٍ، وعَلَى الذَّاتِ وحَدَها تَضمُّن، وعَلَى الصِّفةِ وحدَها تَضمُّن، وعلى أَمْرٍ خارجِ التزام.

إِذَنْ: دَلالةُ الخالقِ على العِلمِ والقُدرةِ دَلالةُ التزامِ؛ لأنَّ كلمةَ خَلْقِ ليس فيها (ع) و(ل) و(م).

وإذا كان الاسمُ من وصفٍ لازمٍ لم يتِمَّ الإيمانُ به إلَّا بأمرينِ:

١ - إثباتِه اسمًا من أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٢- وإثباتٍ على ما دلُّ عليه من صِفةٍ أو صفاتٍ.

والفرقُ بين المُتعدِّي واللَّازِم، أنَّ المُتعدِّي: ينصِبُ المفعولَ به، يعني: يتعدَّى إليه، واللَّازِم لا يكونُ منه مفعولُ، بل يكونُ منه الفاعِلُ دون المفعولِ به؛ أو بعبارةٍ أخرى: إذا تعدَّى الوصفُ إلى غيرِ الموصوفِ فهو مُتعدِّ، وإن لم يتعدَّهُ فهو لازمٌ.

(السَّميع) متعدِّ؛ لأَنَّه يتعدَّى إلى الغيرِ؛ ولأَنَّه ينصِبُ المفعولَ به، فنقولُ: سمعتُ زيدًا، و(العليمُ) كذلك.

واللَّازِم مثلُ (الحي)؛ لأنَّه لا ينصِبُ المفعولَ به، ولا يتعدَّى الموصوفَ، فإذا قُلتَ: حيُّ فحياتُه في ذاته ما تعدَّى إلى غيرِه، فلا تتجاوزُ صِفة الحياة غَير هذا المُسمَّى بالحي، فكيف يكونُ الإيهانُ باسم اللهِ الحيِّ؟

نقولُ: تُؤمِنُ أنَّ من أسماءِ اللهِ الحيَّ، وأنَّه ذو حياةٍ كاملةٍ، ولا تتجاوزُ إلى غيره.

فإن قُلتَ: أليس الله يُحيي الموتى؟

فالجوابُ: بلى، لا شكَّ، لكنَّ إحياءَ الموتى ليس مأخوذًا من الحيِّ، بل هـو مأخوذٌ من المُحْيي، أما الحيُّ فهو صفةٌ لازمةٌ لا تتجاوزُ محلَّها.

والجليلُ لازمٌ، والعظيمُ كذلك، والكبيرُ كذلك، والعليُّ متعدِّ، ولكن بحرف الجرِّ، تقول: علا على غيره.

والمتعدِّي بحرفِ الجرِّ يُعتبر لازمًا؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلى المفعولِ به، فنُؤمِنُ بأنَّ اللهَ هو العليُّ، وذو عُلُوِّ على غيره.

إذن الفرْقُ بين اللَّازِم والمتعدِّي من وجهينِ:

١ - اللَّازِم ما لا ينصِبُ المفعولَ به، والمُتعدِّي ما ينصِبُ المفعولَ به.

٢ - المتعدِّي ما تجاوَزَ الموصوفَ به إلى غيره، واللَّازِم ما لم يتجاوزْه.

فالحيُّ: دالُّ على صفةِ الحياةِ، ودالُّ على الذَّاتِ، فدَلالتُه على الذاتِ وعلى الحياةِ دَلالةُ مُطابقةٍ، وعلى أحدهما دَلالةُ تضمُّنِ، ودَلالتُه على السَّمعِ والبَصَر والعِلْم

والقُدرة دَلالةُ التزامِ؛ لأنَّ الحيَّ الذي له الحياةُ الكاملةُ لا بدَّ أن يتَّصِفَ بهذه الصفاتِ، فكلُّ صفةِ كمالٍ؛ فإنَّ كلمةَ الحيِّ تدلُّ عليها عن طريقِ الالتزامِ.

صحيحٌ أنَّه ربَّما يُوجدُ شخصٌ حيٌّ أصمُّ، أعْمى، أبْكمُ... لكن هذا لا يُسمَّى حيًّا حياةً كاملةً.

ولهذا نقولُ: إنَّ الحيَّ من أسماءِ اللهِ مُستلزِمٌ لجميع صفاتِ الكمالِ.

ولهذا ورَدَ في الحديثِ: أنَّ اسمَ اللهِ الأعظمِ هو: "الحيُّ القيُّوم" (١) الذي إذا دُعِيَ اللهُ به أجابَ، فنقولُ: يا حيُّ يا قيُّومُ، اغفِرْ لنا؛ لأنَّ هذينِ الاسمينِ يدُلَّانِ على جميعِ صفاتِ الكهالِ اللَّازمةِ والمُتعدِّيةِ؛ فاللَّازمةُ في الحيِّ والمُتعدِّيةُ في القيُّومِ؛ لأنَّ معنى القيُّوم هو القائِمُ بنَفْسِه القائِم على غيرِه.

أما الحياةُ بالنَّسْبة للمخلوقِ فقد لا تَستلزِمُ السَّمعَ والبَصَرَ؛ لأنَّها حياةٌ ناقصةٌ، لكن كلامَنا على اسمِ اللهِ «الحيِّ» فإنه مُستلزِمٌ لجميعِ صفاتِ الكمالِ.

⁽١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٦١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٩٦)، والترمذي كتاب الدعوات، رقم (٣٤٧٨)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، رقم (٣٨٥٥)، من حديث أسماء بنت يزيد رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

من قواعدِ الصَّفاتِ:

القاعدةُ الأولى: صفاتُ الله تعالى كُلُّها صِفاتُ كهاكٍ، لا نقصَ فيها بوَجْهِ من الوُجوه، وإذا كَانَتِ الصِّفةُ نَقصًا مَحْضًا كَانَتْ مُمتنعةً في حَقِّ الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا كانَت كهالًا في حالٍ ونقصًا في حالٍ كانَتْ ثابتةً لله تعالى في حالِ الكهَالِ مُمتنعةً في حالِ النقص.

والدَّليل على أنَّ صفاتِ الله تعالى كلَّها صفاتُ كهالٍ لا نقص فيها بوجهٍ مِنَ الوجوهِ قولُه تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثْلُ ٱلسَّوْءَ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَغْلَى وَهُو ٱلْمَزِيزُ اللهَ عَلَى: ﴿ مَّثُلُ ٱلْمَثَلُ ٱلْمَثَلُ ٱلْمُنَقُونَ ﴾ ٱلْمَكِيمُ ﴾ [النحل: ١٠]، والمَثَل بمعنى الصِّفةِ، كها قال تعالى: ﴿ مَّثُلُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ [عمد: ١٥] الآية بمعنى المَثَل الأعلى، أي: الوَصْفِ الأعلى.

وعلى هذا، فكُلُّ صِفةٍ اتَّصَف اللهُ بها فهي عُليا من حيث معناها، ومن حيث دَلالةُ ذلك المعنى على الكهالِ، مثلَ السَّمع فهو صفةُ كهالٍ، وله من السَّمع أكملُ السَّمع؛ فنحن عندنا سَمعٌ لكنه ليس كسَمع اللهِ بلا شكِّ، فإنَّ الله تعالى قال في كتابه: ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ اللِّي تَجُكِدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى إِلَى اللّهِ وَاللهُ يَسَمَعُ تَعَاوُرَكُما ﴾ كتابه: ﴿قَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ اللّهِ تَجُكِدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى إِلَى اللّهِ وَاللهُ يَسَمَعُ تَعَاوُرَكُما ﴾ المجادلة:١]، قالت عائشةُ رَضَائِلَةُ عَنْهَا: تبارَكَ الذي وَسِعَ سمعُه الأصوات، والله إني لفي الحُجْرة، وإنَّه لَيفوتُني بعضُ حديثها، والله عَنَّوجَلَّ من فوقِ سَبعِ سَمَواتٍ على عَرشٍ سَمِعَ كلامَها ومُجَادَلَتَها ومُحَاوَرَتَهَا للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ (١).

فَكُلُّ صَفَةِ كَهَالٍ ثَابِتَهُ للهِ، وله من تلك الصِّفة أكمَلُها وأعلاها.

⁽۱) أخرجه البخاري (۹/ ۱۱۷): كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَكِيعًا بَصِيرًا ﴾، معلقا، ووصله أحمد (٦/ ٤٦)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨).

الدَّليل على كمالِ صفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ من الناحية العَقلية:

أن نقولَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الربُّ، وإذا كان هو الربُّ، فإنَّ الرَّبَّ يلزَمُ عقلًا أن يكونَ ذا صفاتٍ كاملةٍ، وإلَّا لم يصِحَّ أن يكون ربًّا، والدليلُ قولُ إبراهيمَ لأبيه: ﴿يَتَأَبَّتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم:٤٢].

وقولُ اللهِ تعالى عن المسيحِ ابن مريَمَ وأُمِّه: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٠].

وهذا نقصٌ، وهو دليلٌ على أنَّ الرَّبَّ الذي يستحِقُّ العبادةَ لا يُمكِن إلَّا أن يكونَ كاملَ الصِّفات، فهذا دليلٌ عقليٌّ على أنَّ اللهَ موصوفٌ بأكمَلِ صفاتِ الكمالِ الذي لا كمالَ فوقَه.

ولا تتضمَّن صفاتُه النَّقصَ ولا من بعضِ الوُجوه؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيل المُطلَقَ يقتضي الكَمالَ المُطلَقَ، ﴿وَبِللّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، فإذا كان الوَصفُ مطلقًا، فإنَّه ليس فيه نقصٌ بوَجهٍ من الوُجوه.

وإنَّما قُلتُ: جاء باسمِ التَّفضيلِ المُطلَقِ؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ تارةً يُقيَّد، وتارةً يكون مُطلقًا، فإذا قُلت مثلًا: فلانٌ أفضَلُ من فُلانٍ، فهو اسمُ تَفضيلٍ، لكن مُقيَّدٌ ولا يلزَمُ من كونه أفضَلَ من فُلانٍ أن يكونَ أفضَلَ من غَيرِه، لكن إذا جاء اسمُ التَّفضيل غيرَ مُقيَّدٍ، فإنّه يكونُ دالًّا على كمالٍ لا نقصَ فيه، مثلُ: ﴿الْمَثُلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ لم يقُلِ الأعلى من كذا وكذا أو الأعلى على كذا وكذا، لكنّه مُطلَقٌ، وعليه فتكونُ صفاتُ الكمالِ في حقّ اللهِ ليس فيها نَقصٌ بوَجهٍ من الوُجوهِ.

ودلَّ على ذلك آياتٌ مُتعدِّدةٌ ذكرَ اللهُ فيها بعضَ الصِّفاتِ، ونَفى ما يُمكِنُ أن يكونَ فيها من نَقصِ.

مثالُ ذلك: ﴿ اللهُ لا ٓ إِللهَ إِلّا هُو اَلْحَى الْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، هذا وَصفُ كهالٍ ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ، هذا نَفي نَقصٍ ؛ أي: أنَّ حياته وقيُّومِيَّته كاملتانِ ليس فيها نَقصٌ ؛ لأنَّ السِّنة والنَّومَ نَقصٌ ، وقال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي اللّهِ ليس فيها نَقصٌ ؛ لأنَّ السِّنة والنَّومَ نَقصٌ ، وقال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى الْحَيِّ اللّهِ ليمُوتُ ﴾ وهي سفة كهالٍ ثم قال: ﴿ لاَ يَمُوتُ ﴾ وهي نفي صِفة النَّقصِ ، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوْتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَةِ أَيَامٍ وَمَا مَسَنَا مِن لَّغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨] فقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوْتِ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوْتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَةِ أَيَامٍ ﴾ تدُلُّ على كهالِ القُدرةِ ، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوْتِ وَلَا فِي التَّمَوْتِ وَلَا فِي اللّهُ لَيْعَجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوْتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَاكُ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ ليس فيها أيُّ تَعَبٍ ، ولا عَجز ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوْتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاط: ٤٤].

ومن النَّقصِ مثلًا أن يكونَ مُماثلًا للمَخلوقِ في أيِّ صفةٍ من الصِّفاتِ، وقد نَفى اللهُ عن نفسِه ذلك في قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَشَى اللهُ عن نفسِه ذلك في قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَشَى اللهُ عن نفسِه ذلك في قولِه: ﴿لَمْ اللهِ عَلَمُ لَهُ اللهِ عَلَمُ اللهِ اللهِ عَلَمُ اللهِ اللهِ عَلَمُ اللهِ اللهُ الله

فإذا قُلتَ: وهل يلزَمُ من إثباتِ صفةٍ يتَّصِفُ بها الخالِقُ أن يكونَ مماثلًا للمَخْلوق؟

الجواب: لا يلزَمُ، فمثلًا لو قال قائلٌ: للمخلوقِ عَينٌ، فهل يلزَمُ من إثباتِ العَينِ للهِ أن يكون مماثلًا للمَخْلوق؟

الجوابُ: لا يلزَمُ من ذلك؛ لأنَّ كل وَصفٍ يكونُ بحسبِ الموصوفِ، فنحن نُشِتُ للإنسانِ عينًا، ونُشِتُ للطَّير عينًا، فهل إذا قُلنا: للطائِر عَينٌ، فلا تكونُ عَينُه كعَينِ الإنسانِ، ولا أحدَ يفهَمُ ذلك؛ لأنَّها عينٌ أُضيفَتْ إلى الطَّائر، فكما أنَّ رِجْل الطائر إذا أُضيفَتْ إليه لا أحدَ يتصوَّرُ أنَّها مثلُ رِجْل الإنسانِ فكذلك العَينُ، فإذا كانت الأوصافُ المضافةُ إليها في المخلوقاتِ بحسبها، فكذلك الأوصافُ المضافةُ إليها في المخلوقاتِ بحسبها، فكذلك الأوصافُ المضافةُ إلى اللهِ تكونُ بحسبِ ما أُضيفَتْ إليه.

إذَنْ: إثباتُ صفةٍ للهِ تعالى يتَّصِفُ بها المخلوقُ لا يستلزِمُ المهاثلة، كها أنَّ آياتٍ كثيرةً تدُلُّ على نَفي المهاثلةِ للله عَنَّهَ عَلَّ فالحاصلُ أنَّ من النَّقصِ إثباتَ أنَّ اللهَ مُماثلٌ للمَخْلوقات، وقد قال السَّلَف رَجَهُمُ اللهُ: مَن شبَّه اللهَ بخَلْقِه فقد كَفَرَ.

ولكن: هل يَمكِنُ أن يُستدلَّ بعدمِ الماثلةِ لُجرَّدِ إضافةِ هذه الصفةِ إلى الله أو لا؟ الجوابُ: مُجرَّدُ إضافتِها إلى الله دالُّ على أنَّها لا تُماثلُ صفاتِ المَخْلوقين؛ لأنَّ كُلَّ مُضافٍ يكونُ بحسبِ ما أُضيفَ إليه، وعلى ما يليقُ به؛ ولذلك لو قُلتُ: هذه رِجلُ جَمَلٍ، وهذه رِجلُ ذرَّة، فلا يمكن أبدًا أن يدورَ في ذِهن أحدٍ أنَّ هاتينِ الرِّجْلينِ مُتهاثلتانِ، بل يعرفُ أنَّ الرِّجلَ المضافةَ إلى الجَمَلِ تختصُّ به، والرِّجلَ المضافةَ إلى الجَمَلِ تختصُّ به، والرِّجلَ المضافةَ إلى الذَّرَة تختصُّ بها.

إِذَنْ: فاليدُ المضافةُ إلى الله بمُجرَّدِ ما نعرفُ أنَّها مُضافةٌ إلى اللهِ، فإنَّها ليست مثَل يدِ المخلوقِ، لكن لو قُلتَ: يدُ زيدٍ. فسأعرفُ أنَّها تماثلُ يدَ عمرِو مثلًا؛ لأنَّ زيدًا

وعَمرًا كلاهما بشَرٌ، فالصِّفاتُ يُستدلُّ بها بمُجرَّدِ إضافتِها إليه.

وعلى هذا فمُجرَّدِ إضافةِ الصِّفةِ إلى الله دالُّ على عَدَمِ المُهاثلةِ؛ لأنَّ المُضافَ إلى الشَّيء يكونُ بحسَبِه، وعلى ما يليقُ به.

أما العَمى والصَّمم والجَهْل والعَجز والضَّعفُ، إلى غيرِ ذلك من الصِّفات، فلا يجوزُ إثباتُها للهِ؛ لأنَّها نقصٌ، والنَّقصُ مُتنعٌ على الله، وهذه الصِّفاتُ صِفاتُ نقصٍ للس فيها كهالٌ على أيِّ تقديرٍ، وكُلُّ يعرفُ ذلك، فلا يُمكِنُ أن نصفَ بالعَمى أو بالصَّمم أو بالخَرَس أو ما أشبَهَ ذلك على وَجهِ الثَّناءِ والمَدْح.

وبناءً عليه نقولُ: كُلُّ صفةِ نقصٍ فإنَّها مُمتنعةٌ على اللهِ، إذا كانت نقصًا محضًا، وأما الذين أنكروا أن يكونَ اللهُ تعالى مُتَّصِفًا بصفاتِ الكهالِ، فإنَّهم قد وَقعوا فيها هو مُمتنعٌ على الله عَنَّوَجَلَّ، فالذين قالوا: إنَّ اللهَ سُنبَحانَهُ وَتَعَالَى ليس له رحمةٌ، ولا سَمعٌ، ولا بصرٌ، ولا عَلمٌ، ولا قُدرةٌ، وما أشبه ذلك، هم وَصَفوا الله بالنَّقص المُمتنعِ عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وهناك صفاتٌ تكونُ كهالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فإنَّمَا تُثبَتُ لله تعالى في الحالِ التي تكونُ كهالًا، فيُوصفُ اللهُ بها إذا كانت كهالًا، ولا يُوصفُ بها إذا لم تكن كهالًا.

فمثلا: المكرُ، والكَيدُ، والخِداعُ، والاستِهزاءُ؛ هذه الصفاتُ تكونُ كَمالًا في بعضِ الأحوالِ، فإذا جاءت في مُقابلة فاعلِ ذلك بعضِ الأحوالِ، فإذا جاءت في مُقابلة فاعلِ ذلك فهي كمالٌ، يعني إذا كان الإنسانُ يَخدَعُ مَن يخدعُه فهذا كمالٌ؛ لأنَّه يدُلُّ على أنَّه أقوى منه في تلك الصِّفةِ، وإذا كانت في غيرِ ذلك فهي نقصٌ.

مثالُ هـذا قـولُ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ يُخَدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُو خَدِعُهُمْ ﴾ [النساء:١٤٢] لم يقُلْ: إِنَّ اللهَ خادِعُ المنافقين، بل قال: ﴿يُخَادِعُونَ ٱللّهَ وَهُو خَدِعُهُمْ ﴾، فأتى بهذه الصِّفة في مُقابل عَمَل المنافقين الذين يُخدَعون الله، فبيَّنَ اللهُ أَنَّه أقوى منهم في خِداعِ عَدُوِّه صار أقوى من عَدُوِّه في خِداعِه، وكونُه أقوى منهم في خِداعِ عَدُوِّه صار أقوى من عَدُوِّه في خِداعِه، وهذا صفة كهالٍ.

ولو قُلتَ: إنَّ اللهَ خادعُ المنافقين. فلا يصحُّ هذا؛ لأنَّك لم تذكُرِ المقابل، حتى يُعلَمَ أنَّك إنَّما أردتَ أنَّ خِداعَ اللهِ لهم أقوى من خِداعهم للهِ.

ويُذكَرُ أَنَّ عليَّ بنَ أَبِي طَالَبٍ رَحِّوَالِلَهُ عَنْهُ لَمَّا خَرَجَ إِلَيه عمرُو بنُ وُدِّ من أَجلِ المُبارزةِ، وكانوا إذا التقى الصَّفَّانِ طلَبَ أَحَدُ الشُّجعان أَنْ يُبارِزَه واحدٌ من العَدُوِّ، وهذه المبارزةُ فيها فائدةٌ، وهي أنه إذا قُتل المُبارزُ نَزَلَ الرُّعبُ في قُلوب قَومِه، وصار بالنِّسبةِ لأصحابِ القاتلِ تقويةً ونصرًا، فصاحَ عليُّ رَحِوَالِلَهُ عَنْهُ بعمرِو بنِ وُدِّ، وقال له: إنِّي لم أُخرُجُ لمبارزةِ اثنينِ، وهذا كلامٌ صحيحٌ، فعليُّ رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ لم يخرُجُ لمبارزةِ اثنينِ، واحدًا كلامٌ صحيحٌ، فعليُّ رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ لم يخرُجُ لمبارزةِ اثنينِ، وإنَّا خَرَجَ لمبارزةِ واحدٍ، فعمرُو بنُ وُدِّ ظنَّ أَنَّه لَحِقَه واحدٌ آخرُ، فلمَّا التَفَتَ عمرٌ و ضرَبَه عليُّ بالسَّيفِ حتى سَقَط. هذه لا شكَّ أنَّه خِداعٌ، لكنَّ المقامَ التَفَتَ عمرٌ و ضرَبَه عليُّ بالسَّيفِ حتى سَقَط. هذه لا شكَّ أنَّه خِداعٌ، لكنَّ المقامَ يقتضيه؛ لأنَّ هذا الرَّجُلَ لم يخرُجُ إلَّا لقَتلِه، فلا حرَجَ عليه أَنْ يفعَلَ فِعْلاَ يَقتُلُه به، ولهذا من العباراتِ المشهورةِ في الحديثِ: «الحربُ خُدعةٌ»(١).

مثالٌ آخرُ: قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا غَثُنُ مُسْتَهْزِءُونَ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ الله

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة، رقم (۳۰۲۸)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (۱۷٤٠)، من حديث أبي هريرة رَعَوَلِيَّكُ عَنْهُ.

قوَّةً تُحمَدُ عليها، لكن في غيرِ هذا المقامِ لا تُحمَدُ عليها، ولا يُعتبرُ الاستهزاءُ صفةَ كماكٍ.

وأما قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [الطارق:١٦] فالمعنى: أكيدُ كيدًا أقوى من كَيدهِم. كيدًا أقوى من كَيدهِم. إذَنْ: هذا مدحٌ؛ لأنَّه يدُلُّ على أنَّه أقوى من عَدُوِّه.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَكِرِينَ ﴾ [الأنفال:٣٠] فلمَّا ذكرَ مكرَهم ذكرَ أنَّه تعالى يمكُرُ بهم، وأنَّه خيرُ الماكرين، فيكون أقوى منهم في مَكرِهم، والمكرُ في مَوضعِه صفةُ كمالٍ.

فإن قُلتَ: هل هذا من بابِ المشاكلةِ أو من بابِ المقابلةِ؟

فالجوابُ أن نقولَ: هو من بابِ المقابلةِ، وليس من بابِ المشاكلةِ؛ لأنَّ الذين قالوا: من باب المشاكلةِ، قالوا: إنَّ الله لا يَمكُرُ بهم، لكن أتى بالفِعلِ ليكونَ مُشاكِلًا للفِعلِ الثاني؛ فعندَ قولِه تعالى: ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بَهِمْ ﴾ يقولون: اللهُ لا يستهزئ، بل لفِعلِ الثاني؛ فعندَ قولِه تعالى: ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ مَهِمْ ﴾ يقولون: اللهُ لا يستهزئ، بل هذا من بابِ المشاكلةِ، أي: أنْ يُؤْتَى بفِعلٍ مُشاكلٍ للفِعلِ، لكن مُخالِفٌ له في معناه، فلا يُشتون أنَّ الله يمكُرُ أو يكيدُ أو يخدَعُ أو يستهزئ، ويقولون في هذه الآياتِ: إنَّه من بابِ المشاكلةِ، أي: مقابلةٌ بمِثلِ فِعلِه؛ ليتبيَّنَ أنَّ ذلك أقوى من فِعلِ العَدُوِّ.

فإنْ قال قائلٌ: هل يُوصفُ اللهُ بالخيانةِ إذا خانه أحدٌ؟

فالجوابُ: أنَّ الخيانةَ صِفةُ ذمِّ مُطلقًا، إذْ إنَّ الخيانةَ هي الجِداعُ في موضعِ الائتهانِ، والجِداعُ في مَوضع الائتهانِ خيانةٌ، واللهُ عَرَّفَكَلَ لا يُــوصفُ بذلك، بل إنَّــه

أَمَرَ أَن تُودَّى الأماناتُ إلى أهلِها، وهذا ضدُّ الخيانةِ، ويدُلُّ على هذا قولُه تعالى: ﴿ وَإِن يُرِيدُوا خِيانَكَ فَقَدُ خَانُوا ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكُنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأنفال:٧١] ولم يقُلْ: فخانَهم. وعلى هذا فلا يُوصفُ اللهُ تعالى بالخيانةِ.

وأنا أسمعُ كثيرًا من العامَّةِ يقولُ: خانَ اللهُ مَن يخونُ. وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الخيانةَ وصفُ ذمِّ مُطلقًا، فلا يُوصفُ اللهُ بها.

إِذَنْ: إذا كانت الصِّفةُ كَمَالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فلا يُوصفُ اللهُ بها إلَّا في الحالِ التي تكونُ كمالًا.

أما أنْ تكونَ الصِّفةُ نفسُها يُمكِنُ أنْ تُستعملَ في النَّقصِ وفي الكمالِ، فهذه يصحُّ أنْ يُوصفَ اللهُ بها، لكن لا يُسمَّى بها، يعني هي ظاهرُها صفةُ كمالٍ، لكن قد تتضمَّن صفةَ نقصٍ، فهذه يُحبَرُ بها عن اللهِ، ولا قد تتضمَّنُ ما هو بحالٍ أخرى فقد تتضمَّن صفةَ نقصٍ، فهذه يُحبَرُ بها عن اللهِ، ولا يُسمَّى بها، مثلُ: المتكلِّم والجائي والشَّائي والمُريدُ، وما أشبهها، فلا يُمكِنُ أنْ تسمِّيَ اللهَ بالمُريدِ أو المتكلِّم أو الشَّائي أو الجائي أو العاتي أو ما أشبه ذلك، لكن يصحُّ أن تُحبِرَ به عنه؛ لأنَّ اللهَ تعالى أخبَرَ بها عن نفسِه مُطلقًا، فقال: ﴿وَجَاءَ رَبُك ﴾ يصحُّ أن تُحبِرَ به عنه؛ لأنَّ اللهُ تعالى أخبَرَ بها عن نفسِه مُطلقًا، فقال: ﴿وَجَاءَ رَبُك ﴾ [الفجر: ٢٢] وقال: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَصَيِّلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] وقال: ﴿وَبَاءَ رَبُك اللهُ يصمُ مُلِيمًا مَن اللهُ من الآياتِ.

ولاحظ أيضًا أنّنا لم نُثبِتُها إلّا لأنَّ اللهَ تعالى أثبتَها لنَفسِه، وليس معنى ذلك أنّنا نُريدُ أنْ نُثبِتَ للهِ شيئًا من عندِنا، لكن هذه تثبُتُ على سبيلِ الإطلاقِ خبرًا لا اسمًا.

القاعدةُ الثانيةُ: بابُ الصِّفاتِ أشمَلُ من بابِ الأسهاءِ، وذلكَ لأنَّ كُلَّ اسم مِنْ أسهاء الله مُتضمِّنٌ لصفةٍ، وليسَ كلُّ صفةٍ يُشقُّ له مِنها اسم.

فباب الصفات أشمَلُ أي: أوسَعُ وأعمَّ من بابِ الأسهاء؛ وذلك لأنَّ كُلَّ اسمٍ من أسهاء اللهِ مُتضمِّن لصِفةٍ، ولهذا كها في شروطِ الاسمِ السَّابقة أنَّه لا بُدَّ أنْ يَثبُتَ الاسمُ وما دلَّ عليه من صِفةٍ أو صفاتٍ سواءٌ كان من وَصفٍ مُتعدٍّ أو من وَصفٍ غَيرٍ مُتعدٍّ.

وقد تقدَّم أنَّ أسماءَ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ، فالسَّميعُ مُتضمِّنٌ لصفةِ السَّمعِ، والعليمُ مُتضمِّنٌ لصفةِ العِلمِ، والبصيرُ مُتضمِّنٌ لصفةِ البَصَرِ، وهكذا، وليس في أسماءِ اللهِ اسمٌ لا يتضمَّنُ صفةً أبدًا.

وقدِ اختلفَ العُلماءُ في لفظِ الجلالةِ هل هو مُشتَقُّ من صِفةٍ أو هو عَلَمٌ مُجُرَّدٌ؟ والجوابُ: الصَّحيحُ أنَّه مُشتَقُّ من الأُلوهيةِ وهي التعبُّدُ، فاللهُ بمعنى مَألوه، أي: مَعبود على وَجهٍ يَستحِقُّ أَنْ يُعبدَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فهو إذَنْ مُشتَقُّ، لكنَّه هو العَلَم الذي تَنبني عليه الأعلامُ، ولهذا يأتي دائمًا مُوصفًا بالأسماءِ: (بسمِ اللهِ الرَّحنِ اللَّحيم)، وقد أتى تابعًا لغيره في القُرآنِ الكريم في مَواضِعَ، منها:

قُولُه تعالى: ﴿ لِنُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَتُ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَطِ الْمَنْزِرِ ٱلْحَمِيدِ ﴿ اللَّهِ ٱلَّذِى لَهُ، مَا فِ ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم:١-٢] فلفظُ الجَلالةِ ﴿ اللَّهِ ﴾ بَدَلٌ ممَّا سَبَقَ أو عطفُ بَيانٍ على ﴿ اللَّهِ كَالَدُى لَهُ، مَا فِ السَّمَوَتِ ﴾.

[■] وقولُه تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَلِقِينَ ﴿ اللَّهِ رَبُّكُو ﴾ [الصافات:١٢٥-١٢٦].

المهمُّ أنَّ كُلَّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ تعالى فه و مُتضمِّنٌ لصِفةٍ، ولهذا تقدَّم أنَّ أسماءَ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ، وليس كُلُّ صفةٍ يُشتقُّ لها منها اسمٌ، فمثلًا قولُه الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ صُنْعَ اللهِ اللَّهِ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ

القاعدةُ الثالثةُ: صفاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تنقسِمُ إلى قسمينِ:

أ- من حيث الثبوتُ والانتِفاء، وتنقسم إلى قسمينِ: ثُبوتيَّةٍ وسَلبيَّةٍ.

ب- من حيث قيامُها بالله، وتنقسم إلى قسمين أيضًا: ذاتيَّة وفِعليَّة.

أ- مِن حيثُ الثُّبوتُ والانتِفاءُ إلى قِسمَيْنِ: ثُبوتيةٍ وسَلبيةٍ.

فَالثُّبُوتِيةُ: مَا أَثْبَتَهَا اللهُ تَعَالَى لنَفْسِه، وكلُّها صِفاتُ كَمَالٍ لا نقصَ فِيها.

والسَّلبيةُ: ما نَفاهُ اللهُ تَعالى عَن نَفسِه، وكلُّها صفاتُ نَقصٍ نُفِيَت لشُوتِ كَهالِ ضِدِّها فِي حقِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا لُمجرَّدِ النفيِ؛ لأنَّ النَّفي ليسَ بكهالٍ إلَّا أن يَتضمَّنَ ثبوتًا يدلُّ على الكهالِ؛ وذلكَ لأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليسَ بشيءٍ فَضلًا عَن أن يَكونَ كَهالًا؛ ولأنَّه قَدْ يكونُ لعدَم القابِليةِ أو للعَجزِ عنِ الشيءِ.

فالصِّفَاتُ إما شيء أَثبَتَه اللهُ تعالى لنفسِه، وتُسمَّى عندَ العلماءِ الثُّبوتية؛ لأنَّ اللهَ أثبَتَها لنفسِه، وهي كثيرةٌ، بل هي الأكثرُ، فأكثرُ ما وردَ من صفاتِ اللهِ هو الصِّفات الثُّبوتيةُ، ولهذا لا تكادُّ تجِدُ آيةً من القُرآنِ إلَّا وفيها صفاتُ ثُبوتيةٌ، بل لو قُلنا: كُلُّ آيةٍ من كتابِ اللهِ فهي صِفةٌ ثُبوتيةٌ؛ لأنَّ كُلَّ آيةٍ فهي كلامٌ، والكلامُ من الصِّفاتِ الثُّبوتيةِ. وكُلُّ الصِّفاتِ الثُّبوتيةِ صفاتُ كهالٍ لا نقصَ فيها.

وطريقةُ أهلِ السُّنة والجماعةِ أنَّ أكثرَ ما يُوصفُ اللهُ به الصِّفاتُ الثُّبوتيةُ، على عكسِ أهلِ البِدَع كما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالى، الذين يَصفونه بالصِّفاتِ السَّلبيةِ.

والسَّلبيةُ ما نفاهُ اللهُ عن نفسِه، وكُلُّها صفاتُ نقصٍ، نُفِيَت لثُبوتِ كهالِ ضِدِّها في حَقِّه لا لمُجرَّدِ النَّفي، وهي مُشتقَّةٌ من السَّلبِ، والسَّلبُ بمعنى الإزالةِ والتَّخليةِ، فهي بمعنى النَّفي إذَنْ.

وكُلَّمَا تعدَّدت صِفاتُ الثُّبوتِ ظهرَ من كمالِ الموصوفِ ما هو أكثَرُ، فمثلًا: سميعٌ، بصيرٌ، عزيزٌ، خبيرٌ.. وهكذا، ولاسيَّما ما ذُكِر في آخرِ سورةِ الحَشْر، فإنَّ فيها أسماءَ كثيرةً من أسماءِ اللهِ جُمعت هناك، وكلُّها تدُلُّ على صِفاتٍ، فلو أنَّك وَقَفتَ أمامَ

مَلِكٍ وقُلتَ: أنتَ المَلِكُ العادلُ الكريمُ الجَوَادُ، وصِرتَ تُثني عليه بهذه الكلماتِ وأمثالِها لعُدَّ ذلك مَدحًا وكمالًا في هذه المخاطَبةِ.

والصِّفاتُ السَّلبيةُ على العكسِ من ذلك: كُلَّما كَثُرَت فقد تُعطي تنقُّصًا في الموصوفِ، لو أنَّك قُلتَ لهذا المَلِك: واللهِ أنتَ لستَ بأعمى، ولا أصمَّ، ولا أخرسَ، ولا زبَّالٍ، ولا كسَّاحٍ، ولا جزَّارٍ، وأتيتَ بأوصافِ ذَمِّ كثيرةٍ نَنفيها عن هذا المَلِك، فإنَّه سيأمُرُ بك إلى السجنِ.

ومن أمثلةِ الصِّفاتِ السَّلبيةِ:

- لمَّ قال الله سُبْحَانَهُ وَقَعَالَى: ﴿ الْحَى الْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وهي صِفةٌ ثُبوتيةٌ، قال بعدَها: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ, سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] صِفةٌ سَلبيةٌ، إشارةٌ إلى أنّ حياتَه وقيُّومِيّتَه كاملةٌ ليس فيها سِنةٌ ولا نَومٌ، ويكونُ المقصودُ بقَولِه: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ, سِنَةٌ وَلا نَومٌ ، ويكونُ المقصودُ بقَولِه: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ, سِنَةٌ وَلا نَومٌ ، ويكونُ المقصودُ بقولِه: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ, سِنَةٌ وَلا نَومٌ ، ويكونُ المقصودُ بقولِه: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ, سِنَةٌ وَلا نَومٌ ، ويكونُ المقصودُ بقولِه: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ, سِنَةٌ وَلا نَومٌ ، ويكونُ المقصودُ بقولِه: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ, سِنَةٌ لَا يَامٌ ولا يَنْعَى عَلَيْهِ السَّنَةُ مُتنِعًا عليه، قال النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ إِنَّ اللهَ لا ينامُ ولا يَنبغي له أن ينامَ ﴾ (١).
- وقال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨] فقوله: ﴿ لَا يَمُوتُ ﴾ وصفةٌ سَلبيةٌ؛ لأنَّها نفيٌ، نفاها اللهُ عن نفسِه لكهالِ حياتِه؛ لأنَّه ما من حيِّ سوى اللهِ إلَّا سيموتُ، أما اللهُ عَزَقِجَلَ فلا يموتُ؛ وكذلك أيضًا ما وردَ استثناؤُه ممَّن خُلقوا للدَّوامِ كالأرواحِ مثلًا، وكذلك ما في الجنَّةِ من الولْدانِ والحُورِ، هؤلاء خُلقوا للبقاءِ، فهم باقون.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

- وقولُه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا يَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامِ
 وَمَا مَسَّنَا مِن لَغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨] لكمال قُدرتِه تَبَارَكَ وَتَعَالَى.
- وقولُه تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ ﴾ [الأنبياء:١٦] لكمالِ
 حِكمَتِه.
- ومثلُها قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَنِفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٩٣]، وقولُه: ﴿وَمَا مَسَنَا مِن لَّغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨]، وقولُه: ﴿وَلَمْ يَعْمَى بِخَلْقِهِنَ ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُنا: «لا لمُجرَّدِ النَّفيِ» لأنَّ النَّفيَ ليس بكهالٍ، إلا أنْ يتضمَّنَ ثُبوتًا يدُلُّ على الكهالِ؛ ولأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ فضلًا عن أنْ يكونَ كهالًا، كها قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١).

وما عُدَّ من الصِّفاتِ نقصًا فهي مُمتنعةٌ في حقِّ اللهِ، وإنْ كانت كهالًا بحقِّ المُخلوقِ، مثالُ الكهالِ في حقِّ المخلوقِ: الأكلُ والشُّربُ والنومُ والولدُ، هذه صفاتُ كهالٍ في المخلوقِ، ولهذا لا يدَعُ الإنسانُ الأكلَ والشُّربَ إلَّا لمرضٍ، ولا يعرقُ في اللَّيلِ إلَّا لمرضٍ، فتركُ الإنسانِ للأكلِ والشُّربِ والنومِ نقصٌ في حقِّ المخلوقِ لكنَّه في حقِّ المخلوقِ لكنَّه في حقِّ المخلوقِ لكنَّه في حقِّ المخلوقِ الكنَّه في حقِّ المخلوقِ اللهِ .

أما إذا كانت الصِّفةُ كمالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فنقولُ: تثبتُ في حالِ النَّقصِ، ومنه إذا ذُكِرَت الكمالِ، ولا تثبتُ فيما سواه، يعني معناه مُمتنِعٌ في حالِ النَّقصِ، ومنه إذا ذُكِرَت مُطلقةً، فإنَّ هذا يُعتبرُ نقصًا.

⁽۱) انظر: مجموع الفتاوي (۱۷/ ۱۰۹).

مثالُ الصِّفةِ التي هي نقصٌ في حالٍ، وكمالٌ في حالٍ: التوصُّلُ بالأسبابِ الخفيَّةِ إلى الإيقاعِ بالخصمِ، هذا نقصٌ، فيكون مُتَّصفًا بها في حال الكمالِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿ وَيَمْكُرُ وَنَ مَيْكُمُ اللّهَ أَوَاللّهَ خَيْرُ ٱلْمَنْكِرِينَ ﴾ [الأنفال:٣٠]، وقولِه تعالى: ﴿ يُحَنَدِعُونَ اللّهَ وَهُو خَدِعُهُمُ ﴾ [النساء:١٤٢].

أما لو قُلتَ مثلًا لشخصٍ: أنتَ لا تظلِمُ، فقد لا يكونُ لكمالِ عدلِه، بل لعَجزِه أو لسبب آخرَ.

ونقولُ: لأنَّ النفيَ ليس بكمالٍ إلَّا أن يتضمَّن ثبوتًا يدُلُّ على الكمالِ، التَّعليل: لأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ فضلًا على أن يكونَ كمالًا، ولأنه قد يكونُ لعدمِ القابليَّةِ أو للعَجزِ عن الشَّيءِ، أي: قد يكون نفيًا، يعني نفيَ النَّقصِ لعدمِ القابليَّةِ، يعني: لأنَّ هذا الشيءَ ليس محلَّا له، وقد يكونُ النفيُ للعَجزِ عن هذا الشَّيءِ المنفيِّ، وقد يكونُ لعدم القُدرةِ عليه.

فإذا قُلنا: إنَّ الجدارَ لا يظلِمُ. فليس في هذا مدحٌ للجدارِ؛ لأنَّه غيرُ قابلِ للظُّلم أو العَدل، ولو قُلنا: هذا الجدار لا يتعَبُ، كذلك لا يكون هذا مدحًا؛ لأنَّ الجدارَ غيرُ قابلِ للتَّعَب أو النَّشاط.

وقد يكون نفيُ النَّقص للعَجزِ، فقد يكونُ هذا الرَّجُل لا يظلِمُ لا لأَنَّه حريصٌ على العدلِ لكن لأَنَّه عاجزٌ عن الظُّلم؛ لأَنَّه عاجزٌ عن الظُّلم مَهينٌ ضعيفٌ، حتى إذا ظلَمَ لا يأخُذُ بحَقِّه؛ ولذلك كان عندَ بعضِ الأعرابِ الجُهَّال -فيها سبق- أنَّ أحسَنَ الناسِ هو الرَّجُل الذي يُغِير على القومِ ويأخُذُ أموالهَم، فهذا هو الفارسُ المِغُوار، ويُمدح ويُثنى عليه مع أنه ظالمٌ، فإذا وُجد شخصٌ مُسالمٌ لا يظلِمُ الناسَ، ولا يُغيرُ عليهم، قالوا: هذا جبانٌ ليس فيه خيرٌ.

إذَنْ فقد يكون الذي لا يظلِمُ الناسَ لا لأنَّه عادلٌ أو خائفٌ من اللهِ عَزَقِجَلَّ لكن لأنه عاجزٌ لا يقدِرُ أن يظلِمَ.

قال أهلُ العِلم: ومن ذلك قولُ الشاعرِ يَهْجو قبيلةً من قبائلِ العربِ:

قُبَيِّكَ لَهُ لَا يَغِدِرُونَ بِذِمَّ لِهِ وَلا يَظلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَردَلِ (١)

قولُه: «قُبيِّلة» التصغيرُ يدُلُّ على التحقيرِ، فهم لا يَغدِرون بذِمَّةٍ، ولا يَظلِمون الناسَ حبةَ خَردَلٍ، ليس لأنَّهم ذوو وَفاءِ وعدلٍ، ولكن لأنَّهم عاجِزون؛ لأنَّه قال: قُبيِّلة، والتصغيرُ غالبًا يدُلُّ على التحقيرِ، وكذلك قولُ الشاعرِ:

لكنَّ قَومي وإنْ كان ذوي حَسَبٍ ليسوا من الشَّرِّ في شَيءٍ وإنْ هانا

نفى عنهم أن يكونوا أشرارًا، ولو كان الشَّرُّ هينًا، هذا ظاهِرُه جيِّدٌ، لكنه لا يريدُ هذا، إذ إنَّه قال بعدَه:

يَجْزُون من ظُلم أهلِ الظُّلم مَغفِرةً ومن إساءةِ أهْلِ السُّوءِ إحسانًا

إذا ظلمَهَم أحدٌ قالوا: غَفَرَ اللهُ لك، وهو ظالِمٌ لهم، مُتعِبٌ لهم.

ومن إساءةِ أهلِ السُّوءِ إحسانًا: إذا أحدٌ أساءَ إليهم قابَلوه بالإحسانِ، ولكن الشاعرَ يريد أنَّهم عاجِزون، ولهذا قال:

فليتَ لي بِهِم قومًا إذا رَكِبوا شَنُوا الإغارة فُرسانًا ورُكْبانا (٢)

⁽۱) البيت للنجاشي الحارثي، نسبه له معمر بن المثنى في شرح نقائض جرير والفرزدق (۲/ ٥٠١)، وأبو تمام في الحماسة الصغرى (ص:٢١٦).

⁽٢) الأبيات ذكرها أبو تمام في ديوان الحماسة (ص:١١)، ونسبها لرجل من بني العنبر، يقال له: قُرَيطُ بن أُنيف.

قولُه: «ليتَ لي بهم» الباء هنا يقولُ النَّحويون: إنَّها للبَدَلِ، يعني: ليتَ لي بَدَلهم قومًا، إذا رَكبوا شَنُّوا الإغارة، ومن هذه الكلمةِ الأخيرةِ عَرَفْنا أَنَّه يَذُمُّهم، ولهذا يقولُ: ليت لي بهم قَومًا إذا شَنُّوا الإغارةَ على الناسِ، وأخَذوا أموالَهم.

فتبيّن من هذا أنَّ النفي قد يكونُ لعدمِ القابليَّةِ، وقد يكونُ للعَجزِ عن هذه الصِّفةِ المنفيَّةِ، فإذا كان للعَجزِ عن هذه المنفيَّةِ فلا يكونُ كهالًا؛ لأنَّ مَن أراد الشَّرَّ وعَجزَ عنه كان كمَن فعَلَه لاسيَّها إذا عمل له أعهالًا، قال النَّبيُّ عَيَّهِ: «إذا التَقى المسلِهانِ بسَيْفيها فالقاتلُ والمقتولُ في النَّارِ» قالوا: هذا القاتلُ، فيها بالُ المقتولِ؟ قال: «لأنَّه كان حريصًا على قتلِ صاحِبِه»(١). فمن أرادَ السُّوءَ، ولكن عجزَ عنه، فإنَّه لا يُمدحُ، بل يكونُ كفاعلِ السُّوءِ.

والنفيُ يكونُ كَهَالًا إذا تضمَّن ثُبوتَ كَهَالِ الضِّدِّ، ويكونُ ذمَّا إذا كان للعَجزِ عنه، ويكونُ لا مدحًا ولا ذمَّا، إذا كان لعَدَمِ القابليَّةِ، ولهذا لو جاء شخصٌ يتمدِحُ الجدارَ، ويقولُ: هذا الجدارُ غيرُ قابلِ الجدارَ، ويقولُ: هذا الجدارُ غيرُ قابلِ للظُّلْمِ، لكن قد يقولُ لنا: جداري لا يظلِمُ لكنَّ جدارَك ظلَمَ ناسًا جالسينَ تحتَه فسقطَ عليهم! فيقالُ: هل هذا ظلمٌ من الجدارِ؟ فيقولُ: أليس اللهُ تعالى يقول: فيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَ ﴾ [الكهف:٧٧]، والجدارُ له إرادةٌ، أليس الرسولُ عَلَيْ يقولُ: يقولُ: «هذا أُحُدٌ جَبلُ يُحِبُّنا ونُحِبُّه» فأثبتَ له المحبَّة، والمحبَّةُ أظهرُ، فالجدارُ يريدُ لكن نحن لا نعلمُ بإرادتِه إلَّا إذا وَجَدْناه مائلًا، لكن هل إرادتُه للسُّقوط على هؤلاء

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب ﴿ وَإِن طَابِهِنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْنَـتَلُواْ فَأَصَّـلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾، رقم (٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهها، رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رَضِوَاللَهُعَنهُ.

القوم؛ لأنَّه يُريدُ أَنْ يُعذِّبَهم أو ينتقِمَ منهم؟ الجواب: لا، فنحن نعلَمُ أَنَّ ذلك ليس كذلك، وحينئذٍ فلا يكونُ مريدًا للظُّلمِ فلا يكونُ ظالمًا؛ لأنَّه غيرُ قابلٍ، لكن هؤلاء رُبَّها قد يكونون قد ظلموا أنفسَهم، وأمرَ اللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ هذا الجدارَ أَنْ ينهدِمَ عليهم. الخُلاصةُ: أَنَّ نفيَ النَّقصِ له ثلاثُ مراتب:

١ – أن يكونَ كهالًا إذا كان المرادُ به ثبوتُ الكهالِ، سواءٌ في حقّ اللهِ أو في غيرِه،
 حتى مثلًا تقولُ: هذا مَلِكٌ لا يظلِمُ الناسَ، يعني لكهالِ عدلِه.

٢- أن يكونَ نقصًا إذا كان هذا النقصُ المنفيُّ إنَّما كان لعجزِ الموصوفِ به عنه، فإنَّه يكونُ نقصًا.

٣- ألَّا يكونَ كمالًا ولا نقصًا، وذلك إذا أُضيفَ إلى مَن ليس قابلًا له.

والصِّفاتُ المنفيَّةُ عن اللهِ، وهي الصِّفاتُ السلبيَّةُ من القِسمِ الأولِ، وهو نفيُ النَّقص الذي تضمَّن كمالًا.

ولا نجِدُ الصَّفاتِ السلبيَّةَ في كتابِ اللهِ عَنَّوَجَلً إلَّا قليلةً، فلم تأتِ الصَّفاتُ السلبيَّةُ إلَّا في الأحوالِ التاليةِ:

الحالِ الأولى: أن تكون مجُمَلةً لتدُلَّ على عُمومِ كمالِه، كما في قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى مُ وَلَمْ يَكُن لَهُ صُعُواً أَحَدُ ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿مَلَ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا ﴾ [مريم:٢٥]، ﴿مَلَ السَّفاتِ السلبيَّةِ بدَلالةِ النَّفيِ، ليس تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا ﴾ [مريم:٢٥]، فهذه مجُمَلةٌ، وهي من الصّفاتِ السلبيَّةِ بدَلالةِ النَّفيِ، ليس لأنَّها نافيةٌ؛ لأنَّه إذا قيلَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى الصَّفاتِ بكُلِّ شيءٍ، ولهذا نُفِيتِ الماثلةُ عنه في السامِعَ لها يعلَمُ أنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ كامِلُ الصّفاتِ بكُلِّ شيءٍ، ولهذا نُفِيتِ الماثلةُ عنه في كُلِّ شيءٍ.

وكذلك قـولُه: ﴿ وَلَـمْ يَكُن لَهُ, كُفُوًا أَحَـدُ ﴾ هذه مُجَمَلةٌ؛ لأنَّـه نَفي أنْ يكونَ له كُفُوًا في أيِّ صفةٍ.

وقولُه: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ مَسَمِيًا ﴾ هذه مجمَلةٌ ، والاستفهامُ بمَعْنى النَّفي هنا ، و ﴿ سَمِيًا ﴾ بمعنى ثماثلًا ، وزِنَتُها من حيث الصيغةُ فَعيلٌ ، وهي صِفةٌ مُشبَّهةٌ أو اسمُ فاعلٍ على هذه الصّفة ، ومعنى السَّميِّ : السَّامي ، وساماهُ بمعنى ثماثِله ، والاستفهامُ هنا بمعنى النَّفي ، أي : لا تعلَمُ له سَميًّا ، والفائدةُ في إثباتِ النَّفي بصيغةِ الاستفهامِ هي أنه مُشربٌ بمعنى التحدِّي ، يعني : إن كنتَ تعلَمُ له سميًّا فأتِ به ، وهو أبلَغُ من النَّفي بالصِّيغةِ الصَّريجةِ .

الحالِ الثانيةِ: أَنْ تَكُونَ نَفِيًا لَمَا ادَّعَاهُ الكَاذَبُونُ فِي حَقِّهُ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَن دَعَوَا لِلرَّمْنِ وَلَدًا ﴿ أَنْ يَنَخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩١- ٩٦]، أي: جَعلوا له ولدًا، والذين جَعلوا للرَّحْنِ ولدًا ثلاثةُ أصنافٍ من البَشَرِ، وهم: المُشرِكُونَ، فقالوا: الملائكةُ بناتُ اللهِ، والنَّصارى، وقالوا: المسيحُ ابنُ اللهِ، واليهودُ، قالوا: عُزَيرٌ ابنُ اللهِ.

قولُه: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي ﴾ إذا وَرَدَتْ كلمةُ «ما ينبغي » في كتابِ اللهِ أو في سُنَّةِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَا وُ وَالسَّلَا وُ وَالسَّلَا وُ وَالسَّلَا وُ وَالسَّلَا وَ وَالسَّلَا وَ وَالسَّلَا وَ وَالسَّلَا وَ وَالسَّلَا وَ اللَّهِ وَالسَّلَا وَ اللَّهِ وَالسَّلَا فَي اللَّهِ وَ اللَّهِ وَالسَّلَا فَي اللَّهِ وَالْ وَاللَّهُ وَلَا الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُوالَّالِهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِولُوا وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُوالَّذُا وَاللَّهُ وَال

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضَالِللهُ عَنْهُ.

مُستحيلٌ أو حرامٌ، اللهمَّ إلَّا أنْ يكونَ أحدٌ له اصطلاحٌ خاصٌ، كالإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ، فإنَّ أصحابَ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ يقولون: إنَّ الإمامَ أحمدَ إذا قال: «لا ينبغي» فهو للتَّحريمِ (۱).

إِذَنْ: قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْبَغِى لِلرَّمْمَٰنِ أَن يَنَخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم:٩٢] هي من الصِّفاتِ السلبيَّةِ التَّفصيليةِ؛ لأنَّه نَفي عنه شيئًا مُعيَّنًا وهو اتِّخاذُ الولدِ.

وكذلك مِثلُه قولُه تعالى: ﴿ قُلُ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴿ اللّهِ الصَّمَدُ ﴾ لَمْ الله وكذا، أما (يُولَدُ) كَلِهُ وَلَهُمْ يُولَدُ ﴾ [الإخلاص:١-٣]؛ لأنَّ بعض الناسِ قال: إنَّ له ولدًا، أما (يُولَدُ) فيا سمعتُ أحدًا قال بذلك، ولا سُمع أحدٌ من الناسِ يقولُ: إنَّ الله مولودٌ، لكن قالوا: ﴿ والدُّ ، وإنَّها ذَكَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هذا من بابِ تأكيدِ النَّفيِ من الجانبينِ: (لَمْ يَلِدُ وَلَهُ اللهُ يُولَدُ ، وكدليلٍ على أنَّه لم يلد أنَّه لم يُولَدُ، ومَن لا يُولَدُ فإنَّه لا يَلِدُ؛ ولهذا فالأشياءُ المتولِّدةُ من القاذوراتِ وشبهها يقولون: إنَّها لا تتوالدُ.

الحالِ الثالثةِ: أَنْ تَكُونَ دَفَعًا لَتُوهُم نَقْصِ كَهَالٍ فِي ذَلْكَ الْأَمْرِ الْمُعَيَّنِ كَقُـولِه تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِيبَ ﴾ [الدخان:٣٨]، وقولِه: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقُنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَنَا مِن لُغُوبٍ ﴾ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقُنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَنَا مِن لُغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨]، في الآيةِ الأولى نفى عنه النَّقص في الإرادةِ، وفي الثَّانيةِ نفى عنه النَّقص في الفِعل.

فَمَعنى الآيةِ الأولى: مَا أَرَدْنَا بِهَمَا لَعبًا، وإنهَا أَرَدْنَا بِهَمَا الْحَقَّ، كَمَا قَالَ تَعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَنَوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَاۤ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥].

⁽١) انظر: الفروع لابن مفلح (١/ ٤٤).

ومَعنى الآيةِ الثانية: ﴿وَمَا مَسَنَا مِن لَغُوبٍ ﴾ أي: تعبٍ وإعياءٍ، وهذا نقصٌ في الفِعلِ، فاللهُ تعالى كامِلُ الإرادةِ، كامِلُ الفِعلِ والقُوَّةِ، فهو لا يلحَقُه النَّقصُ.

فهذا النَّفيُ دَفْعٌ لتوهُّم النقصِ في كهالِ الإرادةِ بالنِّسبةِ للآيةِ الأولى، ودفعٌ لتوهُّم النَّقصِ في كهالِ القوَّةِ والفِعلِ بالنِّسبةِ للآيةِ الثانيةِ.

وهذا عكسُ طريقِ أهلِ التَّعطيلِ الذين يُسهبون في الصِّفاتِ السلبيَّةِ، ويُنكرون الصِّفاتِ الثُّبوتيةَ بالجَحدِ تارةً، وبالتَّحريفِ الذي يُسمُّونه تأويلًا تارةً أخرى.

وطريقُهم في الإسهابِ في النَّفي كها تقدَّم بأنه لا داخِلَ العالم، ولا خارِجَه، ولا فوقَ ولا تحتَ، ولا يمينَ، ولا شِمالَ، ولا مُتَّصلَ ولا مُنفصِلَ، وكها يقولون: إنَّ اللهَ ليس بجِسم، ولا جوهر، ولا عَرضٍ، ولا حادثٍ، وما أشبَهَ ذلك من الصِّفاتِ اللهَ ليس بجِسم، ولا جوهر، ولا عَرضٍ، ولا حادثٍ، وما أشبَهَ ذلك من الصِّفاتِ اللهَ ليس بجِسم، ولا بيستَعمِلونها، فإذا جاءتِ الصِّفاتُ النُّبوتيةُ، فإنهم لا يُقِرُّون بها، ويُقابلونها تارةً بالجحدِ إذا أمكنَهم أن يَجحَدوا ويُنكروا فَعَلوا، وهذا يكونُ في الأخبارِ الواردةِ عن الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

ولهذا أسسوا قاعدةً باطلةً، فقالوا: إنَّ صِفاتِ اللهِ لا تَثبُتُ بخبرِ الآحادِ، ولو كانت صحيحةً، يعني: مثلًا لو روى البُخاريُّ حديثاً صحيحًا يتضمَّن صِفةً من صِفاتِ اللهِ، قالوا: إنَّه لا يُقبَلُ؛ لأنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُثبتُ العقائدَ؛ لأنَّها لا تُفيدُ إلَّا الظنَّ، والظنَّ والظنَّ لا يصلُحُ أنْ تُبنى عليه العقيدة ، فلا بدَّ من أنْ تكونَ الأخبارُ مُتواترة ، وإلَّا فلا تُقبَلُ، فعلى هذا كُلُّ أحاديثِ الصِّفاتِ يُقابلونها بالجَحدِ، فيُنكرونها ابتداءً ، مثلُ الفَرَح.

وأخبارُ الآحادِ ما ليس بمُتواترٍ، فإذا كان الخَبَرُ لا يُمكِنُهم ردُّه بالجَحدِ، صاروا يُحرِّفونَه، ويُسمُّون ذلك تأويلًا مثلًا.

والدليلُ على أنَّ خَبَرَ الآحادِ يُقبَلُ: قولُه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن جَآءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَكَبَّوُوْ أَن تُصِيبُوا فَوْمًا بِجَهَالَةِ ﴾ [الحجرات:٦]، فإذا كان عدْلًا، فلا يحتاجُ إلى تبيُّن؛ لأنَّ خَبَرَه بيانٌ، فنقتصِرُ عليه.

والحاصل: أنَّ قاعدتَهم التي أصَّلوها قاعدةٌ باطلةٌ، ولا يُمكِنُ أنْ نَرُدَّ بها صفاتِ اللهِ التي أخبَرَ بها النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ، وتلَقَّتُها الأُمَّة بالقَبولِ.

ومعلومٌ أنَّ خبرَ الواحدِ يختلِفُ من شَخصٍ إلى شخصٍ، فمِن الناسِ مَن إذا أخبَرَك عَلِمتَ أنَّه كاذبٌ أخبَرَك عَلِمتَ أنَّه كاذبٌ قطعًا، ومِن الناسِ مَن إذا أخبَرَك عَلِمتَ أنَّه كاذبٌ قطعًا، بل قد يكونُ حبرُ الواحدِ إذا احتفتْ به قرائنُ تدُلُّ على وُقوعِه، يكونُ مُفيدًا لليَقينِ بسببِ القرائنِ.

ب- أما الصِّفاتُ من حيث قيامُها باللهِ -لا من حيث الإثباتُ والنَّفيُ- إلى قسمينِ: ذاتيَّةٍ، وفِعليَّةٍ.

هكذا قسَّمها العلماءُ، وليس في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه أنَّها مُقسَّمةٌ إلى كذا، لكن بالتتبُّعِ وَجَدْناها تَنقسِمُ هذا الانقسامَ، فوَجَدْنا صفاتِ اللهِ ثُبوتيَّةً وسَلبيَّةً وسَلبيَّةً وسَلبيَّةً عن اللهِ-، وصِفاتٍ لازمةً وصفاتٍ غيرَ لازمةٍ، والصِّفاتُ اللَّازمة معانٍ وغيرُ معانٍ، وعَلِمْنا ذلك بالتتبُّع، واضطُررنا أيضًا إلى تقسيمِها لمُحاجَّةِ أهلِ التَّحريفِ الذين أنكروا منها ما أنكروا، كما سنذكُرُ إن شاء اللهُ تعالى.

١ - الصّفاتُ الذاتيَّةُ: نِسْبةً إلى الذاتِ، فِعْلية نِسْبةً إلى الفِعلِ، وهي مُلازِمةٌ للذاتِ، لا تنفكُ عنها، فلهذا سُمِّيت ذاتيَّةً، والذاتُ تُطلَقُ على عدَّةِ مَعانٍ، منها ما يُقابلُ الصِّفةَ، فيُقالُ: ذاتُ وصِفةٌ، وهي بهذا المَعْنى مُرادفةٌ لكلِمةِ (نَفْسٍ)، مثلُ أنْ تقولَ: جاء زيدٌ نفسُه أو جاء زيدٌ ذاتُه، لكن (نَفْس) هي اللَّغةُ العربيَّةُ الفُصحى؛ لأنَّه يُعبَّرُ عن الذاتِ في اللَّغةِ العربيَّةِ الفُصحى بكلمةِ (نَفْس)، فيُقالُ: هذا الشيءُ نفسُه، ولا يُقالُ: هذا الشيءُ نفسُه، ولا يُقالُ: هذا الشيءُ ذاتُه.

لكنّها غُلّبت في اصطلاحِ أهلِ العِلمِ رَحِمَهُ وَاللّهُ، وشاعت بينَهم، وصارت حقيقةً عُرفيّةً، وما دامت بين العُلماءِ، وهي لا تَحمِلُ معنًى فاسدًا بالنّسبةِ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَ، ولا إلى غيرِها أيضًا فإنّه لا بأسَ بها، ولا حرجَ في استعمالِها، فلا يُنكرُ على مَن استعملَها، ولا يُقالُ له: إنّها غيرُ موجودةٍ في اللّغةِ العربيّةِ.

ونقولُ: إنَّها وإنْ لم تكن من اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصحى، وقد اصطُلح عليها، فإنَّه يكونُ حقيقةً عُرفيَّةً، وقد قسَّم أهلُ البلاغةِ والفُقهاءُ رَحَهُمُ اللهُ الحقائقَ إلى ثلاثةِ أقسام: حقيقةٍ لُغويَّةٍ، حقيقةٍ شَرعيَّةٍ، وحقيقةٍ عُرفيَّةٍ.

فالذاتُ إذَنْ تُطلَقُ فيها يُقابلُ الصِّفة، وتُطلَقُ بمَعْنى الجانب، ومنه قولُهم: إنَّني فَعَلَتُ ذلك في ذاتِ اللهِ، أي: في جِهَتِه، ومن أَجْلِه، ومنه قولُ الرُّسولِ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- في إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "إنَّه كَذِبَ في ذاتِ اللهِ ثلاثَ كَذِباتٍ "(١) أي: في جِهَتِه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاَتَّخَذَ اللهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾، رقم (٣٣٥٨)، من (٣٣٥٨)، من خطيلًا ﴾ ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَلِيَّهُ عَنهُ، بلفظ: «ثنتين منهن في ذات الله».

وتُطلق الذاتُ بمعنى صاحبةٍ، مُؤنَّث صاحبٍ، ومنه قولُهم: هذه امرأةٌ ذاتُ صِفاتٍ حميدةٍ، وما أشبَهَ ذلك، وتُطلَقُ الذاتُ أيضًا بمَعْنى (التي) لكن في لُغةِ طبِّع فقط، قال ابنُ مالكِ:

وَكَــ(الَّتِي) أَيْضًا لَـدَيْهِمْ (ذَاتُ)

وتُطلَقُ (ذاتُ) على الحالِ، كما في قولِه تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَصَّلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ [الأنفال:١] أي: حالَ بينِكم، أو شأنَ بينِكم، أي: الشَّأنَ الذي بينكم.

فهذه خمسُ صفاتٍ تُطلَقُ على كلمةِ (ذات).

أقسامُ الصَّفاتِ الذاتيَّةِ:

أ- مَعنويةٌ.

ب- خَبريةٌ.

أ- المعنويةُ: ما دلَّت على المعنى، كالحياةِ والقُدرةِ والسَّمعِ والبَصَرِ ونحوِها، فنقولُ: هي صفاتٌ ذاتيةٌ معنويةٌ، فهي ذاتيةٌ؛ لأنَّها مُلازِمةٌ للذاتِ، لم يَزَل، ولا يزالُ مُتَّصِفًا بها، وهي معنويةٌ؛ لأنَّها دالَّةٌ على معنى.

مثالُ ذلك: العِزَّةُ والحِكمةُ والقُوَّة والقَهرُ، وغيرُ ذلك كثيرٌ جدًّا، فهو لم يَزَلْ، ولا يزالُ مُتَّصِفًا بها بمَعْنى أَنَّه لو قُدِّر فَقْدُها لكان ذلك نقصًا، فلو قُدِّر فَقْدُ الحياةِ لكان نقصًا بلا شكِّ، ولو فُرِض نَقصُ العِلمِ أو فَقْدُ العِلمِ لكان نقصًا، ولو قُدِّر فَقْدُ السَّمع والبَصَرِ لكان نقصًا، ولو قُدِّر فَقْدُ العِزَّةِ والحِكمةِ وما أشبَهَها لكان نقصًا.

⁽١) ألفية ابن مالك (ص:١٥).

ولهذا نقولُ: إنَّه لم يزلُ ولا يزالُ مُتَّصفًا بها، ولو قلتَ: إنْ شاء صار عزيزًا، وإنْ شاء صار ذيلًا، لقُلنا: هذا لا يُمكنُ، فلا يُمكنُ أن نقولَ: إنْ شاء صار غزيزًا، وإنْ شاء صار ذليلًا؛ لأنَّ هذه من الصِّفاتِ التي لا يُقَدَّرُ أبدًا أن يكونَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خاليًا منها، بل لا بدَّ أن يكون مُتَّصفًا بها على الدَّوام أزلًا وأبدًا.

ومن الأدِلَّة على ذلك:

قولُه تعالى: ﴿ اللهُ لا ٓ إِلَهُ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [البقرة:٢٥٥] فالحيُّ مُتضمِّن للحياةِ كما سبق.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨]، وقولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيَّ ۗ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١].

ب- الخبريةُ هي: ما دلّت على شيءٍ مُسمَّاه بالنّسبةِ إلينا أبعاضٌ وأجزاءٌ، مثل: اليدينِ، والوجهِ، والعينينِ، والقدمينِ، والساقينِ، والساعدِ، وما أشبَهها، هذه نُسمِّيها صفاتٍ ذاتيةً خبريةً، فهي ذاتيةٌ؛ لأنّها لم يزلْ ولا يزالُ مُتَّصفًا بها، إذ لا يُمكِنُ أن يكونَ مَفقودَ اليدينِ أو العينينِ أو الوجهِ أو القدم وما أشبَهَ ذلك، ولو فَرَضْنا عدمَ وُجودِها لكانت حادثةً بعدَ أنْ لم تكن، وحيئذٍ يكون بعضُ الخالقِ حادثًا مخلوقًا، وهذا لا يمكنُ؛ وعلى هذا فنقولُ: هذه صفاً ذاتيةٌ خبريةٌ.

ولماذا قُلنا: مُسمَّاه بالنسبة إلينا أبعاضٌ وأجزاءٌ؟

الجوابُ: لأنّه لا يصحُّ أن نَسُبَها إلى اللهِ على هذا الوجهِ، فنقولُ: إنَّ اليدَ جزءٌ منه، أو الوجهَ جزءٌ منه، أو ما أشبَهَ ذلك، بل نقولُ: لله وجهٌ، ولله يدٌ، ولا يمكنُ أن نقولَ: إنَّ هذه صفاتٌ معنويةٌ؛ لأننا لو قُلنا هذا لذهبنا إلى مذهبِ أهلِ التَّحريفِ؛

لأنَّهم يقولون: اليدُ بمعنى القُوَّة، والعينُ بمعنى الرؤيةِ، والوجهُ بمعنى الجهةِ أو الثَّواب، وما أشبَهَ ذلك.

وحينئذٍ نقولُ: هي صفاتٌ خبريةٌ؛ لأنَّ إثباتَهَا إنَّها جاء عن طريقِ الخبرِ، ولو لا الخبرُ ما عَلِمنا بذلك؛ ونقولُ: إنَّها ذاتيةٌ؛ لأنَّه لم يزلُ ولا يزالُ مُتَّصفًا بها، ولو فَرَضْنا عدمَ ذلك لكانت حادثةً بعدَ أنْ لم تكن، فلَزِم أن يكون شيءٌ من الخالقِ مخلوقًا، وهذا شيءٌ مُستحيلٌ.

فمثلًا: اليدانِ عندَ أهل السُّنَّة والجماعةِ هما يدانِ حقيقيتانِ يأخُذُ بهما، ويَقبِضُ، ويَبسُطُ، وليست هُما القُوَّة، وقد فسَّرها أهلُ التَّحريفِ بالقُوَّة، وهذا التفسيرُ باطلٌ ولا يصحُّ من عدَّةِ أوجُهٍ، فهما يدانِ حقيقيَّتانِ تليقُ بالله، وأنَّ يدًا تقبِضُ السَّموات كلَّها وتَطْويها كطَيِّ السِّجِّلِ للكُتُبِ، لا يمكنُ أن تكونَ مُماثلةً لأيدى المخلوقينَ.

والذين يقولون: إنَّ اليدَ بمَعْنى القُوَّة يَستشهِدون بمثلِ الشَّواهِدِ الآتية: وَحَمَلتُ زَفَراتِ الغَشيِّ يدانِ (١) يعنى: القُوَّة.

وفي حديثِ الدَّجَّال الطويلِ عن النوَّاسِ بن سَمعانَ رَضَيَلَيَّهُ عَنْهُ، يقولُ اللهُ تعالى: «يُوحى إلى عيسى إنِّي قد أخَرَجتُ عبادًا لا يدانِ لأحدٍ بقِتالِهم» (٢) أي: لا قوَّةَ.

⁽۱) البيت لعروة بن حزام، ديوانه (ص:١٣٩)، وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ١٤٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٣٨٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته، رقم (٢٩٣٧).

ومثلُ أيضًا قولِ بعضِهم في صُلح الحُديبيةِ: «لولا يدُّ لك عندي لم أَجْزِكُ مِا لأَجَبتُك» (١) المعنى: النِّعْمة.

والردُّ عليهم أن نقولَ: هل أنتم تقولون: إنَّ الله له نِعْمتانِ فقط، وقُوَّتانِ فقط؟ سيقولون: لا، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعَمُدُواْ نِعْمَتَ اللهِ لَا يَحْصُوهَا ﴾ [إبراهيم:٣٤]، فبَطَلَ إذَنْ أَنْ تُفسَّر اليدانِ بالنِّعمةِ أو بالقُوَّة.

٢ - الصّفاتُ الفِعليةُ: وهي التي تتعلّقُ بمَشيئتِه تعالى، إنْ شاء فعلَها، وإنْ
 شاء لم يفعلْها، وهي:

أ- باعتبارِ جِنسِها ذاتيةً؛ لأنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، لكن المتعلِّقَ بمشيئَتِه كالاستواءِ على العرشِ، والنُزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا.

ب- باعتبارِ النَّوعِ منها، قد تكونُ ذاتيةً باعتبارِ أصلِها، وفِعليَّةً باعتبارِ أفعالِه، كالكلام.

وهذا القِسمُ من الصِّفاتِ يُنكرُه الأشاعرةُ والمعتزلةُ، أما المعتزلةُ فيُنكرون جميعَ الصِّفات، والأشاعرةُ يُثبتون منها سبعًا، ويُنكرون الباقي، لكن صِفاتِ الأفعالِ داخلةٌ فيها يُنكرُه الأشاعرةُ.

قال الأشاعرةُ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يضحكُ. وحُجَّتُهم في ذلك: أَنَّ الصِّفات الفِعليةَ حادثة، والحادثُ لا يقومُ إلَّا بحادثِ، فإذا كانت الأفعالُ حادثةً لَزِمَ أَن يكونَ اللهُ حادثًا، فالنُّزول إلى السَّمَاء الدُّنيا يحدُثُ كُلَّ ليلةٍ، فيلزَمُ أَن يكونَ اللهُ حادثًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

ونحن نرُدُّ عليهم من وُجوهٍ:

الوجهُ الأولُ: قد سبق أنّنا أبطَلْنا الاعتبادَ على العَقلِ في بابِ أسماءِ اللهِ وصِفاتِه؛ لأَمَّا أُمورٌ خَبريةٌ لا مجالَ للعَقلِ فيها، فوجَبَ الاقتصارُ فيها على ما جاء به الشَّرعُ، وأنَّ المرجِعَ في ذلك إلى الكِتابِ والسُّنَّة والسَّمع.

الوجهُ الثاني: نقولُ: دَعُواكم أنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ دَعُوى باطلةً، فمِن أين جاءكم هذا؟ لأنَّ حُدوثَ الحوادثِ لا يَمنَعُ قِدَمَ المُحدِثِ وأزلِيَّتَه، فالمُحدِثُ قين أين جاءكم هذا؟ لأنَّ حُدوثَ الحوادثِ لا يَمنَعُ قِدَمَ المُحدِثِ وأزلِيَّتَه، فالمُحدِثُ قد يكون أزليًّا، مع أنَّ الفِعلَ حادثُ ولا مانعَ، وكونُ هذا يستلزِمُ قيامَ الحوادثِ باللهِ: إن أردتُم أنَّ اللهَ تعالى يكونُ مِحلًا للحوادثِ، يعني: مثلًا محلًّا للمطرِ، أو محلًّا للإحياءِ والإماتةِ، فهذا ليس بصوابٍ؛ لأنَّ الله تعالى بائِنٌ من خَلْقِه، وإن أردتُم أنَّ فِعلَ هذه الأشياءِ يكونُ باللهِ، فهذا حتُّ ولا مانعَ.

الوجهُ الثالثُ: إنْ زعمتُم أنَّ اللهَ لا يفعلُ، فمَعْنى ذلك أنه مُعطَّل عن الفِعلِ، ولا يرتابُ عاقِلٌ أنَّ الفاعلَ أكملُ من غيرِ الفاعلِ، حتى إنَّ بعضَ السَّلف فسَّر الحيَّ بالفعَّالِ؛ لأنَّ مَن لا يفعَلُ فهو كالميِّتِ. ومَن لا يفعَلُ بالنِّسبةِ للفاعلِ ناقِصٌ بلا شكِّ، فالرَّجُلُ الأشلُّ الذي لا يستطيعُ الحركةَ ناقصٌ جدًّا عن الرَّجُلِ السَّليم، وكذلك الخالـ قُ عَرَّفَ إذا قُلنا: إنَّ الفِعلَ في حقِّه مُتنِعٌ، كان أكبرَ مِن وَصْمِه بالعَيبِ المُبْحَانَةُ وَتَعَالَ في

فلمَّا خالفوا الحقَّ، وأرادوا التَّنزية وَقعوا في شَرِّ مَّا فرُّوا منه؛ لأَنَّنا نقولُ لهم: إذا زعمتُم أنَّ الأفعالَ مُتنِعةٌ في حقِّ اللهِ، فواضحٌ أنَّ هذا يستلزِمُ أنَّه لا يفعَلُ ويرى أنَّه فَعَلَ، وهذا بلا شكِّ نقصٌ في حقِّ الخالقِ، فإنَّ الذي يفعَلُ: يُحْيي ويُميتُ،

ويَرزقُ، ويَستوي على العرشِ، ويَنزِلُ، ويَأْتِ، ويفرَحُ، ويَعجَبُ، ويضحَكُ خيرٌ ممَّن لا يفعَلُ؛ حتى إنَّ أعرابيًّا قال للنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: يا رسولَ اللهِ، أويَضحَكُ ربُّنا؟ قال: «نعَمْ»، قال: لن نَعدَمَ من رَبِّ يَضحَكُ خَيرًا (١). فتأمَّل هذا الأعرابيَّ لم يَفهَمْ الضَّحِك إلَّا على معناه الحقيقيِّ.

فلو قال قائلٌ: إذا قُلتم: إن شاء فَعَلَ، وإن شاء لم يفعَلْ، فهل هذا الفِعلُ كمالٌ أو نقصٌ، إن قُلتم: إنَّه نقصٌ؛ فقد وَصَفتُموه بالنَّقص؟!

فالجوابُ على ذلك أن نقولَ: هو كمالٌ في وَقتِ فِعْله، لكن قبلَ ذلك ليس بكمالٍ؛ لأنّه لم يفعَلْه شبحانه إلّا لجِكمةٍ، فإذا كان لحكمةٍ فهو قبلَ فِعْلِه تقتضي الحِكمةُ أنْ يَقَعَ؛ لأنّنا نقولُ: إنّ فِعلَ اللهِ متعلّقٌ بمشيئتِه، ومَشيئتُه تابعةٌ لحِكمتِه، فهو إذَنْ قبلَ أن يُوجدَ ليس من الحكمةِ إيجادُه، فيكونُ الكمالُ في عَدَمِه، وإذا وُجِد فالحكمةُ اقتضتْه فيكونُ الكمالُ في عَدَمِه، وإذا وُجِد فالحكمةُ اقتضتْه فيكونُ الكمالُ في وُجودِه.

الصِّفاتُ الفِعليةُ باعتبارِ جنسِها ذاتيةً؛ لأنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، وباعتبارِ نوعِها وآحادِها فِعليةً:

فالجنسُ: ما يشملُ أنواعًا، والنوعُ: ما يشملُ أفرادًا، مثالُ ذلك كلمةُ (البُرِّ): جنسٌ؛ لأنَّه يشملُ: اللُّقَيمي والمُعَيَّة والجِنطةُ، هذه الأنواعُ الثلاثةُ؛ لأنَّ هذا النوعَ يشملُ أفرادًا، فاللُّقمي نوعٌ، ويشمَلُ أفرادًا فيكون عندي منه عِدَّةُ أكياسٍ، وتعدُّد

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ١١)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِّالِيَّهُ عَنْهُ.

هذه الأكياسِ هي فردٌ من اللَّقيمي، وكذلك أيضًا: كلمةُ (حيوانٍ) جنسٌ، وتشمل: البعيرَ، والبقرةَ، والماعزَ، والضَّأنَ... وهكذا؛ فالإبلُ نوعٌ تشملُ أفرادًا، فعندي بعيرٌ، وعندك بعيرٌ، وعندَ فُلانٍ بعيرٌ.

وكُلُّ نوع يصحُّ أن يُخبَرَ عنه بجنسِه، فنقول: اللَّقيمي بُرُّ، والإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، ويجبُ أن نقولَ هكذا؛ لأنَّك لو قُلتَ: الإنسانُ حيوانٌ فقط صار الحدُّ ناقصًا؛ لأنَّه غيرُ مانِع، يعني لا يمنعُ دُخولَ غيرِ الإنسانِ في الإنسانِ؛ لأنَّك إذا قُلتَ: الإنسانُ حيوانٌ، دخَلَ فيه البقرُ والغنمُ والإبلُ، صار كُلُّهم أناسيَّ، والفصلُ أن تقولَ: حيوانٌ ناطقٌ.

فالفرقُ بين الجنسِ والنَّوع من حيث العمومُ: أنَّ الجنسَ يشملُ أنواعًا، والنوعَ لا يشملُ فردًا، فقد يكون الجنسُ نوعًا باعتبارِ ما فوقَه، فمثلًا الحيوانُ والأجسامُ، فالحيوانُ جنسٌ، وقد يكون الجنسُ نوعًا باعتبارِ ما فوقَه، فكلمةُ جِسمٍ، وكلمةُ حيوانٍ، فكلمةُ جسمٍ أعمُّ؛ لأنَّه يشملُ الحيوانَ والجهادَ، إذَنْ: صار الحيوانُ الذي كان جنسًا مِن قبلُ: نوعًا؛ لأنَّ الجسمَ إما حيوانٌ أو غيرُ حيوانٍ.

أما جنسُ الأفعالِ لله تعالى، فهذا صفةٌ ذاتيةٌ؛ لأنَّ الله لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، لكن نوعَ الفِعلِ هذا هو الصِّفةُ الفِعليةُ، فالنَّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا هذا نوعٌ من أفعالِ اللهِ تعالى، والاستواءُ على العرشِ نوعٌ ثانٍ، والمجيءُ للفَصلِ يَومَ القيامةِ نوعٌ ثالثٌ، والضَّحِكُ نوعٌ رابعٌ، والفَرَحُ نوعٌ خامسٌ، هذه الأنواعُ هي الحادثةُ، أما الجنسُ فهو ذاتيٌّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، فأفعالُه لا مُنتهى لها، كما أنَّ أقوالَه لا مُنتهى لها، كما

والنّوعُ يتعدّد إلى أفرادٍ؛ فالنّزولُ هذا نوعٌ، لكن نُزولَه اللّيلةَ غيرُ نزولِه البارحة، ونزولَه اللّيلة المستقبَلة غيرُ نزولِه هذه اللّيلة، فهذا تعدّد أفرادٍ، وكذلك الضّحِكُ، قال ﷺ: «يضحكُ اللهُ إلى رَجُلينِ يقتُلُ أحدُهما الآخرَ»(۱)، هذا نوعٌ من أفعالِ اللهِ، وكذلك قولُه ﷺ: «عَجِب ربّنا من قُنوطِ عبادِه، ينظرُ إليكم آزلينَ قَنطينَ، فيظلُّ يَضحَكُ، يعلمُ أنَّ فَرَجَكم قريبٌ»(۱). هذا الضّحكُ باعتبارِ الضّحكِ الأولِ باعتبارِ الفَردِ، أما باعتبارِ النّوعِ والمعنى فهو واحدٌ.

إِذَنْ: لدينا في الصِّفاتُ الفِعليةُ جنسٌ ونوعٌ وفردٌ، والصِّفاتُ الفِعليةُ باعتبارِ الجنس ذاتيةُ؛ لأنَّه لم يزلُ ولا يزالُ فعَّالًا.

والصِّفاتُ الفِعليةُ باعتبارِ النوعِ: هي صِفاتٌ فِعليةٌ، إن شاء فَعَلَ، وإن شاء لم يفعَلْ.

مثالُه: الاستواءُ على العرشِ، والنُّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، والضَّحِكُ، والفَرحُ، والعَجبُ، والكَلامُ.

فهذا النُّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا ليس أزليَّا ولا أبديَّا؛ لأنَّه قبلَ خَلقِ السَّماءِ ليس فيه نُزولٌ، وبعدَ طوي السَّمواتِ يومَ القيامةِ ليس فيه نُزولٌ، والأنواعُ تكونُ حادثةً،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، رقم (۲۸۲٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (۱۸۹۰)، من حديث أبي هريرة رَضَيَلَيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند (٤/ ١٣)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٦٣٦)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٤٦٢)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦١)، من حديث لقيط بن عامر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه.

وتكونُ غيرَ أزليةٍ، فقد تَنتهي بانتهاءِ الشَّيءِ.

وأما الكلامُ فهو صِفةٌ من صِفاتِ اللهِ عَرَّفَكِلَ، بمعنى: إن نظَرْنا إلى أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يزلُ ولا يزالُ متكلِّمًا، قُلنا: إنَّه صفةٌ ذاتيةٌ، وإذا نظَرْنا إلى أنَّه يتكلَّمُ متى شاء، فهو بهذا الاعتبارِ صفةٌ فعليةٌ.

والكلامُ ثابتٌ بالكتابِ والسُّنَّة:

أما الكتابُ، ففي مِثلِ قَولِه تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَالَ اللهُ إِنِّى مُنَزِلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ فَأَجِرْهُ حَتَى يَسْمَعَ كَانَمَ ٱللهِ ﴾ [التوبة: ٦] وكُلُّ ما في القُرآن: ﴿ قَالَ ٱللهُ إِنِي مُنَزِلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٥] ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَيْكِكَةِ ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَيْكِكَةِ ﴾ [المائدة: ٢١] كُلُّها تدُلُّ على ثُبوت الكلام للهِ عَنْ يَجَلَّ.

وأما من السُّنَّة، فكُلُّ الأحاديثِ الْقُدُسيةِ تُشِتُ الكلامَ لله عَرَّهَ جَلَّ؛ لأنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ لله عَرَّهَ جَلَّ؛ لأنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ يقولُ: قالَ اللهُ تعالى: كذا وكذا. فجميعُ الأحاديثِ القُدُسيةِ فيها إثْباتُ الكلام لله.

وكلامُ الله أيضًا مُتَّفَقٌ عليه بين سَلَفِ الأُمَّةِ، وقد جرى فيه على أئمَّةِ المسلمينَ عِن عظيمةٌ، منها ما جرى للإمامِ أحمدَ بن حنبلِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنَّ الإمامَ أحمدَ كان يُقرِّر ما دَنَّ عظيمةٌ، منها ما جرى للإمامِ أحمدَ بن حنبلِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنَّ الإمامَ أحمد كان يُقرِّر ما دَنَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة وإجماعُ السَّلَف من أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ، والجهميةُ والمعتزِلةُ يقولون: القُرآنُ مخلوقٌ، وليس كلامَ اللهِ، فهو مخلوقٌ من جُملةِ مَخلوقاتٍ كالشَّمس والقَمر والنَّجوم، إلى آخرِه.

ونقول: كلامُ اللهِ عَنَّهَ عَلَّ هو من حيث أصلُ الكلامِ من الصِّفاتِ الذاتيةِ، وباعتبارِ آحادِه من الصِّفاتِ الفِعليةِ، ولم نَقُلْ: باعتبارِ أنواعِه؛ لأنَّ الكلامَ نوعٌ

واحدٌ، لا باعتبارِ دَلالتِه، ولكن باعتبارِ المُتكلِّم به، فهو صفةٌ واحدةٌ.

فمثلًا: السَّمعُ والبَصَرُ صِفتانِ، وكذلك الكلامُ صِفةٌ واحدةٌ، سواءٌ كان أمرًا أو نهيًا أو خبرًا أو طلبًا أو أيَّ شيءٍ، فهو صفةٌ واحدةٌ، فهذه الصِّفةُ من الصِّفاتِ الذاتيةِ؛ لأنَّ اللهَ لم يزلُ ولا يزالُ متكلِّمًا.

فإذا قال قائلٌ: ما دليلُك على أنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ مُتكلِّمًا؟

الجوابُ: أَنَّنَا قرَّرِنَا أَنَّهُ لَم يَزِلُ ولا يَزِالُ فَاعَلَا، وَأَنَّ كُلَّ فَعَلِ مِنَ اللهِ مسبوقٌ بقَولٍ، فيها يريدُ أَن يكونَ؛ لقَولِه تعالى: ﴿إِنَّمَاۤ أَمْرُهُۥ إِذَاۤ أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٢].

فكُلُّ مَا يريدُ اللهُ أَن يكونَ فهو مسبوقٌ بالقَولِ؛ لأنَّ هذا الكائنَ كيف لا تكونُ إلَّا بكلامِ اللهِ، لَزِم أن يكونَ تكونُ إلَّا بكلامِ اللهِ، لَزِم أن يكونَ كُلُّ فِعلٍ منه أرادَ أن يُحدث به شيئًا، فلا بدَّ أن يكونَ مسبوقًا بالقولِ، ودليلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ وَإِذَا أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٦]

وقولُنا: «فيها أرادَ أن يكونَ من خَلقِه»، هل نزولُه إلى السَّهاءِ الدُّنيا هل هو مسبوقٌ بقولٍ؟ الجوابُ: فيها يظهَرُ: لا؛ لأنَّه حسب ما يظهَرُ لنا -والعِلمُ عندَ اللهِ- أنَّه ليس إذا أرادَ أن ينزِلَ يقولُ: سأنزِلُ، لكن إذا أرادَ أن يخلُقَ لا بُدَّ أن يتكلَّمَ فيقولَ للشَّيءِ: كُن. فيكونُ؛ «فلمَّا خَلَقَ اللهُ القَلَم، قال له: اكتُبْ، قال: ربِّي، وماذا أكتبُ؟ قال: اكتُبْ ما هو كائنٌ»(۱).

⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَلِيَّهُ عَنْهُ.

فالحاصلُ أننا نقولُ: إنَّ الكلامَ باعتبارِ جنسِه صفةٌ ذاتيةٌ، وباعتبارِ آحادِه صفةٌ فعليةٌ، هذا هو مذهَبُ أهلِ السُّنَّة والجهاعةِ، وهو الذي تدُلُّ عليه النُّصوصُ، ويدُلُّ عليه العَقلُ.

أما النُّصوصُ فهي كثيرةٌ، ومنها قولُ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكَلَّمَهُ وَبُهُ وَ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكَلَّمَهُ وَبُهُ وَ اللهِ وَلَكِنِ النَّطْرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السّتَقَرَّ وَكَلَّمَهُ وَبُهُ وَ الْفَرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السّتَقَرَّ مَكَانَهُ وَلَكِنِ النَّطْرُ إِلَى الْجَبِي وَلَا عَرَافَ اللهِ اللهُ اللهُ

من قواعدِ الأسماءِ والصفاتِ:

قاعدةٌ واحدة، وهِيَ: أنَّ أسهاءَ اللهِ وصِفاتِه توقيفيةٌ.

أي: يتوقَّفُ القولُ فيها إثباتًا ونفيًا على دَلالةِ الكتابِ والسُّنَّة، ودليلُ ذلك السَّمعُ والعَقلُ.

والدليلُ من السَّمع على أنَّ الأسماء والصفاتِ توقيفيةٌ:

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ٱلْغَوْرِضَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِنْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِي وَأَن تَشُرِكُوا بِاللّهِ مَا لَمْ يُمَزِّلُ بِهِ مُسْلَطَكْنَا وَأَن تَشُولُوا عَلَى اللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].
 فقولُه: ﴿ وَأَن تَشُولُوا عَلَى ٱللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ يشملُ القولَ على اللهِ بذاتِه، وفي أسهائِه وصفاتِه، وأحكامِه الكونيَّةِ أو الشرعيَّةِ.

قال العلماءُ رَحَهُمُ اللهُ: وهذه المُحرَّمات الخمسُ مُحرَّمةٌ في جَميعِ الشَّرائعِ، واتَّفقت عليها، وأشار ابنُ القيِّم -رَحَهُ اللهُ تعَالَى- إلى أنَّ القولَ على اللهِ بلا عِلمِ أشدُّ من

الإشراكِ به (۱)، ووجهُ ذلك: أنَّ القولَ على اللهِ بلا عِلمٍ يتضمَّن الكذبَ وإضلالَ الخَلْقِ عن دينِ اللهِ، فهو أشدُّ منه لتعدِّي ضرَرِه إلى الغيرِ بخلافِ الشِّركِ.

أدِلَّة أخرى:

- قولُه تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِ بِهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠].
- وقولُه تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءِ مِنْ عِلْمِهِ عَلَمِهِ اللهِ مَا شَاءَ ﴾ [البقرة:٢٥٥].
- وقولُه تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أَوْلَئِهِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾ [الإسراء:٣٦].

فهذه الآياتُ وأمثالُها كلُّها تدُلُّ على أنَّه ليس لنا حتُّ في أن نقولَ: هذا من أسهاءِ اللهِ، وهذا من صفاتِه إلَّا بعِلمٍ، ولا طريقَ إلى العِلمِ بذلك إلَّا الكتابُ والسُّنَّة.

أما دَلالةُ العَقل على ذلك:

فإنَّنا نقولُ: إنَّ العَقلَ يدُلُّ على تَحريم هذا من وجهينِ:

١ - أنَّ تسميةَ اللهِ بها لم يسمِّ به نفسَه عُدوانٌ على اللهِ عَرَّوَجَلَ، فإنَّنا نـرى أنَّه لو سيَّاكَ أحدٌ بغيرِ ما سُمِّيتَ به لعَدَدتَ ذلك عُدوانًا، ولو وَصَفَك أحدٌ بها ليس فيكَ أو بها لا يعلَمُ أنَّه فيكَ لعَدَدتَ ذلك عُدوانًا.

فَمَن سمَّى اللهَ بَهَا لا يعلَمُ أنَّه من أسهائِه، أو وَصفِه بها لا يعلَمُ من صِفاتِه، فهو مُتَعدِّ على اللهِ عَزَّوَجَلٌ، والتقدُّمَ بين يدَيهِ أنَّه من

⁽١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٣١).

الْمُحرَّماتِ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَأَنَقُواْ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١].

٢- أن التحدُّث عن اللهِ من الأمور الغيبيَّةِ التي لا مجالَ للعَقلِ فيها؛ لأنَّ العَقلِ فيها؛ لأنَّ العَقلَ لا يُمكنه أن يعرفَ تفاصيلَ ما يجِبُ للهِ أو يَمتنِعُ أو يجوزُ، وإنَّما يُعرف على سبيلِ العُمومِ أنَّ اللهَ مُتَّصفٌ بصفاتِ الكهالِ، أما على التفصيلِ فهذا غيرُ مُمكنٍ، فالإجمالُ شيءٌ والتفصيلُ شيءٌ آخرُ، فإذا كان لا مجالَ للعقلِ في ذلك، وإنَّما هو من بابِ ما يُدرَك بالخبرِ المحضِ كان إثباتُ ما لم يُثبتْه اللهُ لنفسِه أو نفيه عنه من بابِ القولِ بلا علم، والكذبِ على الله عَنَّهَ عَلَى الله عَنَّهَ عَلَى الله عَنَّهَ عَلَى الله عَنَّهَ عَلَى الله عَنَّه عَلَى الله عَنْ عَلَى الله عَنَّه عَلَى الله عَنْ عَلَيْ الله عَنْ عَلَى الله عَنْ عَنْ الله عَنْ عَلَى الله عَنْ عَنْ الله عَنْ عَنْ الله عَنْ عَلَى الله عَنْ عَلَى الله عَنْ الله عَنْ عَنْ الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عن

وقد يظُنُّ أحدٌ أنَّ هذه صفةُ كهاكٍ، وهي في الواقعِ صفةُ نقصٍ، أو يظُنُّ أنَّ اللهِ عَن اللهِ تعالى، مع أنَّ نفيَها هو النقص، كها يوجد من الذين أنكروا الصِّفات.

والدَّلالةُ على أسماءِ اللهِ تعالى: تكون بالنصِّ على أنَّ هذا الاسمَ بعَينِه من أسماءِ اللهِ تعالى، وليس لها غيرُ هذا الطريقِ، مثل: السَّميع، البصيرِ، اللَّطيفِ، الخبيرِ.

فإذا كان الاسمُ محلَّى بـ(أل) فلا شكَّ أنَّه من أسماءِ اللهِ.

وإذا كان غيرَ محلًّى بـ(أل):

فإما أن يكون مُقيدًا بقيدٍ، فهنا لا يظهرُ أنَّه من أسماءِ اللهِ مثلُ قولِه تعالى:
 ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّ إِنَّهُ كَانَ بِى حَفِيًا ﴾ [مريم:٤٧]، فهنا كلمةُ (حَفيًّ) مُقيدة بحرفٍ
 ﴿فِي حَفِيًا ﴾ فهل يُمكن أن نقولَ هذه من أسماءِ اللهِ، وهي لم تأتِ على سبيلِ الإطلاقِ؟

الجوابُ: هذه محلُّ نظرٍ، والواقعُ بحسبِ الدَّلالةِ العربيةِ، وحسبَ الذَّوق: أنَّ الشيءَ اللَّقيَّد لا يكون اسمًا على الإطلاقِ، بل إنه إذا قُيِّد بشيءٍ فالذي يتبادرُ إلى الذِّهنِ أنه ليس اسمًا، ولكنَّه وصفٌ؛ لأنَّه مُقيَّد، فالأسماءُ تأتي غيرَ مُقيَّدةٍ، اللهمَّ الذِّهنِ أنه ليس اسمًا، ولكنَّه وصفٌ؛ لأنَّه مُقيَّد، فالأسماءُ تأتي غيرَ مُقيَّدةٍ، اللهمَّ إلَّا بشيءٍ عامٍّ لا يُحص بشيءٍ، كما في قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فصلت: ٣٩].

• وإما أن يكونَ الاسمُ غيرَ محلَّى بـ(أل) ولم يكن مُقيدًا، مثل: ﴿إِنِكَ اللّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٥]، فإن كان مُقيدًا، فإنَّ الإنسانَ يتردَّد، هل هو من أسمائِه أو ليس من أسمائِه؟ إذ قد يكونُ المُرادُ به الوصفَ فقط؛ لأنَّك إذا قُلتَ: إنَّ من أسماءِ اللهِ تعالى (الحَفيُّ) قد يقولُ لك قائلٌ: أين الدَّليلُ؟ فتقولُ له: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًا ﴾ سيقولُ لك: هذا ليس على سبيلِ الإطلاقِ، فهذا خبرٌ من إبراهيمَ أنَّ اللهَ تعالى كان به حفيٌّ، ولا يلزمُ أن يكون اسمًا له على سبيلِ الإطلاقِ.

بقي أن يُقال: جاءت السُّنَة أن رسولَ اللهِ تعالى قال في دُعائه: «واشْفِ أنتَ الشّافي» (۱) ، فعلى القاعدة التي سبقت: فالشافي من أسهاء اللهِ ، ولهذا استدلَّ شيخُ الإسلامِ رَحْمَهُ اللّهُ على أنَّ الأسهاءَ المعدودة التي جاءت في بعض الأحاديثِ التسعِ والتّسعين: أنَّ عدَّها إدراجٌ من بعض الرُّواة (٢) ، وليس من كلامِ الرَّسول عَلَيْهُ ، قال: لأنَّ الرسولَ لا يُمكن أن يدَعَ أشياءَ سمَّى اللهُ بها نفسَه، ويأتي بأشياءَ فيها نظرٌ.

فمثلًا (النافعُ الضارُّ) بعضُهم قال: النافعُ من أسهائِه، والضارُّ ليس من أسهائِه. وبعضُهم قال: إنَّ النافعَ والضارَّ من الأسهاءِ المزدَوجةِ، يعني التي لا يُذكرُ أحدُها

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، رقم (٥٧٤٣)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، رقم (٢١٩١)، من حديث عائشة رَضَيَالِتَهُ عَنْهَا.

⁽۲) انظر: مجموع الفتاوي (٦/ ٣٨٠).

إلا مقرونًا بالآخر، وعندي والله أعلم أنّها لا يصحُّ أن تكون من أسهاءِ اللهِ، وأنها الظاهرُ من بابِ الصفاتِ إن صحَّت بهذا اللفظِ؛ لأنَّ ظاهرَ قولِه تعالى في الأصنامِ التي لا تملِكُ نفعًا ولا ضرَّا: أنَّ النفعَ والضُّرَّ من أوصاف المعبودِ، وليست من أسهائِه، فالنفسُ لا تميلُ إلى أن (النافعَ الضارَّ) من أسهاءِ اللهِ لا انفرادًا ولا ازدواجًا، وإن كان ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ ذكرَ أنها من أسهاءِ اللهِ في كتابِ «بدائعُ الفوائدِ»(۱).

الدَّلالةُ على الصفاتِ:

تكونُ الدَّلالةُ على الصفاتِ بأمورٍ:

١ - إما بالنصِّ على الصفةِ بعينها.

٢ - وإما بتضمُّن الاسمِ لها؛ لأنَّ كل اسمٍ متضمِّن لصفة كما سبق، ولا عكسَ فالسَّميع مثلا مُتضمِّن للسمع، والعليمُ مُتضمِّن للعلم، والعزيزُ مُتضمِّن للعزَّة وهكذا.

٣- وإما بالتَّصريح بفعلِ أو وصفٍ دالِّ عليها.

فالأولُ: كالعزَّة، والبطش، والقُوَّة، والرَّحة، والوَجهِ، واليدَينِ، وغيرها.

- دليلُ العزَّة: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِنَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨].
 - البَطش: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدُ ﴾ [البروج:١٢].
 - القُوَّة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُو ٱلرَّزَاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات:٥٨].
 - الرَّحمة: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [الكهف:٥٨].

⁽١) بدائع الفوائد (٢/ ٢٤٩).

- الوَجهِ: ﴿ وَيَبْغَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحن: ٢٧].
 - اليدانِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤].

والثاني: وهو تضمُّن الاسمِ لها، كالحياةِ، والقُدرةِ، والعلوِّ الدَّالِّ عليها اسمُ الحيِّ والقديرِ والعليِّ.

- دليلُ (الحيِّ): ﴿ اللَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيْوُمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- دليلُ (القديرِ): ﴿ تَبَرَكَ ٱلَّذِى بِيدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الملك:١].
 - دليلُ (العليِّ): ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثالثُ: التَّصريحُ بفعل أو وصفٍ دالٌّ عليها:

١ - كالإرادة: فهي ثابتةٌ لله عَزَقِجَلَ، دلَّ عليها قولُه تعالى: ﴿وَلَكِكِنَ ٱللهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].
 مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿ فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ٢٦].

وقد قسَّم العلماءُ رَحِمَهُم اللهُ الإرادةَ إلى قسمينِ: إرادةٍ شرعيةٍ، وإرادةٍ كونيةٍ.

فالإرادةُ الشرعيةُ: هي التي بمعنى المحبَّة، أي: كلمةُ يريدُ بمعنى كلمة يُحِبُّ.

والإرادةُ الكونيةُ: هي التي بمعنى المشيئةِ، فكلمة (يُريدُ) تُرادف كلمةَ (يَشاء)، هذا من حيث المعنى.

أما من حيث الحُكمُ: فالإرادةُ الكونيةُ يجب أن يقعَ فيها المرادُ، أي: أن اللهَ إذا أراد شيئًا كونًا، فلا بُدَّ أن يقعَ فيها المرادُ أي أنَّ الله إذا أراد شيئًا كونًا، فلا بُدَّ أن يقعَ فيها المرادُ وقد لا يقعُ.

والإرادةُ الكونيةُ تتعلَّق فيها وقَعَ سواءٌ كان محبوبًا لله أم مكروهًا، والإرادةُ الشرعيةُ تتعلَّق فيها أحبَّه الله سواءٌ كان واقعًا أم لم يقعْ.

وعلى هذا قد يقولُ قائلٌ: هل الكفرُ الواقعُ في بني آدم مرادٌ لله أو لا؟ والجوابُ: مُرادٌ بالإرادة الكونيةِ، وأنه غيرُ مُرادٍ بالإرادة الشرعيةِ؛ لأنَّه ليس محبوبًا لله.

ولو قال قائلٌ: الطاعاتُ الواقعةُ من بني آدم هل هي مُرادةٌ لله؟

فالجوابُ: نعمْ، فإذا قال: بأيِّ الإرادتينِ؟ قلنا: بهما جميعًا؛ بالكونيةِ والشَّرعيةِ، فبالكونيةِ؛ لأنَّ الله يحبُّها.

وإذا قُلنا: الإيمانُ من شخصٍ لم يُؤمنْ، يعني هل أراد اللهُ أن يُؤمنَ هذا الرَّجُلُ أو لم يُردْ؟

نقولُ: أما شرعًا فقد أرادَ؛ لأنَّه أراد منه أن يُؤمنَ، وأما كونًا فإنه لم يُرِدْ أن يُؤمنَ، ولو أرادَ لآمن؛ ولو شاء ربُّك لآمنوا كلُّهم جميعًا.

الكُفرُ من المؤمنِ، يعني: إنسانًا مُؤمنًا، قال قائلٌ: ما تقولون في كُفر هذا على تقديرِ أنه مؤمن، هل هو مُرادٌ لله تعالى أو لا؟ ليس مُرادًا لا كونًا ولا شرعًا، لا كونًا لأنَّه لم يقعْ، ولا شرعًا؛ لأنَّ الله تعالى لا يحبُّه.

وبناءً على هذا يحصلُ الردُّ على مَن قالوا: إنَّ الله سُبحانه لم يُرِدْ أفعالَ العبادِ؛ لأنَّ أفعالَ العبادِ فيها الخيرُ والشَّرُّ، ولو كانت مُرادةً لله عَزَّقِجَلَّ لكان اللهُ تعالى مُريدًا للشَّرِّ. فهي مُرادةٌ له كونًا وشرعًا، وإن كانت مما يحبُّه فهي مُرادةٌ له كونًا وشرعًا، وإن كانت مما يحبُّه فهي مُرادةٌ له كونًا وشرعًا، وإن كانت مما يكرَهُه فهي مُرادةٌ له كونًا لا شرعًا.

والأمثلةُ على الإرادةِ الكونيةِ والشرعيةِ:

قولُه تعالى: ﴿وَاللّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمُ ﴾ [النساء: ٢٧] الإرادةُ هنا شرعيةٌ قطعًا؛ لأنها بمعنى: يحبُّ، ويُمكنُ أن يتوبَ ويُمكنُ ألّا يتوب، ولا يُمكنُ أن تكونَ الإرادةُ هنا كونيةً؛ لأنّه إذا أراد شيئًا لم يتأخَّر، ولأنّها لو كانت كونيةً؛ لتابَ اللهُ على جميع الناسِ، وهذا يُنافي الواقعَ.

وقولُه تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْتَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] إرادةٌ شرعيةٌ؛ لأنَّ العُسرَ موجودٌ كونًا، فقد يقعُ بالإرادةِ الكونيةِ ما هو عُسرٌ علينا، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِيسُرًا ﴾ [الشَّرج: ٦] ولكن هو مُرادٌ شرعًا، فاللهُ تعالى يريدُ بنا شرعًا التيسيرَ، كما قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: ﴿ إِنَّ الدينَ يُسرٌ ﴾ ولم يقُلْ: إنَّ الواقعَ يُسرُّ .

قولُه تعالى عن هودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَلَا يَنَفَعُكُمُ نُصَّحِىٓ إِنْ أَرَدَتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمُ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغُوِيكُمُ ﴾ [هود:٣٤] الإرادةُ هنا كونيةٌ؛ لأنَّ الله تعالى لا يريدُ شرعًا أن يُغويَ عبادَه بل يريدُ اللهُ ليُبيِّن لعبادِه، فالإرادةُ هنا كونيةٌ.

 ٢- المجيء: وهو مأخوذٌ من الفعلِ (جاء) في قولِه تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً ﴾ [الفجر: ٢٢].

وهو معروفُ المعنى، لكن الكيفية بالنّسبةِ لله عَنَّفَجَلَّ مجهولةٌ لنا، فلا نعلمُ كيف يجيءُ، كما لا نعلَمُ كيف استَوى، لكن نعلمُ معنى الاستواء، وهذا مجيءٌ بنفسِه؛ لأنَّ الفعلَ إذا أُضيفَ إلى شيءٍ، فإنَّما هو مُضافٌ إليه؛ لأنَّه واقعٌ منه أو مُتَّصفٌ به ولا بُدَّ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب الدين يسر، رقم (٣٩)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

ويرى بعضُ أهلِ التَّحريفِ أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ أي: جاء أمرُ ربِّك، فيجعلون الجائيَ صِفةً من صفاتِه، وهو الأمرُ، وليس اللهُ تعالى.

ويرى آخرون أنَّ الجائي مَلَكٌ من الملائكة، فيقولون: جاء مَلَكُ ربِّك أو رسولُ ربِّك، يعني: جبريلَ، فهو كقولِه: ﴿ نَنَزُلُ ٱلْمَلَئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ فنصَّ على الرُّوحِ من الملائكة، وهذا أيضًا المرادُ به مَلَكٌ من الملائكة، ولهذا قال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ وهذا أيضًا تحريفٌ، ونحن إنَّها نعتقِدُ ما دلَّ عليه ظاهِرُ كلامِ الله؛ لأنَّنا لو سُئِلنا يومَ القيامةِ: ماذا اعتقَدْنا في قولِه: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ فقُلنا: اعتقَدْنا وجاءَ أمرُ ربِّك؛ لأنَّ الله تعالى يقولُ: أنا قد أنزلت عليكم ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ فلهاذا تحرِّفونها إلى: وجاء أمرُ ربِّك! ولو أنَّ واحدًا من الناس خاطبنا خطابًا عامًّا، وقال: وجاءَ فُلانٌ وجنودُه، فإنَّه لا يسوغُ لك أن تُحرِّف كلامَه، وتقولَ: جاء رسولُ فُلانٍ، أو جاء ملكُ فُلانٍ، أو جاء أمرُ ونكا فُلانٍ، أو جاء أمرُ ونكا أن فُلانٍ، أو جاء أمرُ فُلانٍ، فكيف ثُحرِّف كلامَ الله عَرَيْجَلً؟!

فإنْ قال قائلٌ: إذا قُلتَ في قولِه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ أي: جاء ربُّك بنفسِه. لَزِم أن يكونَ اللهُ تعالى جِسمًا يجيءُ، ويُجِسُّ مجيئُه؟

فالجوابُ: أنَّ كلمة جسمٍ لم تَرِدْ لا في الكتابِ ولا في السُّنَة، فليس لك الحقُّ في أن تُلزِمنا بشيءٍ ليس في كتابِ اللهِ، ولا في سُنَّة رسولِه ﷺ، وإذا كان في مَفهومِك أنَّ هذا يستلزِمُ أنْ يكون جسمًا فليكُنْ ذلك ولا يضُرُّنا، ولكن إن أردت بالجسمِ الشيءَ القائمَ بنفسِه المُتَّصِفَ بما يليقُ به فهذا حقُّ؛ لأنَّنا نُؤمِن بأنَّ لله تعالى ذاتًا موصوفة بالصِّفاتِ اللَّائقةِ بها، قائمةً بنفسها، فإذا أردت الجِسمَ بهذا المعنى فصحيحٌ. وإن أردتَ الجِسمَ بهذا المعنى فصحيحٌ.

وغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه يلزمُ على هذا أن يكونَ اللهُ تعالى حادثًا أو مُحدَثًا، وهذا أمرٌ مستحيلٌ، أي أنَّنا لا نوافقُ لا على نفي الجسمِ، ولا على إثباتِه؛ لأنَّه يحتمِل معنَّى باطلًا ومعنَّى حقًّا.

٣- الانتقامُ: وهي مُثبَتةٌ من قولِه تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنلَقِمُونَ ﴾
 [السجدة: ٢٢].

أما قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَنِينٌ ذُو النِّقَامِ ﴾ [آل عمران:٤] فأخَذْنا منها؛ لأنَّ اللهَ أضافها إلى نفسِه: (ذو انتقامٍ)؛ ولهذا عدَلْنا عن التَّمثيلِ بها إلى التَّمثيلِ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنلَقِمُونَ ﴾ لأجْلِ أن نأخُذَ هذه الصِّفةَ من الوَصفِ الدَّالِّ عليها، وهي كلمةُ (مُنتَقِمونَ).

وتأمَّلْ قولَه تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنلَقِمُونَ ﴾، ولم يَقُلْ: ﴿إِنَّا مُنتَقِمونَ ﴾ فيه دَلالةً على أنَّ المنتقم ليست من أسهاءِ اللهِ المُطلَقة، بمعنى: أنه لا يجوزُ أنْ نُسمِّي الله تعالى بالمنتقم؛ لأنَّ الله قيَّدها، وعلى هذا فالانتقامُ يكونُ في بعض الأحوالِ وصفَ نقصٍ ؛ وذلك إذا كان من غيرِ المُجرمين، فإذا كان من غيرِ المجرمين، فإنَّ اللهَ لا يُوصفُ به، والأسماءُ الحُسنى تكون وصفًا مطلقًا دائمًا؛ لأنَّمَا حُسنى لا تحتملُ النَّقصَ بوَجهٍ من الوُجوهِ.

وبه نعرفُ أنَّ الحديثَ المشهورَ فيه تعدادُ أسهاءِ اللهِ تعالى (١) لا يصتُّ عن النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ؛ لأنَّه ذُكر في الأسهاءِ التي فيه المنتقمُ، وهذا ليس بصحيحٍ، ويقول

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب أسهاء الله عَزَّقِجَلَّ، رقم (٣٨٦١)، من حديث أبي هريرة رَضِّلَلِلهُعَنْهُ.

بعضُهم: المنتقمُ من الأسماءِ المزدَوجةِ التي لا بُدَّ أن تقترنَ بها يُقابِلُها فيُقال: العَفُوُّ المنتقمُ.

ونقولُ: هذا ليس بصَوابٍ، بل المنتقمُ ليست من أسماءِ اللهِ تعالى لا مُفردةً، ولا مقرونةً بها يُقابلُها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُننَقِمُونَ ﴾، وأما قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱننِقَامٍ ﴾ [آل عمران:٤] فواضحٌ أنَّها صفةٌ، وليست اسمًا.

٢- من قواعدِ أدِلَّة الأسهاءِ والصِّفاتِ: أنَّ ما لم يرِدْ إثباتُه ولا نفيُه منها، فإنْ كان لا يدُلُّ إلَّا على معنى يستلزمُ النَّقص في حقِّ الله عَنَّقِجَلَ وجَبَ نفيُه؛ لأنَّ الله تعالى منزَّةٌ عن النَّقص، وإن كان يحتمِلُ النَّقص والكهالَ وجَبَ التوقُّف في لفظه، فلا يُثبت ولا يُنفى.

وأما معناه فيُستفصَلُ فيه؛ فإنْ أُريدَ به حقٌّ قُبِل، وإنْ أُريدَ به ما لا يليقُ بالله وجَبَ ردُّه.

والذي لم يرِدْ إثباتُه ولا نفيُه مما يُضاف إلى الله تعالى من صِفةٍ، فلا يخلو من حالين:

أ- إما ألّا يدُلَّ إلا على نقصٍ، فهذا يجب نفيه عن الله مُطلقًا مثل: العَمى والصَّمم والحَرَس والجَهْل والعَجْز والغَفْلة والضَّعف؛ لأنَّ الله تعالى يجِبُ له الكهالُ المطلقُ، وليس هناك دليلٌ من القُرآن على نفيه بخُصوصه وإنَّها هناك دليلٌ عامٌّ، فاللهُ عَنَقَجَلَّ قال: ﴿وَلِللّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ [النحل: ٢٠].

ب- أما إذا كان يحتملُ النَّقص والكمال، أي: أنَّه على وَجهٍ من الوُجوهِ يكونُ كَالًا، وعلى وَجهٍ من الوُجوه يكون نقصًا، فلا يُثبَت ولا يُنفَى، ولكن بالنِّسبة

للمعنى: إنْ أُريدَ به حتٌّ قُبِل، وإنْ أُريد به باطلٌ رُدٌّ.

وهذه أمثلةٌ عمَّا لم يرد في القُرآنِ أو السُّنَّة نفيه أو إثباتُه:

المثالُ الأولُ: الجسمُ.

الجسمُ لم يرِدْ لا في القُرآنِ، ولا في السُّنَّة، لا نفيُه ولا إثباتُه.

فإنْ أُريدَ بالجسمِ ذاتٌ مُتَّصفةٌ بالصِّفاتِ، قائمةٌ بنفسِها فهذا حقٌّ؛ لأَنَّنا عَلِمنا بأن لله ذاتًا موصوفةً بصِفاتِ الله، تَليقُ بها من أدِلَّة أخرى كثيرةٍ، لا بدَلالة هذا اللَّفظِ، ولكن بدليلِ آخرَ.

فإن قال قائلُ: لماذا لا بهذا اللَّفظِ؟

فالجوابُ: لأنّه لم يَثبُت، وثبوتُ معنًى للفظِ من الأفرادِ فرعٌ عن ثُبوتِ لَفظِه، فأنا أُثبتُ المعنى الحقّ لا بهذا اللفظِ؛ لأنّه لم يرِدْ، ولكن بأدِلّة أخرى، ومعلومٌ أن الله عَرَقَجَلَّ خَلَقَ، وأنّه استوى على العَرشِ، وأنّه ينزِلُ، وأنّه يأتي، وأنّه السّميعُ البصيرُ العليمُ الحكيمُ.. إلى آخرِه، وكُلُّ هذا يدُلُّ على أنّ لله تعالى ذاتًا مُتّصفةً بهذه الصّفاتِ، لكن هذه الصّفاتِ لا تُماثلُ صفاتِ المخلوقين.

وإنْ أُريدَ به ما لا يليقُ بالله وجَبَ ردُّه، فنقولُ مثلًا: إن أردتَ بالجسمِ معنَّى باطلًا كأنْ تُريدَ بالجسمِ الشيءَ المُكوَّن المُركَّب من أعضاءَ وعَظم ودَم وما أشبه ذلك، فهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الله تعالى يقولُ عن نفسه: ﴿لَيْسَ كُمِثْلِهِ مَنَى مُ وَهُوَ لَهُو السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ويقولُ: ﴿لَمْ يَكِذْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿ لَنَّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُ السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإخلاص: ٣:٤] وقال عَزَقَجَلَ: ﴿وَهُو يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الإنعام: ١٤]

وقال تعالى مُبطلًا لأُلوهيَّةِ المسيحِ وأُمِّه: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥] إلى غير ذلك من الآياتِ الدَّالَة على أنَّ الرَّبَّ عَنَّوَجَلَّ مُنزَّه عن ذلك.

هذا بالنّسبة للمَعنى، أما اللَّفظ فلا يجوزُ إثباتُه، ولا يجوزُ نفيُه، فلا يجوزُ إثباته؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ، ولا نفيُه؛ لأنَّه لم يُنفَ.

ولو قال لك قائلٌ: المكرُ هل هو من هذا البابِ؟

الجوابُ: لا، فاللَّفظُ ثابتُ في القَرآنِ، ونحن نتكلَّم هنا عن الشَّيء الذي لم يرِدْ إثباتُه ولا نفيه، أما الذي ثبَتَ لفظُه فيَثبُتُ على ما ثبَتَ، فمثلًا: المكرُ لا يُوصفُ به اللهُ على سبيلِ الإطلاقِ ولكِنْ عَلى سَبِيلِ التَّقْيِيد، فيُوصفُ به مُضافًا، فيقال: يمكُرُ بمَن يستحِقُ المكرَ، وأما مَن لا يستحِقُ فلا.

المثال الثاني: الحيِّزُ.

يقولُ أهلُ التَّعطيل: إنَّ الله عَرَّهَجَلَّ ليس في العلوِّ، ولم يستوِ على العرشِ؛ لأنك لو وصَفتَه بذلك لَزِم أن يكون اللهُ مُتحيِّزًا، أي: في حيِّز.

وموقِفُنا نحو هذا الكلامِ أن نقولَ: بالنِّسبة للحيِّز لم نرَ في القُرآنِ أو السُّنَة إثباتَ أنَّ الله في حيِّزٍ أو ليس في حيِّزٍ، بل رأَيْنا قولَه تعالى: ﴿ اَلْمِنهُم مَن فِي السَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦]، ورأيْنا قولَه تعالى: ﴿ وَهُو اللّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَنَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَنَهُ ﴾ [الزخرف:٨٤]، ورأَيْنا قولَه تعالى: ﴿ وَهُو اللّهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي الْأَرْضِ لَي يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام:٣].

فلم نرَ كلمةَ (حيِّز) لا نفيًا ولا إثباتًا، وحينئذٍ إذا قالوا: أنتم إذا أثبتُم العُلوَّ أثبتُم أنَّ الله في حيِّز.

قُلنا: هذا لا يلزَمُنا، فكلمةُ (حيِّز) لا نوافِقُكم على إلزامِنا بها.

ولكن ننظُرُ فنقول لهم: أما اللَّفظ فلا نُثبت ولا نَنفي؛ لأَنّنا فتَشْنا في كتابِ اللهِ، وفي سُنّة رسول الله -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ما وَجَدْنا هذه الكلمة أبدًا، وليست في قاموسِ الكتابِ والسُّنّة بالنّسبة إلى الله عَزَّفَجَلَّ، ونحن نتأدَّب مع الله، فلا نتقدَّم بين يَديهِ ولا نَنفي عنه ما أثبَتَ لنفسه، ولا نُثبتُ له ما لم يُثبِتْه؛ إذَنْ: نتوقّفُ في اللَّفظ.

أما بالنّسبة للمَعنى إن أردتُم بكلمة الحيِّز أنَّ شيئًا من المخلوقاتِ يحوزُ الله، أي: يحصُرُه ويكونُ هذا الشيءُ أكبَرَ من الله، ويُحيط بالله، فهذا لا شكَّ أنه معنًى باطلٌ لا نقبَلُه، ولا نقبَلُ ما يدُلُّ عليه من لفظٍ، فإن أردتُم بالحيِّز هذا المعنى، فنحن نُنكر اللَّفظ والمعنى.

وإنْ أرادوا بكلمةِ حيِّز أنه مُنحازٌ عن المخلوقاتِ، بائنٌ منها، فهذا صحيحٌ، فاللهُ تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ ليس حالًا في خَلقِه، ولا شيءَ من خلقِه حالٌ فيه، لكن مع ذلك لا نُثبتُ هذا اللَّفظ ولا نَنفيه.

المثالُ الثالثُ: الجهةُ.

يقولُ أهلُ التَّعطيل: إنَّ الله تعالى ليس في جهةٍ، ثم انقسَموا:

فقال بعضُهم: إنه في كُلِّ الجهاتِ، فهو مع الخَلْق، أينها كانوا في الأرضِ، في السَّهاء، بين السَّهاء والأرضِ، في كُلِّ شيءٍ، حتى أنهم زعَموا أنه في أجوافِ المخلوقاتِ حالُّ فيها، كأجوافِ الإبلِ والبقرِ والحميرِ والكلابِ وغيرها؛ لأنَّهم يقولون: لا يُمكن أن نُثبتَ لله جهةً.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّ الله ليس في جهةٍ، أي: ليس في أيِّ مكانٍ، فهو لا داخلَ العالَم، ولا خارجَه، ولا مُتَّصلَ، ولا مُنفصِلَ، ولا فوقَ ولا تحتَ.. إلخ.

المهمُّ: أنَّ هؤلاء يُنكرون الجهةَ، إما لأنَّهم يقولون: إنَّ الله في كُلِّ مكانٍ، أو أنَّ الله خالٍ منه كلُّ مكانٍ، ويشنِّعون على مَن قال: إنَّ الله في جهةٍ.

وأما موقِفُنا نحن فنقول: أما بالنّسبة للّفظ -لفظ الجهةِ- فنحن نتوقَّفُ فيه؟ لأنّه لم يرِدْ بهذه الكلمةِ إلّا على رأي بعض العُلماءِ في قوله تعالى: ﴿ وَللّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْغُرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ اللّهِ ﴾ [البقرة:١١٥]، فإنَّ بعض المفسّرين قال: ﴿ وَجُهُ اللّهِ ﴾ أي: جهتُه، فأيُّ جهةٍ تتولَّونها هي وجهةٌ شرَعَها الله عَرَقِجَلَّ، لكن في غيرِ هذه الآيةِ لا نذكُرُ أنَّ كلمة جهةٍ وردتْ.

ولهذا قال السَّلَف -رحمهم الله تعالى-: نحن نسألُكم عن الجهةِ: إن أردتُم بالجهةِ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في مكانِ يُحيط به فهذا باطلٌ، وإن أردتُم بالجهةِ كُلَّ جهةٍ، كما يقوله الحُلولية، فهذا باطلٌ، وإن أردتُم جهةً عُليا ليس فوقَها شيءٌ، ولا يُحاذيها شيءٌ، فهذا حتُّ، فإنَّ الله تعالى فوق العالَم كُلِّه، وفي جهةِ العُلوِّ اللائقةِ به.

ولهذا قال الرسولُ ﷺ للمرأةِ: «أين اللهُ؟» قالت: في السَّمَاء (١). و(أين) يُستفهَم جاعن المكانِ.

وكان -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- يخطُبُ الناسَ يَومَ عَرفةَ، فقال لهم:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِاً اللهُ عَنْهُ.

«أَلَا هل بلَّغتُ؟» قالوا: نعَمْ، قال: «اللهمَّ اشهَدْ» يرفَعُ إصبَعه إلى السَّماءِ ثم يَنكُتُها إلى الناس ثلاثَ مرَّات (١).

إِذَنْ: نُشِت الجهةَ في المعنى الصحيحِ، وهي جهةُ العُلوِّ التي لا تُحيط بالله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ الله تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ، وما فوقَ السَّمواتِ والعرشِ عدمٌ، ليس هناك خَلوقاتٌ حتى تحيطَ بالله عَزَّوَجَلَّ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَّالِللهُ عَنْهُ.



وذلك أنَّ هذه الأمثلة هي منَ الصفاتِ، ويَجِبُ علينا أنْ نَعتقِدَ فيها ما دلَّ عليه كتابُ اللهِ تعَالَى وسُنَّةُ رسولِه ﷺ؛ لأنَّ هذا هو الذي تعبَّدْنا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به.

فَالْمُثَالُ الْأُوَّلُ: عُلُوُّ اللَّهِ بِذَاتِهِ فَوَقَ خَلَقِهِ.

إِنْ قال قائلٌ: كلمةُ (بذاتِهِ) هل هي لائقةٌ أو غيرُ لائقةٍ؟

فالجوابُ: يرى بعضُ الناسِ أنَّها غيرُ لائقةٍ، وأنَّ الأَوْلَى ألَّا نقولَ: إنَّ اللهَ عالٍ بذاتِهِ، بل تَقولُ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ﴾، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى ﴾؛ لأنَّ اللهَ تعالَى لم يقُلْ هذا، فمن كَمالِ الأدبِ ألَّا تَقولَ: بذاتِهِ، وهذا لا شكَّ أنَّه حقُّ؛ لأنَّ الصحابة ما قالوا بذاتِهِ، لكنْ قالوا كما قال اللهُ.

ولكنَّ السببَ الذي أوجَبَ لأهلِ السُّنَّةِ والجهاعة أَنْ يُضيفوا كلمةَ (بذاتِهِ) هو ظُهورُ أهلِ البِدَعِ الذين قالوا: إنَّ اللهَ عَلِيٌّ بصفاتِهِ فقطْ، أمَّا ذاتُه فلا، فاضطَرَّ أهلُ السُّنَّةِ والجهاعةِ أَنْ يُضيفوا هذه الكلمةَ: أَنَّه عَلِيٌّ بذاتِهِ وصفاتِهِ.

فالعُلوُّ بالصِّفاتِ مُتَّفَقٌ عليه من حيثُ الجُملةُ بينَ جميعِ فِرَقِ الأُمَّةِ، لكنَّ العُلوَّ بالذاتِ هو موضِعُ الخِلافِ بينَ أهلِ السُّنَّةِ والجهاعةِ، وبينَ أهلِ البِدَع.

ثُمَّ إِنَّ أَهلَ السُّنَّةِ قالوا: إِنَّ إضافة (بذاتِهِ) لا تُغيِّرُ المَعْني أبدًا؛ لأنَّ كلَّ ما أضافَهُ اللهُ لنَفْسِهِ فهو إلى ذاتِهِ.

والعُلوُّ يَنقَسِمُ إلى قِسميْنِ: عُلوِّ الصفةِ وعُلوِّ الذاتِ.

القِسمُ الأوَّلُ: عُلوُّ الصفةِ.

وقد دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ، وما عَلِمْنا أنَّ أحدًا خالَفَ في ذلك، وهو أنَّ اللهَ تعَالَى كاملُ الصفاتِ، بل له منَ الصفاتِ أكملُها.

قال اللهُ عَزَقِجَلَّ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ أي: الوَصفُ الأَعْلَى، ونحن نَعلَمُ جميعًا أنَّ الأَعْلَى اسمُ تَفضيلٍ، يَعْني الذي هو كمالُ الصفاتِ.

وأمَّا السُّنَّةُ فقد قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «سُبْحَانَكَ لا أُحْصِي ثناءً عليكَ، أنتَ كما أثْنَيْتَ على نَفْسِكَ»^(۱)، ويقولُ أيضًا في رُكوعِه وسُجودِه: «سُبْحانَ رَبِّي العَظيم»، و«سُبْحانَ رَبِّي الأَعْلى»^(۱).

وَأَمَّا الإِجَاعُ، فإنَّ جَمِيعَ العُقلاءِ اتَّفَقوا على أَنْ يكونَ الربُّ المَعبودُ كاملَ الصفاتِ؛ فإنَّه لا يَستَحِقُّ أَنْ يُعبَدَ، وقدِ استَدَلَّ الصفاتِ؛ فإنَّه لا يَستَحِقُّ أَنْ يُعبَدَ، وقدِ استَدَلَّ اللهُ عَنَّوْجَلَّ على عَدمِ صَلاحيَّةِ عيسى وأُمِّه للعِبادةِ بنقصِهما، حيث قال: ﴿كَانَا لللهُ عَنَّوْجَلَّ على عَدمِ صَلاحيَّةِ عيسى وأُمِّه للعِبادةِ بنقصِهما، حيث قال: ﴿كَانَا لللهُ عَنَوْجَلَ على عَدمِ صَلاحيَّةِ عيسى وأُمِّه للعِبادةِ بنقصِهما، حيث قال: ﴿كَانَا لللهُ عَنَوْجَلَ على أبيهِ بأَنَّ أصنامَه يَأْكُلُونِ الطَّعَامَ ﴾ [المائدة: ٧٥]، واستَدَلَّ إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّكَمُ عَلى أبيهِ بأَنَّ أصنامَه لا تَصِحُّ أَنْ تكونَ آلِهةً بقولِهِ: ﴿يَنَا أَبْتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٤٤].

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِّاللَّهُعَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

القِسمُ الثاني: عُلوُّ الذاتِ.

وعُلوُّ الذاتِ، أَيْ أَنَّ اللهَ بذاتِهِ فوقَ كلِّ شيءٍ، وهذا تَنازَعَ فيه الناسُ على طَرَفَيْنِ ووسَطٍ، أَمَّا الوَسَطُ فهُم أَهلُ السُّنَّةِ والجهاعةِ؛ ودائبًا يكونُ أهلُ السُّنَةِ والجهاعةِ في الوسَطِ، وخَيرُ الأُمورِ الوسَطُ، وذلك لأنَّ المُتطرِّفينَ من هنا أو هنا يأخُذونَ ببعضِ الأدلَّةِ، ويدَعُونَ بعضًا، أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجهاعةِ فإنَّهم يأخُذونَ بجميع الأدلَّةِ.

وعُلوُّ اللهِ عَرَّقِجَلَّ بذاتِهِ قد دلَّ عليه: القُرآنُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، والعقلُ، والفِطرةُ، فجميعُ أنواعِ الأدلَّةِ مُتَّفِقةٌ ومُتطابِقةٌ على عُلوِّ اللهِ تعَالَى.

أمَّا الكتابُ فدَلالتُهُ على عُلوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ من وُجوهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: التصريحُ بالعُلوِّ والفَوقيَّةِ.

والوجهُ الثاني: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَنزِلُ من عندِهِ.

والوجهُ الثالثُ: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَصعَدُ إليه.

والوجهُ الرابعُ: التصريحُ بأنَّهُ في السماءِ.

هذه أربعةُ أوجُهٍ من دَلالةِ القُرآنِ على عُلوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بذاتِهِ.

أَمَّا الأَوَّلُ: وهو التصريحُ بعُلوِّ اللهِ عَرَّفِجَلَ ففي مِثْلِ قولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٥٥٥]، وفي قولِهِ: ﴿سَيِّجِ ٱسْمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١].

والفَوقيَّةُ كَمَا فِي قُولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، وقُولِهِ: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل:٥٠]، والأمثلةُ كثيرةٌ. والثاني: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَنزِلُ من عندِهِ، وهذا كثيرٌ أيضًا، قال تعَالَى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ السَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [السجدة:٥]، وقال: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر:١].

والثالث: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَصعَدُ إليه، مثلُ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَيْهِ يَصَّعَدُ اللَّهِ مَثْلُ قولِهِ: ﴿ تَعَالَى: ﴿ إِلَيْهِ يَصَّعَدُ الْكَلِيمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّلِحُ يَرْفَعُهُ ﴿ [فاطر:١٠]، ومثلُ قولِهِ: ﴿ قَعْرُجُ الْمَلَيْ إِللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ الللللّ

الرابعُ: أنَّه في السماءِ، مثلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿ اَلَمِنهُم مَن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦]، ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام:٣].

فإذا قال قائلٌ: قولُهُ تعَالَى: ﴿ اَ أَمِنهُم مَن فِي السَّمَآءِ ﴾ يَقْتَضِي أَنَّ السهاءَ مُحيطةٌ به اللهِ لأنَّ (في) للظَّرْ فيَّةِ ، والظَّرفُ يُحيطُ بالمَظروفِ، ونحن نَعلَمُ أَنَّه لا شيءَ يُحيطُ باللهِ عَرَّفَجَلَّ وإذا كان كُرسيُّهُ وَسِعَ السَّمَواتِ والأرضَ ، والكُرسيُّ موضِعُ القدمَيْنِ ، فكيف تُحيطُ به السهاء ؟! وإذا كان اللهُ تعَالَى يَطْوي السَّمَواتِ كَطيِّ السِّجِلِّ للكُتبِ ، ويأخُذُها بيَمينِهِ ، فكيف يُمكِنُ أَنْ تُحيطَ به السهاء ؟!

فالجوابُ على ذلك من وجهَيْنِ:

الأوَّلُ: إذا جعَلْنا (في) للظَّرْفَيَّةِ، فإنَّ (السهاءَ) يَتعيَّنُ أَنْ يكونَ المرادُ به العُلوَّ؛ لأنَّ السهاءَ في اللَّغةِ العربيَّةِ تُطلَقُ على العُلوِّ، كها في قولِهِ تعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ اللَّهُمَاءِ مَا عَلَى اللَّهُوّ، وليس المرادُ السهاءَ ذاتَ الأجْرامِ، السَّمَاءِ مَا عَلَى قولِهِ: ﴿وَالسّهَاءُ هِنَا العُلوُّ، وليس المرادُ السهاءَ ذاتَ الأجْرامِ، بدليل قولِهِ: ﴿وَالسّهَاءِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ ٱلسّهَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [البقرة:١٦٤]، فالمرادُ بالسهاءِ بدليل قولِهِ: ﴿وَالسّهَاءِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ ٱلسّهَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [البقرة:١٦٤]، فالمرادُ بالسهاءِ

هنا ذاتُ الأجرام؛ لأنَّه قال: ﴿بَيْنَ السَّكَمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، وعلى هذا فتكونُ (في) للظَّرْفيَّةِ، ويكونُ مَعْنى الآيةِ الكريمةِ أنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ في جِهةِ العُلوِّ، جِهةٍ لا تُحيطُ به؛ لأنَّ ما فوقَ العالَمِ عدَمٌ، ما ثَمَّ إلَّا اللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ لا يُحيطُ به شيءٌ من خَلوقاتِهِ، هذا إذا جعَلْنا (في) للظَّرْفيَّةِ.

ويَجوزُ أَنْ نجعَلَ (في) بِمَعْنى (على)، ويكونُ مَعْنى قولِهِ: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ أيْ: (مَن على السهاءِ فوقَها، وإنْ كان مُستَوٍ على السهاءِ أَن وهذا لا تحذورٌ فيه، فإنَّ الله تعالى على السهاءِ فوقَها، وإنْ كان مُستَوٍ على العَرشِ، كما تقولُ مَثلًا: النجمُ على رَأْسي مع أَنَّ بينَكَ وبينَه مسافاتٍ عظيمةً، فلا يَلـزَمُ من قولِنا: أَنَّه على السهاءِ، أَنْ يكونَ مُستَوِيًا عليها، كما اسْتَوى على العرش.

لكنْ قد يقولُ قائلٌ: ادِّعاؤُكم أنَّ (في) بمَعْنى (على) يَحتاجُ إلى بيِّنةٍ وشاهدٍ من كلامِ العَربِ، ولولا ذلك لأمكنَ كلُّ إنسانٍ أنْ يُغيِّرَ المعانيَ، ويقولَ: المرادُ بها كذا؛ حسْبَها يُريدُ!.

فالجوابُ: إِنَّ (في) بِمَعْنى (على) جاءَتْ حتى في القُرآنِ، كما في قولِهِ تعَالى: ﴿ وَلَأَصَلِبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخُلِ ﴾ [طه:٧١]، كُلُّنا يَعلَمُ أَنَّه لا يُريدُ أَنْ يَنخُرَ الجُدُوعَ، ثُم يُدخِلَ هؤلاء فيها، ثُم يُصَلِّبَهم، وإِنَّما يُريدُ على جُذُوعِ النخلِ، لكنْ لشِدَّةِ رَبطِهِ إيَّاهم على الجِذْعِ صاروا كأنَّهم في نَفْسِ الجُدُوعِ، كأنَّهم داخلونَ فيها.

وقولِهِ: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣]، هذه فيها إشكالٌ؛ لأنَّ ظاهِرُ ها أنَّه في السَّمَواتِ، وفي الأرضِ أيضًا، فيكونُ هذا الظاهرُ دالًا على ما ذهبَ إليه أهلُ الحُلولِ الذين قالوا: إنَّ اللهَ تعَالَى في كلِّ مكانٍ.

والجوابُ أَنْ نقولَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال في كتابِهِ: ﴿ هُوَ الَّذِي آنَزَلَ عَلَيْكَ الْكِئْبَ مِنْهُ ءَايَثُ مُحَكَمَتُ هُنَ أُمُ الْكِئْبِ وَأُخُرُ مُتَشَدِهِكُ أَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْئُ فَي اللهِ عَلَيْكَ مَنْهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي فَيُكَبِّعُونَ مَا تَشَنَبَهُ مِنْهُ ابْتِعَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِعَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ وَإِلَّا الله وَالرَّسِخُونَ فِي الْمُعْوِلَ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهِ عَلَيْهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْمُعْوِلُونَ مَا مَنَا بِهِ وَ اللهُ وَالرَّسِخُونَ اللهِ الله وَالرَّسِخُونَ فِي الْمُولِينَ مَا مَنَا بِهِ وَاللهُ وَالرَّسِخُونَ اللهِ اللهِ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهِ اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فَي اللهُ اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فقسَّمَ اللهُ تعالى الناسَ نحوَ هذا المُتشابِهِ قِسمَيْنِ:

١ - قِسمٌ في قُلوبِهم زَيغٌ يتَّبِعونَ المُتشابِهَ.

٢- قِسمٌ آخَرُ يتَّبِعونَ المُحكَمَ فيَحمِلونَ المُتشابِهَ عليه.

فنقولُ: إِنَّ هذه الآيةَ منَ الْمَشابِهاتِ، ولا بُدَّ أَنْ نُؤَوِّلُها تأويلًا يَستَقيمُ به المَعْنى، حتى تُوافِقَ المُحْكَمَ، وذلك من وُجوهٍ:

الأوّل: قولُهُ تعَالَى: ﴿ وَهُو اللّهُ فِي السَّمَوَتِ ﴾ هنا موضِعُ وَقْفٍ، ثُم قال: ﴿ وَفِي اللّهَ مِرَكُمْ مِنَ اللّهُ فِي السَّمَواتِ لا يَمنَعُ من أَنْ يَعلَمَ مِرَكُمْ مِرَكُمْ مِنَ أَيْ: أَنَّ كُونَهُ فِي السَّمَواتِ لا يَمنَعُ من أَنْ يَعلَمَ مِرَّكُم وَجَهرَكُم فِي الأرضِ، فيكُونُ بعدَ أَنْ ذكرَ العُلوَّ دفَعَ ما يُمكِنُ أَنْ يَتوهَّمَه مِرَّكُم وَجَهرَكُم فِي الأرضِ، في العُلوِّ فإنَّه لا يَعلَمُنا؛ لأَنَنا نحن في الأرضِ، وعلى هذا فيكُونُ قولُهُ: ﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِهِ: ﴿ يَعلَمُ سِرَّكُمُ وَجَهرَكُمْ ﴾، أَيْ أَنَّ عُلوَ اللهِ فيكُونُ قولُهُ: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِهِ: ﴿ يَعلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ ﴾، أَيْ أَنَّ عُلوَ اللهِ ليس بهانع أَنْ يَعلَمُ سِرَّكُم وجَهرَكُم.

الثاني: يقولونَ: إنَّ (الله) اسمٌ مُشتَقُّ منَ الأُلوهِيَّةِ، يَعْني: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: إلهٌ في الأرضِ، وإلهٌ في السماء، فتكونُ هذه الآيةُ كقولِهِ: ﴿وَهُو الَّذِى فِي السَّمَآءِ إِلَهُ وَفِي الشَّمَآءِ إِللهُ وَفِي السَّمَاتِ إِللهُ في السَّمَاتِ السَّمَوَتِ ﴾ مُتعلِّقًا بقولِهِ: ﴿اللهُ ﴾، وقولُهُ: ﴿وَفِي السَّمَواتِ، والإلهُ اللهُ في السَّمَواتِ، والإلهُ اللهُ في السَّمَواتِ، والإلهُ

في الأرضِ، وعلى هذا فيكونُ المُتحَدَّثُ عنه أُلوهيَّةَ اللهِ عَرَّفَجَلَّ وأنَّهَا شاملةٌ لأهلِ الأرضِ، ولأهل السهاءِ، فالكُلُّ يَتألَّهُ إليه، ويَعبُدُهُ، ويَخافُهُ، ويَرْجوهُ.

وأمَّا النوعُ الثاني منَ الأدلَّةِ على عُلوِّ اللهِ تعَالَى فهو السُّنَّةُ:

والسُّنَّةُ هي قولُ النبيِّ ﷺ، وفِعلُهُ، وإقرارُهُ، وقد جاءَتِ السُّنَّةُ بهذه الوُجوهِ مُقَرِّرةً لعُلوِّ اللهِ تعَالَى بذاتِهِ.

فمنَ القولِ قولُ النبيِّ عَلَيْ اللهُ الذي في السهاءِ، تَقدَّسَ اسمُكَ، أمرُكَ في السهاءِ والأرضِ، كما رَحمتُكَ في السماءِ، فاجْعَلْ رَحمتَكَ في الأرضِ، اغفِرْ لنا حُوبَنا وخَطايانا، أنتَ ربُّ الطيِّبينَ، أَنزِلْ رَحمةً من رَحمتِكَ، وشِفاءً من شِفائِكَ على هذا الوَجَعِ فيَبْرَأَ» ()، والشاهِدُ قولُهُ: «ربَّنا اللهُ الذي في السماءِ»، وقد كان عَلَيْ يقولُ في سُجودِهِ: «سُبْحانَ ربِّيَ الأَعْلى» (٢).

أمَّا السُّنَةُ الفِعليَّةُ: فإنَّه ﷺ كان يَخطُبُ الناسَ بِعَرَفةَ، فلمَّا خطَبَهم قال: «ألا هل بَلَّغْتُ؟» قالوا: نَعم، فقال: «اللَّهُمَّ اشهَدْ» يرفَعُ إصبَعَه إلى السماء، ويَنكُتُها إلى الناسِ، ثلاثَ مرَّاتٍ^(٣)، وهذا إثباتُ للعُلوِّ بالسُّنَّةِ الفِعليَّةِ؛ لأنَّ الإشارةَ فِعلُ، وليستْ قولًا؛ ولهذا لا تَبطُلُ صلاةُ الإنسانِ إذا أشارَ، ولو بإشارةٍ مفهومةٍ، ولو كانت الإشارةُ قولًا لبطَلَتِ الصلاةُ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، والنسائي في الكبرى رقم (١٠٨٩)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي عليه وم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَالِلهُ عَنْهُ.

أُمَّا الإقرارُ: فإنَّه ﷺ سأل جارية مُعاوية بنِ أبي الحَكَمِ رَضَيَلِتُهُ عَنْهُ، فقال لها النبيُّ وَعَلَيْهُ عَنْهُ، فقال لها النبيُّ وأَمنَ اللهُ؟ «أَمِنَ اللهُ؟ قالت: في السماء، قال: «أَعتِقُها؛ فإنَّها مُؤمنةٌ (أَن اللهُ؟ فكلمةُ (أينَ) يُستَفَهَمُ بها عنِ المكانِ، فأقرَّها على ذلك، وجعَلَ ذلك منها إيهانًا.

وأمَّا الإجماعُ فهو إجماعُ السلَفِ: الصحابةِ، والتابِعينَ، وتابِعيهم بإحسانٍ، وقد أجْمَعوا على ذلك، وهو أنَّ اللهَ تعَالَى في السهاءِ، وما منهم أحدٌ قال: إنَّ اللهَ في الأرضِ، أو: إنَّ اللهَ لا يُقالُ: إنَّه في السهاءِ ولا في الأرضِ؛ أبدًا، بل كلُّهم مُتَّفِقونَ على أنَّ اللهَ تعَالَى في السهاءِ.

وقد نقَلَ إجماعَهم كثيرٌ من أهلِ العِلمِ رَحَهُمُ اللهُ، وهذا معلومٌ بالضرورةِ من حالِ هؤلاء السادةِ الكِرامِ رَضَالِكَ عَنْهُم اللهُ يُمكِنُ أَنْ يَصِفُوا اللهَ تَعَالَى بأَنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يَصِفُوا اللهَ تَعَالَى بأَنَّه لا في مكانٍ، ولا بأنَّه في كلِّ مكانٍ، بل هُم يقولونَ: إنَّ اللهَ في السهاءِ، كها قال ربُّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وأمَّا العقلُ فإنَّنا نقولُ: هلِ العُلوُّ صِفةُ كَمالٍ أو نَقصٍ؟

الجوابُ أَنَّ كلَّ أَحَدِ يقولُ: صِفةُ كَهالٍ بلا شكِّ، وذلك أَنَّنا نقولُ: إمَّا أَنْ يكونَ اللهُ تَعَالَى فوقَ العالَمِ، أو تحتَ العالَمِ، أو معَ العالَمِ؛ أمَّا كونُهُ تحتَهم فهذا شيءٌ لا يمكِنُ، ولا يَليقُ باللهِ عَنَّوَجَلَّ لأَنَّه يَقْتَضِي أَنْ يكونَ العالَمُ فوقَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ منزلةً ومكانةً، وأمَّا كونُهُ معهم، فلا يُمكِنُ أيضًا؛ لأنَّه نقصٌ، ويَستَلزِمُ أَنْ تُحيطَ به الأماكنُ التي فيها هؤلاء الناسُ، وأمَّا كونُهُ فوقَهم، فهذا هو المطلوبُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

وعلى هذا فنقولُ: إنَّ العقلَ دلَّ على هذا من وَجهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّه لا يَرتابُ أَحَدٌ أَنَّ العُلوَّ صِفةُ كَمَالٍ، وأَنَّ اللهَ تَعَالَى موصوفٌ بصفاتِ الكَمَالِ.

الوجهُ الثاني: أَنْ يُقالَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِمَّا أَنْ يكونَ فوقَ العالَمِ، أو معَهم، أو تحتَهم، وذكَرْنا أَنَّ كونَه تحتَهم مُمتنِعٌ؛ لأَنَّه لا يَليقُ فهُو يَقْتَضِي أَنَّ المخلوقاتِ تكونُ أكملَ منَ اللهِ، وكونُهُ معَهم غيرُ مُمكِنٍ أيضًا؛ لأَنَّه يَقْتَضِي أَنْ يكونَ الخالِقُ في درجةِ المخلوقِ، وأَنْ تكونَ الأشياءُ محيطةً به، إذنْ: لم يَبْقَ إلَّا شيءٌ واحدٌ، وهو أَنْ يكونَ اللهُ فوقَهم، فكانت دَلالةُ العقلِ على عُلوِّ اللهِ من هذَيْنِ الوجهَيْنِ.

وأمَّا دَلالةُ الفِطرةِ، وهي التي فُطِرَ عليها الإنسانُ، بحيث لا يحتاجُ معها إلى تدريسٍ أو تعليم، يَعْني أنَّ فِطرتَهُ تَهْديهِ بدونِ أيِّ مُعلِّم، فمن أمثلةِ دَلالتِها على عُلوِّ اللهِ بذاتِهِ: أنَّ كلَّ إنسانٍ إذا عَطِشَ يَطلُبُ الماءَ بمُقْتَضى الفِطرةِ، فلم يُدَرِّسْ له أَحَدٌ، ويقولُ له: إذا عَطِشْتَ فاطلُبِ الماءَ، وإذا جاعَ طلَبَ الطعامَ بمُقْتضى الفِطرةِ، وإذا صارَ مُتعبًا طلَبَ الراحة، وعلى هذا فقِسْ.

فهذه أشياءُ فِطريَّةٌ لا تَحتاجُ إلى تَعليمٍ أو مُعلِّمٍ، وما دامَتْ أمرًا فِطريًّا فيَسْتَوي فيه العاقلُ وغيرُ العاقلِ، حتى البهائمُ تَهْتَدي لهذا، فإذا جاعَتِ البهيمةُ طلَبَتِ الأكل، وكذلك إذا عطِشَتْ، وإذا تعبَتْ طلَبَتِ الراحة، وإذا كانت في الشتاءِ فإنها تتبَّعُ الشمس، وإذا كانت في الصيفِ تتبَّعُ الظلَّ.

ودَلالةُ الفِطرةِ على عُلوِّ اللهِ أيضًا أمرٌ فِطريٌّ، فالإنسانُ مفطورٌ عليه بدونِ أيِّ مُعلِّم، ولهذا نَجِدُ الإنسانَ عندَما يَدْعو اللهَ عَنَّ عَلَى فإنَّ قلبَه يَلتفِتُ نحوَ العُلوِّ،

ويدُلُّ لهذا أنَّ الحيواناتِ تَعرِفُ أنَّ اللهَ تعَالَى في السهاءِ؛ لأنَّ هذه دَلالةٌ فِطريَّةٌ.

يُذكَرُ أَنَّ سُلَيهانَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ خرَجَ يومًا يَستَسْقي، فرَأَى نَملةً مُستَلْقيةً على ظَهرِها رافعة قوائمها نحو السهاء تقول: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلتٌ من خلقِك، فلا تَمَنعْ عنَّا رِزقَكَ (۱)، ولم يُدَرِّسُها أَحَدٌ، فهذا أمرٌ فُطِرَ عليه الخَلقُ عاقلُهُ وبَهيمُهُ.

وكان أبو المعالي الجُوَيْنيُّ -وهو منَ الأشاعرةِ، والأشاعرةُ يُنكِرونَ العُلوَّ النداتِّ - كان يُقرِّرُ استواءَ اللهِ على عَرشِهِ، فقال له أبو جَعفرِ الهَمَذَانيُّ: يا أستاذُ، دَعْنا من ذِكْرِ العَرشِ واسْتِواءِ اللهِ عليه؛ لأنَّ استواءَ اللهِ على العَرشِ دَليلُهُ سَمْعيُّ، وليس عَقْليًّا، فلولا أنَّ اللهَ أَخبَرَنا أنَّه اسْتَوى على العَرشِ ما عَلِمْنا، وأخبِرْنا عن هذه الضرورةِ: ما قال عارف قطُّ: «يا اللهُ» إلَّا وجَدَ من قلبهِ ضَرورةً بطلبِ العُلوِّ، فصارَ يقولُها أمامَ العوامِّ -وهم سيصدِّقونَ كلامَ أبي جَعفرٍ - لأنَّه مُقْتضى الفِطرةِ، فصارَ أبو المَعالى الجُويْنيُّ يَضرِبُ على رَأْسِه، ويَصرُخُ، ويقولُ: حَيَّرَني الهَمَذَانيُّ (٢)؛ لأنَّه ليس عندَه جوابٌ على هذا.

فتبيَّنَ أنَّ اللهَ عَنَّهَجَلَ عالٍ بذاتِهِ في الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والعقلِ، والفقلِ، والفطرةِ.

يَبْقى النظرُ أَنْ نقولَ: هل أَحَدٌ خالَفَ في هذا الذي قامَتْ عليه الأدلَّـةُ العظيمةُ؟

⁽۱) أخرجه أحمد في الزهد رقم (٤٤٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٦٢)، عن أبي الصديق الناجي من قوله. وأخرجه الدارقطني في السنن (٢/ ٦٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٢٥ – ٣٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ مرفوعًا دون ذكر اسم النبي سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ.

⁽٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/ ٦٤٢-٦٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٥).

الجواب: نَعم، خالَفَ في ذلك طائفتانِ:

الطائفةُ الأُولى تقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَقَالَ لا يوصَفُ بالعُلوِّ، ولا بالسُّفْلِ، يَعْني: لا تقولُ: إنَّ اللهَ فوقُ أو تحتُ، ولا تُثبِتُ له أيَّ مكانٍ، فتقولُ: ليس داخلَ العالَم، ولا تقولُ: ليس داخلَ العالَم، ولا خارجَهُ، ولا فوقَهُ، ولا تحتَهُ، ولا يَمينَهُ، ولا شِمالَهُ، ولا مُتَصِلٌ، ولا مُنفَصِلٌ، هكذا يَرَوْنَ معبودَهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فأين يكونُ؟ الجوابُ: الحقيقةُ أنَّه عَدمٌ، كما أنَّ هذا الطريقَ وهي الاعتهادُ على السَّلبِ في صِفاتِ اللهِ طريقٌ مُبتَدَعٌ، وكما أنَّهم هذا الطريقَ وهي الاعتهادُ على السَّلبِ في صِفاتِ اللهِ طريقٌ مُبتَدَعٌ، وكما أنَّهم إذا نَفَوْا هذا النَّفي بالنسبةِ للهِ عَرَقِجَلَّ فإنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّهم لم يُشِبتوا وُجودَهُ، كما قال بعضُ علماءِ السَلفِ رَحْهُ ولسَّهُ: لو قيلَ لنا: صِفوا العَدمَ! لم نَجِدْ أعظمَ إحاطةً من هذا الوصفِ.

فإذا قال قائلٌ: هذا الكلامُ الذي لا يُعقَلُ، والذي حقيقتُهُ النفيُ والتعطيلُ المَحْضُ، فها الذي حَلَهم عليه؟

نقولُ: إنَّ الذي حَمَلَهم عليه اعتقادُهم أنَّ إثباتَ الجِهةِ والمكانِ للهِ عَنَّوَجَلَّ يَستلزِمُ أنْ يكونَ مُنحازًا، وأنْ يكونَ جِسمًا، وما أشبَهَ ذلك ممَّا زَعَموا أنَّ نَفيَهُ تَنزيهُ للهِ.

وقد سبَقَ لنا القولُ في مثلِ هذه الكلماتِ التي لم تَرِدْ في الكتابِ، ولا في السُّنَّةِ من حيثُ اللفظُ لا يجوزُ إثباتُها ولا نَفيُها.

أمَّا من حيثُ المَعْنى: فإنْ أُريدَ به حتَّ قَبِلْناه، لكن ليس بهذه الألفاظِ؛ لأنَّها لم تَثْبُتْ، وإنْ أُريدَ به باطلٌ ومَعْنَى لا يَليقُ بالله؛ فإنَّه يجِبُ علينا رَدُّها، وعليه فلا يجوزُ أَنْ نَنفيَ ما أَثْبَتَهُ اللهُ لنَفْسِه بهذه الكلماتِ المُجمَلةِ الموهِمةِ، بلِ الواجبُ أَنْ نقولَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فَوْقَ كُلِّ شَيءٍ، ولا يَستلزِمُ مَا تقولُـونَ؛ لأَنَّنَا نَعلَمُ أَنَّه لا يَستلزِمُ أمرًا لا يَليقُ باللهِ أبدًا، فنحن نَرُدُّ عليهم بها سبَقَ من أدلَّةِ الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والعقلِ، والفِطرةِ.

ونَرُدُّ عليهم أيضًا بأنَّ ما وصَفْتُمُ الله به من هذه الأوصافِ يَستلزِمُ لا محالة أنْ يكونَ مَعدومًا، فأين هو إذا لم يكُنْ داخلَ العالَمِ ولا خارجَهُ، ولا مُتَّصِلُ ولا مُنفصِلُ، ولا فوقُ ولا تحتُ، ولا يَمينًا ولا شِمالًا. إلخ؟! ولا رَيبَ أنَّ اللازمَ يدُلُّ على فسادِ الملزومِ إذا كان اللازمُ فاسدًا؛ ولهذا دائيًا تَبطُلُ الأقوالُ ببيانِ بُطلانِ لوازِمِها.

والذين يقولونَ بهذا القولِ هم الجَهْميَّةُ، وهو مذهبٌ باطلٌ بدَلالةِ:

١ - الكتاب.

٢- السُّنَّةِ.

٣- الإجماع.

٤ - العقل.

٥- الفِطرةِ.

ويَلزَمُ من هذا القولِ أنْ يكونَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا شيءَ، وأنَّه معدومٌ، ونقولُ لهم: هذه الطريقُ التي سلَكْتُموها في الصفاتِ السلبيِّةِ لم تكنْ معهودةً لا في القُرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، ولا في كلامِ السلَفِ، ومَن أرادَ أنْ يعرِفَ سَخافةَ هؤلاء، وسُقوطَ أقوالِهم، فلْيُطالِعْ كتابَ الإبانةِ لأبي الحَسَنِ الأَشْعَريِّ.

الطائفةُ الثانيةُ تقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ، فأَنْكَروا العُلوَّ؛ لأنَّه لو كان عاليًا لكان في العُلوِّ، ويَستدِلُّونَ بدليلِ منَ القُرآنِ والسُّنَّةِ.

فمنَ القُرآنِ قولُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَرَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَظِير مَن نَظِير مِن نَجْوَى ثَلَثَةٍ إِلّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ يَكُونُ مِن نَظِيكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلّا هُو سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلّا هُو سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلَّا هُو سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلَّا هُو سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ مَنْ مَا كَانُوا ﴾ [المجادلة:٧]، و(أين) شَرْطيَّةٌ، وصيغُ الشرطِ تدُلُّ على العُموم.

وقال -سُبْحانَه-: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَغْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ مَعَكُمُ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد:٤].

وليَّا رفَعَ الصحابةُ أصواتَهم بالذِّكْرِ قال لهمُ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ: «أَيُّها الناسُ، أَرْبِعوا على أنفُسِكم، فإنَّكم لا تَدْعونَ أصمَّ، ولا غائبًا، إنَّا تَدْعونَ سَميعًا بَصيرًا، إنَّ الذي تَدْعونَه أقرَبُ إلى أَحَدِكم من عُنقِ راحلتِهِ (۱).

ويقولُ أصحابُ هذا القولِ: هذا كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِهِ ﷺ وهي سلاحُكم الذي تَتسلَّحونَ به علينا، وعلى غيرِنا، فإمَّا أنْ تَرْموا به في هذه المسألةِ، وإمَّا أنْ تَنْبِذُوهُ.

والجوابُ على استدلالِهم هذا -وباللهِ التوفيقُ- أَنْ نقولَ: كلامُ اللهِ عَزَّفَجَلَّ وكلامُ رسولِهِ ﷺ يُصدِّقُ بعضُه بعضًا، ولا يُبطِلُ بعضُه بعضًا، فلدَيْنا منَ الكتابِ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، رقم (٢٩٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والعقلِ، والفِطرةِ، ما يدُلُّ دَلالةً قاطعةً على أنَّ اللهَ تَعَالَى في السهاءِ، وفي العُلوِّ كما تقدَّمَ.

ونحن إذا قُلْنا: إنَّه بذاتِهِ في الأرضِ، وفي كلِّ مكانٍ بَطَلَتْ دَلالةُ هذه الأدلَّةِ جُملةً وتَفصيلًا؛ لأنَّه يَنتَفي أنْ يكونَ عاليًا، وكلامُ اللهِ ورسولِهِ لا يمكِنُ أنْ يُناقِضَ بعضُه بعضًا أبدًا، وعلى هذا فنقولُ: إنَّ الاستدلالَ غيرُ صحيحٍ، والإنسانُ لا يمكِنُ أنْ يَثبُتَ له ما ادَّعاهُ إلَّا بثُبوتِ الدليلِ، وثُبوتِ دَلالتِهِ على المُدَّعى، وإلَّا لم يَثبُتْ ما ادَّعاهُ.

فإنْ قال قائلٌ: كيف نجمَعُ بينَهما إذنْ؟

فالجوابُ: نقولُ: إنَّ اللهَ عَرَّفَجَلَ في العُلوِّ، وهو معنا حقيقةً؛ لأَنَّه -سُبْحانَه- يُحيطُ بكلِّ شيءٍ، فكلُّ المخلوقاتِ؛ السَّمَواتُ والأرضُ كلُّها في كفِّ الرحمنِ كخَرْدلةٍ في كفِّ أَحَدِنا، فهو معنا، وإنْ كان على العَرش.

أمَّا أَنْ نقولَ: إِنَّه في كلِّ الأمكنةِ فلا، ولا مانعَ من أَنْ يَجتمِعَ الدَّليلانِ؛ لأَنَّ اللهَ ليس كمِثلِهِ شيءٌ في جميع صِفاتِهِ، ونقولُ: إنَّه لم يَزَلْ في لسانِ العَربِ أَنْ يُطلِقوا على الشيءِ أَنَّه معَهم، وليس بأمكنتِهم، فهم يقولونَ في أسفارِهم: ما زِلْنا نَسيرُ والقُطبُ على يَمينِنا، والقَمرُ معَنا، ومكانُ القمرِ في السهاءِ، ويقولونَ: ما زِلْنا نَسيرُ والقُطبُ على يَمينِنا، وهو على يَمينِهم لكنّه فوقُ.

فالعَربُ تُطلِقُ المعيَّةَ على الشيءِ حقيقةً، وإنْ كان ليس في المكانِ، وها هو القائدُ يقولُ للجُندِ: اذْهَبوا إلى المَيدانِ وأنا معَكم، وهو في غُرفةِ العمليَّاتِ الحربيَّةِ يُدبِّرُ الجُيوشَ، وليس معَهم في المعركةِ.

وحينَئذٍ نقولُ: إنَّ ما ادَّعيْتُم منَ المعيَّةِ الذاتيَّةِ في المكانِ الذي نحن فيه هذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه يَتنافى معَ العُلوِّ، لكنْ ما نَدَّعيهِ نحن من أنَّه معَنا، وهو على عَرشِهِ أمرٌ مُكنٌ؛ لأمور:

أَوَّلًا: لأنَّ الخالقَ لا يُقاسُ بالمخلوقِ.

ثانيًا: أنَّنا نَجِدُ في المخلوقاتِ ما يكونُ عاليًا عنَّا، ويُقالُ: إنَّه معَنا، وحينَئذٍ فكلامُ اللهِ لا يُناقِضُ بعضُه بعضًا.

ثالثًا: نقولُ: إنَّ قولَكم هذا يَستلزِمُ معانيَ باطلةً لا تَليقُ باللهِ، إمَّا تَعدُّدُ الخالقِ أو تَجزُّؤُهُ، فيكونُ بعضُه هنا وبعضُه في مكانٍ آخر، أو يكونُ أجزاءً غيرَ محصورةٍ لا يُحصيها إلَّا اللهُ عَزَّفَجَلَّ أو تَعدُّدُه يكونُ هنا إلهُ، وفي مكانٍ آخرَ إلهُ، وكِلا المَعنييْنِ باطلٌ لا يَصِحُّ.

ومنَ اللوازِمِ الباطلةِ أيضًا يَستلزِمُ أَنْ يكونَ اللهُ تعَالَى مُحَاطًا بالمَخلوقاتِ، ويَلزَمُ من هذا الباطلِ أَنْ يكونَ اللهُ في الأماكنِ القَذِرةِ؛ لأَنَّ الواحدَ منَّا يدخُلُ في الأماكنِ القَذِرةِ وَيَقْضي حاجتَهُ، فإذا قُلتَ: إنَّه معَكَ بذاتِهِ مَعْناهُ أَنَّه معَكَ في هذا المكانِ القَذِرِ، والذي تَستَحْيي أَنْ تتكلَّمَ به عن سُلطانٍ، أو وزيرٍ، وأنتَ الآنَ تَجعَلُهُ مَقَرًّا للسميع البَصيرِ؟!

قال ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَلزَمُ على قولِهم أنْ يكونَ في بُطونِ الكِلابِ، والسِّباعِ، والثعابينَ، وما أشبَهَ ذلك^(۱).

ومنَ اللوازِم الباطلةِ: أنَّ قولَهم هذا مُخالِفٌ لَمَا كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ،

⁽١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٩٩).

وسلَفُ الأُمَّةِ، فإنَّه لم يقُلْ أَحَدُّ منهم ذلك أبدًا، كها نقَلَ إجماعَهم كثيرٌ منَ العُلهاءِ، وأنْكروا على الجَهميَّةِ.

فإنْ قُلتَ: فَهِمْنا أَنَّ هذا القولَ باطلٌ، فما حُكمُ مَن يقولُ به؟

فالجوابُ: نُكَفِّرُهُ لِتكذيبِهِ الكتابَ، والسُّنَّةَ، وإجماعَ الأُمَّةِ، ولِإستِلزام قولِهِ تَنَقُّصَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ تَنَقُّصًا لا يَليقُ بأَدْنى الناسِ، فَضْلًا عنِ الخالقِ عَنَّوَجَلَّ فأنا أُكَفِّرُهُ، ولا أتوقَفُ في تَكفيرِهِ، وأقولُ: هذا خارجٌ منَ الإسلامِ إذا ماتَ لا أُصَلِّي عليه، ولا أَدفِنُهُ معَ المُسلِمينَ، وأُفَرِّقُ بينَهُ وبينَ زَوجتِهِ، حتى يتوبَ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

الخُلاصةُ: أنَّ هذا القولَ في غايةٍ منَ الضلالةِ، ومنَ السفاهةِ والبُطلانِ، فكيف يَصِفونَ اللهَ عَنَّوَجَلَّ بهذا الوصفِ الذي لا يَستطيعُ أَحَدٌ أَنْ يَصِفَ اللهَ به، فهذا القولُ باطلٌ بالأدلَّةِ الخَمسةِ الدالَّةِ على عُلوِّ اللهِ، وبها يَلزَمُ عليه منَ اللوازِمِ الباطلةِ، كها أشَرْنا إليها من قَبلُ.

أقسامُ المعيَّةِ:

المعيَّةُ التي وصَفَ اللهُ بها نفْسَهُ تَنقَسِمُ إلى قِسميْنِ:

١ – عامَّةٍ.

٢- خاصَّةٍ.

أَمَّا العامَّةُ فهي العامَّةُ لكلِّ أحدٍ، سواءٌ كان مؤمنًا أو كافرًا، بَرَّا أو فاجرًا، ومنها قولُهُ تعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَجَوَىٰ ثَلَثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْنَ مِن ذَالِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة:٧].

فكلُّ أحدٍ سواءٌ كان مؤمنًا أو كافرًا، بَرَّا أو فاجرًا، فاللهُ تعَالَى معَه، وهذه المعيَّةُ تَقْتَضي الإحاطةَ بالخَلقِ عِلمًا وقُدرةً، وسُلطانًا وتَدْبيرًا، وغيرَ ذلك.

واللهُ تعَالَى مُحيطٌ بالخَلقِ كلِّهم، بهذه الأوصافِ التي هي: العِلمُ، والقُدرةُ، والسُلطانُ، والتدبيرُ، وغيرُ ذلك من مُقتَضَياتِ الرُّبوبيَّةِ، ولا أَحَدَ يخرُجُ عن هذا.

أمَّا المعيَّةُ الخاصَّةُ فهي أيضًا مُقيَّدةٌ بشخصٍ، ومُقيَّدةٌ بوصْفٍ.

مثالُ الْمُقيَّدةِ بشخصٍ قولُهُ تعَالَى لموسى وهارونَ -عليهما السلامُ-: ﴿لَا تَخَافَاً اللهِ مَعَكُما السلامُ-: ﴿لَا تَخَافَا اللهِ مَعَكُما السلامُ-: معَكَما. السلامُ-: معَكما.

ومن أمثلتها قولُهُ تعَالَى عن محمَّدٍ عَلَيْهُ وصاحبِهِ أَبِي بَكْرٍ رَضَالِكُهُ عَنهُ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا﴾، وما عَلِمْنا المعيَّة قُيِّدَتْ بشخصٍ إلَّا بموسى وهارونَ، أو بمحمَّدٍ عَلَيْهُ وأبي بَكْرٍ رَضَالِتُهُ عَنهُ بمنزلةِ هارونَ عَلَيْهِ السَّكَمُ بالنسبةِ للمعيَّةِ، ولو كان أَحَدُّ أَشْرَفَ من أَبِي بَكْرٍ رَضَالِتُهُ عَنهُ لاستحقَّ هذه المعيَّة.

وبه نَعرِفُ بُطلانَ ما يتفَوَّهُ به الرافضةُ على قولِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لعليِّ ابنِ أبي طالب: «أنتَ مني بمنزلةِ هارونَ من موسى، إلَّا أَنَّه لا نبيَّ بَعْدي (())، قالوا: إذنْ عليٌّ أحقُّ بالخلافةِ من أبي بَكرٍ؛ لأنَّ هارونَ خلَفَ موسى في قومِهِ، فإذنْ يكونَ أبو بَكرٍ ظالمًا لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُا فيكونُ -على رَأْيِهم - كافرًا، وعُمَرُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ كذلك؛ لأنَّه الذي خلَفهُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة تبوك، رقم (٤٤١٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضَالِيَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٤)، من حديث سعد ابن أبي وقاص رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

قال بعضُ الروافضِ: وعليُّ بنُ أبي طالبٍ كافرٌ أيضًا، لأنَّه لم يأخُذُ بحقِّهِ، ودافَعَ عن كُفرِه، فهؤلاء كَفَروا بظُلمِهم، وهو كفَرَ بعدمِ رَفعِ الظلمِ والمُدافعةِ.

ولكنّنا إذا تأمَّلْنا سببَ الحديثِ عرَفْنا مُرادَ النبيِّ ﷺ بقولِهِ: «أنتَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى»؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لَّا خرَجَ لتَبوكَ خلَّفَ عليًّا في أهلِهِ، قالَ: يا رسولَ اللهِ، ثُخَلِّفُني في النساءِ والوِلْدانِ عنِ الغَزْوِ؟ فقال له عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَلامُ: «أَمَا تَرْضى أَنْ تكونَ مني بمنزلةِ هارونَ من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بَعْدي».

فهو بمنزلةِ هارونَ من موسى في أيِّ شيءٍ؟ في هذا التخليفِ: حيثُ خلَّفْتُكَ في أَهْلِي كَمَا خَلَّفَ موسى هارونَ في قومِهِ، والأمرُ واضحٌ، فتخصيصُ السببِ للعُمومِ أمرٌ ظاهرٌ، إذا كان هناك أدلَّةٌ تَدُلُّ على عدمِ عُمومِهِ، ولدَيْنا أدلَّةٌ تَدُلُّ على عدمِ عُمومِهِ، ولدَيْنا أدلَّةٌ تَدُلُّ على عدمِ عُمومِهِ، وأنَّ الخليفة بعدَ رسولِ اللهِ عَلَيْهُ هو أبو بَكرٍ رَضَالِكَ عَنهُ وليس هذا موضِعَ عدمٍ عُمومِهِ، وأنَّ الخليفة بعدَ رسولِ اللهِ عَلَيْهُ هو أبو بَكرٍ رَضَالِكَ عَنهُ وليس هذا موضِعَ بَحثٍ، لكنْ ذكرْتُ هذا استِطْردًا؛ لأنَّ المعيَّةَ الشخصيَّةَ لم نَعلَمْها إلَّا في هارونَ وموسى، وفي محمَّدٍ عَلَيْهُ وأبي بَكرِ.

وتكونُ المعيَّةُ الخاصَّةُ مُقيَّدةً بوصفٍ، مثلَ قولِهِ تعَالَى: ﴿أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُنَقِينَ ﴾ [البقرة:١٩٤]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَ اللّذِينَ اتَّقَواْ وَاللّذِينَ هُم تُحَسِئُونَ ﴾ [البقرة:١٩٤]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصّبِرِينَ ﴾ [البقرة:١٥٣]، وأشباهِ ذلك من الآياتِ الكثيرةِ الدالّةِ على أنَّ اللهَ تعَالَى مع هؤلاء الموصوفينَ بهذه الصفاتِ، وهذه المعيَّةُ تَقْتَضي معَ الإحاطةِ نَصرًا وتَأْيِيدًا لهؤلاء الذين أضيفَتْ إليهم.

وهناك معيَّةٌ خاصَّةٌ لكنَّها تَقْتَضي التحديدَ، كما في قولِهِ تعَالَى: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّهِ وَهُوَ مَعَهُمَ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

لكنَّها ذُكِرَتْ ببعض أفرادِها، فهي منَ المعيَّةِ العامَّةِ، وليست خاصَّةً.

الجمعُ بينَ المعيَّةِ والعُلوِّ:

أمَّا الجمعُ بينَها وبينَ العُلوِّ فقد تقدَّمَ في بيانِ الردِّ على الجَهميَّةِ الحُلوليَّةِ، وأنَّه لا مُنافاةَ بينَ المعيَّةِ وبينَ العُلوِّ، وبإمكانهما في المَخلوقاتِ ففي الخالِقِ أَوْلى، ثُم لو قُدِّرَ لا مُنافاةَ بينَ المعيَّةِ وبينَ العُلوِّ، فإنَّ الخالِقَ لا يُقاسُ بالمخلوقِ، فلا يَتَعارَضانِ في أنَّهما مُتعارِضانِ بالنِّسبةِ للمخلوقِ، فإنَّ الخالِقَ لا يُقاسُ بالمخلوقِ، فلا يَتَعارَضانِ في حقِّه، قال تعالى: ﴿وَبِلَهِ ٱلمَثَلُ ٱلْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

المَثَالُ الثَّاني: استواءُ اللهِ تعَالَى على العَرشِ.

وهو ثابتٌ في القُرآنِ في سَبعةِ مواضِعَ، وأَجَمَعَ عليه السلَفُ رَحَهُمُ اللّهُ قال اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَ رَبَّكُمُ اللّهُ ٱللَّهُ ٱللَّهَ ٱللَّهَ ٱللَّهَ ٱللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّاللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّا الللّ

و(اسْتَوى) في اللُّغةِ العربيَّةِ تَأْتِي على أربعةِ أوجهٍ:

الأوَّلُ: مقرونةً بـ(إلى).

الثاني: مقرونةً بـ(علي).

الثالثُ: مقرونةً بالواوِ.

الرابعُ: غيرَ مقرونةٍ بشيءٍ.

الوجهُ الأوَّلُ: إذا جاءَتْ مقرونةً بـ(إلى)، صارَ مَعْناها القَصدَ معَ الارتفاعِ، مثلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿ هُو الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اَسْتَوَىٰ إِلَى اَلسَكَمَآهِ ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ إِلَى اَلسَكَمَآهِ ﴾ [فصلت: ١١]، هذان مَوضِعانِ في القُرآنِ جاءَتِ (اسْتَوى) فيهما مقرونةً بـ(إلى).

وقد فسَّرَها ابنُ كَثيرِ رَحَمُهُ اللَّهُ بالقَصدِ (١)، وفسَّرَها ابنُ جَريرِ رَحَمَهُ اللَّهُ بالارتفاعِ (٢)، ولا مانِعَ أَنْ نقولَ: إنَّها جامعةٌ بينَ الأمرَيْنِ؛ لأنَّها لا يَتَنافيانِ، وإنَّها قُلْنا: إنَّها تتضمَّنُ مَعْنى القَصدِ؛ لأنَّ التعَدِّيَ بـ(إلى) يُفيدُ ذلك.

وعُلماءُ اللَّغةِ اختَلَفوا فيما إذا عُدِّيَ العاملُ بحَرفٍ لا يُعَدَّى به عادةً، هل يكونُ التجَوُّزُ في العاملِ؟ فمنهم مَن يَرى أنَّ التجَوُّزُ في العامِلِ؟ فمنهم مَن يَرى أنَّ التجَوُّزُ في العامِلِ، وأنَّ العامِلَ ضُمِّنَ مَعْنَى يَتعدَّى إلى معمولِهِ بهذا الحرفِ؛ ومنهم مَن يقولُ: إنَّ التجَوُّزُ في الحرفِ، وأنَّ هذا الحرفَ يُؤوَّلُ إلى حرفٍ يَتَناسَبُ معَ العامِلِ.

مثالُ ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿عَنْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾ [الإنسان:٦]، والعينُ لا يُشرَبُ بها، وإنّها يُشرَبُ بالإناءِ، ولكنْ يُشرَبُ منها، وقدِ اختَلَفَ علماءُ النحوِ فيها، هل نَجعَلُ التجوُّزُ في الحرفِ، وتكونُ الباءُ بمَعْنى (من)، أيْ: يَشرَبُ منها عبادُ اللهِ، أو أنَّ التجوُّزُ في الخِوفِ، وتكونُ ألباءُ بمَعْنى يَتَناسَبُ معَ الباءِ، فيُضَمَّنُ يَشرَبُ مَعْنَى يَرْوَى بها عبادُ اللهِ، أيْ: يَشرَبونَ شُرْبًا يَرْوَوْنَ به.

والصحيحُ الأخيرُ؛ لأنَّنا إذا قُلْنا بالتضمينِ صارَ هذا الفعلُ مُتَضمِّنًا لَمَعَنَيْنِ، المَعْني الذي يدُلُّ عليه الحرف، وشُمولُ الكلامِ مَعنيَيْنِ أَوْلى من شُمولِه مَعْني واحدًا.

وأمَّا قولُهُ تعَالَى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَى إِلَى ٱلسَّكَاآءِ ﴾، فإنَّه لو كانتِ (اسْتَوى) بمَعْنى: عَلا، لكانتِ ارتفَعَ عليها، لكنَّه قال: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَى إِلَى ٱلسَّكَمَآءِ ﴾ وإذا جُعِلَتِ (اسْتَوى)

⁽١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٢١٣).

⁽٢) تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري (٢٠/ ٣٩١).

هنا بمَعْنى ارتفَعَ، وصارَ المَعْنى: إنَّه ارتفَعَ إلى السهاءِ بعدَ أَنْ كَانَ نَازِلًا، والنزولُ مِتنِعٌ على اللهِ عَنَوْجَلَّ فمِن ثَمَّ أُحْتيجَ إلى تَضمينِ (اسْتَوى) مَعْنى قَصَدَ، أَيْ: قصَدَ إلى السهاءِ فسَوَّاها، لكنَّه قصدٌ بإرادةٍ تامَّةٍ كاملةٍ؛ لأنَّ (اسْتَوى) في حدِّ ذاتِها تدُلُّ على الكهالِ، وهذا ما فسَّرَها به ابنُ كثيرِ رَحَمَهُ اللَّهُ.

أمَّا ابنُ جَريرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: إنَّ (اسْتَوى) بِمَعْنى ارتفَعَ إلى السهاءِ، وليس لنا أَنْ نَتَصوَّرَ بأنَّه كان في الأوَّلِ تحتَها؛ لأنَّ هذا ممتنِعٌ على اللهِ، فنأخُذُ بظاهِرِ اللفظِ، وما عَدا ظاهرَ اللفظِ نَكِلُ عِلمَهُ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ولكن لا مانعَ أنْ نقولَ: إنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ولكن لا مانعَ أنْ نقولَ: إنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اللهِ عَمَ العُلوِّ والارتفاع.

الوجهُ الثاني: تُعَدَّى (اسْتَوى) بـ(على)، وإذا تَعدَّتْ بـ(على) صارَتْ بمَعْنى العُلوِّ والاستقرارِ ولا بُدَّ، ولا تَحتَمِلُ سِوى هذا المَعْنى، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعُمِ مَا تَرَكَبُونَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ [الزخرف:١٢-١٣]، وقال تعَالَى: ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾.

بلْ إِنَّهَا تَدُلُّ مِعَ ذلك على الكَهالِ؛ لأَنَّ أصلَ هذه المَادَّةِ (اسْتَوى) بِمَعْنى (كَمَلَ) فتكونُ اسْتَوى على العَرشِ أَيْ: عَلا عليه عُلوَّا تامًّا، وقد ورَدَ عنِ السلَفِ رَجَهُ مُراللَّهُ في تَفسيرِها أربعة مَعانٍ: اسْتَوى بِمَعْنى عَلا، واسْتَوى بِمَعْنى ارتفَعَ، واسْتَوى بِمَعْنى صَعِدَ، واسْتَوى بِمَعْنى استَقَرَّ.

الوجهُ الثالثُ: أَنْ تُقرَنَ بـ(الواوِ)، وتكونُ على هذا الوجهِ بمَعْنى التساوي، كقولِهم: اسْتَوى الماءُ والخشبةَ، فالواوُ واوُ معيَّةٍ، والخشبةُ مفعولٌ معَه.

الوجهُ الرابعُ: أنْ تأتيَ غيرَ مَقرونةٍ بشيءٍ، فتَدُلُّ على الكَمالِ، فتكونُ بمَعْنى

كَمَلَ، كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدُّهُ وَٱسْتَوَيَّ ﴾ أي: كَمَلَ.

والذي يَهُمُّنا من هذه الوجوهِ هو الذي تَعَدَّى بـ(على)؛ لأنَّنا نتكَلَّمُ عنِ اسْتِواءِ اللهِ على عَرشِهِ.

ونقولُ: إنَّ اللهَ تعَالَى ذكرَ استواءَهُ على عَرشِهِ في سَبعةِ مواضِعَ منَ القُرآنِ:

الموضعُ الأوَّلُ: في الأعرافِ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ اَلسَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ في سِــتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى اَلْعَرَاثِي ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الموضعُ الثاني: في يونُسَ: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْمَـرُشِ ﴾ [يونس:٣].

الموضعُ الثالثُ: في الرعدِ: ﴿ اللَّهُ الَّذِى رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۚ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الرعد: ٢].

الموضعُ الرابعُ: في طه: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥].

الموضعُ الخامسُ: في الفُرقانِ: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ ٱلسَّمَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَانُ ﴾ [الفرقان:٥٩].

الموضعُ السادسُ: في سورةِ السجدةِ: ﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُرُّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤].

الموضعُ السابعُ: في سورة الحديدِ: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الحديد:٤].

هذه سَبعة مواضِعَ في القُرآنِ، كلُّها جاءَتْ بهذا اللفظِ: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾، ومَعْناه: عَلا عليه عُلوًا خاصًا، غيرَ العُلوِّ العامِّ الشاملِ لجميعِ المخلوقاتِ، فالاستواءُ

عُلوٌّ خاصٌّ بالعَرشِ، وهو مُتضمِّنٌ للكمالِ والاستقرارِ.

وعُلوهُ عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عُلوٌ ذاتيٌّ؛ لأنَّ كلَّ فِعلٍ يُضافُ إلى اللهِ فهو إليه ذاتِهِ، فهو الَّذِي خلق السَّمواتِ والأرض، وهكذا كلَّ شيءٍ يُضيفُهُ اللهُ إلى نفْسِه، فهو مُضافٌ إليه ذاتِه، فيكونُ: ﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ بذاتِه، ولا حاجة إلى أنْ نقولَ بذاتِه؛ لأنَّ هناك لأنَّ هذا أمرٌ معلومٌ، لكنَّ بعض عُلماءِ السلفِ قالوا: اسْتَوى عليه بذاتِه؛ لأنَّ هناك مَن فسَّرَ الاستواءَ بمَعْنَى آخَرَ، فقالوا: اسْتَوى عليه بمُلكِهِ وسُلطانِه، وأنَّ مَعْنى اسْتَوى عليه بمُلكِهِ وسُلطانِه، وأنَّ مَعْنى من فسَر الاستواءَ بمَعْنَى آخَرَ، فقالوا: إنَّ لدَيْنا شاهدًا منَ اللَّغةِ، وأنَّ لدَيْنا مانعًا منَ اللَّغةِ هو قولُ الشاعرِ: من العَقلِ أنْ نَجعَلَ (اسْتَوى) بمَعْنى (عَلا)، والشاهدُ منَ اللَّغةِ هو قولُ الشاعرِ: قدِ اسْتَوى بِشْرٌ على العراقِ من خيرٍ سَيفٍ أو دَم مُهُراقِ

فاسْتَوى هنا بمَعْنى اسْتَوْلى، فقالوا: نَحمِلُ ما جاءَ في القُرآنِ على هذا.

والدليلُ العَقْلِيُّ: قالوا: إنَّ عندَنا دَليلًا عَقليًّا يَمنَعُ أَنْ تَكُونَ (اسْتَوى) بِمَعْنى (عَلا)، وهو أَنَّنا لـو جعَلْنا (اسْتَوى) بِمَعْنى (عَلا)، لزِمَ أَنْ يكونَ اللهُ جِسمًا، والجِسميَّةُ مُمتنِعةٌ، ولهذا يَعيبونَ أهلَ السُّنَّةِ والجهاعةِ، ويُلَقِّبونَهم بأنَهم مُجَسِّمةٌ، وقالوا: الجِسمُ مُتنعِعٌ؛ لأنَّ الأجسامَ مُتهاثِلةٌ، فيَلزَمُ على تَفسيرِها بالعُلوِّ أَنْ يكونَ اللهُ مُماثِلًا للمخلوقاتِ، وهذا مُمتنعٌ عَقلًا؛ إذ لا مناسبةَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ، ولا مُماثِلةً مُلا يُمكِنُ أَنْ يُفسَّرَ بأَنَّه عَلا واستَقَرَّ.

وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يقولونَ:

أَوَّلًا: نحن نُفسِّرُهُ بالعُلوِّ والاستقرارِ؛ لأنَّ لدَيْنا شواهدَ منَ القُرآنِ أَقْوى من شاهِدِكم، فقد قال اللهُ تَعَالَى: ﴿ لِنَسْتَوُءُا عَلَى ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِكُمُ إِذَا ٱسْتَوَيْثُمُّ

عَلَيْهِ ﴾ [الزخرف:١٣]، وكلَّ أحدٍ يَعرِفُ أنَّ الاستواءَ هنا بمَعْنى العُلوِّ: عُلوِّ الراكبِ على البَعيرِ، وعُلوِّهِ على الفُلكِ، وهذا شاهدٌ من القُرآنِ أفصحِ الكلامِ، وقال تعَالَى لنوحٍ: ﴿فَإِذَا السَّتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَعَكَ عَلَى ٱلْفُلكِ﴾، فأنتم إذا أتَيْتُم إلينا بشاهدٍ من قصائدِ العربِ نأْتِ إليكم بشاهدٍ من كلامِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ الذي هو أفصحُ الكلامِ، وأثبَتُ الكلامِ.

ثانيًا: هذا البيتُ الذي استَشهَدْتُم به بيتٌ مُولَّدٌ، أيْ: جاءَ بعدَ تَغيُّرِ اللسانِ، فلا يُحتَبُّ به؛ لأنَّه قَطْعًا كان بعدَ تولِّي بِشرِ بنِ مَرْوانَ على العراقِ، وإذا جاءَ الكلامُ بعدَ تَغيُّرِ اللسانِ فلا حُجَّةَ فيه؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ هذا ممَّا دخَلَهُ التغييرُ.

ثالثًا: إنَّ هذا البيتَ لا يُعلَمُ قائلُهُ، والاستشهادُ بالشيءِ مَعْناهُ احتجاجٌ به، والحُجَّةُ تَحتاجُ إلى القائلِ؟! وهذا البيتُ لم يَثبُتْ بسَندٍ صحيحٍ، فإنَّ قائلَهُ مجهولٌ، والمجهولُ لا يُعتَدُّ بقولِهِ.

رابعًا: أَنْ نقولَ: هَبْ أَنَّ السَّنَدَ صحيحٌ إلى المُنشِدِ، وأَنَّ المُنشِدَ مَعلومٌ، وأَنَّه معلومٌ أَنَّه عربيٌّ لم يَتغيَّرُ لسائهُ بالأعجميَّةِ، فإنَّ لدَيْنا مانعًا يَمنَعُ من كونِ اسْتِوائِهِ على العراقِ بمَعْنى عُلوِّهِ الجِسيِّ عليه، وهو أنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يَعلُوَ على العراقِ حِسًّا، فيكونَ الاسْتِواءُ هنا اسْتِواءً مَعنويًّا بمَعْنى المُلكِ والسيطرةِ.

أمَّا الردُّ على دليلِهمُ العقليِّ: فنقولُ:

أُوَّلًا: ماذا تُريدونَ بالجِسمِ؟ إِنْ أَرَدْتم بالجِسمِ الذي نَفَيْتُمُ الاسْتِواءَ من أَجْلِه مَعْنَى لا يَليقُ باللهِ عَنَّوَجَلَّ فهذا مُعتنِعٌ، ولا يُمكِنُ أَنْ يكونَ لازمًا منَ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ الكتابَ والسُّنَّة حَقُّ، ولا يَلزَمُ منَ الحقِّ إلَّا ما كان حقًّا، ولا يُمكِنُ أَنْ يَلزَمُ منَ الحقِّ إلَّا ما كان حقًّا، ولا يُمكِنُ أَنْ يَلزَمَ منَ

الكتابِ والسُّنَّةِ شيءٌ باطلٌ أبدًا؛ لأنَّكَ لو قُلتَ: إنَّه يَلزَمُ من نُصوصِ الكتابِ والسُّنَّة هذا الشيءُ الباطلةِ، وهذا شيءٌ مُستحيلٌ؛ لأنَّ القُرآنَ حَقُّ.

وإنْ أَرَدْتُم بالجِسمِ الشيءَ القائمَ بنَفْسِهِ، الْمُتَّصِفَ بها يَليقُ به منَ الصفاتِ، فنحن نُثبتُ ذلك للهِ، وهذا لا يَضُرُّ.

ثانيًا: إذا قُلتَ: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْمَرْشِ ﴾ بمَعْنى اسْتَوْلى على العَرشِ، فإنَّه يَلزَمُ منه لوازمُ باطلةُ، منها:

١- أَنْ يكونَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قبلَ أَنْ يَستويَ عليه غيرَ مالكٍ له، ويكونَ عليه غيرَ مالكٍ له، ويكونَ عليه غيرَ الله من قبلُ؛ لأنَّ الله تعَالَى قال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾، و(ثُم) تدُلُّ على الترتيب، وعلى هذا فيكونُ العرشُ قبلَ الستواءِ اللهِ عليه مِلْكًا للغيرِ، فمَنِ الذي مَلكَهُ؟! سيقولُ: لا مالكَ له إلَّا اللهُ، إذنْ: فاللهُ قد ملكَ العرشَ قبلَ خَلقِ السَّمَواتِ والأرضِ.

ثُم يَلزَمُ لازمٌ آخَرُ باطلٌ، وهو أَنَّكَ إذا قُلتَ: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَ ٱلْعَرْشِ ﴾ بِمَعْنى اسْتَوْلى على الأرضِ؛ لأنَّ الكُلَّ اسْتَوْلى على العرشِ، وعلى الأرضِ؛ لأنَّ الكُلَّ مِلكٌ للهِ، ولا أَحَدَ يَستَجيزُ أَنْ يقولَ: إنَّ اللهَ مُستَوِ على الأرضِ، لكنْ على زَعمِكمُ الباطلِ أنَّ اسْتَوى بِمَعْنى اسْتَوْلى، فإنَّه يَجوزُ.

ثالثًا: نقولُ: إنَّ هذا القولَ يَستَلزِمُ النقْصَ للهِ عَنَّقَجَلَّ من جهةِ أنَّ الاستيلاءَ في الغالبِ إنَّما يكونُ بعدَ مُعاناةٍ مِن قتالٍ، ومُجاهَدةٍ حتى يَستوليَ الإنسانُ على هذا الشيء، كما نقولُ: اسْتَوْلى المسلمونَ على أراضي الكفَّارِ، وعلى أموالِهم.

وَمَعْنَى هذا: أَنَّكَ جَعَلْتَ للهِ نِدًّا يُقاتِلُه ويُصارِعُه حتى اسْتَوْلَى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عَرشِهِ، ومعلومٌ أَنَّ بُطلانَ اللازِمِ يَدُلُّ على بُطلانِ المَلزومِ، فتبيَّنَ بهذا أَنَّ هؤلاء القومَ الذين ذَهَبوا يُعَطِّلونَ النصوصَ، ويُحَرِّفونَها بحُجَّةِ تَنزيهِ اللهِ عمَّا لا يَليقُ به، وَقَعوا في شَرِّ ممَّا فَرُّوا منه، مع تَحريفِهم للنصوصِ، ومُخالَفَتِهم للسلَفِ.

فتبيَّنَ -والحمدُ للهِ- أنَّ اسْتِواءَ اللهِ على عَرشِهِ مَعْناهُ العُلوُّ والاستقرارُ على وجهٍ يَليقُ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ولا يُشبِهُ اسْتِواءَ الإنسانِ على ظَهرِ البَعيرِ، أو على ظَهرِ السفينةِ.

والعَرشُ: مَخَلُوقٌ عَظِيمٌ أَعْلَى المَخلُوقاتِ ارْتَفَاعًا، وأَعْظَمُهَا اتِّسَاعًا و خَلْقًا، فإنَّ العَرشَ كَمَا جَاءَ فِي الحَديثِ الذي يُرْوى عنِ النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حيثُ قال: «ما السَّمُواتُ السَّبْعُ والأرضونَ السَّبْعُ والكُرسيُّ إلَّا كَحَلْقةٍ أُلْقيَتْ فِي فَلاةٍ منَ الأرضِ، وإنَّ فَضْلَ العَرشِ على الكُرسيِّ كَفَضْلِ الفَلاةِ على تلك الحَلْقةِ»(١) ونِسبةُ هذه الحَلْقةِ إلى الفَلاةِ لا شَيءَ.

ولا يَستطيعُ أَحَدٌ أَنْ يَعرِفَ قَدْرَهُ، كَمَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهَا: «الكُرسيُّ موضِعُ القَدمَيْنِ، والعَرشُ لا يُقَدِّرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى »(٢).

وإذا كان اللهُ تعَالَى يقولُ عنِ الهُدهُدِ في مَلِكةِ اليَمَنِ: ﴿وَلَهَا عَرْشُ عَظِيمٌ ﴾ [النمل:٣٣]، فإنَّ اللهَ تعَالَى يقولُ عن عَرشِهِ: ﴿لَآ إِلَهَ إِلَا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾

⁽١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِّالِللهُ عَنهُ.

⁽۲) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (۳/ ۲۵۰)، وابن خزيمة في التوحيد (۱/ ۲٤۸)، وابن أبي حاتم في تفسيره (۲/ ٤٩١)، والطبراني في معجمه الكبير (۱۲/ ۳۹ رقم ۱۲٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (۲/ ۵۵۲)، والحاكم (۲/ ۲۸۲).

[النمل:٢٦]، فهو عَرشٌ لا يُماثِلُهُ عَرشٌ في العِظمِ؛ لأنَّه عَرشُ مَلِكِ المُلوكِ جَلَّوَعَلا. فإنْ قال لنا قائلٌ: ما مادَّةُ هذا العَرشِ؟

فالجوابُ: إنَّ هذا منَ الأُمورِ الغَيْبيَّةِ التي لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ، والسؤالُ عن هذا من باب التكلُّفِ الذي لا يَنْبَغي.

وكانَ الإمامُ مالِكُ رَحْمَهُ اللهُ جالسًا في تلاميذِه، وكان في المَجلِسِ رَجُلٌ، فقال له: يا أبا عبدِ اللهِ، ﴿الرَّحْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ كيف اسْتَوى؟ فأطْرَقَ مالِكُ برأْسِهِ حتى عَلاهُ الرُّحَضاءُ -أي: العَرَقُ - من شِدَّةِ هذا السؤالِ عليه وثِقَلِه، فرفَعَ رأْسَهُ رَحْمَهُ اللهُ وقال: «الاسْتِواءُ غَيرُ مجهول، والكَيْفُ غَيرُ مَعقول، والإيهانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بِدْعةٌ»، ثم قال: وما أُراكَ إلَّا مُبتَدِعًا! ثم أمرَ به فأُحرِجَ وطُرِدَ من الحَلْقةِ (۱).

فقولُهُ: «الاسْتِواءُ غَيرُ مجهولٍ» أَيْ: أَنَّه مَعلومُ المَعْنى في اللَّغةِ العربيَّةِ، وهو العُلوُّ والاسْتِقرارُ.

وقولُهُ: «والكَيْفُ غَيرُ مَعقولٍ» أيْ: كَيْفيَّةُ الاسْتِواءِ لا نُدْرِكُها بعُقولِنا، وليس للعقلِ فيها مجَالُ، فالواجبُ الكَفُّ عنها، والاقتصارُ على ما جاء به النصُّ؛ لأنَّه إذا انْتَفى عنها الدليلُ العقليُّ لم يَبْقَ إلَّا الدليلُ السمعيُّ، والدليلُ السمعيُّ المعيُّ بالكَيْفيَّةِ، وهنا المَنْفيُّ هو يَجِبُ الوقوفُ معه، وألَّا نَتَجاوَزَهُ، ولم يَرِدْ دليلُ سمعيُّ بالكَيْفيَّةِ، وهنا المَنْفيُّ هو العِلمُ بالكَيْفيَّةِ، وليس الكَيْفيَّةَ؛ لأنَّ الكَيْفيَّةَ لا بُدَّ منها، فها من شيءٍ موجودٍ إلَّا وله كَيْفيَّةً.

⁽۱) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسهاء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وقولُهُ: «والإيمانُ به واجبٌ» لثُبوتِ الدليلِ السمعيِّ فيه، وما ثبَتَ بدليلِ السمع وَجَبَ الإيمانُ به، وتَسليمُهُ على ما جاءَ دونَ أَنْ نَتعرَّضَ له.

وقولُهُ: «والسؤالُ عنه بِدْعةٌ»؛ أي السؤالُ عنِ الكَيْفيَّةِ، وليس المَعْنى، فلو سأَلَ سائلٌ عن مَعْنى اسْتَوى أخبَرْناهُ، لكنْ إنْ قالَ: كيفَ اسْتَوى؟ لم نُخْبِرْهُ؛ لأنَّ هذا بِدْعةٌ، لأنَّه لم يَقَعْ منَ الصحابةِ رَخِيَّكَ عَامُ فِي عهدِ النبيِّ عَلَيْهِ.

ويُحتَمَلُ أَنَّ مَعْنى: «والسؤالُ عنه بِدْعةٌ» أيْ: من شأنِ أهلِ البِدَعِ، أيْ أَنَّ أَهلَ البِدَعِ مُمُ الذين يَسأَلُونَ عن كَيْفيَّةِ الصفاتِ؛ لِيُلزِموا أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ إمَّا بالتشبيهِ، أو التمثيلِ، أو النَّفْي.

وقال العُلماء من بعدِ مالِكٍ رَحَهُ مُراللَّهُ: إنَّ هذا الكلامَ الذي قالَه الإمامُ مالكُّ ميزانٌ لجميعِ الصفاتِ، فكلُّها نقولُ فيها كما قال مالكُ في الاسْتِواءِ، على أنَّ: المَعْنى غيرُ مجهولٍ، والكَيْفَ غَيرُ معقولٍ، والإيمانَ به واجبٌ، والسؤالَ عنه بِدْعةٌ.

المثالُ الثالثُ: اليَدانِ اللتانِ أثبَتَهما اللهُ تَعَالَى لنَفْسِهِ:

والناسُ فيهما طَرَفانِ ووَسَطُّ:

طرفٌ يقولُ: هما يَدانِ حَقيقيَّتانِ ثابِتَتانِ للهِ على الوجهِ اللائقِ به، ولا تُماثِلانِ أيديَ المخلوقينَ، وهو مذهبُ أهل السُّنَّةِ.

وطائفةٌ تقولُ: هما يَدانِ حَقيقيَّتانِ تُمَاثِلانِ أيدي المخلوقينَ.

وطائفةٌ ثالثةٌ تقولُ: هُما يدانِ عَجازٌ عنِ القُوةِ، أو النَّعْمةِ.

هذه خُلاصةُ مذاهبِ الخَلقِ في هذه الصفةِ.

والميزانُ الذي يُعتَبَرُ قاعدةً لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في ذلك هو: إثباتُ ما أثبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لنَفْسِهِ على وجهِ الحقيقةِ من غَيرِ تَحريفٍ، ولا تَعطيلٍ، ولا تَكييفٍ، ولا تَمثيلِ.

وقد ذكر الله عَزَّفِجَلَّ يَدَيْهِ فِي عِدَّةِ مواضِعَ، كقولِهِ: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةً عُلَّتُ ٱيْدِيهِمْ وَلُمِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٢٤]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ أَن تَسَجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص: ٧٥]، وقولِهِ: ﴿ تَبَرَكُ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك: ١]، وقولِهِ: ﴿ أَوَلَمْ يَرُواْ أَنَا خَلَقْنَا لَهُم مِمَّا عَمِلَتُ أَيْدِينَا أَنْعَكُمًا فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ ﴾ [يس: ٧١].

وكذلك جاء في الحديثِ عنِ النبيِّ عَلَيْهُ قال: «يَـدُ اللهِ مَلْأَى سَحَّاءُ الليلَ والنهارَ، لا يَغيضُها نَفَقةُ، أَرَأَيْتُم ما أَنْفَقَ منذُ خَلَقَ السَّمَواتِ والأرضَ، فإنَّه لم يَغِضْ ما في يَمينِهِ»(۱)، والنصوصُ في هذا مُتعَدِّدةٌ.

فنقولُ أوَّلا: هل هذه اليَدُ هي يدٌ حقيقةً، أو هي مجازٌ عنِ النَّعْمةِ والقُوةِ، وإذا قُلْنا: إنَّمَا يدٌ حقيقةً، فهل تُماثِلُ يدَ المَخلوقينَ أو لا؟ وقدِ اختَلَفَ الناسُ في هذا على أقوالٍ ثلاثةٍ كما تقدَّمَ؛ والصوابُ المقطوعُ به أنّها يدٌ حقيقةً، لا تُماثِلُ أيديَ المَخلوقينَ؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى أضافَها إلى نَفْسِهِ، فقال: «بِيدَيّ»، وجاءَتْ بالتَّثنيةِ فقال: «بِيدَيّ»، وجاءَتْ بالتَّثنيةِ فقال: «يَداهُ مَبْسُوطَتانِ »، ولا يصِحُّ أنْ يُرادَ بها القُدرةُ، أو القُوةُ، أو النِّعْمةُ؛ فهذا شيءٌ جاء بصيغةِ التَّثنيةِ، وليس للهِ قُوَّتانِ، ولا إرادتانِ، ولا نِعْمَتانِ، بل نِعمُهُ كثيرةٌ، قال تعَالَى: ﴿وَإِن تَعَدُوا نِعْمَتَ اللهِ لا تَحْصُوها ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة هود باب قوله: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ. عَلَى ٱلْمَآهِ ﴾، رقم (٤٦٨٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣)، من حديث أبي هريرة رَضَالَتُهُ عَنْهُ.

وأمّّا شواهِدُكمُ التي أتَيْتُم بها على أنَّ اليَدَ تُطلَقُ على القُوةِ، وعلى النّعْمةِ، فنحن نوافِقُكم على هذا، ونقولُ: إنَّ اليَدَ تُطلَقُ بمَعْنى هذا، ولكنَّ اليَدَ التي بمَعْنى العُوْءِ اللهُ تعَالَى بها، أو بمَعْنى الجُزءِ اللهُ وقو للهُ تعَالَى بها، أو بمَعْنى الجُزءِ الله وقو أَيْدًا مَصْدرٌ، مَصْدرٌ آدَ يَئِيدُ، الذي يكونُ في بَني آدَمَ، أو إلى غيرهِ منَ الحيوانِ؛ لأنَّ أيْدًا مَصْدرٌ، مَصْدرُ آدَ يَئِيدُ، فقولُهُ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْدِ ﴾ [الذاريات:٤٧] وقولُهُ: ﴿وَالْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ﴾ [الذاريات:٤٧] وقولُهُ: ﴿وَالنَّكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ﴾ [الذاريات:٤٧] عليها نَفْسِها، وليستْ هي في الأصلِ يَدٌ عُبِّرَ بها عنِ القُوةِ، بل هي أصلًا موضوعةٌ للقُوةِ.

وهنا فَرقٌ بينَ أَنْ نقولَ: إِنَّ الْمُرادَ بـ(أَيدٍ) في قولِهِ تعَالَى: ﴿ وَٱلسَّمَاءَ بَيَنَهَا بِأَيْدِ ﴾ [الذاريات:٤٧] أو: ﴿ وَاوُردَ ذَا ٱلأَيْدِ ﴾ [ص:١٧]، أَنَّ الأيدي هنا بمَعْنى القُوةِ وَبِينَ أَنْ نقولَ: إِنَّ الأَيْدَ هي في الأَصْلِ بمَعْنى القُوةِ؛ فهذا الذي أوْرَدْتُم ليس دليلًا على ما تُريدونَ؛ لأَنّنا نُريدُ منكم أَنْ تُشْبِتوا لنا أَنَّ الأَيْدَ التي بمَعْنى اليَدِ يُرادُ بها القُوةُ، وهذا لا يوجَدُ، بل كلمةُ (أَيْدٍ) ليستْ أَنَّ الأَيْدَ التي تقولَ إِنَّهَا عُبِّرَ بها عنِ القُوةِ.

وأمَّا كونُ اليَدِ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ، فنحن نوافِقُكم على هذا، ولا يُمكِنُ أَنْ نُنكِرَهُ؛ لأَنَّه موجودٌ في تصريفِ اللَّغةِ العربيَّةِ، والتَّجَوُّزُ به عنِ النِّعْمَةِ باطلٌ؛ لأنَّ الغالبَ أَنَّ الإنسانَ يُعْطي العطاءَ بيَدِهِ، فإذا قال: عندَكَ لي يدُّ، أو عِندي لكَ يدُّ، فالمرادُ النِّعْمَةُ؛ لأنَّ النِّعْمة والعطاءَ يكونُ باليَدِ، فبطَلَ بهذا ما اسْتَشْهَدوا به.

ثُم على فَرضِ أَنَّ هذا جائزٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ، فليس كلُّ مَعْنَى يَجوزُ في سياقِ يكونُ جَائزًا في كلِّ سياقٍ؛ لأنَّ السياقَ يَمنَعُ الكلامَ، فتبيَّنَ بهذا -والحمدُ للهِ- أَنَّ اليَدَ للهِ تَعَالَى حقيقةً، وليستْ بمَعْنى النِّعْمةِ، ولا بمَعْنى القُوةِ.

ولا تُماثِلُ أيديَ المَخلوقينَ؛ لأنَّ لدَيْنا قاعدةً وهي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى مُ اللَّهِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، وهناك دليلٌ عقليٌّ: وهو أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يكونَ الخالقُ كالمخلوقِ؛ لأنَّ كلَّ صفةٍ تكونُ على حسب الموصوفِ.

فإنْ قُلتَ: هل يَلزَمُ من إثباتِ اليَدِ الحقيقيَّةِ أَنْ يكونَ اللهُ مُمَاثِلًا للخَلقِ؟

فالجوابُ: لا يَلزَمُ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى مُ السورى: ١١ وَكَيْفَ تَكُولُ اللهَ تَعَالَى يقولُ: ﴿وَمَا قَدَرُواُ وَكَيْفَ تَكُونُ يَدُ المُخلُوقِ مُشَامِهَ ، أو مُماثِلةً ليَدِ الخالقِ، واللهُ تَعَالَى يقولُ: ﴿وَمَا قَدَرُواُ اللّهَ حَقَى قَدْرِهِ وَاللهُ تَعَالَى يقولُ: ﴿وَمَا قَدَرُواُ اللّهَ حَقَى قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ وَوَمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [الزُّمَر: ٢٧]، أيُّ يَدٍ تكونُ قَبْضَتُها السَّمَواتُ جميعًا قَبْضَتَها قَبْضَتُها السَّمَواتُ جميعًا قَبْضَتَها أبدًا.

فإذنْ: إذا أَثبَتْنا اليَدَ للهِ حقيقة، فلا يَلزَمُ أبدًا أَنْ تُمَاثِلَ أَيْدي المخلوقينَ، أو أَنْ يُعاثِلَها يَدٌ من أَيْدي المَخلوقينَ.

ثُم نقولُ: هذا الإنسانُ له يدٌ، والفَرَسُ له يدٌ، والجَمَلُ له يدٌ، وهذه الأيدي معَ اتِّفاقِ الاسمِ مُحتلِفةٌ، فإذا كان هذا الاختلافُ فيها بينَ المخلوقاتِ، ففيها بينَ المخلوقِ والخالِقِ من باب أَوْلى.

وإذا قال قائلٌ: إذا أَثْبَتُّم اليَدَ أَثْبَتُّم أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَجزاءٌ وأبعاضٌ، واللهُ عَزَقِجَلَّ مُنَزَّهُ عن ذلك!

فنقولُ لهم: ﴿ هَاتُواْ بُرُهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [النمل: ٦٤]، أرونا آيةً في كتابِ اللهِ نَفى اللهُ عن نَفْسِهِ فيها أَنْ يكونَ له بعضٌ، أو يكونَ له جزءٌ، فإذا أَتَيْتُم بآيةٍ فإنّنا نَنظُرُ، ولا يُمكِنُ أَنْ يَأْتُوا بآيةٍ، أو حديثٍ يدُلُّ على ذلك، ولهذا كلمةُ البعضِ والجزءِ لم تَرِدْ لا نَفْيًا، ولا إثباتًا.

ونُخاطِبُهم بالعقلِ فنقولُ: الجزءُ أو البعضُ إنْ أرَدْتُم بذلك أنَّ الله يَتجَزَّأُ ويَتبعَّضُ بحيث يجوزُ عليه أنْ تُفقَدَ هذه الأعضاءُ، أو هذه الأجزاءُ كها تُفقَدُ أعضاءُ المخلوقِ وأجزاؤُهُ، ويَبْقى بقيَّةُ بدَنِهِ، فهذا شيءٌ مُمتنِعٌ ومُستحيلٌ، وإنْ أرَدْتُم بذلك أنَّ لله تعَالَى يدًا ووجهًا وعَينًا ورِجْلًا وساقًا، وما أشبَهَ ذلك ممَّا جاءَتْ به النصوصُ، فهذا حتُّ وسَمُّوهُ ما شِئتُم، اللهمُّ: أَنَنا نُشِتُهُ للهِ عَرَّقِكَلَ وأمَّا أنْ نُشِتَ اللفظَ أو نَنفيهُ، فهذا ليس من حقِّنا؛ لأنَّ نَفيَ البعضِ صارَ عندكم نَفيًا للصفاتِ.

أمَّا الذين قالوا: إنَّ للهِ يَدًا تُشبِهُ أيدي المخلوقينَ، وتُمَاثِلُها فقد قالوا: إنَّ القُرآنَ نَزَلَ بلغةٍ عربيَّةٍ، فإذا خاطَبَنا باللَّغةِ العربيَّةِ، فإنَّما يُخاطِبُنا بها يُمكِنُنا فَهمُهُ ومَعرفتُهُ، ونحن لا نَعرِفُ منَ الأَيْدي إلَّا ما نُشاهِدُ، فيَجِبُ على هذا أنْ تكونَ صفاتُ اللهِ كصفاتِ المَخلوقينَ المعلومةِ بالمُشاهدةِ؛ لأنَّ القُرآنَ عربيُّ.

وهذا الكلامُ مرفوضٌ بالشَّرْعِ والعقلِ:

أَمَّا بِالشَّرْعِ فِنقُولُ: إِنَّ دَعُواكُمُ الْمَاثَلَةَ مَنفَيَّةٌ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَن وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وقولِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا ﴾ [مريم: ٢٥]، وقولِهِ: ﴿ وَلَمْ يَكُنُ لَهُ وَكُمُ يَكُنُ لَهُ مَكُنُ لِلنَّاسِ مُحَمَّلُونَهُ وَ الإخلاص: ٤]، وقولِهِ: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَبَ ٱلَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ جَمَّعَلُونَهُ وَالطِيسَ تُبَدُّونَهَا وَتُحْفُونَ كَثِيرًا ﴾ [الانعام: ٩١]، فأيُّ يدٍ من أَيْدي المَخلوقينَ تكونُ قَبْضَتُها السهاء؟ وأيُّ يَدٍ تَطْوي السهاءَ كطَيِّ السِّجلِّ للكُتبِ؟ وأيُّ يَدٍ تَطُوي السهاءَ كطَيِّ السِّجلِّ للكُتبِ؟ وأيُّ يَدٍ تكونُ السَّمَواتُ والأرضُ كلُّها كخَرْدلةٍ في كفِّ واحدٍ منها؟ الجوابُ: لا شيء، فأين المُهاثَلةُ إذنْ؟! فالقُرآنُ يُبطِلُ ما ادَّعَيْتُموهُ منَ المُهاثَلةِ.

والعقلُ أيضًا يُبطِلُ ذلك، فإنّنا نقولُ: اليَدُ التي أثبتَها اللهُ لنَفْسِهِ أضافَها إلى نَفْسِهِ، ومعلومٌ عندَ كلِّ ذي عَقلٍ أنَّ صفةَ الموصوفِ تَليقُ به، ولا تُشبِهُ صفةً في موصوفٍ آخَرَ يُخالِفُهُ أبدًا حتى في المخلوقاتِ، فإذا كان كذلك، فكيف تَدَّعونَ أنَّ يَدَ الخالِقِ كيدِ المخلوقِ، أو أنَّ وجهَ الخالِقِ كوجهِ المخلوقِ، أو أنَّ عينَ الخالِقِ كعينِ المخلوقِ؟ فهذا غَيرُ مُمكِنِ.

أمَّا أهلُ التحريفِ والتعطيلِ الذين قالوا: ليس للهِ يدُّ حقيقيَّةٌ، وإنَّما المرادُ باليَدِ النِّعمةُ أو القُوةُ، فنقولُ لهم: لماذا هذا التأويلُ؟! قالوا: لأنَّ للمخلوقِ يدًا، فإثباتُ يَدٍ للخالقِ تَقْتَضِي أَنْ يكونَ مُماثِلًا للمخلوقِ، ثُم إِنَّ إثباتَ يَدٍ للخالقِ يَقْتَضِي أَنْ يكونَ المُجالِقِ أَجزاءٌ وأبعاضٌ، واللهُ مُنَزَّةٌ عن ذلك.

والجوابُ عليهم أنْ نقولَ: جَنَيْتُم على النصوصِ بصَرْفِها عن ظاهِرِها، وقد قال اللهُ تعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوَنَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].

والْمُؤَوِّلُ قائلٌ على اللهِ فيها لا يَعلَمُ من وجهَيْنِ:

الأوَّلُ: قولُهُ: إنَّ اللهَ لم يُرِدْ بهذا كذا وكذا، فلم يُرِدْ باليكِ اليكَ الحقيقيَّةَ.

ثانيًا: إثباتُ أنَّه أرادَ بها القُوةَ، أوِ النِّعْمةَ، هذا أيضًا قولٌ بلا عِلمٍ؛ لاحتمالِ أنْ يُريدَ بها غيرَ ما قُلتَ، وحينتَذِ: كلُّ مُحرِّفٍ للنصوصِ فقد قال على اللهِ ما لا يَعلَمُ.

ثالثًا: نقولُ: إذا قُلتَ: إنَّ المُرادَ باليَدِ القُوةُ فِرارًا من أنْ يَشتَرِكَ الحَالِقُ والمَخلوقُ في صفة، فهل للإنسانِ قُوةٌ؟ سيقولُ: نَعم، قال تعَالَى: ﴿ اللَّهُ الَّذِى خَلَفَكُم مِن ضَعْفِ ثُمَ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَةٍ ضَعْفَا وَشَيْبَةَ ﴾ [الروم: ٤٥]، إذنْ: شبَهْتَ الله بالحَلقِ! لأنَّكَ أثبَتَ للخالِقِ قُوةً، وللمَخلوقِ قُوةً، وعلى قاعدتِكَ يكونُ التمثيلُ، فليًا فرَّ منَ التمثيل في اليَدِ وقَعَ في التمثيل في القُوةِ.

رابعًا: إنَّ هذا لا يَصِحُّ بالنِّسبةِ للقُوةِ والنِّعْمةِ؛ لأَنَّنا لا نَعلَمُ أَنَّ قُوةً تَتَجزَّأً، فالقُوةُ واحدةٌ، نَعم، ما تَرِدُ عليه القُوةُ قد يَتعَدَّدُ، فقد أكونُ قويًّا على فلانٍ، وعلى فلانٍ، أمَّا القُوةُ نَفسُها فهي واحدةٌ، والنِّعْمةُ أيضًا واحدةٌ: ﴿وَإِن تَعَلَّدُوا نِعْمَتَ ٱللهِ فلانٍ، أمَّا القُوةُ نَفسُها فهي واحدةٌ، والنِّعْمةُ أيضًا واحدةٌ: ﴿وَإِن تَعَلَّدُوا نِعْمَتَ ٱللهِ فلانٍ، أمَّا القُوةُ نَفسُها فهي واحدةٌ، والنَّهُ عَرَّاكِكُلَّ يقولُ: ﴿إِما خَلَقْتُ بِيكَى ﴾ [ص:٧٥] يعْني: لِعْمَتَهُ هذا لا يَصِحُّ، ويقولُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، يَعْني: نِعْمَتَاهُ، هذا لا يَصِحُّ أيضًا.

خامسًا: لو كان المُرادُ باليَدِ القُوةَ لاحتَجَّ بها إبليسُ، حينَها قال اللهُ: ﴿مَا مَنعَكَ أَن تَسَجُدَ لِمَا خَلَقْتَني بِيدَيْكَ، فأيُّ فَرقٍ أَن تَسَجُدَ لِمَا خَلَقْتَني بِيدَيْكَ، فأيُّ فَرقٍ بَيْني وبينَ آدَمَ؟ وهذا يدُلُّ على أنَّ اليَدَ غيرُ القُدرةِ، أو القُوةِ التي يَخلُقُ اللهُ تعَالَى بها، وكذلك لم يكُنْ لآدَمَ فَضلٌ على إبليسَ؛ لأنَّ الكلَّ خُلِقَ بقُدرةِ اللهِ عَنَّ عَلَى.

سادسًا: أنَّه مُحَالِفٌ لإجماعِ السلَفِ؛ لأنَّ السلَفَ كلَّهم مُجمِعونَ على أنَّها يَدُّ حقيقيَّةٌ تَليقُ باللهِ عَنَّهَجَلَّ.

الوجوهُ التي ورَدَتْ عليها اليَدُ في النصوصِ: هي الإفراد، والتثنيةُ، والجمعُ. أمَّا الإفرادُ، فمن أمثلَتِهِ قولُ اللهِ تعَالَى: ﴿تَبَرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكَ ﴾ [الملك:١]، ومثلُ قولِ اليهودِ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةً ﴾ [المائدة:٦٤].

وأمَّا التثنيةُ ففي قولِهِ تعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآهُ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسَجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٧٥].

وقال النبيُّ ﷺ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمينٌ »(١).

وقال ﷺ: «إنَّ اللهَ يَقبِضُ السَّمَواتِ بيَمينِهِ، والأرضَ بيَدِهِ الأُخْرى»(٢). وما أشبَهَ ذلك منَ النصوصِ الدالَّةِ على التثنيةِ.

وأمَّا الجمعُ فكقولِهِ تعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوُا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَكُما ﴾ [يس:٧١].

وأمَّا قولُهُ: ﴿ وَٱلسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِآيَيْدِ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات:٤٧]، فليس من هذا البابِ؛ لأنَّ (أَيْدِ) هنا لم تُضَفْ، ولم يَقُلْ: بَنَيْناها بأَيْدينا، بل قال: بأيْدٍ، و(أَيْدٍ) هنا مصدرُ آدَ يَئِيدُ أَيْدًا، ونظيرُهُ في الميزان باعَ يبيعُ بَيْعًا، ومَعْنى بأَيْدٍ أَيْ: بقُوةٍ، قال اللهُ تعَالى: ﴿ وَبَنَيْنَا فَوَقَكُمُ سَبْعًا شِدَادَا ﴾ [النبأ:٢١]، أَيْ: قويَّةً، فالسماءُ مبنيةٌ بقوةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وهي أيضًا قويَّةً؛ فليس قولُهُ تعَالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِآئِيْدِ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ من هذا البابِ، إذ لم تُضَفْ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الرد على الجهمية، رقم (٤٧٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٧٨ رقم ١٣٣٩)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

وفي رواية عند مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٨): «ثم يطوي الأرضين بشماله».

ونظيرُ ما لم يُضَفْ إلى اللهِ قولُهُ تعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكَشَفُ عَن سَاقِ وَيُدْعَوْنَ إِلَى اللهِ عَولَهُ تعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكَشَفُ عَن سَاقِ وَيُدْعَوْنَ إِلَى اللهُجُودِ ﴾ [القلم:٤٢]، فكلمةُ (عن ساقٍ) فيها للسلَفِ رَحِمَهُ واللهِ قولانِ:

أحَدُهما: أنَّ المُرادَ بالساقِ الشِّدَّةُ.

والثاني: أنَّ المُرادَ به ساقُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

والذين قالوا: إنَّ المُرادَ به الشِّدَّةُ، إنَّما جعلَهم يَذْهَبونَ هذا المذهَب؛ لأنَّ الساقَ لم تُضَفْ إلى اللهِ، فلم يَقُلِ اللهُ تعَالَى: يومَ يُكشَفُ عن ساقِ اللهِ، أو عن ساقِ ربِّكم، أو ما أشبَهَ ذلك، فلمَّا لم تُضَفْ إليه قالوا: إذنْ لا نُضيفُها إلى اللهِ عَرَّوَجَلَ لأنَّ الأَمرَ خطيرٌ أنْ تُضيفَ (ساقِ) مُنكَّرًا إلى اللهِ عَرَّوَجَلَ فيكونَ بهذه الإضافةِ مُعَرَّفًا، وتعريفُ المُنكَّرِ بمَعْنى أنْ تُضيفَ الشيءَ المُنكَّر إلى شيءٍ مُعيَّنِ فيتعيَّنَ بهذا خلافُ ظاهِرِ اللفظِ، فلهذا قالوا: إنَّ قولَهُ تعَالَى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقِ ﴾ كقولِهِ: ﴿ وَالسَّمَاءَ فَيَنِهَا بِأَيْدٍ ﴾، فليس المُرادُ بأيْدٍ جمع يَدٍ، وليس المُرادُ بساقِ ساقَ اللهِ.

لكنَّ الذين فسَّروهُ بساقِ اللهِ، ذكروا حديثَ أبي سَعيدٍ رَضَّ الذي فيه: «أَنَّ اللهَ يَكشِفُ عن ساقِهِ، فيسجُدُ له كلُّ مَن كانَ يَسجُدُ للهِ تعَالَى في الدُّنْيا، ويَبْقى ظَهرُ اللهَ في سياقَهُ يوافِقُ سياقَ طَهرُ اللهَافِقِ لا يَستَطيعُ السجودَ» (١)، قالوا: فإنَّ هذا الحديث سياقَهُ يوافِقُ سياقَ الآيةِ، فيكونُ مُفَسِّرًا لها.

فإذا قال قائلٌ: بأيِّ هذه الأوجُهِ نأخُذُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أَنْ تَحمِلَها على التَّعَدُّدِ إِذَا اللهِ وَاحدٌ، فما هو الجمعُ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُكْشُفُ عَن سَاقِ﴾، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣).

فالجوابُ: أمَّا اللَّهُ رَفَاذَ كُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾ [المائدة:٧]، والنعمةُ ليست واحدةً بدليلِ يعُمُّ، قال اللهُ تعَالى: ﴿وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ ﴾ [المائدة:٧]، والنعمةُ ليست واحدةً بدليلِ قولِهِ: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [النحل:١٨]، ولهذا لو قال الرَّجُلُ في المسائل الحُكميَّةِ: زَوْجَتي طالقٌ، ولم يَنْوِ زوجةً مُعيَّنةً، طُلِّقَتْ جميعُ زوجاتِهِ، ولو قال: بَيْتي وَقْفٌ، ولم يَقْصِدْ بيتًا مُعَيَّنًا صارَتْ جميعُ البيوتِ وَقْفًا؛ لأنَّ المُفرَدَ المُضافَ يَعُمُّ، إذنْ: ما ورَدَ بصيغةِ التنيةِ.

الجمعُ بينَ التثنيةِ والجمعِ:

الجمعُ بينَهما أَنْ نَقُ وَلَ: ذَهَبَ بعضُ عُلماءِ اللَّغَةِ إِلَى أَنَّ أَقَـلَ الجمعِ اثنانِ، واستَدَلُّوا لقولِهم بقولِهِ تعَالَى: ﴿إِن نَنُوباً إِلَى اللّهِ فَقَدْ صَغَتَ قُلُوبُكُما ﴾ [التحريم:٤]، وجهُ الدَّلالةِ: أُنَّهما اثنتانِ، ولهما قَلبانِ، وقد ذكرَ القلوبَ بصيغةِ الجمعِ، فتبيَّنَ أَنَّ أَقَلَ الجمع اثنانِ.

وقالوا أيضًا: قال اللهُ تعَالَى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥَ إِخُوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾، إخوةٌ جمعٌ، وإذا وُجِدَ منَ الأُمِّ أخوانِ فإنَّها تَرِثُ السُّدُسَ، فهنا صارَ أقلُّ الجمع اثنيْنِ.

وقولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كَانُوا ۚ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنْيَيْنِ ﴾ ، إذا كان الإخوةُ: أخًا شقيقًا، وأُختًا شقيقةً ، فللذَّكرِ مِثلُ حظِّ الأُنثيَيْنِ ، والإخوةُ شاملٌ لهذه الصورة الأخِ والأُختِ ، إذنْ: فهذا دليلٌ على أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ ، وفي جماعةِ الصلاةِ أقلُّ الجمع اثنانِ .

فلدَيْنا عِدَّةُ أُدلَّةٍ تدُلُّ على أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، وإذا كان أقلُّ الجمعِ اثنيْنِ في قولِهِ تعَالَى: ﴿ مَا عَمِلَتُ أَيْدِينَا ﴾، فالمُرادُ بـ ﴿ أَيْدِينَا ﴾ اليدانِ الثِّنْتانِ، وعلى هذا القولِ ليس

هناك تعارُضٌ بينَ مدلولِ الجمع ومدلولِ التثنيةِ؛ لأنَّ الكلُّ منهما يدُلُّ على اثنتَيْنِ.

لكنَّ جُمهورَ أهلِ اللَّغةِ يقولونَ: إنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، وأنَّ الجمعَ فيها ذُكِرَ لا يُرادُ به الثلاثةُ فأكثرُ، وإنَّما يُرادُ به الاثنانِ بقَرينةٍ.

وعلى هذا الرأي -الذي هو رأي جُمهورِ أهلِ اللَّغةِ- نحتاجُ إلى الجمع بينَ صيغةِ التثنيةِ وصيغةِ الجمع، ويقولون: إنَّ المرادَ بالجمع هنا التعظيم؛ لأنَّ ما يدُلُّ على الجمع بوضعِهِ على الجمع بوضعِهِ أو صيغتِهِ يُستعمَلُ للتعظيم، والذي يدُلُّ على الجمع بوضعِهِ مِثلُ (نا) الضمير، نَجِدُ أنَّ الله عَرَّفِجَلَّ دائمًا يَستعمِلُ (نا)، وهي تدُلُّ على الجمع، وهو سُبْحانهُ وَتَعَالَى واحدٌ للتعظيم، بل إنَّه يَستعمِلُ الجمع بالصيغةِ واصفًا به نفْسَهُ مع أنَّه جمعٌ للتعظيم، وهذا كثيرٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُناقِمُونَ ﴾ مع أنَّه جمعٌ للتعظيم، وهذا كثيرٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُناقِمُونَ ﴾ [السجدة: ٢٧]، وهو واحدٌ منتقِمٌ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا يَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكُرَ وَإِنَّا لَهُ لَكَفِظُونَ ﴾ [المجدة: ٢٧]، وهو واحدٌ منتقِمٌ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا يَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكُرَ وَإِنَا لَهُ لَكَفِظُونَ ﴾

أَضِفْ إلى ذلك: أنَّها أُضيفَتْ إلى ما يُفيدُ الجَمْعَ، وهو (نا) في ﴿أَيْدِينَا ﴾، فكانَ جَمعُها أيضًا بالإضافةِ إلى التَّعظيمِ للمُناسَبةِ، أيْ: للتناسُبِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه.

فإذا قُلتَ: لماذا لم تَقُلْ: إنَّ أيديَ اللهِ عَنَّهَ جَلَّ أكثرُ من ثِنتَيْنِ أَخْذًا بالجَمعِ، لأنَّ الذي أَخَذَ بالجَمْعِ أَخَذَ بالثنتَيْنِ؟

فالجوابُ: أنَّ النصوصَ مُتواترةٌ على أنَّها اثْنَتانِ، وقد ذكرَ اللهُ -سُبْحانَه-أنَّها اثْنَتانِ في مَقامٍ يَحتاجُ إلى التَّعظيمِ، ولو كان هناك أكثرُ لذَكرَها، قال تعَالَى: ﴿بَلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، فلو كان له أكْثرُ من ثِنتيْنِ لذُكِرَتْ هنا؛ لأنَّ المَقامَ مَقامُ ردِّ على هؤلاء، وكلَّما كثُرَتِ الأَيْدي كثُرَ العَطاءُ، ولو كان له يدُّ ثالثةٌ لكان ذِكْرُها هذا واجبًا، فلمَّا لم يذكُرْ إلَّا اثنتَيْنِ عُلِمَ أنَّ اللهَ تعَالَى ليس له إلَّا يَدانِ اثْنَتانِ فقطْ، وكذلك قولُهُ عَلَيْهِ: «كِلْتا يَدَيْهِ يَمِينُ»(۱)، وغيرُ ذلك منَ الأدلَّةِ، على أنَّ اللهَ ليس له إلَّا يدانِ اثْنَتانِ فقطْ.

مسألةٌ: هل توصَفُ هاتانِ اليَدانِ باليَمينِ أو توصَفانِ باليَمينِ والشِّمالِ؟

الجوابُ: هذا مَحَلُّ خِلافٍ بينَ العُلماءِ، فمنهم مَن قال: إنَّها توصَفانِ باليَمينِ فقطْ، ولا توصَفُ واحدةٌ منهما بالشِّمالِ، ورَأَوْا أَنَّ الحديثَ الوارِدَ في ذلك، وهو في صحيحِ مُسْلمٍ (٢) من تصرُّفِ بعضِ الرُّواةِ، وأَنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا توصَفُ يَدُهُ بالشِّمالِ، واستَدَلُّوا على هذا النَّفي، وعلى القَدحِ في الروايةِ بأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «كِلْتا يَكَيْهِ يَمينٌ».

٢ وذهَبَ بعضُ العُلَماءِ إلى إثباتِ الشِّمالِ اللهِ عَزَقَجَلَ وقالوا: إنَّه لا يَجوزُ لنا أنْ نَقدَحَ في الرُّواةِ بأنَّهم تَصَرَّفوا في مِثلِ هذه الصفةِ، وهي صِفةٌ اللهِ عَزَقَجَلَ فيُثْبِتونَ له ما لم يُثبِتْهُ لنفْسِهِ؛ لأنَّ الجمعَ بينَ الحَديثَيْنِ مُمكنٌ حيثُ يُحمَلُ قولُهُ: «وكِلْتا يَدَيْهِ يَمينٌ» على أنَّ المُرادَ بذلك اليُمنُ والبَرَكةُ.

وقالوا: إنَّما قال: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»؛ لأنَّه ليَّا قال آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اخْتَرْتُ يَمينَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِّاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٨/ ٢٤)، من حديث ابن عمر رَجُوَلِيَّهُ عَنْهُا.

وحينَئذِ نجمَعُ بينَ الرِّوايتَيْنِ ولا نُخَطِّعُ الرُّواةَ معَ إمكانِ الجمعِ؛ لأنَّ تَخطِئَةَ الرُّواةِ ليست بالأمرِ الهَيِّنِ، إذ إنَّه يفتَحُ البابَ لكلِّ مَن رَأَى نصًّا يَظُنُّهُ معارِضًا لنصِّ آخَرَ أَقْوى منه، ذهَبَ يقولُ: إنَّه وَهُمٌ، أو تَصرُّفٌ منَ الرُّواةِ، أو ما أشْبَهَ ذلك.

٣- وقال بعضُ العُلماء: لا نَصِفُها بالشّمالِ، ولكنْ نقولُ: اليَدُ الأُخْرى، حتى نَسْلَمَ منَ الإشكالِ، فلا نَنْفي الشّمالَ ولا نُثبِتُهُ.

واللهِمُّ: أَنْ نُؤمِنَ بَأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له يَدَانِ مُتَغايرتانِ، إحْداهما يَمينُ صرَّحَ النصُّ بها، والثانيةُ إمَّا أَنْ نُعبِّرَ عنها بالشِّمالِ، أو نُعبِّرَ عنها بالأُخْرى، أمَّا من حيثُ ما يكونُ لهذه اليَدِ من صِفةٍ فإنَّهما سواءٌ؛ لقولِه ﷺ: «وكِلْتا يَدَيْهِ يَمينٌ».

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، رقم (٣٣٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِلَّهُ عَنهُ.

المَثْالُ الرابعُ: كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ:

أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يُشِتونَ أنَّ اللهَ تعَالَى يَتكلَّمُ متى شاءَ، بها شاءَ، كيف شاءَ، بحرْفٍ وصوتٍ مسموعٍ لا يُشْبِهُ أصواتَ المَخلوقينَ، بدَلالةِ الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماع، واللُّغةِ.

(متى شاءً) باعتبارِ الزمنِ.

و(بها شاء) باعتبارِ ما يَتكلَّمُ به، أيُّ شيءٍ يُريدُ أَنْ يَتكلَّمَ به يَتكلَّمُ به، ويُرادُ به نوعُ الكلامِ، هل هو خبَرٌ أوِ استفهامٌ، أو أمرٌ، أو نَهيٌ، ويَتكلَّمُ أيضًا بأيِّ شيءٍ أرادَهُ من موضوعِ الكلامِ: في الصلاةِ، في الزكاةِ، في الصومِ، في الحجِّ، في التكوينِ، في كلِّ شيءٍ؛ المُهِمُّ أَنَّ (بها شاءَ) يَشمَلُ نوعَ الكلامِ، وموضوعَ الكلامِ.

(كيف شاءَ) يَعْني: على أيِّ كيفيَّةِ أرادَها عَنَّقَجَلَّ سواءٌ بصوتٍ خَفيٍّ، أو بصوتٍ عالٍ، عالٍ، أيْ: قد يَتكلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بكلامٍ بصوتٍ عالٍ، وقد يكونُ بصوتٍ غيرِ عالٍ، كلم يشاءُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(بحرفٍ وصوتٍ) يَعْني: أنَّ كلامَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ بحروفٍ وأصواتٍ، والحروفُ هل هي عربيَّةٌ، أو عِبريَّةٌ، أو شُرْيانيَّةٌ، أو غيرُها؟

الجوابُ: يَتكَلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ لكلِّ إنسانٍ بكلمةٍ بحسَبِ ما يَفهَمُهُ من لُغتِهِ، فيُكلِّمُ عيسى فيُكلِّمُ محمدًا عَلَيْهِ باللَّغةِ العربيَّةِ، ويُكلِّمُ موسى عَلَيْهِ السَّرْ باللَّغةِ العبريَّةِ، ويُكلِّمُ عيسى عَلَيْهِ السَّرْ باللَّغةِ العبريَّةِ، ويُكلِّمُ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّرْ باللَّغةِ التي كان يَفهَمُها؛ ولهذا عَلَيْهِ السَّرْ باللَّغةِ التي كان يَفهَمُها؛ ولهذا تَجِدُ أَنَّ ما أَخبَرَ اللهُ به عنهم من كلامِهم، إنَّها هو مُحاوَرةٌ، أو مُناجاةٌ بينَ الإنسانِ اللهُ عَنَهَ عَنَهَ عَلَى ليس بينها تُرْجُمانٌ، وهذا يدُلُّ على أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ يَتكلَّمُ المُكلِّم، وبينَ اللهِ عَنَهَ عَلَى ليس بينها تُرْجُمانٌ، وهذا يدُلُّ على أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ يَتكلَّمُ

بالحُروفِ المُناسِبةِ لَمن كلَّمَه.

(وصوتٌ مسموعٌ): يَعْني صوتًا يُسمَعُ منه ذاتِهِ، لكنَّ هذا الصوتَ وإنْ سُمِعَ، فإنَّه لا يُشبِهُ أصواتَ المَخلوقينَ؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى يقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيَّ أُوهُوَ السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١].

بدَلالةِ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ واللُّغةِ:

الدليلُ منَ الكتابِ على أنَّ اللهَ تعَالَى يَتكلَّمُ هو قولُهُ تعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكَلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] الفاعلُ هو اللهُ عَنَّهَجَلَّ.

وأمَّا السُّنَّةُ فأدلَّتُها كثيرةٌ على أنَّ اللهَ تعَالَى يَتكَلَّمُ، منها مَثلًا حديثُ أبي هُرَيرةَ رَضَّالِيَهُ عَنْهُ أَنَّ النبيَّ عَلِيْهِ قال فيها يَرْويهِ عن ربِّهِ: «قَسَمْتُ الصلاةَ بَيْني وبينَ عَبْدي نِصفَيْنِ، فإذا قال: الحَمدُ للهِ ربِّ العالمَينَ، قال اللهُ: حَمِدَني عَبْدي »(١).

ومنها أيضًا قولُ النبيِّ ﷺ وهو يَدْعو القبائلَ: «مَن ذا الذي يُؤْويني حتى أُبلِّغَ كلامَ ربِّي، فإنَّ قُرَيشًا مَنَعَتْني أنْ أُبلِّغَ كلامَ ربِّي، (٢).

والأحاديثُ القُدْسيَّةُ كُلُّها دالَّةٌ على أنَّ اللهَ تعَالَى يَتكلَّمُ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ نسَبَ الكلامَ فيها إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ.

وأمَّا الإجماعُ -وهو أمرٌ معلومٌ بالضَّرورةِ من حالِ السَّلَفِ وأَنَّمَةِ الأُمَّةِ وَأَمَّةِ الأُمَّةِ رَحَهُمُاللَّهُ- فإنَّهم مُجمِعونَ على أنَّ اللهَ يَتكَلَّمُ، ولم يُخالِفْ فيهم أحَدُّ أبدًا.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

⁽۲) أخرجه أحمد (۳/ ۳۹۰)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القرآن، رقم (٤٧٣٤)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه: المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (٢٠١)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٦٨٠)، من حديث جابر رَضَالِتُهُ عَنْهُ.

وكذلك اللَّغةُ: تدُلُّ على أنَّ كلامَهُ بحَرفٍ وصوتٍ؛ لأنَّ الكلامَ في اللَّغةِ هو ما كان بحَرفٍ وصوتٍ، لأنَّ الكلامَ الذي يُسمَعُ بحروفٍ مُتَتَابِعةٍ يَتْبَعُ بعضُها بعضًا، فالباءُ مَثلًا، ثُم السينُ، ثُم الميمُ في (بِسْمِ)، فإنَّها مُتَتَابِعةٌ، ليستْ مُتَكَلَّمًا بها في آنٍ واحدٍ.

والدليلُ منَ الكتابِ على أنَّه بحَرفٍ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَنعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِ وَأُتِّىَ إِلَىهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة:١١٦].

والدليلُ منَ السُّنَّةِ على أنَّ كلامَ اللهِ بحَرفِ: هو أنَّ كلَّ ما حَكاهُ الرسولُ ﷺ عن ربِّهِ فإنَّه حروفٌ، قال اللهُ تعَالَى: «حَمِدَني عَبْدي»(١) هذه كلُّها حُروفٌ.

والدليلُ على أنَّه بصوتٍ: أدلَّةٌ كثيرةٌ أيضًا منَ القُرآنِ، ومنَ السُّنَّةِ.

أمَّا القُرآنُ فقولُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَبْنَهُ غِيَّا ﴾ [مريم: ٥٦]، وجهُ الدَّلالةِ: أنَّ النداءَ لا يكونُ إلَّا بصوتٍ عالٍ، والمُناجاةَ بصوتٍ غيرِ مُرتفِعٍ، فالمُناداةُ مِن بُعْدٍ، وتكونُ بصوتٍ مُرتفِعٍ، والمُناجاةُ مِن قُرْبٍ، وتكونُ بصوتٍ مُنخفِضٍ.

والدليلُ منَ السُّنَّةِ قولُ النبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ يومَ القيامةِ: يا آدَمُ، فيقولُ آدَمُ: لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فيُنادي بصوتٍ: إنَّ اللهَ يأمُرُكَ أَنْ تُحْرِجَ من ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إلى النارِ»(٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا نَنفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ عِندُهُۥ إِلَّا لِمَنْ أَذِكَ لَهُ لَهُ وَكَا نَنفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ عِندُهُۥ إِلَّا لِمَنْ أَذِكَ لَهُ ﴾، رقم (٧٤٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَالِيَّهُ عَنهُ.

الشاهدُ: قولُهُ: «يُنادي بصوتٍ»، فإنَّ قولَهُ: «بصوتٍ» بالنِّسبةِ لَمَا قَبلَها مُؤكِّدةٌ للمَعْنى؛ لأنَّ النداءَ لا يكونُ إلَّا بصوتٍ، كما قال اللهُ تعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾، فإنَّ الله أكَّدَ الكلامَ بقولِهِ: ﴿تَكْلِيمًا ﴾، وإلَّا فقد يقولُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾، وإلَّا فقد يقولُ قائلُ: أفلا يُكْتَفى بقولِهِ: «فيُنادي»، لأنَّ النداءَ لا يكونُ إلَّا بصوتٍ، نقولُ: هذا من بابِ التأكيدِ.

والغريبُ أنَّ بعضَ أهلِ التعطيلِ استَدَلَّ بهذا الحَديثِ على أنَّ المُنادِيَ غيرُ اللهِ، قال: لأَنَّه قال: ﴿إِنَّ اللهُ يَامُرُكَ ﴾، ولم يَقُلْ: إِنِّي آمُرُكَ ، ولكنَّها شُبْهةٌ ، وهو مَحجوجٌ بقولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ اللهِ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَننَتِ إِلَى آهلِها ﴾ [النساء: ٥٥] ، وبقولِهِ: ﴿إِنَّ اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَرَقِجَلَّ اللهِ عَرَقِجَلَّ اللهِ عَرَقِجَلَ لكنَّه يُظِهرُ الفاعلَ بمِثلِ هذا السياقِ تَعظيها له، كها يقولُ السلطانُ لواحدٍ منَ الرَّعيَّةِ: إِنَّ السلطانَ يَأْمُرُكَ بكذا وكذا.

وأمَّا الدليلُ على أنَّ كلامَهُ مُتعلِّقُ بمَشيئتِهِ، فهو قولُهُ تعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَائِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وجهُ الدَّلالةِ: أنَّ الكلامَ وقَعَ بعدَ نَجيءِ موسى عَلَيْهِ السَّلامُ.

والدليلُ على ذلك منَ السُّنَّةِ هو حديثُ أبي هُرَيرةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: "قَسَمْتُ الصلاةَ بَيْنِي وبينَ عَبْدي نصفَيْنِ، فإذا قالَ: الحَمدُ للهِ ربِّ العالمَينَ، قال اللهُ: حَمِدَني عَبْدي "(۱)، وكلُّ مُعَلَّقٍ بشَرطٍ فإنَّه يَجِيءُ بَعْدَ وُجودِ ذلك الشَّرطِ، وقولُ اللهِ: «حَمِدَني عَبْدي» جاءَتْ بعدَ قولِ الإنسانِ: «الحَمدُ للهِ ربِّ العالمينَ» إذَنْ: هي مُتعلِّقةٌ بمَشيئتِهِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

فكلامُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ إذا شاءَ تَكلَّمَ، وإذا شاءَ لم يَتكلَّمْ؛ لأنَّ كلامَهُ تابعٌ لَمشيئتِهِ المقرونةِ بالحِكمةِ.

وقد ذَكَرْنا أنَّ الكيفيَّةَ تَشمَلُ الكيفيَّةَ بالصوتِ، وباللُّغةِ التي يَتكلَّمُ بها، فقد يَتكلَّمُ بالعربيَّةِ، أو بغيرِ يَتكلَّمُ بالعربيَّةِ، أو بغيرِ العربيَّةِ، أو بغيرِ العربيَّةِ، وهي غيرُ معلومةٍ لنا.

فهو -سُبْحانه- يَتكلَّمُ بها شاء، كيف شاء، والكلماتُ التي يَتكلَّمُ بها إمَّا كُونيَّةٌ، وإمَّا شَرعيَّةٌ، فها يَتعلَّقُ بالشرْعِ فهو شَرعيُّ، كالقُرآنِ، والتَّوْراةِ، والإنجيلِ، والزَّبورِ، وصُحفِ إبراهيمَ وموسى، وما أشبَهَ ذلك.

وما يَتعلَّقُ بالكَونِ فهو كَونِيُّ، مِثلُ أَنْ يقولَ للشيءِ: كُنْ فيكونُ، مثالُ ذلك قولُهُ ﷺ: «إِنَّ اللهَ قال للقَلَمِ: اكتُبْ، قال: وماذا أكتُبُ؟ قال: اكتُبْ ما هو كائنٌ»(١)، هذه الكلماتُ كَونيَّةٌ؛ لأنَّها تَتعلَّقُ بالكَونِ.

وكلامُ اللهِ عَزَقِجَلَ صفةٌ من صفاتِهِ غيرُ مَخلوقة، وهي صِفةُ كَمالٍ؛ لأنَّ مَن لا يَتكلَّمُ فهو ناقصٌ، وهو من الصفاتِ الذاتيَّةِ الفِعليَّةِ، ذاتيَّةٍ باعتبارِ أصلِهِ، وفِعليَّةٍ باعتبارِ آصلِهِ، الشُّوتيَّةِ، باعتبارِ آحادِهِ؛ لأنَّه لم يأتِ عليه وقتُ وهو لا يَتكلَّمُ، وهو من الصفاتِ الثُّبوتيَّةِ، وهو غيرُ مخلوقٍ، وأنتم تقولونَ: إنَّه حادثُ يتعلَّقُ بمَشيئتِهِ، إذا شاءَ تكلَّم، وإذا شاءَ لم يَتكلَّم، وهلِ المخلوقُ إلَّا الحادثُ؟

فالجوابُ أنْ نقولَ: هو غيرُ مخلوقٍ، وإنْ كان حادثًا؛ لأنَّه صفةٌ لخالقٍ، والصفةُ

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، من حديث عبادة بن الصامت رَعَوَالِّلَهُعَنهُ.

تابعةٌ للموصوفِ، فكما أنَّ صفاتِنا مخلوقةٌ فصفاتُ الخالقِ غيرُ مخلوقةٍ، فإذا تَكلَّم فالكلامُ مُتعلِّقٌ بذاتِهِ، ليس مُنفصِلًا ولا بائنًا منه، والمخلوقُ بائنٌ من الخالِق، كالمُبْنَى بائنٌ من الباني، فأنا حينها أتكلَّمُ كلامًا، فالكلامُ صفةٌ من صِفاتي، ليس بائنًا منِي، لكنْ عندَما أَبْني بناءً، فهذا هو الذي أنا صنَعْتُهُ، وهو بائنٌ مني، إذنْ فالمخلوقُ مُنفصِلُ عنِ الخالِق، لا يَتعلَّقُ به، بائنٌ منه، أمَّا الصفةُ فهي من نفْسِ الموصوفِ، فلننظُرْ في الكلام، هلِ الكلامُ شيءٌ بائنٌ من اللهِ يُحدِثُهُ الله في مكانٍ مَثلًا أو في الهواء؟

الجواب: لا، بلِ الكلامُ يَخرُجُ مِنه عَنَقِجَلَ فهو صفةٌ، وهو غيرُ مخلوقٍ، أمَّا آحادُهُ فهي حادثةٌ.

ولكنْ لو كُنَّا لا نُخاطِبُ إلَّا رَجلًا لا يَفهَمُ من كلمةِ حادثٍ إلَّا مخلوقًا، فهل نقولُ أمامَهُ: إنَّ كلامَ اللهِ حادثٌ؟

الجوابُ: لا، لأنّنا لو قُلْنا أمامَهُ: إنّ كلامَ اللهِ حادثٌ، لَفَهِمَ ذلك خطأً، لكنْ نُبيّنُ له أوّلًا مَعْنى كلمةِ حادثٍ، وأنّه لا يَلزَمُ من حُدوثِ شيءٍ أنْ يكونَ مخلوقًا، ثُبيّنُ له أوّلًا مَعْنى كلمةِ حادثٍ، وأنّه لا يَلزَمُ من حُدوثِ شيءٍ أنْ يكونَ مخلوقًا، ثُم إذا تَبيّنَ له ذلك، فمنَ المُمكِنِ أنْ نقولَ: إنّ كلامَ اللهِ تعَالَى آحادُهُ حادثةٌ، قال اللهُ تعَالَى في القُرآنِ: ﴿مَا يَأْنِيهِم مِن ذِكْرٍ مِن رّبِهِم مُحَدَثٍ إِلّا ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ [الأنبياء:٢].

ويتفرَّعُ على ذلك القولُ في القُرآنِ:

القولُ في القُرآنِ الكَريمِ فَرْعٌ منَ القَولِ في كلامِ اللهِ على سَبيلِ العُمومِ، لكنْ يَنُصُّ العُلماءُ رَحَهُمُواللَّهُ عليه؛ لأنَّه هو الذي حصَلَتْ فيه المِحنةُ بينَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ والجمهميَّةِ والمُعتَزِلةِ.

قال أهلُ السُّنَّةِ والجهاعةِ: القُرآنُ كلامُ اللهِ مُنَزَّلُ غيرُ مخلوقٍ، والدليلُ ما سبَقَ من قولِ الرسولِ ﷺ: «أَلَا رَجلُ يُؤْويني حتى أُبلِّغَ كلامَ ربِّي، فإنَّ قُريْشًا مَنَعَتْني أَنْ أَبلِّغَ كلامَ ربِّي» فإنَّ قُريْشًا مَنَعَتْني أَنْ أُبلِّغَ كلامَ ربِّي» (أَ أَي القُرآنَ، والقُرآنُ كلامُ اللهِ، لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدُ مِنَ اللهِ، اللهِ كلامَ ربِّي» (أَ أَي اللهِ أَي القُرآنُ كلامُ اللهِ اللهِ التوبة: ٦]، يَعْني: يَسمَعَ كلامَ اللهِ، اللهِ النوبة: ٢]، يعْني: يَسمَعَ كلامَ اللهِ، وكذلك قال اللهُ عَرَقَجَلَّ: ﴿ هَذَا كِنَابُنَا يَنْظِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِ ﴾ [الجاثية: ٢٩]، والنطقُ كلامٌ.

وأمَّا كُونُهُ مُنَزَّلًا، فَهُو كَثَيْرٌ فِي القُرآنِ، كَقُولِهِ: ﴿ كِنَابُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبَكَكُ ﴾ [ص:٢٩]، وقولِهِ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ السَّارِةِ عَلَى أَنَّ القُرآنَ مُنَزَّلُ. أَلْقَدُرِ ﴾ [القدر:١] إلى غيرِ ذلك منَ الآياتِ الدالَّةِ على أنَّ القُرآنَ مُنَزَّلُ.

فإنْ قال قائلٌ: كونُهُ مُنَزَّلًا لا يَمنَعُ أَنْ يكونَ كَلُوقًا، لأَنَّنَا نَجِدُ أَشياءَ مُنَزَّلةً، وهو وهي مخلوقةٌ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [الأنعام:٩٩]، يَعْني المطرَ، وهو مخلوقٌ، وقال تعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ ﴾ [الحديد:٢٥]، والحديدُ مخلوقٌ، وقال تعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ ﴾ [الزمر:٦]، والأنعامُ مخلوقةٌ.

والجوابُ أَنْ نقولَ: المُنزَّلُ نوعانِ: أعْيانٌ قائمةٌ بنفْسِها وأوصافٌ، فالأعْيانُ القائمةُ بنفْسِها تكونُ مخلوقةً؛ لأنَّها بائنةٌ منَ اللهِ كالمطرِ، والأنعام، والحديدِ.

وأوصافٌ لا تقومُ بنفْسِها مثلُ الكلامِ، فهو صفةٌ من صفاتِ المُتكلِّمِ، فإذا قال اللهُ تعَالَى: أنزَلَ عليكَ الكتاب، أوِ القُرآنَ، أو ما أشبَهَ ذلك -وهو كلامٌ - عَلِمْنا أنَّه غيرُ مخلوقٍ؛ لأنَّ الكلامَ وَصفٌ قائمٌ بالمُتكلِّم، بخِلافِ الماءِ النازلِ منَ السهاءِ،

⁽۱) أخرجه أحمد (۳/ ۳۹۰)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القرآن، رقم (٤٧٣٤)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه: المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (٢٠١)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٦٨٠)، من حديث جابر رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

والحديدِ، والأنعامِ، وحينَئذٍ يكونُ هذا الكلامُ الذي ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى أَنَّه نازلٌ يكونُ هو كلامُهُ، وليس مخلوقًا من مخلوقاتِهِ.

فإذا قال قائلٌ: هاتوا لنا دليلًا على لفظِ (غيرُ مخلوقٍ)!

فالجوابُ: إذا قُلْنا: إنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ تعَالَى والكلامُ صفةُ المُتكلِّمِ لَزِمَ من ذلك أنْ يكونَ غيرَ مخلوقٍ، فالدَّلالةُ هنا دَلالةُ الْتِزامِ، وقد عَلِمْنا فيها سبَقَ أنَّ دَلالةَ الالْتِزام مُعتَبَرةٌ، كدَلالةِ التضَمُّنِ والمُطابَقةِ.

ثُم نقولُ ثانيًا: الذي أَجْأَنا إلى ذِكْرِ هذه الكلمةِ وإنْ كانت معلومةً من قولِنا: كلامُ اللهِ؛ أنَّ هناك قومًا قالوا: إنَّه مخلوقٌ، فنحن جِئنا بها لِندفَعَ هذا القولَ؛ لأنَّهم يقولونَ: نحن نقولُ: إنَّه كلامُ اللهِ ومُنزَّلُ، لكنَّه مخلوقٌ، فلهذا اضطرَّ العُلماءُ رَحَهُمُولَللهُ إلى أنْ يقولوا: غيرُ مخلوقٍ، وإنْ كان هذا غيرَ موجودٍ في كلامِ اللهِ، وكلامِ رسولِهِ، لكنْ كُلَّها حدَثَتْ بِدْعةٌ وجَبَ علينا نَفيُ هذه البِدْعةِ.

وكما قالوا أيضًا: إنَّ اللهَ تعَالَى يَنزِلُ إلى السماءِ الدُّنيا بذاتِهِ، فكلمةُ (بذاتِهِ) غيرُ موجودةٍ في الحديثِ، لكنْ نَذْكُرها رَدًّا لقولِ مَن قال: يَنزِلُ برحمتِه، أو يَنزِلُ مَلَكٌ من ملائكتِه، أو يَنزِلُ أمرُهُ، وما أشبهَ ذلك، وإنَّما لم يَقُلِ الرسولُ عَلَيْ : بذاتِهِ الأَنَّه إذا قال: يَنزِلُ رَبُّنا إلى السماءِ الدُّنيا وخاطَبَ قومًا على فطرتهم، وعلى سَليقتِهمُ العربيَّةِ، فإنهم يَنزِلُ ربُّنا إلى السماءِ الدُّنيا وخاطَبَ قومًا على فطرتهم، وعلى سَليقتِهمُ العربيَّةِ، فإنهم يَفهمونَ نزولَهُ بذاتِهِ، فكلمةُ (بذاتِهِ) مَفهومةٌ من قولِهِ: «يَنزِلُ ربُّنا»، كما أنَّه لمَّا قال: «خَلَقَ السَّمَواتِ والأرضَ» نقولُ: بذاتِهِ، ونقولُ: «اسْتَوى على العَرشِ» بذاتِهِ، وهكذا كلُّ فِعلٍ يُضيفُهُ اللهُ إلى نفسِهِ فهو إلى ذاتِهِ، وحينتَذِ نقولُ: إنَّنا اضطُرِرْنا إلى كلمةِ بذاتِهِ دَفعًا لقولِ مَن يقولُ: إنَّه يَنزِلُ أمرُهُ، أو رحمتُهُ، أو مَلَكُ من ملائكتِهِ، وهذا

لا بأس به؛ لأنَّه المقصودُ من دَفْعِ هذه البِدْعةِ.

وخالَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ في ذلك طوائفُ نَذكُرُ منهم طائفتَيْنِ:

الطائفةُ الأُولى تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ وبحُروفٍ وأصواتٍ مسموعةٍ، لكنَّهُ مخلوقٌ من مخلوقاتِهِ، لا صفةٌ من صفاتِهِ، وهذا قولُ المُعتزِلةِ والجَهميَّةِ.

قالوا: خَلَقَ أصواتًا تُسمَعُ وحُروفًا، وأضافها إليه إضافة تَشريفٍ وعِنايةٍ، وليستْ إضافة صفةٍ، فعندَهم كلامُ اللهِ كمساجِدِ اللهِ، وكناقةِ اللهِ، وكبيتِ اللهِ، فلسجِدُ، والبيتُ، والناقةُ مخلوقٌ مضافٌ إلى اللهِ، فكذلك كلامُ اللهِ مخلوقٌ مضافٌ إلى اللهِ، فكذلك كلامُ اللهِ مخلوقٌ مضافٌ إلى اللهِ، قالوا: وكلَّمَ اللهُ موسى منَ الشجرةِ؛ لأنَّه خلَقَ كلامًا في الشجرةِ فسمِعهُ موسى عَيَدِالسَّلَمُ!.

وجِبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نـزَلَ بالقُـرآنِ إلى محمَّدٍ ﷺ، خلَـقَ اللهُ كلامًا في جِبريلَ، وأضافَهُ إلى نفْسِهِ، فهذا هو كلامُ اللهِ.

وشُبْهَتُهم في هذا القولِ: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا تقومُ به الأفعالُ الاختياريَّةُ؛ لأنَّهم يقولونَ: لو كان كلامُ اللهِ عَنَّهَجَلَّ صفةً من صفاتِهِ لزِمَ أنْ تقومَ به الحوادثُ، لأنَّ الكلامَ يَحَدُثُ شيئًا فشيئًا، وفي كلِّ مناسَبةٍ، فيكزَمُ أنْ تقومَ الحوادثُ به، ولا تقومُ الحوادثُ إلا بحادثِ.

أو يقولونَ: الكلامُ صفةُ المُتكلِّمِ، فهو عرَضٌ منَ الأعراضِ، والأعراضُ لا تقومُ إلَّا بجِسم، والأجسامُ مُتاثِلةٌ.

ونحن نرُدُّ على هذا بها يَلي:

أوَّلًا: قولُهم: "إنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ السبقَ أَنْ قُلْنا: إنَّ هذا اللازِمَ باطلٌ، وأنَّه ليس بصحيحٍ أنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، والحوادثُ بعدَ المُحدِثِ بلا شكَّ، فلا يَلزَمُ من هذا أنْ نقولَ: إنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، بلْ نقولُ: إنَّ الحوادثَ لا تقومُ اللَّا بحادثٍ، بلْ نقولُ: إنَّ الحوادثَ قد تقومُ بالحادثِ، وقد تقومُ بغيرِ الحادثِ؛ لأنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ المُحدِثُ سابقًا على الحادثِ، وحينئذِ نقولُ: إنَّ الله عَنَّوَجَلَّ سابقٌ على جميعِ الحوادثِ، والحوادثُ التي تقومُ بالله مُحكنةٌ، فالله عَنَّوَجَلَّ قد يقومُ به الكلامُ، وقد يقومُ به الضحِكُ والفَرَحُ، والعَبَثِ، والكَراهةُ، والسُّخطُ، وما أشبَهَ ذلك.

وقولُهم: "إنَّ الأعراضَ لا تقومُ إلَّا بجِسمٍ"، فهذا غيرُ صحيحٍ، والأعراضُ قد تقومُ بغيرِ الأجسامِ، كالحُرِّ الشديدِ، والنهارِ الطويلِ، وما أشبَهَ ذلك، وقولُهم: "الأجسامُ مُتماثِلةٌ"، هذا أيضًا باطلٌ، فهي غيرُ متماثِلةٍ، لا بالذواتِ، ولا بالصفاتِ، ولا بالحدوثِ أيضًا، بعضُها سابقٌ لبعضٍ، وبعضُها يَبْقى طويلًا، وبعضُها لا يَبْقى طويلًا.

إذنْ: بطَلَتْ شُبْهَتُهم، ونقولَ: إنَّ الكلامَ صفةٌ قائمةٌ باللهِ عَنَّهَجَلَ ليست بائنةً منه، ولا مخلوقاته.

والطائفةُ الثانيةُ تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ صفةٌ من صفاتِهِ، لكنَّه مَعْنَى قائمٌ بنفْسِهِ غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشيئتِهِ، بل لازمٌ لذاتِهِ كلُزوم الحياةِ والعِلم.

فليس شيئًا يُسمَعُ، ولا شيئًا يَتركَّبُ من حُروفٍ، وهو غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشيئتِهِ، يَعْني ليس يَقدِرُ أَنْ يَتكلَّمَ إِنْ شاءَ، ولا يَتكلَّمَ إِنْ شاءَ. وأمَّا قولُهم: «لازمٌ لذاتِهِ كلُزومِ الحياةِ والعِلمِ»، فحقيقةُ قولِهم هذا أنَّ مَعْنى الكلامِ تَأَوَّلَ إلى مَعْنى العِلمِ، مثالُهُ: عندَما أُفكِّرُ في إلقاءِ خُطبةٍ، وأُكوِّنُ في ذِهْني عناصرَها، وأُرتِّبُ هذه العناصرَ، هذا هو الكلامُ عندَ هذه الطائفةِ.

والحقيقةُ أنَّ هـذا القائمَ بنفْسِهِ هـو عبارةٌ عن عِلْمي بهاذا أقـولُ على سَبيلِ التقريرِ، وليس هو الكلامَ، ولا يُقالُ: إنِّ مُتكلِّمٌ.

فإذا قيلَ لهم: أليس كلامُ اللهِ يُسمَعُ؟ قالوا: يَسمَعُ، ومَا يَسمَعُ فهو مَخَلوقٌ يُعبَّرُ به عَمَّا في نفْسِ اللهِ، ولهذا يقولونَ: القُرآنُ ليس كلامَ اللهِ، ولكنَّهُ عبارةٌ عن كلامِ اللهِ، وهؤلاء همُ الأشاعرةُ.

وقالوا أيضًا: قولُ اللهِ تعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِى آنَفُسِهِمۡ لَوَلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة:٨]، فأثبَتَ أنَّ في النفْسِ قولًا، كذلك في نفْسِ اللهِ قولٌ وكلامٌ.

ولا شكَّ أنَّ الطائفةَ الأُولى أقربُ إلى الصوابِ، وبهذا يَتبيَّنُ أنَّ شَطحَ الأشاعرةِ في كلامِ اللهِ أشدُّ من شَطحِ المُعتزِلةِ والجَهميَّةِ.

واستَدَلُّوا بقولِ الأَخْطَلِ(١):

إنَّ الكلامَ لَفَي الفُوادِ وإنَّها جُعِلَ اللسانُ على الفُوادِ دَليلًا

وجهُ الدَّلالةِ منَ هذا البيتِ: «إنَّ الكلامَ لَفِي الفُؤادِ».

وقالوا: أمَّا شُبْهتُنا التي مَنَعَتْنا أنْ نقولَ: هو كلامٌ حقيقيٌّ، فلأنَّ لدَيْنا قاعدةٌ،

⁽۱) البيت نسبه البعض إلى الأخطل، وليس في ديوانه، انظر: الموشى لأبي الطيب الوشاء (ص:۸)، وتمهيد الأوائل لأبي بكر الباقلاني (ص:٢٨٤)، والفصل في الملل والنحل للشهرستاني (٣/ ١٢٢)، ومجموع الفتاوى (٧/ ١٣٨).

وهي أنَّنا إذا قُلْنا: إنَّ الكلامَ صفتُهُ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ لزِمَ من ذلك قيامُ الحوادثِ باللهِ، والحوادثُ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ.

الردُّ عليهم:

أُوَّلًا: بالنسبةِ للبيتِ فالقائلَ نَصرانيُّ، والنَّصْرانيُّ ليس حُجَّةً فيها يُخبِرُ به؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى يقولُ: ﴿ يَثَاَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبِإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات:٦]، فإذا كان الفاسقُ لا نَقبَلُ خَبَرَهُ إلَّا بعدَ التبيُّنِ والتنبُّتِ، فالكافرُ من بابِ أَوْلى.

ثانيًا: أنَّ الأَخْطَلَ يُريدُ أنَّ الكلامَ الحقيقيَّ هو الكلامُ الذي يكونُ في القلبِ مُقدَّرًا أوَّلًا، ثُم يُعَبِّرُ عنه اللسانُ، أمَّا كلامُ اللغْوِ الذي يَهْذي به الإنسانُ كالمُهَذِر، والنائم، والغافل، فهذا ليس بكلام؛ لأنَّه لَغْوٌ، فهو يُريدُ الكلامَ الحقيقيَّ المُعتبرَ، وهو الذي يكونُ أوَّلا في القلب، ثُم يُعبِّرُ عنه اللسانُ، وهذا صحيحٌ.

واللهُ تَعَالَى هـو الذي ابتَدَأَ الكلام، لا جِبريل، ولا محمَّدٌ -عليهما الصلاةُ والسلامُ - ولهذا يُنسَبُ إلى اللهِ تعَالَى حقيقةً، ويُنسَبُ إلى جِبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ويُنسَبُ إلى حَمَّدٍ يَبَلِيغًا إلى الأُمَّةِ، قال اللهُ تعَالَى: ﴿ إِنَّهُ رَسُولٍ كَرِمِ اللهُ إِن وَهُ وَقَ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينِ ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

فالمُرادُ بالرسولِ هنا جِبريلُ عَلَيْهِالسَّلَامُ وقال تعَالَى: ﴿إِنَّهُ. لَقَوْلُ رَسُولِ كَرِيمِ ﴿ وَمَا هُو بِقَوْلِ شَاعِرِ﴾ [الحاقة:٤٠-٤١]، فهذا هو محمَّدٌ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ.

وأمَّا قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عنِ القُرآنِ: «منه بدَأَ، وإليه يَعودُ» فقد فُسِّرَتْ بتفسيرَيْن:

أَحَدُها: أنَّه يَرجِعُ إليه رُجوعًا حِسيًّا في آخِرِ الزمانِ، حيثُ يُنزَعُ منَ المصاحِفِ والصدورِ، وهذا -واللهُ أعلمُ- يكونُ حينَ يُعرِضُ الناسُ عن هذا القُرآنِ إعراضًا كُليًّا، ولا يكونُ لدَيْهم نحوَهُ لا تصديقٌ بخبَرٍ، ولا عملٌ بحُكمٍ، فيرفَعُهُ اللهُ عَزَقِجَلً تكريبًا له، ونظيرُ ذلك هدمُ الكعبةِ حينَ يَمتَهِنُها الناسُ آخرَ الزمانِ.

الثاني: يَعودُ إليه عَوْدًا مَعنويًا، أَيْ: أَنَّه لا يُضافُ إلَّا إلى اللهِ، فصفةُ الكلامِ الذي هو القرآنُ تَعودُ إلى اللهِ، وكِلا الأمرَيْنِ حتُّ.

وأمَّا مَن قالوا: إنَّه مُحلوقٌ؛ فقدِ استَدَلُّوا بقولِهِ تعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ فَلَقَدَهُ بِقَدَرٍ ﴾ [الفراد: ٢]، وقولِهِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ [الفرد: ٤٩]، وقولِهِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ [الفرد: ٤٩]، وقولِهِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ [الفرقان: ٢٦]، والجَعْلُ بمَعْنى الحَلْقِ، لقولِهِ تعَالَى: ﴿ نَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا ﴾ [الفرقان: ٢٦]، وقالوا: ﴿ٱللّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، فهل تقولُ: إنَّ القُرآنَ شيءٌ أو ليس بشيءٍ؟ فإنْ قُلتَ: ليس بشيءٍ، فالأمرُ مُشكِلٌ، وقد كَفَرْتَ؛ لأنَّ القُرآنَ أعظمُ الأشياءِ، وإنْ قُلتَ: إنَّه شيءٌ فبيِّنْ لنا دَليلًا يُخرِجُهُ من هذا العُموم، وإلَّا فإنَّه داخلٌ في العُموم.

والجوابُ أَنْ نقولَ لهمُ: الردُّ على هذا الكلامِ من وُجوهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: نحن نُؤمِنُ أَنَّ القُرآنَ شيءٌ، ولَكنْ ليس كلُّ شيءٍ يكونُ خَلوقًا، هل تقولونَ: إِنَّ اللهَ شيءٌ، إِنْ قالوا: لا، قُلنا: جحَدْتُمُ اللهَ، وكذَّبْتُم بالقُرآنِ، وإِنْ قالوا: نَعم، قُلْنا: على قاعدتِكم يَلزَمُ أَنْ يكونَ اللهُ مَحْلوقًا؛ لأَنَّ اللهَ يقولُ: ﴿قُلْ أَيُ قَلُوا: نَعم، قُلْنا: على قاعدتِكم يَلزَمُ أَنْ يكونَ اللهُ مَحْلوقًا؛ لأَنَّ اللهَ يقولُ: ﴿قُلْ أَيُ مَنَ اللهُ نَفْسَهُ شيئًا (۱)، قال البُخاري رَحِمَهُ اللهُ: فسمَّى اللهُ نَفْسَهُ شيئًا (۱)،

⁽١) صحيح البخاري (٩/ ١٢٤).

إذنْ نقولُ لهؤلاء: ليس كلُّ شيءٍ يكونُ شيئًا يكونُ مخلوقًا، فقد يكونُ الشيءُ شيئًا، وهو ليس بمخلوقٍ.

الوجهُ الثاني: قولُهُ تَعَالَى: ﴿ اللّهُ خَلِقُ كُلِ شَيْءٍ ﴾، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ هذا العموم، وليس العمومُ نصَّا في جميعِ أفرادِهِ، وإنَّما دَلالةُ العُمومِ على أفرادِهِ دَلالةٌ ظاهرةٌ، لا دَلالةُ نصِّ، ولهذا يُستعمَلُ العُمومُ أحيانًا، وقد دَخَلَهُ التخصيصُ، ويُستعمَلُ العُمومُ أحيانًا وقد دَخَلَهُ التخصيصُ، ويُستعمَلُ العُمومُ أحيانًا مُرادًا به الخاصُ، وهذا يدُلُّ على أنَّ دَلالتَهُ على جميعِ أفرادِهِ دَلالةٌ ظاهرةٌ، لا دَلالةُ نصِّ، ودَلالةُ الظاهِرِ ليست نصًا قاطعًا.

الوجهُ الثالثُ: إِنَّه يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ بهذا التعبيرِ عن شيءٍ لا يَشمَلُهُ هذا التعبيرُ، قال اللهُ تعالى عن ريحِ عادٍ: ﴿ تُدَمِّرُكُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وهي لم تُدمِّرُ إلَّا شيئًا قليلًا، بل حتى مساكنُ عادٍ لم تُدمِّرُها.

وقال عن بِلْقيسَ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل:٢٣]، وهي لم تُؤْتَ كلَّ شيءٍ، فإنَّ مُلكَ شُلَيهانَ عَلَيْهِ السَّلَمُ ليس لها عليه سُلطانٌ، وعلى هذا فمِثلُ هذا التعبيرِ لا يدُلُّ على التعميم في كلِّ شيءٍ.

الوجهُ الرابعُ: قالوا: إنَّ اللهَ تَعَالَى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَهَا﴾، والجَعْلُ بِمَعْنَى الحَلقِ، والجَعْلُ بِمَعْنَى الحَلقِ، واستَدَلُّوا بقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا تَعَفُوظَ ﴾ [الأنبياء:٣٢]، وقولِهِ: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا تَعَفُوظً ﴾ [الأنبياء:٣٢]، وقولِهِ: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱليَّلَ لِبَاسًا﴾ [النبأ:١٠] وما أشبَهَ ذلك.

فنقولُ: الجَعْلُ قد يُرادُ به الخَلقُ، وقد يُرادُ به التصييرُ، فمَعْنى جَعَلْناهُ: أَيْ: صَيَّرْناهُ فِي لُغةِ العربِ، لقولِهِ تَعَالَى فِي الآيةِ الثانيةِ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرَّءَانَا عَرَبِيًا﴾ [يوسف:٢]، وكُونُ الشيءِ يُجُعَلُ بلغةٍ دونَ أُخْرى، لا يَلزَمُ منه أَنْ يكونَ مَحَلوقًا؛ لأَنَّكَ

أنتَ تُخاطِبُ العربيَّ باللسانِ العربيِّ، فتقولُ: جَعَلْتُ قَوْلِي له عَربيًّا، وتُخاطِبُ العَجميَّ باللسانِ العَجميِّ، فنقولُ: جَعَلْتُ قَوْلِي له أَعْجميًّا، ولا يَفهَمُ أحدٌ أنَّ هذا خَلقٌ، ولكنَّهُ تَصييرٌ.

الوجهُ الخامسُ: يدُلُّ على أنَّ القُرآنَ ليس مخلوقًا أنَّ اللهَ عَزَقِجَلَّ يقولُ: ﴿أَلَا لَهُ الْمَاتُ وَٱلْأَمْنُ ﴾ [الأعراف:٤٥]، وقسيمُ الشيءِ مُباينٌ للشيءِ، وضدٌّ له، والقُرآنُ منَ الأمرِ لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْجَيْنَاۤ إِلَيْكَ رُوحًا مِنَ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى:٥٢].

الوجهُ السادسُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَضَافَ القُرآنَ إليه، والقُرآنُ كلامٌ، والكلامُ إِنَّمَا يُضافُ إِنْ تكلَّمَ بهِ، فهو صفةٌ وليس بعَينٍ بائنةٍ عنِ المُتكلِّمِ حتى نقولَ: إِنَّه مخلوقٌ.

الوجهُ السابعُ: أَنْ نقولَ: على زَعمِكم يَقْتَضِي أَنْ يكونَ كلُّ كلامٍ تكلَّمَ به الناسُ، فإنَّه يَصِحُ أَنْ تقولَ له: إنَّه كلامُ اللهِ، لأنَّ اللهَ خلَقَهُ، فها دُمْتم تقولونَ: إنَّ اللهَ تعَالَى خلَقَ هذه الحروف، والأحداث في شيءٍ ما، وسمِعَهُ الرسولُ المَلكيُّ، أو الرسولُ البَشَريُّ؛ فقولوا إذنْ: كلُّ كلام خلَقَهُ اللهُ في الإنسانِ فهو كلامُ اللهِ.

وأمَّا الجوابُ عنِ استدلالِ الأشاعرةِ بقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِي آنَفُسِمِمْ لَوَلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة: ٨] أَنْ نقولَ: هذا ليس قولًا مُطلَقًا، حتى تقولونَ: إنَّ القولَ ما كان في النفسِ، بلِ القولُ هنا قُيِّد، وهو حُجَّةٌ عليكم، وليس لكم، فالقولُ إذا أُطلِقَ فهو ما كان بحرفٍ وصوتٍ وإذا قِيلَ: قالَ في نفْسِه، فمَعْناهُ: أَنَّه حدَّثَ نفْسَهُ بهذا، ولكنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: «القولُ» على الإطلاقِ إلَّا لِما كان منطوقًا به بحرفٍ وصوتٍ.

الجوابُ عن شُبْهَتِهم: وهي أنَّ الكلامَ حادثٌ، والحادثُ لا يقومُ إلَّا بحادثٍ، أنْ نمنَعَ هذا اللازِمَ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ قَبولِ الدَّعْوى إلَّا بدليلٍ، فنقولُ: هاتوا دليلًا على أنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، وإلَّا فإنَّنا نَمنَعُهُ.

المَثَالُ الخامسُ: مَجِيءُ اللَّهِ تَعَالَى وإتيانُهُ:

وهو من صفاتِهِ الثَّبُوتيَّةِ الفِعليَّةِ، منَ الصفاتِ الثُّبُوتيَّةِ؛ لأَنَّه ثابتُ، منَ الفِعليَّةِ؛ لأَنَّه يَتعلَّقُ الأَشاعرةِ يُنكرونَهُ، لأَنَّه يَتعلَّقُ بمَشيئتِهِ، وهذا النوعُ منَ الصفاتِ سبَقَ لنا أنَّ أكثرَ الأشاعرةِ يُنكرونَهُ، ويقولونَ: إنَّ اللهَ لا يوصَفُ بصفاتٍ فِعليَّةٍ.

الدليلُ منَ القُرآنِ:

١ - قولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢].

٢- وقولُهُ تعَالَى: ﴿ هَلَ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ ٱلْفَكَامِ
 وَٱلْمَلَتِهِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٣- وقولُهُ تَعَالَى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَتَهِكُهُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيكُ
 بَعْضُ ءَاينتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام:١٥٨].

٤ - وقولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآهُ بِٱلْغَمَىٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمُلَيْحِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان:٢٥].

ومذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أَنَّنا نقولُ في هذا ما قال ربُّنا، لا نَتجاوَزُ القُرآنَ والحديث، وجاءَ في الحديثِ عنِ النبيِّ ﷺ: "إنَّ الله يَأْتِي يومَ القيامةِ للقَضاءِ بينَ عِبادِهِ» (١).

⁽١) يعرف باسم حديث الصور، أخرجه ابن راهويه في المسند رقم (١٠)، وابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم (٢٧٣)، والطبري في التفسير (٣/ ٦١١–٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَحِّعَالِيَّهُ عَنْهُ.

١ - فقولُهُ: ﴿ وَجَاءَ رَبُكَ وَالْمَلَكُ صَفًا ﴾ [الفجر: ٢٢]، هذا يومَ القيامةِ، والدليلُ هو قولُهُ تعَالَى قَبلَها: ﴿ كَلَّمَ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًا دَكًا ﴾ [الفجر: ٢١]، فإذا كان كذلك، فإنّنا نقولُ: هذا المجيءُ حقيقةً، ونقولُ: جاءَ بنفْسِهِ.

٧- وقولُهُ تعَالَى: ﴿ هَلْ يَظُرُونَ إِلاّ أَن يَأْتِيهُمُ اللهُ فِي ظُلُلٍ مِّن الْغَمَامِ وَالْمَكَتِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١]، المُرادُ بها إتيانُ اللهِ بنفْسِه، وحينَاذٍ يُشكِلُ على بعضِ الناسِ قولُهُ: ﴿ فِي ظُلُلٍ ﴾، فإنَّ هذا يَقْتَضِي أَنَّ الظُّلَلِ مُحيطةٌ باللهِ عَنَّقِجَلَّ لأَنَّ (في) للظرفيَّة، والأصلُ في الظرفِ أَنْ يكونَ مُحيطًا بالمَظروفِ! والجوابُ: أَنَّ (في) تَأْتي بمعنى (معَ) في اللَّغةِ العربيَّةِ كها يُقالُ: جاءَ فُلانٌ في طائفةٍ من أصحابِه، أيْ: معَ طائفةٍ، وهذا المَعنى هنا مُتعَيِّنٌ، ف(في) هنا للمُصاحبةِ، وليست للظرفيَّة، وإنَّها قُلْنا بذلك؛ لأَنَّنا نَعلَمُ عِلمَ اليَقينِ أَنَّ اللهَ لا يُحيطُ به شيءٌ من مخلوقاتِه، فهذه ظُلَلُ من الغَمَامِ تَشَقَّقُ السماءُ بها.

والمُرادُ بالسهاءِ العُلوُّ لَمجيءِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ وبهذا تَعرِفُ كيف استَدْلَلْنا بقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ نَشَقَقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَيْمِ وَنُزِلَ ٱلْمَلَيْمِكُهُ تَنزيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥]، على أنّها دالَّةُ على إتيانِ اللهِ، ولهذا جعَلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميةَ رَحِمَهُ ٱللّهُ في (العقيدةِ الواسطيَّةِ) (١): هذه الآيةُ منَ الآياتِ الدالَّةِ على إتيانِ اللهِ جَلَوَعَلا.

٣- وقولُهُ تعَالَى: ﴿ هُلَ يَنْظُرُونَ إِلَا آن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَتَ كُهُ أَوْ يَأْتِى رَبُكَ أَوْ يَأْتِى مُعْنَى الآيةِ: يَعْنِي لا يَنتَظِرُ هؤلاء إلَّا الموتُ، فتَأْتيهمُ اللائكةُ تَقبِضُ أرواحَهم، أو يَأْتِي ربُّكَ يومَ القيامةِ لمُحاسبتِهم، أو يَأْتِي بعضُ آياتِ الملائكةُ تَقبِضُ أرواحَهم، أو يَأْتِي بعضُ آياتِ

⁽١) العقيدة الواسطية -ضمن مجموع الفتاوي (٣/ ١٣٣).

ربِّكَ، وهو طُلوعُ الشمسِ من مَغرِبِها، كما في الحديثِ(١).

وفي هذا التقسيم دليلٌ على أنّه لا يُمكِنُ أنْ يُحوّلَ الكلامُ عن ظاهِرِهِ في قولِهِ: ﴿ أَوْ يَأْتِى رَبُكَ ﴾ لزِمَ أَنْ تُحوِّلَهُ عن ظاهِرِهِ في قولِهِ: ﴿ أَوْ يَأْتِى رَبُكَ ﴾ لزِمَ أَنْ تُحوِّلَهُ عن ظاهِرِهِ في قولِهِ: ﴿ أَوْ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ ﴾ ، فإنْ لم تَفعَلْ فقد أَن تَأْتِيهُمُ المَلَتَهِكَةُ ﴾ ، وفي قولِهِ: ﴿ أَوْ يَأْتِ بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ ﴾ ، فإنْ لم تَفعَلْ فقد تناقَضْتَ، وهذا من فوائدِ دَلالةِ الاقْتِرانِ ؛ لأنّ من فوائدِهِ: أنّه إذا اقترَنَ شيئانِ في حُكمٍ منَ الأحكام ؛ فإنّه لا يُمكِنُ التفريقُ بينَها ، فإنْ فرّقَ بينَها المُستَدِلُ كان ذلك دليلًا على تناقضِهِ.

٤ - وقولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآ لُهُ بِٱلْغَمَرِمِ ﴾ هذا يكونُ يـومَ القيامةِ، فيُفسِّرُها قولُهُ: ﴿ هَلَ يَنْظُرُونَ إِلَآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْفَكَمَامِ وَٱلْمَلَيْمِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

فإنْ قال قائلٌ: المُرادُ بإتيانِ اللهِ تعَالَى إتيانُ أمرِهِ لا إتيانُ نفْسِهِ، بدليلِ قولِهِ: ﴿ أَنَ آَمَرُ اللهِ هَنَا العَذَابُ أَوِ القيامةُ، وهذِه ﴿ أَنَ آَمَرُ اللهِ هَنَا العَذَابُ أَوِ القيامةُ، وهذِه الآيةُ تُفسِّرُ الآياتِ التي فيها إتيانُ اللهِ عَنَّ اَكُلُ لأَنَّ القُرآنَ يُفسِّرُ بعضُهُ بعضًا، وقالوا: إنَّ اللهَ إذا أتى لزِمَ أَنْ يَخلوَ منه العَرشُ، وأَنْ يَتحرَّكَ، وأَنْ تقومَ به الحوادثُ، وهذا كلَّهُ مُستحيلٌ على اللهِ عَنَّ عَبَلَ

قُلْنا: هنا شُبْهتانِ:

أمَّا الردُّ على الشُّبْهِ الأُولى: فإنَّ هنا قاعدةً ذكرَها شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميةَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا﴾، رقم (٤٦٣٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيهان، رقم (١٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَهُمَانُهُ.

رَحْمَهُ اللَّهُ فِي كتابِهِ (دَرَءُ تعارُضِ العقلِ والنقلِ): «ما من صاحبِ بِدْعةٍ يَستدِلُّ بنصًّ صحيح منَ الكتابِ والسُّنَّةِ إلَّا كان ذلك دليلًا عليه»(١).

أُوَّلًا: وجهُ ذلك لأنَّ الذي تكلَّمَ بها هو الذي تكلَّمَ بالآيةِ السابقةِ، الذي قال: ﴿أَنَّ أَمْرُ اللهِ هو الذي قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾، وإذا كان كذلك، فإنَّه لو أرادَ بالآية الثانيةِ إتيانَ الأمرِ لعبَّرَ به، لئَلَّا يَشتَبِهَ على الخَلقِ، وهذا ليس من بابِ الإطلاقِ والتقييدِ؛ لأنَّ الحُكمَ ليس على فعلٍ واحدٍ، بل هو على شيئينِ: إتيانِ اللهِ، وإتيانِ أمرِهِ؛ لأنَّكَ لو قيَّدْتَ أَحَدَهما بالآخَرِ أَلْغَيْتَ دَلالةَ الثاني إطلاقًا.

ثانيًا: لا يُمكِنُ هنا حَملُ المُطلَقِ على المُقيَّدِ؛ لأَنَّنا لو حَملْنا المُطلَقَ على المُقيَّدِ هنا أَلْغيَتْ دَلالةُ المُطلَقِ مُطلقًا لاختلاف مَوضِعي الحُكمِ، فمَثلًا: إذا قُلْنا: إذا جاءَ ربُّكَ؛ فمَجيءُ اللهِ بالكليَّةِ، وصارَ المَجيءُ لأمرِهِ يَتطلَّبُ دَلالةَ الآيةِ الأُولى مُطلقًا بخلافِ المُطلق والمُقيَّدِ، فلو قُلتَ: أعتِقْ رَقبةً، ثُم قُلتَ: أعتِقْ رَقبةً مؤمِنةً، صارَ بخلافِ المُطلق والمُقيَّدِ، فلو قُلتَ: أعتِقْ رَقبةً، ثُم قُلتَ: أعتِقْ رَقبةً مؤمِنةً فقد أعتَقَ الثاني مُقيِّدًا للأوَّلِ، لكنْ لم يَخرُجْ عن مدلولِهِ؛ لأنَّ مَن أعتَقَ رَقبةً مؤمِنةً فقد أعتَق رقبةً.

وأمَّا الردُّ على الشُّبْهةِ الثانيةِ: فإنَّ قولَهم: بأنَّنا إذا قُلْنا بمَجيءِ اللهِ لزِمَ من ذلك خُلوُّ العَرشِ، وقيامُ الحوادثِ به، فالجوابُ عليه أنْ نقولَ:

إنَّ هَذَا لَيسَ كَالْمَخْلُوقِ -الَّذِي إِذَا نَزَلَ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ أَوْ يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ السَّمَواتِ فُوقَهُ- وَعَلَيْنَا أَنْ نُؤمِنَ بَهَذَا، ولَا نتعَرَّضَ لَهَذِهِ التَّقدِيرَاتِ؛ لأَنَّ هَذِهِ التَّقديرَاتِ مَا حَدَثَتْ إلَّا أُخِيرًا.

⁽١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٧٤).

والمُسلِمُونَ في عَهْدِ الصَّحابَةِ رَضَالِتُهُءَاهُمُ أَخَذُوا القُرآنَ بظَاهِرِهِ وتَركُوا هَذِهِ التَّقديرَاتِ، مَا قَالُوا: إِنَّهُ معَنَا يكُونُ فِي التَّقديرَاتِ، مَا قَالُوا: إِنَّهُ معَنَا يكُونُ فِي التَّقديرَاتِ، مَا قَالُوا: إِنَّهُ معَنَا يكُونُ فِي التَّرْضِ؛ لأَنَّهُم عَرَفُوا أَنَّ اللهَ تعَالَى مُنزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، فالوَاجِبُ عَلَيْنا أَنْ نَأْخُذَ القُرآنَ بظَاهِرِهِ.

فهذَا الإمَامُ أَحَدُ رَحِمُهُ اللّهُ أَنْكَرَ عَلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللهِ مسأَلَةً دُونَ هَذَا، لمَّا قَالَ لَهُ عبدُ اللهِ: يَا أَبَتِ إِنَّ الرَّسُولَ عَيْكَ يقُولُ فِي رَمَضَانَ: «تُصفَّدُ الشَّياطِينُ»، ونَحْنُ نَرَى الإِنسَانَ يَصْرَعُهُ الشَّيطَانُ، كَيْفَ هَذَا؟ فقَالَ لَهُ: أَعْرِضْ عَنْ هَذَا، هكذَا جَاءَ الحِدِيثُ؛ فنهَاهُ أَنْ يُعارِضَ الحَدِيثَ بالوَاقِعِ، بَلْ وَلَا تَأْوَّلَ الحَدِيثَ؛ ليُوافِقَ الوَاقِع، بَلْ وَلَا تَأُوَّلَ الحَدِيثَ؛ ليُوافِقَ الوَاقِع، بَلْ قَالَ: أَعْرِضْ عَنْ هَذَا، هَكَذَا جَاءَ الحَدِيثُ؛ وهَذَا الوَاجِبُ عَلَيْنَا فِيهَا جاءَتْ بِهِ النَّصُوصُ مِنْ أُمُورٍ لَا نُدركُهَا نحْنُ؛ أَنْ نُسلِّم، نَقُولُ: سَمِعْنَا وآمَنَّا وصَدَّقْنَا.

أمَّا كَوْنُ الوَاحِدِ مِنَّا يَقُولُ: لَمَاذَا؟ ولَمَاذَا؟ فَلَا يَنْبَغِي؛ ومِثْلُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بعضُ النَّاسِ بَعْدَ أَنْ تَفتَّحَ العِلْمُ الكونيُّ قَالُوا: إِذَا كَانَ اللهُ ينْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا ثُلُثَ كُلِّ لِيلَةٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ دَائِما فِي السَّماءِ الدُّنيَا؛ لأَنَّ الثُّلثَ لَا يَزَالُ فِي السَّماءِ الدُّنيَا، فَقُولُ: أَعْرِضْ عَنْ هَذَا، ولَا تُقدِّرْ هَذَا الشَّيءَ، أَنْتَ مَا دَامَ الثُّلثُ عِنْدَكَ فالنُّزولُ عَلَا الشَّيءَ، أَنْتَ مَا دَامَ الثُّلثُ عِنْدَكَ فالنُّزولُ حاصِلٌ، وإذَا طَلَعَ الفَجْرُ انْتَهَى النُّزولُ، قُلْ هَكَذَا، وآمِنْ باللهِ.

وهَكَذَا أَيضًا كُلُّ شَيْءٍ أَضَافَهُ اللهُ تعالَى إِلَى نَفْسِهِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى نَفْسِهِ حَقَيْقَةً، وَلَا يَخْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: «بِذَاتِهِ» كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللهُ فِي (مَخْتَصَر الصَّواعِقِ) حَيْثُ قَالَ (١): كُلُّ مَا أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ فَهُوَ يَعْنِي بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يَخْتَاجُ أَنْ نَقُولَ:

^{(1)(1/} ٧٣).

«بذَاتِهِ» إِلَّا إِذَا أُلِجِئْنَا إِلَى ذَلِكَ، مِثْلَ أَنْ يَأْتِيَ شَخْصٌ ويُجادِلُ يقُولُ: ينزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا، يَعْنِي: يَنْزِلُ أَمْرُهُ؛ فنَقُـولُ: لَا، بَلْ يَنْزِلُ بذَاتِهِ، وإِنْ كَانَ مِنَ المُفـتَرَضِ أَنْ لَا نَقُولَ: «بذَاتِهِ» أَيضًا.

أَمَّا الردُّ على قولِهم: أنَّ جَيءَ اللهِ يَستَلزِمُ قيامَ الحوادثِ به، فالجوابُ: وإذا اقْتَضى أَنْ تقومَ الحوادثُ به، وأنْ يَفعَلَ ما يشاءُ من فِعلِ، فها الذي يَضُرُّ ؟! هل في هذا نَقصٌ أنَّ اللهَ يَفعَلُ ما شاءَ؟! بل هذا هو كمالُ رُبوبيَّتِهِ، وكمالُ حياتِهِ: أنْ يكونَ فعَّالًا لِها يُريدُ؛ لأنَّ مَن يَفعَلُ أكملُ ممَّنْ لا يَفعَلُ.

وإذا قالوا: الحادثُ لا يقومُ إلَّا بحادثِ، فحيَنئذٍ نَمنَعُ ونقولُ: إنَّه ليس بصحيحِ، والمَنعُ يَكْفي فيها الأصلُ عدمُهُ.

وبهذا يَتبيَّنُ أَنَّ مَجَيءَ اللهِ وإتيانَهُ يُعْتَبَرانِ صفةَ كمالٍ، واللهُ تعَالَى تَثبُتُ له جميعُ صفاتِ الكَمالِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُ فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتَ ٱللَّهُ بُنْيَــَنَهُم مِنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ ﴾ [النحل:٢٦]؟

فالجوابُ أَنْ نقولَ: إنَّ الإتيانَ لا يَخْلو إمَّا أَنْ يكونَ مُقَيَّدًا، وإمَّا أَنْ يكونَ مُطَلَقًا، والإتيانُ هنا مُقَيَّدٌ.

الثاني: أنَّه فسَّرَ هذا الإتيانَ بقولِهِ: ﴿وَأَتَـٰهُمُ ٱلْعَـٰذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل:٢٦].

فنحن إنَّما أَوَّلْنا لقَرينةٍ لَفظيَّةٍ، وقَرينةٍ عقليَّةٍ، فالقَرينةُ العقليَّةُ: هي أَنَّنا نؤمِنُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فوقَ كلِّ شيءٍ، وأنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يَأْتِيَ منَ القواعِدِ يَهدِمُهما؛ والقرينةُ

اللفظيَّةُ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾.

المثالُ السادسُ: رُؤيةُ المُؤمِنينَ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يومَ القيامةِ:

أمَّا السلَفُ فإنَّهم أثْبَتوا أنَّ الله يُرَى يومَ القيامةِ، يُرى في عَرَصاتِ القيامةِ، ويُرى بعدَ دُخولِ الجنَّةِ.

أمَّا في عَرَصاتِ القيامةِ، فإنَّه يَراهُ المُؤمِنونَ والمُنافِقونَ، وأمَّا في الجنَّةِ فلا يَراهُ إلَّا المُؤمِنونَ، وأمَّا الكُفَّارُ فلا يَرَوْنَهُ أبدًا، دليلُ ذلك:

١- منَ القُرآنِ: قولُهُ تعَالَى: ﴿ وُجُوهُ يَوْمَإِنِ نَاضِرَةُ ﴿ آَنَ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢- ٣]، وقولُهُ في الفُجَّارِ: ﴿ كَالَاۤ إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِمْ يَوْمَإِنِ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، فإنَّه يدُلُّ على أنَّ غيرَ الفُجَّارِ وهمُ الأبرارُ لا يُحجَبونَ عنِ اللهِ تعَالَى لأنَّه لو كان الكلُّ محجوبينَ عنِ اللهِ لم يكُنْ ذلك عقوبةً للفُجَّارِ، لأنَّ غيرَهم يُشارِكُهم، ولهذا قال الشافعيُّ: ليَّا حَجَبَ أعداءَهُ منَ السُّخطِ إلَّا ليَراهُ أولياؤُهُ منَ الرِّضا(١).

وأمَّا قولُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ آحُسَنُوا ٱلْحُسُنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس:٢٦]، فالمُرادُ بالزيادةِ هي النظرُ إلى وجهِ اللهِ، كما فسَّرَها النبيُّ ﷺ (٢).

وكذلك قولُهُ تعَالَى: ﴿ لَهُمْ مَا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق:٣٥] فإنَّه قد رُوِيَ عن كثيرِ منَ السلَفِ: أنَّ المُرادَ بالمَزيدِ النظرُ إلى وجهِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

⁽١) انظر: التفسير البسيط للواحدي (٢٣/ ٣٢٧)، زاد المسير لابن الجوزي (٤/ ٢١٦).

⁽٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٥/ ٦٥)، وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ١٩٤٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضَالِيَّهُ عَنْهُ. وأخرجه بمعناه مسلم: كتاب الإيهان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، رقم (١٨١)، من حديث صهيب رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

أمَّا قولُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى ٱلأَزَآبِكِ يَظُرُونَ ﴾ [المطففين: ٢٣]، فهذا وإنْ كان ليس بصريح لكنَّهُ عامُّ، فهم يَنظُرونَ كلَّ ما أعَدَّ اللهُ لهم منَ النَّعَمِ، ولا نعيمَ أنعمَ منَ النظرِ إلى وجهِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

٢- أمّا الدليلُ من السُّنَةِ فقد تَواتَرَتْ، فقد صرَّحَ النبيُّ عَلَيْ تصريحًا واضحًا كالشمسِ بأنَّنا نَرى اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِيانًا بأبصارِنا، كما قال: «إنَّكم ستَرَوْنَ ربَّكم كما تَرَوْنَ القَمرَ ليلةَ البَدرِ، وكما تَرَوْنَ الشمسَ صَحْوًا، ليس دونَها سَحابٌ»(١).

وهم يَرَوْنَهُ رُؤيةً حقيقيَّةً، ولا يَلزَمُ منَ الرؤيةِ الإدراكُ، لقولِهِ تعالى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَرُ وَهُو يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَرَ ﴾ [الأنعام:١٠٣]، والإدراكُ هو الإحاطةُ به، وهو أمرٌ مُستحيلٌ، وربَّما تُضِيفُ هذه الآيةُ إلى الآياتِ الدالَّةِ على الرؤيةِ، لأنَّ نَفيَ الإدراكِ يدُلُّ على وجودِ أصلِ الرؤيةِ؛ إذ لو كان أصلُ الرؤيةِ معدومًا لكان نَفيُ الإدراكِ لَغُوًا منَ القولِ؛ لأنَّ الذي لا يُرى لا يحتاجُ أنْ يقولَ: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَدُرُ ﴾.

وهذه الرؤيةُ لا يَلزَمُ منها نقصُ اللهِ تعَالَى بلِ الذي لا يُرى هو الذي كونُهُ ناقصًا؛ لأنَّ هؤلاء الذين يُنكِرونَ الرؤيةَ سيَأْتِي تَفسيرُهم لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَٱلظَّهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾، حيث زَعَموا أنَّ الباطنَ مَعْناهُ الخفيُّ الذي لا يُدرَكُ لخَفائِهِ لا لعظمَتِهِ! فَجَعَلُوهُ مِن أَصِغَر المخلوقاتِ.

وأمَّا مذهَبُ الخلَفِ والأشاعرةِ وغيرِهم فقالوا: إنَّ اللهَ لا يُرى، ولا يُمكِنُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

أَنْ يُرى، واستَدَلُّوا بقولِهِ تعَالَى: ﴿ لَن تَرَسِي ﴾، وهذا يدُلُّ على أنَّ اللهَ تعَالَى لا يُمكِنُ أَنْ يُرى.

واستَدَلُّوا بقولِهِ: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾، وهذا دليلٌ على أنَّه لا يُرى؛ لأنَّه لو كان يُرى لأُدْرِكَ؛ لأنَّكَ لا تَرى شيئًا إلَّا أَدرَكْتَهُ.

وربَّما يَستَدِلُّونَ بالحديثِ عنِ الرسولِ ﷺ سُئِلَ: هل رأَيْتَ ربَّكَ؟ فقال: «نورٌ أنَّى أَرَاهُ» (١٠).

ويَستَدِلُّونَ بحديثِ: «حِجابُهُ النورُ، لو كشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجهِهِ ما انْتَهى إليه بَصَرُهُ من خَلْقِهِ» (٢).

أَمَّا الدليلُ العقليُّ: فقالوا: لو كان يُرى لكان جِسمًا، والتجسيمُ حرامٌ، فالمُجَسِّمُ يَعبُدُ الصنمَ.

وأجابوا عن أدلَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ:

فقالوا: إنَّ قولَهُ تعَالَى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَبِذِ نَاضِرَةُ ﴿ آَنَ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَهُ ﴾ أنَّ النظرَ هنا بمَعْنى الانتظارِ، كقولِهِ تعَالَى: ﴿ هَلَ يَنْظُرُونَ إِلَا أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَتَبِكَةُ ﴾ [الانعام:١٥٨]، ﴿ هَلَ يَنْظُرُونَ إِلَا أَل تَأْتِيهُمُ الْمَلَتِهِكُمُ الْمَلَتِهِكُمُ الْمَلَتِهِكُمُ الْمَلَتِهِكُمُ الْمَلَتِهِكُمُ الْمَلْتِهِكُمُ الْمُلْتِهِكُمُ الْمُنْفِي يَنظُرُونَ يَنتَظِرُونَ. يَنظُرُونَ يَنتَظِرُونَ .

فَمَعْنَى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أَيْ: إلى ربِّها مُنتَظِرةٌ، ومع ذلك أيضًا هناك نجَازٌ -على زَعمِهم- إلى ربِّها أَيْ: إلى ثوابِ ربِّها منتظِرةٌ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نور أنى أراه»، رقم (۱۷۸/ ۲۹۱)، من حديث أبي ذر رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: ﴿إِن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِيَهُ عَنْهُ.

وقال: إنَّ قولَهُ: ﴿عَلَى ٱلأَرْآبِكِ يَظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣] لا دَلالةَ فيها أصلًا؛ لأنَّه لم يُبيِّنْ ما يُنظَرُ إليه.

وقالوا: أمَّا حديثُ الرسولِ ﷺ بتفسيرِ الزيادةِ أنَّهَا النظرُ إلى وجهِ اللهِ^(۱)، فليس بصحيح.

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ فالمَعْنى: نَزيدُ على ما يشاؤونَ منَ النعيمِ، ولا نُسلِّمُ أَنَّ الْمُرادَ به: النظرُ إلى وجهِ اللهِ الكريم.

وأمَّا قولُهُ: ﴿ كَلَآ إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِمْ يَوْمَهِذِ لَمَخْجُوبُونَ ﴾، فالمُرادُ أَنَّهم عن ثوابِ اللهِ محجوبونَ، ويكونُ الأبرارُ لا يُحجَبونَ عن ثوابِ اللهِ، فهُم يَرُدُّونَ هذه الأدلَّةَ بالتحريفِ عن ظاهِرِها.

وأمَّا الأحاديثُ فأوَّلوا الرؤيةَ فيها إلى العِلمِ، وقالوا: إنَّ العِلمَ اليَقينيَّ كالنظرِ بالعَينِ، فالإِدْراكُ بالعَينِ أو بالقَلبِ يُقبَلُ فهو رؤيةٌ.

واستَدَلُّوا بقولِ الشاعِرِ:

رَأَيْتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شَيءٍ مُحاوَلةً وأكثَرَهم جُنوداً اللهَ أكبرَ كُلِّ شَيءٍ مُحاوَلةً وأكثَر هم جُنوداً اللهَ على قالوا: فمَعْنى (رأيْتُ) أيْ: عَلِمْتُ.

⁽۱) أخرجه الطبري في التفسير (۱٥/ ٦٥)، وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ١٩٤٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِثَهُ عَنْهُ. وأخرجه بمعناه مسلم: كتاب الإيهان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، رقم (١٨١)، من حديث صهيب رَضِيَالِثَهُ عَنْهُ.

⁽٢) ذكره أبو العباس المبرد في المقتضب (٤/ ٩٧)، غير منسوب، ونسبه بدر الدين العيني في المقاصد النحوية (٢/ ٨٢٢) لخداش بن زهير.

ردودُ أهلِ السُّنَّةِ عليهم:

١ - أمَّا قولُهُ تعَالَى: ﴿ لَا تُدرِكُهُ الْأَبْصَنُرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَنَرَ ﴾ فاللهُ تعَالَى نَفى الإدراكَ، ولم يَقُلْ: لا تَراهُ، والإدراكُ غيرُ الرؤيةِ.

وقولُكم: إنَّ الذي يُرى يُدرَكُ ليس بصحيحٍ، فنحن نَرى الشمسَ ولا نُدْرِكُها، وهو يَرى الأشياءَ خَفيَّةً صغيرةً ويُدرِكُها.

فلا يَلزَمُ منَ الرؤيةِ الإدراكُ، وعندنا قاعدةٌ أُصوليَّةٌ، وهي أنَّ (نفيَ الأخصِّ لا يَستَلزِمُ نفيَ الأعمِّ)، والإدراكُ أخصُّ منَ الرؤيةِ، بل يَستَلزِمُ إثباتَ الرؤيةِ في الواقعِ؛ لأنَّ الرؤية لو كانت غيرَ ثابتةٍ لقالَ: لا يُرى، وإذا قال: لا يُرى فهو نفيٌ للإدراكِ بلا شكِّ؛ لأنَّ نفيَ الأعمِّ يَستَلزِمُ نفيَ الأخصِّ، ولا عكسَ، بل إنَّ نفيَ الأخصِّ يدُلُّ على إثباتِ الأعمِّ؛ لأنَّه لولا ثبوتُ الأعمِّ لكان نفيُ الأخصِّ لَغُواً منَ القولِ.

٢ - الآيةُ الثانيةُ: قولُهُ تعَالَى لموسى عَلَيْهِ السَّلَمُ: ﴿ لَن تَرَىٰنِ ﴾ ، فإنَّ هذا لا يدُلُّ على نفي الرؤيةِ في الآخرةِ؛ لأنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ سأَلَ رؤيةَ اللهِ في الدُّنْيا، ونفيُ الرؤيةِ في الدُّنْيا لا يدُلُّ على نفيها في الآخرةِ.

٣- وأمَّا الحديثُ الثاني: «حِجابُهُ النورُ، لو كشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجهِهِ ما امتَدَّ إليه بصرُهُ من خَلقِهِ» (١)، فنقولُ: نَعم، ولكنَّ هذا الذي حِجابُهُ النورُ، ألا يقدِرُ أنْ يُزيلَ هذا الحِجابَ حتى يُرى؟

⁽١) أخرجه مسلم، كتاب الإيهان، باب في قوله ﷺ: ﴿إِن الله لا ينام »، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَلِيَهُ عَنْهُ.

الجوابُ: بَلَى، وحينَتَذٍ فلا يكونُ هذا الحديثُ مانعًا من رؤيةِ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لو شاءَ لأزالَهُ.

وأمَّا إحراقُ سُبُحاتِ وجهِهِ ما انْتَهى إليه بصرُهُ من خَلقِهِ، فهذا في الدُّنْيا فقطْ، أمَّا في الآخرةِ فلا.

٤- أمَّا الجوابُ عن دليلِهمُ العقليِّ: بأنَّ الرؤيةَ تَستَلزِمُ أنْ يكونَ جِسمًا، فالجوابُ: إذا كانتِ النصوصُ تَستَلزِمُ هذا الجِسمَ فلْيَكُنْ ذلك، لكنَّهُ جِسمٌ ليس كالأجسام.

وأمَّا قولُهم: «ينظرونَ» بمَعْنى يَنتَظِرونَ، ويَستَدِلُّونَ بقولِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ فالجوابُ عليه أنْ نقولَ: كلمةُ نظَرَ تتَعَدَّى بنفْسِها وبـ(إلى)، وبـ(في)، ويَختَلِفُ مَعْناها باختلافِ المواضِع.

فإذا تَعدَّتْ بنفْسِها فَمَعْناها الانتظارُ، ومنه قولُهُ: ﴿هَلَ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ.﴾، وقولُهُ: ﴿ هَلَ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْلِيَهُم بَغْتَةً ﴾، وقولُهُ: ﴿ وَمَا يَنظُرُ هَـُؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَحِدَةً ﴾.

وإذا تَعدَّى بـ(إلى) صارَتْ بمَعْنى النظرِ بالعَينِ، تقولُ: نظرْتُ إلى كذا، ولا يَستَقيمُ أَنْ تكونَ بمَعْنى انتَظَرْتُ؛ لأَنَّ (انتَظَرَ) تتَعَدَّى بنفْسِها، أمَّا (نظرَ إلى) فهي تُخالِفُها؛ لأنَّها تَعدَّتْ بـ(إلى)، ولا يُمكِنُ أَنْ نَقيسَ هذا بهذا؛ لاختلافِ العَملِ والمُتَعَدِّي.

وإذا تَعدَّتْ بـ (في) صارَ مَعْناها التفكُّر، وهو النظرُ بالقَلبِ، قال تعَالَى: ﴿ أَوَلَمْ

يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف:١٨٥]؛ لأنَّ (تَفكَّرَ) تتَعَدَّى بـ (في)، وإذا كان كذلك، فلا يَصِحُّ حملُ مَعْنًى على الآخرِ على ظُهورِ التبايُنِ بينَهما.

نسألُ اللهَ تعالى النَّظَر إلى وجهِهِ الكريمِ في جناتِ النعيمِ، وصلَّى اللهُ وسلَّم وباركَ على نبينا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبِهِ أجمعينَ.

وبهَذا انتَهَى ما تَمَّ تَسجيلُهُ مِنَ الدُّروسِ الَّتِي كانَ يُلقِيها فَضيلةُ شيخِنا العلَّامةُ محمدُ بنُ صالح العُثيْمين -رحمَهُ اللهُ تَعالَى- بكُليةِ الشَّريعةِ وأُصُولِ الدِّين بالقَصِيم - فَرْع جامعةِ الإمامِ محمدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميةِ، وما تلاه مِنْ قواعدَ في أسهاءِ الله وصفاتِهِ عَرَّقِجَلَّ، وأمثلةٍ حَول الصفاتِ التِي كَثُر الخَوْض فِيها، والحمدُ لله الَّذِي بنعمتِهِ تتِمُّ الصّالحاتُ، وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارِكْ على نَبينا محمَّدٍ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ والتَّابعِينَ لهُم بإحسانٍ إلى يوم الدِّينِ.



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة		الحديث
۳٦٤ ٢	ا وُكِّلْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟	أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَمْ بِهَذَ
نِ٥٧٣	بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى المَيِّنِ	اثْنَتَاذِ فِي النَّاسِ هُمَا
٤٩١		اخْتَرْتُ يَمينَ ربِّي .
٣٠٦		آدمُ نَبِيٌّ مُكلَّمٌ
٣٦٠	صَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ	إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَ
٤٢٠	سَيْفيهما فالقاتلُ والمقتولُ في النَّارِ	إذا التقى المسلِمانِ بـ
۲۰۲	ئْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ	إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَ،
۳۲۱	نَهَ الْأَسْلَمِيَّةَ أَنْ تَتَزَوَّجَ	أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَبِيْ
779	بُسْمَعْ، وَاسْأَلْ تُعْطَهْ	ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ إ
118	ِ اَقْرَبِينَ	أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي ال
٢٧٣	أَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ	أَسْتَخيرُكَ بِعِلْمِكَ و
10	لقَمَرِ فانشَقَّ نِصفَيْنِلقَمَرِ فانشَقَّ نِصفَيْنِ	•
٠ ٢٦٩	بَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ	اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَ}
١٨٤	لإِسْلَامٍ، وَكَلِمَةِ الإِخْلَاصِ	
٥١	ِثٌ وهَمَّامٌ	أُصدَقُ الأَسْهاءِ حارِ
۲۲۲	سالجِينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ	أَعْدَدْتُ لِعِبادِيَ الع
٤٠٠	وَجْهِه القديمِ وبسُلْطانِه القَديمِ	أعوذُ باللهِ العظيمِ و

٣١٣	أَفَلَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا
17Y	أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ؟
٤٩٩	أَلَا رَجُلٌ يُؤْويني حتى أُبُلِّغَ كلامَ ربِّي
٤٥٩،٤٥٢	أَلَا هل بلَّغتُ؟ألا هل بلَّغتُ؟
٤٧٠	أَمَا تَرْضي أَنْ تكونَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى
٣٠٠	أَمَرَ النَّبيُّ ﷺ بأَنْ نَتوضًّأ مِن لحُومِ الإبِلِ
۸۳	أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ
٤٤٤	إنَّ الدينَ يُسرِّ
• \ V	أن الزيادة النظرُ إلى وجهِ اللهِأن الزيادة النظرُ إلى وجهِ اللهِ
٣٤٧	إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا
£9V	إِنَّ اللهَ قال للقَلَمِ: اكتُبْ
بيتَ المَقدسِ ٣٤٦	إِنَّ اللهَ قد حبَسَ الشمسَ أن تَغيبَ ليُوشعَ بنِ نُونٍ حتَّى يَفتحَ
٣٤٥	أَنَّ اللهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءً مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ
077, 7/3, 773	إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ
o • A	إنَّ اللهَ يَأْتِي يومَ القيامةِ للقَضاءِ بينَ عِبادِهِ
٤٩٥	إنَّ اللهَ يأمُرُكَ أَنْ تُحْرِجَ من ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إلى النارِ
	إنَّ اللهَ يَقبِضُ السَّمَواتِ بيَمينِهِ، والأرضَ بيَدِهِ الأُخْرى
٤٨٨	أنَّ اللهَ يَكشِفُ عن ساقِهِ، فيَسجُدُ له كلُّ مَن كانَ يَسجُدُ
٣٣٩	إِنَّ اللهَ يَنزِلُ إِلَى السَّاءِ الدُّنْيا حِينَ يَبقَى ثُلْثُ اللَّيلِ الآخِرُ
197,190	إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ

١٣٨	إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا
خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ٣٠٨	أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ
۳۷۲	إِنَّ لِأَنْفُسِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَإِنَّ لِأَعْيُنِكُمْ حَقًّا
٤٨	إنَّ مِنَ البَيانِ لسِحْرًا
۲۸۰	إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ
١٣٨	إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ
ror	إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ
٣٤٤	أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي
٣٧٠	إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ
٣٨٥	أنتَ الأوَّلُ فليس قبلَك شيءٌ، وأنتَ الآخِرُ فليس بعدَك شيءٌ
۲۷۸	أَنْتَ مِنْهُمْ
٤٧٠	أنتَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بَعْدي
۸٥	إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ
010	إنَّكم ستَرَوْنَ ربَّكم كما تَرَوْنَ القَمرَ ليلةَ البَدرِ
۳۲۰،۲۹۰	إِنَّهَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى
٣٦٥	إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الكِتَابِ
٤٢٦	إنَّه [إبراهيم عَلَيْءِالسَّلَامُ] كَذِبَ في ذاتِ اللهِ ثلاثَ كَذِباتٍ
	إِنَّه أَعَوَرُ وَإِنَّ رَبَكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ
	إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنَّإِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنَّ
۲۳۲	إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي

AY	أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ
	أَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُم
Y9Y	إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ
٤٦٠،٤٥١	أين اللهُ؟
٤٦٥	أيُّها الناسُ، أَرْبِعوا على أنفُسِكم، فإنَّكم لا تَدْعونَ أصمَّ .
٣١٥	البِّيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي
٤٠٥	تبارَكَ الذي وَسِعَ سمعُه الأصواتَ، واللهِ إنِّي لفي الحُجْرِ
۲٥٦	تَفكَّرُوا في آلاءِ اللهِ، ولا تَفكَّروا في ذاتِ اللهِ
ToT	ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ
٥١٨،٥١٦	حِجابُهُ النورُ، لو كشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجهِهِ
٤١٠	الحَرِبُ خُدعةٌ
٤٩٥	حَمِدَني عَبْدي
197,197	خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ
197	خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ
197	خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ
187	خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ
٣٧٤	خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ
٣٤٠	الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ
۴٦٣	ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّهَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِ
۲۸٥	رُبَّ أَشْعَتَ أَغْبَرَ مَدْفُوعٍ بِالأَبُوابِ
	•

رضِ ٥٥٤	ربَّنا اللهُ الذي في السهاءِ، تَقدَّسَ اسمُكَ، أمرُكَ في السهاءِ والأ
۳٤٢	رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ
٤٥٩،٤٥٤	سُبْحانَ رَبِّيَ الأَعْلَى
٤٥٤	سُبْحانَ رَبِّيَ العَظيمِ
10	سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي
٤٥٤	سُبْحَانَكَ لا أُحْصِي ثناءً عليكَ، أنتَ كما أثْنَيْتَ على نَفْسِكَ
١٨٩	سَتَخْتَلِفُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً
وَاحِدَةً ٢٧٤	سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا
رزةِ اثنينِرزةِ اثنينِ	صَاحَ عَلَيٌّ رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ بَعَمْرِو بَنِ وُدٌّ، وقال له: إنِّي لَمْ أَخْرُجْ لمبار
٤٣٤	عَجِب ربُّنا من قُنوطِ عبادِه، ينظرُ إليكم آزلينَ قَنِطينَ
١٩٧	عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِعَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ
١٦٥	عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْعَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ
٧٧	عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْحُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
187	فَأَبُواهُ يُهَوِّدانِهِ أَوْ يُنَصِّرانِهِ
770	فَإِنَّ الأُمْمَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا
ጀ ٣٦	فلَّمَا خَلَقَ اللهُ القَلَم، قال له: اكتُبْ، قال: ربِّي، وماذا أكتبُ؟.
ኖ ፯፯	فَهَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ
٤٩٦،٤٩٤	قَسَمْتُ الصلاةَ بَيْني وبينَ عَبْدي نِصفَيْنِ
۳۷۱	قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ. ثُمَّ اسْتَقِمْ
٤٧٨	الكُرسيُّ موضِعُ القَدمَيْنِ

140,181	كُلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِكُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ
٣٥٩	كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ
	كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ
٣٠١	كُنَّا يُصيبنا ذلِكَ فنُؤمَرُ بقَضاءِ الصومِ ولا نُؤمَرُ بقَضاءِ الصلاةِ
709.01	لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ
۲٦٩	لَا أُنْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ
٥٩	لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ
١٨٨	لَا تُشَدِّدُوا فَيُشَدِّدَ اللهُ عَلَيْكُمْ
٣٢٥	لَا تُنْكُحُ الْمُرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا
۲۸۸	لَا صَلاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ
٣ ٨٤	لا يَأْتِي على النَّاسِ زمانٌ إلَّا والذي بعدَه شرٌّ منه
١٣٧	لَعَنَ الله اليَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ
1 & 1	اللهُ أَعْلَمُ بِهَا كَانُوا عَامِلِينَ
٣٥٥	اللهُ أَكْثُرُ
10.	اللهُمَّ أُغِثْنَا
7	اللهمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ
۲۳٤	اللهمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ
۲۸۲	اللهُمَّ إِنِّي أَسَأَلُك بِنَبِيِّك نَبِيِّ الرَّحْةِ
TVT	اللهُمَّ إِنِّي ظلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا
۲۷۱	اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ وابْنُ أَمَتِكَ

۷۰۲، ۳۷۲	اللهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ
۳٤۸	اللهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللهُمَّ عَلَى الآكَامِ وَالظِّرَابِ
٣٣٩	اللهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ
۳۷۲، ۵۷۲	اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
۳۱۰	لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. لَمْ يَخْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحِاجَتِهِ
٤٣٠	لولا يدٌ لك عندي لم أجِدْك بها لأجَبتُك
٤٧٨	ما السَّمَواتُ السَّبْعُ والأرَضونَ السَّبْعُ والكُرسيُّ إلَّا كحَلْقةٍ
٣٧١	مَا بَالُ أَقْوَام يَقُولُ أَحَدُهُمْ كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ
***	مَا مِنْ رَجُلِّ يَدْعُو اللهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةُ رَحِم
٠٢٢	مَا مِنْ مَكْلُوم يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ
۳۱٦	مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ إِلَّا آتَاهُ مِنَ البَيِّنَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ البَشَرُ
797	مَنْ أَحْدَٰثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ
٣٠٣	مِنْ حُسْنِ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ
۲۸٦	مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ
٤٩٤	مَن ذا الذي يُؤُويني حتى أُبلِّغَ كلامَ ربِّي
797,797	مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ
۸٩	مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِهِ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ
	مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ
	مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا
	نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ

٤٣٢	نعَمْ [لمها قيل له:يا رسولَ اللهِ، أُوَيَضحَكُ ربَّنا؟]
۳۲٥	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ
٠١٦	نورٌ أنَّى أَرَاهُنورٌ أنَّى أَرَاهُ
٤٢٠	هذا أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه
ሮ ۹٦	هذا سُهيلُ بنُ عمرٍ و، وقد سَهُلَ أمرُكم
١١٤	هُوَ يُحِيُّنَا وَبُحِبُّهُ
٤٤٠	واشْفِ أنتَ الشافي
٤٩٢	وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمينُ
۲٦٩	يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا
۳٦٤	يَا قَوْمُ، بِهَذَا ضَلَّتِ الأُمَّمُ قَبْلَكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَاثِهِمْ
٦٩	يَأْخُذُ السَّمَواتِ ويَهُزُّهُنَّ
۳۲٦	يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
٤٨١	يَدُ اللهِ مَلْأَى سَحَّاءُ الليلَ والنهارَ، لا يَغيضُها نَفَقةٌ
٤٣٤	يضحكُ اللهُ إلى رَجُلينِ يقتُلُ أحدُهما الآخرَ
۹۹	يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ
٧٢، ٥٥	يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ
۳۳V 9å	يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَ
	يُوحي إلى عيسى إنِّي قد أخَرَجتُ عبادًا لا يدانِ لأحدٍ بقِتالِهم
~9V	يُؤذيني ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ

فهرس الفوائد

الصفحة		الفائدة
با، صارَ كافرًا ٤٥	ملَواتِ الْحَمسَ معَ الجَهاعةِ ولكِنَّه يُنكِرُ فرضِيَّتَه	لو أنَّ أحَدًا صلَّى الص
٤٥	لمو مِن عَقيدةٍلو مِن عَقيدةٍ	الأُمور العمَليَّة لا تَخْ
٤٥	انُ حينَ فِعلِ العِبادةِ أنَّه يَتعبَّدَ للهِ بِها	لا بُدَّ أَنْ يَعتقِدَ الإنس
بجعَلُ الوُّضوءَ	، ليَتوضَّأَ لأَنَّ الصلاةَ لا تَصِحُّ إلَّا بوُضوءٍ، فيَ	أُغلَبُ الناسِ يَذهَبُ
٤٦	عِبادةٌ مُستقِلَّةٌ	وَسيلةً، والحَقيقةُ أنَّه
٤٦	حِ فهو عمَليٌّ، وما يَتَعلَّقُ بالقُلوبِ فهُوَ عقَديٌّ	كُلُّ ما يَتعلَّقُ بالجَوارِ
٤٧	أَهْلُ الشَّريعةِأ	لا يَحفظُ الشَّريعةَ إلَّا
٤٧	متَلَأَت بالخَيْر أو بالشَّرِّ امتَلَأَتْ	القُلوبُ أَوْعيةٌ، إذا ا
سيًّا إِنْ أُعطِيَ	، أَهلِ السُّنةِ مَن يُفسِدُ عَقيدةَ أَهـلِ السُّـنةِ لا سِ	قَدْ يَندَسُّ في صُفوفِ
٤٨		بيانًا وجَدَلًا فَهُوَ خَط
٤٨	، أُسَّسَ مذهَبَ الرفضِ كانَ يَهوديًّا	عبدُ اللهِ بنُ سَبَأَ الَّذي
٤٨	الناسَ عَن دِينِ اللهِ هُو طَريقُ العاطِفةِ	أقرَب طَريقٍ يَصُدُّ بهِ
ِاحِبٌا	ن حيثُ هيَ لا تَجِبُ، لكِنْ مِن حَيثُ حِفْظُها و	الأُمورُ المُستَحَبَّاتُ مِ
٤٩	على المُسلِمين عُمومًا	تَعلُّمُ الشَّريعةِ فَرضٌ
٤٩	، أَنْ يَحفظَ مِنَ الشَّريعةِ ما يَحتاجُ إلَيْه	كُلُّ إنسانٍ يَجِبُ عليه
ا لا يُمكِنُ إلَّا	صِلَ إلى رِضا اللهِ عَزَّةَجَلَّ ودارِ كرامَتِه، وهَــذ	غايةُ كلِّ إِنسانٍ أَنْ يَه
٥ •		بالتَّوْحيدِ

	مَنْ لَم يَقْصِدْ أَحَدًا فليسَ بِمُوحِّدٍ، ومَن قَصَدَ اللهَ وغَيرَه فليسَ بِمُوحِّدٍ؛ لأنَّ
٥١	الأوَّلَ مُعطِّلُ والثاني مُشرِكٌ
٥١	أَرسلَ اللهُ تعالى الرُّسلَ ليَحكُموا بينَ الناسِ فيها اختَلَفوا فيه
٥٢	مَعرِفةُ ما يَجِبُ ويَجوزُ ويَمتنِعُ على اللهِ يُتلقَّى منَ الرُّسلِ علَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ
٥٤	مَعنَى (العَزيزِ) أنَّه الغالِبُ الَّذي لا يُغلَبُ
٥٥	مَصدَرُ التَّلقِّي فيها يَتعلَّقُ بالعَقيدةِ الكِتابُ والسُّنةُ
٥٥	لا قياسَ في العَقيدةِلا قياسَ في العَقيدةِ
٥٥	لا يُمكِنُ أَن نَصِفَ اللهَ أَو نَنفيَ شَيئًا عَنِ اللهِ إِلَّا ما جاءَ في الكِتابِ أو السُّنةِ
	كَثُرَ التَّحريفُ في النُّصوصِ، وهَذا يَتعَلَّقُ بِالعِلْمِ، وكَثُرَ الانْحِرافُ في العَمَلِ،
٦٣	وهَذا يَتعَلَّقُ بالسُّلُوكِ والإِتِّجَاهِ
٦٧	التَّأُويلُ فِيهِ الصَّحيحُ وفِيهِ الفاسِدُ
٦٩	الصِّفةُ إِذا أُضيفَتْ إِلى شَيْءٍ فهِيَ بحَسبِ ما يَليتُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ المَوْصوفِ
٦٩	الصَّحابةُ رَضَالِلَّهُ عَنْهُمْ أَحرَصُ مِنَّا عَلَى الخَيْرِ وعَلَى العِلْمِ
٧٠	التَّحْريفُ يَتَعَلَّقُ بِالعِلْمِ، والإنْحِرافِ بِالعَمَلِ والشُّلوكِ
٧٦	الإيهانُ باللهِ يَتضمَّنُ الإَيهانَ بكُلِّ ما أَخبَرَ به عَن نَفسِه وعَن غَيرِه
٧٦	مَنْ لَم يُؤمِنْ بأَسَهَاءِ اللهِ وصِفاتِه وأَنكَرَ شيئًا مِنها لَم يُحقِّقِ الإيهانَ باللهِ أَبَدًا
٧٦	الذات لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لها قِوامٌ تَقومُ به، وإلَّا لم تَكُنْ ذاتًا
٧٧	لا أحدَ يَشُكُّ في أنَّ ما دلَّ عليه الكِتابُ والسُّنةُ هو القولُ الصَّحيحُ
	سُنة الرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هيَ: قَبُولُ كلِّ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَه، وكلِّ ما سَمَّى
٧٧	ىه نَفْسَه

٧٨.	امتِناع اللازِمِ يَدُلُّ عَلَى امتِناعِ المَلزومِ
۸٥.	أَوَّلُ واجِبٍ: شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ
۸٥.	أَهْلِ الكَلامِ هُمُ الَّذينَ يُثْبِتُونَ العَقائِدَ بِالطُّرُقِ الكَلامِيَّةِ، وَالْمُجَادَلاتِ النَّظَرِيَّةِ
۸٧.	لا نَقولُ: إِنَّ النَّظَرَ مُحُرَّمٌ. لَكِنْ نَقولُ: لَيْسَ هُوَ أَوَّلُ واجِبٍ
۸٧.	أَوَّلَ ما يُؤْمَرُ بِهِ الإِنْسانُ الشَّهادَتانِأ
۸٧.	مَنْ تَشَهَّدَ قبلَ البُلُوغ لم يُؤمَرْ بتَجديدِ ذَلِكَ عَقيبَ بُلوغِهِ
۸۸.	
۸۸.	كُلَّما فعَلَ شَيْئًا مِنْ خَصائِصِ الإِسْلامِ حَكَمْنا بإِسْلامِه، فإِنْ عادَ بَعدَ ذلِكَ فهُوَ مُرتَدٌّ
۸۹.	التَّوْحيدُ أَوَّلَ واجِبٍ وآخِرَ واجِبٍالتَّوْحيدُ أَوَّلَ واجِبٍ وآخِرَ واجِبٍ
۹١.	
97.	
97.	أَوَّلُ مَا ظَهَرَ التَعطيلُ في نَفي شَيئينِ فقَطْ؛ المَحبَّةِ والكَلامِ
	الَّذينِ غَلَوْا في جانبِ الإثباُّتِ هُمُ المُعتزِلةُ، والَّذين غَلَوْا في جانبِ النَّفيِ هـمُ
۹٤.	المُعطِّلةُ، والوسطُ أَهْلُ السُّنَّةِأَنْ السُّنَّةِأَنْ السُّنَّةِأَنْ السُّنَّةِأَنْ
۹٤.	الْمُمثِّلُ يَعبدُ صنَّما والمُعطِّلُ يَعبُدُ عدَمًا
	لا تَظنُّوا أنَّ الأمرَ سَهلٌ وأنَّ خِلافَنا معَ أهلِ التَّعطيلِ أو أَهلِ التَّمثيلِ مُجـرَّدُ أُمـورٍ
۹٤.	نَظريةٍ
۹٤.	لا يَنطبِقُ وصفُ السُّنةِ والجَهاعةِ إلَّا على مُتَّبعي السلَفِ
٩٦.	أهلُ السُّنةِ الَّذينَ تَمسَّكوا بالسُّنةِ همُ الَّذينَ قبِلوا السُّنةَ على ما هِيَ عليه
٩٦.	الْمُفوِّضةُ فأَصتُّ ما يَنطبقُ علَيْهم مِنَ الأَوصافِ: أنَّهم جُهَّالٌ

	أهلُ السُّنةِ والجَمَاعةِ همُ الَّذين يُثبِتون ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَه له رَسولُه ﷺ من
٩٧.	غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلٍ
٩٧	مَن معَه سُنةٌ ومعَه بِدعَّةٌ فلا يَصِحُّ أَنْ نَصِفَه بأهلِ السُّنةِ على الإطلاقِ
	نَوحيدُ الرُّبوبيةِ إذا أَرَدْنا أن نُعرِّفَه وحدَه فنَقُولُ: هوَ إفرادُ اللهِ تعالى بالخَلْقِ
٩٧	والْمُلكِ والتَّدبيرِوالْمُلكِ والتَّدبيرِ
۹۸.	نَقديم ما حَقُّه التأخيرُ يُفيدُ الحصرَ والاختِصاصَ
۹٩	ضمير الفَصلِ يَدُلُّ على الحَصرِ والاختِصاصِ
١٠١	مُلكُ اللهِ عَنَّوَجَلً مُلكٌ دائِمٌ لا يَفنَىمُلكُ اللهِ عَنَّوَجَلً مُلكٌ دائِمٌ لا يَفنَى
١٠١	مُلكُ اللهِ للشيءِ مُلكٌ مُطلقٌ، لا يُنازِعُه أَحَدٌ فيه
۱۰۳	العِبادةُ هيَ التَّذَلُّلُ للهِ تعالى بالطاعةِ بامتِثالِ أُمرِه واجتِنابِ نَهيِهِ
۱۰٤	
۱ • ٤	بِالْمُحبَّةِ يَكُونُ فِعلُ المَّامُوراتِ
١٠٤	ِ بِالتَّعظيمِ يَكُونُ تَركُ المَنهيَّاتِ
١٠٦	و ر
١٠٦	. a
١٠٦	إِنْ قُلتَ: لَه صِفةٌ تُشبِهُ صِفةَ المَخْلوقينَ أَوْ تُمَاثِلُها، فهَذا شِرْكٌ
١٠٦	لا يُمكِنُ أَنْ يُثبَتَ تَوحيدُ الصِّفاتِ إلَّا بإِثباتِ الصِّفاتِ ونَفيِ الْمَاثَلةِ
	كلُّ شيءٍ قائِمٍ بنَفسِه لا بُدَّ لهُ مِن صِفاتٍ
	و
	لا يُمكِنُ وُجودُ ذاتٍ مُجُرَّدةٍ عَنِ الصِّفاتِ بإِجْماع العُقَلاءِ

نفصِلِ البائِنِنفصِلِ البائِنِ	تَعدُّد الصِّفاتِ لا يَستلزِمُ تَعدُّدَ الواجِبِ المُن
١٠٩	لا يَلزمُ مِن تَعدُّدِ الصِّفاتِ تَعدُّدُ المَوصوفِ
نى الْمُشتَقِّ مِنه	الاسم المُشتقّ في اللُّغةِ العرَبيةِ يَدُلُّ على المعن
لى ضِدِّها تَفاؤُلًالى ضِدِّها تَفاؤُلًا	العرَب في بعضِ الأَحيانِ يُطلِقون الصِّفةَ ع
يَجتَمِعانِ ولا يَرتفِعانِ ١٢٢	المَعروف عندَ جَميعِ العُقلاءِ أنَّ النَّقيضينِ لا
نْ هُوَ إِلَّا تَكَذِّيبٌنْ	التأويل الَّذي لا مَساغَ له في اللُّغةِ العرَبيةِ إِو
سانِ بأنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شَيءٍ١٢٨	تَوحيدُ الرُّبوبيةِ مَعناهُ: الإِقرارُ بِالقَلبِ واللِّ
ما مادَّتُه؟	الماهيَّةُ هيَ الَّتِي يُسأَلُ عنها بـ(ما هُوَ)، أَيْ:
نِ مُتَمَاثِلَينِ في الصفاتِ والأَفْعالِ ١٣٢	لم يَقُلْ أَحَدٌ مِن بَني آدَمَ: إنَّ للعالَمِ صانِعَيْر
نَّمَا هُوَ تُوحيدُ الأُلُوهِيَّةِ١٣٩	التَّوْحيد المَطلوب الَّذي جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ إِنَّا
ا عَكسَ	تَوْحيدُ الإِلَهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ، ولا
وحِّدًا تَوحيدَ الإِلَهيَّةِ١٤٠	ليسَ كُلُّ مَن وحَّدَ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ يَكونُ مُو
لَمْضارِّ بحِسِّهلَمُضارِّ بحِسِّه	كلّ إِنْسانٍ مَفطورٌ على جَلبِ المَنافعِ ودَفعِ ا
1 8 9	تَوحيدُ الرُّبوبِيَّةِ داخِلٌ في تَوحيدِ الأُلوهِيَّةِ .
بوبِيَّتِه	كُلَّ مَن وحَّدَ اللهَ فِي أُلوهِيَّتِه فَقَدْ وحَّدَه فِي رُ
بينَ الرُّسُٰلِ وأُنْمَهِم١٥١	تَوْحيدُ الأُلوهِيَّةِ هُوَ الَّذي فيهِ اشتِباهٌ ونِزاعٌ
	تَقديم المَعمولِ يُفيدُ الحَصرَ
لى الحَصرِ والاخْتِصاصِ١٦٣	كُلُّ شَيءٍ حَقُّه التَّأْخيرُ إذا قدَّمْتَه كانَ دالًّا عَ
رُ الوَحيُ والشَّرْءُُ	عَلَى المُحبَّةِ تَدورُ العِبادةُ، وعَلَى الكَلامِ يَدورُ
الُّ الشَّر ائِع كُلِّهااللهِ	

١٧٢	المُعتزِلةُ سلَكوا مَسلَكَ الجَهميَّةِ في إنكارِ الصِّفاتِ
177	الجَهميَّة مُرجِئةٌ، يَقولونَ: إنَّه لا تَضُرُّ معَ الإيهانِ مَعصيةٌ
لُ ۱۷٤	السَّمعُ والبصَرُ طَريقانِ يَصُبَّانِ في مَكانٍ واحِدٍ وهوَ القَلبُ الَّذي بِهِ العَقَّ
١٧٥	أنَّ اللهَ لم يُرسِلِ الرَّسولَ إلَّا ببَيِّنةٍ تَشهَدُ على صِدقِه
1 / 9	الآيةَ إذا كانَتْ مُحْتمِلةً لِمَعنَيْنِ لا يَتَنافَيانِ فإنَّ الواجِبَ حَمْلُها علَيْهما
١٨٧	العارِيةُ هيَ الشيءُ الَّذي يُعطَى ثُمَّ يُؤخَذُ ويُرَدُّ
191	النهيُ: طلبُ الكَفِّ على وجهِ الاستِعْلاءِ
191	الْمُثبِتونَ للهِ المَثيلَ مُكذِّبون للخبَرِ مُستَكبِرون عنِ الأَمرِ
191	صِفةُ كلِّ مَوصوفٍ تَليقُ بذلكَ المَوصوفِ عَقلًا بدونِ السَّمعِ
191	السلَفُ حكَموا على المُمثِّلِ بأنه كافِرٌ
197	التمثيلُ كُفَرٌ مُطلَقًا؛ لأنَّه تَكذيبٌ لخبَرِ اللهِ
۲۰۱	مَتَى دارَ الأَمرُ بينَ كَونِ الشَّيءِ زائِدًا وغيرَ زائِدٍ فالأَصلُ عدَمُ الزِّيادةِ …
۲۰۱	الأَصلُ في الكَلامِ التَّأسيسُ لا التَّوْكيدُ
مُلُ الحَياةِ ٢٠١	الحَياةُ الَّتِي أَثْبَتَها اللهُ للمَخلوقِ والَّتِي أَثْبَتَها لنَفسِه بينَهما قَدرٌ مُشترَكٌ وهو أص
۲۰۳	إِذا أُريدَ بِالتَّشبيهِ التَّمثيلُ صارَ نَفيُه صَحيحًا
۲۰۳	إِذا أُريدَ بِالتَّشبيهِ أَنْ لا أُثبِتَ للهِ شيئًا مِنَ الصِّفاتِ، فهَذا غَيرُ صَحيحٍ
۲۰۳	كلُّ مُمْثِّلٍ مُشبِّهُكُلُّ مُمْثِّلٍ مُشبِّهُ
۲۱۸	كُلُّ ما أَثْبَتَه اللهُ لنَفْسِه فيَجِبُ علَيْنا أَنْ نُثبِتَه
۲۱۳	النَّقيضانِ هُما ما لا يَجتَمِعانِ في شيءٍ واحِدٍ ولا يَرتَفِعانِ
۲۱۷	الْمُشتَرَكُ لَفظٌ واحِدٌ يُطلَقُ عَلى مَعنيَيْنِ

7 1 V	الْمُترادِفُ مَعنًى واحِدٌ لَه ألفاظٌ مُتعدِّدةٌ
۲۲.	تَأْيِيدُ المَعانِي بالإِشارةِ أَقرَىتأييدُ المَعانِي بالإِشارةِ أَقرَى
740	إِنَّ اللهَ لا يَنفِي عَن نَفسِه شَيْتًا إِلَّا لثُبوتِ كَمَالِ ضِدِّه لَه
740	مَعنَى الْقَيُّوميَّةِ: أَنَّه قائِمٌ بنَفْسِه وقائِمٌ على غَيْرِه
747	جعَلَ الشيءَ واحِدًا مَعناهُ إِثباتُ الحُكْمِ لَه، ونَفيُه عَمَّا سِواهُ
777	
۲۳۸	ا ما الما الما الما الما الما الما الما
۲۳۸	4
7	واجِبُ الوُجودِ لا يُعدَمُ
7	كلُّ ما كانَ ثُمْكِنَ الوُجودِ لا بدَّ لَهُ مِن مُوجِدٍ
	كلُّ مَوجودٍ إمَّا أَنْ يُوجِدَ نَفسَه بنَفسِه، وإمَّا أَنْ يُوجَدَ صُدفةً، وإمَّا أَنْ يُوجَدَ
7 2 0	بمُوجِدٍبمُوجِدٍ
7	أَسهاءُ اللهِ فهِيَ حُسنَى كلُّها تَذُلُّ على مَعنًى صَحيحٍ
	الإِرادةُ الشَّرعيةُ تَتعلَّقُ بها يُحِبُّه اللهُ وما لا يُحِبُّه، أمَّا الإِرادةُ الكَونِيَّةُ فيَلزَمُ فيها
707	وُقوعُ الْمُرادِ
707	كلُّ شيءٍ يَقَعُ فَهُوَ بِإِرادةِ اللهِ الكَونيةِ
704	ما يَتعلَّقُ بِالْمَخلوقاتِ فَهُو مُرادُّ للهِ كُونًا، وما يَتعلَّقُ بالمَشروعاتِ فَهُوَ مُرادُّ للهِ شَرعًا
707	الإِنسانُ لا يُمكِنُ أَنْ يُدرِكَ ذاتَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا بوَهْمِه ولا بفَهْمِه
	إِذَا كَانَ الْإِنسَانُ عَاجِزًا عَن إِدراكِ مَا هُوَ أَمَامَهُ وَمَا فِي نَفْسِهُ، فَعَجزُهُ عَن إِدراكِ مَا
70	للهِ عَزَّوَجَلَّ من بابِ أَوْلَىللهِ عَزَّوَجَلَّ من بابِ أَوْلَى
Y 0 A	عِندَما نَتفكَّرُ فِي ذاتِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ يَجِبُ علَيْنا الوُقوفُ

409	التَّكييفُ مُحَرَّمٌ، بدَلالةِ العَقلِ ودَلالةِ السَّمعِ
	كَيفية الصِّفاتِ تابِعةٌ لكَيْفيةِ الذاتِ، فما لا تَعلَمُ كَيفيةَ ذاتِه لا يُمكِنُ أن تَعلَمَ
۲٦.	كَيفيةَ صِفاتِهكيفيةَ صِفاتِه
۲۷.	التَّوسُّلُ بالدِّعاءِ أن يَقرِنَ الإِنسانُ بدُعائِه ما يَكونُ سَببًا للإِجابةِ أو قَبولِ الدُّعاءِ
۲۷.	التَّقسيم في المَعلوماتِ أَفضلُ للطالِبِ وأحسَنُ للمَسائِلِ
7 V Y	يُشرَعُ للإِنْسانِ أَنْ يَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى عِندَ دُعائِه بأَسهاءِ اللهِ
7 V 	الكافُ في قولِه ﷺ: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ» للتَّعليلِ
7 V 0	الإِيهانُ باللهِ وَسيلةٌ يَتوسَّلُ الإِنسانُ بِه في دُعاءِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ لِحُصولِ مَطلوبِه
779	التوسُّلُ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابتُه مِنَ التَّوسُّلِ الجائِزِ
7	التَّوسُّل بدُعاءِ مَن لا تُرجَى إجابتُه غيرُ جائِزٍ
71	التَّوسُّلُ بشيءٍ لم يَثبُتْ في الشرع أنَّه سبَبٌ فإنَّه لا يَجوزُ
۲۸۳	التَّوسُّلُ إلى اللهِ بها حرَّمَ ليسَ سبَبًّا للإِجابةِ
414	العِبادةُ تُطلَقُ على مَعنَيَيْن: عَلى التَّعبُّدِ، وعَلى المُتعبَّدِ به
414	العِبادةُ اسمٌ جامِعٌ لكُلِّ ما يُحبُّه اللهُ ويَرضاهُ مِنَ الأَقوالِ والأَعمالِ الظاهِرةِ والباطِنةِ
	لا يَتعبَّدُ الإنسانُ للهِ إلَّا بها شَرَعَ، فمَنْ تَعبَّدَ للهِ بغَيْرِ ما شَرَعَ فعِبادتُه غيرُ مَقبولةٍ
791	ولَوْ كَانَ مُحْلِصًا
797	السبَبُ في اللُّغةِ: كلُّ ما يُتوصَّلُ بِه إلى غَيرِه
797	السبَبُ هوَ ما يَلزَمُ مِن وُجودِه الوُجودُ ومِن عدَمِه العدَمُ
794	العِباداتُ إذا لم يَكُن لَها سبَبٌ شَرعيٌّ وأُحدَثَ الإنسانُ لَها سبَبًا لم تَكُنْ مَقبولةً .
	إِذا أَنكَرَ الإِنسانُ فَريضَةَ الصَّلاةِ وهُوَ عالِمٌ بفَرضِيَّتها فإنَّه يَكونُ كافِرًا

أَمْرُ الرَّسولِ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هُوَ حِكْمَةُ الحِكَمِ
ليسَ في الشَّريعةِ الإسلامِيةِ حَيوانٌ يَختلِفُ بَعضُه عَن بعضٍ في الحُكمِ٣٠٢
الرَّسولُ هوَ مَن أُوحِيَ إلَيْه بشرعِ وأُمِرَ بتَبليغِه
الرَّسولُ أفضلُ منَ النَّبيِّ
أفضلُ الرسُلِ أُولو العَزمِ وهُم خَمسةٌ: مُحمدٌ وإبراهيمُ ونُوحٌ وعِيسَى ومُوسَى ٣٠٧
الوَلِيُّ هُوَ الْمُؤَمنُ التَّقيُّ
الإِيهانُ بالرسُلِ أَحَدُ أَركانِ الإِيهانِ السِّتةِ٣٠٨
كلُّ ما ثبَتَ مِن شَرائعِ الأُممِ السابِقين فهوَ شَرعٌ لَنا، إلَّا ما ورَدَ شَرعُنا بخِلافِه ٣١٠
ما جاءَتْ به الرسُلُ السابِقُون إذا لم يَرِدْ شَرعُنا بخِلافِه فنحنُ نَتَّبِعُه ويَكُونُ
شرعًا لَناشرعًا لَنا يستمين المستمين المست
الله تَعالى لا يَجعلُ الرِّسالةَ إلَّا فيمَنِ استَحَقَّ أن يَكونَ حامِلًا لها مُؤدِّيًا لها ٣١٢
أَفْضَلُ الْخَلْقِ هِمُ الرسلُ ثُم الأنبياءُ ثُم بَقيَّةُ الْخَلْقِ٣١٢
ما مِن رَسولٍ أَرسَلَه اللهُ إلَّا أَتاهُ منَ الآياتِ ما يُؤمِنُ على مِثلِه البشَرُ ٣١٦
الحِكمةُ منَ الآياتِ أنَّها رَحمٌّ للرَّسولِ والمُرسَلِ إليهِم، وإقامةُ الحُجةِ عَلى المُرسَلِ
اِلَيْهِم
الآياتُ الَّتِي أُعطِيَها الرسُلُ تَنقسِمُ إلى قِسمَين: آياتٍ كُونيةٍ، وآياتٍ شَرعيةٍ ٣١٦
السُّنةُ تَختلِفُ عَنِ القُرآنِ باعتِبارِ الثُّبوتِ؛ لأنَّ فيها الصحيحَ والضَّعيفَ ٣٢٨
أدِلَّة القُرآنِ والسُّنةِ واضِحة بيِّنة لا تَحتاجُ إلى تَطويلٍ ولا إلى مُقدِّماتٍ ولا إلى
نَتائِجَ
عِلم المَنطِقِ لا يَنتفِعُ به البَليدُ ولا يَحتاجُ إليه الذَّكيُّ

	الصَّوابُ مِن أُدِلَّةِ الْمُتَكَلِّمينَ في نُصوصِ الكِتابِ والسُّنةِ ما يُغنِي عَنْه، فلا حاجةً
٣٢٩	إِلَيْهِ
۱۳۳	لا يَلزمُ مِن حُدوثِ الفِعلِ أَنْ يَكونَ الفاعِلُ مُحدَثًا
۱۳۳	كلُّ حاْدِثٍ لا بُدَّ لَه من مُحَدِثٍ، هذا دليلٌ صَحيحٌ
	ما في أدلةِ الْمُتكلِّمينَ والفلاسِفةِ منَ الصوابِ في القُرآنِ ما هو أَصوبُ وأوضَحُ
٣٣٢	وأبيَنُ منهوأبيَنُ منه
٣٣٩	الأصلُ أنَّ الدُّعاءَ هوَ الطلّبُ، ثُم قد يَقترنُ معَه سؤالٌ وقَدْ لا يَقترِنُ
720	الاعتِداءُ في الدعاءِ أَنْ يَسألَ ما لا يَجوزُ شرعًا أو قدَرًا
459	الدُّعاءُ مِن أَقوى الأَسبابِ لِحُصولِ المَحبوبِ ودَفعِ المَكروهِ
491	القسم الثاني
۳۹۳	القواعِدُ: هي الأسُسُ التي تَنبني عليها الفروعُ والجُزئيَّاتُ
۳۹۳	الضَّابطُ أَدْني من القاعدةِ؛ لأنَّه عِبارةٌ عن معنِّي يَجمعُ عِدَّةَ مسائلَ، لكنه ليس أساسًا
498	الاسمُ: هو الذي يُعيِّن المسمَّى
٣٩٦	كُلُّ اسمٍ مُتضمِّنٍ لصِفةٍ، وليست كُلُّ صِفةٍ تتضمَّن اسمًا
	الأصلُ لوضع الأعْلامِ لبني آدَمَ أنَّها مُجرَّد عَلَم، وقد يُرادُ بها الدَّلالةُ على الصِّفةِ
٣٩٦	والتَّفاؤُلَِ
٣٩٦	أما بالنِّسبةِ لأسماءِ اللهِ فهي أعْلامٌ وأوصافٌ
491	(الدهر) و(القديمُ) ليسا من أسهاءِ اللهِ
٤٠١	اسمُ الخالِقِ يتضمَّن ثلاثَ صِفاتٍ للهِ: الخَلقِ، والعِلمِ، والقُدرةِ
	الفرقُ بين المُتعدِّي واللَّازِم
٤٠٤	ورَدَ في الحديثِ: أنَّ اسمَ الله الأعظم هو: «الحيُّ القيُّوم»

१ • ९	مُجُرَّد إضافةِ الصِّفةِ إلى الله دالَّ على عَدَمِ المُهاثلةِ
٤١٣	
٤١٥	كُلَّما تعدَّدت صِفاتُ الثُّبوتِ ظهرَ من كمالِ الموصوفِ ما هو أكثَرُ
277	معنى السَّميِّ: السَّامي، وساماهُ بمعنى ثُمَاثِله
277	قُولُه: «وما ينبغي» في كتابِ اللهِ أو في سُنَّةِ الرسولِ ﷺ تعني أنَّ الشيءَ مُستحيلٌ
٤٣٧	إنَّ الكلامَ باعتبارِ جنسِه صفةٌ ذاتيةٌ، وباعتبارِ آحادِه صفةٌ فعليةٌ
٤٤.	أنَّ الأسهاءَ المعدودةَ في حديث التسعِ والتِّسعين مدرج من بعض الرُّواة
११०	كلمة (جسمٍ) لم تَرِدْ لا في الكتابِ ولا في السُّنَّة
११२	لا يجوزُ أَنْ نُسمِّيَ الله تعالى بالمنتقمِ؛ لأنَّ الله قيَّدها
٤٤٨	(الجسمُ) لم يرِدْ لا في القُرآنِ، ولا في السُّنَّة، لا نفيُه ولا إثباتُه
११९	المكرُ لا يُوصفُ به اللهُ على سبيلِ الإطلاقِ به، ولكن يُوصفُ به مُضافًا
	عُلوُّ الله بصِّفاتِه مُتَّفَقٌ عليه من حيثُ الجُملةُ بينَ جميعِ فِرَقِ الأُمَّةِ، لكنَّ عُلوه
٤٥٣	بذاتِه هو موضِعُ الخِلافِ بينَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وبينَ أهلِ البِدَعِ
٤٥٧	(في) تأتي بمَعْنى (على) كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَأَصُلِّمَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾
£01	معنى قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَهُ ۖ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَهُ ﴾
१२०	صيغُ الشرطِ تدُلُّ على العُمومِ
٤٦٦	العَرِبُ تُطلِقُ المعيَّةَ على الشيءِ حقيقةً، وإنْ كان ليس في المكانِ
٤٧١	(اسْتَوى) في اللَّغةِ العربيَّةِ تَأْتي على أربعةِ أوجهٍ
	عُلماءُ اللُّغةِ اختَلَفوا فيما إذا عُدِّيَ العاملُ بحَرفِ لا يُعَدَّى به عادةً، هل يكونُ
٤٧ ٢	التجَوُّزُ فِي الحَرفِ، أو يكونُ التجَوُّزُ فِي العامِلِ؟

الاستواءُ عُلوٌّ خاصٌّ بالعَرشِ، وهو مُتضمِّنٌ للكمالِ والاستقرارِ ٤٧٤
العَرشُ نَحَلُوقٌ عَظيمٌ أَعْلَى المخلوقاتِ ارْتفاعًا، وأعْظَمُها اتِّساعًا وخَلْقًا ٤٧٨
الميزانُ الذي يُعتَبَرُ قاعدةً لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في ذلك هو: إثباتُ ما أثبَتَهُ اللهُ تعالى
لنَفْسِهِ على وجهِ الحقيقةِ من غَيرِ تَحريفٍ، ولا تَعطيلٍ، ولا تَكييفٍ، ولا تَمثيلٍ ٤٨١
الْمُؤَوِّلُ للصفات قائلُ على اللهِ فيها لا يَعلَمُ من وجَهَيْنِ
ذَهَبَ بعضُ عُلماءِ اللُّغةِ إلى أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، لكنَّ جُمهورَ أهلِ اللُّغةِ يقولونَ:
إِنَّ أَقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ
استخدام الجُمع للتعظيمِ.
أَنَّ اللهَ تعالى ليس له إلَّا يَدانِ اثْنَتانِ فقطْ
يَتَكَلَّمُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَكُلِّ إِنسانٍ بِكلمةٍ بِحسَبِ ما يَفْهَمُهُ من لُغتِهِ ٩٣
كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ صفةٌ من صفاتِهِ غيرُ خَلوقةٍ، وهي صِفةُ كَمالٍ ٤٩٧
(في) تَأْتِي بِمَعْنِي (معَ) في اللُّغةِ العربيَّةِ
في عَرَصاتِ القيامةِ يَرى اللهَ تعالى الْمُؤمِنونَ والْمُنافِقونَ، وأمَّا في الجنَّةِ فلا يَراهُ إلَّا
الْمُؤمِنونَ، وأمَّا الكُفَّارُ فلا يَرَوْنَهُ أبدًا
قاعدةٌ أُصوليَّةٌ: (نفيَ الأخصِّ لا يَستَلزِمُ نفيَ الأعمِّ) ١٨ ٥
كلمةُ (نظَرَ) إذا تَعدَّتْ بنفْسِها فمَعْناها الانتظارُ ١٩٥
كلمةُ (نظَرَ) إذا تَعدَّت بـ(إلى) صارَتْ بمَعْني النظرِ بالعَينِ ١٩ ٥
كلمةُ (نظَرَ) إذا تَعدَّتْ بـ(في) صارَ مَعْناها التفَكُّرَ، وهو النظرُ بالقَلبِ ١٩ ٥

فهرس الموضوعات

الصفحة		الموضوع
٥		تقديم
V	فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين	نبذة مختصرة عن
) بقلم فضيلة	الأخيرة من مخطوط (فقرات منهج التوحيـد)	الصفحة الأولى و
١٥		الشيخ
١٧	حيد (المستوى الأول)	فقرات منهج التو
ξξ		عِلمُ أصولِ الدِّينِ
٥٠	الرُّسلِاللهُ	الحِكمةُ مِن بَعثِ
٥٣	يقَ اللهِ	تَعريفُ العِبادِ طَر
٦٠	۽ تحريفٌ	التَّأُويلُ في الحَقيقـٰ
V •	فِ والانْحِرافِ	الفَرقُ بين التَّحري
٧١	لحَرِّ فينَ والمُنافِقينل	أُوجُهُ الشَّبهِ بين الم
۸٥	لى المسلِم	أوَّلُ الواجِباتِ ع
۸۸	، أتى بشيءٍ مِن خصائِصِ الإسْلام	الحُكمُ بإسلام مَن
۹٠		أقسامُ التَّوحيدِ ثَلا
١٠٣		مَعنى تَوحيدِ الإِل
١٠٦		الردُّ على نُفاةِ الصِّ
١٢٨		

179	فِرعونُ مقرٌّ بالربوبيةِ جاحِدٌ
١٣٢	القَولُ بالصانِعَينِالقَولُ بالصانِعَينِ
١٣٤	تَناقُضُ قولِ النَّصاري بالتَّثليثِ
١٤٠	دَليلُ التَّمانُع تَوحيدُ الإِلهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوحيدَ الرُّبوبيةِ
١٤٣	أَوجُهُ فِطرةً اللهِ للنَّاسِأوجُهُ فِطرةً اللهِ للنَّاسِ
١٤٥	دَلالةُ العَقلِ على الخالِقِ
١٤٧	تَقريرُ القُرآنِ لتَوحيدِ الإِلهيَّةِ
١٤٩	دَلائلُ صِدقِ الرَّسولِ دالَّةٌ عَلى تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ
١٥١	طَريقةُ القُرآنِ في الاستِدْلالِ
١٥٥	بُطلانُ الشِّركِ في الربوبيَّةِ
١٥٩	تَقسيمُ التَّوحيدِ بِاعتبارِ العَبدِ
١٦٠	تَوحيدُ الإِثْباتِ والمَعرِ فةِ
١٦٠	تَوحيدٌ في القَصدِ والطلَبِ
٠٢١	سُورُ القُرآنِ مُتضمِّنةٌ للتَّوحيدِ
۳۲۲	شَهادةُ الخالِقِ والخَلائقِ بتَوحيدِ الإِلهيةِ
١٦٤	مَراتِبُ الشَّهادةِمراتِبُ الشَّهادةِ
١٧٠	بَيانُ مَعنى الشَّهادةِ وتَفصيلُها
١٨٠	الاستِدلالُ بالأسماءِ والصِّفاتِ على التَّوحيدِ
١٨١	الفَرقُ بين الطَّريقَتينِ الحِسِّيةِ والعَقليةِ
١٨٣	كَمالُ التَّو حيد في حقِّ الأنساءِ

191	حَكُمُ تَثْيُلِ الصفاتِ:
١٩٨	لفظُ التَّشبيهِ مُجُمَلٌلفظُ التَّشبيهِ مُجُمَلٌ
r • o	الاشتِراكُ في الاسمِ لا يَلزمُ منه التَّماثُلُ
۲۰۸	إِثباتُ الصِّفاتِ ليسَ تَشبيهًا
Y 1 Y	اللهُ واجِبُ الوُجودِ بنَفسِه
778	دَرجاتُ فَهمِ مَعاني الخِطابِ
۲۳۱	بَعضُ أقوالٍ نُفاةِ الصِّفاتِ
۲۳۲	محاذيرُ النَّفيِ المجرَّدِ
۲۳۷	رُكنا التَّوحيَدِ النَّفيُ والإِثباتُ
7	قَواعدُ في الموجوداتِ
۲٥٠	الفَرقُ بين المشيئةِ والمحبَّةِ
۲۰۱	الفَرقُ بينَ الإِرادةِ الشَّرعيةِ والإِرادةِ الكَونيةِ.
۳٦٣	كُفْرُ المُشَبِّهِكُفْرُ المُشَبِّهِ
٠,٠٠٠	التَّعريفُ بالجَهميَّةِ
٠٨٢	التَّوشُّلُ في الدُّعاءِ
YAY	العِبادةُالعِبادةُ
799	مَراتِبُ التَّسليممراتِبُ التَّسليم
r• ξ	كُفرُ مَن ردَّ حُكَمَ الكتابِ والسُّنةِ
٣٢١	الإِيهانُ بالرُّسلِ وَالأنبياءِ
~~ <i>\$</i>	التُوراةُ والآحِادُ

۳۲٥	خَبرُ الواحِدِ يُفيدُ العِلمَ اليَقينيُّ
٣٣٣	الدُّعاءُ والتَّوشُّلُ فيه
٣٥٨	الفَرقُ بين اختلافِ التنوع واختِلافِ التَّضادِ
٣٦٤	أنواعُ الاختِلافِ في الكِتابِ
٣٧٠	وَسطيَّةُ السَّلفِ بين فِرقِ الأمةِ كوسطيَّةِ الأمةِ بين الأُممِ
٣٧٩	فقرات منهج التوحيد (المستوى الثاني)
۳۹۳	قواعِدُ في أسماءِ اللهِ تعالى وصفاتِه
۳۹۳	معنى القواعِد، والفرق بينها وبين الضابط
۳۹۳	أهمية دراسة القواعد
٣٩٤	مِن قواعدِ أسماءِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ
٣٩٤	القاعدةُ الأولى: أنَّ أسماءَ الله كُلُّها حُسنى
٣٩٤	الدليلُ على هذاا
٣٩٥	الألفاظُ ثلاثةً أقسامٍ
۳۹۸	أنَّ (الدَّهرَ) ليس من أسماءِ اللهِ
۳۹۸	(القديمُ) ليس اسمًا من أسماءِ اللهِ
٤٠٠	معنى (القديمِ) عندَ المُتكلِّمينَ
٠٠٤	قوله ﷺ: «أعوذُ باللهِ العظيمِ ووَجْهِه الكريم وبسُلْطانِه القَدي
نُ به إلا بثلاثةِ أُمورٍ ٤٠٠	القاعدةُ الثَّانيةُ: إذا كان الاسمُ من وَصفٍ مُتعدِّ لم يَتِمَّ الإيهادُ
٤٠١	كيف يكونُ رحيهًا بلا رَحمةٍ ؟
٤٠٢	أنواع الدَّلالاتِ ثلاثةٌأنواع الدَّلالاتِ ثلاثةٌ

٤٠٢	مثال على ذلك
٤٠٢	إذا كان الاسمُ من وصفٍ لازمٍ لم يتِمَّ الإيمانُ به إلَّا بأمرينِ
٤٠٢	الفرقُ بين المُتعدِّي واللَّازِمً
٤٠٣	إحياءُ الله الموتى ليس مأخوذًا من الحيِّ، بل هو مأخوذٌ من المُحْيي
٤٠٣	الفرْقُ بين اللَّازِم والمتعدِّي من وجهينِ
٤٠٥	من قواعدِ الصِّفاتِ
ن	القاعدةُ الأولى وهي من أهمِّ القواعدِ: صفاتُ الله تعالى كُلُّها صِفاتُ كمالٍ، لا نقصَ
٤٠٥	فيها بوَجْهِ من الوُجوه
٤٠٥	الدَّليل على كمالِ صفاتِ الله عَزَّفَجَلَّ من القرآن الكريم
٤٠٦	الدَّليل على كمالِ صفاتِ الله عَزَّفَجَلَّ من الناحية العَقلية
٤٠٨	هل يَمكِنُ أن يُستدلَّ بعدمِ الماثلةِ لُجرَّدِ إضافةِ هذه الصفةِ إلى الله أو لا؟
٤٠٩	كُلُّ صفةِ نقصٍ فإنَّما مُمتنعةٌ على اللهِ
٤١١	هل يُوصفُ اللهُ بالخيانةِ إذا خانه أحدٌ؟
٤١٣	القاعدةُ الثانيةُ: بابُ الصِّفاتِ أشمَلُ من بابِ الأسهاءِ
٤١٣	خلاف العُلماء في لفظِ الجلالةِ هل هو مُشتَقُّ من صِفةٍ أو هو عَلَمٌ مُجَرَّدٌ؟
ن	القاعدةُ الثالثةُ: صفاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تنقسِمُ من حيث الثبوتُ والانتفاء، ومر
٤١٤	حيث قيامها بالله
٤١٦	من أمثلةِ الصِّفاتِ السَّلبيةِ
٤١٧	ما عُدَّ من الصِّفاتِ نقصًا فهي مُتنعةٌ في حقِّ اللهِ، وإنْ كانت كمالًا بحقِّ المخلوقِ

	إذا كانت الصِّفةُ كهالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فنقولُ: تثبتُ في حالِ الكهالِ،
٤١٧	
٤٢١	الخُلاصةُ: أنَّ نفيَ النَّقصِ له ثلاثُ مراتبَ
173	الأحوال التي أتت فيها الصَّفات السلبيَّة في كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ
173	الحال الأولى: أن تكون مُجمَلةً لتدُلَّ على عُمومٍ كمالِه
277	الحال الثانيةِ: أنْ تكونَ نفيًا لما ادَّعاه الكاذبونَ في حَقِّه
٤٢٣	الحال الثالثةِ: أنْ تكونَ دفعًا لتوهُّمِ نقصِ كهاكٍ في ذلك الأمرِ المُعيَّنِ
٤٢٤	القاعدة الباطلة: إنَّ صِفاتِ اللهِ لا تَثبُتُ بخبرِ الآحادِ، ولو كانت صحيحةً
٤٢٥	الدليلُ على أنَّ خَبَرَ الآحادِ يُقبَلُ
٤٢٥	الصِّفاتُ من حيث قيامُها باللهِ
٤٢٦	١ – الصِّفاتُ الذاتيَّةُ١
277	أقسامُ الصَّفاتِ الذاتيَّةِأ
٤٢٧	أ. المعنويةُ
٤٢٨	من الأدِلَّة على ذلك
٤٢٨	ب. الخبريةُ
٤٣٠	٢- الصِّفاتُ الفِعليةُ
٤٣٠	أ- باعتبارِ جِنسِها ذاتيةًأ
	ب- باعتبارِ النَّوعِ منها، قد تكونُ ذاتيةً باعتبارِ أصلِها، وفِعليَّةً باعتبارِ أفعالِه،
	كالكلام
٤٣٠	انكار الأشاعرة والمعتزلة للصفات الفعلية

£٣1	الرد عليهم من وجوه
٤٣٥	صفة الكلامُ ثابتة بالكتابِ والسُّنَّة
٤٣٥	دليل ثبوتها من الكتاب
٤٣٥	دليل ثبوتها من السُّنَّة
٤٣٥	إجماعُ السَّلَف من أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ
٤٣٦	الدليل على أنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ مُتكلِّمًا
٤٣٧	من قواعدِ الأسهاءِ والصفاتِ
٤٣٧	قاعدة واحدة: أنَّ أسماءَ اللهِ وصِفاتِه توقيفيةٌ
٤٣٧	الدليلُ من السَّمعِ على أنَّ الأسماءَ والصفاتِ توقيفيةٌ
٤٣٨	دَلالةُ العَقلِ على ذَلك
٤٣٨	١ - أَنَّ تسميةَ اللهِ بها لم يسمِّ به نفسه عُدوانٌ على اللهِ
قلِ فيهاقلِ فيها	٢ - التحدُّث عن اللهِ من الأمور الغيبيَّةِ التي لا مجالَ للعَا
صِ ٤٣٩	قد يظُنُّ أحدٌ أنَّ هذه صفةُ كمالٍ، وهي في الواقعِ صفةُ نق
٤٣٩	الدَّلالةُ على أسماءِ اللهِ تعالى تكون بالنصِّ
٤٤١	الدَّلالةُ على الصفاتِ بأمورٍ:
٤٤١	١ - بالنصِّ على الصفةِ بعينها
٤٤١	٢- بتضمُّن الاسمِ لها.
٤٤١	٣- بالتَّصريح بفعلُ أو وصفٍ دالِّ عليها
£ £ 7	أمثلةُ التَّصريح بفعلٍّ أو وصفٍ دالٍّ على الصِّفة:
£ £ Y	١- ١٧. ١٥:

٤٤٢	قسَّم العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الإرادةَ إلى قسمينِ
٤٤٢	الإرادةُ الشرعيةُ
٤٤٢	الإرادةُ الكونيةُ
٤٤٣	الطاعاتُ الواقعةُ من بني آدم هل هي مُرادةٌ لله؟
٤٤٣	الإيمانُ من الكافر هل هو مراد لله تعالى؟
٤٤٣	الكُفْرُ من المؤمنِ، هل هو مُرادٌ لله تعالى أو لا؟
٤٤٤	الأمثلةُ على الإرادةِ الكونيةِ والشرعيةِ
٤٤٤	٧- المجيء
٤٤٦	٣– الانتقامُ
ر	٢- من قواعدِ أدِلَّة الأسهاءِ والصِّفاتِ: ما لا يدُلُّ إلَّا على معنًى يستلزمُ النَّقصر
٤٤٧	في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ وجَبَ نفيُه
٤٤٨	أمثلةٌ عمَّا لم يرِدْ في القُرآنِ أو السُّنَّة نفيُه أو إثباتُه:
٤٤٨	المثالُ الأولُ: الجسمُ
٤٤٩	المثال الثاني: الحيِّزُ
٤٥٠	المثالُ الثالثُ: الجِهةُ
٤٥٣	أمثلةٌ منَ الصِّفاتِ التي كثُرَ الخَوضُ فيها
٤٥٣	المثالُ الأوَّلُ: عُلوُّ اللهِ بذاتِهِ فوقَ خَلقِهِ
٤٥٣	إِنْ قال قائلٌ: كلمةُ (بذاتِهِ) هل هي لائقةٌ أو غيرُ لائقةٍ؟
٤٥٤	العُلوُّ يَنقَسِمُ إلى قِسميْنِ: عُلوِّ الصفةِ وعُلوِّ الذاتِ
٤٥٤	القِسمُ الأوَّلُ: عُلوُّ الصفةِ

٤٥٤	الدّليلَ عليه من الكتابالله عليه من الكتاب
٤٥٤	الدَّليلُ عليه من السُّنة
٤٥٤	الدَّليلُ عليه من الإجماع
٤٥٥	القِسمُ الثاني: عُلوُّ الذاتِ
٤٥٥	الدَّليلُ عليه من الكتاب
٤٥٩	الدَّليلُ عليه من السُّنة
٤٥٩	السُّنة القوليَّة
٤٥٩	السُّنة الفعليَّة
٤٦٠	الإقرار
٤٦٠	الدَّليلُ عَليه مِن الإجماع
٤٦٠	الدَّليلُ عَليه مِن العَقل
۱۲۱	الدَّليلُ عَليه مِن الفِطرةِاللَّديلُ عَليه مِن الفِطرةِ
٢٢3	خبَر الجُّوَيْني مع الهمَذَاني
۲۲٤	الطوائفُ المخالفة في إثبات صِفة العُلو
٤٦٣	الطائفةُ الأُولِي تقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يوصَفُ بالعُلوِّ، ولا بالسُّفْلِ
رُ ما الذ <i>ي</i>	هذا الكلامُ الذي لا يُعقَلُ، والكلامُ الذي حقيقتُهُ التعطيلُ المَحْضُ، والنَّفَيْ
۳۲ ع	حَلَهم عليه؟
٤٦٥	الطائفةُ الثانيةُ تقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذاتِهِ فِي كلِّ مكانٍ
٤٦٨	أقسامُ المعيَّةِأ
5 7 A	١ – ١١ - ١١ أمَّ أَمُّ

٤٦٩	٢- المعيَّةُ الخاصَّةُ
٤٧١	الجمعُ بينَ المعيَّةِ والعُلوِّ
٤٧١	المثالُ الثاني: استواءُ اللهِ تعَالَى على العَرشِ
٤٧١	(اسْتَوى) في اللُّغةِ العربيَّةِ تَأْتي على أربعةِ أوجهٍ
٤٧١	الوجهُ الأوَّلُ: إذا جاءَتْ مقرونةً بـ(إلى)
٤٧٣	الوجهُ الثاني: تُعَدَّى (اسْتَوى) بـ(على)
٤٧٣	الوجهُ الثالثُ: أنْ تُقرَنَ بــ(الواوِ)
٤٧٣	الوجهُ الرابعُ: أنْ تأتيَ غيرَ مَقرونةٍ بشيءٍ
	مواضِع ذِكر الاستواء على العرش في القرآن
٤٧٥	تفسير أهل السُّنَّةِ والجماعةِ للاستواء
٤٧٦	الردُّ على الدليل العقليِّ للمخالفين
٤٧٨	وصف العَرش
٤٧٩	ما مادَّةُ هذا العَرشِ؟
٤٧٩	كلامُ الإمام مالكِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الاستواء
٤٨٠	المثالُ الثالثُ: اليَدانِ اللتانِ أَثْبَتَهما اللهُ تعَالَى لنَفْسِهِ
٤٨٠	اختلافُ الناس في إثبات اليدين على ثلاث طوائف
٤٨١	قاعدة أهل السُّنة والجماعة في إثبات الصفات
٤٨٣	هل يَلزَمُ من إثباتِ اليَدِ الحقيقيَّةِ أنْ يكونَ اللهُ ثُمَاثِلًا للخَلقِ؟
<i>ؖ</i> ٷٙڿؘٙٞڷ	إذا قال قائلٌ: إذا أَنْبَتُّم اليَدَ أَنْبَتُّم أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَجزاءٌ وأبعاضٌ، واللهُ عَ
٤٨٣	مُنَّةٌ وَعِن ذلك!

٤٨٤	الردُّ على المخالفين في إثبات صفة اليد بالشَّرْعِ والعقلِ
٤٨٥	مذهب أهل التَّحريفِ والتَّعطيلِ
٤٨٥	الجوابُ عليهما
٤٨٥	الْمُؤَوِّلُ قائلٌ على اللهِ فيها لا يَعلَمُ من وجوه
የ ለ 3	الوجوهُ التي ورَدَتْ عليها اليَدُ في النصوصِ:
٤٨٧	مِن أمثِلة الإفْرادمِن أمثِلة الإفْراد
٤٨٧	مِن أمثِلة التَّثنيةمِن أمثِلة التَّثنية
٤٨٧	
٤٨٨	كلام السَّلف في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقِ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ ﴾
٤٨٩	الجمعُ بينَ التثنيةِ والجمع في صفة اليد
	فإذا قُلتَ: لماذا لم تَقُلْ: إنَّ أيديَ اللهِ عَنَّوَجَلَ أكثرُ من ثِنتَيْنِ أَخْذًا بالجَمع، لأنَّ الذي
٤٩٠	فإذا قُلتَ: لماذا لم تَقُلْ: إنَّ أيديَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ أكثرُ من ثِنتَيْنِ أَخْذًا بالجَمعِ، لأَنَّ الذي أَخَذَ بالجَمْعِ أَخَذَ بالثنتَيْنِ؟
٤٩٠ ٤٩١	أَخَذَ بِالْجَمْعِ أَخَذَ بِالثَنتَيْنِ؟
٤٩١	أَخَذَ بِالْجَمْعِ أَخَذَ بِالثَنتَيْنِ؟ ذَهَبَ بِعضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى إِثْبَاتِ الشِّمَالِ لللهِ عَنَّ فَجَلَّ
٤٩١ ٤٩٢	أَخَذَ بِالْجَمْعِ أَخَذَ بِالثَنتَيْنِ؟ ذَهَبَ بِعَضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى إِثْبَاتِ الشِّمَالِ لللهِ عَنَّقَجَلَّ
1 P 3 7 P 3 7 P 3	أَخَذَ بِالْجَمْعِ أَخَذَ بِالثَنتَيْنِ؟ ذَهَبَ بِعضُ العُلَمَاءِ إلى إثْباتِ الشِّمالِ للهِ عَزَّفَجَلَّ قال بعضُ العُلمَاءِ: لا نَصِفُها بِالشِّمالِ، ولكنْ نقولُ: اليَدُ الأُخْرى
	أَخَذَ بالجَمْعِ أَخَذَ بالثَنتَيْنِ؟ ذَهَبَ بعضُ العُلَمَاءِ إلى إثْباتِ الشِّمالِ للهِ عَنَّقَجَلَّ قال بعضُ العُلمَاءِ: لا نَصِفُها بالشِّمالِ، ولكنْ نقولُ: اليَدُ الأُخْرى المثالُ الرابعُ: كلامُ اللهِ عَنَّقَجَلَّ دَلالةِ الكتابِ والسُّنَةِ والإِجماعِ واللَّغةِ
2 9 1 2 9 Y 2 9 Y 2 9 2 2 9 2	أَخَذَ بالجَمْعِ أَخَذَ بالثَنتَيْنِ؟ ذَهَبَ بعضُ العُلَمَاءِ إلى إثْباتِ الشِّمالِ للهِ عَنَّقَجَلَّ قال بعضُ العُلمَاءِ: لا نَصِفُها بالشِّمالِ، ولكنْ نقولُ: اليَدُ الأُخْرى المثالُ الرابعُ: كلامُ اللهِ عَنَّقَجَلَّ دَلالةِ الكتابِ والسُّنَّةِ والإِجماعِ واللَّغةِ
1 P 3 Y P 4 Y P 3 Y P 4 Y P 5	أَخَذَ بِالجَمْعِ أَخَذَ بِالثَنتَيْنِ؟ ذَهَبَ بِعضُ العُلَمَاءِ إلى إثْباتِ الشِّمالِ للهِ عَنَّوَجَلَّ قال بعضُ العُلماءِ: لا نَصِفُها بِالشِّمالِ، ولكنْ نقولُ: اليَدُ الأُخْرى المثالُ الرابعُ: كلامُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ دَلالةِ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ واللَّغةِ الدَّليلُ منَ الكتابِ على أنَّ اللهَ تعالى يَتكلَّمُ

حَرفٍ ٩٥	الدَّليلُ منَ الكتابِ على أنَّ كلام الله تعالى بـ
٤٩٥	الدَّليلُ منَ السُّنَّةِ على أنَّ كلامَ اللهِ بحَرفٍ
٤٩٥	الدَّليلُ على أنَّه بصوتٍ منَ القُرآنِ
٤٩٥	الدَّليلُ منَ السُّنَّةِ
كتاب والسنة	الدَّليلُ على أنَّ كلامَهُ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ من ال
يةٍ٤٩٧	كلامُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ صفةٌ من صفاتِهِ غيرُ مَحَلوة
كلام اللهِ على سَبيلِ العُمومِ 84	القولُ في القُرآنِ الكَريمِ فَرْعٌ منَ القَولِ في مَ
مُنَزَّلُ غيرُ مخلوقٍ .ًمُنَزَّلُ غيرُ مخلوقٍ .ً	قول أهل السُّنَّةِ والجماعَّةِ: القُرآنُ كلامُ اللهِ
o • •	الدَّليلُ على لفظِ (غيرُ مخلوقٍ)
ذلك ١٠٠٥	الطوائف المخالفة لأهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ في
ن مخلوقاتِهِ، لا صفةٌ من صفاتِهِ ١٠٥	الطائفةُ الأُولى تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ م
o • Y	رد أهل السُّنة والجماعة عليهم
مٌ بنفْسِهِ غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشيئتِهِ ٢٠ ٥	الطائفةُ الثانيةُ تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ مَعْنًى قائـ
٠٠٤	رد أهل السُّنة والجماعة عليهم
o • o	أدلة مَن قالوا: إنَّ القرآن مخلوقٌ
o • o	الردُّ عليهم من وُجوهِ
o • A	المثالُ الخامسُ: مَجيءُ اللهِ تعالى وإتيانُهُ
• A	الدَّليلُ منَ القُرآنِ على هذه الصفة
۰۱۰	شُبْهتانِ، والرد عليهما
الحوادثِ به١٣٠٠	الردُّ على قولِهم: أنَّ بَجِيءَ اللهِ يَستَلزِمُ قيامَ ا

تفســير الإتيـــان في قولِــهِ تعـــالى: ﴿فَأَنَّكَ ٱللَّهُ بُنْيَـنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ
ٱلسَّقَفُ﴾
المثالُ السادسُ: رُؤيةُ المُؤمِنينَ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يومَ القيامةِ ١٤٠
الدَّليلُ منَ القُرآنِ على إثبات الرؤية
الدَّليلُ منَ السُّنَّةِ على إثبات الرؤية
مذَهَبُ الخَلَفِ والأشاعرةِ وغيرِهم في نفي الرؤية ١٥٠٥
أدلة مذهب الخلف والأشاعرة
جوابهم عن أدلَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ
ردودُ أهلِ السُّنَّةِ عليهم
فهرس الأُحاديث والآثار٢١٠
فهرس الفوائد ٢٩٠٠
فهرس الموضوعات

